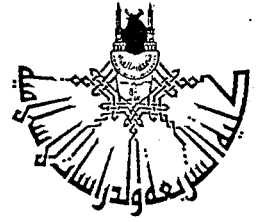




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم رباعي	عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي	كلية	الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم	الدراسات العليا التاريخية والحضارية	التخصص	تاريخ حديث
الأطروحة مقدمة للفيل درجة	الدكتوراه		

عنوان الأطروحة : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٢٣٣هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ..

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها

بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢١هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة

توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدراجة العلمية المذكورة أعلاه .

رئيس اللجنة

أعضاء اللجنة :

المناقش :

المناقش :

المشرف :

الاسم : أ.د. يوسف بن علي الثقفي الاسم : د. عبد الله بن سراج منسي الاسم : د. عمر بن سالم بابكور

التوقيع : ١٤٢١/١١/٤

رئيس قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

أ. د. ضيف الله بن يحيى الزهراني

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة القابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

المشروعات :

١٤

التاريخ

الرقم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

١٥٧٤



٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٦٩٥

٣٨٩٥

تجارة الرقيق في سلطنة عمان

وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث

إعداد

عبدالله بن إبراهيم بن علي التركي

إشراف

الأستاذ الدكتور / يوسف بن علي بن رابع الثقفي

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

تتناول هذه الدراسة (تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ١٢٣٧-١٣٢٣هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥م) قضية مهمة في التاريخ الإسلامي الحديث لمنطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، ذلك أنها تعالج موضوعاً جديداً لم يحظ بدراسة علمية خاصة من قبل . وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة إلى تقسيمها إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، تناولت في الفصل الأول موقف الإسلام من الرق وهو مدخل مهم يبين المنهج الذي اتبعه الإسلام تجاه الرق ؛ حيث ضيق مصادره وعدد وسائل تحريره . أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه لتجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م - ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م تناولت فيه الأوضاع السياسية في عمان في تلك الفترة ومصادر الرقيق ومراكز تجارته في عمان وشرق أفريقية . وفي الفصل الثالث تطرقت لتجارة الرقيق في السلطنة العمانية فتناولت أعمال الأرقاء والمعاملة التي كانوا يلقونها وحجم تجارة الرقيق ، وإسهام الفرنسيين والهنود في هذه التجارة . أما الفصل الرابع فقد ركز على دراسة التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان ؛ فتناولت المعاهدات والمؤتمرات الدولية التي عقدت لمحاربة هذه التجارة ، وأهداف بريطانيا من وراء محاربتها والمعاهدات التي عقدتها لهذه الغاية مع سلاطين عمان ، وتقسيم السلطنة العمانية وأثره على تجارة الرقيق . وفي الفصل الخامس تناولت الدراسة ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة التي اتبعتها بريطانيا من أجل القضاء على تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، حيث تمثلت ردود الفعل المحلية في الثورات التي قامت بها القبائل العمانية ضد سلاطين عمان ، أما ردود الفعل الأجنبية فقد تمثلت في مسألة الأعلام الفرنسية التي منحت لبعض العمانيين حتى تكون سفنهم تحت حماية فرنسا وهذا ما أثار نزاعاً ومنافسة شديدة بين فرنسا وبريطانيا حول عمان .

وفي الخاتمة تم حصر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي من أهمها : - أنها كشفت أن مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق في سلطنة عمان خاصة في تلك الفترة لم تكن لدوافع إنسانية كما تدعي ، وإنما كانت تهدف أساساً إلى نشر هيمنتها وبسط نفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة ، ولتكتسب سياستها الاستعمارية قبولاً في المجتمع البريطاني ، ولذلك تضمنت معظم معاهداتها مع سلاطين عمان بنوداً للقضاء على هذه التجارة ؛ فحققت من وراء ذلك أهدافاً متعددة .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على معظم ما كتب عن موضوعها باللغات : العربية ، والإنجليزية ، الفرنسية ، من خلال الوثائق والمطبوعات الرسمية والتجارية .

عميد الكلية

المشرف

الطالب

أ.د. محمد بن علي العقلا

أ.د. يوسف بن علي النعفي

عبدالله بن إبراهيم التركي

١٤١١/١١/١٥

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

حظيت منطقة الخليج العربي منذ القدم باهتمام الدول الكبرى، وذلك لموقعها المهم بين القارات القديمة، وشواطئها التي تمثل ملاذات آمنة للسفن التجارية والحربية، فكانت طوال تاريخها طريقاً تجارياً يربط الشرق بالغرب ، ومعبراً رئيساً للغزاة والفاحين ، ومطمعاً للمستعمرين الطامعين . واكتسبت عمان أهمية خاصة في منطقة الخليج عبر تاريخها الطويل ، لأسباب عديدة ، من أهمها موقع عمان المتميز على الخليج العربي وبحر العرب ، ولهذا كانت عمان بمنزلة البوابة الجنوبية للخليج، وملتقاً للطرق التجارية والملاحة الدولية ، ومن هنا تمكن العمانيون من ركوب البحر ، والقيام بنشاطات تجارية مهمة بين شرق أفريقية وجنوب غرب آسيا؛ فاستحوذ العمانيون لفترة طويلة على تجارة المحيط الهندي ، وشرق أفريقية، فأصبحوا بذلك سادة المنطقة .

والواقع أن تاريخ الخليج العربي في العصر الحديث ارتبط بضغوط الاستعمار الأوروبي بشكل عام ، والاستعمار البريطاني بشكل خاص ، منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي حيث بدأت بريطانيا اهتمامها الفعلي في السيطرة على المنطقة ، وإبعاد الدول المنافسة ؛ حتى تؤمن طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية ، ليس هذا فحسب بل ولتكون المنطقة محطة تجارية مربحة ، وقاعدة للأسطول البريطاني ، ومركز استطلاع ومراقبة لشؤون الشرق عامة . والخليج العربي في الوقت الحاضر أهم من أي وقت مضى ؛ لما يضمه في جوفه من ثروات بترولية هائلة ، هي عصب الحياة المعاصرة .

ومن اللافت للنظر أن اهتمام الباحثين في تاريخ الخليج العربي الحديث قد

تركز على دراسة التاريخ السياسي ، دون تناول الموضوعات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ، على الرغم من أن الهدف الاقتصادي كان هو الدافع المهم لتلك الأطماع ، ولعل ذلك راجع في تقديري إلى الصعوبات التي تكتنف هذه الموضوعات ، تأتي في مقدمتها ، صعوبة الحصول على مصادر محايدة ، تتناول تلك الموضوعات ، لكون أغلب من كتب فيها من الغربيين ، وخاصة البريطانيين الذين استعمروا المنطقة زهاء قرنين من الزمان ، ولهذا فإن كتاباتهم لا تخلوا من الدس والمبالغة في تقدير بعض الظواهر الاجتماعية ، هذا إضافة إلى قلة المصادر التي تناولت هذا النوع من الدراسات ، وما توفر من معلومات فهي مشورة في بطون المصادر التاريخية . وقد أدركت ذلك جيداً حين عزمت على اختيار موضوع اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، وبناء عليه فقد اخترت موضوع (تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ١٢٣٧-١٣٢٣هـ / ١٨٢٢-١٩٠٥م) ليكون موضوعاً لدراستي .

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية :

١ - معالجة قضية مهمة في التاريخ العماني ، لم تحظ بدراسة خاصة ، على الرغم من كثرة المؤلفات التي تناولت التاريخ العماني ، ذلك أن مكافحة تجارة الرقيق هي الذريعة الرئيسة التي تذرعت بها حكومة الهند البريطانية ^(١) للهيمنة على

^(١) من المهم هنا الإشارة بإيجاز إلى هيئات الحكم البريطاني في الشرق :

كانت شركة الهند الشرقية البريطانية (The East India Company) تتولى تسيير شؤون الشرق ، منذ عام ١٠٠٨-١٢٧٦هـ / ١٦٠٠-١٨٥٨م ، ويندرج تحتها مجلس شؤون الهند (India Board) الذي يتفرع منه المجلس السري (Secret Board) والمجالس الأخرى (Other Boards) ، وتتفرع من هذه المجالس حكومة الهند (Government of India) ، والتي يندرج تحتها رئاسة بومباي (Bombay Presidenci) ، وهي التي تسيطر على البحرية الهندية (Indian Navy) ، كما أنها هي المسؤولة عن المقيمين والوكلاء السياسيين في الخليج العربي ، وبغداد ، وعدن ، وغيرها من المناطق

منطقة الخليج العربي عامة ، وسلطنة عمان خاصة ، وذلك منذ العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي .

٢ - عدم وجود دراسة مستقلة عن هذا الموضوع ، ذلك أن أغلب الدراسات التي تناولت التاريخ العماني ، لم تتناول هذا الموضوع بشكل وافي ، كما أن معظم الباحثين الذين تناولوا تاريخ شرق أفريقية ، والخليج العربي في تلك الفترة هم من الأجانب ، الذين يمثلون وجهة نظر غير إسلامية ، ولذلك فإن هذه الفترة تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي ، وتمحيص ما جاءت به المصادر الأجنبية ، والكشف عن وثائق متنوعة جديدة ، مع قراءة واعية لما جاءت به المصادر العمانية التي حققت حديثاً . أما الباحثين المسلمين الذين تناولوا التاريخ العماني في شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقية فلم يتناولوا هذا الموضوع بشكل منفرد ، وإنما جاء ضمن تناولهم لتاريخ هاتين المنطقتين بطريقة شاملة ، ولهذا فقد مروا على هذا الموضوع مروراً عابراً دون الدخول في التفاصيل الدقيقة ، وخلفيات الأحداث ، والآثار التي ترتبت عليها وأدت إلى تأثير بالغ في مجرى الأحداث

=

المهمة لبريطانيا .

وفي عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٨م أنشئت وزارة الهند البريطانية (Indian Office) والتي تضم وزير الدولة لشؤون الهند (Secretary State For India) ويُشرف وزير الدولة على اللجنة السرية (Secret Committee) ، واللجان الأخرى (Other Committees) ، وتتفرع من هذه اللجان حكومة الهند (Government of India) ، والتي تتفرع منها حكومة بومباي (Government of Bombay) وهي التي تقوم بنفس عمل رئاسة بومباي في التشكيل السابق ، إلا أن البحرية الهندية ألحقت بالبحرية البريطانية ، وكان الهدف من إنشاء وزارة الهند البريطانية عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٨م هو وضع هذه الأجهزة تحت الإشراف المباشر للحكومة البريطانية في لندن . انظر : فاروق عثمان أباطة ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م ، ب . ط ، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ٦٦٧-٦٦٨ .

الداخلية في سلطنة عمان .

٣ - أن معظم الباحثين والكتاب الغربيين أغفلوا دور بريطانيا السليبي في تجارة الرقيق، وركزوا على دورها الإيجابي في محاربة تلك التجارة، وتحرير الأرقاء، ودرج الكثير منهم على مقارنة تجارة الرقيق التي كانت سائدة في غرب أفريقية بتلك التي كانت موجودة في الخليج العربي ، وخلطوا عمداً بينها وبين الرق في الإسلام .

٤ - بيان أن مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق في سلطنة عمان خاصة ، ومنطقة الخليج العربي عامة ؛ لم تكن لدوافع إنسانية كما تدعي ، وإنما تهدف أساساً إلى نشر هيمنتها ، وبسط نفوذها ، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ولتكتسب سياستها الاستعمارية قبولاً في المجتمع البريطاني ، ومن هنا تضمنت معظم اتفاقياتها مع سلطنة عمان بنوداً لمكافحة تجارة الرقيق ، وحققت من وراء ذلك أهدافاً عديدة .

٥ - مقارنة الخطوات التي قامت بها بريطانيا لمحاربة تجارة الرقيق بالوسائل التي شرعها الإسلام لتحرير الأرقاء ؛ لتبين الفروق بينهما ، فبينما قامت بريطانيا بتشجيع الرق في فترة زمنية معينة ، بل وتاجرت به ، نجد أن الإسلام لم يحث على الاسترقاق ، بل شرع العتق ورغب فيه ، وجعله كفارة لبعض الذنوب والآثام .

٦ - إيضاح أن ما قام به بعض المغامرين -سواء من العمانيين أو من غيرهم- من خطف وشراء للرقيق من شرق أفريقية أو من غيرها لا يمت إلى الإسلام بصله، ذلك أنه من المعلوم من الدين بالضرورة أنه ليس كل ما يقوم به المسلمون من ممارسات تتفق مع تعاليم الشرع الحنيف ، ومن هنا فإنه ينبغي ألا يحسب ذلك على الإسلام ولا أهله .

٧ - أن دراسة هذا الموضوع سوف تكشف أن تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة لم تكن قائمة على العمانيين وحدهم ، بل شاركهم في ذلك

جماعات أخرى حققت من وراء ذلك أرباحاً طائلة ، وعلى رأس هذه الجماعات الجالية الهندية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية . ومع ذلك انصب جام غضب الباحثين الغربيين على العرب والمسلمين واتهموهم بأنهم وحدهم وراء هذه التجارة ، على الرغم من أن الهنود كانوا هم في الغالب المولدين الرئيسيين لقوافل تجارة الرقيق داخل البر الأفريقي .

٨ - العمل على كشف الحقائق التاريخية ، وإزالة المبالغات ، وتحلية الغموض والالتباس الذي يكتنف تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة ، وإبراز دور العمانيين في نشر الإسلام ورفع لواء الحضارة الإسلامية في شرق أفريقية ، وربط تلك المناطق بالعالم الإسلامي ، وإظهار المعاملة الحسنة التي تميز بها العمانيون مع أرقائهم ، تطبيقاً لمنهج الإسلام في ذلك .

٩ - الأثر البالغ الذي خلّفته مكافحة تجارة الرقيق في شرق أفريقية والخليج العربي على الأوضاع العامة في السلطنة العمانية ، خاصة بعد وفاة السلطان سعيد ابن سلطان عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ، وتقسيم السلطنة بعد ذلك بين أبنائه إلى دولتين منفصلتين ، بدعوى أن ذلك من أهم الأسباب التي تساعد على القضاء على تجارة الرقيق ، هذا إضافة إلى قيام الأسطول البريطاني بتدمير التجارة العمانية المشروعة تحت ذريعة البحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق ، الأمر الذي أدى إلى قيام ثورات شعبية ضد السلاطين العمانيين ، الذين أصبحوا تحت الهيمنة البريطانية الكاملة ، اعتباراً من عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م .

١٠ - أن هذا الموضوع يُعد في رأيي من الموضوعات المهمة ، نظراً لارتباطه بأحداث سياسية خلّفت نتائج مؤثرة ليس على سلطنة عمان فحسب ، وإنما على منطقة الخليج العربي برمتها ، بعد أن اصطدمت الطموحات الإسلامية بالأطماع الاستعمارية لبريطانيا في المنطقة .

لعل ماسبق كان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى الاتجاه لدراسة هذا الموضوع .

أما الفترة الزمنية لموضوع هذه الدراسة فقد رأيت أن تبدأ في عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م وهو العام الذي تم فيه عقد أول معاهدة لمنع تجارة الرقيق بين السلطان سعيد بن سلطان وحكومة الهند البريطانية ، أما نهاية الفترة الزمنية لهذا الموضوع فهي في عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م ، وهو العام الذي صدر فيه حكم محكمة لاهاي في النزاع البريطاني الفرنسي حول عمان ، حيث كانت فرنسا تمنح أعلامها لبعض العمانيين ليرفعوها على سفنهم التي تبحر بين شرق أفريقية والخليج العربي ، حتى لا تتمكن سفن الأسطول البريطاني من تفتيشها ما دامت ترفع تلك الأعلام ، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم تجارة الرقيق خاصة في العقد الأولين من القرن الرابع عشر الهجري ، العقد الأخيرين من القرن التاسع عشر الميلادي، وبصدور الحكم المذكور بدأ انحسار النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي عامة ، وطغى النفوذ البريطاني، ولم يعد هناك أي نشاط يذكر لتجارة الرقيق في السلطنة العمانية.

أما الرقعة الجغرافية المحددة لهذه الدراسة فإن الباحث سيعمل على معالجة هذه الدراسة من بداية الفترة المحددة لها حتى عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م ، بحيث تشمل السلطنة العمانية بشقيها الأفريقي والآسيوي ، والتي كانت دولة واحدة ، وبعد هذا التاريخ ستكون الدراسة مقتصرة على القسم الآسيوي من السلطنة العمانية ، حيث قامت بريطانيا في العام المذكور بتقسيم السلطنة بين أبناء السلطان سعيد إلى دولتين منفصلتين ، تحت مسمى : سلطنة عمان ، وسلطنة زنجبار .

ومن هنا يمكن القول إن تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها في الفترة المحددة لهذه الدراسة من الموضوعات التي لا يمكن تجاهلها وإهمالها ، ذلك أنها جزء من تاريخ المجتمع في فترة زمنية معينة ، ولما كانت هذه السياسة ذات أثر بالغ على السلطنة فإن بحثها سيلقي الأضواء على الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية ، في منطقة الخليج العربي عامة ، وسلطنة عمان خاصة، خلال تلك

الحقبة الزمنية .

والواقع أن هذه الدراسة ستقوم على استخلاص الحقائق التاريخية ، وإعادة بنائها بصورة موضوعية متجردة ؛ من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية المتصلة بهذا الموضوع ، مع استخدام المنهج التحليلي ، ودراسة الآراء المتعارضة ، وتمحيص الأحداث التاريخية مع استخدام النقد والاستنباط، بعد تفحص المعلومات وتدقيقها ، من أجل الخروج بنتائج جديدة ، ودراسة علمية تضاف إلى المكتبة التاريخية الإسلامية .

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها إلى خمسة فصول وخاتمة ، ففي الفصل الأول تناولت موقف الإسلام من الرق ، وهو مدخل مهم يبين المنهج الذي اتبعه الإسلام تجاه الرق ، من حيث تضيق مصادره ، وتعدد وسائل تحريره ، وعرضت فيه مفهوم الرق ، والأوضاع التي كان الأرقاء يعيشونها قبل الإسلام ، وفي الأديان والملل السابقة ، ثم تناولت مصدر الرق في الإسلام ، والمنهج الذي شرعه لمعاملة الرقيق ، ثم ختمت الفصل بشرح الوسائل التي شرعها الإسلام لتحرير الأرقاء .

أما الفصل الثاني ، فقد خصصته للحديث عن تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م - ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م ، وبدأته بتمهيد ، ثم تناولت الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقية في عهد السلطان سعيد بن سلطان ، وذلك لأن حكومة الهند البريطانية أبرمت معه خلال حكمه ثلاث معاهدات لمنع تجارة الرقيق ، فناقشت الأوضاع السياسية في عمان أولاً ، ثم تناولتها في شرق أفريقية ، ثم تطرقت إلى الأوضاع الاجتماعية باعتبار الأرقاء ضمن الفئات الاجتماعية في السلطنة في ذلك الوقت ، فعرضت لأهم فئات المجتمع في تلك الفترة وهي : القبائل العربية ، والبلوش ، والجالية الهندية ، وبعدها انتقلت إلى توضيح مصادر الرقيق ومراكز

تجارته في عمان وشرق أفريقية ، لأن بعضاً من تلك المصادر والمراكز تقع خارج السلطنة العمانية ، ثم ختمت هذا الفصل بعرض طرق تجارة الرقيق الخارجية سواء الطرق البرية داخل القارة الأفريقية ، أو البحرية من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية إلى القسم الآسيوي منها ، أو إلى أماكن أخرى .

وفي الفصل الثالث تطرقت إلى تجارة الرقيق في سلطنة عمان ، واستعرضت فيه بداية الأعمال التي كان الأرقاء يقومون بها في السلطنة العمانية ، ثم تناولت المعاملة التي لقيها الأرقاء في المجتمع العماني ، ثم ألقى الضوء على دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق في عمان ، باعتبار أن تلك الجالية غربية على المجتمع العماني ، ثم عرضت لحجم تجارة الرقيق في عمان في فترة الدراسة ، وتبع ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لتجارة الرقيق في السلطنة ، ثم تناولت بإيجاز تجارة الرقيق الفرنسية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، لأن الذي بآثم هذه التجارة هم العمانيون بينما شاركهم غيرهم في ذلك .

أما الفصل الرابع فقد خصصته لدراسة التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان ، وقد بدأته بتمهيد ثم أشرت إلى تجارة الرقيق الأوروبية في غرب القارة الأفريقية ، حتى ينكشف الوجه الآخر للدعوات البريطانية ، وللدول الاستعمارية عامة ، ثم تطرقت إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمحاربة تجارة الرقيق ، ثم ألقى الضوء على أهداف بريطانيا من وراء محاربتها لتجارة الرقيق في سلطنة عمان ، وعرضت بعدها للمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع السلطان سعيد في الأعوام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م ، ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م وأشرت ، بإيجاز بعد ذلك إلى أثر تقسيم السلطنة العمانية على تجارة الرقيق ، ثم ناقشت معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ، وهي المعاهدة الأخيرة التي عقدتها حكومة الهند البريطانية مع السلطان تركي بن سعيد للقضاء على تجارة الرقيق ، وختمت هذا الفصل باستعراض الجهود التي قام بها الأسطول البريطاني للقضاء

على تجارة الرقيق في سلطنة عمان ، والتي أدت إلى تدمير الأسطول التجاري العماني تحت ذريعة محاربة هذه التجارة .

وتناولت في الفصل الخامس ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة التي اتبعتها بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، وعرضت فيه أولاً ردود الفعل المحلية ، والتي تمثلت بثورة قبيلة الجنبه عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م ، ثم تناولت المحاولات التي قامت بها بعض القبائل الأباضية ، من أجل إعادة نظام الإمامة للوقوف ضد الهيمنة البريطانية على عمان ، ثم أشرت إلى تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ، وأثر ذلك في ردود الفعل المحلية ، وتطرت بعد ذلك إلى ثورات القبائل الأباضية في عهد السلطان تركي بن سعيد كمظهر من مظاهر سخطها على السلطان العماني من جراء خضوعه لبريطانيا في سياستها الرامية لمكافحة تجارة الرقيق ، وبعدها ناقشت ردود الفعل من جانب القبائل العمانية في عهد السلطان فيصل بن تركي ، وفيما يتعلق بردود الفعل الأجنبية فالواقع أنه لم تكن هناك ردود فعل تذكر إلا ما كان من فرنسا التي وقفت ضد هيمنة بريطانيا على سلطنة عمان بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وذلك من أجل إيجاد مناطق نفوذ فرنسية في منطقة الخليج العربي ، ولهذا ألفت الضوء في المبحث الأخير من هذا الفصل على موقف فرنسا من السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في السلطنة العمانية .

وفي الخاتمة استعرضت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

مصادر البحث :

اعتمد البحث على معظم ما كتب عنه بلغات مختلفة ، فاعتمد على مصادر أولية في معظم فصوله ، فبالإضافة إلى الوثائق العربية ، رجعت إلى وثائق بريطانية، وأمريكية ، وفرنسية ، غير منشورة ، وعدد كبير من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ، وسوف أشير هنا إلى أبرزها ، وهي كما يلي :

أولاً : وثائق أرشيف زنجبار :

وتمثل هذه الوثائق فتحاً جديداً للباحثين في تاريخ عمان وشرق أفريقية ، حيث فتح أرشيف زنجبار أبوابه أخيراً للباحثين ، ولهذا يمكن القول إن هذا البحث من البحوث الأولى في العالم العربي التي اعتمدت على وثائق أرشيف زنجبار . وعلى الرغم من سوء تنظيم هذا الأرشيف ، إلا أنه يحوي آلاف الوثائق باللغات : العربية ، والانجليزية ، والفرنسية ، والسواحلية ، وهي وثائق لم تنشر بعد ، وتحتوي وثائق هذا الأرشيف على عدد كبير من مراسلات وخطابات السلطان سعيد من وإلى المسؤولين الأجانب في دولته ، لاسيما بعد عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م ، وهو العام الذي نقل فيه السلطان سعيد عاصمة دولته من مسقط إلى زنجبار ، كما يشتمل هذا الأرشيف على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها السلطان سعيد مع عدد من الدول ، ويضم أيضاً المراسلات والإعلانات التي صدرت عن سلاطين زنجبار بعد عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م . وعلى أي حال فقد تمت الاستفادة من هذا الأرشيف من خلال :

١ - الوثائق العربية :

وتضم عدداً من رسائل السلطان سعيد إلى المسؤولين البريطانيين ، إضافة إلى بعض المراسيم والإعلانات والمراسلات التي صدرت عن السلطان ماجد بن سعيد سلطان زنجبار ، ومن بعده أخيه برغش بن سعيد ، وخليفة بن سعيد ، ومن جاء بعدهم ، كما تمت الاستفادة من عدد من وثائق تحرير الأرقاء ، والتي يكتبها عادة بعض المحسنين في وصاياهم ابتغاء الأجر والثوبة من الله سبحانه وتعالى .

٢ - الوثائق غير العربية :

وتم الحصول على عدد كبير من الوثائق الانجليزية ، والسواحلية ، والفرنسية ويأتي في مقدمتها كشف بأسماء وقبائل الأرقاء الذين أعادتهم سفن الاسطول



٩٥ ٨ ٣

البريطاني إلى زنجبار بعد تحريرهم ، كما استطعت تصوير بعض سجلات
أثكنز هامرتون (Atkins Hamerton) ، التي تبادلها مع بعض التجار الأمريكيين
في زنجبار في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، والتي تكشف عن تورط جهات عديدة في
تجارة الرقيق في سلطنة عمان . والواقع أن جزءاً قليلاً من الوثائق الإنجليزية في
أرشيف زنجبار ، توجد لها صور في سجلات مكتب الهند في لندن (I. O. R.) .

ثانياً : الوثائق البريطانية :

١ - سجلات مكتب الهند (I. O. R.) (India Office Record) :

ويضم هذا الأرشيف ملايين الوثائق والسجلات الخاصة بمنطقة الخليج العربي
وفارس ، والدولة العثمانية ، وشرق أفريقية ، وغيرها ، وهو في الأصل أرشيف
شركة الهند الشرقية البريطانية ، منذ تأسيسها عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م ، كما يضم
أيضاً سجلات حكومة الهند البريطانية ، التي كانت تتولى الإشراف على المقيمة
البريطانية في الخليج العربي ، ووكالاتها المنتشرة في المنطقة .

وقد استفاد البحث من التقارير السياسية والتجارية التي كانت تعدها المقيمة
البريطانية في (بوشهر) ، وكذلك الوكالة السياسية في مسقط ، والوكالة
السياسية في زنجبار ، والصومال ، والشارقة ، وغيرها .

كما استفاد البحث من الرسائل التي بعثها المكتب السري لحكومة بومباي
إلى حاكم عام الهند ، وإلى المقيم البريطاني في الخليج العربي ، كما رجعت إلى
الرسائل التي بعثها بعض قادة سفن الأسطول الهندي البريطاني إلى الحاكم
البريطاني لجزيرة موريشيوس ، روبرت فانجوهار (Sir. Robrt F. Fanguhar) ،
كما أفدت من الرسائل التي بعثها هذا الأخير إلى حاكم عام الهند ، هذا إضافة
إلى رسائل العملاء السريين في عمان ، والتي كانوا عادة يبعثونها إلى
الممثل السياسي والوكيل البريطاني في مسقط ، خاصة في السنوات الأخيرة من
فترة الدراسة ، وكذلك الرسائل المتبادلة بين السلاطين العمانيين والقناصل

والممثلين البريطانيين في مسقط ، كما أفاد البحث من بعض رسائل قادة الأسطول الملكي البريطاني بخصوص الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانية ، والعمليات التي كان يقوم بها ذلك الأسطول لتنفيذ المعاهدات البريطانية العمانية للقضاء على تجارة الرقيق .

ومن الجدير بالإشارة هنا أنه تم الرجوع إلى عدد كبير من الوثائق العربية والفرنسية المحفوظة ضمن أرشيف سجلات مكتب الهند . وإجمالاً فقد تمت الاستفادة من هذا الأرشيف من خلال الملفات التالية :

- I. O. R. R/15/6/4 .
- I. O. R. R/15/6/20 .
- I. O. R. R/15/6/36.
- I. O. R. R/15/6/37 .
- I. O. R. R/15/1/97 .
- I. O. R. R/15/1/171 .
- I. O. R. R/15/1/199 .
- I. O. R. R/15/203 .
- I. O. R. V/23/217 .
- I. O. R. R/15/252.
- I. O. R. F/4/913 .
- L. P. & S/7/55 .
- L. P. & S/7/63 .
- L. P. & S/7/64 .
- L. P. & S/7/65 .
- L. P. & S/7/102 .
- L. P. & S/7/149 .
- L. P. & S/7/155 .

كما تمت الاستفادة من المطبوعات الرسمية التي كانت تصدرها المقيمة البريطانية في بوشهر بصفة سنوية ، وهي عبارة عن تقارير سنوية تجارية ، بدأ بإصدارها منذ عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تحت عنوان :

(The Persian Gulf Administration Reports)

وأفدت أيضاً من المطبوعات الرسمية الخاصة بحكومة الهند البريطانية ، وهي

مذكرات سرية أعدت أساساً للاستخدام الرسمي ، وتتناول مواضيع متفرقة ، منها ما يخص التجارة ، والأوضاع السياسية ، وتجارة الرقيق ، ومن أهم ما اطلعت عليه في هذا المجال : **ملخصات سالدانا (Saldanha)** ، خاصة الجزء المتعلق بتجارة الرقيق .

هذا بالإضافة إلى الملخصات التي صدرت عن أرشيف اتشسون تحت عنوان : **(Records of Oman 1867 - 1947)** ، وقد تمت الاستفادة من الجزء الأول .

٢- أرشيف دار الوثائق البريطانية العامة (F.O) (Public Record Office) :

وهذا الأرشيف يحتوي على : وثائق وزارة الخارجية البريطانية (**Foreign Office**) وهي وثائق متنوعة تتناول مختلف الموضوعات السياسية والتجارية، إلا أنها أكثر تنظيماً من سجلات مكتب الهند ، وقد تمت الاستفادة من الملف رقم **F. O. 54/4** ويحتوي على عدد كبير من المراسلات التي تمت بين علي بن ناصر مبعوث السلطان سعيد وإيرل أبردين (Earl Of Aberdeen) وزير الخارجية البريطانية في الفترة ١٢٥٧-١٢٦٢هـ/١٨٤١-١٨٤٦م ، وتتناول جوانب من المفاوضات التي دارت بين مبعوث السلطان سعيد من جهة ، وأبردين من جهة أخرى تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

ثالثاً : وثائق وتقارير القنصلية الأمريكية في زنجبار :

استطعت بفضل الله الحصول على عدداً لا بأس به من وثائق وتقارير القنصلية الأمريكية في زنجبار ، وذلك بعد اتصالات عديدة ، وتعتبر مصدراً محايداً للأوضاع العامة في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، خاصة وأنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أطماعاً استعمارية في سلطنة عمان في تلك الفترة . وعلى الرغم من ذلك فقد كان القناصل الأمريكيون في شرق أفريقية يزودون رؤسائهم في واشنطن بتقارير تبين الأوضاع الاقتصادية والسياسية في زنجبار بما في

ذلك تجارة الرقيق في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، والجدير هنا أن هذه الوثائق تستخدم لأول مرة على حد علمي في دراسة تتعلق بسلطنة عمان ، وهذه الوثائق محفوظة في :

(The National Archives of The United States).

تحت عنوان :

(Despatches From United State Consuls in Zanzibar, 1834-1906).

وهي محفوظة في ستة أفلام ميكروفلم تم الرجوع إلى الملف التالي :

Vol. 6, 2 February 1870-25 October 1882.

رابعاً : الوثائق الفرنسية :

وهي مجموعة كبيرة من الوثائق المتنوعة ، وتمت الاستفادة منها من خلال :

١ - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس :

(Archives Diplomatiques, Ministere des Affaires Etrangeres. Paris.) (AFF. Etr.)

وهذا الأرشيف يحتفظ بكم هائل من الوثائق الفرنسية والانجليزية ، وهي مقسمة على النحو التالي : مراسلات تجارية وقنصلية ، مراسلات سياسية وتجارية ، مذكرات ووثائق ، وتتركز معظم الوثائق المتعلقة بعمان في هذا الأرشيف . وتم بفضل الله الحصول على عدد من أفلام الميكروفلم من وزارة الخارجية الفرنسية ، وهي تحتوي على المراسلات التي تمت بين المسؤولين الفرنسيين في مسقط وزنجبار ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس ووزارة المستعمرات ، وقد استخدمت وثائق الخارجية الفرنسية التي تقع ضمن المجموعات التالية :

- Consulat de France Amascate Situation Politique 1894 - 1905. N S Mascate Vol 1, 18, 36, 37 .
- Memoires Et Documents Afrique, Mascate, Zanzibar Vol. I-II.
- Tribural D, Arbitrage. " Le 13 Octobre 1904" .
- Bourtres Mascatais Francises Conslusion. Bour Le Government de La, Republique Francaise Paris Imprimerie National .

٢ - وثائق المكتبة البحرية الفرنسية في باريس (Serv. Hist. Marine) :

وتضم هذه المكتبة معظم الوثائق الخاصة بالبعثات التي أوفدها فرنسا إلى عمان بعد عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م وقد تمت الإفادة من المجموعات التالية :

- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 888 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1256 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1300 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1311 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1331 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1338 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1669 .

٣ - وثائق المكتبة الوطنية في باريس (Arch. Nat.) :

وتحتوي هذه المكتبة على عدد كبير من الرسائل المتبادلة بين قادة القواعد الفرنسية في المحيط الهندي ومسؤولين في الحكومة الفرنسية ، مما يتعلق بالأوضاع العامة في شرق أفريقية وعمان ، والعلاقات مع السلطان سعيد كما تحتوي على معظم الخرائط التي رسمت لميناء مسقط والموانئ العمانية الرئيسة. وقد تم الرجوع إلى الوثائق المحفوظة ضمن المجموعات التالية :

- Arch. Nat. Fom O. I.
- Arch. Nat. AF IV 1215 Dossier 4 .
- Arch. Nat. F 12-6458 .
- Arch. Nat. F 12-8972 .

خامساً : الوثائق المنشورة :

كما تمت الإفادة من عدد كبير من الوثائق المنشورة على هيئة كتب وثنائية ، ويأتي في مقدمتها :

١ - الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية :

جمعها ورتبها الدكتور سلطان بن محمد القاسمي ، وهي مجموعة من الوثائق

العربية العمانية ، التي قام بتصويرها الدكتور القاسمي من : دائرة أرشيف جزيرة ريونيون ، وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، ومكتبة بلدية مدينة كان الفرنسية، وقد رُتبت هذه الوثائق في هذا الكتاب حسب تسلسلها الزمني، ابتداء من ذي الحجة عام ١٢٠٠هـ/ أكتوبر ١٧٨٦م ، حتى جمادى الآخرة من عام ١٣٢٣هـ / أغسطس ١٩٠٥م ، وتضمنت هذه الوثائق عرضاً للمراسلات التي تمت بين سلاطين عمان والمسؤولين الفرنسيين في المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، إضافة إلى بعض الإعلانات التي صدرت عن سلاطين عمان .

٢ - الجنرال رجي ، زنجبار وتجارة الرقيق :

(General Rigby, Zanzibar and Slave Trade) .

وهذا الكتاب من إعداد رسل (Russell) حفيده رجي القنصل البريطاني في زنجبار ، وجمعت فيه المراسلات التي تمت بين رجي والمسؤولين في الحكومة البريطانية في لندن ، وبينه وبين الممثلين الفرنسيين في زنجبار ، لاسيما ما يتعلق بتجارة الرقيق ، هذا إلى جانب بعض المذكرات والتقارير الأخرى التي حواها الكتاب .

٣ - تقرير إدارة المفوضية السياسية في الخليج الفارسي ، والمكتب السياسي في مسقط خلال عام ١٨٨٠-١٨٨١م .

(Report on the Adminstration of the Persian Gulf Politcal Residency and Musscat Political Agency For The Year 1880-1881, No. Cl XXXI) .

وقد طبع هذا التقرير الذي أعده روس (Lieutenant Colonel E. C. Ross) لأول مرة في كالوكتا عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م وتأتي أهمية هذا المصدر من أن معد هذا التقرير هو أحد المسؤولين البريطانيين الذين كان لهم دور مؤثر في سياسة حكومة الهند البريطانية في الخليج العربي لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الرقيق ، ولهذا فهو يمثل وجهة النظر البريطانية حيال هذا الموضوع ، وتم الأخذ منه في مواضع

٤ - دليل الخليج :

(Gazetteer of The Persian Gulf Oman and Central Arabia) j j Lotimer

لؤلفه ج ج لوريمر ، وهو كتاب كبير ، أُعد بناء على طلب حكومة الهند البريطانية ، وظهر القسم الجغرافي منه في عام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م ، وطبع القسم التاريخي في عام ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م في مدينة كلكتا ، وطبعت منه أعداد محدودة جداً ، وقد اعتبر عند صدوره وثيقة سرية لا يجوز الاطلاع عليها ، وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة ضخمة من الوثائق الانجليزية وقد وجدته مطابقاً في بعض صفحاته لبعض ما لدي من الوثائق والتي احضرتها من الأرشيفات البريطانية ، وفي عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م رفع الحظر عن هذا الكتاب ونشر في طبعة جديدة ، وتُرجم في قطر في عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ، وهذا الكتاب غني بالمعلومات التي لها صلة بموضوع دراستنا ، وهو معين لا ينضب للباحثين في تاريخ الخليج العربي الحديث ، إلا أنه يمثل وجهة النظر البريطانية .

سادساً : المصادر العمانية :

وقد تم الاطلاع والاستفادة من عدد من المصادر العمانية الأولية ، وسوف أشير هنا إلى أبرزها :

١ - تاريخ إبطال الرق في زنجبار (مخطوط) :

وهو مجهول المؤلف ، محفوظ في وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، قسم المخطوطات ، تحت رقم ٢١٧٠ ، ويقع في ٨٤ ورقة ، وتمت الاستفادة منه فيما يتعلق بالمفاوضات التي تمت بين السلطان برغش بن سعيد والحكومة البريطانية ، تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ؛ لمنع تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار ، ولم يُسمح لي بتصوير هذا المخطوط أو أجزاء منه ، ولذا

اضطرت إلى كتابة ما يهم البحث منه .

٢ - تاريخ ولاية المزارعة في شرق أفريقية (مخطوط) :

ومؤلف هذا المصدر هو الأمين بن علي المزروعى ، المتوفى سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م ، وقد تناول فيه مؤلفه تاريخ ساحل شرق أفريقية منذ وصول البرتغاليين حتى انتهاء حكم أسرة المزروعى في ممبسة ، وتبدو أهمية هذا المصدر في أن مؤلفه هو أحد أبناء ساحل شرق أفريقية ، وينتسب إلى أسرة عمانية قامت بدور بارز في أحداث المنطقة . وتمت الإفادة منه فيما يتعلق بالصراع بين المزارعة والسلطان سعيد ، ومحاولات بعض المسؤولين البريطانيين عقد اتفاقية لمنع تجارة الرقيق بين حكومة الهند البريطانية والمزارعة .

٣ - الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين :

ومؤلف هذا المصدر هو المؤرخ والأديب العماني: حميد بن محمد بن رزيق، المتوفى عام ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م تقريباً ، وتمت الإفادة من هذا الكتاب إضافة إلى كتاب آخر للمؤلف نفسه، وهو : " بدر التمام في سيرة الهمام سعيد بن سلطان " وكتابه الأول كان في الأصل مخطوطة عربية ، أهداها السلطان ثويني بن سعيد إلى بادجر (Badager) أثناء قيامه بالتحقيق في النزاع الذي نشب بين حاكمي مسقط وزنجبار ، فقام بادجر بنشرها بعنوان :

(History of The Imames and Seyyids of Oman By Salil Bin Razik From A. D. 661 - 1858) .

وقد تمت الاستفادة من هذا المصدر في مواضع متعددة من هذه الدراسة .

٤ - تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان :

لمؤلفه نور الدين عبد الله بن حميد السالمي المتوفى سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م ، وهو مؤرخ عماني من أنصار الإمامة في عمان ، وركز في كتابه هذا على التاريخ المحلي لإقليم عمان ، إلا أنه تناول العديد من الحوادث في الخليج العربي وشرق

أفريقية ، وتمت الاستفادة منه من خلال تطور الأوضاع في عمان بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان عام ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م .

٥ - مذكرات أميرة عربية :

وهي لسلمة بنت السلطان سعيد بن سلطان ، وقد تحدثت في مذكراتها عن أسرتها والحياة داخل قصور السلطان ، وأوضاع الأرقاء في السلطنة العمانية ، كما تناولت المؤامرات والنزاعات التي وقعت بين إخوانها ، وقد أفاد البحث من هذا المصدر في مجالات متعددة ، ومن الجدير بالإشارة أن هذه الأميرة ارتبطت بعلاقة صداقة مع شاب ألماني يعمل في زنجبار ، وحينما انكشف أمرها هربت معه إلى ألمانيا ، واعتنقت النصرانية ، وعاشت في أوروبا كمواطنة ألمانية إلى أن توفيت على ذلك ، إلا أنها كانت تتحدث في مذكراتها بعاطفة عربية ، وهذه المذكرات مترجمة إلى العربية .

٦ - جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار :

ومؤلف هذا المصدر هو : سعيد بن علي المغيري ، المتوفى عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م ، وكما هو ظاهر من عنوان هذا المصدر فهو تاريخ محلي لزنجبار، بدأ المؤلف تاريخه بالحديث عن الكشوف الجغرافية حتى أحداث عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١م ، وقد تمت الاستفادة من هذا المصدر في مواضع متفرقة من هذه الدراسة.

هذا إضافة إلى العديد من المصادر والمراجع العربية التي رجعت إليها في فصول هذه الدراسة .

سابعاً : المصادر الأجنبية :

هناك العديد من المصادر الأجنبية التي رجعت إليها في هذه الدراسة ، ولعل من أهمها :

١ - الخليج بلدانه وقبائله :

(The Countries and Tribes of Persian Gulf)

لمؤلفه سمويل مايلز (S. Miles) وقد ترجم إلى العربية ، وتأتي أهمية هذا المصدر من كون مؤلفه أحد العسكريين والدبلوماسيين البريطانيين ، الذين عملوا في سلطنة عمان ، ممثلاً وقنصلاً لبريطانيا بين عامي ١٢٨٩-١٢٩٨هـ / ١٨٧٢-١٨٨٠ م ، وقد أفاد البحث كثيراً خاصة فيما يتعلق بقبائل وبلدان عمان خاصة وأنه قام برحلة داخل السلطنة في عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥ م.

٢ - القبض على الرقيق في المحيط الهندي :

(Slave Catching in The Indian Ocean)

ومؤلف هذا الكتاب الكابتن كولب (Captain Clomb, R. N.) وهو أحد ضباط الأسطول البريطاني الذين عملوا في مكافحة تجارة الرقيق في المحيط الهندي .

ومعظم مادة هذا المصدر مأخوذة من سجلات الأسطول البريطاني (A Record of Naval Experiences) ، وقد طبع لأول مرة في لندن عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣ م ، وتأتي أهمية هذا المصدر من كونه معاصراً للأحداث ، وتمت الاستفادة منه بحذر شديد حيث تحامل كثيراً على العمانيين .

٣ - تجارة الرقيق في شرق أفريقية والإجراءات المقترحة للقضاء عليها من

وجهة نظر المقيمين في زنجبار :

(The East African Slave Trade and The Measures Proposed For Its Extinction AS Viewed by Residents in Zanzibar) .

ومؤلفوا هذا المصدر هم مجموعة من المنصرين والمسؤولين البريطانيين الذين عملوا في شرق أفريقية وهم :

(Captain H. a Fraser . Bishop Tozer and James Christie, M. D.)

وتناولوا أوضاع الأرقاء في شرق أفريقية ومعاملتهم ، والأعمال المنوطة بهم ،

وطبع لأول مرة في لندن عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م . وتمت الاستفادة منه بحذر ، لأنه يمثل وجهة نظر غير محايدة .

٤ - تجارة الرقيق في شرق أفريقية :

(The Slave Trade of East Africa) .

وهي مذكرة صادرة من إحدى الجمعيات التنصيرية في لندن (Church Missionar Society,) وقد حوت مجموعة من المقالات لبعض المنصرين الذين عملوا في شرق أفريقية ، والتي تدعوا إلى قمع تجارة الرقيق ، وفيها تحامل شديد على العرب ، حيث وصفتهم بالقسوة البالغة مع أرقائهم ، وأنهم ليسوا إلا تجار رقيق ، وتناولت هذه المذكرة تطور الجهود البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق ، وصدرت هذه المذكرة لأول مرة في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ، وقد استفادت منها الدراسة في مواضع متعددة .

٥ - الحركة البريطانية ضد الرق :

(The British Anti - Slavery Movement) .

٦ - شرق أفريقية وغزاتها :

(East Afria And Its Invaders) .

٧ - استعمار شرق أفريقية ١٨٥٠-١٨٩٠م :

(Exploitation of East Africa 185-1890) .

ويعتبر كوبلاندي (Coupland R,) مؤلف هذه الكتب الثلاثة من أبرز الباحثين البريطانيين الذين تناولوا تاريخ شرق أفريقية ، وخاصة تاريخ السلطنة العمانية ، وتمت الاستفادة من مؤلفاته بعد الغربة والتمحيص ، لأن المؤلف لا يخفي توجهه الغربي في القضايا التي تناولها ، وعلى رأسها تجارة الرقيق .

٨ - الرقيق والبحار والعاج في زنجبار :

(Slaves Spices & Ivory in Zanzibar) .

ومؤلف هذا الكتاب عبدالشريف (A. Sheriff) تنزاني الجنسية يعمل

أستاذاً في جامعة دار السلام ، وقد تشبع بآراء الأوروبيين حول دور العرب في تجارة الرقيق ، وتتميز مؤلفات شريف بأنها ذات طابع اقتصادي ، وتمت الاستفادة بحذر من هذا الكتاب في مواضع متعددة في هذه الدراسة ، كما تمت الاستفادة من كتاب آخر للمؤلف نفسه .

هذا كما رجعت أيضاً إلى العديد من المصادر والمراجع الفقهية ، والتاريخية ، واللغوية ، بالإضافة إلى العديد من الرسائل العلمية ، والموسوعات ، والقواميس ، والمعاجم ، والدوريات العربية والأجنبية . وهي مدونة في آخر هذه الرسالة . وبعد تسجيل موضوع هذه الدراسة رسمياً بدأت بجمع مادة البحث في داخل المملكة العربية السعودية ، وتطلب ذلك مني زيارات المكتبات المهمة والاستفادة من الجهات ذات العلاقة في مدينة الرياض وعلى رأسها :

- سفارة سلطنة عمان .
- سفارة الإمارات العربية المتحدة .
- سفارة دولة قطر .
- سفارة دولة تنزانيا .
- السفارة البريطانية .
- سفارة الولايات المتحدة الأمريكية .
- السفارة الفرنسية .
- مكتبة الملك فهد الوطنية .
- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
- مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- مكتبة جامعة الملك سعود .
- مكتبة معهد الإدارة العامة .
- مكتبة الملك عبدالعزيز العامة .

- دارة الملك عبدالعزيز .

وقمت بقراءة واسعة للمادة العلمية التي جمعتها من هذه الجهات ؛ فوجدتها غير كافية لتغطية فصول ومباحث هذه الدراسة ، وأنه لابد من الوصول إلى المادة العلمية الكافية في مظانها ، فقامت برحلة علمية إلى بريطانيا في صيف عام ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م وكانت إقامتي في وسط لندن ، قريباً من دور الوثائق المهمة ، وقمت بزيارات عديدة إلى أرشيف مكتب الهند ، وصورت ما استطعت من الوثائق ، وطلبت العديد من أفلام الميكروفلم التي تحتوي على وثائق مهمة لموضوع البحث ، وقضيت بين مراكز الوثائق هناك مدة ليست بالقصيرة ، وقمت بتصوير بعض المصادر الانجليزية ، وحينما عازمت على مغادرة الأراضي البريطانية اتفقت مع أحد المختصين في استخراج الوثائق البريطانية من دور الوثائق في لندن، والذي فتح مكتباً لهذه الغاية ، على إرسال ما أطلبه منه مستقبلاً ، وهذا الرجل يدعى : أرمسترونق (J. M. Armstrong) وهو أمريكي الجنسية . وبعد وصولي إلى المملكة ، أرسل لي العديد من أفلام الميكروفلم ، والوثائق المصورة ، وصرت أطلب منه ما أحتاج إليه وأتعامل عن طريق المراسلات ، والحوالات البنكية ، والاتصالات الهاتفية . وقمت باستخراج محتويات أفلام الميكروفلم في كل من : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الذين وافقوا مشكورين على ذلك مقابل الاحتفاظ بأصول الأفلام . وفي أثناء الكتابة قمت بطلب عدة ملفات من وزارة الخارجية البريطانية عن طريق بعض الإخوة هناك ، وبعد الاطلاع على تلك الملفات تبين أنها غير مقروءة نظراً لسوء التصوير ، وقدم تلك الوثائق ، لأنها بخط اليد وبشكل صغير جداً ، إلا أنه أمكن تصوير ملف واحد والاستفادة منه .

ثم قمت برحلة علمية إلى عمان ، وحطت رحالي قرب وزارة التراث القومي والثقافة في مسقط ، ومن هناك قمت بزيارة للسفارة السعودية في مسقط

للتنسيق والعمل على تسهيل المهمة ، وبعد ذلك زرت وزارة التراث القومي مرات عديدة، والتقيت برئيس قسم الوثائق والمخطوطات ، الذي صحبني إلى قسم الوثائق ، وأفادني المسؤول المذكور بأن الوزارة تعمل على إعادة تنظيم وفهرسة ذلك القسم، ولهذا فليس هناك إمكانية للحصول على وثائق أو تصوير مخطوطات، ولكن بعد محاولات عديدة سمح بالاطلاع على بعض المخطوطات ، وأن أكتب منها ما يهمني فقط دون تصوير ، وأفادني ذلك المسؤول في نهاية المطاف بأنه إذا كنت مصرّاً على الحصول على الوثائق ، فلا بد من إذن خطي استثنائي من وزير التراث القومي والثقافة في السلطنة ، وهذا ما لم أستطع الحصول عليه ، وعلى أي حال فقد قمت بالتجول في مكتبة الوزارة وشراء مطبوعاتها ، وكثير منها مصادر عمانية أصلية ، كما قمت بزيارة معظم مكتبات مسقط ، والمدن القريبة منها . وقبل انتهاء مرحلة الكتابة اتصلت بقسم الوثائق والمخطوطات بوزارة التراث القومي والثقافة في عمان فأفادني المسؤول باستمرار العمل في الفهرسة والتنظيم . ومهما يكن الأمر فقد علمت من أحد الإخوة الذين زاروا ذلك القسم بأنه لا يحتوي إلا على عدد محدود من الوثائق الحديثة .

وفي صيف عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م زرت السفارة التنزانية بالرياض ، وأخذت بعض المعلومات المهمة عن المراكز العلمية ودور الوثائق في تنزانيا ، ثم شددت الرحال في رحلة علمية جديدة إلى هناك ، ولم أحصل في دار السلام إلا على بعض الكتب التاريخية ، ثم انتقلت إلى جزيرة زنجبار - وكنت قد سمعت عن أرشيف زنجبار من المسؤولين في أرشيف سجلات مكتب الهند في لندن - وصحبني في زيارة أرشيف زنجبار مترجم متخصص في اللغة السواحلية ، وحينما اطلعت على بعض محتويات هذا الأرشيف ، وجدته يضم كنوزاً كثيرة من الوثائق التاريخية البكر ، والتي لم تصل إلى أيدي الباحثين العرب ، لأنها لا تزال بعيدة المنال. وعلى الرغم من سوء تنظيم ذلك الأرشيف ، والمبالغ الطائلة التي تتطلبها

عمليات التصوير وخلافها ، إلا أنني استطعت - بفضل الله - الحصول على كمية كبيرة من الوثائق المتنوعة ما بين ، العربية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والسواحلية ، استفدت منها في هذه الدراسة وستفيدني في بحوث مستقبلية بإذن الله .

كما أخذت صوراً للمواقع التاريخية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ثم قمت بزيارة إلى مدينة بجامايو ، واستفدت منها بشراء بعض الكتب ، وزرت كنيستها التاريخية ، والتي تزعمت في الماضي ولا تزال حملة ضد المسلمين ، والعمانيين خاصة، حملتهم فيها وزر تجارة الرقيق التي كانت موجودة في شرق أفريقية ، في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وقد أخذت بعض الكتيبات التي تتحدث عن ذلك من هذه الكنيسة ، كما قمت بتصوير بعض المواضع التاريخية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

كما قمت برحلة علمية إلى مصر زرت خلالها أهم مكتبات القاهرة ومعرضها الدولي للكتاب ، وأخرى إلى الإمارات العربية المتحدة للغاية نفسها . والواقع أنني واجهت مشقة كبيرة في بداية الأمر ، خاصة فيما يتعلق بالإحاطة بأطراف هذا الموضوع في قضية مهمة في تاريخنا الحديث ، وهي تجارة الرقيق ، إضافة إلى طول المدة الزمنية المحددة لهذا الموضوع ، واتساع الرقعة الجغرافية حيث أسهما في هذه المشقة . كما واجهتني صعوبة بالغة في الإفادة من الوثائق الأجنبية خاصة الإنجليزية والفرنسية منها ، فقد كان معظم ما استفدت منه قبل عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م مكتوب بخط اليد الدقيق جداً ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة ترجمتها والاستفادة منها . هذا بالإضافة إلى ما تحفل به الوثائق الأجنبية عامة من مبالغاة وتحامل على العرب والمسلمين ، وهذا ما حفزني على القراءة المتأنية الواعية ، مع التمهيص والمقارنة بما ورد في المصادر العربية .

ومهما يكن الأمر فإنني لم أشأ من ذكر ما قمت به ، وما واجهني من صعاب أن أبين عظم الجهد الذي قمت به ، فهذا أمر متروك لتقدير من يطلع على هذه

الدراسة ، وإنما أردت أن أتمس العذر فيما عسى أن يكون مظنة للنقد، أو موضع خطأ أو نسيان .

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الرسالة ، الأستاذ الدكتور يوسف بن علي بن رابع الثقفي، أستاذ التاريخ الحديث بقسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، الذي كانت له جهود واضحة في هذه الرسالة ، منذ أن كانت فكرة حتى خرجت بهذا الشكل ، فكانت له اليد الطولى فيما وصلت إليه هذه الرسالة ، فعلاوة على أنه فتح مكتبه في الجامعة للمناقشة والتوجيه ، فقد فتح منزله لهذه الغاية ، والتي قد تمتد ساعات طويلة ، فكان له دور في تذليل المصاعب التي اعترضتني في بعض المباحث ، فلم ييخل علي بتوجيه كريم أسهم في حل الإشكال ، كما كان له جهد مشكور في سرعة قراءة ما يصل إليه من فصول ومباحث هذه الرسالة ، فالله أسأل أن يجزيه خير ما جزى استاذاً عن تلميذه ، وأن يوفقه إلى ما يحبه ويرضاه .

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى عمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ممثلة بفضيلة الشيخ الدكتور محمد العقلا ، وإلى رئيس قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية الأستاذ الدكتور ضيف الله الزهراني، وإلى سائر أعضاء القسم وأخص منهم الدكتور عمر بابكور ، كما أن الشكر موصول إلى الدكتور عبدالرحمن بن علي السديس ، الذي أفادني في جوانب متعددة في هذه الرسالة ، فلا أنسى فضله في هذا المجال ، كما أشكر الدكتور عثمان بن عبدالرحمن الصقير ، الذي صحبني في رحلتي العلمية إلى بريطانيا ، والدكتور إقبال دهلوي ، الذي ساعد في الحصول على ما أريده من دور الوثائق البريطانية ، والاستاذ علي البسام الذي أمدني ببعض المصادر اللازمة ، والأخ محمد وليد في لندن ، الذي أرسل لي بعض المصادر من هناك ، كما أن الشكر موصول

إلى كل من تعاون معي ممن لا تحضرني أسماؤهم ، وإلى كل من أسدى إلي معروفاً ،
فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والامتنان .

وأقدم أخيراً بالشكر والتقدير إلى الاستاذين العزيزين ، عضوي لجنة المناقشة
الذين تكروا بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها ، وإبداء الملاحظات المتممة لها ،
وسيكون لملاحظتهما وتوجيهاتهما دور كبير في تقويم ما قد يكون في هذه
الرسالة ، فجزاهما الله خير الجزاء .

وما هذا البحث إلا جهد المقل ، وحسبي أنني اجتهدت وبذلت ما في وسعي ،
سائلاً الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعنا بما علمنا ، إنه
سميع قريب مجيب الدعاء .

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين .

وكتبه

الباحث / عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي

في يوم الجمعة الفاضل ١٤٢١/٣/٧ هـ / ٢٠٠٠/٦/٩ م

الاختصارات المستعملة في الهوامش

أولاً : اختصارات دور الوثائق :

الاختصار	الجهة
I. O. R. L. P. & S.	سجلات مكتب الهند في لندن India Office Record
F. O.	وثائق وزارة الخارجية البريطانية في لندن Fregn Office
U. S. A.	الأرشيف الوطني الأمريكي في واشنطن The National Archives of The United States.
AFF. Etr.	أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس Ministere des Affaires Etrangeres.
Serv. His Marine.	المكتبة البحرية الفرنسية في باريس Serv. Hist. Marine
Arch. Nat.	المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس Archives Nationale

ثانياً : اختصارات الكتب :

الاختصار	المصطلح
ب . ط	بدون تحديد الطبعة
ب . ن	بدون ناشر
ب . م	بدون مكان طبع
ب . ت	بدون تاريخ طبع

الفصل الأول

موقف الإسلام من الرق

تمهيد .

المبحث الأول : مفهوم الرق .

المبحث الثاني : أوضاع الرقيق قبل الإسلام .

المبحث الثالث : مصدر الرق في الإسلام ومنهجه في معاملة الرقيق .

المبحث الرابع : تحرير الإسلام للرقيق .

تمهيد :

تأتي أهمية هذا الفصل لكونه يمثل مدخلاً مهماً يبين المنهج الذي اتبعه الإسلام تجاه الرق ، من حيث تضيق مصادره وتعدد وسائل تحريره ، وهو منهج في غاية السمو والسماحة . ولا يتأتى بيان هذه المسألة إلا بدراسة مواقف الأديان والملل السابقة من الرق ومقارنتها بموقف الإسلام ، وبناءً على ذلك سيكون اعتماد الباحث هنا على ما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما كتب في المصادر الفقهية على المذاهب الأربعة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ذلك لا يغني عن الرجوع إلى ما كتب في هذا الشأن عند غير المسلمين ، حتى يمكن الرد على الذين يرمون الإسلام زوراً في هذه المسألة من خلال مصادرههم، وعلى رأسها كتاب النصارى المحرّف وهو الذي يسمونه بـ (الكتاب المقدس ^(١)) .

ولن تتم الإحاطة في هذا الفصل بسائر آراء الفقهاء حول الرقيق لأن تلك مسألة تكتنفها صعوبة بالغة ، ذلك أن مسائل الرق متناثرة في بطون المصادر الفقهية، وأحكام الرقيق ، مبثوثة في معظم أبواب الفقه ، هذا إلى جانب أن هذا الفصل وإن كان في ظاهره بحثاً فقهياً إلا أنه لا غنى عنه للتصدي لدراسة موضوع مثل موضوع هذه الدراسة ، حتى يمكن للباحث في مجال التاريخ أن يناقش هذه المسألة من خلال مصادر متعددة ؛ ليصل في نهاية المطاف إلى كشف بطلان ما نسب للإسلام في هذه المسألة ، وبيان زيف الادعاءات الغريبة

^(١) يضم هذا الكتاب ، كتاب التوراة الذي يقدسه اليهود ، وطبعة النصارى مع أحد الأناجيل التي اتفقت عليها معظم طوائفهم . انظر : " الكتاب المقدس " ، ب . ط ، نشر دار الكتاب المقدس ، ب . م ، ب . ت .

بتحرير الرقيق .

وعلى أي حال فإن كثيراً من المصادر الأجنبية تعتمد حين الحديث عن تجارة الرقيق في البلاد الإسلامية إلى محاولة تهويل شأن هذه التجارة ، على أنها جزء مهم من النظام الاجتماعي في الإسلام ، وأن الأوروبيين هم الذين خلّصوا العالم من العبودية البائسة للعرب ، ومن هنا فقد تناول أعداء الإسلام موضوع الرق على أنه مأخذ من المآخذ التي ينالون بها من هذا الدين .

ويشير كثير من المؤرخين والمستشرقين الأجانب إلى أن الإسلام شجع استرقاق الإنسان لأخيه الإنسان، وذلك في فترات تاريخية متعاقبة ، ويستشهدون لذلك بما كان في قصور الخلفاء والأمراء من الغلمان والإماء ، منذ عهد الدولة الأموية إلى ما كان موجوداً في عهد قريب في قصور بعض الأمراء والملوك في بعض الدول الإسلامية ^(١) .

وأسهمت الدول الاستعمارية والهيئات التنصيرية التي صحبتها حين سيطرتها على مقدرات القارة الأفريقية منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي في التأكيد على متاجرة المسلمين لاسيما العرب منهم في الرقيق الأفريقي ، وأن العرب هم النحاسون الذين اختطفوا الأفارقة وساقوهم بالسياط والأغلال ، بعد أن استعبدوهم وفرضوا عليهم دينهم وثقافتهم بالقوة ^(٢) .

^(١) عبد الحميد محمد إبراهيم ، الرق بين الإسلام والأمم الأخرى ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ٧ .

^(٢) جمال زكريا قاسم ، العرب والرق في أفريقيا ، ضمن ندوة مسألة الرق في أفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م ، ص ١٩ .

وحين التأمل في دوافع هذه المغالطات التي يروجها هؤلاء المغرضون ، يتبين أن الهدف الرئيس من ورائها هو قطع السبيل أمام انتشار الإسلام في أنحاء متفرقة من قارتي أفريقيا وآسيا ، وذلك بترويج الادعاءات الكاذبة عن الإسلام ؛ لئلا يعتنقه السكان ، لاسيما بعد أن فشلت مهمتهم (التنصيرية) في هذه المناطق ، على الرغم من تلك الإمكانيات الهائلة التي سخروها لهذه الغاية ، ولما كان الرقيق غالباً يتخذ من الجنس الأفريقي الأسود ، في الوقت الذي عانى فيه كثير من الأفارقة من خضوعهم للرق ، فقد حاول المنصرون إقناع هؤلاء بأن المسلمين هم الذين مارسوا تجارة الرقيق ، ولكن الواقع أن ممارسة تجارة الرقيق منذ القرن الثاني عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي كانت قائمة على شركات أوروبية، ثم تبعثها شركات أمريكية ، ومن شارك في هذه العمليات من المسلمين لم يكونوا سوى سماسرة لهذه الشركات ^(١) ، وهذا لا يُحسب على الإسلام ولا عامة المسلمين إذ الإسلام بريء من ذلك .

وإن الباحث ليعجب من أولئك الذين مافتؤوا يتهمون الإسلام بأنه شجع الاسترقاق ، وأن المسلمين تاجروا بالرقيق ، وهم قوم يشهد تاريخهم بأنهم سادة الرق أبيضه وأسوده ، وأنهم هم الذين نشره في بلاد العالم بأبشع الطرق وأشنعها ، فمن السرقة والتمويه ، إلى الاغتصاب والخداع ، ولم يكتفوا بذلك بل جاوزوا فيه الحدود ، فاسترقوا أمماً وشعوباً بأسرها ^(٢) .

وفي الوقت الحاضر يعاني كثير من المسلمين ، لاسيما في القارة الأوروبية

(١) عبد الحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

(٢) محمد عبدالله دراز ، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية ، ب . ط ، دار القلم ، الكويت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ، ص ٣٧ .

من أسئلة تطرح ^(١) ، لا يراد لها إجابة ، ولا يقصد من ورائها التماس الحق ، إذ أن إثارة هذه الأسئلة لها أبعاد لا تخفى على عاقل ، ولكن الباحث حينما يعرف أن الهدف من طرح مثل هذه القضايا ؛ هو التشكيك وزرع الشبهات من أجل استعداء الآخرين ؛ باسم المساواة ، ومحاربة الاسترقاق ، وحماية حقوق الإنسان يعلم أن هذه الأسئلة لم تكن وليدة الساعة بل إنها قديمة قدم الهجوم على الإسلام .

(١) مثل هذه الأسئلة طرحتها " جمعية الآباء البيض " على أحد المراكز الإسلامية في أوروبا وعمد " المجلس القاري الأوروبي للمساجد " إلى استكتاب العلماء حول القضايا التي يعاني منها المسلمون في بلاد الغرب عامة ، وجاء في مقدمة هذه الأسئلة موقف الإسلام من : الرق ، الحرية ، المساواة ؛ انظر : صالح بن عبد الله بن حميد ، تلبس مردود في قضايا إسلامية حية ، ط ١ ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م ، ص ٤ وما بعدها .

المبحث الأول :

مفهوم الرق :

الرق لغة : بالكسر مصدر رق الشيء يرق أي صار رقيقاً ، ويقال استرق فلان مملوكه وأرقه ؛ أي نقيض أعتقه ، والرق هو الملك والعبودية ، وأصل العبودية الخضوع ، والرقيق مملوك ذكراً كان أو أنثى ، ويقال للأنثى رقيقة ، والجمع رقيق وأرقاء ، وسُمي العبيد رقيقاً ؛ لأنهم يرقون لمالكهم ، وأصله من الرقة وهي ضد الغلظة في المحسوسات ، فيقال : ثوب رقيق ، وثياب رقاق ، ثم استعمل في المعنويات فقليل : فلان رقيق الدين ، أو فلان رقيق القلب ^(١) .

وفي المفهوم القانوني فإن الرق هو : تجريد الفرد تجريداً كاملاً من حريته المدنية فلا يحق له إجراء أي عقد أو تحمل أي التزام ، وتنزع عنه أهلية التملك ، ويكون مملوكاً لغيره ، ويتصرف فيه السيد في كثير من شؤونه كما يتصرف في سلعته ^(٢) ، وبهذا فإن الرق وفق المفهوم القانوني لا يعترف بصفة الرشد ويعتبر الرقيق قاصراً ليس له إبرام أي عقد ، ولا يحق له التملك ، بل يكون ملكاً لسيدة

^(١) ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م ، ٢٨٨/٥ - ٢٨٩ ؛

الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، ص ١١٤٦ ،
الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، ب . ط ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت ، ب . ت ، ص ١٩٣ ؛

المنجد في اللغة ، ط ٣٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص ٢٧٣ .

^(٢) علي عبدالواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م ، ص ٢٢٠ .

ملكية مطلقة يتصرف فيه السيد كيف يشاء دون أن يكون للرقيق حق الاعتراض أو المناقشة .

والرق اصطلاحاً : عجز حكمي ^(١) يصيب من يقع أسيراً في حرب مشروعة ^(٢) . وعرفه بعض الفقهاء بأنه : عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر ^(٣) .

وللرق عند الفقهاء أسماء أخرى بحسب حاله ونوعه ، مثل : القن : وهو من لا عتق فيه أصلاً ، ويقابله المَبْعُضُ : وهو المعتق بعضه وسائر رقيق ، ومن فيه شائبة حرية وهو : من انعقد له سبب العتق كالمكاتب والمدبر ، والموصى بعتقه ، والمعتق عند أجل ، وأم الولد ^(٤) .

ومن المهم الإشارة هنا إلى خطأ من يعتقد أن الاسترقاق كان قاصراً على الجنس الأسود من البشر ، والواقع أن الاسترقاق لم يكن مقصوراً على لون دون آخر إذ يشمل الأسود والأبيض على حد سواء .

^(١) أما كونه عجزاً فلأن الرقيق لا يملك ما يملكه الحر من الشهادة والقضاء وغيرها ، أما كونه حكماً فلأن الرقيق يكون أقوى في الأعمال من الحر حساً ؛ فيكون الحجر حينئذ حكماً لا حقيقة يزول بالفداء والعتق . انظر :

بطرس البستاني ، محيط المحيط ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ٣٤٦ .

^(٢) أحمد شفيق باشا ، الرق في الإسلام ، ترجمة أحمد زكي ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٨٩٣م ، ص ٥٢ .

^(٣) إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم ، العذب الفائض شرح عمدة الفارض ، طبع على نفقة الملك فيصل رحمه الله ، ب ، ن ، ب ، ت ، ٢٣/١ .

^(٤) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت ، الموسوعة الفقهية ، ط ٢ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ، ١٢/٢٣ .

المبحث الثاني :

أوضاع الرق قبل الإسلام :

لا يعرف زمن محدد لظهور الرق في العالم ، ولكنه وجد منذ قرون عديدة قبل الإسلام ، وقد عرفت الأمم السابقة الرق فهو جزء مهم من الحياة الاقتصادية ، وتقوم عليه روافد الإنتاج في العالم ، واعتمدت عليه الحياة الاجتماعية في بعض جوانبها ، لذا فمن المهم التأكيد على أن الرق لم يكن متزامناً في ظهوره مع الإسلام ، فالرق حينذاك كان نظاماً معترفاً به في أنحاء العالم ، فهو شائع عند اليونانيين ، والرومانيين ، وعند الهنود ، والصينيين ، وعند الفرس ، وقدماء المصريين ، وكان مباحاً لدى الشرائع والديانات والأعراف البشرية ، فهو جزء مهم يقوم عليه بناء الأمم الاجتماعي والاقتصادي ^(١) .

ومن أهم مصادر الرق في العالم قبل الإسلام ما يلي :

- ١ - الحروب بمختلف أشكالها ، فالذي يقع في الحرب أسيراً ليس له إلا الاسترقاق أو القتل .
- ٢ - الفقر أو عدم الوفاء بالدين ، إذ للدائن أن يأخذ مدينه عبداً عنده إلى حين سداد دينه ، وإن عجز فيبقى رقيقاً لدائنه .
- ٣ - تناسل الرقيق ، فكان بعض الناس يصبحون رقيقاً بمجرد ولادتهم ؛ لأن آباءهم وأمهاتهم أرقاء .

^(١) عباس محمود العقاد ، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، ب . ط ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب . ت ، ص ١٨٩ ؛
أمير عبدالعزيز ، الإنسان في الإسلام ، ط ١ ، دار الفرقان ، عمان ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ص ١٦١ .

٤ - ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة أو القتل ؛ فكان يحكم على مرتكبها بالرق .

٥ - الخطف والسبي ، حيث يحكم على هؤلاء بالاسترقاق .

٦ - بيع الأولاد خشية النفقة ، فبعض الأحرار يبيعون أولادهم ليخلصوا من نفقة تربيتهم .

٧ - الذين تصدر منهم إساءة إلى الأشراف والكبراء ^(١) .

٨ - من صدرت في حقهم أحكام ببيعهم ، نتيجة رفضهم القيام بعمل وطني طلب منهم .

٩ - إذا زنت المرأة ، أو غش التاجر فإنهم يصبحون في عداد الأرقاء .

١٠ - إذا لم يسلك الرقيق سلوك الأحرار في تصرفاته بعد تحرره ؛ يعود إلى الرق ثانية ^(٢) .

ولهذا فقد وجدت أسواق كبيرة لتجارة الرقيق ، بل اتخذ عدد من الناس هذه التجارة مهنة لهم ، وهم الذين عرفوا بالنحاسين ، فكانوا يتابعون أنباء المعارك ، ويسيروا خلق الجيوش المنتصرة ، ليشتروا الأسرى ، وبعد شرائهم يصبحون كأبي سلعة في أيديهم ، يتصرفون فيهم كيف شاءوا ؛ فيعمدون إلى تقسيمهم إلى درجات وفئات متفاوتة ، لكل منها ثمنها المعلوم ^(٣) .

^(١) المغيري ، سعيد بن علي ، جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبدالمنعم عامر ، ب.ط ، وزارة التراث القومي في سلطنة عمان ، مسقط ، ب . ت ، ص ٣١٢ ؛
عبدالله ناصح علوان ، نظام الرق في الإسلام ، ط ٤ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، ص ١١-١٢ .

^(٢) عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤-١٥ .

^(٣) علي شحاته ، الرق بيننا وبين أمريكا ، ط ١ ، دار الفكر الإسلامي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م ، ص ١٥ .

أما معاملة الرقيق فإنها لم تكن على درجة واحدة بين الأمم إذ كانت تختلف من أمة إلى أخرى في مدى قسوتها ، فعند اليونان يرى أفلاطون أن البشر ينقسمون إلى قسمين : يونانيين عاقلين ، وبرابرة متوحشين ، فمن لم يكن يونانياً ولا يتكلم اليونانية فهو بربري متوحش ، وجدير أن يكون عبداً لليونانيين ، وينقسم مجتمع المدينة في رأي أفلاطون إلى ثلاث طبقات :

١ - العاملون : وهم الزراعة والصناع الذين ينتجون ما يحتاج إليه مجتمع المدينة .

٢ - الحراس : وهم الجند الذين يدافعون عن المدينة .

٣ - الحكام : وهم الفلاسفة الذين يشرعون القوانين ويحكمون بين الناس .

ويرى أفلاطون أن العدل لا يقوم على المساواة ، وإنما يقوم على التوازن بين هذه الطبقات ، فإذا تجاوز أحد حدود طبقته اختل هذا التوازن ^(١) ، ويعتقد أن الحرية والرق ظاهرتان طبيعيتان وأن المعيار الفاصل بينهما هو العقل ، فمن وهبته الطبيعة - حسب زعمه - عقلاً قوياً فهو حر بطبيعته ، وهو الخلق وحده بأن يطاع ^(٢) ، ولكي تتكامل عناصر المدينة الفاضلة فلا بد من حرمان العبيد من حق المواطنة ، وعليهم الطاعة والخضوع لأسيادهم الأحرار ، وكل من يتطاول منهم على سيد فإن على الدولة أن تسلمه إليه ليقصص منه كما يشاء ^(٣) .

(١) فؤاد زكريا ، جمهورية أفلاطون ، ب. ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ م ص ٣٢٤-٣٢٥ .

(٢) علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦-١٧ .

(٣) العقاد ، حقائق الإسلام ، ص ١٩٠ ؛

سعد المرصفي ، محاكمة اليهود ، ط ١ ، نشر مكتبة آلاء ومكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م ، ص ٤٢ .

ويعتقد أرسطو كما يعتقد أستاذه (أفلاطون) بأن الرق نظام طبيعي ، فالطبيعة عنده هي التي جعلت أجسام اليونانيين مغايرة لأجسام البرابرة ؛ فهي التي أعطت القوة لهؤلاء ليؤدوا الأعمال الشاقة التي يحتاج إليها المجتمع ، ويعتبر أرسطو أن الرقيق من الآلات التي يحتاج إليها اليونانيون لبناء حضارتهم ، ولهذا فإن الذين تختطفهم السفن اليونانية يصبحون رقيقاً ، ويجب عليهم أن يقدموا الرفاهية والسعادة للشعب اليوناني ، وفي الوقت نفسه نراه يندد باستعباد اليوناني لليوناني ولو وقع في الأسر ، لأن ذلك لا يؤدي به إلى الرق ، إذ يستحيل ذلك ما دام أنه لم يخلق بطبيعته ليكون رقيقاً ، وذلك انطلاقاً من اعتقاده : بأن بعض الناس يكونون أرقاء أينما كانوا ، وأن آخرين لا يمكن أن يكونوا أرقاء في أي مكان لأن ذلك منافياً لطبيعتهم ^(١) ، إلا أن النزاع الذي كان يقوم بين المدن اليونانية ، وينتج عنه نشوب قتال فيما بينها ، فإنه كثيراً ما يؤدي إلى استرقاق اليونانيين بعضهم لبعض ، ولذلك كثر عدد الأرقاء في بلاد اليونان حتى قدر أحد الباحثين ^(٢) عددهم في أثينا بأربعمائة ألف ، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد الأحرار عشرون ألفاً .

وكان للسيد الحق في بيع عبده أو أمته ، وله أن يرهنه وأن يعيره ويؤجره ، وله أن يُجبره على أي عمل ، وربما قام السيد بإنشاء دار للبغاء وأرغم إمائه على ممارسة الرذيلة ليكون الكسب من نصيبه ، بل أسهمت الدولة في تنظيم هذه العلمية والإشراف عليها ، وكان أحد زعماء اليونان يشتري عدداً من

^(١) عبد السلام الترماني ، الرق ماضيه وحاضره ، ب . ط . نشر المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب ، الكويت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ، ص ٢٢ .

^(٢) علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ، ص ١٨ .

الإماء لهذه الغاية الدنيئة على أن تتولى الدولة جمع الأموال التي يحصلن عليها ، وقد نتج عن ذلك أن ظهر ما يُسمى بـ (البغاء الديني) بعد أن قام بعض السادة بالتبرع بثمان البغاء لصالح المعابد ، ولم يكن للسيد عتق رقيقه فمن فعل ذلك فهو مناوئ للدولة ، ومن استطاع من الأرقاء أن يتحرر فيُحمل من الأعباء نحو سيده ما يجعله يختار الرق على الحرية ^(١) .

أما الرومان فقد كان الرقيق في عرفهم كائناً لا حقوق له ، وعليه حمل ثقل من الواجبات ، والمصدر الرئيس للأرقاء عندهم هو الغزو الذي لم يكن لتحقيق فكرة أو مبدأ وإنما كان سببه الوحيد كما عبر أحد الباحثين ^(٢) هو استعباد الآخرين وتسخيرهم لمصلحة الشعب الروماني ، إضافة إلى أن القانون الروماني كان يحكم بالاسترقاق على من يفرون من الجيش ، أو يرفضون دفع الضريبة ^(٣) ، ولم يكن هناك أي احترام في معاملة الرقيق ؛ فلكي يعيش الرومانيون عيشة الترف والرخاء ويتمتعوا بسائر الملذات الفاجرة كانوا يرون استعباد الشعوب الأخرى ، وامتصاص دمائها ، وكانت مصر مثال واضح في هذا الشأن ، حين كانت تحت حكم الرومان ، قبل أن يدخلها نور الإسلام ^(٤) .

وفي النقاط التالية يتبين صنوف العذاب التي كان يعانيها الأرقاء في الدولة الرومانية :

(١) المرجع نفسه ، ص ١٩-٢٠ .

(٢) محمد قطب ، شبهات حول الإسلام ، ط ١٠ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ص ٣٩ .

(٣) علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٤) محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

* لم يكن الرومان يطعمون أرقاءهم إلا بالقدر الذي يحفظ لهم الحياة ليقوموا بما وكل إليهم من عمل دون شفقة .

* كان الرقيق يعملون في الحقول وهم مصفدون بالأغلال الثقيلة ، التي تمنعهم من الفرار، فكانت أعمالهم شاقة ومضنية ، تمتد من أول النهار إلى آخره، تحت ضربات السياط التي تلهب الأجساد ، لا لشيء ارتكبهه ولكن لإشباع نزوات أسيادهم ، فكان هؤلاء الأرقاء يقضون نهارهم في جحيم لا يطاق .

* عمد الرومان في أحيان كثيرة إلى عقد حلقات المبارزة بالسيوف والرماح ، حيث يجتمع السادة وعلى رأسهم الامبراطور ؛ ليشاهدوا الرقيق يتبارزون مبارزة حقيقية فيتطاعن الأرقاء فيما بينهم بالرماح ، ويتبارزون بالسيوف ويحاول كل فريق أن يكسب الجولة ، فيتفنن في الطعن والضرب في أي مكان في الجسم ، بلا تحرز ولا احتياط من القتل ، وينتهي الأمر بسقوط أحد المتبارزين وقد أزهقت روحه ، وحينئذ يصل المرح أقصاه فيرتفع الهتاف والضحك ، ويعم الفرح ، ثم يُجر الرقيق المقتول ويرمى كما ترمى الجيف .

* أما من الناحية القانونية ، فالقانون الروماني يعطي السيد الحق المطلق في قتل رقيقه وتعذيبه واستغلاله ، دون أن يكون له حق الشكوى ، إذ ليس هناك جهة يمكن أن تنظر في الشكوى ^(١) .

ولم تكن معاملة الرقيق في الهند بأحسن حال مما سبق ، إذ يعتقد الهنود أن

(١) للتفصيل حول هذه النقاط والاستزادة منها انظر :

محمد قطب ، المرجع نفسه ، ص ٣٩-٤٠ .

عبدالله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣-١٥ .

علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢-٢٥ .

الرقيق من (طبقة المنبوذين) خلقوا من قدم الإله ، لذلك فهم أذلاء محتقرون ، لا يمكن أن ينجوا من هذه الذلة إلا بتحمل العذاب والهوان ، عسى أن تنسخ أرواحهم بعد موتهم إلى مخلوقات أفضل درجة !!^(١) ، ومن هنا فمن حق السيد إذا ما غضب على رقيقه أن يقتله ، أو يقطع لسانه ، أو يُمثل به على ملاء من الناس^(٢) .

أما الفرس فكانوا يقسمون الأرقاء إلى صنفين :

١ - الأرقاء الرعاة .

٢ - أرقاء الزينة والثروة^(٣) .

والواقع أن الفرس كانوا لا يعاقبون الرقيق على أول ذنب يرتكبه ، ولكن إذا اقترف الذنب مرة أخرى ؛ فمن حق السيد تعذيبه بما يشاء أو قتله^(٤) ، ويعمل بعض الأرقاء في منطقة فارس والعراق بالزراعة^(٥) .

أما اليهود فكان الرق عندهم يقوم على التمييز ، حيث ميّز اليهود بينهم

(١) محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(٢) للمزيد من ذلك :

عبد الحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥-١٦ .

أحمد محمد جمال ، مفتریات على الإسلام ، ط ٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م ، ص ١٣٠ .

(٣) علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٤) عبد الحميد إبراهيم مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

(٥) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، ط ٣ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ٢/٢٠٠ .

وبين غيرهم فقسّموا الناس إلى قسمين :

القسم الأول : بنو إسرائيل .

القسم الثاني : سائر البشر .

أما بنو إسرائيل فلا يجوز استرقاقهم ؛ لأنهم عبيد الله الذين اختارهم وأخرجهم من أرض مصر فلا يباعون بيع العبيد ، إلا أنهم يُجيزون استرقاق اليهود بعضهم لبعض ، وذلك في نطاق محدود جداً ، كأن يفتقر اليهودي ويعجز عن وفاء دينه ؛ فيضطر إلى بيع نفسه إلى دائئه ، وحينئذ يجب على السيد أن يعامله معاملة الخادم ، ويتحرر بعد ست سنوات من الخدمة أو قبل ذلك ، جاء ذلك في أحد نصوص كتاب اليهود والنصارى المحرّف ، فقال : " وإذا افتقر أخوك عندك وبيع لك فلا تستعبده استعباد عبد . كأجير كنزيل عندك . إلى سنة اليوبيل يخدم عندك . ثم يخرج من عندك هو وبنوه معه ويعود إلى عشيرته وإلى ملك آبائه يرجع ، لأنهم عبيدي الذي أخرجتهم من أرض مصر لا يباعون بيع العبيد " (١) .

أما غير اليهود فهم أجناس منحطة يجوز استرقاقهم ؛ لأنهم سلالات كتبت عليها الذلة باسم السماء ، فيُسترقون بالحرب أو الشراء . ويعامل اليهود الرقيق بقسوة بالغة ، فلا يجيزون تحريرهم أو افتدائهم ، فيستمر الأرقاء في الرق حتى يموتوا ، فقد جاء في أحد نصوص كتاب اليهود والنصارى المحرّف قوله : " وأما عبيدك وإماؤك الذين يكونون لك فمن الشعوب الذين حولكم . منهم

(١) كتاب اليهود والنصارى المحرّف " الكتاب المقدس " ، مصدر سبق ذكره ؛

سفر الأويين (إصحاح ٢٥ ، فقرة ٣٩ - ٤٣) .

تقتنون عبيداً وإماءً ، وأيضاً من أبناء المستوطنين النازلين عندكم منهم تقتنون ومن عشائريهم الذين عندكم الذين يلدونهم في أرضكم فيكونون ملكاً لكم . وتستملكونهم لأبنائكم من بعدكم ميراث ملك تستعبدونهم إلى الدهر " (١) . وبهذا يتبين أن اليهودية تتوافق مع الفلسفة اليونانية في عدم استرقاق اليوناني ، إذ لليهودي الحق في استرقاق غيره من البشر دون أدنى شفقة ، فاليهودية إذا تقوم على التمييز العنصري .

وتبيح اليهودية استرقاق جميع أهل البلاد المنهزمين في الحروب من النساء والأطفال ، أما الرجال فيقتلون دون استثناء ، إلا أن اليهود كانوا كثيراً ما يخالفون تعاليم دينهم فيسترقون الرجال ، ومع ذلك فلم يقتصر اليهود على رق الحرب ، بل أباحوا رق السطو ، والخطف ، والفقر ، وقد جاء في كتاب اليهود والنصارى المحرّف قوله : " حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح ، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك ، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إهلك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها ستغنمها لنفسك " (٢) .

أما النصرانية فقد ظهرت في وقت كان الرق فيه مباحاً فلم تحرمه ، ولم تعمل على تحريمه في المستقبل (٣) ، إذ لم يوجد نص في الإنجيل يحرمه أو يستنكره ، بل يزعم النصارى أن تعليمات عيسى عليه السلام توصي الأرقاء بطاعة أسيادهم

(١) مصدر سبق ذكره ، سفر الأويين (إصحاح ٢٥ ، فقرة ٤٤ - ٤٦) .

(٢) مصدر سبق ذكره ، سفر التثنية (إصحاح ٢٠ ، فقرة ١٠-١٤) .

(٣) عباس العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

كطاعتهم له ، وأوصى بولس ^(١) ، أتباعه من الأرقاء بقوله : " أيها العبيد أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف ورعدة ، في بساطة قلوبكم كما للمسيح ، لا بخدمه العين ، كمن يرضي الناس بل كعبيد المسيح ، عاملين بمشيئة الله من القلب ، خادمين بنية صالحة كما للرب ليس للناس " ^(٢) .

فهو هنا يدعو الأرقاء إلى طاعة أسيادهم وتسخير أجسادهم لخدمة الأسياد بإخلاص ، لا بالمظهر الذي يرضي الناس ؛ ولكن بالقلب الذي يرضي الله .

ويرى زعماء النصرانية أن مجرد اختلاف اللون عند النصارى يجعل الملونين في منزلة دون منزلة البيض ، ولعل ذلك كان من أهم عوائق انتشار النصرانية في أفريقيا .

ويعتقد النصارى الأوروبيون أن الرقيق ملكاً للسيد فله مطلق الحرية فيه ، فيتصرف به كيف يشاء ، إذ من حقه أن يقتله ، ولذلك منعت قوانينهم أن تتزوج الحرة من الرقيق ، فإذا فعلت ذلك فتقتل الزوجة الحرة ، ويحرق الرقيق حياً ^(٣) .

^(١) ولد بولس في السنة الثانية للميلاد ، من أبوين يهوديين ، واعتنق المسيحية ، ويعتبر من أشهر دعايتها ، إذ طاف أرجاء الإمبراطورية الرومانية داعياً إليها ، ويعتقد كثير من النصارى أن تعاليمه جزء من الديانة النصرانية ، توفي في عام ٦٧ م . انظر : التزماني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

محمد أبو اليسر عابدين ، القول الوثيق في أمر الرقيق ، ط ١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م ، ص ٦٤ .

^(٢) كتاب اليهود والنصارى المحرّف " الكتاب المقدس " ، مصدر سبق ذكره ، سفر أفسس (إصحاح ٦ ، فقرة ٥-٧) .

^(٣) عبد الحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦-٢٨ .

وقد ظل الأرقاء مصدراً مهماً في اقتصاد الكنيسة وأملاك البابوية ، حتى أن القانون الكنسي يُقدر ثمن أراضي الكنيسة بعدد ما فيها من الأرقاء ، ولذلك كان البابوات يستخدمون مئات الأرقاء للعمل في مزارع البابوية ، ومن هذا المنطلق فإن التشريعات النصرانية تمنع الأرقاء من أن يكونوا قساوسة ^(١) .

وعلى أي حال فقد مرت عصور عديدة على العالم والرق شائع في أرجائه في القارات الثلاث ، وتركز وجوده في الأمم المتحضرة ، والقبائل التي تكثر فيها غارات السلب والنهب ، وقلَّ وجود الرقيق بين الأمم الزراعية ، ومع هذا كان عدد الأرقاء في البادية العربية قليلاً إذا ما قيس بالأمم المتحضرة آنذاك ، فكان عددهم بين المسلمين الأوائل ضئيلاً ^(٢) ، ومع ظهور الإسلام على يد المصطفى ﷺ أصبحت أوضاع الرقيق مختلفة كلياً ، حيث ساعد الإسلام بوسائل متعددة على القضاء على الاسترقاق وتضييق مصادره كما سيتضح ذلك في المبحث التالي .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٧ .

(٢) عباس العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠-١٩١ .

المبحث الثالث :

مصدر الرق في الإسلام ومنهجه في معاملة الرقيق :

عندما أشرق نور الإسلام كان للرق نظامه السائد في العالم بمصادره المختلفة (رق الأسر في الحروب ، رق الجنس ، رق الجرائم ، رق البيع والشراء ، رق الفقر ، رق الخطف والسبي) تحكمه شرائع سماوية محرّفة ، وقوانين وضعية بائسة ، وتقوم عليه كثير من مناشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا لم يجرمه الإسلام ، ولكنه أغلق جميع المنافذ المؤدية إليه عدا منفذاً واحداً كان لابد منه كما سيأتي .

وجاء الإسلام بنظام متكامل للرق، تضمنته آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، واهتم به فقهاء الإسلام وأدرجوه في مصنفاتهم ، واجتهدوا فيما لم يكن صريحاً في القرآن والسنة .

واتفق فقهاء الإسلام على أن الأصل في الإنسان الحرية لا الرق ، فلو وُجد لقيط ولم يعرف نسبه يكون حراً وإن احتمل أنه رقيق ؛ لأن الأصل في الآدميين الحرية ، فالله تعالى خلق آدم وذريته أحراراً والرق يصيب الإنسان لعارض ، فإذا لم يُعلم هذا العارض فله حكم الأصل ^(١) ، وإذا كان الله خلق الإنسان حراً فليس لأحد أن يبطل هذه الحرية إلا بحكم الشرع ، ولهذا فقد قرر العلماء أنه لا يجوز استرقاق الحر ولو رضي بذلك ^(٢) .

(١) البهوتي ، منصور بن يونس ، كشف القناع ، تعليق هلال مصطفى ، ب . ط ، مكتبة

النصر الحديثة ، الرياض ، ب . ت ، ٣٩٢/٦ .

(٢) الموسوعة الفقهية ، ١٣/٢٣ .

وحرّم الإسلام جميع وسائل الاسترقاق التي كانت تمارس في العالم آنذاك ،
إلا وسيلة واحدة وهي رق الحرب ^(١) ، وهو الذي أبقاه العالم المتحضر اليوم ،
فإن الدول التي سعت في محاربة تجارة الرقيق ، هي التي اتفقت على استبقاء
أسرى الحروب إلى أن يتم الصلح بين المتحاربين على تبادل الأسرى أو افتدائهم
بالمال ^(٢) ، ولم يرد نص واحد في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة يدعو
إلى الاسترقاق ، في الوقت الذي جاءت فيه عشرات النصوص التي تدعو إلى
العتق وترغب به .

ومن هنا فإن الأمر يستوجب المقارنة مع التجرد وقصد الحق بين موقف
الإسلام من الرق من حيث مصدره وأسبابه ، وكيفية معاملة الرقيق ، وحقوق
الرقيق على سيده ، ووسائل نيل الحرية وكثرة أبوابها ، وبين ما كان موجوداً في
العالم قبل الإسلام حيث تعدد مصادر الرق ، ونُدرة وسائل تحقيق الحرية ، وما
كان سائداً في العالم المعاصر حيث الاسترقاق الجديد المستتر باسم الحضارة
والتقدم .

ولما كان المصدر الوحيد للرق في الإسلام هو أسرى الحرب ، فللمرء أن
يتساءل أي حرب هذه التي يمكن أن تبيح استرقاق الأسرى ؟ وللإجابة على هذا
التساؤل يمكن القول إنها الحرب التي تقوم على المبادئ التالية ^(٣) :

١ - أن يكون القتال لإعلاء كلمة الله تحقيقاً لقول الله عز وجل :

(١) سيد سابق ، فقه السنة ، ط ٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ٨٨/٣ .

(٢) يوسف القرضاوي ، وأحمد العسال ، الإسلام بين شبهات الضالين وأكاذيب المفترين ،
ب . ط ، مطبعة الجامع الأزهر ، القاهرة ، ب . ت ، ص ٢٨ .

(٣) عبداً لله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩-٢٥ .

﴿الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله...﴾^(١) ، وهذا يعني أن الحرب في الإسلام^(٢) لا تقوم إلا من أجل هداية الناس ، وإخراج البشرية من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، فلا تقوم من أجل أهداف اقتصادية أو سياسية أو استبدادية ، ولا تكون الحرب في سبيل الله إلا إذا كانت من أجل رد الاعتداء عن بلاد المسلمين كما قال تعالى : ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾^(٣) ، أو من أجل القضاء على الفتنة وحماية المجتمع الإسلامي ، كما قال تعالى : ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله...﴾^(٤) ، أو من أجل قتال الطواغيت ، والقوى المستبدة الظالمة ، كما قال تعالى : ﴿والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً﴾^(٥) ، أو بسبب نكث العهد مع المسلمين ، كما قال تعالى : ﴿وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون﴾^(٦) . أما الحروب التي تقوم لغير هذه الحالات فلا تعتبر حروباً مشروعة في الإسلام، ولهذا لا يباح فيها الاسترقاق .

(١) سورة النساء : آية ٧٦ .

(٢) للتوسع حول أهداف القتال في الإسلام . انظر :

محمد بن ناصر الجعوان، القتال في الإسلام ، ط ١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص ٩١-١١٠ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٩٠ .

(٤) سورة الأنفال : آية ٣٩ .

(٥) سورة النساء : آية ٧٦ .

(٦) سورة التوبة : آية ١٢ .

٢ - وحين يعزم المسلمون على قتال الأعداء فإن عليهم أن يبلغوهم دعوة الإسلام ويعرضوا عليهم أموراً ثلاثة :

- إما الإسلام .

- وإما الجزية .

- وإما الحرب .

فإن أسلموا واهتدوا إلى دين الحق طواعية ، فلا قتال حينئذ ولا عداً ، بل إنهم من زمرة المسلمين ، لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا ، وليس لأحد فضل على أحد إلا بالتقوى ، ومن رفض الإسلام وآثر الاحتفاظ بدينه تحت حكم المسلمين فله ذلك على أن يدفع الجزية مقابل حماية المسلمين له ^(١) ، تحقيقاً لقول الله عز وجل ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ... ﴾ ^(٢) .

فمن أبى أن يسلم أو يدفع الجزية وقام يقاتل المسلمين لزم قتاله ، فغاية القتال في الإسلام هي إعلاء كلمة الله ونشر الدعوة ، ولذلك وجب على المسلمين تبليغ الدعوة قبل القتال ، وفي أثناء القتال نهى الإسلام عن قتل النساء والصبيان والمرضى والعجزة ، بل نهى عن قتل الرهبان والقسس الذين انقطعوا للعبادة ^(٣) ، وكان ذلك من وصايا الخلفاء للمجاهدين إبان الفتوحات الإسلامية ^(٤) .

(١) عبد الله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ١٩-٢٠ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٥٦ .

(٣) محمد الجعوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٦ .

(٤) ابن الأثير ، علي بن محمد ، الكامل في التاريخ ، ط ٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ٢ / ٢٢٧ .

٣ - وحين القتال إذا مال الأعداء إلى المسالبة والمصالحة فعلى المسلمين أن يقبلوا منهم ذلك ^(١) ، عملاً بقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٢) ، شريطة أن لا يكون ذلك فيه ضرر على المسلمين ومصلحة للعدو . تلك هي أهم مبادئ الحرب المشروعة في نظر الإسلام التي تبيح لولاة أمور المسلمين أن يسترقوا الأسرى .

فإذا انتهى القتال وفتح الله على المسلمين ، كان على الإمام أن يأخذ الرجال القادرين على القتال لئلا يجتمعوا لقتال المسلمين ، وأن يسبي النساء اللاتي يلدن لكي لا يكثر بهن عدد العدو ، وإذا أسلم أحد من العدو قبل أسرهِ سلم من القتال أو الاسترقاق ، بل له الحق في أمواله وذريته ، وإذا أسلم بعد الأسر فلا يقتل ولكنه يسترق ، لتعلق حق المسلمين به بعد أسرهِ ^(٣) .

وتجب الإشارة هنا إلى أن الإسلام لم يجعل الرق نتيجة لازمة للقتال كما كان سائداً قبل ذلك ، بل حرص على التخفيف منه ، ومن هنا فإن إمام المسلمين مخير في معاملة الأسرى بين أربعة أمور :

- ١ - المن : وهو إطلاق سراحهم بلا مقابل .
- ٢ - الفداء : وهو إطلاق سراحهم بمقابل .
- ٣ - القتل .

^(١) ابن كثير : ابو الفداء إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، ب . ط - نشر عالم الكتب ،

بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ٣٢٢/٢ .

^(٢) سورة الأنفال : آية ٦١ .

^(٣) الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ب . ط ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد ، الرياض ، ب . ت ، ١٤٥/٨ .

وذلك مأخوذ من قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَمَا مِنْهُ بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ ... ﴾ ^(١) ، ورأى بعض العلماء أن الاسترقاق قد فهم من الأمر بشد الوثاق ، ويؤكد ذلك ما روي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استرق بعض العرب كهوازن وبني المصطلق وقبائل أخرى من العرب ^(٢) .

ويرى جمهور العلماء أن لإمام المسلمين أن يفعل في الأسرى من الكفار من الرجال ما هو أصلح للإسلام والمسلمين ، ناظراً في حال المسلمين من ضعف أو قوة ، وإلى معاملة الأعداء لأسرى المسلمين ليعاملوهم بالمثل ^(٣) ، إذ من المعروف أن المسلم إذا وقع في الأسر عند الأعداء فإنه نادراً ما ينجو من الاسترقاق ، ولهذا فليس من العدل أن يُسترقَّ أسارى المسلمين ويعاملوا بالعنف والظلم ، ولا يكون الكافر رقيقاً عند المسلمين الذين أسروه ، وهنا تتجلى عدالة الإسلام في معاملة الأعداء ، وعلى الرغم من ذلك فلم يجعل الإسلام الرق أمراً لا محيد عنه بعد الأسر ، بل جعل لإمام المسلمين أن يختار بين المن على الأسير

^(١) سورة محمد : آية ٤ .

^(٢) البخاري ، محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، ط ٤ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ٣ / ٢٩٥ ؛

ابن هشام ، عبد الملك ، السيرة النبوية ، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب.ت ٣ / ٣٠٧ ، ٤ / ١٣١ ؛

وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ط ٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ٦ / ٤٧٤ .

^(٣) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ٨ / ١٤٥ .

باعتق ولو بغير فدية ، أو قبول الفداء ، أو الاسترقاق ، أو القتل ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والحكمة من جواز استرقاق السبي ، خشية أن تبقى النساء والأطفال بعد القتال بلا عائل ، وبما أنهم ليسوا من ذوي القدرة على العمل والتكسب كالرجال فمن رحمة الإسلام بهم حينئذ أن يبقوا تحت رعاية المسلمين مع وجود أمل قريب بعثهم أو مبادلتهم بأسرى من المسلمين ^(١) .

وليس من الحكمة أن يطلق المسلمون سراح من يقع في أيديهم من الأعداء كما أنه ليس من حسن السياسة أن تساعد عدوك بإطلاق أسراه في الوقت الذي يعاني أسرى المسلمين من العذاب عند هؤلاء الأعداء ، فهذا هوان في حق الإسلام والمسلمين وإطماع للأعداء فيهم .

وإذ كان الإسلام عمل على تخفيف منابع الرق وموارده ، فإنه لم يقرر بنص وجوب استرقاق أسرى الحرب المشروعة ، كما أنه لم ينه عن استرقاقهم ، وترك للدولة الإسلامية أن تعامل أسراها حسب ما تقتضيه مصلحتها ، ومن هذا المنطلق فإن الإسلام لا يمانع أن تتفق دول العالم على تحريم الاسترقاق سواء في الحروب أو في غيرها ، إذ أن القضاء على الرق ، وتوسيع منافذ الحرية ، من مقاصد الإسلام العظيمة .

وإذا كان الأسر هو المصدر الوحيد للرق في الإسلام ، فقد وضع الإسلام ضمانات تكفل حياة كريمة للمرء الذي يقع في الأسر ويصبح رقيقاً ، من

^(١) وهبة الزحيلي ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، ط ٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ /

١٩٨٥ م ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

أهمها ^(١) :

١ - وجوب معاملة الأسير معاملة حسنة ، حيث كان المسلمون كما ذكر بعض المؤرخين يطعمون أسراهم في بدر من التمر والخبز الذي يعتبر العذاء الرئيس لهم .

٢ - يحرم الإسلام أخذ أي ثمن من الأسير لقاء ما يقدم له من طعام أو شراب حال أسره، بل ينفق عليه من بيت مال المسلمين؛ عملاً بقول الله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴾ ^(٢) .

٣ - حرص الإسلام على عدم قتل الأسرى ، إلا إذا كان الأسير قد وقعت منه جرائم قبل أسره تقتضي العقاب ، فينال عقابه على قدر جرائمه كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته ^(٣) .

٤ - منع الإسلام التفريق في السبي بين الوالدة وولدها ^(٤) ، وأوصى الإسلام بالمحافظة على سلامة الأسير من الحر أو البرد ^(٥) .

وعلى الرغم من أن الأسر هو المصدر الوحيد للرق في الإسلام ، والإمام

^(١) عبد الحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠-٤١ .

^(٢) سورة الإنسان : آية ٨ ، ٩ .

^(٣) ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، ط ٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٤١١/٣ .

^(٤) المصدر نفسه ، ١١٤/٣ .

^(٥) عبد الحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

مُخَيَّرَ بَيْنَ الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ قَبْلَ الْإِسْتِرْقَاقِ ، فَإِنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ قَدْ ضُيِّقَ أَيْضاً إِذْ لَا يَصَحُّ
الْإِسْتِرْقَاقُ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الْأَسِيرُ وَقْتُ أَسْرِهِ غَيْرَ مُسْلِمٍ .
والآخر : أَنْ يَضْرِبَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ حَكْمَ الرِّقِّ ^(١) .

وختلاصة القول إن الإسلام ظهر وللرق مصادر متعددة - كما أشير إليه
سابقاً - فحرّم جميع هذه المصادر سوى مصدر واحد فقط وهو الحرب
المشروعة التي تكون غايتها إعلاء كلمة الله ، ومع ذلك فلا يصح فيها
الاسترقاق إلا بضوابط معينة .

أما من حيث المعاملة فإن الإسلام قد قرر ابتداءً أن الله تعالى خلق الإنسان
كامل المسؤولية ، ومكلف بالتكاليف الشرعية ، ولهذا رتب الثواب والعقاب
على اختياره ومقدار عمله ، فليس لأحد كائناً من كان أن يُقيد إرادته أو يسلب
اختياره ، ومن اجتزأ على عمل ذلك فهو ظالم جائر ^(٢) ، كما قرر الإسلام
المساواة بين الناس ، فهم متساوون في بشريتهم ، فليس هناك جماعة تفضل على
غيرها بعنصرها الإنساني، أو انحدارها من سلالة خاصة ، ذلك أن التفاضل بينهم
إنما يعتمد على أمر ليس ذا صلة بطبيعة الإنسان وسلالته ، فيقوم على أشياء
مكتسبة مثل التقوى ، والكفاية ، والعلم ، والمعاملة ، فالإسلام ساوى بين
الطبقات المنبوذة وطبقات الأشراف؛ فليس لعنصر الإنسان أو لونه أو لغته أو
طبقة أثر في تمييزه عن الآخرين كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ

^(١) حسن السخري ، الإسلام والرق رؤية إسلامية معاصرة ، ط ١ ، نشر دار الكنوز الإسلامية ،

القليوبية ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م ، ص ٣٦-٣٧ .

^(٢) صالح بن حميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤-٤٥ .

من ذكر وأثنى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم
إن الله عليم خبير ﴿١﴾ .

أما من حيث التفاضل فيقرر الإسلام أنه لا فضل لسيد على رقيق ، ولا
لأبيض على أسود ، ولا لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، كما قال تعالى في الآية
السابقة : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ... ﴾ (٢) ، وقال النبي صلى الله
عليه وسلم : " ... أنتم بنوا آدم ، وآدم من تراب ، وليدعن رجال فخرهم
بأقوام ، إنما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان
التي تدفع بأنفها النتن " (٣) .

فلا سيد إلا من رفعته تقواه ، ولا عبد إلا من استعبدته أهواؤه وشهواته ،
إذ ربما كان الرقيق المحتقر عند بعض الناس أرفع شأنًا وأعلى منزلة عند الله ، وما
كان سخط كفار قريش إلا لأن الإسلام رفع منزلة الأرقاء المسلمين ، وحط من
قدر الأشراف المشركين (٤) .

واعتبر الإسلام أن العلاقة بين السيد ورقيقه إنما هي علاقة أخوة ومودة ،
يتساوون فيها بكثير من شؤونهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن
إخوانكم حولكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه
مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما

(١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٢) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، الأزدي ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، تعليق محمد
عبد الحميد ، ب.ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب.ت ، ٣٣١/٤ .

(٤) ابن كثير ، مصدر سبق ذكره ، ١٣٤-١٣٥ .

يغلبهم فأعينوهم" ^(١) ، وفي سياق تقرير الإسلام لمبدأ حسن معاملة الرقيق نهى عن تعيير الرقيق بما يتأذون به من أجل أن يشعروا أنهم بين أهليهم وذويهم ، ففي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يقل أحدكم : عبدي وأمتي ، وليقل فتاي وفتاتي وغلامي " ^(٢) ، وفي هذا الحديث نهى بليغ عن أن يختال السيد على رقيقه أو أن يفخر عليهم ، أو ينقص من شأنهم ويحط من كرامتهم .

ورفع الإسلام شأن الأرقاء حتى قرن معاملتهم بالإحسان إليهم بالإحسان إلى الوالدين وذوي القربى ، فقال تعالى : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً ﴾ ^(٣) ، واعتبرت الشريعة الإسلامية أن العلاقة بين السادة والأرقاء ليست علاقة استعلاء واستعباد ، بل هي علاقة قائمة على التكريم ، فكما أن الحرية لا تنكح إلا بإذن وليها ؛ فكذلك الجارية يستأذن سيدها في زواجها ، لأنها من أهل بيته ، قال تعالى : ﴿ ... فممن ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن بإذن أهلهن وءاتوهن أجورهن بالمعروف ... ﴾ ^(٤) ، وهنا نجد أن نكاح الأمة لا يصح إلا بصداق وولي وشهود كالحررة ^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ٢٩٧/٣ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، ٢٩٨-٢٩٩/٣ .

(٣) سورة النساء : آية ٣٦ .

(٤) سورة النساء : آية ٢٥ .

(٥) أبو بكر الجزائري ، أيسر التفاسير ، ط ١ ، النادي الأدبي في المدينة النبوية ، ١٤٠٧هـ /

١٩٨٧م ، ٣٨٦-٣٨٧ .

وقد بلغ بعض الموالي في الإسلام منزلة عظيمة ، فلم يحل كونه مولياً أن يتولى القيادة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مع وجود من هو أفضل منه ، وذلك حين أرسل مولاه زيد بن حارثة على رأس جيش فيه من سادات المهاجرين والأنصار لقتال الروم في غزوة مؤتة ^(١) ، وحين عزم على بعث جيش لقتال الروم في آخر حياته صلى الله عليه وسلم ولى أسامة بن زيد القيادة العامة ، وكان تحت إمرته أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم ^(٢) ، فلم يقف الأمر هنا على مجرد التقدير وحسن المعاملة ، بل أُعطي بعض الموالي حق القيادة والرئاسة إذا توفرت فيهم الكفاءة ، ويقرر الإسلام وجوب السمع والطاعة لوالي المسلمين دون النظر إلى لونه أو جنسه ، ذلك أن الرقيق يتقدم على الحر فيما يفضله من شؤون الدين والدنيا ، فما دامت الكفاءة متوفرة فيه فهو جدير بها. وبعد أن طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في شأن الاستخلاف من بعده : لو أدركني أحد رجلين ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقته به ، سالم مولى أبي حذيفة ^(٣) ،

^(١) ابن عبد الوهاب ، محمد ، وابنه عبد الله ، مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ب . ط ، دار الفكر ، بيروت ، ب . ت ، ص ٣٢٧ .

^(٢) أكرم ضياء العمري ، السيرة النبوية الصحيحة ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ، ٥٢/١ .

^(٣) هو سالم بن معقل ، كان مولى لامرأة من الأنصار ، فأعتقته فوالى أبا حذيفة أحد السابقين إلى الإسلام ، كان يؤم المهاجرين الأولين في قباء وفيهم عمر ، قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم : " الحمد لله الذي جعل في أمي مثله " حمل راية المسلمين في الإمامة حتى قتل سنة ١١ هـ . للتفصيل انظر :

الذهبي ، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، ط ٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ، ٤٦٧/٢ - ٤٦٩ ؛

ابن حجر ، أحمد بن علي ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ب . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ب . ت ، ٥٦/٣ - ٥٧ .

وأبو عبيدة بن الجراح ^(١) .

وقد أفرد فقهاء الإسلام في مصنفاتهم أبواباً عديدة لبيان حقوق الأرقاء على أسيادهم ، وهي مستمدة مما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من النصوص التي تؤكد وجوب الإحسان إلى الرقيق والرفق به ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : تجب نفقة المملوكين على مالكيهم وذلك بإجماع الفقهاء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " للملوك طعامه وكسوته لا يكلف من العمل ما لا يطيق " ^(٢) . والواجب من ذلك قدر ما يكفي حاجته ، ولا ينظر إلى دين الرقيق في وجوب النفقة ، بل هي واجبة سواء كان الرقيق موافقاً لدين مالكة أو مخالفاً له ، فالواجب من الطعام كفايته من غالب ما يأكله الناس ، والواجب من الكسوة كسوة أمثاله من الممالك في البلد الذي يقيم فيه ، فلا يجوز الاقتصار في الكسوة على ما يستر عورة الرقيق وإن كان لا يتأذى بحرّ أو برد ^(٣) ، وإذا امتنع السيد عما يجب عليه من نفقة أو كسوة لرقيقه ، فللرقيق أن يرفع أمره إلى الحاكم الشرعي ، وعلى الحاكم أن يلزم السيد ببيعه ، سواء كان امتناع السيد

^(١) السيوطي ، جلال الدين بن أحمد ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد عبد الحميد ، ب . ط ، ب . ن ، ب . م ، ب . ت ، ص ٣١٦ ؛

محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، ط ٤ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ١٩٥/٣ .

^(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، القشيري ، مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب . ت ، ١٢٨٤/٣ .

^(٣) الموسوعة الفقهية ٢٣/٢٥ .

عن الانفاق لعجزه أو لأي سبب آخر^(١) ، ويدخل ضمن النفقة نفقة العلاج^(٢) .

ثانياً : يرى بعض العلماء أنه يجب على السيد إعفاف أرقائه ذكوراً كانوا أو إناثاً إذا ما طلبوا ذلك استجابة لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾^(٣) ، وذلك لوجوب النكاح لمن قدر عليه^(٤) ، قال ابن عباس : " من كانت له جارية فلم يزوجهها ولم يصبها ، أو عبد فلم يزوجه فما صنعا من شيء كان على السيد " فلو لم يكن الإعفاف واجب لما لحق السيد إثم بفعلهما ، فمتى طلب الرقيق من سيده تزويجه وجب على سيده ذلك ، وإذا طلبت الأمة الزواج فللسيد أن يزوجهها ، أو أن يطأها ليغنيها عن الزواج لأن المقصود دفع حاجتها^(٥) .

ثالثاً : قرر فقهاء الإسلام وجوب الإحسان إلى الرقيق ، وترك ظلمه والإساءة إليه سواء كان ذلك بضرب ، أو شتم ، أو تحقير ، فقد قال أبو مسعود الأنصاري^(٦) رضي الله تعالى عنه : " كنت أضرب غلاماً لي فسمعت من خلفي صوتاً : اعلم أبا مسعود - قال راوي الحديث : مرتين - لله أقدر منك

(١) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، المغني ، ب.ط ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ٦٣٢/٧ .

(٢) البهوتي ، مصدر سبق ذكره ، ٤٩٠/٥ .

(٣) سورة النور : آية ٣٢ .

(٤) ابن كثير ، مصدر سبق ذكره ٢٨٦/٣ .

(٥) البهوتي ، مصدر سبق ذكره ، ٤٨٩/١ ؛ الموسوعة الفقهية ، ٢٦/٢٣ .

(٦) هو : عقبة بن عامر ، صحابي جليل من أصحاب الصفة ، ومن الرماة المشهورين ، مقرأً فصيحاً ، شهد فتح مصر ، وولي الجند فيها لمعاوية ، توفي في مصر سنة ٥٨ هـ ، انظر : الذهبي ، مصدر سبق ذكره ٤٦٧/٢ - ٤٦٩ .

عليه فالتفت فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله : هو حرّ لوجه الله . قال : أما إنك لو لم تفعل للفتحك النار أو لمستك " (١) ، ومن الإحسان إلى الرقيق أن يبيعه عند عدم الملائمة ، وذلك إذا ساءت العلاقة بين الرقيق وسيده ؛ لئلا يستمر أذاه . قال بعض العلماء : لو لم تلائم أخلاق العبد أخلاق سيده لزمه إخراجه عن ملكه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " من لائمكم من مملوكيكم فأطعموه مما تأكلون ، واكسوه مما تلبسون ، ومن لم يلائمكم منهم فبيعه ، ولا تعذبوا خلق الله " (٢) ، ومن حقوق الرقيق على سيده أن يحسن اسمه لما ورد في الحديث : " نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نسمي رقيقنا بأربعة أسماء : أفلاح ، ورباح ، ويسار ، ونافع ... " (٣) ، وأن يحسن أدبه وتعليمه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من كانت له جارية فعالها فأحسن إليها ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران " (٤) ، وهما أجر التعليم والعتق (٥) .

رابعاً : إن من واجبات إمام المسلمين رعاية الرقيق ، ومن ذلك إذا كان السيد يلزم رقيقه بمقدار من المال لا يطيقه ، أو إذا كلفه بعمل لا يطيقه ؛ فيلزم إمام المسلمين منعه من ذلك ، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخرج إلى العوالي كل سبت فإذا وجد رقيقاً في عمل لا يطيقه وضع عنه (٦) . وإذا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، ١٢٨١/٣ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، ٣٤١/٤ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، ١٦٨٥/٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، ٢٩٦/٣ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الموسوعة الفقهية ٣١/٢٣ .

شعر الرقيق أن سيده لم يعطه كامل حقوقه التي قررها له الإسلام فللرقيق حينئذ أن يرفع أمره إلى القاضي . ويشير بعض الفقهاء ^(١) إلى أن من وظائف المحتسب في الدولة الإسلامية أخذ حقوق الأرقاء من ساداتهم ، وأن يضعوا عنهم ما لا يطيقون من الأعمال .

والتأمل في كتب الفقه الإسلامي يجد أن الإسلام قد قرّر حقوقاً للأرقاء تضمن لهم حياة كريمة ، بل إن المستوى المعيشي الذي كفله الإسلام للرقيق لم تأت به الشرائع السماوية السابقة ولم تشرعه القوانين الوضعية اللاحقة ، ولا يتبين ذلك جلياً إلا حين مقارنة هذه الحقوق بما كان سائداً بين الأمم السابقة ، وبما يوجد في بلاد العالم اليوم من انتهاكات جلية لحقوق الإنسان .

(١) الماوردي ، علي بن محمد ، الأحكام السلطانية ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٣٢٠ ؛

الفراء ، محمد بن حسين ، الأحكام السلطانية ، تحقيق : محمد الفقي ، ب . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٣٠٥ .

المبحث الرابع :

تحرير الإسلام للرق :

يعتبر الرق في الإسلام حالة طارئة على الإنسان ، فالأصل في الآدميين الحرية ، وإنما الرق نظام استثنائي أملت ظروف الحرب مع الكفار ، فهو سبب مؤقت يزول بزواله ، ولذلك لم يقف الإسلام عند تضيق مداخل الرق في الحرب المشروعة ، ولم يكتف بالأمر بالإحسان إليهم ، بل فتح لهم أبواباً متعددة لتحقيق الحرية ، وشرع وسائل شتى لإنقاذهم من الاسترقاق ، ولم يكن ذلك خشية حدوث صراع طبقي أو مشكلة اقتصادية بل تقريراً لمبدأ من مبادئ الإسلام الخالدة وهو حرية الإنسان ، ولم يكن فعل النبي صلى الله عليه وسلم حينما أطلق أرقاء بني المصطلق ، وأرقاء مكة ، وأرقاء حنين ، إلا تطبيقاً واقعياً لهذا المبدأ .

فكان العتق من الأسباب العظيمة لانتشار الإسلام وليس أدل على ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في بني المصطلق فحين سبى المسلمون نساءهم؛ وقعت جويرية بنت الحارث سيد بني المصطلق أسيرة مع نساء كثيرات من بني قومها ، وبعد تقسيم السبي كانت من نصيب أحد الصحابة فكاتبها على مال ، فجاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تستعينه لإنفاذ هذه المكاتبه ، فعرض عليها الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقضى عنها كتابتها ويتزوجها ؛ فوافقت على ذلك ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يريد من وراء هذه المصاهرة مجرد تحرير رقبتها فقط ، بل لهدف أعلى وغاية أسمى ، فحين انتشر الخبر بين الصحابة سرعان ما أخذهم الخجل من أن تبقى نساء أصهار رسول الله تحت أيديهم فأعتقوهن تكريماً لهذه المصاهرة ، فنتج عن ذلك أن أسلم من بني

المصطلق عدد غير يسير ^(١) .

ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول أن نظام الرق في الإسلام " أشبه بجدول كثرت مصباته ، وانقطعت عنه منابعه التي يستمد منها الماء ، وحرى بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره الجفاف . وبذلك كفل الإسلام القضاء على الرق في صورة سليمة وهادئة ، وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخلص فيها شيئاً فشيئاً من هذا النظام " ^(٢) . ومن هنا فقد تنوعت وسائل الإسلام التي يُحرر فيها الأرقاء ، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي :

- أ - العتق التطوعي .
- ب - العتق الواجب .
- ج - العتق بالمكاتب .
- د - العتق من بيت المال .
- هـ - العتق بأمر الولد .
- و - العتق بإساءة المعاملة .

فأما العتق التطوعي فهو إعتاق الأرقاء بغية الأجر والمثوبة من الله عز وجل ، وقد ندب الله عباده إلى ذلك فقال تعالى : ﴿ فلا اقتحم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة ﴾ ^(٣) . فهذه الآية دعوة للمسلمين للتقرب لله تعالى بعتق

^(١) الواقدي ، محمد بن عمر ، المغازي ، تحقيق مارسدن جونس ، ط ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ٤١١/١ .

ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، الوفاء بأحوال المصطفى ، تحقيق : مصطفى عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ص ٧١٢ .

^(٢) علي وافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢ .

^(٣) سورة البلد : آية ١١ - ١٣ .

الأرقاء والإسهام في تحقيق الحرية لهم ليعيشوا أحراراً كسائر المسلمين .
والأحاديث الداعية إلى العتق كثيرة ، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم :
" أيما مسلم أعتق رجلاً مسلماً فإن الله جاعل وفاء كل عظم من عظامه عظماً
من عظام محرره من النار ؛ وأيما مسلمة امرأة أعتقت امرأة مسلمة فإن الله
جاعل وفاء كل عظم من عظامها عظماً من عظام محررها من النار " (١) .

وفي حديث أبي هريرة يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق رقبة
مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها (أي عضو) إرباً منه من النار ، حتى ليعتق اليد
باليـد ، والرجل بالرجل ، والفرج بالفرج " (٢) . ولما سمع أحد التابعين هذا
الحديث من الراوي دعا أحد غلمانـه ويدعى (مطرفاً) وكان قد أُعطي فيه ألف
دينار من ذهب ، فلما وقف بين يديه قال اذهب فأنت حر لوجه الله . وفي
حديث آخر يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق رقبة مؤمنة كانت
فدائه من النار " (٣) .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدوة صالحة في ذلك إذ أعتق جميع
من ملك من الأرقاء ، وتابعه بذلك أصحابه فقد أنفق أبو بكر رضي الله عنه
جزءاً من ماله لشراء الأرقاء من سادات قريش ؛ ليعتقهم لوجه الله (٤) ، وكان
ابن عمر رضي الله عنهما إذا أعجبه شيء من ماله قرّبه إلى الله عز وجل ، فلما
علم بعض أرقائه بذلك بدؤوا يلزمون المسجد ، فإذا رأى ابن عمر أحداً منهم

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، ٢٩/٤ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، ١١٤٧/٢ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٣٠/٤ .

(٤) السيوطي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .

كثير المكوث في المسجد أعتقه ، فقال له أصحابه : إنهم يخدعونك ، فيقول : ما خدعنا أحد با لله إلا انخدعنا له " (١) . وقد روي عن أحد أمراء بني العباس أنه أعتق عشرين ألفاً من أرقائه (٢) .

ويكون أجر العتق أعظم إذا أعتق السيد أنفـس أرقائه ، كما قال تعالى : ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ (٣) ، وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم : " أي الرقاب أفضل ؟ قال : أعلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها ... " (٤) ، ومن هنا فقد رأى الإمام مالك (٥) جواز إعتاق الرقيق الكافر إذا كان أكثر ثمناً . ونتج عن ذلك أن تحققت الحرية لكثير من الأرقاء في بلاد المسلمين ، ابتغاء مرضاة الله عز وجل .

أما العتق الواجب فهو : ما تعلق بفعل صادر عن المكلف نفسه . وهو من أعظم الوسائل التي شرعها الإسلام للقضاء على الرق إذ جعل تحرير الرقاب كفارة لبعض الذنوب والجرائم التي يكثر حدوثها في المجتمعات ، فيكون العتق حينئذ لا محيد عنه ؛ لأن مرتكب الذنب قد باشر أسبابه ، وحين يرتكب المسلم ذنباً يكون من وسائل تكفيرها إعتاق الرقاب فهذا يدل على أن الإسلام فتح

(١) ابن خلكان ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان ، تحقيق ، إحسان عباس ، ب . ط ، دار صادر ، بيروت ، ب . ت ، ٣٠/٣ - ٣١ ؛

محمد رضا عبدالعال محمد ، الموالي والرقيق في نجد والحجاز في العصر الأموي ، مجلة المؤرخ المصري ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٤م ، ص ٢١٣-٢١٤ .

(٢) التزمايني ، مرجع سبق ذكره ٧٧ .

(٣) آل عمران : آية ٩٢ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، ٢٨٧/٣ .

(٥) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ٢٠١/٦ .

أبواباً واسعة للقضاء على الرق بطريقة هادئة ومتدرجة ، ومن أهم وسائل العتق الواجب :

١ - شرع الله تعالى كفارة قتل الخطأ تحرير رقبة ، ودية مسلمة إلى أهل المقتول ، فقال تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ﴾ ^(١) ، وأمر الإسلام بتحرير رقبة ودفع دية إذا قتل مسلم مسلماً آخر ، وكان قوم المقتول كافرين بينهم وبين المسلمين معاهدة وعقد ^(٢) كما قال تعالى : ﴿ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ﴾ ^(٣) ، فالقتيل هنا روح إنسانية فقدتها أهلها كما فقدتها المجتمع ، دون وجه حق ؛ لذا قرر الإسلام أن يكون التعويض عنها من جانبيين ، الجانب الأول: التعويض لأهلها بالدية المسلمة لهم ، والجانب الثاني : التعويض للمجتمع بتحرير رقبة مؤمنة ، فكأن التحرير إحياء لنفس بشرية تعوض المجتمع عن النفس التي فقدت بالقتل الخطأ ، فالرق يقابل الموت في نظر الإسلام ، رغم وجود ضمانات أحاط بها الأرقاء ^(٤) .

٢ - جعل الإسلام من وسائل كفارة الحنث باليمين المنعقدة تحرير رقبة ؛ قال تعالى : ﴿ ... ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة

(١) النساء : آية ٩٢ .

(٢) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير ، ب.ط ، دار الفكر، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٥٠٠/١ .

(٣) سورة النساء : آية ٩٢ .

(٤) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط٧ ، دار الشروق ، القاهرة و بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ٧٣٥/٢ .

مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ... ﴿١﴾ .

٣ - وإذا نوى المسلم الظهار ^(٢) وتلفظ به ثم رجع عنه وأراد العودة ؛ فكفارة ذلك تحرير رقبة كما قال تعالى : ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ...﴾ ^(٣) .

٤ - وإذا تناول الصائم أحد المفطرات في نهار رمضان عامداً فعليه ابتداء عتق رقبة لما ورد في حديث الرجل الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " هلكت ، قال مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ... " ^(٤) .

ومن الوسائل التي يقضي بها الإسلام على الرق المكاتبه ^(٥) ، وتعنى أن ينال الرقيق حريته من سيده متى طلبها مقابل مبلغ من المال يؤديه إلى مالكة مقسّطاً فإذا أدّاه فهو حر ، قال تعالى : ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم

(١) سورة المائدة : آية ٨٩ .

(٢) الظهار : أن يشبه الرجل زوجته أو جزء منها بمن تحرم عليه ولو إلى أمد كأخت زوجته ، وكانت هذه اليمين من أيمان الجاهلية ، ويترتب عليها عند العرب في الجاهلية أن الزوجة تبين من زوجها . انظر : الكرمي ، مرعي بن يوسف ، غاية المنتهى ، ط ٢ ، المؤسسة السعيدية ، الرياض ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ١٨٢/٣ ؛

الترماني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .

(٣) سورة المجادلة : آية ٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٣/٣-٧٤ ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ، ٧٨١/٢-٧٨٢ .

(٥) النووي ، يحيى بن شرف الدين ، روضة الطالبين ، ط ٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ٢٠٩/٢ .

فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم... ﴿١﴾ ،
وعقد المكاتبه عقد لازم لا يملك السيد فسخه من غير رضا المكاتب ، فأوجب
الإسلام إجابة الرقيق إلى طلب المكاتبه على حريته كما يرى بعض المفسرين ^(٢) ،
ومما يؤكد هذا الوجوب أن سبب نزول هذه الآية أن أحد الأرقاء طلب من
سيده المكاتبه ، فأبى ، فأنزل الله هذه الآية ، فكاتبه على مئة دينار ^(٣) ، ومنذ
المكاتبه يصبح مال الرقيق وأجر عمله له ، وله نصيب من الزكاة كما قال الله
تعالى في الآية السابقة : ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ شريطة أن يعلم
سيده أن فيه خيراً للإسلام أولاً ، وخيراً لنفسه بالقدرة على العمل والتكسب ،
فلا يكون الرقيق بعد تحرره كلاً على المجتمع ، فيلجأ إلى أعمال بغیضة ليتكسب
من ورائها فالإسلام نظام تكافل ، إذ ليس المهم أن يتحرر الرقيق ، بل لابد أن
يكون ذا قدرة على العمل ليكفي مؤنة نفسه ^(٤) ، ومن هنا فقد ندب الإسلام
إلى إعانة المكاتب الذي لا يجد ما يؤدي به كتابته ، قال تعالى : ﴿ ليس البر أن
تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر
والملائكة والكتاب والنبیین وآتی المال علی حبه ذوی القربی والیتامی

(١) النور : آية ٣٣ .

(٢) ممن رأى الوجوب : عكرمة ، وعطاء ، ومسروق ، وعمر بن دينار ، والضحاك ، وبه قال
عمر بن الخطاب ، واختاره ابن جرير وأهل الظاهر ؛ انظر :

الشوكاني ، فتح القدير ، ٢٩/٤ .

(٣) لمزيد من التفصيل حول ذلك ، انظر : القرطبي ، محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ،

ب . ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت ، ٢٤٤/١٢ - ٢٥٤ .

(٤) سيد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥١٦/٤ .

والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب ... ﴿١﴾ .

ويعلق أحد الباحثين على أحكام الرقيق المكاتب في الإسلام بقوله :
" وهذه الأحكام التي شرعها الإسلام للرقيق المكاتب وسيلة تشريعية أخرى في
تحريره ، بل من كبرى الوسائل في فتح باب التحرير على مصراعيه لمن أحسَّ
من الأرقاء في داخل نفسه برغبة التحرير ، ولم ينتظر أن يتطوع سيده بتحريره
في فرصة قد تسنح أو لا تسنح في المستقبل الطويل " (٢) .

ومن الوسائل التي شرعها الإسلام لتوسيع منافذ الحرية العتق بالتدبير وهو :
تعليق الحرية بموت السيد ، مثل أن يقول : أنت حر بعد موتي ، أو أنت مدبر ،
وحكمه الاستحباب ابتغاء الأجر والمثوبة فإذا مات السيد صار الرقيق حراً على
سبيل الوجوب ، ولهذا عمل الإسلام على ضمان حرية المملوك بعد وفاته ماله ،
فحرم على المالك التصرف في عبده المدبر بالبيع أو الرهن أو الهبة ، وكذلك
بالنسبة للابن الذي تلده الجارية المدبرة (٣) .

ومن تلك الوسائل أيضاً العتق من بيت المال وهو تخصيص جزء من أموال
الدولة الإسلامية لمساعدة الأرقاء ، وتخليصهم من الرق بشرائهم وإعتاقهم ،
ولمعاونة المكاتبين ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ (٤) .

(١) سورة البقرة : آية ١٧٧ .

(٢) عبد الله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧-٥٨ .

(٣) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، الكافي ، ط ٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ /

١٩٧٩ م ، ٢ / ٥٩٠ وما بعدها .

(٤) سورة التوبة ، آية ٦٠ .

وكان أمين بيت المال في عصور الخلفاء يشتري من سوق النخاسة أرقاء فيحررهم بمعرفة الدولة ، كلما زادت الأموال عن حاجة الفقراء والمساكين ، قال أحد عمال عمر بن عبدالعزيز : " بعثني عمر بن عبدالعزيز على صدقات إفريقية فجمعتها ثم طلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيراً ، ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبدالعزيز الناس ، فاشترت بها عبيداً فأعتقتهم " (١) . وهذه الوسيلة من أعظم الوسائل التي تقضي على الرق في المجتمع الإسلامي .

ومن وسائل تحرير الرقيق في الإسلام (العتق بأم الولد) ، وهو أن تلد الأمة مولوداً من سيدها ، ويعرف بالاستيلاد ، إذ للسيد أن يعاشر أُمته معاشرة الزوج لزوجته فإذا ولدت منه تكون " أم ولد " وحينئذ يحرم بيعها ، وإذا مات السيد ولم يعتقها في حياته فإنها تصبح حرة بعد مماته (٢) ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما رجل ولدت أُمته منه فهي معتقة عن دبر منه " (٣) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في سُريته مارية القبطية حينما أنجبت له إبراهيم : " أعتقها ولدها " (٤) ، وهذا احترام من الشارع الحكيم للفطرة البشرية ، وتكريماً للمرأة ، حيث إن استرقاق المرأة في غير بلاد الإسلام يعني أن يكون عرضها متاحاً لكل طالب ، دون مراعاة لأبسط

(١) محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٢) ابن قدامة ، الكافي ، ٦٢٣/٢ ؛

عبدالله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ، القزويني ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب . ت ٨٤١/٢ . إلا أن الألباني ضعف هذا الحديث ، انظر : محمد ناصر الدين الألباني ضعيف سنن ابن ماجه ، ط ١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ص ١٩٩ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ، ٨٤١/٢ .

حقوقها ، فكان استرقاقها في الإسلام تكريماً لها وحفاظاً على شرفها ، وفتحاً
لأبواب متعددة من الحرية .

ومن الوسائل أيضاً العتق بإساءة المعاملة ؛ لأن الإسلام يعتبر الرقيق كائناً
إنسانياً له حق الاحترام والتقدير ، فليس للسيد ولا لغيره أن يعتدي عليه بالقول
أو بالفعل وقد سبقت الإشارة إلى منهج الإسلام في معاملة الأرقاء ، إذ يجب أن
تبنى العلاقة بين السيد ورقيقه على الشفقة والمودة ، ولذلك أنكر الرسول صلى
الله عليه وسلم على أبي مسعود الأنصاري حينما ضرب غلامه .

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الإسلام أباح للسيد أن يؤدب أرقاءه إذا
أسأؤوا ، ولكن بضوابط معينة ، فليس للسيد أن يتعدها ، فإذا تجاوزها كأن
لطم الرقيق على خده ، أو ضربه ضرباً مبرحاً ، أدى إلى إحداث أذى في جسده ؛
كان هذا التعدي وهذه الإساءة مبرراً شرعياً لتحريره من الرق ^(١) ، وكان
ابن عمر قد دعا بغلام له فرأى بظهره أثراً فقال له : أوجعتك ؟ قال : لا ، قال :
فأنت عتيق ، قال : ثم أخذ شيئاً من الأرض فقال : ما لي فيه من الأجر ما يزن
هذا ؛ إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَنْ ضَرَبَ غَلاماً لَهُ
حَدّاً لَمْ يَأْتِهِ ، أَوْ لَطَمَهُ فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يَعْتِقَهُ " ^(٢) . وذلك اعتذار لهم عما يقع
عليهم من سوء المعاملة .

تلك أبرز ^(٣) الوسائل التي شرعها الإسلام للقضاء على الرق ، وهي تبين

(١) عبد الله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، ١٢٧٩/٣ .

(٣) هناك وسائل أخرى ينال فيها الرقيق حريته في الإسلام ، مثل : أن يجري على لسان السيد
أي لفظ يدل على عتق رقيقه ، أو أن يعتق السيد بعض رقيقه فيسري العتق إلى باقيه ، ولو
اعتق بعض الشركاء نصيبهم في الرقيق فإن العتق يسري على الكل ويجب على الرقيق أن
=

أن الإسلام قد فتح أبواباً واسعة للقضاء على الرق واتخذ منهجاً فريداً في حسن معاملة الأرقاء ورعايتهم ، وقد شهد الكثير من المنصفين ^(١) على أنه لا يوجد أي نظام من النظم الاجتماعية في العالم دعا إلى تحرير الأرقاء بوسائل إيجابية متعددة مثل ما فعل الإسلام ، ومهما يكن الأمر فقد هيا الإسلام الأرقاء بحسن معاملته لهم ليستشعروا إنسانيتهم ويحسوا بكياناتهم فينالوا الحرية بصدق وقناعة ، ومن الجدير بالذكر هنا طرح تساؤل وهو : إذا كان الإسلام قد كرم الرقيق واعتبره كائناً إنسانياً له حق التقدير والاحترام ، ووسع له منافذ الحرية ، وعمل على تخفيف منابغ الرق ، الأمر الذي لم تشرعه الديانات السماوية السابقة ، ولم تعمل به القوانين الوضعية آنذاك ، فإذا كان الإسلام قد خطا كل هذه الخطوات فلماذا لم يشرع مباشرة تحريم الرق كما حرّم الخمر والربا ؟

يدفع نصيب الشركاء لينال حريته ، وإذا خرج الأرقاء من ديار الكفر ودخلوا مع المسلمين صاروا أحراراً ، وإذا ملك السيد بعض محارمه فهم أحراراً . انظر : صحيح البخاري ، ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ؛ صحيح مسلم ، ١٢٨٦/٣ - ١٢٨٨ على شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

^(١) قال المستشرق سنوك : " إن من فضل الله على الرقيق إذا ما أكرمه أن يقع في يد المسلم " انظر : عبد الحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ . وقال مستشرق آخر : " لقد وضع للرقيق في الإسلام قواعد كثيرة تدل على ما كان ينطوي عليه محمد وأتباعه نحوهم من الشعور الإنساني النبيل ففيها تجد من محامد الإسلام ما يناقض كل المناقضة الأساليب التي كانت تتخذها إلى عهد قريب شعوب تدعي أنها تسير في طليعة الحضارة ، نعم ! إن الإسلام لم يلغ الرقيق الذي كان شائعاً في العالم ، ولكنه عمل كثيراً على إصلاح حاله ، وأبقى حكم الأسير ولكنه أمر بالرفق " انظر : علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن ندرك أولاً أن تحرير الأرقاء لم يكن بإصدار قرار دولي بذلك ، والتجربة الأمريكية خير شاهد على هذا ، فحينما أصدر الأمريكيون مرسوماً بتحرير الأرقاء لم يستطع هؤلاء تحمل تبعات الحرية ومسؤولية أنفسهم ، فعاد كثير منهم إلى أسيادهم رجاء أن يستمروا أرقاء لديهم كما كانوا ، لأنهم لم يكونوا قد تحرروا بعد في قرارة أنفسهم ، لأن حياتهم في بوتقة العبودية جعلت أجهزتهم النفسية والوجدانية تتفاعل مع هذه الملابس ، فنمت عوامل الطاعة والخضوع إلى حد بعيد وضعفت عوامل الشعور بالمسؤولية والكرامة إلى درجة عالية ^(١) .

وعبر أحد الباحثين عن ذلك بقوله : " إن الرقيق يحسن القيام بكثير من الأمور حين يأمره بها سيده ، فلا يكون عليه إلا الطاعة والتنفيذ ، ولكنه لا يحسن شيئاً تقع مسؤولية على نفسه ، ولو كان أبسط الأشياء ، لا لأن جسمه يعجز عن القيام بها ولا لأن فكره - في جمع الأحوال - يعجز عن فهمها ، ولكن لأن نفسه لا تطيق احتمال تبعاتها ، فيتخيل فيها أخطاراً موهومة ومشكلات لا حل لها ، فيفر منها إبقاءً على نفسه من الأخطار " ^(٢) .

ولأجل معالجة ذلك عمل الإسلام على بعث عوامل الشعور بالعزة والكرامة ، وإدراك نعمة الحرية ومن ثم السعي إلى نيلها بأي ثمن ، وذلك بوسائل متعددة فبدأ بحسن المعاملة الذي يعيد إلى النفس الإنسانية اعتبارها ، وحينئذ تشعر بقيمة الحرية فلا تنفر منها كما نفر أرقاء أمريكا المحررين ، وقد سبقت الإشارة إلى أمثلة عديدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وفعل

^(١) محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

^(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٨ .

السلف الصالح تبين فضل الإسلام على الأرقاء ، فكان ذلك وسيلة مهمة من وسائل التربية النفسية للرقيق ليشعر أن بإمكانه الحصول على الحرية ويتمتع بكل ما يتمتع به السادة من الحقوق ، وحينئذ تزداد رغبته في الحرية ، واستعداده لتحمل تبعاتها ، فالإسلام يتيح له الحرية ، لأنه جدير بها وقادر على الاستمرار فيها ، وبهذا تتبين الفروقات الكبيرة بين الإسلام والنظم الوضعية التي لا تعطي الحرية إلا وهي كارهة مجبرة ؛ حينما تخرج الأمور من السيطرة فتقوم الثورات الاجتماعية والاقتصادية وتزهق الأرواح بالآلاف ، ثم لا تعطي الحرية إلا لقمع تلك الاحتجاجات ^(١) .

وإذا كان الإسلام قد حرّم جميع مصادر الرق السائدة في العالم آنذاك إلا مصدر واحد وهو رق الحروب فقط ، وذلك من مبدأ المعاملة بالمثل ، فإن إمام المسلمين مخير في معاملة الأسرى - كما سبقت الإشارة - إما بالقتل أو المن أو الفداء ، وله أن يسترق الأسارى إذ كان الأعداء يسترقون أسرى المسلمين فيفعل الإمام ما هو خير للإسلام والمسلمين ، ومن هذا المنطلق فقد تخلو بلاد المسلمين من الأرقاء ، إذا رأى أئمة المسلمين عدم استرقاق الأسرى ، ولذلك لم يبلغ الإسلام الرق بنص صريح وقاطع إذ أن احتمال استرقاق أسرى المسلمين من قبل الأعداء أمر وارد .

ذلك هو موقف الإسلام من الرق ، عمل على القضاء على منابع الرق ، فحرّم الاسترقاق لمجرد شهوة الحرب ، وحرّم الاسترقاق بسبب الفقر وعدم الوفاء بالدين ، ومنع الاسترقاق بسبب الإساءة إلى طبقة الأشراف والنبلاء ، وحرّم

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٨-٤٩ .

الاسترقاق بسبب الوراثة في جنس معين ، ونتج عن ذلك أن خلت كثير من بلاد المسلمين من الأرقاء ^(١) في العصور الحديثة لأن الإسلام سبق النظم الحديثة في تضيق مصادر الاسترقاق ، بل إن رعاية الإسلام للأرقاء لم يصل إليها العالم حتى في الوقت الحاضر ، وهناك عناصر في هذه الرعاية لن يصل إليها العالم أبداً على الرغم من اتفاقياته المتعددة في هذا الشأن .

ويُشار هنا إلى أن تكاثر الرقيق في المجتمع الإسلامي في فترات تاريخية مختلفة عن طريق الخطف أو شراء المسلمين الذي لا يجوز استرقاقهم أصلاً ، يُعد انحراف عن المنهج الإسلامي ، ولا ينسب إلى الإسلام ولا إلى عامة المسلمين ، إذ من المسلم به أنه ليس كل ما يفعله المسلمون حجة على الإسلام ، فمثل هذه الأعمال لم تظهر في المجتمعات الإسلامية إلا بعد أن ابتعد المسلمون على المنهج الإسلامي الصحيح ، بل إنها لا تحسب مظاهر بارزة في التاريخ الإسلامي .

وهكذا تبين أن الإسلام حدد مصادر الرق ، وخفف ^(٢) من وطأة العبودية وجردها من مفهوم العنصرية ، ونهى عن استغلال الرقيق وقرب الشقة بين الأحرار والأرقاء ، ومكّنهم من ممارسة كثير من حقوقهم الشخصية ، وعمل على التوفيق بين مصالحهم ومصالح أسيادهم في صورة تحفظ توازن المجتمع ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر تنوعت وسائل تحرير الأرقاء في الإسلام ، فحرص الشارع الحكيم على تحقيق حريتهم بصورة سليمة ومرحلية يتم من خلالها

(١) يراد بالأرقاء هنا : من ضُرب عليهم الرق وفق الضوابط الشرعية .

(٢) لم يبلغ الإسلام الرق لحكم عظيمة لايسع المجال لتفصيلها هنا انظر : محمد أبو اليسر

عابدين، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥-٢٧ .

القضاء على المشاكل الاقتصادية ، واعتبر الإسلام الرق حالة عارضة فرضتها
أوضاع معينة ، فلم يكن موقفه حيالها ثورياً ، بل كان موقفاً إصلاحياً^(١) ،
يحفظ للمجتمع الإسلامي أمنه الاجتماعي والاقتصادي .

وعلى الرغم من وجود عدد من المنظمات الدولية التي تعمل في مجال حقوق
الإنسان ، ووجود عدد من الدول التي تدعي الحرية والمساواة إلا أنها لم تصل
إلى ما وصل إليه الإسلام في هذه المسألة منذ أربعة عشر قرناً ونيفاً .

(١) توفيق بن عامر ، أحكام الرق في التشريع الإسلامي ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ١٧ ، اتحاد
المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص ٥٧ .

الفصل الثاني

تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان

(١٢٣٧-١٢٧٧هـ / ١٨٢٢-١٨٦١م)

* تمهيد .

المبحث الأول : الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقية
في عهد السلطان سعيد بن سلطان .

أولاً : الأوضاع السياسية :

أ - في عمان .

ب - في شرق أفريقية .

ثانياً : الأوضاع الاجتماعية :

١ - القبائل العربية .

٢ - البلوش .

٣ - الجالية الهندية .

المبحث الثاني : مصادر الرقيق ومراكزه في عمان وشرق أفريقية .

المبحث الثالث : طرق تجارة الرقيق الخارجية .

* تمهيد :

كانت الصلات بين شبه الجزيرة العربية وشرق القارة الأفريقية ^(١) قديمة ووثيقة ، وقد استفاد البحارة والتجار العرب في اليمن وحضرموت وعمان من الرياح الموسمية التي تهب على منطقة المحيط الهندي ، ففي شهر ديسمبر وحتى أواخر شهر مارس تنشط الرياح الشمالية الشرقية التي تدفع معها في الاتجاه الجنوبي الغربي السفن العربية من الشواطئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية والخليج العربي إلى سواحل شرق أفريقيا، وتحين رحلة العودة عند هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية بين شهري إبريل وسبتمبر والتي تدفع السفن العربية في اتجاه الشمال الشرقي ؛ لتقطع ما يقارب ألفي ميل من مياه المحيط الهندي عائدة إلى مراسيها في موانئ الخليج العربي وبحر العرب ^(٢) ، حيث يتم التبادل التجاري في الفترة التي بين فصلي الخريف والربيع من كل عام .

(١) يراد هنا بـ شرق افريقية هي المنطقة الممتدة بين رأس غردفوي (Gordafui) على خط عرض (١١,٥٠) شمالاً إلى رأس دلجادو (Delgado) على خط عرض ١٠ جنوباً ، وقد أطلق عليه الجغرافيون المسلمون (ساحل الزنج) ، و (شط بحر الهند) ، وعُرف أيضاً باسم (زنجبار Zanzibar) ، وهي كلمة فارسية تعني ساحل الزنج ، ويشمل هذا الساحل في التاريخ المعاصر ساحل الصومال على المحيط الهندي وكلاً من جمهوريتي كينيا وتنزانيا . انظر :

الإدريسي، محمد بن محمد ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، ط ١ ، نشر دار عالم الكتب - بيروت ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩ ، ١/٥٨-٥٩ ؛

محمد عبدا لله النقيرة ، إنتشار الإسلام في شرق أفريقيا ومناهضة الغرب له ، ب . ط ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٢١ .

(٢) جورج فاضلوا حوراني ، العرب والملاحة في المحيط الهندي ، ترجمة السيد يعقوب بكر ، ب.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م ، ص ٢٤ .

والواقع أن هذه الصلات كانت قائمة قبل الإسلام ، ولكن الطابع التجاري كان هو الغالب عليها ، وبعد ظهور الإسلام تزايدت هذه الصلات نتيجة للهجرات العربية من عمان ، والبحرين ، وساحل فارس ، إلى الساحل الشرقي لأفريقية ^(١) ، ومهما يكن من أمر فإن هذه الهجرات كانت ذات أثر بالغ في نشر الإسلام في تلك المنطقة وفي نشوء عدد من المدن والمراكز التجارية في المنطقة الممتدة من خليج عدن شمالاً إلى مدار الجدي جنوباً ، وكانت مقديشو ^(٢) أول مدينة أسست آنذاك على ساحل الصومال، ثم تلتها براوة ^(٣) ، وأسست جماعة من الفرس في أواخر القرن الرابع الهجري ، العاشر الميلادي مدينة كلوة ^(٤) في القسم الجنوبي من ساحل أفريقية الشرقي التي أصبحت عاصمة لدولة الزنج ^(٥) ، وظهرت بعد ذلك عدد من الحواضر العربية على طول الساحل ، وعلى الرغم من ارتباط

(١) حسن إبراهيم حسن ، انتشار الإسلام في القارة الأفريقية ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م ، ص ١٧٥ .

(٢) بنيت هذه المدينة في أول الأمر على يد الأخوة السبعة الذين قدموا من الأحساء في بداية القرن العاشر الهجري ، انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ ؛

عبدالرحمن زكي ، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقية ، ب . ط ، مطبعة يوسف ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، ص ٣٨ .

(٣) براوة : تقع إلى الجنوب الغربي من مقديشو على الساحل الصومالي ، شيدها العرب إضافة إلى مقديشو ووارشيخ ومركا وقسمايو ، انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(٤) كلوة : إحدى مدن ساحل شرق أفريقية تقع إلى الجنوب من مافيا ، أسسها جماعة من أهل شيراز ، وتنقسم إلى قسمين : كلوة كفنج ، وكلوة كسواني ، قامت بدور مهم في أحداث ساحل شرق أفريقية بداية من القرن الخامس الهجري ، حتى قدوم البرتغاليين في أوائل القرن العاشر الهجري .

انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ ؛

عبدالرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٥-٢١٦ .

(٥) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية والاستعمار الأوربي ، ب.ط، دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٤ .

بعض هذه الحواضر بروابط مشتركة إلا أنها كانت مستقلة بشؤونها الخاصة^(١).

وقد وفدت أولى الهجرات الجماعية العربية إلى ساحل شرق أفريقية في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م) وذلك نتيجة للسياسة التي انتهجتها الدولة الأموية إبان قوتها تجاه المناوئين لها^(٢). إلا أن العمانيين والحضارمة كانوا قد حازوا قصب السبق في ذلك ؛ حيث هاجرت أعداد كثيرة منهم إلى ساحل شرق أفريقية في تلك الفترة^(٣). والواقع أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تنامي هذه الهجرات ، يأتي في مقدمتها قوة الظروف المناخية السائدة في جنوب شبه الجزيرة العربية ، وكذلك انعزال إقليم عمان عن حواضر الجزيرة العربية الداخلية مما جعله لا يشارك في حركة الفتوح الإسلامية، وإلى جانب ذلك فقد أسهمت المنازعات الداخلية بين القبائل العمانية في ازدياد الهجرات السكانية من المنطقة^(٤).

ومهما تعددت هذه العوامل فإن العامل الرئيس في هذه المسألة هو موقع

(١)

Gervase Mathew , "The East African coast until . The coming of the portuguse in Roland Oliver and Gervase Mathewled History of Zanzibar vol.1 (Oxford Clarendon press , 1963) p.117 .

(٢) محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الأفريقية في العصور الوسطى ، بحث ضمن كتاب العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ب . ط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص ٤٦ .

(٣) للتوسع حول هذه الهجرات وأثرها في نشر الإسلام انظر :

جرجس عريان مرقص ، التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغنده وأثره في استعمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ٣٥ وما بعدها .
عبد الرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ وما بعدها .

(٤) جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ب.ط، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، ص ٦٦ وما بعدها .

عمان على بحر العرب ؛ إذ كان له أثر كبير في اتجاه كثير من سكانه إلى التجارة والملاحة ، ولذلك تميزت عمان عن بقية مناطق الخليج العربي الأخرى بوجود أولى الموانئ في الخليج والتي تستقبل السفن القادمة من شرق أفريقية وبعض الأقطار الأخرى ، بل إن الموانئ العمانية تعتبر مخازن للبضائع التجارية الواردة إلى الخليج العربي ^(١) .

ومن المؤكد أن الهجرات العربية المتعددة إلى ساحل شرق أفريقية ، واستقرار بعض القبائل العربية والفارسية في أنحاء متفرقة منه كان نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة ؛ إذ نقلت القبائل المهاجرة الإسلام معها ، كما نقلت معها بذور الاختلافات الدينية ، حيث انقسم هؤلاء المهاجرون إلى سنة ، وخوارج (أباضية) ^(٢) ، وشيعة .

إلا أن ساحل شرق أفريقية لم يشهد قيام دولة موحدة تلم شتات الإمارات المتناثرة على الساحل ، وإنما شهد ظهور عدد من المدن التجارية التي ارتبطت فيما بينها بعدد من المصالح المتبادلة ^(٣) ، ومن أهم هذه الإمارات : إمارة

(١) المقدسي ، محمد بن أحمد ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ب.ط. ليدن ١٩٠٩م ، ص ٩٢ .

(٢) الأباضية : إحدى فرق الخوارج تنسب إلى مؤسسها الأول عبد الله بن أباض وهي من الفرق المعتدلة في الخوارج ، ومن معتقداتهم: إنَّ المسلم لا يخرج من الإيمان إلا ويدخل في الكفر ، فمن لم يكن مؤمناً كان كافراً لا محالة ، مستشهدين بقوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : آية ٣] .
مجموعة من الباحثين ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ط ٢ ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، ص ١٥-١٩ .

ومن المصنفات الحديثة التي دافعت عن الأباضية انظر : علي يحيى عمر ، الأباضية بين الفرق الإسلامية ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م ، مسقط ، ١٤/١ وما بعدها .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، زنجبار ، ب.ط. ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، ب.ت. ، ص ١ .

النبهانيين ^(١) التي قامت إثر الاضطرابات السياسية في عمان عام ٦٠١هـ / ١٢٠٤م ؛ حيث تمكن سليمان النبهاني أن يترأس هذه الهجرة إلى ساحل شرق أفريقية وخط رحله في جزيرة بته ^(٢) (Patta) ^(٣) ، وقويت مكانته حتى استطاع مصاهرة حاكم الجزيرة الذي ينحدر من سلالة الشيرازيين حكام كلوة ، واستطاع سليمان هذا أن يصل إلى حكم الجزيرة ، ومن هنا فهو أول حكام أسرة بني نبهان في ساحل شرق أفريقية . والواقع أنه كان لهذه الهجرة أثر بارز في تاريخ المنطقة؛ حيث شهدت تقدماً واضحاً شمل معظم أوجه النشاط البشري ، فاستطاع النبهانيون قبل حلول القرن الثامن الهجري ، الرابع عشر الميلادي ضم عدد من بلدان الساحل ، بل إنهم استطاعوا في بعض فتراتهم إخضاع معظم

(١) النبهانيون : أسرة عربية الأصل حكمت عمان فترة طويلة ، ولا يعلم على وجه الدقة تاريخ توليهم الحكم، ويُذكر أن حكمهم استمر خمسمائة عام ، وقد خاضوا صراعات مريرة مع الأباضيين، إلا أنهم ظلوا يسيطرون على بعض أجزاء عمان حتى قيام دولة اليعاربة عام ١٠٣٤هـ / ١٦٢٤م . انظر : الأركوي ، سرحان بن سعيد ، تاريخ عمان المقتبس من كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، تحقيق عبدالمجيد القيسي ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ص ٨٣ وما بعدها .

السالمي ، نور الدين عبد الله بن محمد ، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، ب.ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي ، مسقط ، ب.ت ، ٣٥٢/١ وما بعدها .

(٢) تنطق أيضاً (باتا) هي إحدى الجزر المقابل لساحل شرق أفريقية ، وتقع إلى شمال من ممبسة ويتبعها بعض القرى مثل (فازا) ، و (سو) ، ويعتبر النبهانيون أول من حكمها من العرب ، وتتبع حالياً جمهورية (كينيا) .

انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٣) Stigand , C.H. , The Land of Zing , Cambridg , 1913 , p.30

جمال زكريا قاسم ، استقرار العرب في ساحل شرق أفريقية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد العاشر - القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٢ .

أجزاء ساحل شرق أفريقية تحت لوائهم^(١) . ومهما يكن الأمر فإنه في ظل هذه التطورات شهدت الحركة التجارية انتعاشاً ملموساً ، الأمر الذي دعا عدداً كبيراً من التجار العرب لا سيما من عمان وحضرموت إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع المنطقة ، بل إن ذلك كان عاملاً مهماً في استقرار بعضهم فيها . وقد استمر النبهانيون يحكمون بته حتى استطاع البوسعيديون^(٢) حكام عمان السيطرة على ساحل شرق أفريقية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي^(٣) .

وقد توالى الهجرات العربية من أنحاء متفرقة من منطقة الخليج العربي إلى ساحل شرق أفريقية في أعقاب الغزو المغولي للعراق في النصف

(١)

Granvill , F. , The Medival History of the Coast of Tanganiyka, Oxford , 1962 p. 242 .

شوقي عطا الله الجمل ، دور العرب الحضاري في شرق أفريقية ، مجلة الوثيقة ، العدد الثالث عشر ، السنة السابعة - البحرين ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ص ٥٦ .

(٢) ينتمي البوسعيديون إلى الأزد من قحطان ، وقد بدأ حكم هذه الأسرة لعمان بعد أن عانى العمانيون من الاضطرابات في أعقاب وفاة سيف بن سلطان آخر سلاطين البعارة الأقوياء ، فانتخبوا أحمد بن سعيد بن محمد البوسعيدي إماماً لهم عام ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م وهو أول سلطان من عائلة البوسعيد ، ولذا فهو يعتبر مؤسس هذه الأسرة ، انظر :

ابن رزيق ، حميد بن محمد ، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين ، تحقيق عبد المنعم عامر وآخر ، ط ٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م ، ص ٥٣ ؛ أحمد حمود المعمر ، عمان وشرق أفريقية ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ب.ط. ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان - مسقط ، ب.ت. ، ص ٦٩ .

(٣) جمال زكريا قاسم ، الروابط العربية الأفريقية قبل حركة الكشف الجغرافية ، بحث ضمن كتاب العلاقات العربية الأفريقية ، ب.ط. ، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ١٨ .

الثاني من القرن السابع الهجري ، الثالث عشر الميلادي ^(١) ، إلا أنه يمكن القول إن مدن وإمارات هذا الساحل ظهرت فيها السمات العربية الإسلامية مع بداية القرن الخامس الهجري ، الحادي عشر الميلادي ، فاختلفت معالم الوجود الفارسي ، وانتشر الإسلام في بلدان ذلك الساحل والجزر المقابلة له ^(٢) ؛ فأصبح لكل مدينة مسجدها الخاص بها ، بل إن هذه المدن أصبحت مراكز إشعاع علمي ، وقامت بدور رائد في نشر الإسلام في شرق أفريقية ووسطها ، ومن هذه المدن براوة ، قسمايو ^(٣) ، بته ، لامو ^(٤) ، ماليندي ^(٥) ، ممبسة ^(٦) ،

-
- (١) جمال قاسم ، الروابط العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .
- (٢) حسن أحمد محمود ، الإسلام والثقافة العربية في أفريقية ، ب.ط ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص ٤٣٩ .
- (٣) قسمايو : تقع على الساحل الصومالي إلى الجنوب الغربي من براوة ، وتتبع الآن جمهورية الصومال . المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .
- (٤) لامو : إحدى الجزر الصغيرة المقابلة للساحل إلى الشمال الشرقي من ممبسة وهي جزء من أرخبيل يسمى باسمها ، وتتبع حالياً جمهورية كينيا ، انظر : عبد الرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .
- (٥) ماليندي : أشار إليها الحموي بأنها بلدة من بلاد الزنج يجلب منها العنبر ، تقع إلى الشمال من ممبسة وهي الآن إحدى موانئ جمهورية كينيا .
- الحموي ، ياقوت بن عبد الله ، معجم البلدان ، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت ٣٣٣/١ .
- (٦) ممبسة : تقع على مسافة مائة ميل إلى الشمال من جزيرة زنجبار يطلق عليها العرب القدماء بساسة ، وهي كنية مكة ، لأن مؤسسيها قدموا من الحجاز ، وكانت ذات تاريخ حافل بالأحداث في شرق أفريقية وهي عبارة عن جزيرة صغيرة يربطها جسر طويل بالساحل الكيني ، وتعتبر من الموانئ المهمة لجمهورية كينيا . انظر :
- أنور العقاد ، الوجيز في اقليمية القارة الأفريقية ، ط ١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٢٠٦ .

مبا^(١)، زنجبار^(٢)، مافيا، كلوة، موزمبيق^(٣)، سفالة^(٤).

ومن هنا فإنه يمكن القول أن العلاقة بين ساحل شرق أفريقية وعمان علاقة قديمة، تزداد ترابطاً وقوة بحكم التبادل التجاري بين المنطقتين، وبالهجرات السكانية التي استقرت في المراكز الاستيطانية التي تحولت فيما بعد إلى مدن ساحلية معظم سكانها من عرب الجزيرة العربية لا سيما عمان^(٥)، ومن المؤكد

(١) مبا: إحدى الجزر الصغيرة تقع إلى الجنوب الغربي من ممبسة، وتسمى الجزيرة الخضراء، مساحتها ٣٨٠ ميلاً مربعاً، أرضها خصبة، من أهم منتجاتها القرنفل والنارجيل، وهي الآن مقابل ساحل دولتي كينيا وتنزانيا. انظر: المغيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) زنجبار: تقع إلى الجنوب من ممبسة، وتعتبر ثاني أكبر الجزر على ساحل شرق أفريقية بعد جزيرة مدغشقر، وتقدر مساحتها ٦٤٥ ميلاً مربعاً، وتبعد عن الساحل ٢٥ ميلاً تقريباً، ويبلغ طولها من أوسع نقطة فيها ٥٢٤ ميلاً، وعرضها من أوسع نقطة فيها ٢٤ ميلاً، وتشتهر بخصوبة أراضيها كما أنها من أهم مناطق إنتاج القرنفل في العالم، وقد انتهى الوجود العربي فيها عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، وتبعت الآن جمهورية تنزانيا. انظر:

المغيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥-١٦؛

السيد غلاب وآخرون، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، ب.ط، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض، ١٩٧٩م، ص ٥٤٦.

(٣) موزمبيق: تقع في الجنوب من نهر روفونا (Ruvuna) وكان لمينائها أهمية تجارية، وخضعت للاستعمار البرتغالي، وقد نشطت فيها تجارة الرقيق حتى ألغيت في عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م.

انظر: مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية الميسرة، ب.ط، دار نهضة لبنان، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢/١٧٧٨؛

أنور العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥-٢١٦.

(٤) سفالة: إحدى موانئ شرق أفريقية، قصدها العرب للتجارة، واستوطنها جماعة من أهل شيراز، ازدهرت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين. انظر:

عبد الرحمن زكي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣-٨٥.

(٥) المسعودي، أبو الحسن بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار الفكر - القاهرة، ١٣٩٣/١٩٧٣م، ١/١٠٧.

أن لهذا الوجود العربي في ساحل شرق أفريقية دوراً مهماً في نجاح حكام عمان اليعاربة^(١) والبوسعيدين من بعدهم في السيطرة على إمارات الساحل وضمها تحت لوائهم . ومما يؤكد على عمق العلاقة بين عمان وساحل شرق أفريقية أن القبائل العمانية^(٢) المهاجرة إلى هذا الساحل هي الأكثر نفوذاً^(٣) .

وقد نعمت إمارات ساحل شرق أفريقية بدرجة كبيرة من الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي حتى وصول طلائع الاستعمار البرتغالي في أوائل القرن العاشر الهجري ، أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ؛ إذ عمل الغزاة على تدمير التجارة الإسلامية في المحيط الهندي ، مما أدى إلى ضعف تلك الإمارات التي كانت تفتقر إلى القوة العسكرية والوحدة فيما بينها ، وقدر لهذه الإمارات أن تبقى تحت وطأة البرتغاليين حتى استطاع العمانيون طردهم من المنطقة في العقود الأولى من القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي .

وفي عام ١٠٦٨هـ / ١٦٥٨م استطاع سلطان بن سيف اليعربي انتزاع

(١) اليعاربة : ينتمي اليعاربة إلى الأزد من قحطان ، وهم من الخوارج الأباضية ، وقد بدأ حكم هذه الأسرة حينما ضعفت أسرة بني نبهان ؛ فاختار العمانيون ناصر بن مرشد بن سلطان اليعربي حاكماً عليهم في عام ١٠٣٤هـ / ١٦٢٤م ، فاستطاع انتزاع بلداناً كثيرة من أيدي البرتغاليين بل إنه أجبرهم على دفع الجزية في بعض السنوات . انظر : ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ وما بعدها ؛ الأزكوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ وما بعدها .

عائشة السيار ، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا ١٦٤٤-١٧٤١ ، ط ١ ، دار القدس ، بيروت ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

(٢) من أهم هذه القبائل : النبهانيون ، والمزارعة .

(٣) جمال زكريا قاسم ، عمان في شرق أفريقية ، بحث ضمن ندوة الدراسات العمانية ، ب.ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان - مسقط ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، ٧٩/٣ - ٨٠ .

مسقط^(١) ومطرح^(٢) اللتين كانتا تمثلان آخر معاقل البرتغاليين في البلاد العمانية، ولم يقف ذلك السلطان عند هذا الحد بل واصل مطاردة البرتغاليين حتى سواحل الهند، وبعد أن انتشرت أنباء هذه الانتصارات بين المدن والإمارات العربية في ساحل أفريقية الشرقي التي لا تزال تحت الحكم البرتغالي^(٣)، تلقى أهل هذه المنطقة هذه الأنباء بالبهجة والسرور، الأمر الذي دفعهم إلى طلب المساعدة من

(١) مسقط : تنطق وتكتب في صور عديدة مثل : مسكت ، وهي مدينة قديمة في عمان ممّا يلي اليمن وهي ميناء طبيعي يقع إلى شمال وادي سمائل الذي يمتد حتى الجبل الأخضر غرباً ، وهي عاصمة سلطنة عمان والميناء الرئيس ، وفيها مطار السيب الدولي ، انظر :

هزاع بن عيد الشمري ، المعجم الجغرافي لدول العالم ، ط ٣ ، دار أمية للنشر ، الرياض ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ٣١٥ .

محمد متولي ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية الخليج العربي ، ط ٢ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ب.ت ، ص ٣٠٢ .

حمد الجاسر ، في بلاد عمان ، مجلة العرب عدد ٥ ، ٦ ، السنة ٢٢ ، ذو القعدة وذو الحجة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، الرياض ، ص ١٩٤ .

(٢) مطرح : تقع على بعد نصف ميل من مسقط ، على الجانب الغربي من خليج مطرح ، وتعتبر أهم مدينة تجارية في عمان ، انظر :

س.ب. مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م ، ص ٣٧١-٣٧٢ .

(٣) يذكر بعض الباحثين أن البرتغاليين عملوا على نشر النصرانية بين سكان شرق أفريقية لا سيما سكان ممبسة، حيث وفدت إليها طائفة الأوغسطين ، ثم جاءت جماعة الآباء اليسوعيين (الجزويت) وقام المنصرون ببناء الكنائس ، وعملوا على توطين البرتغاليين في ممبسة وزودوهم بالأسلحة المتطورة التي لم تكن بحوزة الأهالي آنذاك ، وكانت لهم جهود واضحة في نشر النصرانية بين الأرقاء وعمال المزارع الآخرين ، لأن نجاحهم ذلك يعني أنهم حين الحروب سيتمرد هؤلاء الأرقاء والعمال على أسيادهم ويتعاطفون مع البرتغاليين ؛ ممّا يؤدي إلى تدهور الاقتصاد في المدينة وبالتالي تضعف المقاومة انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ٢٧-٢٨ .

فاطمة السيد سباك ، التاريخ السياسي لسلطنة زنجبار الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، ص ١٧-١٨ .

إمام عمان سلطان بن سيف ، وبحكم الصلات التاريخية العريقة بين عمان وساحل شرق أفريقية فقد هبَّ إمام عمان لنجدة المسلمين هناك ؛ فشن هجوماً على ممبسة، وضرب عليها الحصار، إلا أنه عجز عن طرد البرتغاليين منها^(١).

وعندما تولى سيف بن سلطان حكم عمان بعد أبيه عام ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م عمل على إعداد قوة بحرية هائلة حتى صارت عمان قوة لا يستهان بها في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي ، وأصبحت الأساطيل العمانية في هذه الفترة تنافس الأساطيل الإنجليزية كما أشار إلى ذلك أحد الباحثين الإنجليز^(٢) ، ثم أرسل قوات بحرية مكونة من ثمان وعشرين سفينة ؛ لطرد البرتغاليين من ساحل شرق أفريقية ، واستطاعت بعض هذه القوات أن تحكم حصارها على معقل القوات البرتغالية في قلعة يسوع (Fost Jesus) في ممبسة ، واستمر الحصار ثلاثة وثلاثين شهراً ، وقاوم البرتغاليون مقاومة طويلة ، ورفضوا جميع عروض التسليم التي قدمها لهم اليعاربة مع التعهد لهم بالأمان ، إلا أنهم اضطروا في نهاية المطاف إلى التسليم ؛ بعد أن تضاعف عدد الجند ، وحاول البرتغاليون إرسال قوات عسكرية لمساعدة أبناء جلدتهم إلا أن هذه القوات من حسن الحظ لم تصل إلا بعد استسلام المدينة في رجب^(٣) عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م^(٤).

(١) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٣٥-٣٦ .

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

جمال قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، ب.ط، مكتبة القاهرة الحديثة، ب.ت، ص ٢١.

(٢) Coupland, R. East Africa and its Invaders. Oxford , 1965, p.69.

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٣٦ .

(٤) يقول بشير بن عامر النزاري في قصيدة يصف فيها استيلاء سيف بن سلطان على ممبسة :

هذا هو النصرُ الميئُ الأكبرُ	هذا هو الفتحُ العظيمُ الأزهرُ
بإمامٍ صدقَ فضله لا يُنكرُ	فالحمدُ لله الذي نصرَ الورى

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن هذا النجاح الذي حققه العمانيون في الاستيلاء على ممبسة يعتبر بداية لنهاية الوجود البرتغالي في شرق أفريقيا ؛ إذ بدأت السيادة العمانية في التزايد في المحيط الهندي ، في عهد السلطان سيف بن سلطان، وما كاد القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي يقترب من نهايته ، حتى أخذت المدن الواقعة في ساحل شرق أفريقيا تتخلص من الحكم البرتغالي ، ومما لا شك فيه أن هناك ثمة عوامل عديدة ساعدت في القضاء على الحكم البرتغالي في شرق أفريقيا ، تأتي في مقدمتها سياسة البرتغاليين أنفسهم ؛ حيث عمدوا إلى الاحتكار وليس الاستعمار ؛ إذ كان من أهم أهدافهم تأمين الطريق إلى الهند ، وذلك يستدعي إنشاء قواعد بحرية لضمان سلامة الطريق ، وهذا ما دفعهم إلى انتهاج أساليب عنيفة تميزت بالقسوة والإجرام واستعداد السكان ، مما سهل على العمانيين مهمتهم ^(١) .

وقد ساعد سقوط ممبسة في أيدي العمانيين على انتشار الإسلام دون عقبات تذكر ، بل إن هذا الاستيلاء قد حافظ على السمة الإسلامية للقسم الشمالي من ساحل شرق أفريقيا ، ولا شك أن هذه المناسبة كانت فرصة كبيرة لإظهار تفوق الأسطول العماني على الأسطول البرتغالي ، وهو الأمر الذي كان

إلى أن قال :

بعث الجيوش إلى النصارى	غازياً دُولاً لهم بالكفر كانت تعمُرُ
دورُ حَمَوَها بالطُّبأ وتوهموا	أن ليس يدخلها عليهم عكسُرُ
قد حُصَّنت أكوأتها بمدافع	نيرانها في كلِّ يومٍ تُسْعَرُ

انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥-١١٦ .

(١) عبد الفتاح مقلد الغنيمي ، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا ، ط. ١ ، دار عالم الكتب - القاهرة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م ، ص ١٩٣ .

مبعث فرح في نفوس المسلمين^(١) .

ومن المؤكد أن قدوم الأسطول العماني بقيادة السلطان سيف بن سلطان لم يكن فقط لنجدة أهل ممبسة ؛ بل كان محاولة جادة لتصفية الوجود البرتغالي في منطقة ساحل شرق أفريقية بشكل عام ، ولذلك نجد أن العمانيين عملوا على ملاحقة الوجود البرتغالي بمساعدة أهالي الساحل ، فاستطاعوا تحرير كل من : ممبا ، وزنجبار ، وبته ، وكلوة .

وعلى الرغم من معاودة البرتغاليين احتلال ممبسة عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، إلا أن اليعاربة أعادوا نفوذهم على البلدان والمدن الواحدة تلو الأخرى على طول الساحل الشرقي لأفريقية ، وذلك في العقد الخامس من القرن الثاني عشر الهجري ، العقد الرابع من القرن الثامن عشر الميلادي^(٢) ، وساعد على تثبيت الوجود العماني في هذه المنطقة اعتراف السكان المحليين بالسيادة العمانية التي نتج عنها عودة الاتصالات التجارية والهجرات البشرية من جديد بين الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية من جهة وبلدان ساحل شرق أفريقية من جهة أخرى .

ولم يشأ اليعاربة أن يعملوا على تغيير الأسر الحاكمة في المنطقة ، بل إنهم أبقوا إمارات المدن المهمة في ساحل شرق أفريقية بأيدي العرب الذي يرجعون

(١) عبد الرحمن بن علي السديس ، العمانيون والجهاد الإسلامي في شرق أفريقية ١٠٣٤ - ١١٢٣هـ / ١٦٢٤ - ١٧١١م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ١٠٠/٢ .

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥ - ١٩٧ .

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٣٧ .

Pearce , F.B, Zanzibar The Island Metropolis of Eastern Africa , London 1920 , p.87.

إلى أصول عمانية وذلك من أجل كسب الولاء الدائم ومنع خضوع المنطقة للاحتلال من جديد . وتعتبر قبيلة المزارعة ^(١) من أهم الأسر العربية التي حكمت ساحل شرق أفريقية بتعيين من اليعاربة ، فتولى المزارعة حكم ممبسة والبلدان المجاورة لها مثل ممبة ، وأول حاكم من تلك الأسرة ناصر بن عبد الله المزروعى ، وقام اليعاربة بتولية بني الحارث ^(٢) حكم زنجبار ، في الوقت الذي أعطي فيه النباهنة حكم بانه ^(٣) ، ويلاحظ هنا أن النباهنة والحارث ينحدرون من أصل عماني، بل إن النباهنة هم حكام عمان السابقين كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والواقع أن سيادة اليعاربة على ساحل أفريقية الشرقي في تلك الفترة لم تكن إلا سيادة اسمية ذلك أنه لم تكن لهم بصمات واضحة في ممارسة الحكم في تلك المناطق ^(٤) ؛ والسبب في ذلك يعود إلى المشكلات الداخلية في عمان ومحاولات

(١) المزارعة : قبيلة من قبائل بني ياس القحطانية والتي لا تزال تسكن ساحل عمان على الخليج العربي ، وقد انتقل جزء من هذه الأسرة إلى شرق أفريقية، وحكمت منطقة الساحل قرياً من مائة عام. انظر: المزروعى ، الأمين بن علي ، تاريخ ولاية المزارعة في شرق أفريقية ، مخطوط في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز ، بجدة ، تحت رقم (٢٠٩٤) ، ورقة رقم ١ ؛

صلاح العقاد وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .

(٢) الحارث : هي إحدى القبائل العمانية العربية الأصل التي هاجر جزء منها إلى زنجبار وبلغت هناك مكانة رفيعة بين القبائل وقامت بدور مهم في الحياة السياسية في عمان في فترة الدراسة ، من أهم فروع هذه القبيلة في شرق أفريقية البراونة ، والخناجة ، والغيت ، والمخارمة ، وبنو الحارث كما يقول المغيري أباضية المذهب . انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٣) الفارسي ، عبد الله بن صالح ، البوسعيديون حكام زنجبار ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م ، ص ١٣٠ .

(٤) لم يتم اليعاربة بتغيير الأسر الحاكمة في المنطقة على الرغم من المواقف العدائية التي أبدتها بعضهم . انظر :

أئمة تلك الدولة توطيد مركزهم في الجزيرة العربية والخليج الأمر الذي أدى إلى انشغال اليعاربة عن تأكيد سيادتهم وصرفت أنظارهم عن الاهتمام الكافي في ساحل شرق أفريقية .

إلا أن عمان لم تلبث أن شهدت سلسلة من الحروب الأهلية والمنازعات القبلية على مدى سنوات عديدة في أعقاب وفاة السلطان سيف بن سلطان ، وزادت حدة هذه الاضطرابات بعد أن تولى بعده حفيده سيف بن سلطان (الثاني) عام ١١٤٠هـ/١٧٢٨م ، والذي لم يكن في وضع يؤهله للتغلب على الصعوبات التي تواجهه نظراً لصغر سنه وعدم نضجه ، ممّا جعله يطلب من شاه فارس مساعدته ضد القبائل العمانية المناوئة له ^(١) .

ومهما يكن الأمر فقد وجد شاه فارس هذه الفرصة مناسبة لتحقيق تطلعات الفرس التقليدية في السيطرة على أجزاء من السواحل العربية في خليج عمان والخليج العربي ، فأرسل قواته إلى عمان واستطاع أن يحتلها ، وعامل الفرس العمانيين معاملة قاسية ^(٢) ، ولم يجد العمانيون حينئذ بداً من خلع هذا السلطان

Pearce , F.B : op. cit. , p 91-92 .

Gray, J. , History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856 , Oxford university press , London 1962 , p. 52.

(١) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(٢) ذكر ابن رزيق أن الفرس حينما دخلوا بلدة عبرى (إحدى بلدان منطقة الظاهرة في عمان) أوقعوا في أهلها قتلاً عظيماً ، وسلبوا كلّ ما في البلدة ، فقتلوا الأطفال وعاملوا الناس بالذل والهوان ، بل إنهم ربطوا الأطفال بالحبال ، وأدخلوهم تحت قناطر المياه وهم يستغيثون فلم يغاثوا ، وباعوا النساء الحرائر بيع العبيد ، وحملوا بعضهن إلى بلادهم لبيعهن هناك ، انظر :

ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٧ .

الصغير الذي تبين أنه غير قادر على إنقاذ البلاد ومبايعة سلطان بن مرشد بن عدي اليعربي عام ١١٥١هـ/١٧٣٨م ، فاستطاع أن يوقف تقدم الفرس، إلا أنه لم يلبث أن توفي في حصار صحار^(١)، متأثراً بجراحه عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م^(٢) وهو آخر حكام اليعاربة .

وفي هذه الفترة برز أحمد بن سعيد بن أحمد بن عبد الله بن محمد البوسعيدي الذي عمل والياً من قبل اليعاربة على صحار كواحد من الذين حققوا نجاحاً في قتال الفرس، لذا انتخبه أعيان عمان سلطاناً عليهم في عام^(٣) ١١٥٧هـ/١٧٤٤م ومن هنا فإنه يعتبر أول حاكم من البوسعيديين^(٤) .

وأثبت السلطان أحمد بن سعيد إرادته القوية في تحقيق الوحدة الوطنية لبلاده

(١) صحار : تقع مدينة صحار في شمال شرق عمان ، وهي ميناء رئيس في السلطنة ، ومنطقة صحار أهم قسم إداري في عمان ، وتشمل النصف الغربي من منطقة الباطنة . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ ؛

ج. ج. لوريير ، دليل الخليج ، ب.ط، نشر مكتب أمير قطر ، ب.ت، القسم الجغرافي ٧/٢٤٠٠ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ١٥٤-١٥٠/٢ .

(٣) حدد الأزكوي عام ١١٦٢هـ/١٧٤٨م الذي تم فيه انتقال الملك من اليعاربة إلى أحمد بن سعيد في الوقت الذي حددها ابن زريق في عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م ، وهو العام الذي بدأ فيه أحمد بن سعيد قتال الفرس ، إلا أن السالمي حدد عقد الإمامة له في عام ١١٦٧هـ/١٧٥٣م ، وبذلك يتبين أنه لا يوجد اتفاق بينهم حول تاريخ توليه الحكم ، ولكن يمكن اعتبار عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م التاريخ المناسب لبدء حكمه سيما أنه هو العام الذي تم فيه طرد الفرس من عمان ، والتخلص من المنافسين في الداخل . انظر :

الأزكوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

ابن زريق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٦ .

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ١٦٩/٢ .

(٤) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٣٨ .

واستعادة نفوذ الدولة العمانية فوق أراضيها^(١) ، فعمل منذ توليه الحكم على تخليص بلاده من الاحتلال الفارسي ، وتعزيز قواته ، وإعادة تكوين الأسطول البحري الذي ورثه من اليعاربة ، ليتمكن به من إعادة هيئة الدولة العمانية في ساحل شرق أفريقية .

ومن المناسب هنا الإشارة إلى مزاعم بعض الباحثين الأوروبيين^(٢) الذين زعموا بأن تجارة الرقيق قد شهدت ازدهاراً كبيراً في شرق أفريقية خلال سيطرة اليعاربة على المحيط الهندي .

والواقع أن فئات معينة من العرب كانت قد مارست تجارة الرقيق بين ساحل شرق أفريقية والخليج العربي بجهود فردية سواء في عهد اليعاربة أو بعده ، في الوقت الذي قامت دول وشركات أوروبية بجهود منظمة في خطف الرقيق الأفريقي من غرب أفريقية وإرساله إلى العالم الجديد ، إلا أنه من المؤسف أن كثيراً من المؤرخين الأوروبيين يتجاهلون عمداً تجارة الرقيق في غرب أفريقية^(٣) ، ولذلك لم تحظ هذه التجارة في هذه المنطقة بمثل ما حظيت به في ساحل شرق أفريقية ، إذ لا يسر كثير من الباحثين الأوروبيين الكشف عن هذه التجارة في غرب القارة وأنها كانت تعتمد على خطط محكمة لاستغلال الثروة البشرية الأفريقية ، التي أنشأت من أجلها المراكز التجارية وأبرمت الاتفاقيات مع بعض زعماء القبائل الأفريقية.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن كثيراً من هؤلاء الغربيين تغافلوا عن هذه

(١) محمود علي الداود ، محاضرات في التطور السياسي لقضية عمان ، ب.ط. ، نشر معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ٢١-٢٣ .

(٢) Coupland , East Africa and its Invaders , p. 17-22 .

(٣) انظر : المبحث الأول من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

الحقائق البشعة ، وصبوا جام غضبهم على العرب في شرق أفريقية ، بل إن بعض الباحثين الأوروبيين ^(١) اتهموا العرب بأنهم كانوا هم القائمين على هذه التجارة ، وأنهم الوسطاء الذين كانوا يمدون المراكز التجارية البرتغالية بما تحتاجه من الرقيق لتصديره ، دون ذكر أرقام أو إحصائيات تؤكد هذه المزاعم .

ويقلل بعض الغربيين من تأثير المسلمين الحضاري في ساحل شرق أفريقية في عهد اليعاربة ، ويتهمونهم بأنهم لم يهتموا بإدخال الزراعة بل إن جل اهتمامهم كان إشباع نهمهم من تجارة الرقيق والذهب والعاج ^(٢) .

ويمكن الرد على تلك المزاعم من خلال ما ذكره بعض الرحالة الأوروبيين الذين زاروا ساحل شرق أفريقية عند قدوم البرتغاليين فأبدوا إعجابهم بالدور الذي قام به المسلمون في تنمية ساحل شرق أفريقية ، وذكروا العديد من المراكز التجارية والحضرية التي أثارت اهتمام البرتغاليين أنفسهم ^(٣) ، " فقد لقي البرتغاليون ما لم يكن في حساباتهم لقوا مواني (هكذا) تطن كخلايا النحل ومدنا ساحلية عامرة بالناس، وعالماً تجارياً أوسع من عالمهم ... كما وجدوا من البحارة العرب رجالاً عبروا المحيط الهندي مرات عديدة ويعرفون من أجل ذلك دقائق مرافقه، وسجلوا هذه الدقائق في خرائط متقنة لاتقل فائدة عما كانوا يتعلمونه في

(١) Ibid, p.p. 495-523.

(٢) التفوق البحري العماني وأثره على العلاقات الخارجية في عهد اليعاربة ، بحث ضمن البحوث المقدمة إلى ندوة عمان في التاريخ ، المنعقدة في جامعة السلطان قابوس في سبتمبر ١٩٩٤ م ، نشر دار أميل للنشر ، لندن ، ب.ت، ص ٤٢١ .

(٣) بازل دافيدسون ، أفريقيا تحت أضواء جديدة ، ترجمة جمال حمد ، ب.ط، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٥ م ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .

أوروبا .. " (١) .

وكان من أبرز الخارجين على الدولة البوسعيدية في ساحل شرق أفريقية محمد بن عثمان المرزوعي والي اليعاربة على ممبسة ، الذي ما إن علم بتولية أحمد ابن سعيد الإمامة في عمان حتى أعلن استقلاله عن الدولة العمانية ولسان حاله يقول : " لقد اغتصب الإمام عمان ... وأنا أغتصب ممباسا ... " (٢) ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها السلطان أحمد بن سعيد إلا أنه لم يستطع إعادة إخضاع ممبسة لحكمه، في الوقت الذي بقيت فيه جزيرة زنجبار على ولائها لسلطان عمان خلال الاضطرابات التي سادت بلدان ساحل شرق أفريقية (٣) .

ومهما يكن من أمر فقد شهد عهد السلطان أحمد بن سعيد ازدهار التجارة ، واستعادت مسقط في عهده وضعها السابق كمدينة تجارية ، ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتعاش التجارة في مسقط نقل مقر وكالة شركة الهند الشرقية من بندر عباس (٤) إلى البصرة عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م ، فأصبحت مسقط مرسى السفن القادمة والذاهبة بين الهند والخليج العربي والبحر الأحمر (٥)

(١) حسن إبراهيم حسن ، انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى ، ط ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص ٢١ .

(٢) وندل فيلبس ، تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، ص ٧٩ .

(٣) أحمد المعمرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٤) بندر عباس : ميناء مهم لإيران يقع عند مدخل الخليج العربي على مضيق هرمز ، وأطلق عليه هذا الاسم الشاه عباس ، وكان يسمى جمبرون ، انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١ / ١١ .

(٥) مديحة أحمد درويش ، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ط ١ ، دار الشروق ، جدة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٧٩ .

ولم يسمح أحمد بن سعيد للإنجليز ببناء مراكز لهم في مسقط ، وجرت محادثات متقطعة بهذا الشأن، وتعامل مع الفرس والهولنديين بالطريقة نفسها^(١).

وتوفي أحمد بن سعيد عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م^(٢) ، بعد أن أمضى قرابة أربعين عاماً في الحكم ، تمتع خلالها باحترام رعيته له ؛ إذ كان كثير العطاء لهم ، حريصاً على تفقد أحوالهم^(٣) ، وخلفه ثاني أبنائه سعيد ؛ لأن ابنه الأكبر هلالاً كان ضريباً^(٤) .

ويذكر أن سعيد بن أحمد تولى الأمر ، وتسمى بالإمام من غير أن يجتمع عليه أهل الحل والعقد من العلماء والأعيان^(٥) . ومهما يكن الأمر فإن سعيداً هذا لم ينجح في قيادة الدولة العمانية ؛ إذ يقول عنه أحد المؤرخين العمانيين : " إن الإمام سعيد أحدث أحداثاً بعمان غير صالحة ، من إهماله الرعية وغير ذلك من الأمور البذيئة ، فمقتته أهل عمان كافة ... " ^(٦) ، الأمر الذي جعل بعضهم يقوم بمحاولة لخلعه ، وتنصيب شقيقه قيس ، ولكن هذه المحاولة أخفقت

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٠ .

جون كيللي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ب.ط ، مطبعة عيسى الحلبي ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، ب.ت ، ٢٢/١ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٤) يذكر ابن رزيق أن هلالاً كان أعلم أولاد الإمام ولكنه أصيب بماء العين ؛ فأفقده بصره ؛ فسافر إلى الهند لطلب العلاج ، ومات هناك ، وبني على قبره قبة ، وأصبح مزاراً . وهذا العمل من وسائل الشرك بالله جلا وعلا . انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٤١ .

(٥) السيابي ، سالم بن حمود ، عمان عبر التاريخ ، ط ٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ١٨٢/٤ .

(٦) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٥ .

مرتين^(١) ، ويأخذ بعض الباحثين^(٢) على الإمام سعيد استقراره بالرستاق^(٣) بشكل دائم دون محاولة زيارة مسقط والمكوث فيها ، وأنه عمل على احتكار الدولة للتجارة^(٤) ، وهذا ممّا نفّر الناس منه .

هذه الأسباب وغيرها دفعت ابنه حمد إلى أن يستأثر بسلطات والده بالحيلة والدهاء^(٥) ، واستطاع أن يسيطر على مسقط ، وينقل إليها مركز الحكم من العاصمة القديمة الرستاق ، ممّا اضطر والده إلى التنازل له في النهاية عن جميع سلطاته ، وبقي في الرستاق حتى توفي بين عامي ١٢٣٤-١٢٣٧هـ/١٨١٨-١٨٢١م^(٦) ، ولم يتخذ حمد لقب الإمامة لنفسه ؛ إذ لو فعل ذلك لكان خلع والده رسمياً وإنما اتخذ لقب السيد^(٧) ، ومن أهم أعماله أنه قام بصنع باخرة في زنجبار سميت بـ (الرحماني) التي ذاع صيتها في عهد الدولة البوسعيدية نظراً

(١) ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص ٣٤٥ .

(٢) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .

(٣) الرستاق : يراد بها في معناها الواسع الواحة التي تقع في وادي فرع في منطقة الحجر الغربي ، ويراد بها هنا تحديداً القرية الصغيرة التي تقع في هذه الواحة ، وتبعد عن مسقط حوالي ١٦٠ كم ، وتوجد بها قلعة قديمة ، ويسمّيها بعض الباحثين العاصمة الدينية ، انظر :

سعود بن سالم العنسي ، العادات العمانية ، ط ١ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ص ٦٤ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ٦/٢٠١٠ .

(٤) يذكر ابن رزيق أن هذا الإمام أراد احتكار صنع الملابس وقام ببناء مصانع ، ومنع الناس أن يقوموا بهذا العمل إلا بإذنه . انظر :

مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٢ .

(٥) حول الطريقة التي استطاع بها حمد أن يتولى السلطة عن والده ، انظر : ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص ٣٣٦-٣٥٣ .

(٦) أحمد العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٧) كييلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٢٢ .

لضخامتها وبديع صنعها^(١) ، وقد أحبه الناس وازدادت هيئته ؛ إذ كان ملازماً للصلاة والنوافل ، إلا أنه لم يكن على وفاق مع أعمامه سلطان وسيف ، فقام حمد بمطاردة عمه سيف الذي فرّ إلى لامو ، حيث توفي هناك^(٢) ، ولهذا أعلن سلطان الحرب على ابن أخيه انتقاماً لأخيه سيف ، ولكن الحرب انتهت عندما أصيب حمد بمرض الجدري فمات منه عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م^(٣) .

وبعد موت حمد بن سعيد استطاع سلطان بن أحمد أن يتولى أمور الحكم ، في الوقت الذي لا يزال فيه أخوه سعيد قابلاً في الرستاق ، ولم يعترف سلطان ابن أحمد بسيطرة الإمامة عليه^(٤) ، وحاول أخواه سعيد وقيس خلعه إلا أن محاولتهما لم يكتب لها النجاح^(٥) ، ومن هنا اضطر الأخوة الثلاثة إلى إبرام اتفاق في مدينة بركا^(٦) يقضي بأن يستمر سعيد في الرستاق محتفظاً بإمامته ، ويبقى قيس بصحار ، ويظل سلطان حاكماً على مسقط^(٧) ، والواقع أن هذا التقسيم جعل الإمامة ليست ذات نفوذ على السلطة ؛ ولذلك ما إن

(١) السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٢٠٠/٤ .

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٩ .

(٣) ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٢١١/٤ .

(٤) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٧-٣٦٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧٧-٣٧٨ .

(٦) بركا : إحدى بلدان سلطنة عمان ، تقع على ساحل منطقة الباطنة إلى الشمال الغربي من مدينة

مسقط على بعد (٤٣) ميل منها ، وهي ميناء مهم للقرى المجاورة ، وتشتهر بزراعة النخيل ، انظر :

لوريمر ، مرجع سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ٣٣٥/١ .

(٧) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤٧/٢-٢٤٨ .

مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٣/١ .

توفي السلطان سعيد بن أحمد في الرستاق حوالي عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م حتى انحل نظام الإمامة في عمان ، وظل سلاطين مسقط هم أصحاب السيطرة الفعلية على البلاد، ولم تبذل أي محاولات جادة لبعث الإمامة من جديد ، إلا لفترة قصيرة في النصف الثاني في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ^(١) .

ومهما يكن الأمر فقد شهد عهد سلطان بن أحمد تطور القوى البحرية والتجارية في عمان ، وعمل على استرداد ما خسرتة عمان من البلدان فشن حملات عديدة استولى فيها على هرمز ^(٢) ، والبحرين ، في الوقت الذي كان فيه السعوديون على وشك الوصول إلى الأراضي العمانية ^(٣) ، بل نجحوا في استقطاب بعض القبائل العمانية إلى جانبهم فانضمت قبائل بني ياس ^(٤) ، وتعهدوا بدفع الزكاة إلى الدرعية ، ثم تبعتهم قبائل

(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤٧/٢-٢٤٨ .

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٣/١ .

مدیحة درویش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٢) هرمز : جزيرة مقابلة لشاطئ إيران الجنوبي ، تقع في المضيق الذي بين الخليج العربي وخليج عمان ، لها أهمية تجارية واستراتيجية في العصر الحديث ، انظر :

الموسوعة العربية الميسرة ، ١٨٩٥/٢ ،

محمد متولي ومحمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٦ .

(٣) السيايبي ، عمان عبر التاريخ ، ٢٢٤/٤ .

(٤) بنو ياس : إحدى القبائل العربية الحديثة النشأة كما يقول مايلز ، الذي قدر عددهم بخمسة آلاف من البادية والحاضرة ، ويتبعهم اثنا عشرة قبيلة ، ويسكنون في أبو ظبي ودبي ولهم وجود في البريمي .

انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٣ .

النعيم^(١) سكان البريمي^(٢) ، ولعل هذه القبائل السنية رأت في قوة الدرعية خير معين لها في صراعها مع القبائل الأباضية. وأدى التوسع السعودي في الأراضي العمانية بعد عام ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م إلى انضمام مزيد من القبائل العمانية إلى الدولة السعودية الأولى ، وذلك ممّا أدى إلى تخوف زعماء الأباضية من انتشار الدعوة السلفية^(٣) في كثير من أنحاء عمان ، وهذا من الأسباب الرئيسة التي دعت سلطان بن أحمد إلى عقد صلح مع السعوديين بعد أن وصلت القوات السعودية إلى مشارف مسقط ، فتم الاتفاق بين الجانبين على هدنة لمدة ثلاث سنوات ، وأن يدفع سلطان ابن أحمد أتاة سنوية قدرها خمسة آلاف ريال مقابل حماية أراضيه^(٤) .

والواقع أنه في الوقت الذي تزايد فيه النفوذ السعودي في الأراضي العمانية

(١) النعيم : قبيلة عربية قحطانية سنية ، قدر مايلز عددهم بعشرين ألفاً ، يسكنون البريمي ، وضنك ، والقابل ، والسنينة . انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ .

(٢) مؤلف مجهول ، لمع الشبهات في سيرة محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ ب . ط ، نشر دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ب.ت ، ص ٧٨ .
ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٣٨٠-٣٨١ .

والبريمي : واحة تتألف من تسع قرى تقع في منطقة الظاهرة ، ويطلق هذا الاسم كذلك على أكبر القرى في الواحة ، وتقع البريمي على بعد تسعين ميلاً جنوب شرق مدينة أبو ظبي ، تسكنها قبائل نعيم وبنوياس ، وتعتبر البريمي مفتاحاً للمناطق المجاورة . انظر :

شركة الزيت العربية الأمريكية ، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، ب.ط ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢م ، ص ١٩٩ وما بعدها .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٧ .

(٣) السلفية هي إحدى الأوصاف التي تطلق على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الدولة السعودية الأولى ، طه ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص ١١٧ .

كان التنافس الإنجليزي الفرنسي على أشده بعد الثورة الفرنسية ونشوب الحرب بين الجانبين ، ومن هنا فقد حاول كل طرف أن يوطد علاقته مع عمان في هذه الفترة . ومهما يكن من أمر فإن عمان بموقعها المتميز مهية لتصبح حليفاً مهماً لأحد الجانبين ، ولهذا فما أن استولى الفرنسيون على جزيرة مورشيسوس^(١) وأسسوا فيها قاعدة بحرية في عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م حتى عجل ذلك في دخول عمان في ميدان الصراع البريطاني الفرنسي ؛ إذ من الأهداف الرئيسة لتلك القاعدة الهجوم على التجارة البريطانية في المنطقة ، ومن هذا المنطلق فقد شهدت عمان عدداً من المصادمات بين الفرنسيين والبريطانيين ، إلا أن أئمة عمان لم يريدوا أن يكونوا ضحية لهذه الحوادث . وعلى الرغم من العلاقات التجارية الوثيقة بين عمان وجزيرة مورشيسوس الفرنسية فإن الأمر انتهى بعقد اتفاقية بين عمان وحكومة الهند البريطانية^(٢) بعد مباحثات استمرت عشرة أيام وذلك في

(١) مورشيسوس : هي إحدى الجزر المهمة في المحيط الهندي ، وتقدر مساحتها بـ(٧٢ميلاً) وأغلب سكانها من الهنود ، ونقل إليها بعض الزنوج من أفريقية ويوجد فيها بعض الصينيين وتشتهر بزراعة قصب السكر ، وتسمى أيضاً جزيرة فرنسا .

انظر : جمال الدين الديناصوري وآخرون ، جغرافية العالم دراسة إقليمية ، أفريقيا وأستراليا ، ب.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ب.ت ، ٦٠٢/٢ .

عن القاعدة الفرنسية في هذه الجزيرة ، انظر :

Ballard G. A., Rulers of the India Ocean , London , 1927 , p.p. 248-259 .

Richmond H., the Navy in India 1763-1783, London ,1931 , p.122 .

(٢) من أهم الأسباب التي دفعت حكومة الهند البريطانية إلى المسارعة لعقد هذه الاتفاقية ، وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، وهذا ما جعل حكومة الهند تسارع إلى اتخاذ الخطوات الجادة لكبح النفوذ الفرنسي لا في عمان فحسب ، بل في منطقة الخليج العربي بشكل عام .

انظر : صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠م ، ب.ط ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٧٩ وما بعدها .

جمادى الأولى ١٢١٣هـ/أكتوبر ١٧٩٨م^(١) .

وتضمنت هذه الاتفاقية وجوب تخلي حكومة مسقط عن أي اتصال بالفرنسيين ، وعدم السماح للفرنسيين أو الهولنديين بإنشاء أي وكالة في مسقط، وعدم السماح لهم باستخدام الموانئ العمانية ، والدفاع عن السفن الإنجليزية الراسية في هذه الموانئ في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبريطانيا ، والسماح للإنجليز بإقامة وكالة تجارية في بندر عباس - الذي كان تابعاً لعمان - متى ما رغبوا في ذلك ، ولا يعترض سلطان عمان على وجود حامية إنجليزية مزودة بالمدافع في هذا الميناء ، ولا يمانع السلطان في إنشاء التحصينات التي يرون أهميتها هناك^(٢) . والجدير بالإشارة هنا أن هذا الاتفاق كما يرى أحد الباحثين^(٣) هو أول اتفاق من نوعه بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث .

إلا أن حكومة الهند البريطانية ظلت تشك في إخلاص سلطان بن أحمد لهذا الاتفاق ؛ فأرسلت جون مالكولم (John Malcolm) الذي كان مبعوثاً في ذلك

(١) السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٢٢٤/٤ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ .

صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ب.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،

ب.ت، ص ٦٤-٦٥ .

(٢) I. O. R. , V/23/217, Treaty Concluded between the Honorable East India Company and Highness the Imaum of Muscat date the 12th October 1798, p.p. 248-249.

أرنولد ويلسون ، تاريخ الخليج ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في

عمان ، مسقط ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ص ١٦٢ .

صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ٦٥-٦٧ .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدولة السعودية الأولى ، ص ٢٧٥ .

الوقت إلى فارس ، والذي قدر له أن يقوم بدور مهم في توجيه سياسة حكومة الهند في الخليج العربي أرسلته للاجتماع مع سلطان بن أحمد لتأكيد الاتفاق السابق ؛ فاجتمع معه في جزيرة هرمز أثناء عودته من غزو البحرين ، ونجح في توقيع اتفاق جديد معه في شعبان ١٢١٥هـ /يناير ١٨٠٠م أكد فيه شروط الاتفاق السابق ، وأضاف شرطاً جديداً يقضي بالسماح للإنجليز بإرسال وكيل لهم ليقم في مسقط تتم عن طريقه الاتصالات بين الجانبين ، وبناء عليه عين مالکولم أحد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل (Bogle) ليكون أول وكيل بريطاني في مسقط ^(١) .

وعلى الرغم من كلّ هذه الجهود التي بذلتها حكومة الهند البريطانية إلا أن هذه المعاهدات لم يكتب لها التنفيذ الكامل في كثير من بنودها على أرض الواقع ؛ إذ لم يشأ سلطان بن أحمد أن يقطع علاقته التجارية مع الفرنسيين في جزيرة موريشيوس ، كما لم يكن بإمكانه أن يمنع التجار العمانيين من ذلك ؛ لا سيما أن قطع هذه الصلات التجارية يعني الإضرار بمصالح رعاياه ^(٢) ، ومن هنا فقد استمر سلطان بن أحمد في موازنة سياسته الخارجية بين التطلعات الفرنسية والبريطانية في منطقة الخليج العربي ، حتى قتل في شعبان ١٢١٩هـ ، نوفمبر ١٨٠٤م ، على يد بعض القراصنة أثناء عودته من البصرة بعد أن طلب مساعدة من والي بغداد العثماني ^(٣) ؛ ليستعين بها في صراعه مع السعوديين والقبائل

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ .

صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ٧٥-٧٦ .

(٢) وزارة الإعلام بسلطنة عمان ، عمان في التاريخ ، ص ٤٤٩ .

(٣) يرى ابن رزيق أن ذهاب سلطان بن أحمد إلى البصرة كان لأخذ المال الذي يدفعه أهل البصرة كلّ

سنة منذ عهد السلطان أحمد بن سعيد . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٦ .

الموالية لهم في عمان ^(١) .

ونجلال العامين اللذين أعقبا وفاة سلطان بن أحمد دخلت عمان منعطفاً جديداً من الصراع المستميت على السلطة بين أبناء سلطان بن أحمد : سالم ، وسعيد من جهة ، وبين عمهم قيس من جهة أخرى ، وبين هؤلاء جميعاً وبين بدر بن سيف ابن شقيق سلطان بن أحمد ، وتمكن بدر بن سيف في نهاية المطاف من تولي الحكم في مسقط ؛ إذ كان أقوى أسرة البوسعيد في ذلك الوقت بفضل الدعم السعودي له ^(٢) ، ولذا فما إن تولى حكم عمان حتى تعهد بدفع الزكاة للدولة السعودية الأولى ، وسمح بإقامة ممثل للسعوديين في مسقط ليتولى جمع الزكاة ، وبوجود حامية سعودية ترابط في بركا ^(٣) .

وعلى كل حال فلم تحظ التنازلات التي قدمها بدر بن سيف للسعوديين بقبول البوسعديين والقبائل الأباضية الأخرى التي خشيت من توسع النفوذ السعودي في الأراضي العمانية ، ولهذا عملوا على التخلص منه ، فقتله

(١) ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص ٣٨٦-٣٨٧ ، إلا أن ابن رزيق في ص ٣٨٨ يناقض نفسه فيشير بعد ذلك إلى أن سلطان قتل في عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

(٢) كان بدر بن سيف من الذين اعتنقوا مبادئ الدعوة ، وصار يزور الدرعية بين الفينة والأخرى . انظر : ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٤ .

عبد الله بن صالح العثيمين ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ب.ن.م. ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ١٤٦/١ .

(٣) ابن بشر ، عثمان بن عبد الله ، عنوان المجد في تاريخ نجد ، ب.ط. ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ب.ت. ، ١٣٣/١ .

مؤلف مجهول ، لمع الشهاب ، ص.ص ٧٦، ٨٥ .

ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص.ص ٤١١-٤١٢ ، ٣٢٤-٤٣٠ .

عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدولة السعودية الأولى ، ص ٣٩ .

سعيد بن سلطان ^(١) بن أحمد ، عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م وتولى الحكم من بعده ^(٢) .

(١) ولد سعيد بن سلطان في عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م في بلدة سمايل التي تبعد عن مسقط حوالي خمسين ميلاً ، وتصفه المصادر العمانية بأنه كان طويل القامة نحيل القوام ، ذا شخصية جذابة مؤثرة في الناس ، وصاحب ذكاء وبشاشة ، ويقول عنه أحد المؤرخين الأجانب : إنه الأول في الحرب والأول في السلم ، والأول في نيل محبة الآخرين ، فهو الحاكم الذي تفتخر به أي دولة في العالم .
انظر : ابن رزيق ، حميد بن محمد ، بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان ، كتاب ملحق بكتاب الفتح المبين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٥ وما بعدها .
محمد حسن العيدروس ، السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، بغداد ، السنة ١٤ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م ، ص ٢٩ .

Ingrams , W, H. Zanzibar New Impressin , London Frank Cass and co. Ltd. 1967, p. 163.

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٠-٤٣١ .
سالم بنت السيد سعيد بن سلطان ، مذكرات أميرة عربية ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ب.ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ب.ت ، ص ١٩ .

المبحث الأول :

الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقيا في عهد

السلطان سعيد بن سلطان :

أولاً : الأوضاع السياسية :

أ - في عمان :

من الحقائق التاريخية الثابتة أن عهد السلطان سعيد بن سلطان كان من أزهى العهود التي مرت على دولة البوسعيديين ، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهته في أثناء بناء دولته ، بل إن كثيراً من الباحثين يرون أنه واحد من أبرز الشخصيات التي قدر لها أن تؤدي دوراً مهماً ليس في تاريخ الخليج العربي فحسب بل وفي ساحل شرق أفريقيا ، وليس من المبالغة إذا اعتبر من القادة البارزين في التاريخ العربي الحديث والمعاصر .

وقد ارتبط تاريخ شرق أفريقيا في عهد الدولة البوسعيدية بتاريخ سعيد بن سلطان ، فإذا كان أحمد بن سعيد هو مؤسس هذه الدولة في عمان ، فإن حفيده سعيد بن سلطان هو مؤسس الدولة البوسعيدية في شرق أفريقيا ^(١) .

ومهما يكن الأمر فقد واجه السلطان سعيد بن سلطان عدداً من المشكلات التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في توثيق الصلات بينه وبين حكومة الهند البريطانية ، بل إنها كانت عاملاً رئيساً في لجوء هذا السلطان إلى الإنجليز ، وفي

(١) أفراح بنت علي الحميضي ، سلطنة زنجبار من الانقسام حتى الحماية البريطانية ١٢٧٧ - ١٣٠٧هـ/١٨٦١-١٨٩٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بالرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص ٨٥ .

عقد الاتفاقيات الواحدة تلو الأخرى؛ ليتسنى له التغلب على هذه الصعاب، ويأتي الوجود السعودي في منطقة البريمي وبعض المناطق العمانية من أبرز هذه المشكلات .

وعلى الرغم من أن حكومة الهند البريطانية لم تكن في ذلك الوقت تنظر إلى الوجود السعودي في تلك المناطق بعين الرضا إلا أنها آثرت عدم الدخول في الصراعات القائمة بين الحكام العرب . إلا أن مقتل بدر بن سيف حليف السعوديين واعتلاء السلطان سعيد بن سلطان الحكم بدلاً منه ، كان بداية غير طيبة في علاقات هذا الأخير مع الدرعية ، وقد أدرك السلطان سعيد ذلك في بداية الأمر ؛ فعمل على موالاة الدولة السعودية الأولى ، وأعلن ترحيبه بحماية السعوديين له ، واستمرار المعاهدة التي كانت قائمة بينهم وبين بدر بن سيف ، إلا أنه لم يكن صادقاً في ذلك ، ولهذا وقعت أول معركة بين الجانبين في عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م ، هزم فيها السلطان سعيد هزيمة نكراء ، وتوسعت الدولة السعودية في نشر الدعوة السلفية في الأراضي العمانية ^(١) ، وذلك مما زاد من قوة القواسم ^(٢) في مواجهاتهم مع بريطانيا ، ومن هنا فقد رأت حكومة الهند

(١) ابن بشر ، مصدر سبق ذكره ، ١/١٤٣-١٤٤ .

(٢) القواسم : قبيلة عربية عدنانية ، كانت تسكن منطقة نجد قبل أن تنتقل إلى ساحل عمان، ويُعرفون في نجد ببني عامر ، ويتبعون لشيخهم في الشارقة ورأس الخيمة على الساحل الغربي للخليج العربي ، كان لهم دور كبير في مقاومة الاستعمار البرتغالي والإنجليزي بعد ذلك ، وقد اعتنق كثير منهم الدعوة السلفية ، فأصبحوا حلفاء للسعوديين .

انظر : السيابي ، سالم بن حمود ، إيضاح المعالم في تاريخ القواسم ، مراجعة أحمد التدمري ، ط١ ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ، ص ٣٥ وما بعدها ؛

صالح العابد ، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠م ، ط١ ، ب.ن، بغداد ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ، ص ٥ وما بعدها ؛

أحمد جلال التدمري، الصراع الدولي حول الخليج، قراءة في الوثائق الهولندية، مجلة الوثيقة العدد ١٢، السنة السادسة، مركز الوثائق التاريخية في البحرين، جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/يناير ١٩٨٨م ، ص ٦٢ ؛

Dennis , R., obock Muscat , Bauchair Bassorah, paris , 1883 p. 210 .

البريطانية ضرورة القضاء على قوة القواسم ؛ فأرسلت في عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م حملة عسكرية بدعوة من السلطان سعيد ^(١) نجحت في القضاء مؤقتاً على قوتهم، وهذا ما شجع السلطان العماني على التنصل من التزاماته السابقة مع السعوديين ^(٢) .

وفي هذه الأثناء توصلت حكومة الدرعية إلى معاهدة مع حكومة الهند البريطانية تتضمن عدم اعتداء أي من الجانبين على الآخر ، وألا يساعد الإنجليز السلطان سعيد في حروبه التي يستهدف من ورائها الإخلال بالتزاماته السابقة مع السعوديين ^(٣) ، غير أن الحكومة البريطانية في لندن لم توافق على هذه المعاهدة ؛ انتظاراً لما تؤول إليه الأوضاع في الجزيرة العربية بعد وصول حملات الدولة العثمانية التي كانت تتقدم في هذه الفترة للقضاء على الدولة السعودية الأولى ^(٤) .

إلا أن القائد السعودي في الريمي استطاع بتأييد من كثير من القبائل

(١) يعلّق السالمي على ذلك بقوله : " استعان السلطان بالنصارى على حرب أهل الشارقة من أرض الشمال فقهر بهم عدوه وكانت هذه الاستعانة منه أول سبب تدخلت به النصارى في ممالك المسلمين من أهل عمان فبقوا آفة في ذراريه وعله في مملكته يظهرون الصداقة ويضمرون العداوة وإن أنكى الأعداء من يأتيك في صورة صديقك يظهر محبتك ويضمّر هلاكك " . انظر : مصدر سبق ذكره ، ١٩٨/٢ .

(٢) ابن بشر ، مصدر سبق ذكره ، ١٤٨/١ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٩-٢٤٠ .

فيليبس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١-١١٢ .

(٣) Wellested J. R. Travels in Arabia, London , 1838, vol. 1, p. 399 .

(٤) عبد الحميد البطريق ، إبراهيم باشا في بلاد العرب ، ضمن كتاب ذكرى البطل الفاتح ، ب.ط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ٢٤ .

الغفارية أن يحاصر مسقط ، وأجبر السلطان سعيد على طلب الصلح في عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م ، مقابل أن يلتزم بدفع الزكاة المقررة ، غير أنه لم يف بذلك ؛ إذ لم يلبث أن نقض ذلك العهد، وعلى الرغم من أن السلطان سعيد استعان بالفرس في قتال السعوديين، إلا أن ذلك التحالف سرعان ما انحل بعدما أخفقت هذه الحملة في تحقيق النجاح المنشود ^(١) ، ومع ذلك لم تخف وطأة الدولة السعودية الأولى على الأراضي العمانية إلا بعد مقتل مطلق المطيري ^(٢) في عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٣م، ووصول القوات العثمانية إلى الدرعية والقضاء على الدولة السعودية الأولى في عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م .

وبعد قيام الدولة السعودية الثانية على يد الإمام تركي بن عبد الله ^(٣) أثر

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

رودلف سعيد روث ، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦م ، ترجمة عبدالمجيد القيسي ، ط ٢ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ٧٢-٧٣ .

(٢) مطلق المطيري : هو أشهر قائد في الجزء الجنوبي الشرقي من الدولة السعودية الأولى ، له دور كبير في نشر النفوذ السعودي في عمان والساحل ، والمطيري قبيلة غطفانية عدنانية . انظر : حمد بن إبراهيم الحقييل ، كنز الأنساب ومجمع الآداب ، ط ١٢ ، مطابع الجاسر ، الرياض ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، ص ١٣٦ .

(٣) هو الإمام تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود ، استطاع أن يهرب من الدرعية في أثناء حصارها من قبل إبراهيم باشا ، وقف مع ابن عمه مشاري بن سعود في محاولته إقامة دولة جديدة، وحينما غدر ابن معمر بمشاري بن سعود سار إليه تركي بن عبد الله وقبض عليه وقتله ، وتولى الحكم مكانه، كان شجاعاً عاقلاً ؛ قاوم الغزاة وبسط نفوذه على نجد والأحساء ، ويعتبره بعض المؤرخين مؤسس الدولة السعودية الثانية ، اتخذ الرياض عاصمة له بدلاً من الدرعية ، وهو الجد الثاني للملك عبدالعزيز ، قتل في عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م . انظر : الفاخري ، محمد بن عمر ، الأخبار النجدية ، دراسة وتحقيق د. عبد الله الشبل ، ط ١ ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ب.ت، ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٧٢ ؛

ابن بشر ، مصدر سبق ذكره ، ٨/٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٩ ؛

السلطان سعيد مهادنة السعوديين ، إثر انتقال نشاطه إلى ساحل شرق أفريقية ، ويرى بعض الباحثين أن ذلك كان بإيعاز من حكومة الهند البريطانية ، ويُبين ذلك أن السلطان سعيد ذكر في رسالته المؤرخة في ٣ محرم ١٢٤٩ هـ ، ٢٣ مايو ١٨٣٣ م للمقيم البريطاني في الخليج أنه وافق على دفع خمسة آلاف ريال سنوياً إلى الرياض ، وأن الجانبين تعاهدا على احترام الحدود التي كانت قائمة بينهما ، ولكن المناوشات في الواقع استمرت ولم تتوقف إلا عندما خضعت منطقة نجد للقوات العثمانية ، وبعد جلاء القوات الغازية استطاع السعوديون أن يعيدوا نفوذهم في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية ^(١) ، بل تقدموا في عام ١٢٧٠ هـ / ١٨٥٣ م حتى استطاعوا أن يحاصروا مسقط وصحار ^(٢) في وقت واحد مما دفع حكومة الهند عن طريق مقيمها في الخليج إلى التدخل للدفاع عن مسقط ، وانتهى الأمر إلى أن تدفع حكومة مسقط الزكاة السنوية ^(٣) .

هذا ومن الأسباب الرئيسة التي دفعت السلطان سعيد إلى توثيق علاقته مع بريطانيا الاضطرابات الداخلية في عمان ، وتأتي الحركات الانفصالية التي قام بها

=

مؤلف مجهول ، نبذة مخطوطة عن تاريخ نجد من أربع وعشرين ورقة ، ورقة رقم ١٩ ؛

خير الدين الزركلي ، الأعلام ط ٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦ م ، ٨٤/٢ .

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٢) صحار : ميناء مهم في عمان يقع على ساحل الباطنة ، وتعتبر منطقة صحار من أهم الأقسام الإدارية

في السلطنة العمانية ، ويبعد ميناء صحار عن مسقط حوالي ١٥٠ ميلاً ، ويذكر مايلز أنها كانت

عاصمة لعمان في السابق ، وأنها من أغنى مدن السلطنة وأكثرها سكاناً ، إذ يبلغ عددهم في تلك

الفترة ٥٠٠٠ نسمة ، انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٤-٣٦٥ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ٢٤٠٠/٧ .

(٣) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

بعض أقاربه من أهم المعضلات التي واجهته خلال حكمه ، ومن أشهر هذه الحوادث تلك التي تزعمها حمود بن عزان بن قيس ^(١) ، الذي استغل غياب السلطان سعيد عن عمان ؛ فاستولى على ميناء صحار عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م ، ثم سيطر على المقاطعات المجاورة ، ولم يستطع محمد بن سالم ^(٢) الذي كان نائباً للسلطان سعيد أن يقمع هذا التمرد ، وبدأ حمود بن عزان في جمع قواته للسيطرة على مسقط ، فما كان من محمد بن سالم إلا أن استنجد بحكومة الهند البريطانية التي تدخلت للمحافظة على سلامة ميناء مسقط ؛ فأرسلت بعض السفن الحربية المرابطة قرب مسقط ، في الوقت الذي بعث فيه المقيم البريطاني في الخليج العربي رسالة تحذير إلى حمود بن عزان بأن يحترم سلطة السلطان سعيد ، وأن إقدامه على الهجوم على مسقط من شأنه أن يجر عليه عواقب وخيمة ^(٣) ، وفي هذه

(١) هو حمود بن عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد البوسعيدي ، اختاره بعض أعيان عمان وعزموا على عقد الإمامة له ، استولى على بعض المدن العمانية ، وحاول كسب ود بريطانيا إلا أنها أثرت عليه السلطان سعيد الذي استطاع أن يقبض عليه خدعة وسجنه حتى مات في مسقط . انظر :

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/ ٢١٦-٢٢٣ ؛

ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٢) هو محمد بن سالم بن سلطان بن أحمد ، فهو ابن أخي السلطان سعيد ، ولد في عمان عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م وتزوج ابنة عمه السلطان سعيد الذي عينه ممثلاً له في عمان فترة ثم ممثلاً له في شرق أفريقية ، توفي في عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م . انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥١-١٥٣ .

كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١/ ٣٧٦-٣٧٧ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٥ وما بعدها .

كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١/ ٣٧٦-٣٧٧ .

أرنولد ويلسون ، الخليج العربي ، ترجمة عبد القادر يوسف ، ب.ط ، مكتبة الأمل ، الكويت ، السالمية ، ب.ت ، ص ٣٨٠ .

الأثناء عاد السلطان سعيد من زنجبار إثر تخلصه من المزرعة في ممبسة عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م ، فأعرب للمقيم البريطاني استيائه من الأوضاع التي آلت إليها البلاد خلال غيابه ، ولعل ذلك راجع كما يرى أحد الباحثين الإنجليز^(١) إلى أن هذه الأحداث أثبتت ضعف سيطرة السلطان سعيد على الأوضاع في عمان^(٢) ؛ إذ لم يستطع نائبه مقاومة ثورة حمود بن عزان إلا بعد أن تدخلت حكومة الهند البريطانية .

ولمواجهة هذه الأوضاع المتزدية في عمان ، أعلن السلطان سعيد الحرب على حمود بن عزان في عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م ليستعيد البلدان التي استولى عليها هذا الأخير، فاستعان السلطان سعيد ببعض حكام ساحل عمان^(٣) وهجم على صحار، إلا أنه أخفق في الاستيلاء عليها ، وانتهى الأمر بعقد صلح بينه وبين

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/ ٣٧٧ .

(٢) يقول رودلف سعيد ملتمساً العذر لجده الذي حاول التقليل من أمر هذه الثورة : " ونستطيع أن نغزو هذا العمل إلى التقدير الصحيح للملك مستقل لا يريد أن يرى الأجنبي يحتل بلاده ويتحكم فيها ، والذي يعلم مقدماً مقدار الثمن الفادح الذي تكلفه هذه المعونة الأجنبية " انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ . وعن ثمن هذه المعونات التي تقدمها حكومة الهند البريطانية للسلطان سعيد ، يقول ويلسون : " وقد كان للمساعدة التي تلقاها (يعني السلطان سعيد) في عدة مناسبات ، ضد الوهابيين (وغيرهم) أثرها ، حيث جعلته يوافق على معاهدات أخرى مع بريطانيا ذات أهمية بالغة ، وهكذا قدر له في سنوات ١٨٢٢ ، و ١٨٤٥ ... أن يضع ختمه على معاهدات لمحاربة تجارة الرقيق . وفي سنة ١٨٣٩م وافق على معاهدة تجارية أكدت أيضاً نصوص معاهدة سنة ١٨٢٢م فيما يختص تجارة الرقيق " ، انظر :

الخليج العربي ، ص ٣٨٠ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٠ .

حمود بن عزان ، ينص على أن يقوم حمود بحكم صحار والخابورة ^(١) ، مقابل أن يعترف بسيادة السلطان سعيد على هذه المقاطعات ، وأن يلتزم حمود بدفع مبلغاً سنوياً قدره ٨٠٠٠ ريال نمساوي ^(٢) .

والواقع أن هذا الصلح لم يدم طويلاً ؛ إذ قام حمود بن عزان بجمع قواته والاتجاه إلى مسقط لمهاجمتها ، ولم يجد السلطان سعيد حينئذ بداً من طلب المعونة من الإنجليز الذين سارعوا إلى مساعدته ؛ فأرسلت حكومة الهند البريطانية بعض القطع البحرية إلى ميناء مسقط لحمايتها ^(٣) ، ومن منطلق السياسة الاستعمارية المبنية على مقولة " فرّق تسد " عملت الحكومة البريطانية على عقد معاهدة بين الجانبين عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م بين السلطان سعيد وحمود بن عزان ، تنص هذه المعاهدة على انفصال صحار عن سلطنة عمان ، وألا يقوم أي من الجانبين بعمل عدائي ضد الآخر ، وأن تستمر العلاقات التجارية قائمة بين مسقط وصحار ^(٤) .

(١) الخابورة : إحدى البلدان القديمة في عمان ، تقع على الساحل إلى الجنوب من صحار ، وتبعد عنها ثمانية عشر ميلاً ، ويقدر مايلز عدد سكانها في تلك الفترة بستة آلاف نسمة ، يعملون في صنع النسيج والحبال وبناء السفن . انظر :

مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٦ .

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٠ .

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٧٩/١ .

(٣) جمال قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١م ، ب . ط ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٧ .

(٤) Aitchison , C. U. , A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating To India and Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1933, P.320-321.

ومهما يكن الأمر فقد حاول حمود بن عزان أن يضع نفسه حليفاً لحكومة الهند البريطانية في الخليج العربي بدلاً من السلطان سعيد ، ولذلك سافر إلى بومباي ليكسب ود الإنجليز ضد السلطان العماني ، ولكن حكومة الهند آثرت إبقاء التحالف القائم مع هذا الأخير ؛ إذ كانت لا تثق في صدق نيات حمود بن عزان ، بل إن حاكم عام الهند أنذره بعدم الإخلال بالاتفاق السابق مع السلطان سعيد^(١) ، فرجع إلى صحار وقد عزم على اعتزال العمل السياسي ؛ فاتجه إلى الزهد والتفقه في الدين والعبادة ، وتنازل لابنه سيف ، الذي عمل على تهدئة الأوضاع في عمان وإقامة علاقة طيبة مع ثويني بن سعيد^(٢) ، ممّا أتاح للسلطان سعيد أن يوجه جهوده إلى ساحل شرق أفريقية ، ولكن هذه العلاقة الحسنة لم تستمر ؛ إذ لم يرض حمود بن عزان عن تصرفات ابنه سيف ؛ فعمل على قتله والعودة إلى السلطة من جديد ؛ وذلك في عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م ، ممّا يعني استئناف الصراع بينه وبين السلطان سعيد^(٣) .

وعلى الرغم من أن حكومة الهند البريطانية حاولت أن تبقي الصراع قائماً

(١) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٢ .

Coupland , East Africa and its Invaders , p. 469 .

(٢) ولد ثويني بن سعيد عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م وهو الابن الثالث للسلطان سعيد ، يصفه الفارسي بأنه كان نموذجاً للنشاط ، عينه أبوه نائباً له في القسم الآسيوي من السلطنة العمانية ، وتولى الحكم هناك رسمياً بعد وفاة والده عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ، وحاول استعادة القسم الأفريقي من السلطنة إلا أنه أخفق في ذلك حيث استقل به أخوه ماجد بتأييد من بريطانيا ، قتله ابنه سالم عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م ؛ انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١-١٩٢ ؛

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٢-٤٨٣ .

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .

بين الجانبين أطول فترة ممكنة ليبقى كلّ منهما تحت مشيئتها ؛ إلا أنها رأت في نهاية المطاف وبعد أن ارتقى السلطان سعيد بأحضانها إثر توقيعه اتفاقيات محاربة تجارة الرقيق - كما سيأتي - وبعد أن قام حمود بن عزان بمحاولات جادة لإعادة الإمامة الأباضية ، إضافة إلى عدم إخلاصه للحكومة البريطانية ، رأت أن تضحي بحمود بن عزان ؛ فأذنت للسلطان سعيد أن يعمل فيه ما يشاء ، فأمر ابنه ثويني بالقبض على حمود بن عزان ، فتم له ذلك ، وسجنه في إحدى قلاع مسقط حتى مات ^(١) .

وتشير الوثائق الإنجليزية ^(٢) إلى أن حكومة الهند البريطانية لم تكن راضية عن سياسة ثويني عندما عذب حمود بن عزان وكبله بالسلاسل الحديدية ، وأسكنه في مكان حار ؛ ممّا جلب له العديد من الأمراض التي أدت إلى موته ^(٣) ، وإن المرء ليعجب كيف تسمح بريطانيا للسلطان سعيد بأن يتصرف مع حمود ابن عزان كيفما يشاء ثم تندد بسياسة ابنه ثويني ، وتحاول أن توفق بين الجانبين !!

وقد تزعم قيس بن عزان (أخو حمود) ثورة للشأر لأخيه ، وانضم إليه رؤساء قبائل بني نعيم وحاكم الشارقة ^(٤) ، وفي هذه الأثناء نصحت بريطانيا

(١) ابن رزيق مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٢-٤٨٣ .

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢١٨-٢١٩ .

I. O. R, V/23/217, Conclusion to the year 1853, by Lieutenant Disbrow, (٢) Assistant, Persian Gulf, PP. 229 - 230 .

Ibid . (٣)

(٤) الشارقة : إحدى الموانئ المهمة التي تقع على الخليج العربي إلى الغرب من رأس الخيمة ، يحكمها القواسم ، وتشتهر في ذلك الوقت ببناء القوارب والمراكب التجارية ، ويُقدر مايلز عدد سكانها في تلك الفترة بعشرة آلاف نسمة ، انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٠-٣٥١ .

السلطان سعيد بالعودة من زنجبار [عاصمته الجديدة] إلى مسقط لاضطراب الأوضاع وعدم قدرة ابنه ثويني على التصرف ، في الوقت الذي وقف فيه السعوديون على الحياد ؛ إذ كانوا يأخذون الزكاة من طرفي النزاع ، فعمل السلطان العماني بعد عودته على إغراء القبائل بالإكرام وبذل الأموال؛ فانضمت إليه قبائل الظاهرة ^(١) ، وصور ^(٢) ، وقبائل أخرى، ونجح في حل التحالف القائم بين قيس بن عزان وحاكم الشارقة ، واستطاع أن يستولي على بعض الحصون ، ثم توصل إلى عقد هدنة مع قيس بن عزان تنص على تسليم ميناء صحار إلى السلطان سعيد ، وأن يحكم قيس بدلاً منه الرستاق ، وأن يدفع السلطان سعيد لقيس مائتي ريال شهرياً ، وأن يظل قيس على ولائه لمسقط ، وقد عهد السلطان سعيد لابنه تركي ^(٣) حكم ميناء صحار ^(٤) .

(١) الظاهرة : أي الأرض المرتفعة ، ويُراد بها هنا المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الساحل العماني، وإلى الشمال الغربي من مسقط ، وهي المنطقة التي دخل منها السلفيون لنشر الدعوة في عمان في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي . انظر : شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٣-١٧٤ .

(٢) صور : إحدى المدن التجارية المهمة التي تقع على الساحل إلى الجنوب الغربي من مسقط، وتأتي في المرتبة الثانية في الأهمية بعد مسقط، وتعتبر أهم مرفأً للسفن الشراعية في عمان، وتتصل صور بالداخل عن طريق وادي فلج الذي يعتبر معبراً لمرور القوافل المحملة بإنتاج المنطقة الشرقية من عمان ، انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٤ .

مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ .

محمد متولي ومحمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠١ .

(٣) هو الابن الخامس للسلطان سعيد ، وقد ولد في عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م ، وعاش فترة طويلة من عمره في زنجبار ، ثم عينه والده والياً على صحار عام ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م ، ثم تولى حكم عمان في ذي القعدة من عام ١٢٨٧هـ / يناير ١٨٧١م حتى وفاته في رمضان من عام ١٣٠٥هـ / يونيو ١٨٨٨م . انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٤) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ٤٨٤-٤٨٥ .

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٢٥/٢ .

ويمكن هنا طرح السؤال المهم ما سرّ هذه السياسة التي تنتهجها حكومة الهند البريطانية مع السلطان سعيد ؟ ، وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن الإنجليز حرصوا على ألا تصل الأحداث الجارية في عمان إلى درجة معينة ؛ إذ تكون حينئذ خطراً على مناطقها الحيوية بالنسبة لمواصلاتها البحرية ، ولذلك فقد عمل البريطانيون على استمرار الصراع القائم بين السلطان سعيد وحمود بن عزان مع الحرص الشديد على الاستفادة من هذا الصراع لإضعاف الأطراف المشاركة قدر الإمكان ؛ لا سيما وأن السلطان سعيد يتربع على عرش دولة تسيطر على جزء كبير من السواحل الجنوبية للجزيرة العربية والسواحل الشرقية لأفريقية ، فهي تستهدف السيطرة على هذه الدولة المترامية الأطراف .

وقد عملت بريطانيا بوسائل عديدة لتحقيق هذا الهدف ؛ فتراها تعلن عن عدم التزامها بضمنان اتفاقية عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م بين السلطان سعيد وحمود ابن عزان، في الوقت الذي تؤكد فيه انفصال صحار واستقلالها عن مسقط ، بل إنها وقعت مع سيف بن حمود بن عزان معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق ^(١) ،

^(١) تكونت هذه المعاهدة من مادتين ، ومما جاء في المادة الأولى : " نحن سيد سيف بن حمود زعيم صحار من أجل تقوية أواصر الصداقة بيننا وبين الحكومة البريطانية نوافق على إلغاء ومنع تجارة الرقيق من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر على متن سفننا أو السفن التي تخص رعايانا أو المقيمين ، وهذا الإلغاء يعتبر سارياً من ٢٩ رجب ١٢٦٥هـ ، الموافق ٢١ يونيو ١٨٤٩م " ، وجاء في المادة الثانية من هذه : " نوافق على أنه إذا اعترضت أي سفينة من سفن الأسطول البريطاني أي سفينة لنا أو لأحد رعايانا ويشك ضباط الأسطول البريطاني في أنها متورطة في تجارة الرقيق يحق لهم توقيفها وتفتيشها وفي حالة اكتشاف أن أي سفينة خرقت هذه الاتفاقية بتصدير الأرقاء من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر يتم التحفظ عليها بواسطة السفن البريطانية ومصادرتها " وقد أبرمت هذه المعاهدة في ٢٠ جمادى الآخرة من عام ١٢٦٥هـ / ٢٢ مايو ١٨٤٩م ، ولم يكن حمود بن عزان في تلك الفترة خاضعاً للسلطان سعيد ، انظر عن هذه الاتفاقية :

I . O . R . , V/23/217, Engagement Entered into by Syud Suif bin Humood Chief of Sohar, for the abolition of the Slave Trade at his ports, dated the 22nd

وذلك في عام ١٢٦٥هـ ، ١٨٤٩م ، لكي يبقى الصراع قائماً بين الجانبين ،
وكما يشير أحد الباحثين ^(١) فإن حكومة الهند البريطانية تعمل ذلك وهي
حريصة كل الحرص على ألا تخرج الأمور من قبضة حليفها الموالي (السلطان
سعيد) إلى آخرين لا تطمئن إليهم، ولعل ذلك هو الذي يكشف عن سر
السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه الأحداث الجارية في عمان مع تلك الفترة .

May 1849, 20th day of Jumadee ool., akhur 1265 A.H., P. 682 .

وتمثل هذه المعاهدة اعترافاً من الحكومة البريطانية باستقلال سيف بن حمود بن عزان عن السلطنة العمانية ، وهذا
يعني أن الحكومة البريطانية تعمل على تجزئة السلطنة والتفرد بكل زعيم لتملي عليه السياسة التي ينتهجها ، حتى
يتسنى لها إحكام السيطرة على المنطقة تحت ذريعة محاربة تجارة الرقيق .

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ١٦٠ .

ب - في شرق أفريقية :

تعرضت عمان في أواخر عهد اليعاربة إلى اضطرابات داخلية ؛ انعكست سريعاً على نفوذ هذه الأسرة في شرق أفريقية ، فقد استغلت بعض الأسر العربية العريقة في المنطقة هذه الاضطرابات للاستقلال بحكم هذه المنطقة عن عمان ، فأعلن آل مزروعى الذين خلفوا بني الحارث في حكم ممبسة استقلالهم^(١) التام عن عمان ، وعدم خضوعهم للبوسعيدين الذين تولوا حكم عمان بعد اليعاربة ، وعندما تولى السلطان سعيد بن سلطان الحكم في عمان عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م لم يكن لعمان نفوذ على شرق أفريقية إلا على زنجبار وبعض المقاطعات التابعة لها ، مثل بمبا ، ومافيا ، وكلوة^(٢) وبعد أن اطمأن السلطان سعيد على استقرار حكمه في عمان عمل على مواجهة الموقف في شرق أفريقية ، ورأى أن المزارعة هم العائق الرئيس بينه وبين تحقيق طموحاته في تكوين دولة تشمل الخليج وشرق أفريقية^(٣) .

وقد جاءت الفرصة مواتية له حينما كتب إليه سلطان جزيرة باته رسالة يبيدي فيها ضيقه من الحامية المزروعية الموجودة في باته ، وتعدى المزارعة عليه ،

(١) يقول رودلف سعيد : إن " الأحوال في عمان كانت على درجة الفوضى والاضطراب بحيث جعلت من الصعب احتفاظها بمواصلات منتظمة مع بلدان توابع على مثل هذا البعد الشاسع ، لذلك لم يكن من المستغرب أن نرى قيام حكومة محلية هناك يرئسها (هكذا) محمد بن سعيد بنفسه (أحد القادة الذين أرسلهم اليعاربة لطرد البرتغاليين). وبعد إحدى عشرة سنة من انقلاب محمد بن سعيد ظهر محمد ابن عثمان المزروعى واغتصب لنفسه منصب الحاكم في ممباسة فأسس بذلك العائلة المزروعية الحاكمة ... " انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٣) زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ب.ط ، ب.ن ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص ٩٦ .

ويقرّ له بالسيادة ، فما كان من السلطان سعيد إلا أن حذر عبد الله بن أحمد المزروعي ^(١) من تعديه على أهل باته ، فأرسل الوالي المزروعي إليه بعضاً من البارود والدروع ؛ كناية عن رفضه لتدخله ، واستعداده لقتاله ^(٢) .

ويبدو أن الوالي المزروعي أدرك خطورة العمل الذي أقدم عليه ؛ فسافر إلى بومباي لينال تأييد حكومة الهند البريطانية ، بيد أنه لم يحصل على طائل ^(٣) ؛ ذلك لأن سياسة بريطانيا في تلك الفترة كانت تتركز على الاهتمام بالخليج العربي وهذه السياسة تستدعي عدم إغضاب حلفائها في المنطقة وعلى رأسهم السلطان سعيد، إضافة إلى قصور معلومات الإنجليز عن أهمية الشرق الأفريقي لا سيما ميناء ممبسة ^(٤) ، وعدم تقدير الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بشكل عام ^(٥) .

ولم يستطع السلطان سعيد إرسال حملة عسكرية قوية إلى شرق أفريقية إلا في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م بقيادة حماد بن أحمد البوسعيدي ^(٦) ، الذي سار بها إلى هناك ، حتى إذا قرب من باته ؛ أرسل إلى زعيم الحامية المزروعية هناك

(١) تولى عبد الله بن أحمد بعد وفاة والده أحمد بن محمد عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م ، كان ذو حنكة وكفاءة ، فكان أهلاً لتولي الولاية كما يقول الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ورقة رقم ٦٢ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ .

(٤) رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال ، ب.ط، ب.ن، القاهرة ، ١٩٧١م ، ص ١٣ .

(٥) إلهام ذهني ، سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ب.ط، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ١٠٦ .

(٦) يعتبر من أشهر القادة العسكريين للسلطان سعيد ، وانتصر في أغلب المعارك التي خاضها ، قتل في سيوي عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م . انظر :

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

عارضاً عليه الاستسلام ، فرفض الأخير هذا العرض ؛ فالتقى مع قوات السلطان سعيد واستطاع والي باته هزيمة البوسعيديين ، ورغم هذا النصر فقد غادر باته بعد ذلك مع عدد قليل من جنوده ؛ فاستولى حماد البوسعيدي عليها ^(١) ، ويذكر أحد الباحثين أن الجانبين لم يتلقوا في معركة حاسمة بل إن قوات السلطان سعيد حاصرت باته ، ومنعت عنها المؤن ، حتى اضطر الوالي المزروعي إلى الانسحاب منها ^(٢) ، ومهما يكن من أمر فإنه يبدو أن المزارعة لم ينسحبوا من باته إلا بعد حدوث عدة اشتباكات بين الجانبين ؛ كشفت ضعف قوة المزارعة أمام قوات السلطان سعيد .

والواقع أن باته لم تكن الهدف الرئيس لهذه الحملة ؛ إذ لم يمكث حماد البوسعيدي إلا وقتاً قصيراً ثم غادر إلى ممبسة ، وفي طريقه إليها زار لامو ، فأشار عليه زعمائها بضرورة الاستيلاء على جزيرة بمبه ؛ لأنها المصدر الرئيس لمؤن المزارعة ، فعمل بهذه المشورة ، واستولى عليها ، ولم تمض إلا مدة يسيرة حتى قام المزارعة بإرسال جيش لاستعادة الجزيرة فالتقى مع جيش حماد البوسعيدي ، وهزم جيش المزارعة ، وأصبح حكم جزيرة بمبه للبوسعيديين ، ويرى بعض المؤرخين أن سيطرة قوات السلطان سعيد على بمبه كان السبب الرئيس في انتصاره على المزارعة في المعارك التالية ^(٣) .

(١) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٣ .

(٢) سمير محمد أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ، ب.ط، نشر مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨١م ، ص ١١٤ .

(٣) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٣-٦٤ ، ومن أهم ما عانت منه ممبسة بعد سقوط باته أو الجزيرة الخضراء أنها فقدت مصدراً مهما للخشب . انظر :

Bennett , N , R, A History of the Arab State of Zanzibar, Methuen and Co . Ltd, First Published in 1978 , p. 19.

غير أن قوات البوسعيدين لم تتمكن حتى عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م من الاستيلاء على ممبسة ، فعمل السلطان سعيد بسياسة الحصار الاقتصادي ، فأصدر قراراً منع فيه رعاياه من التبادل التجاري مع البلدان التي تحاول الاستقلال عن بلاده ^(١) ، وأعاد أسيرة النباهنة إلى حكم باته ، وهي الأسرة التي كانت تحكم هذه الجزيرة قبل استيلاء المزارعة عليها ، ولعله كان يستهدف من وراء ذلك عودة الصراع بين هاتين الأسرتين ممّا يؤدي إلى إضعافهما جميعاً ^(٢) .

ولم تكن ثمة قوة يمكن أن يلجأ إليها المزارعة لدرء هذه الأخطار عن بلادهم سوى الإنجليز ، الذين يجوبون سواحل المنطقة ، وكان الوالي المزروعي يعتقد أن تنازله عن بلاده لبريطانيا سيكون سبباً كافياً لوقوفها معه ، غير أنه أخطأ في هذا التقدير ، إذ لم يكن يدرك عظم المكاسب التي يحققها الإنجليز من وراء معاهداتهم مع السلطان سعيد ابتداءً من معاهدة ^(٣) ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م لمنع تجارة الرقيق .

وأياً كان الأمر فقد كتب عبد الله بن أحمد المزروعي خطاباً في عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م إلى حكومة الهند البريطانية ؛ أوضح فيه أنه حاكم لدولة مستقلة ، وأن السلطان البوسعيدي يحاول الاستيلاء على بلاده إلى أن قال : " ولكني لن أعطيها له ، بل سوف أعطيها للملك إنجلترا " . ثم خاطب حاكم بومباي بقوله : " ابعث إليّ براية تعرف الأمم أن مملكة ممبسة تابعة لكم ، واكتب لسلطان عمان تأمره بالكف عن الاعتداء على أي مملكة أفريقية لأنها

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ .

Coupland ,R ., East Africa and its Invaders, p. 220 .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٣) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

خاضعة للملك انجلترا " (١) . غير أن تلك العروض قوبلت من الجانب البريطاني بالرفض ؛ إذ لا تود حكومة الهند البريطانية الدخول في النزاع بين البوسعيدين والمزارعة ، لأن ذلك مخالف لسياستها الرامية إلى عدم الدخول في هذا الوقت في أي منازعات قد تنشب في منطقة شرق أفريقية (٢) ، ومهما يكن من أمر فإن بريطانيا رفضت التدخل لصالح المزارعة خشية ألا يعمل السلطان سعيد على تنفيذ أول معاهدة معها لقمع تجارة الرقيق .

وفي هذه الأثناء توفي عبد الله بن أحمد المزروعي في رمضان من عام ١٢٣٨هـ/مايو ١٨٢٣م وخلفه سليمان بن علي بن عثمان (٣) ، في الوقت الذي كانت قوات السلطان سعيد تحاصر ممبسة ، وتعد العدة للهجوم عليها ، فحاول زعيم المزارعة الجديد أن يتفادى هذا الهجوم ، فأرسل وفداً من أعيان ممبسة إلى جزيرة موريشوس لمفاوضة الحكومة البريطانية في جعل بلادهم تحت الحماية البريطانية ، ولكن المسؤولين الإنجليز في هذه الجزيرة وعدوا بإرسال طلبهم إلى

(١) Gray J. M. , The British in Mombasa 1824 - 1826 , London , 1957, p. 20-21 .

(٢) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

سعدية محمد سعيد عمر ، عمان والنفوذ البريطاني في عهد السيد سعيد بن سلطان ١٢٢٠-١٢٧٣هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بجمدة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص ٦٢ .

(٣) كان سليمان هذا والياً على بمبة من قبل عبد الله بن أحمد المزروعي ، ويذكر جمال قاسم وغيره أن الذي تولى بعد عبد الله بن أحمد ابنه سالم الذي لم يكن مثل أبيه في الحكمة والدهاء ، والواقع أن الذي تولى بعد عبد الله بن أحمد هو سليمان بن علي الذي استمر في الحكم حتى عزل في عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م من قبل أبناء أخيه الذين اتهموه بالتهاون والتفريط . انظر :

الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٦ ، ٧٢ ،

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ١٤ ،

جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ١٩٥ .

المسؤولين المختصين^(١)، ولم يقف المزارعة عند هذا الحد ، بل أرسلوا رسالتين إلى حكومة الهند البريطانية ، الأولى من سليمان المزروعي يعرض فيها نصف إيرادات بلاده الجمركية مقابل إبعاد التهديد البوسعيدي عن ولايته ، والرسالة الأخرى من أعيان ممبسة أبدوا فيها عرضاً مشابهاً لعرض سليمان المزروعي ، ورغم ذلك كله فإن الرد البريطاني على هذه الرسائل لم يكن بأحسن من الردود السابقة^(٢).

وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا تعمل على تنفيذ معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م مع السلطان سعيد للقضاء على تجارة الرقيق^(٣)، فأرسلت اسطولاً بحرياً لمراقبة تنفيذ هذه المعاهدة في بحار شرق أفريقية بقيادة الكابتن أوين (Owen)^(٤) وبدأت بحملات تفتيشية لمراقبة السفن القادمة والمغادرة من السواحل العمانية على بحر العرب والمحيط الهندي ، ومن أولى هذه الحملات الحملة التي قادها القبطان فيدال (Vidal) على ظهر سفينته براكوتا (Baracouta) ؛ وما إن وصلت إلى ساحل ممبسة في ربيع الأول من عام ١٢٣٩هـ / ديسمبر ١٨٢٣م حتى أرسل الوالي المزروعي وفداً من أعيان ممبسة إلى فيدال ؛ وبعد أداء التحية

(١) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٧ .

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ١٤ .

(٢) Zomarsh , East Africa, cambridg university Press, London,1961 , p. 92 .

(٣) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

(٤) أوين : هو وليم فيتز وليم ونتورث أوين (William fitzwilliam Wentworth Owen)

(١١٨٨-١٢٧٤هـ / ١٧٧٤-١٨٥٧م) قبطان السفينة لفن (Leven) إحدى قطع الأسطول

البريطاني، وكلف بمسح الشواطئ الأفريقية في المحيطين الهندي والأطلسي ، كان من المقنعين بفكرة

محرارة تجارة الرقيق ، التي أصبحت الهم الأكبر لمعظم ضباط البحرية البريطانية لا سيما بعد انتهاء

الحرب النابليونية ، انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٦٦-٦٧ .

Coupland , R ., East Africa and its Invaders , p. 226 .

طلبوا منه أن يضع إمارتهم تحت الحماية البريطانية ، وأن يأذن لهم برفع الراية البريطانية على قلاعهم ، ولما كان فيدال لا يملك الإذن في مثل هذه الأعمال ، فقد وعدهم بأخذ رأي حكومة الهند البريطانية ^(١) ، فبعث فيدال يستطلع رأي أوين ، فكان رأي هذا الأخير أن يجيبهم إلى طلبهم ، ولكنه في الوقت نفسه كتب إلى حكومة الهند يخبرها بأنه سيقدم الحماية المطلوبة للمزارعة ، وعلل ذلك بقوله : "إننا لو لم نقدم الحماية للمزارعة فإنهم سيلجأون للفرنسيين لحمايتهم ، وسقوط ممبسة في أيدي الفرنسيين يعني أنها ستكون شوكة خطيرة تزعج الامبراطورية البريطانية أكثر مما حدث في جزيرة موريشيوس " ^(٢) ، ولكن وقبل وصول رأي الحكومة البريطانية وصلت حملة عمانية إلى ممبسة ، فعمل سليمان المزروعي على تضليل المهاجمين فرفع العلم البريطاني على قلعة ممبسة ^(٣) ، ولهذا لم يجرؤ قائد الحملة العمانية على الهجوم بل اكتفى بالحصار البحري ^(٤) .

ولم يلبث أوين أن أبحر إلى ممبسة فوصلها في جمادى الآخرة من عام ١٢٣٩هـ/فبراير ١٨٢٤م ^(٥) على ظهر سفينته ليفين (Leven) ، فوجد أن العلم البريطاني يرفرف على قلعة ممبسة ، وبعد أن استقبله أعيان المدينة ، بينوا له الأسباب التي دفعتهم إلى رفع العلم البريطاني دون إذن ، ووجهوا له طلباً جديداً

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ ، جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ١٩٧-١٩٨ .

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا ، ص ١٦ .

(٢) Coupland , R., East Africa and its Invaders, p. 237 .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ .

(٤) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٧٠ .

Gray , J. M., History of Zanzibar, From The Middle Ages To 1856, Oxford University Press, London, 1962, p. 117 .

(٥) يشير أحد الباحثين إلى أن وصول أوين إلى ممبسة كان في ديسمبر من عام ١٨٢٣م . انظر : جمال

قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ١٩٨ .

لوضع بلادهم تحت الحماية البريطانية ، وقبل أن يتلقى أوين رداً من حكومته على طلبه السابق حول هذا الموضوع ؛ عمل بما رآه ؛ فاجتمع مع زعماء المزارعة وشيوخ وأعيان ممبسة ، وبعض زعماء الجزر الواقعة بين نهر بنغاني (Pangani)^(١) وماليندى ، وأعلن قراره بوضع تلك البلاد تحت الحماية البريطانية^(٢) ، وذلك بالشروط التالية :

١ - تلتزم بريطانيا بأن تعيد إلى الوالي المزروعي جميع ممتلكاته التي أخذها البوسعيدون وتشمل ممبة ، ولامو ، وباته ، والشريط الساحلي حتى نهر بنغاني .

٢ - أن يظل الوالي المزروعي حاكماً على ممبسة وأن يكون حكمها وراثياً في أسرته .

٣ - أن تعين بريطانيا وكيلاً سياسياً من جانبها ليقم في ممبسة .

٤ - أن تقسم واردات ممبسة الجمركية مناصفة بين الحكومة البريطانية والمزارعة .

٥ - أن يسمح للرعايا البريطانيين بالتجارة داخل بلاد المزارعة .

٦ - أن يوافق المزارعة على إلغاء تجارة الرقيق في بلادهم ، ويتعاونوا مع السلطات البريطانية في هذا الجانب ^(٣) .

(١) نهر بنغاني : أحد الأنهار الرئيسة في تنزانيا ، التي تصب في المحيط الهندي . انظر :

مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية العالمية ، ط ١ ، مؤسسة أعمال الموسوعة للثقافة والتوزيع ، الرياض ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، ٢١٢/٧ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٠٣/٢ .

(٣) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣-٩٤ .

Coupland , R. , East Africa and its Invaders , pp. 235-236 .

وبعد توقيع هذه المعاهدة ، عين أوين الضابط البحري جون ريتز (John Reittz) وكيلاً سياسياً عن بريطانيا في ممبسة ، وجورج فيلبس (George Phillips) قائداً للقوة الإنجليزية في ممبسة ^(١) ، التي أوكل إليها أوين مهمة تتبع تجارة الرقيق ومحاولة القضاء عليها بشكل كامل ^(٢) .

وحين ينظر الباحث في بنود هذه المعاهدة يجد أن أوين حرص أن يضمنها موافقة المزارعة على محاربة تجارة الرقيق ؛ إذ كان مكلفاً - كما سبقت الإشارة - بمحاربة تجارة الرقيق في بحار شرق أفريقية ، ولعله أراد من ذلك أن تكون هذه المعاهدة على غرار معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م مع السلطان سعيد ؛ لتحقيق أهداف بريطانيا من ورائها ، ومن هنا فقد تضمنت هذه المعاهدة بنوداً تضمن لبريطانيا أن توسع نفوذها باسم الحماية ومكافحة تجارة الرقيق ، والسيطرة على مقدرات المنطقة .

إلا أنه من جانب آخر يبدو أن أوين لم يكن يدرك مقدار طموحات السلطان سعيد في منطقة ساحل شرق أفريقية ؛ إذ كان يعتقد أن تذرع الإنجليز بمكافحة تجارة الرقيق ستكون سبباً كافياً في الحد من طموحات البوسعيدين في المنطقة، ولكنه في ذات الوقت لم يكن يدرك أن حكومة الهند البريطانية مستعدة للتضحية بالمزارعة وغيرهم في ساحل شرق أفريقية ، مقابل كسب ود السلطان سعيد والمحافظة على المعاهدات التي عقدتها معه ، وذلك لسببين :

(١) سعيدية عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ١٨ .

١ - أهمية منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر لبريطانيا .

٢ - عدم إدراك الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة ساحل شرق أفريقية في ذلك الوقت .

ولم ينتظر المزارعة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة ؛ إذ سرعان ما طلبوا من أوين البدء بتنفيذ بنودها ، لا سيما فيما يتعلق باسترجاع أملاكهم التي أخذها البوسعيديون ، ولذا غادر أوين ممبسة ومعه بعض رجال المزارعة إلى جزيرة مورشيوس في محاولة لكسب التأييد لهذه المعاهدة ، وحاول في أثناء طريقه استعادة جزيرة بمبة ذات الأهمية الاقتصادية لممبسة ، فرفض واليها من قبل السلطان سعيد أن يسلمها لهم ، فأثر أوين الانسحاب دون أن يحقق أهدافه ؛ إذ خشي أن يؤثر ذلك على علاقة حكومته بالسلطان سعيد إذا أعلن الحرب على والي بمبة^(١).

ولا شك أن إعلان الحماية البريطانية على ممبسة، وعلى غيرها من مقاطعات شرق أفريقية؛ سيؤدي حتما إلى غضب السلطان سعيد ؛ الذي يعتبر ذلك انتهاكاً لسيادته على هذه المناطق ، ولذا بعث السلطان سعيد برسائل متتابعة إلى حكومة الهند ، ذكر فيها أن أوين ساعد المزارعة حينما وقف بأسطوله حائلاً دون وصول القوات العمانية للقضاء على حركة المزارعة الاستقلالية^(٢) ، وأكد السلطان سعيد أن ممبسة تابعة لعمان ، وأنه على الرغم

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

Coupland, R. East Africa and its Invaders , p.239.

(٢) جمال قاسم ، الخليج العربي ١٥٠٧-١٨٤٠ م ، ب.ط، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب.ت، ص ٢١٤ .

من تصرفات المزارعة إلا أن واليها كان يستلم وظيفته من عمان^(١) ، وأشار إلى أن أعيان عمان اجتمعوا معه وطلبوا منه التنصل من التزاماته مع بريطانيا وترك مخالفتها ، والبحث عن حليف آخر قوي ، مثل الدولة العثمانية ، وذلك إذا ما نُفذت المعاهدة التي أبرمت بين الإنجليز والمزارعة ، وأنه (أي السلطان سعيد) رفض ربط مصير بلاده بمصير الدولة العثمانية^(٢) .

والواقع أن السلطان سعيد كان حريصاً وحذراً في رسائله تلك ، فعمل بما تقتضيه الحنكة السياسية ، فهو تارة يشير إلى أن أعيان عمان لا يوافقون على التقارب الانجليزي المزروعي ، ويهدد تارة أخرى بالاستعانة بحليف قوي معاد لبريطانيا لحمايته في حالة انحلال التحالف القائم بين بريطانيا وعمان ، وفي الوقت نفسه يؤكد أنه شخصياً حريص على استمرار الصداقة والتحالف مع بريطانيا .

وعندما قام الكولونيل ستنرز (E.G. Stanners) المقيم البريطاني في الخليج العربي آنذاك بزيارة لمسقط في جمادى الأولى من عام ١٢٤١هـ /ديسمبر ١٨٢٥م التقى مع السلطان سعيد الذي أخذ يشكو له من تدخل أوين في شؤون بلاده الأفريقية ، وأن ذلك يُعد انتهاكاً واضحاً للصداقة القائمة بينه وبين بريطانيا^(٣) ، فأبدى المقيم البريطاني تعاطفه مع السلطان سعيد وأكد له أن بريطانيا ستعمل على سحب حاميتها من ممبسة ، وكتب إلى حكومة الهند رسالة يقترح فيها الاعتذار عما حدث ، والإشارة إلى أن ما قام به أوين في ممبسة لم

(١) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

Zomarsh , op. cit. p. 99.

(٢)

(٣) جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص ٢١٤-٢١٥ .

يكن بناء على أوامر صادرة من الحكومة البريطانية ^(١) .

ومهما يكن من أمر فقد كتب حاكم عام الهند رسالة في جمادى الأولى ١٢٤١هـ/ديسمبر ١٨٢٥م إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية في لندن بناء على تقرير المقيم البريطاني في الخليج العربي ، أشار فيها إلى عدم كفاية المعلومات التي بين يديه والتي يمكن من خلالها الحكم على ادعاءات السلطان سعيد في ممبسة ، إلا أنه قال : " يبدو أن حق السلطان في ممبسة موضع شك " ولكنه أكد على إخلاص السلطان سعيد للحكومة البريطانية ، وأنه عمل بجد في مقاومة القرصنة في الخليج العربي ، وضحي بأموال طائلة حينما وافق على أعمال معينة تكفل القضاء على تجارة الرقيق في بلاده ، وخلص الحاكم العام إلى أن التراجع عن دعم المعاهدة التي عقدها أوين مع المزارعة عمل غير مناسب ، إلا إذا ثبت حق السلطان سعيد في التمتع بالسيادة على ممبسة ، وإذا لم يثبت حقه في ذلك ، فإن جعل ممبسة محمية بريطانية يمكن أن تستخدم كأداة للقضاء على تجارة الرقيق في ساحل شرق أفريقية ^(٢) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أصدرت قراراً بالانسحاب من ممبسة وأمر أوين بسحب الحماية البريطانية الصغيرة من هناك وذلك في عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م بعد أن دامت الحماية البريطانية لممبسة والمقاطعات التابعة لها سنتين ^(٣) .

(١) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٢٢ .

Coupland R. East Africa and its Invaders , p. 259 .

(٢) Coupland , R. The British Anti-Slavery Movement , London , 1933 , p. 200 .

Gray , J. M. History of Zanzibar , pp 145-146 .

(٣) المغربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

Coupland, R East Africa and its Invaders , p.p. 266-270 .

ويرى أحد الباحثين أن قرار الحكومة البريطانية بالتنصل من تصرفات أوين تجاه ممبسة ؛ كان بعد أن درست التقارير التي كتبها أوين ومورسم (Moorsom) ^(١) اللذان زارا ممبسة ، ومن هنا بعث وزير المستعمرات بالحكومة البريطانية رسالة إلى حاكم جزيرة موريشيوس في ربيع الثاني من عام ١٢٤٠هـ/نوفمبر ١٨٢٤م ضمنها قرار حكومته بالتخلي عن إعلان أوين الحماية على ممبسة ، لأن أهل ممبسة لا يريدون الحماية الإنجليزية على بلادهم ، وذلك حسب تقرير مورسم الذي التقى بهم حين زيارته لممبسة ؛ والذي أشار فيه إلى أن السكان لم يبدوا أي رغبة في خضوع بلادهم لبريطانيا ^(٢) .

وقد خشيت حكومة الهند البريطانية بعد إعلان إلغاء الحماية على ممبسة أن يلجأ المزارعة إلى طلب الحماية من فرنسا ، وبما أن هذا العمل تم إرضاء للسلطان سعيد وإبقاء على أواصر التعاون والصداقة ؛ فإن المقيم البريطاني في الخليج العربي أبلغ السلطان سعيد بناء على تعليمات حكومته أن من الواجب عليه العمل على منع المزارعة من طلب الحماية من الفرنسيين ، وأن لا يغالي في إظهار عدائه لهم ^(٣) .

وعلى كل حال فإن الحكومة البريطانية كانت تدرك أن التخلي عن إعلان الحماية على ممبسة يعني السماح تلقائياً للسلطان سعيد ليقرر في مصير المزارعة ما

(١) مورسم : هو قبطان السفينة أربادن (Arbadn) التي كانت تجوب ساحل شرق أفريقية في تلك الأثناء وطلب منه أن يتوجه إلى ممبسة للعمل على تنفيذ معاهدة أوين مع المزارعة ، فقام مورسم بهذه الزيارة ، ثم رفع تقريره إلى المسؤولين البريطانيين . انظر : رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٢٣ .

(٢) Coupland, R. East Africa and its Invaders , p. 262.

(٣) Coupland, R., Exploitation of East Africa 1850-1890 , London ,1939,p.p. 9-10.

جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص ٢١٥ .

يشاء ، فرغبت ألا تقف إلى جانب المزارعة لئلا يتصل السلطان سعيد من معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م المهمة بالنسبة لبريطانيا ؛ فمن خلال هذه المعاهدة يتسنى لها التدخل في شؤون الخليج العربي بحجة تنفيذ بنودها ، في الوقت الذي تعمل فيه على إبعاد النفوذ المنافس عن المنطقة . وإضافة إلى ما سبق فإنه يبدو للباحث أن هناك سببين رئيسيين جعلوا الحكومة البريطانية تتخلى عن المزارعة وتقف إلى جانب السلطان سعيد ، وهما :

١ - أن من المسلم به أن حكومة الهند البريطانية كانت تأمل في أن تتوصل إلى معاهدات مماثلة لمعاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م مع القوى الأخرى في الخليج العربي ، وإن وقوفها إلى جانب حلفائها سيشجع هذه القوى للدخول في معاهدات مماثلة ، وهذا ما تريده بريطانيا .

٢ - أنه قد تبين بعد إعلان أوين الحماية البريطانية على ممبسة أن المزارعة لن يكونوا في مستوى إخلاص السلطان سعيد للحكومة البريطانية ، وقد أكد ذلك تقرير مورسم الذي سبقت الإشارة إليه ، بل إن المزارعة ربما يقفون حجر عثرة في تنفيذ المشروعات الاستعمارية الإنجليزية في شرق أفريقية ، ومن هنا فإن استيلاء السلطان سعيد على المنطقة يعني زوال هذه المعوقات . ولم تكد تنسحب القوات البريطانية من ممبسة في عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م ، حتى أدرك السلطان سعيد أن ذلك إذناً من بريطانيا ليستأنف نشاطه ضد المزارعة، ولذلك أرسل إنذاراً نهائياً إلى سالم المزروعي^(١) الذي خلف سليمان

(١) هو سالم بن أحمد بن محمد بن عثمان بن عبد الله المزروعي ، تولى عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٠م بعد عزل سليمان بن علي من قبل أبناء أخيه أحمد بن محمد ، ويشير مؤرخ المزارعة أن سبب عزله ميله الشديد إلى السلم وتفريطه في بلاده . انظر :

الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٧٢ ؛

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

ابن علي في حكم ممبسة يطلب فيه الخضوع وتسليم قلاع المدينة ، فأجابه سالم بمنحة السيادة الاسمية على ممبسة ، ودفع أتاوة سنوية له ، مع عدم السماح له بدخول القلعة، فأثار هذا الرد غضب السلطان العماني ، فخرج بنفسه على سفينته ليفربول (Liver Pool) ومعه أسطول مكون من تسع سفن ^(١) محملة بالرجال والسلاح، في الوقت الذي عمد فيه المزارعة إلى تقوية وسائلهم الدفاعية وكان ذلك في عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م ^(٢) ، وما إن وصل السلطان سعيد بحملته إلى ممبسة حتى استطاع أن يستولي على قلاع المدينة ، وفي أثناء القتال استعان السلطان سعيد بأحد أعيان المزارعة ليقنع سالم المزروعي بالتفاوض معه ^(٣) ، لقاء مبلغ من المال ، فنجح في مهمته ، وانتهت تلك المفاوضات التي عقدت على ظهر سفينة السلطان سعيد بالاتفاق على ما يلي :

- ١ - تسليم قلعة ممبسة للسلطان العماني وله أن يترك فيها حامية مؤلفة من خمسين جندياً ، على أن يكونوا من قبيلة بينها وبين المزارعة وفاق .
- ٢ - أن تكون القلعة مقراً للوالي وعائلته ، كما كان ذلك سابقاً .
- ٣ - اعتراف المزارعة بسلطة السلطان سعيد على مملكتاتهم في شرق أفريقية ، مقابل اعترافه بالحكم الوراثي لأسرة المزروعي في ممبسة .

(١) يذكر أحد الباحثين أن السلطان سعيد خرج بعشر أو إحدى عشرة سفينة ، وألف ومائتي رجل ،

انظر : السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٩٥ .

(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦-١٢٧ .

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

جمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

(٣) يشير رودلف سعيد إلى أن السلطان سعيد كان يأمل بنصر سهل وسريع ، ولذا لم يقيم بهجوم مباشر

على المدينة ، وأن سالم لم يتزحزح عن موقفه ، ورفض كلّ عروض التفاوض . انظر :

مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .

٤ - تقسيم العشور (الجمارك) بين الجانبين على حد سواء ، وللوالي المزروعي أن يختار من يشاء في إدارة الجمارك ^(١) .

غير أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها أن تنفذ بشروطها ؛ حيث وضع السلطان سعيد أكثر من مائتي جندي فاضطر سالم المزروعي إلى الخروج من القلعة ^(٢) ؛ للسكنى في المدينة ، وعمل البوسعيديون على تقوية حصون ممبسة وقلاعها، في الوقت الذي غادر فيه السلطان سعيد إلى زنجبار التي كانت خاضعة له ؛ ليزورها لأول مرة ، وقد أعجب فيها وود لو طالت إقامته بها ، إلا أن الأوضاع في عمان لم تكن مستقرة ، ممّا اضطره إلى العودة إلى هناك ^(٣) .

ويرى أحد الباحثين أن السلطان سعيد عمد إلى تأليب القوى الموجودة في الشرق الأفريقي ضد المزارعة ، وهذا ما دفع الوالي البوسعيدي على بمبة إلى أن يأتي إلى ممبسة، بعد أن اتهم المزارعة بأنهم يعدون للثورة على السلطان العماني، وطلب منهم التنازل عن حكم ممبسة ممّا دفعهم إلى الثورة عليه وسجنه ثم إعدامه وهذا يعني أن المزارعة أدركوا حقيقة ما يهدف إليه السلطان سعيد، فكان قتل واليه على بمبة يعني الخروج وإعلان التمرد عليه ^(٤) .

ويرى آخرون أن الوالي البوسعيدي على بمبة عُين والياً من قبل السلطان سعيد على ممبسة ، وأن المزارعة احترّموا واليهم خوفاً من أن يُتهموا بنقض ما

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

Coupland, R. East Africa and its Invaders , p. 273 .

Roland Oliver and Gervase Mathew , East Africa , London, clarendon press, 1963 , p. 213 .

Groy , J. History of Zanaibar , p. 124.

(٢) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٠٢ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤-٥٥ .

تعهدوا به على أنفسهم ، ولكن هذا الوالي أساء معاملته الأهالي ؛ فشكوه إلى السلطان سعيد، وهذا ما أثار الوالي الجديد ، فطلب من المزارعة تسليم المدينة أو الحرب ، فنشب القتال ، وحاصر الوالي والحامية العمانية ، حتى اضطروا إلى الاستسلام في جمادى الآخرة من عام ١٢٤٤هـ/ أبريل ١٨٢٩م^(١) . وفي ذلك يقول الشاعر محيي الدين القحطاني^(٢) الذي عايش هذه الأحداث :

وَسَأُنَبِّئُكَ مَا جَرَى فِي أَرْضِنَا
لَمَّا أَتَاهَا بِالْهُدَى خَيْرُ النَّهْيِ
أَعْنِي بِمَوْلَانَا سَعِيدٍ سَيِّدِ
وَيُشِيرُ إِلَى الْوَالِي الْعُمَانِيِّ عَلَى بَيْتِهِ بِقَوْلِهِ :

مُمْبَاسَةً بَيْنَ الْكِرَامِ الْفُضَّلِ
شَمْسُ الْمُلُوكِ وَمِنْ صَمِيمِ الْكُمَلِ
مِنْ نَسْلِ سُلْطَانِ الْكَرِيمِ الْأَبْطَلِ

كَرِهَتْهُ أَصْحَابُ الْبِلَادِ جَمِيعُهُمْ
وَأَثَارَ نَارَ فِتْنَةٍ مَخْمُودَةٍ
فَإِذَا الْمَدَافِعُ وَالْبِنَادِقُ تَقَعَّقَعُ
حَرَقَ الْبِلَادَ بِنَارِهَا مَشْهُوبَةً
فَتَشْمَرُّوا أَوْلَادَ أَحْمَدَ لِلْوَغَى

وَقَلِيلُ صَبْرٍ لَا يَنَالُ بِمَأْمَلِ
يَا قَلَّةَ الصَّبْرِ الْخَفِيفِ الْمَعْقَلِ
فَقَعَ الرُّعُودُ الْقَاصِفَاتِ الْهُوَلِ
قَتَلَ الْعِبَادَ بِغَيْرِ مُوجِبِ مُقْتَلِ
كَالْصَافِنَاتِ الْمُورِيَّاتِ الصُّهْلِ

(١) الأمين المزروعى ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٨١-٨٣ .

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨-١٢٩ .

سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

(٢) هو محيي الدين ابن الشيخ القحطاني أحد أبرز القضاة في ساحل شرق أفريقيا سني المذهب ، أنشأ عدداً من المدارس في بمبة وزنجبار ، واستخدمه السلطان سعيد لإقناع بعض خصومه ، كرمه السلطان سعيد وابنه ماجد ، من أبرز مؤلفاته : تاريخ كلوه ، شرح خطبة منهاج الطالبين ، توفي في ماليندي في شعبان من عام ١٢٨٦هـ، ديسمبر ١٨٦٩م. انظر :
الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥-٧٦ .

إلى أن قال :

صَبَرُوا وَتَمَّوْا فِي الْحَصَارِ مُدِيدَةً
حَتَّى إِذَا فَنَيْتُ جَمِيعَ مَعَاشِهِمْ
جَعَلُوا تَرَوْسَ جُلُودِهِمْ مِنْ مَأْكَلٍ
لَمْ يَبْقَ فَيَرَانُ لَهُمْ لَمْ تَوْكَلِ
نَفْسًا وَمَالًا آمَنِينَ الْمَقْتَلِ^(١)

وما إن علم السلطان سعيد بحصار حامية ممبسة حتى خرج إليها ومعه أكثر من ألفي رجل فوصلها في أول صيف عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، والتقى مع المزارعة ودارت معركة حامية بين الجانبين كان الظفر في بدايتها للبوسعيدين ، ولكن المزارعة كروا على جنود السلطان سعيد الذين تقهقروا إلى الساحل ، وحلت الهزيمة بجيش السلطان العماني الذي لما رأى ما حلّ بجيشه أقلع بأسطوله إلى زنجبار^(٢) .

ويشير أحد الباحثين إلى أن السلطان سعيد رجع إلى مسقط بعد نهاية المعركة لمواجهة التهديدات السعودية^(٣) ، ويذكر المغيري أن المزارعة حاولوا استعادة ممبسة في عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م إلا أنهم أخفقوا في ذلك^(٤) .

وعلى كل حال فإن الأحداث التالية تؤكد أن السلطان سعيد أدرك أنه لا بد من الاستعانة بحليف يطمئن إليه في صراعه مع المزارعة ، لذلك طلب مساعدة

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١-١٣٣ .

(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣-١٣٤ .

(٣) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٠٣ .

(٤) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

ملكة مدغشقر^(١) ، لكن تلك المساعدة لم تصله ، ولذا اتجه إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تستعد للدخول في علاقات اقتصادية مع السلطنة العمانية ، وفي أثناء المفاوضات بين الجانبين عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٣م وافق السلطان سعيد على منح الأمريكيين كل ما يريدونه من امتيازات ، والسماح لهم بتأسيس المراكز التجارية في زنجبار ، أو في أي مكان من بلاده ، مقابل أن يساعدوه في الاستيلاء على ممبسة^(٢) ، ولكن الأمريكيين لم يروا أن من مصلحتهم الدخول في هذه المغامرة ، بل رأوا أن مصلحتهم تقتضي توثيق العلاقة مع سلطنة عمان من الناحية الاقتصادية فقط ، لا سيما مع القسم الأفريقي من السلطنة^(٣) . وما إن علمت بريطانيا بمحاولة السلطان سعيد طلب المساعدة من الأمريكيين ، حتى بادرت بإرسال الكابتن هارت (Hart) لعقد اتفاقية تجارية مماثلة لاتفاقية أمريكا مع السلطان سعيد^(٤) ، هذا هو الغرض المعلن ، أمّا الغرض الحقيقي فهو معاقبة السلطان سعيد على طلبه مساعدة الأمريكيين ، إضافة إلى

(١) مدغشقر : هي إحدى جزر المحيط الهندي ، ويفصلها عن الساحل الأفريقي مضيق موزمبيق ، خضعت للحماية الفرنسية عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م ، واسمها الرسمي جمهورية مالا جاسي . انظر : مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية الميسرة ، ١٦٢٩/٢ . وتذكر بعض المصادر أن السلطان سعيد عرض على هذه الملكة الزواج في عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٣م لكنها رفضته . انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ ؛

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

(٢) انظر حول العلاقات التجارية بين عمان والولايات المتحدة انظر :

هيرمان إيلتس ، عمان والولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد كامل ، ب.ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ٩ وما بعدها .

(٣) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٠٤ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٢٨-٧٢٧/٢ .

(٤) Coupland , R. East , Africa and its invaders , p. 281.

مراقبة أوضاع التجارة الأمريكية في الدولة العمانية ^(١) .

وفي هذه الأثناء توفي سالم بن أحمد المزروعي عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، فتعرضت أسرته إلى صراعات عديدة للوصول إلى السلطة ، مما جعل سكان ممبسة من غير المزارعة يضيّقون ذرعاً بهذه المنازعات التي امتد أثرها إلى مقاطعات ساحل شرق أفريقية الأخرى ؛ فذهب وفد منهم إلى مسقط وطلبوا من السلطان سعيد التدخل للقضاء على تلك المنازعات ، ولم يكن شيء أحب إلى السلطان سعيد من هذا الطلب ، فخرج من مسقط على رأس حملة عسكرية ووصل إلى ممبسة في ذي الحجة ١٢٥٣هـ/فبراير ١٨٣٧م ، وتمكن من إنزال قواته في المدينة والاستيلاء على قلعتها ، وقد ساعده على ذلك سوء الأوضاع الداخلية في ممبسة ، إذ اضطر الوالي المزروعي الأخير راشد بن سالم إلى أن يطلب الصلح ^(٢) من السلطان سعيد على أن تجدد الاتفاقية السابقة ، ولكن هذا الأخير وبنشوة الانتصار الساحق لم يكن ليوافق على ذلك ، بل أجبر الوالي المزروعي على التخلي عن قلعة ممبسة والسكنى في المدينة ، ويشير بعض الباحثين ^(٣) إلى أن السلطان سعيد لم يشأ أن يجرّد الوالي المزروعي من جميع

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٢٨/٢ ؛

(٢) اختلفت المصادر حول هذا الصلح ، فيرى مايلز ، ورودلف سعيد أنه تم بين الجانبين على أن يتنازل

الوالي المزروعي عن قلعة المدينة إلى علي بن منصور ويصحبه فيها (٥٠٠) جندي من جنود السلطان سعيد ، بينما يذكر بينت (Bennett) أن هذا الصلح كان مماثلاً للصلح السابق الذي تم بين الجانبين .

انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤ ؛

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ ؛

Bennett, N.R, A History of the Arab State, p.22 .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .

سلطاته ، بل أبقاه في حكم ممبسة ريثما ينظر في أمره .

ويشير بعض المؤرخين إلى أن الوالي المزروعي دُعي ^(١) إلى زيارة زنجبار لمقابلة السلطان سعيد ، وعرض عليه في هذه الزيارة أن يتخلى عن حكم ممبسة وأن يتولى حكم جزيرة مافيا ، وبمبة ، وأن يعطى مبلغاً من المال تعويضاً له ، إلا أن راشد بن سالم المزروعي رفض هذا العرض وعاد إلى ممبسة . ولكن السلطان سعيد توصل إلى أهمية القضاء النهائي على المزارعة ، وأن استقرار حكمه في المنطقة مرهون بذلك ، ولذلك أوفد ابنه خالد ^(٢) إلى ممبسة ، فقام بالاحتلال على أعيان المزارعة حتى أدخلهم القلعة ، ثم قبض عليهم ^(٣) و كبلهم بالحديد ،

=

جي كير كمان ، التاريخ المبكر لعمان الإسلامية في شرق أفريقيا ، ضمن بحوث ندوة الدراسات العمانية ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م ، ٣٠٤/٥ .

(١) يذكر رودلف سعيد أن راشد بن سالم المزروعي ذهب إلى زنجبار على أمل تعديل شروط المعاهدة إلى الأفضل . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٢) خالد هو الابن الثاني للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٣٤هـ / ١٨١٩م ، من أم جورجية ، يذكر الفارسي إنه اشتغل بالتجارة واستطاع أن يجمع ثروة كبيرة ، واتخذ اسماً مستعاراً ، شارك في قيادة المعارك في ممبسة عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٧م ، وفي سيوي عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ، وتولى حكم الشطر الأفريقي من السلطنة في فترة من حكم والده ، مرض في آخر حياته وتوفي عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م . انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ ؛

سالم بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦ ؛
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

(٣) تم القبض على راشد بن سالم المزروعي وأكثر من خمس وعشرين من أعيان المزارعة . انظر : أحمد المعمرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

ثم نقلهم إلى زنجبار ، ومنها إلى بندر عباس ، حيث تم سجنهم هناك ^(١) ، أمّا بقية المزارعة فقد تفرقوا في المنطقة ولم تقم لهم قائمة بعد ذلك .

وهكذا قدر للسلطان سعيد بمساعدة بريطانيا أن ينجح في صراعه المرير مع المزارعة، وأن يستولي على ممبسة التي ما إن خضعت له حتى دان له ساحل شرق أفريقية ، إضافة إلى الجزر المقابلة لهذا الساحل ^(٢) ، إلا أن سيو ^(٣) (Siyu) وباته وبعض مناطق البربر لم تخضع لحكمه ^(٤) ، واتجه السلطان سعيد بعد ذلك إلى تدعيم نفوذ دولته بشقيها الأسيوي والأفريقي ، وإلى إقرار النظم السياسية والاقتصادية التي تسهم في تنظيم دولته .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٢٥٨هـ ، يونيو ١٨٤٢م بعث السلطان سعيد برسالة إلى إيرل أبردين (Earl of Aberdeen) وزير الخارجية البريطاني (١٢٥٧-١٢٦٢هـ / ١٨٤١-١٨٤٦م) ، ذكر فيها أنه أتم استيلاءه على ساحل شرق أفريقية ، وأنه سيعطي الحماية لمن يطلبها من السكان المجاورين للساحل المذكور ، وسيعمل على فتح الطرق الداخلية للتجارة لمن يرغب في

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

جمال قاسم ، دولة بو سعيد ، ص ٢٠٥ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٩٧ .

سينسر ترمنجهام ، الإسلام في شرق أفريقيا ، ترجمة محمد عاطف النواوي ، ط ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص ٥٩ .

(٣) سيو : إحدى المدن الواقعة في جزيرة باته ، لها مجلس مكون من عدد من الشيوخ لتصرف شؤونها ، ولم تكن خاضعة لوالي باته ، حاربها السلطان سعيد غير مرة ، ولكنه لم يستول عليها . انظر :

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ ؛

ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ ،

(٤) جي كيركمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .

ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

ذلك ، وطلب في ختام رسالته رأي الحكومة البريطانية حيال ذلك ^(١) .
وتلقى السلطان سعيد رداً إيجابياً من أبردين قال فيه : " لقد درست
حكومة جلالتها [الضمير هنا يعود على ملكة بريطانيا] محتوى رسالتكم ،
ولرغبتها الصادقة في ازدهار دولتكم وتوفيق معاليكم ، فإن حكومة جلالتها ليس
لديها أي اعتراض في أن تبسطوا سلطانكم ، كما اقترحتم على الأراضي التي
آلت إليكم من أسلافكم على طول الساحل الشرقي لأفريقية " ^(٢) . وبذلك
استطاع السلطان سعيد أن يحظى برضا الحكومة البريطانية على توسعه في شرق
أفريقية .

(١) F. O. , 54/4, Trnslation of The Substance of a Letter From Saeed Sued Bin Sultan Imaum of Muscat, To The Earl of Aberdeen, Her Britannic Majesty,s Principal Secretary of State For Foreign , Affairs, Zanzibar 9th Jamadell owal 1258, 19th June 1842, p. 74.

(٢) F. O. , 54/4, Letter Fron Earl of Aberdeen To Saeed Sued Bin Sultan, The Imaum of Muscat, No. 86, Foreign office, In 9th November 1842, P. 74.

ثانياً : الأوضاع الاجتماعية :

ارتبطت حياة الأرقاء في سلطنة عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي بالحياة الاجتماعية للسكان ؛ إذ دفعت أنماط حياتهم وظروفهم المعيشية إلى استخدام الأرقاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي . وذلك أن طبيعة الأوضاع الاجتماعية عند سكان الجزيرة العربية أسهمت بشكل كبير في وجود الأرقاء في الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة ، لأن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع القبلي تمنع ابن القبيلة العربية أن يعمل في بعض المجالات التي يُرى أنها أعمال وضيعة قد تحط من قدر صاحبها .

ومن هنا فإن دراسة الأوضاع الاجتماعية في سلطنة عمان بشقيها الأسيوي والأفريقي خلال فترة البحث وإلقاء الضوء على فئات المجتمع من القبائل العربية والفئات الأخرى ، تكشف بجلاء عن المكانة الاجتماعية التي يتبوأها الأرقاء في المجتمع العماني ، والأعمال المنوطة بهم ، ومدى إسهامهم في المكانة الاقتصادية المرموقة التي احتلتها سلطنة عمان في فترة البحث ، لا سيما في عهد السلطان سعيد بن سلطان .

ومن هذا المنطلق فإن دراسة الأوضاع الاجتماعية في عمان في تلك الفترة تبين أن تجارة الرقيق في السلطنة لم تكن عربية خالصة ، إذ أسهمت فئات أخرى غير عربية في هذه التجارة ، ويأتي الهنود في مقدمة هذه الفئات ، فهم إلى جانب الأعمال التي أنيطت بهم من جانب حاكم السلطنة فقد كانوا في كثير من الأحيان هم الممولون الرئيسون للحملات التجارية العربية ، لا سيما التي تشتري

الأرقاء من داخل القارة لحساب هؤلاء الهنود مقابل أجور زهيدة^(١) .

وتأتي أهمية هذا البحث حين مقارنة أوضاع الأرقاء في المجتمعات الإسلامية بشكل عام بأوضاعهم الاجتماعية البائسة عند الغرب ، وهذا يكشف بوضوح كذب إدعاءات الحكومة البريطانية التي أعطت جهودها لمكافحة تجارة الرقيق مسحة إنسانية ؛ لتطلق لنفسها العنان للسيطرة على مقدرات الدولة العمانية بل واستعمار المنطقة بشكل عام .

ويتكون المجتمع العماني في فترة الدراسة من أجناس مختلفة ، فإلى جانب العرب يوجد البلوش ، والفرس ، والهنود ، والسواحليون ، والأفارقة^(٢) ، وهذا التنوع في فئات السكان راجع إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجها حكام عمان، والتي ظهرت بشكل بارز في عهد السلطان سعيد بن سلطان ، فالموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الموانئ العمانية في شبه الجزيرة العربية مثل مسقط ، وصور ، ومطرح ، والخابورة . وموانئ زنجبار وكلوه في شرق إفريقيا ، جعلها ذات أهمية تجارية كبيرة ، مما أدى إلى استقرار مختلف الفئات السكانية واختلاطهم بالسكان المحليين . وفيما يلي يمكن استعراض أبرز الفئات السكانية التي يتكون منها المجتمع العماني في تلك الفترة .

(١) محيي الدين محمد مصيلحي ، النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة ، ضمن بحوث ندوة العرب في أفريقيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ١٧٦-١٧٧ ، ١٨٤ .

Rigby , Memorandum on the Report of the partiamentary committee on the East African slave trade , 1870 , p. 385 , from Genral Rigby , Zanzibar and the slave trade , Edited by Russell , E.B., London , 1935.

(٢) روبرت جيران لاندن ، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط ٥ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م ، ص ٤٦ .

١ - القبائل العربية :

تقوم دعائم المجتمع العماني في الجزيرة العربية على القبيلة كوحدة اجتماعية لها اعتبارها، وينتمي العمانيون إلى قسمين عربيين كبيرين : القحطانيين أو اليمانيين ، والعدنانيين أو النزاريين ، هذا من حيث الأصل ، إلا أنه مع بداية القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ونتيجة للحروب الأهلية التي دارت في عمان آنذاك ، انقسم المجتمع العماني من حيث الانتماء إلى قسمين رئيسيين هما : الغفارية ، وهم الذين انضموا في هذه الصراعات إلى محمد بن ناصر بن غافر ، وهؤلاء في الغالب من قبائل الشمال، أو القبائل النزارية وتنتمي أغلب هذه القبائل إلى المذهب السني ، ويصفهم بعض الباحثين الأجانب بأنهم أكثر تسامحاً إزاء المؤثرات الخارجية ، والقسم الثاني هم: الهناوية نسبة إلى خلف ابن مبارك الهنائي وقد انضمت إليه قبائل الجنوب، أو القبائل القحطانية ، وتنتمي الغالبية العظمى من الهناوية إلى المذهب الإباضي ^(١) .

أما من حيث الاستقرار وطبيعة المعيشة فتقسم القبائل العمانية إلى : قبائل حضرية مستقرة وقبائل بدوية متنقلة ، وتوزع القبائل الحضرية على مدن عمان الساحلية ، والبلدان الداخلية ، والقبائل البدوية في معظمها تنتقل على امتداد حدود الصحراء الداخلية موزعة على مقاطعات الظاهرة وعمان الداخلية

(١) أحمد محمد جلي ، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ، ط١ ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية ، الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص٦٢ وما بعدها .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٧٦٣/٥ - ١٧٦٤ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٨-٢٤٩ ، ٢٧٤ .

لانندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦ .

وجعلان^(١) ، إلا أن الدور الاجتماعي والسياسي الذي كانت تقوم به القبائل العمانية البدوية بدأ يتضاءل مع ازدياد النشاط البحري العماني الذي تنزعمه القبائل الحضرية ، وهذا ساعد على انتقال بعض القبائل البدوية إلى حياة الحضر طلباً لتحسين ظروف المعيشة ، بينما كان تحول بعض القبائل الحضرية العمانية في تلك الفترة إلى حياة البادية يكاد يكون نادراً .

ويتزعم القبيلة العمانية شيخ يكون مسؤولاً عمن تحت يده من أبناء قبيلته ، ويصل إلى هذا المنصب عن طريق الترشيح والانتخاب من بين أعيان القبيلة ، ويُنظر إلى الشيخ كوالد لقبيلته ، وربما تجد بعض القبائل تنقسم إلى أفخاذ لكل فخذ شيخه الخاص به يكون مسؤولاً أمام زعيم القبيلة ، إلا أن العلاقة بين هذا الزعيم والشيوخ الذين تحت إمرته كثيراً ما يشوبها الوهن ، ومن هنا فإنها تكون في موقف ضعيف أمام القبائل التي لا تخضع إلا لزعيم واحد ، وفي هذا يقول أحد الباحثين الأجانب : "وبالتالي فإن القبائل الخاضعة لإمام واحد يمكنها أن تمارس نفوذاً أقوى من تلك التي تفتقد إلى الوحدة السياسية ، رغم كثرة عددها ، وبسبب هذا التفتت داخل التشكيلات القبلية ، قلّ عدد القبائل التي تمارس سلطة مباشرة في عمان ، وتلجأ القبائل بتلافي (هكذا) هذا الوضع أحياناً إلى الدخول في سلسلة من الولاءات والائتلافات القبلية " ^(٢) . وتكون زعامة القبيلة عادة بالوراثة ، إذ يكون الابن الأكبر خليفة لوالده حتى وإن كان شاباً صغيراً ، ولذلك نجد أن كثيراً من زعماء القبائل في عمان يضعون حولهم مجلساً استشارياً يضم عدداً من

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٧٦٤/٥ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٧ .

الشيوخ وأعيان القبيلة ؛ للمساعدة في تنظيم الشؤون العامة للقبيلة ^(١) .

وتعمل القبائل العمانية في عهد الدولة البوسعيدية على حلّ المشاجرات والمنازعات التي تتم بين أفراد هذه القبائل عن طريق القضاء الشرعي الذي يصدر أحكامه غالباً وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية ، ويتم تعيين القاضي من قبل السلطان العماني ، الذي يقوم بدفع راتبه ^(٢) ، وفي كثير من الأحيان لا يحكم مثل هذا القاضي في الجرائم الجنائية الخطيرة ، فمعظم هذه الحالات كالقتل مثلاً ، أو أعمال الشغب العنيفة التي يقبض فيها على الجناة ، تحال إلى السلطان ليقرر لهم العقاب المناسب ، ولذا فغالباً ما يقتل القاتل بالطريقة نفسها التي قتل فيها المجني عليه ، وفي خارج حدود السلطنة يطبق زعماء القبائل العادات والأعراف العربية ، إلاّ الحقوق المدنية فيفصل فيها القضاة وفق الشريعة الإسلامية ^(٣) .

وعلى الرغم من أن فئة من المجتمع العماني تعتنق الفكر الأباضي ، إلاّ أن كثيراً من القبائل العمانية السنية تعيش بسلام تحت حكمهم ، ويعترفون بسيطرة البوسعديين عليهم ^(٤) ، ويمكن تسويق ذلك من خلال النقاط التالية :

- ١ - أن الدولة البوسعيدية لم تعط أهمية تذكر لهذا الفكر ولم تعمل على نشره .
- ٢ - كان النشاط التجاري والعسكري يحتل الدرجة الأولى من اهتمامات الزعماء البوسعديين ، فأعطوا هذين الجانبين جلّ عنايتهم .
- ٣ - وجود كثير من القبائل الأباضية التي لم تكن على وفاق مستمر مع هؤلاء

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠-٢٥١ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ١٧٩١/٥ .

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

الزعماء .

وحيثما بدأ السلطان سعيد بتوقيع اتفاقيات منع تجارة الرقيق مع حكومة الهند البريطانية في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، وتأكيد هذه الاتفاقية في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، وتأكيدها مرة ثانية في عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، بدأت العلاقات بين القبائل العمانية والزعماء البوسعيديين بالتأزم ، وجاءت اتفاقية عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م لتدفع القبائل العمانية للقيام بدور فاعل ورئيس في مناوأة السلاطين العمانيين .

ورأت القبائل الأباضية - بشكل خاص والتي فقدت مورداً اقتصادياً حينما بدأ الانجليز بمقاومة تجارة الرقيق بالتعاون مع سلاطين عمان - أن إفراط هؤلاء السلاطين بتوقيع الاتفاقيات للحد من هذه التجارة ، وأخذهم بالأساليب الأجنبية ؛ كفرض الرسوم الجمركية ، ابتعاد عن مبادئ المذهب الإباضي ، ومحاربة للانجليز على حساب بني قومهم . وتذكر أبحاث شركة الزيت العربية تعليقاً على هذا الموضوع جاء فيه : " وكثير من العداء الذي يكنه رجال قبائل عمان للسلطان يرتد إلى الزمن الذي كان فيه السلطان يتعاون مع الانكليز في حملاتهم للقضاء على تجارة الرقيق وتهريب الأسلحة . فالأباضيون المحافظون يذهبون إلى أن الرقيق ليس ممنوعاً في شريعة الإسلام وينبغي أن لا يتدخل فيه أحد ، وقد عارضوا أيضاً كل سعي إلى الحد من نشاط المهربين الذين يمدونهم بالأسلحة والذخيرة . ولما كان حكام آل بوسعيد أباضيين أيضاً في الاسم على الأقل فقد ساعدت هذه الحقيقة على زيادة التبرم بأعمالهم بين المتحمسين الذين يقطنون في الأرض وراء الجبال " (١) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٨ .

وعلى أي حال فإنه يبدو أن التعميم هنا مبالغ فيه، ولا ينطبق على سائر القبائل العمانية. صحيح أن بعض القبائل كانت تتاجر بالأرقاء لا سيما القبائل القريبة من الساحل ، ولذلك كان من أسباب خلاف هذه القبائل مع السلطان العماني توقيعه لاتفاقيات منع تجارة الرقيق إلا أن هناك أسباباً أخرى يأتي في مقدمتها ما نتج عن هذه الاتفاقيات من تدمير للأنشطة التجارية المشروعة التي تمارسها هذه القبائل بحجة مكافحة تجارة الرقيق ، وموافقة السلطان العماني على ذلك ، هذا إضافة إلى رغبة هذه القبائل في تطبيق نظام الإمامة في تعيين السلطان والذي ترغب كثير من القبائل الأباضية في أن يقوم على نظام الانتخاب من أهل الحل والعقد ، وهذا ما لم يكن موجوداً في عمان في تلك الفترة .

ومهما يكن الأمر فقد قامت بعض القبائل العمانية بدور في مقاومة الحد من تجارة الرقيق في عمان بقسميها الآسيوي والأفريقي ، ولذا فلا بد للباحث من استعراض أهم القبائل العمانية التي لها علاقة بتجارة الرقيق ، على الرغم من قلة المادة التاريخية المساعدة في هذا الجانب .

فمن أهم هذه القبائل قبيلة الجنبه ، وتعتبر أهم تلك القبائل ، وهي من أصل قحطاني ، ولكن أفرادها غافريون ، وقُدِّر عدد أفراد هذه القبيلة بثلاثين ألف نسمة ، وكانت هذه القبيلة بدوية في الأصل ، وتُعدُّ من أقوى قبائل البادية قبيل القرن الثاني عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، إلا أنها ضعفت فيما بعد ، ويرجع ذلك الضعف إلى تناقض عددهم ؛ ذلك أن كثيراً منهم استقر في ميناء صور وغيره من الموانئ الصغيرة، وأصبحوا يعملون في الملاحة والتجارة ، وامتلكوا العديد من السفن والقوارب التي ساعدتهم على المتاجرة مع كل موانئ المحيط الهندي ، حتى إذا ما أطلق اسم (الصوريون نسبة إلى ميناء صور

العماني (أريد به قبيلة الجنبه . وغدا هذا الاسم يمثل رعباً في المحيط الهندي كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الانجليز ^(١) ، ويعد ميناء صور الميناء الرئيس لتجارة الرقيق في شرق شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة ^(٢) .

وكان الجنبه يتاجرون مع الهند وشرق أفريقيا ، وموانئ البحر الأحمر ، ولما قام الانجليز بالحد من تجارة الرقيق بعد اتفاقية ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م خسرت قبيلة الجنبه وبعض القبائل العمانية الأخرى مورداً اقتصادياً مهماً بالنسبة لهم . وقد أفسحت هذه المعاهدة المجال لبريطانيا فرض رقابة على النشاط الملاحي العماني تحت ستار مكافحة تجارة الرقيق ، ولم يحظ ذلك بقبول في أوساط القبائل العمانية المختلفة .

وحيثما اشتدت المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان استعان الجنبه بالفرنسيين ليحموا مراكبهم التي تشترك في تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا وميناء صور العماني، الذي لم يكن للسلطان فيه نفوذ فعلي في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي ^(٣) .

ومن أهم القبائل العمانية التي قامت بدور فاعل ومؤثر في الساحة السياسية والعسكرية في عمان في فترة بحثنا قبيلة الحوث، ويرجع ذلك إلى قوة القبيلة من جهة ، وإلى الدور الذي يقوم به زعيمها من جهة أخرى ، وتسكن هذه القبيلة في المنطقة الشرقية من عمان ، وتبين أهمية الحوث في تاريخ الدولة البوسعيدية

(١) ما يلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦١ .

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦١ .

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

أنهم يعتبرون قلب القوة العسكرية في هذه الدولة ، ويصف بعض الباحثين الأجانب أبناء هذه القبيلة بقولهم : " وعلى الرغم من أنهم يحتفظون ببعض طبائع البدو فإنهم يشتغلون - في الأغلب - بالزراعة وخاصة بزراعة التمر. وثمة نفر قليل منهم يعدون تجاراً أثرياء يملكون سفناً تجارية ... ولا يتعامل رجال الحرث مع صور ، ولهم ميناءان هما مطرح ومسقط . وتعد هذه القبيلة ذات نزعة حربية " (١) .

وقدر عددهم بعشرة آلاف نسمة ، وينقسمون إلى سبعة عشر فخذاً (٢) ، وهناك بعض القبائل البدوية الموالية لقبيلة الحرث (٣) .

وتعتبر قبيلة الحرث القبيلة العربية الأولى في زنجبار في عهد السلطان سعيد ، ومن أفخاذ الحرث في زنجبار : البراونة ، والخناجرة ، والغيوث ، والمحارمة ، والسمرات ، والمراهبة ، وأولاد نادي ، والمطاوقة ، وأهل سناو ، والأعاسرة ، وكان لهذه القبيلة بفروعها المختلفة دور كبير في بناء وعمارة زنجبار وما حولها (٤) ، وتعد من أهم القبائل الهناوية الأباضية في شرق أفريقية، ويقدر عدد أفراد هذه القبيلة في زنجبار من الرجال بثلاثمائة نفس نسمة ، وأكثرهم أثرياء يعملون في التجارة والزراعة (٥) .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٠-١٤١ .

(٢) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١ .

(٤) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٥) Richard Burton, F. Zanzibar City Island and Coast, London Tinslex Brothers , 1875, Vol.1, p. 372.

أما قبيلة العوامر فهي في مقدمة القبائل التي كان لها دور في تجارة الرقيق^(١)، وهي أباضية المذهب ، ويقدر عددها بما يقارب ١٤٠٠ نسمة ، ويتوزع المتحضرون منهم في اثني عشرة قرية من قرى عمان الوسطى والشرقية ، وينقسمون إلى ثلاثين فخذاً ، ويرى بعض الباحثين أن لهم لهجة خاصة بهم^(٢).

هذه أبرز القبائل العربية التي لها دور في الاتجار بالرقيق والتي ورد ذكرها في المصادر التاريخية ، ويلاحظ هنا أن هناك قبائل عربية كبيرة في عمان لم يرد ذكرها في هذه المصادر ، مما يوحي بأن تجارة الرقيق لم تكن ذات أهمية كبيرة لدى القبائل العربية العمانية ، وأن ما وجد من هذه التجارة في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي كان له طابعه الحكومي الرسمي أكثر من الطابع الاجتماعي ، وإن كان هذا لا يعني إغفال الأهمية الاجتماعية للأرقاء في المجتمع العماني في تلك الفترة .

٢ - البلوش :

كان لموقع عمان البحري ، وطابعها التجاري ، دور كبير في تنوع التركيبة السكانية لمجتمع السلطنة ، وحين تتبع سكان عمان تجد أنهم يتميزون بأنهم ينتمون إلى أصول مختلفة عربية ، وفارسية ، وأفريقية ، وهندية ، إلا أن الأصول الأفريقية كانت هي الأكثر في مجتمع السلطنة من بين الأصول غير العربية ، وكان لهذا أثر على اللغة العربية التي يتحدث بها العمانيون ، الذين تميزت

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦١٧ .

(٢) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٢ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

لهجتهم عن اللهجات العربية الأخرى نتيجة لذلك التأثير^(١) .

وفي مطلع العصور الحديثة بدأ البلوش^(٢) بعبور البحر من بلوخستان^(٣) إلى شرق وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية ، وبدأوا بالاستقرار في عمان وساحل عمان ، إلا أنهم قدموا بشكل جماعات كبيرة إلى عمان في عهد الدولة العبرية حينما استنجد سيف بن سلطان الثاني بوالي مكران^(٤) الذي أرسل له قوة منهم ، أصبحت فيما بعد عماد الجيش العربي نظراً لقدرتهم القتالية ، وفي عهد البوسعيدين هاجر بعضهم إلى شرق أفريقية واشتغلوا بالتجارة والجنديّة . وبما أن أغلب البلوش مسلمون من أهل السنة ، ويتميزون بالجد والاجتهاد فقد مكنهم ذلك من الاندماج في المجتمع العماني ، وانتشرت بينهم اللغة العربية ، وإن كانوا يتكلمون لغتهم الأصلية فيما بينهم . ويذكر أنهم لا يشعرون بانتماء قوي نحو بلادهم الأصلية ، وربما يعود ذلك إلى فقرها ، وضيق سبل العيش فيها^(٥) .

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٦٦ .

(٢) يقول البلوش أنهم من أصل عربي ، وأن أجدادهم قحطانيون هاجروا من شبه الجزيرة العربية إلى بلوخستان ، ويتفق معهم بعض العمانيين في ذلك . انظر :

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٧ .

نبيل داد بهادر البلوشي ، الجوهر المنقوش في تاريخ البلوش ، ب.ط، دار الوسام ، بيروت ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص ١٥ وما بعدها .

(٣) بلوخستان : ينطق أيضاً بلوسستان ، ويراد به الإقليم الذي ينتشر فيه الجنس البلوخي في جنوب شرق الهضبة الإيرانية ، وأغلب سكان هذا الإقليم مسلمون ويوجد به عدد قليل من الهندوس . انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٤٠ .

(٤) مكران : هو احد الأقاليم الجنوبية في إيران . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

(٥) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٤٠ .

وقد سكن البلوش في الجزء الجنوبي الشرقي من إقليم الظاهرة في عمان، وأصبحوا قوة فاعلة في المجتمع العماني ؛ إذ سرعان ما امتهنوا الملاحة والتجارة ، فعملوا وقت السلم في الموانئ وعلى ظهور السفن ^(١) ، فاندمجوا بشكل واضح مع العمانيين من خلال الزواج ؛ فنتج عن ذلك ما عُرف في عمان باسم المولدين . هذا إلى جانب تقبلهم العادات، والتقاليد العمانية السائدة في تلك الفترة ^(٢) .

وعمل البلوش في بلدان ساحل عمان جنوداً مرتزقة في خدمة الأمراء المحليين، كما دخل بعضهم في خدمة حكومة الهند البريطانية ^(٣) ، وتذكر الوثائق ^(٤) البريطانية إلى أن البلوش كانوا ضحايا للاسترقاق في بعض الفترات التاريخية ، كما أنهم أيضاً شاركوا في تجارة الرقيق في السنوات الأولى من القرن العشرين لا سيما في ساحل عمان ^(٥) .

=

عائشة السيار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٦٦ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

(٢) علي بن حسين البسام ، الملاحة في سلطنة مسقط وتجارها الخارجية ١٢٩٠-١٣٢٢هـ / ١٨٧٢-١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ والحضارة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ، ص ٢٣٦ .

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

(٤) رسالة باللغة العربية بعثها المقيم البريطاني بالخليج العربي إلى الشيخ صقر بن زايد حاكم

أبو ظبي ، مؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦م .

I. O. R. R/15/203 .

(٥) عبدالمالك بن خلف التميمي ، الكويت والخليج العربي المعاصر ، ب.ط، دار الشراع العربي،

الكويت، ب.ت، ص ٢٤٠-٢٤٢ .

وحين تتبع مصادر التاريخ العماني في عهد البوسعيدين ، لا تجد أن هذه الفئة الاجتماعية قامت بدور اقتصادي مهم في مجتمع السلطنة ، ذلك أنهم لم يبلغوا ما بلغته الجالية الهندية . ويرجع هذا الأمر في نظر الباحث إلى أسباب عديدة يأتي في مقدمتها أن البلوش عملوا جنوداً مرتزقة لخدمة اليعاربة في آخر عهدهم ، ومن بعدهم البوسعيدين ، فكان ذلك كافياً لهم بعد انتقالهم إلى عمان من مجتمعهم المغلق في بلوخرستان . أما الجالية الهندية فقد انتقلت من الهند إلى عمان وهي تملك العقلية الاقتصادية التي استفادت منها في موطنها الجديد ، إضافة إلى التشجيع الذي حظى به الهنود من قبل البوسعيدين ، والحماية المقدمة لهم من قبل السلطات الإنجليزية في المنطقة .

ومن هنا كان البلوش يشكلون في زنجبار الجزء الأكبر من قوة الجيش البوسعيدي ، واستمر ذلك حتى بدأ البوسعيديون في استعمال السكان المحليين من الأفارقة ، بقيادة مسؤول عسكري انجليزي ، وذلك بعد وفاة السلطان برغش بن سعيد^(١) في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م^(٢).

(١) برغش بن سعيد هو الابن السابع للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م من أم أفريقية ، تولى في عهد والده حكم مقاطعة بانجيني ، له ولدان هما سيف وخالد ، وتولى حكم زنجبار في رجب ١٢٨٧هـ/أكتوبر ١٨٧٠م ، ويصفه المغربي بأنه آخر سلاطين زنجبار اسماً ومعنى ، توفي في رجب ١٣٠٥هـ/مارس ١٨٨٨م . انظر :

المغربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ وما بعدها ، الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١-٢٢ .

(٢) المغربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧ .

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ ، ٨٥-٨٦ .

٣ - الجالية الهندية :

كانت الجالية الهندية من أكبر الفئات الأجنبية في عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي وكان لها تأثير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، سواء في القسم الآسيوي أم الأفريقي من السلطنة ، ويعود الوجود الهندي في هذه المناطق إلى فترات تاريخية متقدمة ، إلا أنهم لم يستقروا هناك إلا في عهد السلطان سعيد بن سلطان .

وحيثما زار الرحالة البرتغالي فاسكودي جاما (Vascode Gama) ^(١) الساحل الشرقي لأفريقية في عام ٩٠٤هـ / ١٤٩٨م ، وهو في طريقه إلى الهند ذكر بأنه وجد عدداً من التجار الهنود من طائفة الهندوس مستقرين بموانئ شرق أفريقية، وذكر أحد المؤرخين البرتغاليين الذين عملوا في الهند في مطلع القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي أن السفن القادمة من الهند إلى سواحل شرق أفريقية كانت عادة ترسو في ممبسة، ومالندي، ومقديشو ، وتتم المعاملات التجارية بين العرب والهنود عن طريق المقايضة ؛ إذ يقوم التجار العرب المقيمون بتلك الموانئ بمبادلة الذهب ، والعاج ، والصمغ الذي يجلبونه من داخل أفريقية، بما يحمله التجار الهنود من الأقمشة ، والتوابل ، والقمح ، ويشير هذا المؤرخ إلى أن سلاطين زنجبار ، ومبسة، ومافيا، كانوا يلبسون الأقمشة الحريرية والقطنية التي يجلبها التجار الهنود والتي تجرى مقايضتها في ممبسة ^(٢) .

(١) فاسكودي جاما : ملاح برتغالي ، من زعماء ما يسمى بحركة الكشف الجغرافية ، ويعتبر أول من وصل إلى الهند عن طريق البحر ، بعد مروره برأس الرجاء الصالح ، تزعم طلائع حركة الاستعمار الأوربي في أفريقيا وآسيا ، توفي عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م . انظر :

الموسوعة العربية الميسرة ، ١ / ٥٩٧ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

ونظراً للأهمية الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها كل من مسقط وزنجبار فقد عمل الهنود على الاستفادة من ذلك ، معتمدين على قدرتهم التجارية ومعرفتهم بحركة الرياح الموسمية ، إذ تهب الرياح في شهر ديسمبر من الشمال الشرقي فتدفع سفنهم المعروفة بالداو حتى تصل إلى سواحل الخليج الغربي وشرق أفريقيا، وفي شهر مارس تهب الرياح الجنوبية الغربية لتعود بهم إلى موانئ الهند الغربية ، ولذا فإن التعامل التجاري كان يتم خلال دورة تلك الرياح^(١) .

ومهما يكن من أمر فإن ازدياد الأهمية التجارية لميناء مسقط في أوائل فترة بحثنا نتيجة للاضطرابات السياسية في إيران وتحول مركز التجارة في المنطقة من بندر عباس إلى مسقط ؛ أدى في الواقع إلى جذب أنماط جديدة من التجارة، فعملت العائلات التجارية العمانية كوكلاء تجاريين للهنود ، كما أن طريقة التجار العمانيين في البيع والشراء أدت إلى جذب صغار التجار إلى مسقط من مختلف الفئات ، هذا إضافة إلى أن كثيراً من السلع الأوربية كانت تصل إلى عمان عن طريق الهند^(٢) ، وقد أدى ازدياد التبادل التجاري بين عمان والهند إلى وجود عدد كبير من الهنود في الأراضي العمانية .

فقد قدم عدد من التجار الهنود إلى مسقط وإلى ساحل شرق أفريقيا وذلك في بداية القرن التاسع عشر ، فقدموا من بمومباي (Bombay)^(٣) ، وكتش

(١) بنیان سعود ترکی، الجالية الهندية في شرق أفريقيا بين هامرتون والسلطان سعيد (١٨٢٣-١٨٥٦م)

مجلة المؤرخ المصري ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد ١٣ ، يوليو ١٩٩٢ م ، ص ١٣ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣-٧٤ .

(٣) بومباي : مدينة هندية كبيرة تقع على بحر العرب ، ولذا فهي ميناء بحري مهم للهند ، أسست قبل

الميلاد بنحو ثلاثمائة سنة ، وبها جامعة بومباي التي تأسست عام ١٢٤١هـ/١٨٥٧م ، وتعتبر مركز

=

(Catch) ^(١)، وسورات (Sawrat) ^(٢)، وجمنجار ^(٣) (Jamenjar) ^(٤) . وينقسم الهنود في عمان بشطريها الآسيوي والأفريقي إلى قسمين رئيسين حسب الانتماء الديني هما : المسلمون، والبانيان ^(٥) (Banians) ^(٦) .

=

صناعي مهم في الهند ، وكان بها مقر شركة الهند الشرقية البريطانية . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٨ ؛

الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٤٤٥ .

(١) كتش : إحدى مناطق الهند الغربية التي كان تجارها يترددون على ساحل شرق أفريقية منذ القدم للتجارة . انظر :

بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ ، ١٤ .

(٢) سورات : مدينة هندية تقع إلى الشمال الغربي من بومباي ، وتعتبر ميناء مهم على خليج بومباي ، كانت المركز الرئيس للتجارة الأوروبية في القرن السابع عشر الميلادي ، اشتهرت بتصدير المصنوعات القطنية وهي من المناطق التي أسس بها الانجليز وكالات لهم ، وشكلت خطراً على البرتغاليين في الهند . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ١/ ١٠٣٢ .

عبدالعزیز نوار ، الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث ، ب.ن ، ب.م ، ب.ت ، ص ٥٤٨ .

(٣) جمنجار : تقع في غرب الهند ، وأكثر سكانها من الهندوس ، وكان تجارها الهندوس يتاجرون مع ساحل شرق أفريقية منذ القدم . انظر :

بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) Saldanha, J. A. , Precise on Slave Trade in The Gulf of Oman and The Persian Gulf , 1873 - 1905, Archive Edition, England, 1986, P. 8.

(٦) يرى لاندن أن كلمة بانيان تحريف لكلمة (بهاتيا) وهو اسم إحدى الطبقات التجارية في الهند والتي اقترن تاريخها بالتجارة الخارجية ، وأنها تطلق على التجار الهندوس فقط ، في الوقت الذي يرى فيه رجب حراز أن كلمة بانيان تطلق في شرق أفريقية على كل تاجر هندي سواء كان مسلماً أو هندوسياً . انظر حول ذلك :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ص ١١٠ ؛

بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

=

وينقسم الهنود المسلمون في عمان إلى عدد من الطوائف والفرق ، وتأتي طائفة الخوجة في مقدمة هذه الطوائف من حيث العدد والقدرة التجارية، وتنتمي هذه الطائفة إلى المذهب الشيعي ، وكانوا قد قدموا من مدن غرب الهند، ويتميز أفراد هذه الطائفة بأنهم يقيمون بشكل مستمر في السلطنة، حتى وصل بهم الأمر إلى الاستيطان بشكل دائم في زنجبار، وبدأت أعدادهم تتكاثر بسبب التناسل^(١).

أما في الشطر الآسيوي من السلطنة فتعتبر هذه الطائفة أكثر الجاليات الهندية عدداً وتقيم في ميناء مطرح ، ويقوم هؤلاء بالأعمال الحرفية والتجارية^(٢) ، كما أنهم يعملون بتجارة الجملة والتجزئة مما أتاح لهم إقامة صلات تجارية واسعة مع جميع موانئ ساحل شرق أفريقية ، إضافة إلى إقامتهم صلات تجارية مع التجار الأمريكيين والأوروبيين^(٣) ، خاصة وأنهم يعملون في بيع السلع الأوروبية وشراء المنتجات المحلية^(٤).

=

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ ، ١٦٥ .

ومن خلال استقراء هذين الرأيين يبدو للباحث أن هذا اللقب إذا أطلق في منطقة الخليج العربي فيراد به التجار الهندوس ، وإذا أطلق في شرق أفريقية فيراد به التجار الهنود بشكل عام سواء كانوا مسلمين أو هندوساً .

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ص ٢٦١ .

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

Burton , R. , op. cit , vol. 1 , p. 335.

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

(٣) أرشيف زنجبار : Letter From Atkins Hamerton To John H . Mbb and M . B . Bates, Zanzibar, dated in 24th, July 1844.

محفوظة في الأرشيف تحت رقم AA12/IC . انظر : ملحق الوثائق ملحق رقم : (١) .

(٤) Christie , James , Cholerea , Epidemics in East Africa , London ,

Macmillan and co., 1875, p. 336 .

Saldanha, J A . , op. cit., P. 11.

ويستخدم أفراد هذه الطائفة الرقيق في أعمالهم المنزلية ، وذلك لأن المرأة منهم تشارك زوجها في النشاط التجاري ، ومن هنا فإنه عادة ما يكون في كل بيت من بيوت الخوجة أمتان تقومان بكل الأعمال المنزلية ^(١).

ثم تأتي بعد ذلك طائفة البهرة وهم مسلمون أيضاً ، إلا أنهم أقل عدداً من الخوجة ، ويعملون في التجارة وبعض الأعمال الحرفية الأخرى ، ويتميز البهرة بعدم مخالطتهم للجاليات الأخرى ، وتتشابه هذه الطائفة مع الخوجة في كثير من الصفات ، إلا أن المرأة من طائفة البهرة تحافظ على لبس الحجاب، ولا تشارك في العمل مع زوجها بخلاف زوجات الخوجة ^(٢).

أما البانيان فإنهم يشكلون الغالبية العظمى من الجالية الهندية في عمان ، وقد اعتاد هؤلاء الإقامة في مسقط مدة زمنية طويلة تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ عاماً تتخللها زيارات طويلة إلى عائلاتهم في الهند ، ومن هنا فإنهم لم يصطحبوا أسرهم إلى مسقط ^(٣)؛ وذلك لأسباب متعددة من أهمها قسوة المناخ ، والخشية من مخالطتهم لمجتمع يعتبرونه غريباً عنهم ، بل ومعادياً لهم ، ولذلك كانوا يعيشون في عزلة عن المجتمع الذي يعيشون فيه ، في الوقت الذي كانوا فيه يؤدون طقوسهم الدينية في معابدهم الخاصة ويتمسكون بتقاليدهم الطائفية ^(٤).

ويذكر كريستوفر رجي (Christopher Rigby) ^(٥) أن البانيان الهندوس

(١) Ibid., p.p. 336-337.

(٢) Pearce, F. B., op. cit, p. 256.

(٣) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions , dated 1st July 1860, p. 329. from General Rigby , Zanzibar ... op. cit, edited by Russell . Saldanha, J A . , op. cit., P. 10 .

(٤) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

(٥) كريستوفر رجي، عسكري انجليزي تم تعيينه قنصلاً لبريطانيا في زنجبار عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م خلفاً

الملتزمين بدينهم لا يتخلون عن ولائهم لبلادهم وشريعتهم ؛ لأن الهندوسية تحرم عليهم ذلك ، ومن ثم فإنهم لا يمكن أن يكون أي هندوسي من رعايا السلطان العماني إلا إذا تخلّى عن اعتقاده الديني ^(١) ، والهندوس بشكل عام متمسكون بعقيدتهم إلى درجة كبيرة ، حتى أن الذين يقيمون خارج حدود الهند ملزمون بالرجوع بين فترة وأخرى إلى بلدتهم الأم ليقدموا القرابين في معابدهم ^(٢).

والواقع أن هناك نوعاً من التنافس التجاري بين الهنود المسلمين والبانيان، إلا أن البانيان كانوا أقوى من حيث المركز الاقتصادي ، وقيم هؤلاء على امتداد منطقة الساحل العماني ، فهم يتوزعون في مسقط ، ومطرح ، وصور ، وقيم الهنود المسلمون في مسقط ، والخابورة ، والسويق ، وصور ، إلا أن عدد الجالية الهندية المسلمة في المناطق النائية كان أكثر من عدد الهندوس ، ويرجع ذلك كما يرى أحد الباحثين إلى عدم الاستقرار الأمني في هذه المناطق مما يجعل الهندوس عرضة للخطر أكثر من المسلمين ^(٣).

لهامرتون ، يتمتع بمهارة لغوية ، وخبرة بمنطقة المحيط الهندي ، قام خلال عمله في زنجبار الذي امتد ثلاث سنوات بنشر الهيمنة الإنجليزية في شرق أفريقية ، يصفه بعض المؤرخين بأنه متعصب لآرائه معتزلاً بنفسه ، عنيفاً محباً للخصام ، وكان من أشد المناوئين لتجارة الرقيق . انظر :

Bennett, N. R. , A History of the Arab state P. 62,

Ommanney, F.D., Isle of Cloves Aview of Zanzibar , longman , London , 1955. p. 66.

(١) كان بعض الهنود في زنجبار من رعايا الحكومة البريطانية ؛ يطلون ولاءهم للانجليز ويعلنون أنفسهم رعايا للسلطان العماني حتى يمكنوا من المتجارة بالرقيق . انظر :

Rigby , Memorandum on the Report of the parliamentary , op. cit. p. 385.
from Genral Rigby, Zanzibar ..., Edited by Russell.

Ibid .

(٢)

(٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦-١٦٧ .

وفي النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي بدأ السلطان سعيد يعطى أملاكه في الجانب الأفريقي جل اهتمامه ، فعمد في عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م إلى نقل عاصمة دولته من مسقط على الجانب الآسيوي إلى زنجبار في الجانب الأفريقي ، ولعل السلطان سعيد كان يستهدف من وراء ذلك تأسيس دولة ذات طابع تجاري ، وهذا ما دفعه إلى فتح المجال بشكل موسع للأجانب للعمل في بلاده ، ولذا فقد سحب معه عدداً من التجار الهندوس (البانيان) إلى زنجبار ^(١).

ومهما يكن من أمر فإن الأعمال التي قام بها السلطان سعيد لتطوير تجارته في شرق أفريقية كانت حافزاً لتكاثر التجار الهنود في المنطقة في تلك الفترة، فكان تزايد النشاط التجاري في ممتلكات السلطان سعيد عاملاً مهماً في استقرار الهنود في الأجزاء الآسيوية والأفريقية من دولته حتى بلغ عدد التجار الهنود الذين انتقلوا إلى مسقط ومطرح في عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م قريباً من ألفي هندي ^(٢).

والواقع أن هناك عوامل مهمة دفعت السلطان سعيد إلى الاستعانة بالبانيان بعد انتقال مقر حكمه إلى زنجبار منها أنه سبق له أن تعامل معهم في مسقط وأدرك بشكل مباشر قدراتهم المالية والتجارية ، كما أن الهنود من جانبهم قدروا للسلطان سعيد معاملته الطيبة لهم ، وتسامحه الكامل بأن منحهم الحرية لممارسة شعائرهم الدينية ، إضافة إلى أنه لم يفرض عليهم قيوداً تحد من نشاطهم التجاري ^(٣).

(١) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(٣) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

وفي هذا يقول روث (Ruete)^(١) : " وإذا كان السلطان سعيد خلوّاً من التعصب العرقي ، فقد أدرك أن مصلحة بلاده تتفق ومصلحة هؤلاء البانايان وأن الباناياني الواحد يجبر بعده عشرة من بني قومه . ولذلك فقد قدم لهم كل عون وتشجيع ممكن وكان ثوابه على ذلك انتعاش تجارته وتحسن أحوال رعيته " (٢) .

وكان تأسيس القنصليات الأجنبية في زنجبار ودخول السلطان سعيد بمعاهدات تجارية مع الدول الغربية قد فتح الباب للتجار الأجانب من أمريكيين وأوروبيين وهنود للدخول في زنجبار والإقامة فيها من أجل ممارسة النشاطات التجارية ، إلا أن أعداد الغربيين الذين قدموا إلى زنجبار لأجل هذه الغاية كان قليلاً إذا ما قورن بعدد الهنود الذين أصبحوا بمرور الوقت من أكبر الجاليات التي قامت بدور رئيس في النشاطات التجارية، بما في ذلك تجارة الرقيق كما سيأتي.

وعلى كل حال فإن لذلك أسباباً عديدة يمكن للباحث استنتاجها من خلال استقراء ما جاء في المصادر التاريخية فمنها :

١ - تشجيع السلطان سعيد لهم ورغبته في توسيع نشاطاتهم التجارية

(١) هو رودلف سعيد روث (R. Said Ruete) ابن سالة بنت السلطان سعيد من زوجها الألماني روث، نشأ وترعرع في ألمانيا ، ثم انتقل مع أمه إلى بريطانيا ، ولا يعرف عن حياته شيئاً يستحق الذكر في إنجلترا ، إلا أنه كان يلتقي بأحواله عند زياراتهم المتعددة إلى لندن ، وعلى الرغم من سوء العلاقة بين خاله برغش بن سعيد وأمّه سالة بسبب هروبها إلى ألمانيا وارتدادها عن الإسلام إلا أن رودلف هذا لم يتأثر بما كان بين أمه وخاله ، وكان رودلف معجباً بمجده سعيد وفي أثناء زيارة خليفة بن حارب سلطان زنجبار إلى لندن ألقى رودلف محاضرة عن تاريخ البوسعيديين في عمان وزنجبار ، ونشرت هذه المحاضرة على هيئة كتاب في عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م ، انظر :

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ ، ٣٠ من مقدمة المترجم .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .

لتشمل جميع أجزاء دولته الآسيوية والأفريقية ، لاسيما وأنه سبق وأن تعامل معهم في مسقط قبل الانتقال إلى زنجبار ، وذلك لإدراكه مقدرتهم التجارية ، حيث إن الهنود يبدؤون برؤوس أموال صغيرة ثم تنمو مع الوقت ، ويعيشون في ظروف وأوضاع لا يعيشها غيرهم من الجاليات الأخرى .

٢ - كان الهنود بالنسبة للسلطان سعيد هم القادرين على توفير الأموال اللازمة لتحريك النشاطات الاقتصادية في دولته ، ويتم توفير هذه الأموال بالتعاون مع التجار الهنود الآخرين في مسقط أو مع المؤسسات التجارية في الهند نفسها ، ولذا كان اتصال الهنود بالمؤسسات التجارية الهندية مستمراً .

٣ - أدرك السلطان سعيد أن نجاح التجار الهنود في دولته يعني دخول رؤوس أموال جديدة إلى بلاده ، وإلى هذا المعنى أشار أحد الباحثين ^(١) ، حيث يرى أنه لا بد لأي مؤسسة تجارية غربية ترغب في القيام بأعمال تجارية في مسقط أن تجد لها شريكاً من التجار الهنود ، فذلك يذلل كثيراً من المصاعب التي قد تواجه المؤسسة الغربية ، إضافة إلى أن التاجر الهندي يقدم المشورة للمؤسسة الغربية للدخول في الميادين الاقتصادية المحلية .

٤ - كان السلطان سعيد يأمل من وراء فتح أبواب بلاده للهنود وتسهيل أعمالهم التجارية ، أن يكون هناك اتصال دائم بين سلطنته وبين حكومة الهند البريطانية ، التي يحرص دائماً على إقامة علاقات طيبة معها ، ومن هنا كان يتعامل كثيراً مع التجار الهنود بصفتهم من الرعايا البريطانيين ، ولا يمكن إغفال المعاهدات العمانية البريطانية التي فتحت المجال أمام الهنود للدخول إلى الأراضي

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

العمانية بصفتهم رعايا بريطانيين .

وننتج عن ذلك تزايد أعداد الهنود في الشطر الأفريقي من السلطنة العمانية حتى بلغ عددهم في عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م ، ٥٠٠٠ هندي بين مسلم وهندوسي^(١) ، وفي الوقت نفسه ساعدت الأساليب التجارية التي يستخدمها الهنود ، ونشاطهم المتميز في هذا المجال على حصولهم على امتيازات اجتماعية ومعنوية عند السلطان سعيد حتى أصبح الهنود يمثلون الطبقة التجارية الرئيسة في زنجبار^(٢) ، فانتشروا في جميع المدن والقرى على الساحل المقابل للبر الرئيس لزنجبار ، بل وجدوا أيضاً في المستوطنات البرتغالية في موزمبيق^(٣) ، وسيطروا حسب قول بيرتون^(٤) (R.F. Burton) على ٥/٤ التجارة في منطقة ساحل شرق أفريقية .

(١) Koplan, I. , Tanzania a Country Study the Amarcn , University washington D. C., 1978, p. 28.

(٢) سعدية عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(٣) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 329. from

General Rigby, Zanzibar ..., op, cit, Edited by Russell.

(٤) هو ريتشارد فرانسيس بيرتون ولد في إيرلندا ، وعمل ضابطاً في الجيش البريطاني في الهند ، وتعلم اللغة العربية ، وفي عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م زار مكة والمدينة مختفياً في زي عربي مسلم ، وبعد ذلك بعام قام مع سبيك (Speke) برحلة إلى أوغيجي ، فوصلا إلى زنجبار في عام ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م بعد موت السلطان سعيد، وزودهما ماجد بن سعيد سلطان زنجبار بتوصية إلى زعماء القبائل ، وكان هدفهما اكتشاف منابع النيل ودراسة إمكانية الاستفادة من حاصلات الإقليم، فوصلا إلى طابورة ثم أوغيجي في فبراير ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م وعملا على اكتشاف الجزء الشمالي من بحيرة تنجانيقا ، وعادا بعد ذلك إلى زنجبار في عام ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م . للتفصيل انظر :

جلال يحيى ، التنافس الدولي في شرق إفريقية، ط١، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ٥١-٥٢ .
يواقيم مرقس رزق، حميد بن محمد المرجي والوجود العربي في الكونغو، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م ، ص ٢٧-٢٨ .

(٥) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢١٠ .

Burton , R. F., op. cit , p.p. 315-317 .

ومنذ مطلع العقد السادس من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي بدأ الهنود يستولون على الأعمال التجارية ، لاسيما في القسم الأفريقي من السلطنة ، في الوقت الذي أخذ فيه السلطان سعيد يستعمل الأكفاء منهم في وظائف ذات طابع مالي ^(١) ، خاصة وأن العرب لم يظهروا مهارة كافية في هذا المجال ، ولذا فلم يجد هذا السلطان غضاضة في إسناد بعض المناصب المهمة في دولته إليهم ، فعهد إلى الهندوس إدارة الجمارك في أملاكه في شرق أفريقية عدا منطقة المريمة ^(٢) ، عن طريق نظام الالتزام ^(٣) ، وكان من أشهر الهنود الذين تولوا هذا العمل سيث وات بانيا ، وسيث سيفجي توبان ، وسيث جاريا ام سيفجي ^(٤) ، أكبر أبناء سيفجي توبان ، وكان المبلغ الذي دفعه سيث وات بانيا إلى السلطان سعيد في أول الأمر (١٥,٧٥٠) جنية استرليني ^(٥) ، ثم

(١) أرشيف زنجبار : Peceipt of a Sum of 29 Dollars From the Imam,s (Said) Secretary For The benifit of a Banian Ramian Ramjan Khan, Customs Officer in Zanzibar in addition to Sales Record of the obove Mentioned, dated 11 February 1851 .

محفوظة في الأرشيف تحت رقم : AA12/CI . انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢) .

(٢) المريمة : تقع هذه المنطقة بين كلوة وبنجاني ، وكان السلطان العماني يطبق في هذه المنطقة مبدأ الاحتكار بالنسبة لتجارة الصمغ والعاج ، وهي منطقة تلال ساحلية ومنها أخذت كلمة مريما أي التل ، وسكان هذه المنطقة مسلمون على المذهب الشافعي . انظر : السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا ، ص ٣٤ .

يوافيم مرقص ، حميد بن محمد المرجي والوجود العربي ، ص ٢ .

(٣) يتمثل نظام الالتزام في أن يقوم الملتزم بتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب ؛ مقابل أن يدفع مبلغاً محدداً من المال ، يتفق عليه في فترة زمنية محددة . وهذا النظام معروف في أوروبا في أواخر العصور الوسطى وفي بعض البلاد الإسلامية . انظر : بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٤) تولى جاريا أم إدارة الجمارك خلفاً لوالده في أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وغادر زنجبار عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م وتولى بعده نائبه لاده دجبي . انظر :

Bennett, N. R. A History of the Arab, p. 42.

(٥) يساوي الجنية الاسترليني (٤,٧٥) ريال ، الذي كان يسمى أيضاً بالكروان الألماني (German Grown) والدولار النمساوي ، ويعرف في منطقة الخليج العربي باسم الفرنسي ، ويعادل الريال النمساوي دولار أمريكي واحد ، انظر :

=

لم يلبث أن تضاعف هذا المبلغ حتى كان آخر مبلغ دفعه جايارام سيفجي للسلطان سعيد هو (٥٤,٠٠٠) جنيه استرليني^(١) ، وقد ظل الهنود يتولون منصب ملتزم الجمارك في زنجبار حتى بداية القرن الرابع عشر الهجري ، أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً^(٢) .

وعلى كل حال فقد استطاع الهنود في زنجبار تكوين اسطول بحري صغير لنقل البضائع بين زنجبار وبومباي بشكل منتظم ، ولكن حينما عزم جاريام عام ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م على استئجار سفن أمريكية لنقل البضائع إلى كوتش ، عملت السلطات البريطانية في الهند على إجهاض هذا المخطط ، وفي عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م كان متوسط أرباح جاريام (١٠٠,٠٠٠) دولار نمساوي^(٣) .

ولذلك فمن الطبيعي ألا تحظى هذه الامتيازات التي يتمتع بها الهنود في السلطنة العمانية برضى القبائل العربية ، لا سيما في القسم الأفريقي من دولة السلطان سعيد حيث كان البانيان يتعاملون بالربا ، ويعملون على توظيف رؤوس أموالهم في المداينات ورهن ممتلكات العرب العقارية^(٤) ، ومن هنا أبدى

U.S.A. Consulat of Zanzibar Report on the Trade of the Zanzibar Coast for the tuo year Ending by francis R. webb. Acting U.S. Consul, Septembar 30th 1873, p. 10.

الجوهرة بنت عبداللطيف العيسى ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة زنجبار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٦ - ١٨٩٤م (١٢٧٣-١٣١٢هـ) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م ، ص ١١١ .

(١) الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١١١ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spiecs and Ivory in Zanzbar Integration of on East Africa Commercial Empire in to the world Economy, 1770-1873, London, 1987, p.p. 106-107.

(٤) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا ، ص ٣٣ .

زعماء القبائل العربية شكواهم للسلطان العماني من احتكار الهنود للأعمال التجارية المهمة، إلا أن السلطان سعيد لم يبد اهتماماً بذلك^(١)، ويبدو أن السلطان سعيد لا يريد إغضاب بريطانيا من جهة ، إضافة إلى أن تجارتها الشخصية تقوم على الهنود من جهة أخرى . ولذا كان متوقعاً ألا يستجيب للنداءات العربية التي تدعوه إلى الحد من نفوذ الهنود في السلطنة .

وبهذا يتبين أن هناك علاقة بين تدعيم النفوذ الانجليزي في شرق أفريقيا ووجود الهنود في المنطقة ، خاصة إذا علمنا أن هناك اتصالاً وثيقاً بين السلطان سعيد وحكومة الهند البريطانية ، ورغبته في استقبال الهنود في بلاده على أنهم رعايا بريطانيين ، وهنا يمكن القول بأن الهنود في سلطنة عمان في تلك الفترة كما أشار إلى ذلك رجي^(٢) يعتبرون إما رعايا بريطانيين ، أو رعايا لبعض الإمارات الهندية التي تقع تحت الحماية البريطانية ، كما هو الحال - آنذاك - في كتش وكثيوار .

(١) السيد رجب حراز ، أفريقيا الشرقية ، ص ١١٠-١١١ .

(٢) Rigby , Memorandum on the Report of the parliamentary, Committee on the East African slave trade, 1870, p. 385. from Genral Rigby, Zanzibar ..., Edited by Russell.

المبحث الثاني :

مصادر الرقيق ومراكزه في عمان وشرق أفريقية :

تأتي تجارة الرقيق كمظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي الذي كان سائداً في منطقة شرق أفريقية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، بل ربما قبل ذلك، ولكن ثمة تساؤل مهم هنا وهو هل كانت تجارة الرقيق هي النشاط الأبرز الذي مارسه التجار العرب سواء أكانوا عمانيين أم غير عمانيين ؟ والإجابة عن هذا السؤال ستأتي في أثناء هذا المبحث، ولكن من المهم قبل ذلك الإشارة إلى أن كثيراً من المصادر الأجنبية تكاد تقصر هذا النشاط على تجارة الرقيق ، بل إنها تنسب إلى العرب ارتكاب كثير من الفظائع داخل القارة من أجل صيده والاتجار به .

والواقع أن النشاط التجاري العربي عامة والعماني خاصة قد تعددت مظاهره وانعكست آثاره على إحداث تغيرات بعيدة المدى في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة شرق أفريقية، ولم تكن تجارة الرقيق إلا مجرد دعامة ثانوية من دعائم ذلك النشاط ^(١) ، لا سيما في عهد البوسعيدين. ومهما يكن الأمر ، فقد وجدت بريطانيا الادعاء بمحاربة تجارة الرقيق ذريعة لتوقيع الاتفاقيات المتوالية مع سلاطين عمان بدءاً بالسلطان سعيد وحتى إعلان الحماية البريطانية على عمان عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م ، وذلك للسيطرة على مقدرات منطقة شرق أفريقية والخليج العربي ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأوضاع الاقتصادية في فترة البحث لتكشف بجلاء زيف ادعاءات الحكومة

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٩ .

البريطانية ومبالغاتها حيال تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

ولذلك فإنه من الأهمية هنا الإشارة ولو بإيجاز إلى عوامل نمو التجارة بين عمان وشرق أفريقية قبل الحديث عن مصادر الرقيق ومراكزه حتى يتبين أن تجارة الرقيق ما هي إلا جزءٌ يسير في منظومة التجارة العمانية .

شهدت سلطنة عمان خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي نجاحاً باهراً في التجارة والملاحة ؛ إذ حقق البوسعيديون شهرة في هذا المجال ، حتى إذا وصفت دولة اليعاربة بأنها "دولة بحرية حربية" فإنه يمكن وصف دولة البوسعيديين بأنها "دولة بحرية تجارية" ، ولا سيما في عهد السلطان سعيد بن سلطان، الذي وصف نفسه لأحد زائريه الفرنسيين بأنه ليس إلا تاجراً^(١) ، والواقع أن هناك عوامل عديدة توافرت لسلطنة عمان في تلك الفترة جعلت منها دولة تجارية من الطراز الأول .

ويأتي موقع عمان بشكل خاص والخليج العربي بشكل عام في مقدمة العوامل التي أسهمت بشكل فاعل في نمو التجارة ؛ إذ تقع عمان في مكان متوسط في العالم القديم - آسيا وأوروبا وأفريقية - فهذا الموقع يربط بين الإقليم الموسمي الذي يشمل الهند وشرق أفريقية والغني بموارده الطبيعية ، وبين إقليم البحر المتوسط الذي هو بحاجة إلى هذه الموارد ، ممّا ساعد على نمو التجارة بين المنطقتين^(٢) ، كما أن الظروف المناخية في المنطقة أسهمت في هدوء البحر ، الأمر الذي ساعد السفن التي تسير بقوة الشراع ، فكانت التجارة العمانية

(١) Coupland , R. , East Africa and its invaders , p. 299 .

(٢) فخري رشيد مهنا ، النظام القانوني للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز ، ب. ط . ،

ب . ن . ، بغداد ، ١٩٨٠ م ، ص ١٥٣ .

مرتبطة بهبوب الرياح الموسميّة الصيفية والشتوية ، إذ تدفع الرياح الصيفية السفن القادمة من المحيط الهندي إلى منطقة الخليج العربي ، في حين تدفع الرياح الشتوية السفن في رحلة المغادرة من سواحل عمان إلى المحيط الهندي . ولذلك فإن الهدوء الذي تتميز به مياه الخليج العربي بشكل عام جعلت منه مكاناً مناسباً للملاحة طوال العام ، وهذا ما ساعد سكانه بشكل عام والعُمانيين بشكل خاص على تعلم فنون الملاحة ، حتى نالوا شهرتهم في ذلك ، فسيطروا على الطرق الملاحية في الخليج العربي والمحيط الهندي ^(١) .

وقد شكل موقع عمان على الخليج العربي والمحيط الهندي أهمية بالغة للسكان المحليين ، فالموانئ العمانية الرئيسة - مسقط ، وصور ، وصحار - كانت ملتقىً مهماً للتجار والوكلاء للحصول على البضائع الواردة ، فكانت هذه الموانئ مناطقاً للتجارة الأفريقية والهندية ^(٢) ، وهي النوافذ التي تربط العُمانيين بالعالم . فعمان محاطة في أغلب جهاتها بصحراء قاحلة ذات رمال متحركة يصعب اختراقها ، وهذا ما اضطر العُمانيين لركوب البحر ، ومن هنا فلا غرابة أن يبرز العُمانيون في مجال الملاحة والتجارة ؛ ليخرجوا من فقر بيئتهم الصحراوية التي يعيشون فيها ، فمخروا عباب البحر وسطاء في نقل التجارة التي أصبحت ركيزة أساسية يعتمدون - بعد الله - عليها في حياتهم اليومية .

وثمة عامل مهم كان له دور كبير في تجارة العُمانيين في تلك الفترة ألا وهو

(١) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط ٢ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت،

١٤٠٧هـ/١٩٨٨م ، ص ٢٢-٢٥ .

(٢) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٣ .

الأسطول العماني الذي بلغ قوته في عهد السلطان سعيد بن سلطان ، ولم يكن ذلك وليد ذلك العهد ، بل إن العمانيين عرفوا منذ القدم بأنهم من أكثر الناس دراية وخبرة بالملاحة وفنونها ، وقد اكتسبوا ذلك من خلال رحلاتهم التي كانوا يقومون بها إلى شرق أفريقية وشرق آسيا ، بل كان لهم الفضل في تطوير الملاحة من خلال تثبيت البوصلة على السفينة ، وتأليف الكتب الإرشادية للبحارة ^(١) ، واستعدادهم الدائم للاستفادة من خبرات الآخرين لتطوير صناعة سفنهم ، ولهذا تأثرت حركة تطور الملاحة العمانية حينما وصلت الأساطيل البرتغالية الصليبية في هجمتها الحاقدة على البلاد الإسلامية ، إلا أن منازل العمانيين للأساطيل البرتغالية وهزيمتها كانت كفيلة بإعادة نشاطها حتى استطاع العمانيون طرد البرتغاليين من شرق أفريقية ، فبلغت الملاحة العمانية أوج قوتها في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولكنها لم تلبث أن تراجعت بعد ذلك حينما ظهرت السفن البخارية في منطقة الخليج العربي عام ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م ، فكان ذلك بداية لانهاء الملاحة العمانية والخليجية بشكل عام ، لتبدأ الملاحة البخارية الغربية في مياه المحيط الهندي والخليج وتستأثر بالملاحة والتجارة في المنطقة ^(٢) .

(١) يعتبر أحمد بن ماجد ، المولود سنة ٨٣٨هـ/ ١٤٣٤م واحداً من أبرز البحارة العمانيين بل والعرب أيضاً في مطلع العصور الحديثة ، إذ كانت له تجربة طويلة في الملاحة البحرية ، كتب خلاصتها في نحو من أربعين مصنفاً ، من أبرزها كتاب " الفوائد في أصول البحر والقواعد " . انظر :

عبد الهادي التازي ، ابن ماجد والبرتغال ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م ، ص ٩ وما بعدها ؛

وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، عمان وأبحارها البحرية ، ط ٣ ، مسقط ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م ، ص ٧٧- ٨٠ .

(٢) علي بن دخيل الله الحازمي ، التجارة والملاحة في الخليج العربي (١٢٣٦ - ١٢٩٠هـ/ ١٨٢٠ -

وحيثما تولى السلطان سعيد الحكم في عمان ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م أدرك أن الموارد الاقتصادية في عمان لا تكفي لتحقيق طموحاته التجارية ، لهذا عمل على تنمية موارده التجارية الخاصة ، وزيادة حصيلة جماركه ، ولكن ذلك لم يكن كافياً لبناء دولة تجارية ، وهذا ما دفعه إلى أن يخوض صراعاً مريراً مع المزارعة في شرق أفريقية حتى تم له السيطرة على المنطقة وازدادت موارده الاقتصادية .

وعلى كل حال فقد عمل السلطان سعيد على تشجيع التجارة ، وتوثيق العلاقات مع الأقطار الواقعة على المحيط الهندي ، ومع الدول الغربية على حد سواء ، وكان ذلك من أهم مقومات سياسته الاقتصادية الجديدة ^(١) ، وهذا لا يتأتى إلا بوجود أسطول بحري قوي ، ومن هنا شهد عهد السلطان سعيد اهتماماً كبيراً ببناء الأسطول التجاري والحربي ، فكانت الموانئ العمانية مثل مسقط ومطرح ^(٢) وصور ، تضم أهم الأحواض لبناء السفن من الأخشاب العمانية إلى جانب الأخشاب المستوردة من الهند ^(٣) وجاوه ، إضافة إلى

١٨٧٣م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية بالرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م ، ص ١٩٢ .

(١) وزارة الإعلام والثقافة في سلطنة عمان، عمان وتاريخها البحري ، ب.ط، مسقط ، ١٩٧٩ ، ص ١٢ .

(٢) مطرح : تقع على الجانب الغربي من خليج مطرح ، وتبعد ميلين إلى الغرب من مسقط وتعتبر من أهم المدن التجارية في عمان ، وتعتبر الآن امتداداً لمدينة مسقط ، وتعني كلمة مطرح مكان الرسو ، مما يشير إلى أنها كانت قديماً مركزاً لالتقاء القوافل . انظر :

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٥١١/٤ .

(٣) يذكر أحد الباحثين أن بعض العمانيين كانوا منذ القدم يذهبون إلى الهند ليصنعوا سفنهم فيها نظراً لتوفر الأخشاب هناك ، فيذهبون إلى هناك ، ومعهم آلات النجارة فيقطعون من خشب النارجيل ما أرادوا ، فإذا جف قُطع ألواحاً ، ويفتلون من ليف النارجيل ما يخرزون به ذلك الخشب حتى يصنعوا

استخدام أشجار النخيل لبناء السفن الصغيرة ، وعادة ما تصنع السفن العمانية من خشب النارجيل ^(١) والساج الذي يتميز بصلابته ومتانته كي تستطيع مقاومة العوامل والتأثيرات الجوية والبحرية القاسية ^(٢) .

وحيثما اشتدت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا حول عمان في مطلع العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، نجحت بريطانيا ^(٣) عن طريق شركة الهند الشرقية في عقد اتفاقية مع حكومة مسقط في عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨م ^(٤) ، أدت إلى كسر حدة المنافسة بين بريطانيا وفرنسا كما نتج عنها تقليل الصراعات مع القوى المجاورة بصورة أتاحت الفرصة أمام العمانيين لتطوير نشاطهم البحري . ويبدو للباحث أن السلطان سعيد شعر بعد أن تولى دفعة الحكم في عمان أن حكومة الهند البريطانية لا يمكن أن تلتزم بالدفاع عنه بشكل مستمر ، لذا لابد من تقوية الأسطول البحري ليحصل على قوة اقتصادية وعسكرية في آن واحد .

منه بعد ذلك مركباً، فإذا ما انتهوا منه شحنت المراكب بالنارجيل فقصدها بها عمان للبيع هناك. انظر: عبد الرحمن عبد الكريم العاني ، دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية ، ط ٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م ، ص ١٢-١٣ .

(١) النارجيل : هي شجرة جوز الهند ، وتسمى بالعربية المقل ، وهو تشبه النخلة ، ولكنها غير متفرعة توجد في آسيا الاستوائية وأمريكا الاستوائية . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ، ١/ ٦٦٥ .

(٢) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل .

(٤) I. O. R. , V/23/217 Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muscat date the 12th October 1798, p.p. 248 - 249 .

ومن هنا فقد أمر السلطان سعيد ببناء العديد من السفن التجارية والحربية ، وتشير سجلات أحواض بناء السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية في بومباي إلى أن هذا الأمر كان بداية لخطة منظمة من جانب حكام عمان لجعل الأساطيل العمانية الحربية والتجارية تواكب منجزات العصر في هذا المجال ، ومن أبرز السفن في تاريخ الأسطول البحري العماني في تلك الفترة " تاج بكس " ، و "كارولين" ، و "شاه علم" ، و "ليفربول" ^(١) ، و "سلطانة" ، و "تاجة" ، وقد أهدى السلطان سعيد البارجة "ليفربول" إلى ملك بريطانيا عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م الذي أطلق عليها اسم " الإمام " تكريماً لمهديها . وجدير بالإشارة هنا إلى أن "ليفربول" كانت أكبر سفينة عمانية ^(٢) . أمّا السفينة "سلطانة" فهي أول سفينة عمانية تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حاملة معها أول مبعوث عربي إلى ذلك البلد وذلك رغبة من السلطان سعيد في تنشيط التبادل التجاري مع الولايات المتحدة وذلك في عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م ^(٣) .

وهكذا بلغت قوة الأسطول العماني ذروتها في عهد السلطان سعيد بن سلطان، والجدول التالي يعطي تصوراً واضحاً عن هذا الأسطول خلال حكم السلطان سعيد ^(٤) :

(١) بُنيت هذه السفينة من أجل أن تُقِلَّ السلطان سعيد إلى مكة المكرمة لأداء الحج عام ١٢٤٠هـ/

١٨٢٤م . انظر : عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٢) إسماعيل الأمين ، العثمانيون رواد البحر ، ط ١ ، طبع ونشر رياض الريس ، لندن ، ١٩٩٠م ، ص ٦٨ ؛

عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٢٩/٢ .

Pearce, F. B., op. cit., p. 120 .

(٣) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٤) حول هذه الرحلة والعلاقات بين السلطان سعيد والولايات المتحدة الأمريكية انظر: هرمان فردريك

تاريخ البناء	الاسم	الوصف	المدفع	الحمولة بالطن
١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م	تاج بكس	مركب	—	٧٣٧
١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م	كارولين	فرقاطة	٣٦	٥٧٥
١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م	شاه علم	فرقاطة (١٨١ قدماً و ٣ بوصات × ٤١ قدماً و ٥ بوصات	٥٦	١١١
١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م	نوسري		—	١٦٤
١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م	ليفربول	درجة ثالثة (١٨٠ قدماً × ٤٨ قدماً و ٨ بوصات)	٧٤	١٧١٥
١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م	سلطانة	مركب	١٢	٣١٢
١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م	تاجة	مركب	١٢	٢٠٢٥
١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م	نوسري	مركب	١٢	١٧٩

وفضلاً عن هذه المراكب فقد اشترت عمان سفناً مستعملة غربية التصميم وأدخلتها ضمن أسطولها البحري ، وكانت هذه السفن تشبه إلى حد كبير السفن الأوروبية ، ولذا يمكن القول إن عمان شهدت خلال هذه الفترة تطوراً

=

إيلتس ، سلطنة في نيويورك ، ط ٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م ، ص ٥ وما بعدها .

رأفت غنيمي الشيوخ، صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٩٨٣م ، ص ١٥ وما بعدها .

كبيراً في صناعة المراكب ، ويذكر أن السلطان سعيد أنزل إلى البحر عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م في ميناء مطرح مركبا ذا ثمان وعشرين مدفعاً ، أطلق عليه اسم " مصطفى " ^(١) ، ومن هنا فليس غريباً أن يكون الأسطول الحربي والتجاري العماني في الخليج العربي والمحيط الهندي خلال عهد السلطان سعيد ثاني أكبر أسطول على الإطلاق ؛ إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد الأسطول الإنجليزي ، وكان لهذا الأسطول الكبير قواعد متعددة في سواحل الخليج الشرقية مثل ميناء بندر عباس وجزر قشم وهرمز ، أمّا على ساحل عمان فمن أهم قواعد هذا الأسطول ميناء مسقط ومطرح ، وعلى ساحل شرق إفريقية توجد قواعد بحرية عمانية في ممبسة ولامو ، وكلوه ، ومقديشو إضافة إلى زنجبار ^(٢) .

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أشهر السفن العمانية التي كانت تستخدم في التجارة بين عمان وساحل شرق أفريقية والهند خلال فترة الدراسة ، ذلك أن السفن العمانية كثيرة الأنواع ، ومختلفة الأغراض ، فمنها ما هو عابر المحيطات ، ومنها ما كان يستخدم في صيد الأسماك ، وبعضها كان مقتصرًا على الخليج العربي ومنها ما هو مشترك بين عمان وجنوب الجزيرة العربية ، ومنها ما هو خاص بعمان وحدها ، وهذا يشير إلى أن عمان في تلك الفترة كانت تشكل نقطة ارتكاز في تاريخ الملاحة في منطقتي الخليج والمحيط الهندي ^(٣) .

(١) إسماعيل الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ .

(٢) عمان في التاريخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٥ .

(٣) المرجع نفسه .

ومن أشهر المراكب العمانية في فترة الدراسة :

١ - البغلة : وتسمى أيضاً الشويعي ، وهي من أكثر المراكب العمانية والخليجية استخداماً في التجارة، وتتراوح حمولتها ما بين ١٥٠ - ٤٠٠ طناً، وقد تصل أحياناً إلى ٥٠٠ طناً ، ويبلغ طولها ما بين ١٢٠ - ١٥٠ قدماً ، وتتميز البغلة الكبيرة بأنها ذات قاعدة نحاسية ، ولها ثلاث صوار ومؤخرة عريضة ذات سطح مرتفع وممراتها واسعة ، وغالباً ما يوجد في كل سفينة من هذا النوع، قارب صغير مرفوع فوق سطحها^(١)، ويرى أحد الباحثين أن زيادة الاتصالات بين عمان وأحواض بناء السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية أسهمت في تشابه تصميم البغلة مع تصميم المراكب الأوروبية^(٢)، ويشير كولومب (Colomb) أحد البحارة الإنجليز الذين عملوا في محاربة تجارة الرقيق بأن البغلة هي إحدى السفن العاملة في تجارة الرقيق^(٣).

٢ - القنجة: وهي تشبه إلى حد كبير مركب البغلة، إلا أنها متأثرة في تصميمها بالأسلوب الهندي ، وهي قريبة الشبه بمركب الكويته الهندي ، إلا أنها تتميز بالنقوش والزخرفة في المقدمة ، وتشترك القنجة مع البغلة في أن لهما مؤخرة مربعة ، وفيها فتحات خلفية وممرات ، وقد اشتهرت مدينة صور بصناعة هذا النوع من المراكب ، وتبلغ حمولة القنجة ما بين ١٣٠ - ٣٠٠ طناً، ويبلغ طولها ما بين ٧٥ - ١٢٠ قدماً ، وتستعمل للأسفار البعيدة عبر المحيطات ، كما هو الحال في البغلة^(٤) ، ويشير أحد الباحثين إلى أن بناء

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٢ ؛

عمان وأبحارها البحرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦-٨٧ .

(٢) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨-١١٩ .

(٣) Colomb, R. N., Slave Catching in the India Ocean, London, 1968, p.35.

(٤) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

القنجة أو البلغة يكلف ما بين ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ ^(١) روبية ^(٢) .

٣ - البوم : وهي من المراكب القديمة التي كانت موجودة في عمان قبل مجيء البرتغاليين إلى الخليج ، فهي ذات طرفين متشابهين ، وتتراوح حمولتها بين ٧٤-٤٠٠ طناً ، وطولها ما بين ٥٠-١٢٠ قدماً ، وعرضها ما بين ١٥-٣٠ قدماً ، ويتميز هذا النوع من المراكب بمقدمة مستقيمة قائمة على زاوية ٤٥° ، وعادة ما توجد رسوم قليلة باللونين الأبيض والأسود في أطراف المركب ، وللبوم شراعان ، أحدهما كبير في المقدمة ، والآخر صغير في المؤخرة ^(٣) .

٤ - السنبوق : وهي من أشهر المراكب العربية في الخليج وجنوب شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر ، كما أنها من أقدم المراكب العمانية ، وتتميز بمقدمتها المنخفضة المحفورة ذات الشكل المنحني ، ومؤخرتها العالية ، وتتراوح حمولتها من ٢٠ طن - ١٥٠ طناً ، ويصل طولها إلى ٨٠ قدماً ، وغالباً ما يكون لها صاريان ، ولا يتميز هذا النوع من المراكب بأية زخارف ، عدا حلية مطلية باللونين الأبيض والأسود في مقدمتها ومؤخرتها ، واستخدمت في البداية كمركب لصيد اللؤلؤ ، ولكنها استخدمت لنقل

(١) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

(٢) الروبية : عملة هندية من الفضة ظهرت عام ٩٤٩هـ / ١٥٤٢م ، واستقر وزنها على ١١,٦٦ جرام في عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م بعد أن تولت شركة الهند البريطانية ضربها ، وقد ظلت قيمتها ثابتة أمام الجنيه الاسترليني معظم فترة الدراسة ، حيث كانت تساوي ١٠/١ من الجنيه ، انظر :

الموسوعة العربية الميسرة ، ٨٨٧/١ ؛

علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

(٣) عمان في أمجادها البحرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ .

الركاب فيما بعد ^(١) .

هذه أبرز المراكب العمانية التي كانت تستخدم في التجارة بين ساحل شرق أفريقية وعمان والهند وغيرها ، والواقع أن هناك مراكب أخرى لكنها قد لا تكون مناسبة لنقل الركاب ؛ فهي خاصة بالصيد والغوص ، ولا تستطيع القيام برحلات تجارية طويلة ، وعادة ما يتولى العمانيون قيادة هذه المراكب ، إلا أنهم ربما استعانوا أحياناً بمن يأمنونهم من الهنود والأرقاء ^(٢) .

وعلى الرغم من أن الأسطول العماني في عهد السلطان سعيد بن سلطان كان يجوب المحيط الهندي شرقاً وغرباً إلا أن تجارته المتنوعة مع شرق أفريقية كانت تمثل الجزء الأكبر من نشاطه ، وبدراسة السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطان سعيد يتبين لنا مبررات ذلك .

وثمة عامل مهم كان له تأثير بالغ على التجارة في عهد السلطان سعيد ، ألا وهو نقل العاصمة من مسقط إلى زنجبار ، أي من القسم الآسيوي إلى القسم الأفريقي من دولته ، فبدلاً من أن يحكم شرق أفريقية من عمان ، فإنه حكم عمان من شرق أفريقية ^(٣) ، وقد وقع اختياره على زنجبار رغم

(١) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ ؛

عمان في أمجادها البحرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨-٨٩ .

(٢) شهاب حسن صالح ، فن الملاحة عند العرب ، ب . ط ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٢ م ، ص ٥٣ .

(٣) على الرغم من أن السلطان سعيد اختار زنجبار للإقامة فيها ، فإن هذا لا يعني أنه أهمل القسم الآسيوي من دولته ، إذ كان ينتقل بينهما بين الفينة والأخرى حسب ما يستجد في أي من هذين الجزئين . انظر :

Pearce , F. B. , op. Cit, p.120.

أن ممبسة وكلوه كانتا في ذلك الوقت أكثر أهمية من زنجبار^(١) ، ومن هنا فإن هناك أسباباً اقتصادية وسياسية وغيرها كانت وراء هذا القرار الجريء الذي اتخذهُ السلطان العماني في عام ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٢ م منها :

١ - من الناحية الاستراتيجية تعتبر زنجبار ثاني جزر المنطقة من حيث المساحة بعد جزيرة مدغشقر ؛ إذ تبلغ مساحتها ٦٤٠ ميلاً مربعاً^(٢) ، كما أن قربها من الساحل أهلها لأن تكون وسيطاً رئيساً للتبادل التجاري بين بلدان شرق أفريقية^(٣) ، كما أن بعدها عن الساحل بمسافة خمس وعشرين ميلاً وفّر لها الأمن وجعلها بمنأى عن إغارات القبائل الأفريقية المعادية^(٤) .

٢ - تميزت جزيرة زنجبار من حيث طبيعتها بمناخ معتدل ، وبيئة جميلة ، لذا فإن مناخها أفضل من مناخ مسقط الذي يتميز بالحرارة لأكثر من أربعة شهور في السنة إضافة إلى وجود موارد متعددة للمياه العذبة التي قلّ أن توجد في كثير من بلدان ساحل شرق أفريقية ، الأمر الذي جعلها مورداً مهماً للسفن التجارية المارة بالمنطقة ، وهذا يعني انتعاش الحركة التجارية فيها^(٥) .

(١) أحمد العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٢٩ ؛

ل . و هولنجز وورث ، زنجبار ، ترجمة وتعليق حسن الحبشي ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٥ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory, p. 118.

(٤) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٢٩ .

(٥) ناجية محمد الخريجي ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار الإسلامية في شرق أفريقية ١٢٣١-١٣٦٧ هـ / ١٨٠٦-١٩٤٧ م ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، مكة المكرمة ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ ، ص ٤٢ .

٣ - وجود ميناء طبيعي صالح لرسو السفن إضافة إلى خصوبة أرض الجزيرة وملاءمتها لزراعة عدد كبير من توابل المناطق الحارة ^(١) ، بل إن زنجبار تعتبر المنفذ المناسب لتصريف المحاصيل الزراعية وغيرها من منتجات منطقة شرق أفريقية ، ولذلك فهي أشبه ما تكون بمستودعاً لجمع المنتجات الأفريقية حتى يتم تصريفها .

ويذكر أحد الباحثين الأجانب أن التجارة كانت هي الهدف الأول للسلطان سعيد من وراء انتقاله إلى زنجبار ، فهي أكثر ملاءمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية من أي جزء آخر من ممتلكاته ، وذلك لموقعها المتوسط بين موانئ شرق أفريقية الذي أكسبها أهمية اقتصادية في المنطقة ^(٢) .

٤ - يبدو للباحث أن السلطان سعيد عمد إلى نقل مقر حكمه إلى زنجبار رغبة منه في فتح آفاق جديدة للتعاون بينه وبين حكومة الهند البريطانية، التي طالما وقفت معه ضد خصومه في الجزيرة العربية لاسيما السعوديين والقواسم ، فهو يريد من الإنجليز أن ينظروا إليه بمزيد من الرعاية والاهتمام ، كما أن السلطان سعيد أراد أن يثبت أركان دولته في شرق أفريقية ليتمكن من عقد اتفاقيات تجارية وسياسية مع دول تحاول إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - أراد السلطان سعيد أن يرمي بثقله السياسي في منطقة شرق أفريقية لاسيما

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٠٨ ؛

محمد سيد محمد ، سلطنة زنجبار الإسلامية بين الإنجليز والألمان ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة، العدد الثاني ، جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ ، مايو ١٩٧٨ م ، ص ٧٣ .

(٢) Coupland , R., East Africa and its invaders, p.p. 295 , 297.

وأنه لم يستطع حتى عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م الاستيلاء على ممبسة والقضاء على حكم المزارعة الذين استنفدوا من جهده الكثير .

تلك هي أبرز الأسباب التي دفعت السلطان سعيد إلى نقل عاصمة دولته إلى زنجبار ، وحين النظر في السياسة الاقتصادية التي انتهجها السلطان العماني بعد ذلك نجد أنه سعى جاهداً لاستغلال موارد المنطقة ولم تكن تجارة الرقيق إلا مورداً واحداً من هذه الموارد ، ولهذا عمل على استغلال زنجبار في زراعة القرنفل التي أصبحت أهم الموارد الاقتصادية للدولة العمانية ، لأن دخل أشجار القرنفل كان المورد الرئيس لاسيما بعد إلغاء تجارة الرقيق .

وتعتبر التجارة هي النشاط الأساسي في حياة سكان منطقة الخليج العربي في الفترة التي سبقت ظهور النفط ، وكانت تجارة الرقيق جزءاً من التجارة المتداولة آنذاك ، إلا أن التجارة بشكل عام لم تكن النشاط الوحيد الذي كان يمارسه سكان منطقة الخليج العربي، بل كانوا يمارسون الزراعة ، وصيد الأسماك، والرعي ، والصناعات الحرفية التقليدية . وكان الأرقاء يعملون في هذه المجالات إضافة إلى العمل كخدم في المنازل ، ولذا فقد تعددت الأسباب التي دفعت سكان المنطقة إلى العمل في هذه التجارة ، واختلفت عن دوافع هذه التجارة في الغرب ، وربما كان لقلة عدد السكان ، وقلة الأيدي العاملة إضافة إلى طبيعة الوضع الاجتماعي الذي يقوم على القبيلة أو العشيرة لإثبات مكانة الفرد في المجتمع ، من أهم الأسباب التي لها أثر في إنتشار تجارة الرقيق واستمرارها في فترة معينة من التاريخ الحديث ، ومن هنا فإن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع القبلي تجعل الكثيرين يأنفون من العمل في بعض المجالات كالحدادة ، والجزارة ، والحجامة ... وهذا مما ساعد على انتشار تجارة الرقيق في المجتمعات التي يقوم

بناؤها الاجتماعي على الوحدة القبلية^(١) .

ولما كانت القبيلة هي الوحدة الرئيسة في البناء الاجتماعي تحكمها أعراف وتقاليد غير مكتوبة ، فإن القبائل في عمان بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام كانت تمثل قوة مؤثرة في أوضاع المنطقة أهلتها لتكون محل عناية القوى الخارجية التي تحاول إيجاد موضع قدم لها في المنطقة ، ولذا فقد اتجهت الدول الاستعمارية وبشكل خاص بريطانيا للتعامل مع شيوخ القبائل وزعماء المنطقة من أجل عقد الاتفاقيات والنفوذ إلى المنطقة سياسياً واقتصادياً^(٢) ، ابتداءً من العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي حينما عقدت بريطانيا معاهدة مع القواسم في عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م ضمنت بنداً يمنع تجارة الرقيق ويعتبر العمل بها نوعاً من القرصنة^(٣) .

ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن منطقة شرق أفريقية كانت هي المصدر الرئيس لتجارة الرقيق في الخليج العربي ، والذي يعتبر معبراً لهذه التجارة إلى أسواق مناطق شرق شبه الجزيرة العربية ، والعراق ، وفارس ، والهند ، في العصر الحديث ، ولكن لم يعرف على وجه التحديد الفترة الزمنية التي بدأت فيها تجارة الرقيق داخل القارة الأفريقية ، إلا أنه من المتفق عليه أن هذه التجارة لم تأخذ حجمها الكبير إلا على يد الأوروبيين ، الذين مارسوا هذه التجارة لأسباب

(١) عبدالمالك خلف التميمي ، الكويت والخليج العربي العاصر ، ص ٢٢٠ .

(٢) عبدالمالك خلف التميمي ، بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي ، ١٨٢٠-١٩٢٨م ،

المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، عدد ١-٢ ، يناير ١٩٩٠م ، تونس ، زغوان ، ص ٧٦ .

(٣) I. O. R. , V/23/217, Treaties With the Arab Tribes of the Persian Gulf, (٣)
Dated 8 th January 1820, p.p. 76-77 .

كيلی ، مرجع سبق ذكره ، ٢٢/٢ .

اقتصادية استغلالية في بادئ الأمر ثم سياسية في فترة لاحقة . وفي المقابل فإنه لا يمكن لأي باحث في تاريخ شرق أفريقية الحديث أن ينكر دور العرب في هذه التجارة على الرغم من أنها كانت محدودة بالمقارنة مع التجارة الأوروبية ، ويؤكد ذلك أن ارتباط العرب المسلمين في القارة الأفريقية يعود إلى مئات السنين التي سبقت تجارة الرقيق في العصر الحديث ، ولم تصل هذه التجارة في أثناء الحكم العربي الإسلامي لأفريقية إلى ما وصلت إليه حينما طالت أيدي الأوروبيين أفريقية ^(١) .

وعلى الرغم من إسهام كثير من زعامات القبائل الأفريقية في هذه التجارة إلا أن مناقشة هذا الموضوع تثير كثيراً من الحساسية ^(٢) لدى الأفارقة ، بل إنه من أكثر الموضوعات التي أحيطت بالتضليل والخداع كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الإنجليز ^(٣) ، وأسهمت الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا التي تدعي الإنسانية في محاربة تجارة الرقيق في تعميق الفجوة بين العرب ، لاسيما عرب الجزيرة العربية ، وبين الأفارقة مستغلة السلبيات المحدودة التي قد تحصل من بعض التجار العرب .

ويذكر أحد الباحثين الإنجليز أن ازدهار تجارة الرقيق بين شرق أفريقية

(١) وفيق الخشاب ، وإبراهيم المشهداني ، أفريقيا جنوب الصحراء ، ب.ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٨ م ، ص ٤٣ .

(٢) أدرك القائمون على معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن موضوع علاقة العرب بتجارة الرقيق في أفريقية من أكثر الموضوعات التي تعكر صفو العلاقات بين العرب والأفارقة ، فعقدوا ندوة خاصة لكشف الحقائق حول هذا الموضوع تحت عنوان " مسألة الرق في أفريقيا " في شوال ١٤٠٦ هـ يونيه ١٩٨٥ م وذلك في تونس .

(٣) جون هنريك كلارك ، وفينسنت هاردنج ، تجارة الرق والرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابي ، ب . ط ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ص ٤٣ .

والخليج العربي لم يبدأ إلا بعد استيلاء العمانيين على زنجبار وجزيرة بمبة ، حيث أصبحت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم البوسعيدين سوقاً مهماً للأرقاء، وتحولت في عهد السلطان سعيد إلى أكبر مركز لتجارة الرقيق في منطقة شرق أفريقية ^(١) .

والواقع أن التجارة العمانية بشكل عام نشطت في أواخر القرن الثالث عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي فكانت السفن العمانية والتجار العمانيون يقومون بدور بارز في تجارة المحيط الهندي حتى اعتبر أحد الباحثين أن مسقط تأتي من الناحية التجارية في المرتبة الثانية على المستوى الدولي ، حيث يتم من خلالها التبادل التجاري في السلع والمنتجات بين دول غرب وجنوب شرق آسيا وأفريقية ^(٢) ، إلا أن هذه الأهمية لم يقدر لها أن تستمر طويلاً إذ بدأت زنجبار تظهر كمركز تجاري مهم في ساحل شرق أفريقية ، لاسيما بعد أن اتخذها السلطان عاصمة له في عام ١٢٤٨هـ - ١٨٣٢م .

ويقرر كوبلاند ^(٣) ، أن منطقة شرق أفريقية هي المصدر الرئيس للأرقاء الواردين إلى البلاد العربية منذ القرن الميلادي الأول مستشهداً بما ورد في كتاب " الدليل الملاحى للبحر الأرتيري " ^(٤) ، والذي ذكر فيه ازدهار التجارة العربية في منطقة ساحل شرق أفريقية ، وأن الأرقاء كان يصدرون في ذلك الوقت من

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦/٢ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ .

(٣) Coupland, R., Exploitation of East Africa, p. 134.

(٤) يعتقد على نطاق واسع أن مؤلف هذا الكتاب هو أحد الإغريق الذين عاشوا في الاسكندرية في القرن

الأول الميلادي ، ويبدو أنه كان تاجراً أو ربان سفينة شاهد بنفسه المناطق التي تحدث عنها ، ونشر

(Schoff, W.H.) ترجمة إنجليزية لهذا الكتاب بعنوان :

(The Perplus of Erythrean Sea , New York 1912)

الصومال إلى مصر ، واستمرت هذه التجارة حتى الفتح الإسلامي لبلاد النوبة .

والحقيقة التي تؤكد الشواهد التاريخية أن تجارة الرقيق ظهرت بجلاء عندما بدأت الدول الأوروبية بالاتجاه نحو أفريقية ، ولم يكن ارتباط المسلمين بالقارة الأفريقية ذا طابع اقتصادي إذ يعود ذلك الارتباط إلى مئات السنين التي سبقت تجارة الرقيق الأوروبية في العصور الحديثة وما وجد عند المسلمين من الأرقاء لا يتعدى أسرى الحروب ، وهذا المصدر هو الذي كان سائداً عند جميع الأمم في تلك الفترة ^(١) .

ومهما يكن الأمر فإنه بعد انتقال السلطان سعيد إلى زنجبار كثرت وفود العرب إلى سواحل شرق أفريقية لاسيما جزيرة زنجبار بهدف الإقامة والعمل في التجارة ، وكان ذلك ناتجاً من تشجيع السلطان سعيد لأثرياء العرب على الهجرة إلى جزيرتي بمبة وزنجبار بشكل خاص ؛ حتى أصبحوا يشكلون طبقة مميزة في مجتمع شرق أفريقية ^(٢) ، كما شجعهم على العمل في التجارة وارتداد الطرق التجارية القديمة ^(٣) . ومن هنا أصبحت القوافل التجارية العربية تنطلق من سواحل شرق أفريقية إلى الأقاليم الداخلية من القارة بحثاً عن الرقيق والعاج ^(٤)

(١) وفيق الخشاب، وإبراهيم المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(٢) Pearce, F. B. . OP. Cit. P. 215-218 .

(٣) جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص ٢٢١ .

(٤) العاج : مادة صلبة تتكون من أنياب الفيل وأسنانه ، وقد يؤخذ العاج من أنياب بعض الحيوانات الأخرى ، وتعتبر قارة أفريقية من أهم مصادره ، ويتفاوت لون العاج بين الأبيض والأصفر القرنفلي ، يستخدم كثيراً في صنع الأدوات المزخرفة ، ويعتبر مادة ممتازة لصنع الصور الصغيرة ، وتوجد اتفاقية دولية في الوقت الحاضر تخضع تجارة العاج لضوابط شديدة حتى لا تتعرض مصادره إلى الفناء . انظر :

الموسوعة العربية العالمية ١٦/٢٤-٢٥ ؛

الموسوعة العربية الميسرة ١١٧٢/٢ .

عن طريق التجارة وليس عن طريق القوة والاحتصاب^(١) ، ومع مرور الوقت كبرت القوافل العربية وانتعشت التجارة إلى درجة لم تكن معروفة من قبل ، وتولى العرب تسيير القوافل التجارية إلى داخل أفريقية ، بينما ظل نشاط الفئات الأخرى مقتصرًا على الساحل لجهلهم بالداخل ، وخوفهم من التعرض لأعمال السلب والنهب من قبل بعض القبائل الأفريقية^(٢) .

وعلى كل حال فإن هذا يؤكد أن العرب في ساحل شرق أفريقية كانوا يتمتعون باحترام كبير من القبائل الأفريقية سواء على الساحل أو في داخل القارة لأسباب عديدة ؛ من أهمها أن العرب لم يستخدموا القوة في سبيل الحصول على الأرقاء كما يعمل الأوروبيون والقبائل الأفريقية بعضها مع بعض ، وإنما يحصلون عليه عن طريق التبادل التجاري مع السكان المحليين .

وكان العرب يحصلون على الرقيق قبل القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي من المناطق القريبة من الساحل لا سيما الساحل المقابل لجزيرة زنجبار ، ومع أنهم اعتادوا على الدخول إلى وسط القارة قبل ذلك التاريخ ، إلا أن الأعداد التي ولجت كانت محدودة ، وأعداد القوافل كان قليلاً ، وبعد ازدياد الطلب على الرقيق والعاج لم يعد في إمكان العرب والسواحليين^(٣) الحصول

(١) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٣١ .

(٢) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٩ .

(٣) السواحليون : يراد بهم السلالة التي نشأت نتيجة اختلاط وتزاوج الجنس العربي والجنس الأفريقي ، والجنس الفارسي ، فظهرت هذه السلالة التي تجمع بين الصفات العربية والزنجية والفارسية ، وكانوا يعيشون في سواحل شرق أفريقية منذ أكثر من ألف سنة وقيل أكثر من ذلك ، وتدل كلمة سواحلي (Swahili) على المسلمين الذين يتكلمون اللغة السواحلية ، وهي لغة مرتبطة بشكل وثيق باللغة العربية ، إذ يشير أحد الباحثين إلى أن هذه اللغة نشأت نتيجة لاختلاط وتفاعل اللغة العربية بإحدى لغات قبائل البانتو الأفريقية . انظر :

على احتياجاتهم التجارية من المناطق القريبة من الساحل ، وهذا يتطلب الولوج إلى المناطق الداخلية لمسافات بعيدة ، بواسطة قوافل تجارية أكبر حجماً ، وأكثر تمويلاً وتسليحاً ؛ لمواجهة قطاع الطرق في المناطق الداخلية ^(١) .

ومن المؤكد أن السلطان سعيد كان يدرك جيداً أن الوصول إلى الثروات الطبيعية في داخل أفريقيا سوف يرفع من المستوى الاقتصادي لسكان الساحل الشرقي في القارة ، ولهذا عمل على مساعدة العرب والمغامرين الآخرين على ارتياد المناطق الداخلية لأجل فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات التجارية التي ينقلها الأسطول العماني ، ولربط الساحل بالداخل ، وهذا ما حدا بالتجار العرب إلى الوصول إلى أماكن لم يصلها أحد قبلهم ، بل إن بعضهم استقروا في الداخل وأسسوا بعض المراكز التجارية ، ومن هنا احتكر التجار العرب وبعض السواحليين التجارة مع الداخل في الوقت الذي بقي النشاط التجاري الأجنبي على الساحل ^(٢) .

وغالباً ما تنطلق القوافل التجارية العربية في فترة الجفاف وقلة الأمطار ، وذلك في الفترة الواقعة بين شهري إبريل ومايو عندما تنتهي الأمطار الغزيرة ، وحتى بداية الفترة ذات المطر القليل في شهر أكتوبر أو نوفمبر ^(٣) ، ولم تكن

=

عائشة السيار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ ؛

سيد حامد حريز ، المؤثرات العربية في الثقافة السواحلية في شرق أفريقيا ، ب. ط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ص ٤٠ .

Salim , A. I., The Swahili Speaking Peoples of Kenya Coast , Nairobi , 1973, p.76 .

(١) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

(٢) بنیان سعود تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(٣) Coupland, R., East Africa, and its invaders, p. 308.

هذه الفترة في كثير من الأحيان كافية لإتمام رحلة تجارية في ظل الظروف المناخية والطبيعية السائدة في المنطقة^(١) . وعلى كل حال فقد نجح العرب في وضع التنظيمات التجارية ، خاصة فيما يتعلق بإيجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التي تصل بين الساحل الشرقي للقارة وداخلها^(٢) ، وعلى الرغم من أن الحصول على الأرقاء كان يتم من خلال القوافل التجارية العربية ، إلا أن هذا الهدف لم يكن رئيساً ، ويؤكد ذلك أن العرب قاموا بتأسيس المراكز التجارية في داخل القارة بهدف التبادل التجاري ونشر النفوذ الإسلامي في المنطقة .

هذا وقد أدى التوسع التجاري العربي في شرق أفريقيا إلى تأسيس عدد من الطرق التجارية والتي يتم من خلالها جلب الرقيق والعاج والذهب ، وهذه الطرق هي^(٣) :

*** الطريق الأول :** ويبدأ من الموانئ المواجهة لزنبار مثل باجامويو^(٤)

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

(٢) عمر سالم بابكور ، الإسلام والتحدي التنصيري في شرق أفريقيا ١٢٦١-١٣٦٩هـ/١٨٤٤-١٩٥٠م ، ب.ط ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ ، ص ٢٢٢ .

(٣) انظر ملحق الخرائط .

(٤) باجامويو : تقع على الساحل المقابل للطرف الجنوبي لجزيرة زنجبار ، تبعد عن دار السلام خمسة وأربعين ميلاً إلى الشمال ، ازدهرت في عهد ماجد بن سعيد وأخيه برغش واستقر بها العرب إلى جانب الهنود ، ويزداد عدد سكانها مع حلول موسم تجارة الرقيق إذ يبلغ أكثر من عشرة آلاف . انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥-٢٢٦ ؛

Bennett, N. R., Arab Versus European Diplomacy and war in Nineteenth Century, Publishing Company New York, 1986, p.66.

(Bagamoyo) ومنها إلى بلاد سانجو (Sangu) شرق بحيرة روكوا ^(١) (Rukwa) ويتجه إلى تنزانيا ^(٢) الحالية ، ويصل إلى النهاية الشمالية لبحيرة ^(٣) تنجانيقا ^(٤) (Tanganyika) ، وعند تابورا ^(٥) (Tabora) يتفرع هذا الطريق إلى فرعين ، فرع شمالي إلى هضبة البحريات الاستوائية ^(٦) ، وفرع جنوبي غربي إلى أوجيجي ^(٧) (Ujiji) حيث يوجد سوق المنطقة ، ثم يتجه شمالاً إلى

-
- (١) بحيرة روكوا : تقع في شرق أفريقية ، ويمر بها طريق القوافل المتجه جنوباً من طابورة . انظر : يواقيم رزق مرقص رزق ، حميد بن محمد المرجي تيبوتيب والوجود العربي ، ص ١٧ .
- (٢) تنزانيا : تقع على الساحل الشرقي لأفريقية ، وتنقسم إلى ولايتين هما تنجانيقا وهي التي تمثل البر التنزاني، والولاية الثانية هي جزيرتا زنجبار وبمبه في المحيط الهندي ، وتعتبر زنجبار مستقلة ذاتياً . واستقلت تنزانيا عن بريطانيا عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م تحت الحكم العربي ، إلا أنه انتهى سريعاً بانقلاب دموي قام به عبيد كرومي ، وقتل فيه كثير من المسلمين العرب والفرس والهنود . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣ .
- (٣) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .
- (٤) بحيرة تنجانيقا : تقع إلى الشمال من دولة تنزانيا الحالية ، وهي أكبر بحيرة عذبة في العالم ، حيث تمتد لمسافة ٦٨٠ كم ، ويصل عمقها إلى ١٤٣٥ م ويصب فيها نهر واحد هو نهر روسيزي . انظر : الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ٢٠٣/٧ .
- (٥) تابورا : تقع في شرق تنزانيا ، على بعد ٦٠٠ ميلاً من الساحل الشرقي لأفريقية ، تعتبر ملتقى عدة طرق تجارية ، وهي مدينة عربية قديمة عاش فيها ما يقارب ١٢٥ أسرة عربية . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٦ .
- يواقيم رزق مرقص ، العرب والكونغو في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، ضمن كتاب العرب في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .
- (٦) البحيرات الاستوائية: هي مجموعة من البحيرات التي تقع في شرق أفريقية، حيث تشكل سلسلة من البحيرات الطويلة والعميقة ، وأشهر هذه البحيرات بحيرة تنجانيقا ، فتكوريا، نياسا، البرت، أدورد . انظر : الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ٣٥٢/٢ .
- (٧) أوجيجي : أسسها العرب كمركز تجاري على مرفأ صغير في الشاطئ الشرقي لبحيرة تنجانيقا واستقر بها العرب إلى جانب الزوج ، وهي ذات أرض خصبة . انظر : يواقيم مرقص ، العرب والكونغو ، ص ٢٣ .

سوكومالاند^(١) (Sukumaland) ، والشواطىء الجنوبية لبحيرة فكتوريا (Victoria) ، ثم بوغندا^(٢) (Buganda)^(٣) .

* **الطريق الثاني :** ويبدأ من أوينامويزي^(٤) (Unyamwezi) ومنها إلى طابورة ، وعندها يتفرع إلى بوغندا وأوجيجي وشرق زائير^(٥) (Zaire) وشمال

(١) سوكومالاند : وتسمى بلاد سو كوما ، وهي منطقة تقع على مسيرة يوم من كازية (Kazd) ، وكان العرب يجتمعون بها ، لاسيما في القرى مثل كيجاندو (Kingandu) ، في أواخر القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي . انظر :

يواقيم رزق مرقص رزق ، حميد بن محمد المرجي تيبوتيب والوجود العربي ، ص ٢٠ .

(٢) بوغندا : وأوغندا (Uganda) اسمان للمملكة واحدة تقع شمال غرب بحيرة فكتوريا ، وتشكل بوغندا أغلب دولة أوغندا الحالية ، وتغطي المياه كثيراً من أراضيها ، ويمر بها خط الاستواء وتحدها بونبورو (Bunyoro) ، وبوسوقا (Busoga) شرقاً ، وتور (Toro) غرباً . انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٠٢ ، أنور العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧-١٩٨ ؛

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٣) Bennett , N. R., A History of the Arab. p. 34.
Kaplan, I. . op. cit. , p. 28.

(٤) أوينامويزي : يُفسر اسم النيامويوزي بشعب القمر (People of the moon) ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم سكان ساحل شرق أفريقية على اعتبار أنهم أول شعب يرى القمر في المنطقة الغربية من موقعهم ، ويذكر الرحالة ليفنجستون (Livingstone) أن نيامويزي مشتق من مويزي أي القمر بلغة قبائل البانتو . وتعتبر قبائل الأينامويزي ثاني أكبر القبائل داخل البر الأفريقي ، ولها تعامل تجاري مع المسلمين ، حيث عمل أفرادها كحمالين في القوافل التجارية . انظر :

ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ ؛

يواقيم مرقص ، حميد بن محمد المرجي تيبوتيب والوجود العربي ، ص ٥-٦ .

(٥) زائير : تقع في وسط أفريقية ، يحدها من الشمال السودان وأفريقيا الوسطى ، ومن الشرق أوغندا ، وروندا ؛ وبورندى ؛ وتنزانيا ، ومن الجنوب زامبيا ، ومن الغرب أنجولا والمحيط الأطلسي ، وقامت فيها مملكة إسلامية بزعامة حميد المرجي الملقب بتيبوتيب ، وقضى البلجيكيون على هذه المملكة عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م ، استقلت زائير عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م ، وعاصمتها كينشاسا . انظر :

=

زامبيا^(١) (Zambia) وكاتانغا^(٢) (Katanga) ، ومن هنا يتبين أن طابورة تعتبر نقطة تجمع لكثير من الطرق التجارية^(٣) .

* **الطريق الثالث :** ويبدأ من كلوة عبر جنوب تنزانيا الحالية وشمال موزمبيق وينتهي إلى بحيرة نياسا الاستوائية ، ولم تكن القوافل التجارية العربية تسيطر عليه بشكل كامل ؛ لأن جزءاً منه يقع تحت سيطرة البرتغاليين ، وعلى الرغم من ذلك فإن بعضاً من القبائل الأفريقية كانت تجلب الرقيق والعاج وبعضاً من منتجات الداخل لتبيعها للقوافل التجارية العربية^(٤) .

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٥-٢٤٨ .
وللتفصيل حول المملكة الإسلامية في الكونغو . انظر : يواقيم مرقس ، حميد بن محمد المرجعي (تيبوتيب) والوجود العربي في الكونغو ، ص ٣١ وما بعدها .
(١) زامبيا : تقع دولة زامبيا في جنوب وسط أفريقيا ، وهي دولة داخلية لا تطل على البحر ، وتحدها شمالاً زائير وأنجولا ، وغرباً أنجولا ونامبيا ، وجنوباً زمبابوي وموزمبيق ، وشرقاً الملاوي وتنزانيا ، اسمها سابقاً روديسيا الشمالية ، وقد خضعت للحماية البريطانية ، يتحدث سكانها لغة البانتو واللغة الإنجليزية . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١-٢٥٢ ؛
الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ٤٨٤/١١-٤٨٥ .
(٢) كاتانغا : إحدى ولايات زائير حالياً ، وتسمى ولاية شابا وهي غنية بالمعادن . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٧ ؛
الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ٢٨١/١١ .

(٣) Sheriff , A., Slaves, Spices and Ivory in Zanaibar , p. 192 .

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٧-٦/٢ .

Liffi, j., Amodern History of Tanganyika, London, 1977, p.p. 40-41 .

Coupland, R., Exploitation of East Africa, p. 137.

* **الطريق الرابع :** ويبدأ هذا الطريق من ممبسة ومالندي إلى هضبة البحيرات الاستوائية ، وكانت بعض القبائل الأفريقية تتحكم في هذا الطريق قبل أن يسيطر عليه العرب في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولهذا فإن ارتياده قبل ذلك كان محفوفاً بالمخاطر بسبب تعرض القوافل التجارية فيه إلى السلب والنهب من قبل بعض القبائل الأفريقية ^(١).

وعادة ما تتألف القوافل التجارية التي تعمل في تجارة الرقيق من ألف رجل تقريباً ، ويقودها خمسون رجلاً من العرب والسواحليين ، وأما بقية العاملين في القافلة فهم من الأفارقة الخالص ، ولم تكن مسيرة هذه القوافل إلى داخل القارة الأفريقية تنتهي بسهولة ؛ إذ عليها أن تواجه مصاعب عديدة أثناء رحلتها ، من أهمها عبور منطقة الغابات الكثيفة ذات الأشجار الشوكية ، إضافة إلى كثرة الأمطار وشدة الرطوبة، ومن هذا المنطلق فقد تضطر القافلة إلى التوقف في إحدى المناطق الملائمة للحياة؛ حتى تتحسن الظروف المناخية، وربما تمتد فترة التوقف حتى العام التالي ^(٢) ، ولهذا فإن الحاجة إلى إمدادات الغذاء تكون كبيرة . ولم تستطع القوافل التجارية العربية تأمين ذلك إلا من خلال الاستعانة بالحمالين الأفارقة ^(٣)

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

(٣) اضطر العرب إلى الاستعانة بالحمالين بعد أن تعذر استعمال حيوانات النقل ، بسبب وجود ذبابة

تسي تسي . انظر :

الجوهرة العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

لحمل المؤن والبضائع^(١) ، وكان هؤلاء الحمالون إما رقيقاً لصاحب القافلة ، أو رقيقاً مستأجراً ، أو من الأفارقة الأحرار الذين قاموا بتأجير أنفسهم لأصحاب القوافل ، لاسيما أبناء قبيلة النياميوزي^(٢) (Namwezi)^(٣) .

هذا وقد نتج عن توغل القوافل التجارية العربية في شرق أفريقية بحثاً عن الرقيق والعاج إنشاء محطات ثابتة ، استقر فيها العرب والسواحليون ، ففي عام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٠م أسس العرب العمانيون مركزاً مهماً في تابورة بتنجانيقا ثم أقاموا مركزاً آخر في أوجيجي بعد ذلك بعشر سنوات ، وتجاوز نفوذ العرب في المنطقة إلى البحيرات الاستوائية ، حتى بلغوا راوندا^(٤) وحوض الكونغو^(٥) ،

(١) من أهم البضائع التي يحملها العمانيون بشكل خاص والعرب بشكل عام لبيعها على الأفارقة : التمور والبخور ، والمنسوجات ، والعطور ، والصناعات الزجاجية ، والحديد ، والتوابل ، والأرز ، واللبان . انظر : محمد قرقرش : المدخل إلى تاريخ الإسلام في أفريقية مع دراسة للدور العماني ، ب.ط ، مكتبة ابن كثير ، مسقط ، ب.ت ، ص ٤٥٩ .

(٢) النياميوزي : تعتبر القبيلة الثانية من حيث العدد في تنجانيقا ، ويقدر ترمنجهام عددها بـ ٣٦٣,٢٦٠ نسمة ونتيجة لتعامل أفراد هذه القبيلة مع المسلمين فقد أصبح أكثر من نصفهم مسلمين . انظر : ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

(٣) الجوهرة العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(٤) راوندا : تقع في وسط قارة أفريقية ، تحدها من الشمال أوغندا والكونغو ، ومن الغرب زامبيا ، ومن الجنوب بورندي ، وكانت مستعمرة فرنسية ثم خضعت للاستعمار الألماني ، ثم وضعت تحت الانتداب البلجيكي ، واستقلت عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م ، انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

(٥) الكونغو : تقع في وسط أفريقية ، تحدها زائير في الشرق والجنوب ، وتحدها أفريقية الوسطى والكاميرون شمالاً ، والجابون من الشمال الغربي والمحيط الأطلسي غرباً ، تنازعت الدول الأوروبية عليها في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ثم أصبحت محمية فرنسية عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م ، واستقلت عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م ، وعاصمتها برازافيل . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦١-٣٦٢ .

فأسس التجار الزنجباريون هناك مراكز تجارية كان لها دور في نشر الإسلام في تلك المناطق^(١). وقد استخدمت هذه المراكز لتزويد القوافل التجارية بالمؤن ، وأقيمت فيها مستودعات خاصة لتخزين البضائع^(٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد تحتاج القوافل العربية إلى الغذاء ، ولهذا تضطر إلى تقديم بعض الخدمات لزعماء القبائل الأفريقية لاسيما زراعة بعض المحاصيل مقابل إمدادها بالغذاء ، وعلى الرغم من كبر حجم القوافل العربية فإنها لم تكن قادرة على مواجهة القبائل الأفريقية في داخل القارة ، ولذا تضطر هذه القوافل إلى مهادنة القبائل الأفريقية ، بل وفي أحيان كثيرة يدفع العرب رسوم مرور عبر أراضي هذه القبائل^(٣).

وتحصل القوافل التجارية العربية على الرقيق من منطقة البحيرات الاستوائية وحوض الكونغو والأجزاء العليا من نهر النيل ، وذلك عن طريق الشراء في غالب الأحوال من القبائل الأفريقية في هذه المناطق ، وتأتي قبائل البانتو وهي إحدى القبائل الكبيرة في وسط أفريقية في مقدمة القبائل التي تبيع أسراها للتجار العرب العمانيين وغيرهم ، مقابل بضائع أخرى على سبيل التبادل التجاري^(٤) ،

(١) جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص ٢٤١ ؛

يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ضمن كتاب العرب وأفريقيا ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ٣٦ .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٣٢ .

(٣) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٨٧ ، وتجلب القوافل العربية التمر من البصرة ، والبحرين ، وعمان ، وتبيعها في شرق أفريقية ، وتشترى بأثمانها الأرقاء . انظر :

سليمان إبراهيم العسكري ، التجارة والملاحة في الخليج العربي ، ب. ط ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص ١٧٨ .

وهذا يؤكد تورط كثير من زعامات القبائل الأفريقية في تجارة الرقيق ، بل ربما وصل الأمر ببعض القبائل إلى نقل أسراها من أفراد القبائل الأخرى إلى موانئ شرق أفريقية ؛ لبيعهم على التجار العرب والأجانب ^(١) ، ويشير أحد الباحثين الأجانب إلى أن بعض القبائل الأفريقية تعاقب أفرادها الذين ارتكبوا جرماً معيناً مخالفاً لأعراف وتقاليد القبيلة بالاسترقاق ^(٢) .

ولم يكن الرقيق وحده هدفاً للتجار العرب وإنما كان سلعة ضمن السلع العديدة التي يريدونها من وسط القارة ، مثل الصمغ بأنواعه ، وجوز الهند وزيت النخيل ، وأهم من ذلك كله العاج ، ولذلك كانوا يدخلون الغابات حيث توجد الفيلة ، أو من أجل شرائها من الأفارقة الذين كانوا يقومون بجمعها ، فيبادلهم العرب العاج بما معهم من سلع الشرق ، ويلجأ بعض زعماء القبائل الأفريقية الذين لا يجدون العاج في أراضيهم إلى بيع أبناء جلدتهم لسد حاجاتهم مما جلبه التجار العرب من السلع ^(٣) .

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن العمانيين خاصة والعرب عامة لم يقوموا بالإغارة على القبائل الأفريقية من أجل الحصول على الأرقاء ، ولم يستعملوا السلاح في صيد الرقيق ، ويؤكد ذلك ^(٤) ما يلي :

١ - أن القوافل العربية التي تدخل إلى وسط القارة الأفريقية من أجل

(١) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ١٥٦ ؛

ميشيل دوفيز ، أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر ، ترجمة إلياس مرقص ، ط ١ ، دار الحقيقة بيروت ، ١٩٨٠ ، ٢٥٦/١ .

(٢) Fisher, G. B. , Slavery and Muslim Society Africa, New York, 1971, p. 31.

(٣) F.O.,54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London, in 3 November 1842, Enclosure 1., p72 .

يواقيم مرقص ، حميد بن محمد المرجعي تيبوتيب والوجود العربي ، ص ١١ .

(٤) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٧ .

الحصول على الأرقاء على الرغم من قوة تسليحها إلا أن أعداد رجالها كان قليلاً
إذا ما قورن بالقبائل الأفريقية ، ولذا فإن حجم القوافل التجارية العربية لا يكفي
لشن الغارات من أجل الحصول على الأرقاء .

٢ - أن العرب الذين يعملون في التجارة في منطقة شرق أفريقية يملكون
الأسلحة التي يمكن أن يستخدمونها في صيد الرقيق ، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك
لأنهم يفضلون استخدام السلاح في صيد الفيلة ؛ نظراً للمردود الاقتصادي الجيد
للعاج مقارنة بالرقيق .

٣ - كان الصراع الدائر بشكل مستمر بين القبائل الأفريقية الداخلية من
الأسباب الرئيسة التي تدفع رؤساء القبائل الأفريقية إلى شراء السلاح من التجار
الأجانب بشكل خاص بأثمان باهظة ، ولذا فإنهم يقومون بصيد أبناء جلدتهم
من القبائل المعادية لبيعهم على التجار العرب والأجانب .

ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن جميع الأرقاء المصدرين إلى منطقة الخليج
العربي كانوا عن طريق الشراء ، إذ ربما قام بعض المغامرين العرب بالإغارة على
بعض القبائل الأفريقية الضعيفة وأسر بعض أفرادها واسترقاقهم ، أو يقومون
بخطف بعضهم تحت تهديد السلاح ، ولكن يجب الإشارة هنا إلى ما يقوم به
بعض المغامرين العرب المسلمين من خطف أو شراء للرقيق ليس من الإسلام في
شيء إذ ليس في الإسلام إلا مصدر واحد للاسترقاق وهو أسرى الحرب ، التي
تقع بين المسلمين والكافرين ، ومن القواعد الشرعية المعروفة أن ما يقوم به
المسلمون ليس بالضرورة أن يتفق مع تعاليم الإسلام .

ومهما يكن من أمر فإنه على الرغم من حرص القوافل التجارية العربية على
الحصول على الأرقاء إلا أنهم لم يتدخلوا في شؤون القبائل الأفريقية أو ينحازوا

إلى قبيلة دون أخرى كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين ^(١) ، خلافاً لما ذكره كوبلاند ^(٢) من أن العرب كانوا يقومون بشن الغارات للحصول على الأرقاء ، وإذا تعذر عليهم ذلك حرضوا زعيم قبيلة ليهاجم قبيلة أخرى ، أو يساعدونه بعبيدهم المسلحين ليضمنوا انتصاره ، ونتج عن ذلك - حسب زعمه - ترايد الحروب الداخلية بين القبائل .

والواقع أن ذلك داخل ضمن الافتراءات التي يرددها كثير من الباحثين الأجانب ويؤكد ذلك ما يلي :

١ - يؤكد أحد الباحثين الأجانب ^(٣) أن العرب والسواحليين لم يشتركوا في الإغارة على سكان القرى والغابات لاقتناص الأرقاء ، بل انحصر جل اهتمامهم في التبادل التجاري ، وأن ذلك العمل كان يقوم به أناس متخصصون مهمتهم صيد الرقيق وتسليمه إلى الزعماء المحليين . ويذكر أن بعض القبائل الأفريقية رضيت بأن يتزعمها بعض التجار العرب المستوطنين بأفريقية ^(٤) .

٢ - أن العرب لو قاموا بالتدخل في شؤون القبائل الأفريقية كما يدعي كوبلاند ما كانت قوافلهم - التي لا تتجاوز الألفي رجل - تذهب وتجيء بين الساحل الشرقي لأفريقية والداخل باستمرار .

٣ - تأثرت بعض القبائل الأفريقية بمعاملة العرب الطيبة ، وذلك عندما استقر بعض العرب بينهم ، فقد تخلى كثير من الأفارقة عادات سيئة كانوا يتصفون

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

(٢) Coupland R. , Exploitation of East Africa, p. 137 .

(٣) ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

بها مثل : أكل لحوم البشر ، والقتل من أجل التسلية ، واشغلوهم بأعمال منظمة كأعمال الحراسة وغيرها ^(١) .

والواقع أن القوافل التجارية العربية حملت معها الحضارة والتقدم إلى داخل أفريقية ، وتوثقت العلاقات الاقتصادية بين العرب وبين زعماء القبائل الأفريقية ، وأسهموا في إحلال الأمن بدلاً من الخوف والاضطراب ، وذلك عن طريق الزراعة التي أدخلوها إلى أواسط القارة ، والتنظيمات الاقتصادية التي تعاملوا بها مع القبائل الأفريقية ، حتى إن كثيراً من قبائل البانتو رغبت في العيش قريباً من المراكز التجارية التي أنشأها العرب لتنعم بالحماية العربية ^(٢) .

وتنفيذاً للسياسة الاقتصادية التي اتبعها السلطان سعيد فقد كان يعين حكاماً محليين من بعض زعماء القبائل الأفريقية يدينون له بالولاء والتبعية ، وربما أرسل السلطان العماني بعض الأمراء من العرب أو السواحليين مع حامية قليلة تزداد باستخدام السكان المحليين لنشر النفوذ العماني في داخل القارة الأفريقية ^(٣) . ونظراً للمعاملة الحسنة التي تميز بها العرب مع الأفارقة فقد رغب كثير من زعماء القبائل في شرق القارة الأفريقية بالانضواء تحت تبعية السلطان العماني ، إذ لم تكن هذه التبعية تكلفهم شيئاً سوى بعض الهدايا التي يحملونها إلى السلطان عندما يزورونه في عاصمته زنجبار ^(٤) .

(١) يواقيم رزق مرقس ، العرب والكونغو ، ص ٢٣٥ .

(٢) رأفت غنيمي الشيش ، دور عمان في بناء حضارة شرقي أفريقية ، بحث مقدم إلى ندوة الدراسات العمانية ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، ١٧٦/٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ١٧٤/٣ .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

وعلى كل حال فقد كان هناك ارتباط وثيق بين تجارة الرقيق والعاج في شرق أفريقية ، لاسيما بعد شراء هاتين السلعتين ^(١) ، ذلك أن العاج من السلع الثقيلة الوزن الغالية الثمن ، ومن ثم فإن طول المسافة بين مصادره وأماكن تصديره على ساحل المحيط الهندي يكلف ثمناً غالياً ، وأمام مشكلة النقص في وسائل النقل وخطر ذبابة تسي تسي وما لها من ضرر على الإنسان والحيوان لجأ التجار العرب إلى الاستعانة بالأرقاء لحمل العاج ^(٢) ، ومن هنا دخل بعض تجار العاج في تجارة الرقيق بشكل غير مباشر ، ولهذا كان العاج يباع في الساحل جنوباً إلى جنب مع الرقيق الذي لم يكن مقصوداً لذاته في أحيان كثيرة .

والواقع أن القوافل التجارية العربية في شرق أفريقية تواجه كثيراً من المصاعب في طريق عودتها إلى الساحل ، ويلاقي الأرقاء المصاحبين لهذه القوافل متاعب كثيرة ، فربما مات بعضهم عطشاً أو إعياءً ، ولم يكن ذلك مقتصرًا عليهم فقط ، إذ يعاني التجار العرب المرافقين لهم من هذه المصاعب ، وبطبيعة الحال فمن الأهمية أن ندرك أن التاجر العربي الذي يعمل في جلب الرقيق من داخل أفريقية ، لا يعتمد أن يوجد المصاعب لقافلته من الأرقاء ؛ لأنهم هم سلعته ، ولذا فإن من مصلحته المحافظة على الأرقاء سالمين ، ليتسنى له بيعهم في الأسواق ^(٣) ، وأكد الرحالة بوركهارت ^(٤) (Burchhardt) أن صحة الأرقاء

(١) Coupland R. , Exploitation of East Africa, p. 136 .

(٢) يواقيم مرقس ، حميد بن محمد المرججي والوجود العربي ، ص ٨ .

(٣) سائلة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

(٤) بوركهارت هو: جوهان لودفيج بوركهارت ، ولد في بلدة لوزان السويسرية عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م ودرس في جامعة جوتينج الألمانية، تعلم اللغة العربية، وتعرف على الدين الإسلامي، ثم التحق بالجمعية الأفريقية البريطانية ، فأرسلته إلى أفريقية في رحلة استكشافية ، فزار مصر وانتقل منها إلى بلاد النوبة .محاذاة نهر النيل ، تظاهر بالإسلام ، وذهب إلى مكة باسم الشيخ إبراهيم بن عبد الله الشامي ،

كانت محل اهتمام تجار الرقيق العرب بشكل دائم ، حيث يأخذ الرقيق نصيبه من الطعام والماء خلال الرحلة بشكل منتظم ، ويلقى معاملة لطيفة من التاجر العربي^(١) .

و حين مقارنة تجارة الرقيق في غرب أفريقية والتي قامت بها شركات أوروبية منظمة بتلك التجارة المحدودة التي مارسها بعض التجار العرب في شرق أفريقية نجد أن الفرق بينهما شاسع وذلك فيما يتعلق بنقل الأرقاء إلى الساحل ، ففي الوقت الذي يحرص فيه التجار العرب على المحافظة على سلعهم من الأرقاء الذين مهما بلغت أعدادهم فهم قلة ، مقارنة بآلاف الذين يجلبهم الأوروبيون من داخل القارة الأفريقية إلى سواحلها الغربية ، نجد أن هذه الشركات لا يضيرها أن يهلك المئات من الأرقاء في طريقهم إلى الساحل ، إذ يكون ما يصل إلى الساحل عادة كافياً لتعويض تكاليف الرحلة إلى داخل القارة.

وأدى الحج مع المسلمين في عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٤م ، ثم عاد إلى مصر ومات فيها عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٧م ، ودفن بمقابر المسلمين ، ألف كتابين هما : رحلات في جزيرة العرب ، وملاحظات على البدو الوهايين ، انظر :

جوهان لودفيج بروكهارت ، مواد لتاريخ الوهايين ، ترجمة عبدالله صالح العثيمين ، ط ١ ، طبع : شركة العبيكان ، الرياض ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ٣-٦ ، من مقدمة المترجم .

(١) جمال قاسم ، العرب والرق في إفريقيا ، ص ٢٤ .

المبحث الثالث :

طرق تجارة الرقيق الخارجية :

بعد عودة القوافل التجارية العربية من أواسط أفريقية وبعد أن باعت ما معها من سلع الشرق واشترت بأثمانها الرقيق والعاج وزيت النخيل وغيرها من منتجات المنطقة ، بعد ذلك يجمع الرقيق في سواحل شرق أفريقية استعداداً لتصديره ، ولما كانت كثير من هذه الموانئ خاضعة لنفوذ السلطان سعيد بن سلطان ؛ فقد كان يستفيد من هذه التجارة فائدة كبيرة ، حيث يدفع له تجار الرقيق ضرائب على كل رقيق يجلبونه من داخل القارة ويمرون به على الموانئ الخاضعة له ^(١) .

ونتج عن ذلك قيام مراكز في هذه المنطقة لتصنيف الأرقاء وذلك استعداداً لتصديرهم إلى مناطق مختلفة ، وتعتبر كلوه أهم مركز في شرق أفريقية يصدر منه الأرقاء ، ومنها يتم شحنهم إلى زنجبار لبيعهم هناك ولذا فإن زنجبار تعد المركز الرئيس لاستيراد الرقيق من داخل القارة الأفريقية ^(٢) ، وإضافة إلى ذلك توجد مراكز صغيرة لتصدير الأرقاء في كل من بانجاني ^(٣) (Pangani) وممبسة ، ومالندي ، ولامو ، ومقديشو ^(٤) ، وازدهرت بعض هذه الموانئ بعد ازدياد دوريات التفتيش التي يقوم بها الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ، ولهذا فلم

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٣) بنجاني : هي إحدى القرى في الساحل الشرقي لأفريقية ، قرية من جزيرة زنجبار ، تسكنها قبيلة

سيجيغو (Segeju) ، إضافة إلى الشيرازيين . انظر : ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ -

٥٦ .

(٤) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٥ .

يكن كل الرقيق المصدر من المنطقة يمر بزنجبار .

وتنقسم تجارة الرقيق بعد وصولها إلى زنجبار إلى قسمين : **قسم محلي** ، ويعني التجارة بالرقيق بين القوافل التجارية العربية أو السواحلية وبين سكان مدن شرق أفريقية لاسيما أصحاب المزارع من العرب والسواحليين والهنود حيث تشكل تجارة الرقيق دعماً مهماً للنظام الاقتصادي القائم في المنطقة في تلك الفترة ، كما يشمل هذا القسم تبادل الرقيق الذي تشتريه القوافل مقابل بعض منتجات المنطقة وذلك عن طريق بعض القبائل الأفريقية التي قد لا تجد ما يسد حاجتها من الأيدي العاملة لاسيما في الزراعة .

وقسم خارجي ، وهو تجارة الرقيق الخارجية ، ويشمل الأرقاء الذين يجمعون في موانئ المنطقة ثم يصدرون إلى خارجها ، حيث يحمل إلى مسقط ، وجزر المحيط الهندي ، وفارس ، وبغداد ، والبصرة ، والبحرين والهند ^(١) ، وقد لا تكون هذه المناطق هي الوجهة النهائية للرقيق إذ ربما تكون مناطق عبور إلى مناطق أخرى مثل نجد والحجاز .

ويبدأ التجار العمانيون وغيرهم من تجار الخليج العربي رحلتهم المعهودة إلى شرق أفريقية خلال اشتداد الرياح الشمالية الشرقية أي بين شهري نوفمبر وفبراير ، وذلك على سفنهم ذوات الشراع المثلث ، وتعرف هذه السفن بالدوا (Dhow) وتعود هذه السفن بالأرقاء والسلع الأخرى إلى عمان إما قبيل أو بعد هبوب الرياح الجنوبية الغربية أي في شهور إبريل ومايو ويونية ، أو في شهري سبتمبر وأكتوبر ، وتبلغ المسافة بين صور وزنجبار حوالي ٢٥٠٠ ميل ، ولذا فإن

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٦ .

الرحلة التجارية تستغرق عادة من ١٦ إلى ٢٥ يوماً^(١) .

واتخذت التجارة بشكل عام ثلاثة طرق رئيسة^(٢) ، تنطلق من سواحل شرق أفريقية وهي :

*** الطريق الأول :** ويتجه من زنجبار أو من إحدى مدن الساحل الشرقي الأفريقي إلى الموانئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية وفي مقدمتها مسقط ، ومنها إلى موانئ غرب الهند .

*** الطريق الثاني :** ويتجه من ساحل شرق أفريقية جنوباً إلى سواحل القارة الجنوبية ثم إلى الشمال الغربي عبر المحيط الأطلسي ، ثم إلى البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية .

*** الطريق الثالث :** ويربط بين مدغشقر وشمال أفريقية بأسواق الرقيق والعاج في موانئ البحر الأحمر وبلاد فارس .

ولم تكن طرق نقل الرقيق البحرية مستقرة بين عمان وشرق أفريقية ، إذ لجأ العمانيون بعد أن خضع سلاطين عمان للسياسة البريطانية المتعلقة بمنع تجارة الرقيق إلى اتباع طرق جديدة حتى يتمكنوا من تضليل دوريات الأسطول البريطاني ، فكانت سفن أهل صور تذهب إلى شرق أفريقية محملة بالأسماك المجففة ، ثم تبيع حمولتها في موانئ المنطقة ، وفي الوقت نفسه يشتري العمانيون

(١) عبد الوهاب عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات ، العدد الأول ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ١٣ ؛

لوريمر ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٦/٦ .

(٢) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

الرقيق ، إلا إنهم لا ينقلونهم مباشرة في سفنهم تفادياً لإجراءات التفتيش البريطانية ، فيتفقون مع الجلابين على نقل الأرقاء عن طريق البر وبشكل سري إلى نقطة محددة على الساحل ، وتكون عادة بعيدة نسبياً عن زنجبار ثم يتجهون إلى مكان اللقاء معرضين سفنهم للتفتيش من قبل السفن الحربية البريطانية ، والتي عادة ما تكون خالية من الرقيق ، وبالتالي يسمح لها بمواصلة سيرها ، ثم تتجه السفن العمانية إلى الميناء المحدد لنقل الرقيق منه ، ثم تنطلق بأمان إلى عمان بعد أن تجاوزت سفن البحرية البريطانية ^(١) .

وقد يلجأ تجار الرقيق في بعض الأحيان إلى نقل الأرقاء براً من سواحل شرق أفريقية عبر الأراضي الصومالية ، ثم يعبرون بهم خليج عدن ، ثم ينقلونهم إلى حضرموت ، ويتجنبون بذلك الدخول بعرض البحر ، ومن ثم فلا يتعرضون لدوريات التفتيش البريطانية ، وبذلك ازدادت المشاق التي يتعرض لها الأرقاء أثناء رحلتهم ^(٢) .

هذا وقد تحامل كثير من الباحثين الأوروبيين ، حين حديثهم عن نقل الأرقاء من شرق أفريقية إلى الخليج العربي بواسطة السفن العمانية ، فيذكر كوبلاند أن المراكب الشراعية عادة ما تكون مليئة بالرقيق بحيث لا يمكن أن يتحرك الرقيق داخل السفينة بحرية ، ولا يعطون من الطعام ما يكفيهم ، ولهذا يحتفظ بهم التجار بعد وصولهم في أماكن معينة؛ حتى يستعيد الأرقاء قوتهم،

I. O. R. , R/15/6/4 Letter From col. Herbert Disbrowr, Political Agent, (١)
Muscat, To C. Gonne Esquire, Secretary to Government, Bombay , in 13th
September 1866 .

(٢) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ١٥٩-١٦٠ .

وحيث يتم أخذهم إلى السوق لبيعهم بشكل علني^(١) ، إلا أن ذلك مخالف
للواقع وذلك بشهادة عدد من المسؤولين البريطانيين ، وهذا ما سيتم الحديث عنه
في الفصل التالي من هذه الدراسة بمشيئة الله .

Coupland R. , Exploitation of East Africa, p. 142 .

(١)

الفصل الثالث

تجارة الرقيق في سلطنة عمان

المبحث الأول : أعمال الأرقاء .

المبحث الثاني : معاملة الأرقاء

المبحث الثالث : دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق .

المبحث الرابع : حجم تجارة الرقيق في السلطنة وجدواها الاقتصادية .

أولاً : حجم تجارة الرقيق .

ثانياً : جدواها الاقتصادية .

المبحث الخامس : تجارة الرقيق الفرنسية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية .

توطئة :

لم يكن وجود الأرقاء في سلطنة عمان بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام وليد ظروف اقتصادية محضة ، بل كان للأوضاع الاجتماعية السائدة آنذاك دور كبير في جعل الرقيق جزءاً مهماً في منظومة التركيب الاجتماعي في الأسرة العربية ، إذ تأنف الغالبية العظمى من القبائل العربية القيام بأعمال ترى أنها تزرى بأصحابها كالحلاقة ، والجزارة ، والحدادة ، والحجامة وغيرها ، وهذا ما دفع هذه القبائل إلى الاستعانة بغير العرب للقيام بهذه الأعمال، ولما تيسرت سبل الحصول على الأرقاء في منطقة الخليج كانت هذه الأعمال في مقدمة الأعمال المنوطة بهم .

والواقع أن هذه النظرة ليست من الإسلام في شيء ، فلم يرد في نصوص الكتاب والسنة نهى عن هذه الأعمال أو بعضها ، كما لم يأت الإسلام بتخصيص أعمال محددة لطائفة من البشر ، فالأصل في التكاليف الشرعية المساواة بين الناس ، وكذلك المساواة في النواحي الاجتماعية ، فلا تفضيل لعربي على أعجمي ، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ، وهذا لا يعني أن طبيعة الأعمال التي أنيطت بالأرقاء في منطقة الخليج تعتبر شاقة ، فالعربي ورقيقه متساويان في تحمل ظروف الحياة القاسية في شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة .

وحين ينظر المرء إلى الأعمال التي قام بها الأرقاء في منطقة الخليج العربي بشكل عام يجدها لا تتعارض مع الدين الإسلامي ، فالغالبية العظمى من أعمالهم تأتي لتسهيل ظروف الحياة، ولتوفير معيشة أرغد للسيد ومن يعول، وعلى رأسهم الرقيق نفسه .

وثمة أمر مهم وهو أن الأعمال التي قام بها الأرقاء لا تعني بالضرورة السخرة والإجبار ، بل كان الأرقاء في دولة البوسعيدين بشقيها الأفريقي والآسيوي يؤدون أعمالهم بقناعة واضحة ، ولذا فلم تشر التقارير التي يكتبها القناصل الإنجليز سواء في مسقط أم زنجبار إلى هروب الأرقاء من أسيادهم العرب نتيجة لقسوة الأعمال التي يقومون بها ، بل ربما خصص السادة أياماً ليعمل بها الأرقاء لأنفسهم أو ليأخذوا قسطاً من الراحة .

وتحتفل الوثائق البريطانية بكثير من الاحتياطات والتدابير التي اقترحتها المسؤولين الإنجليز في منطقة الخليج وشرق أفريقية ، والتي يجب أن يعامل بها الأرقاء الهاربين والذين يكتشف في كثير من الأحيان أنهم هاربون من العدالة لجرمة اقترفوها أو بعد عجزهم عن تسديد ديونهم^(١) ، ولم يكن هروبهم من مشقة الأعمال الموكلة إليهم ، أو من سوء معاملة العمانيين لهم .

(١)

I.O.R. R/15/1/199 Letter from Litchfeld Senior Naral officer H.M.S. Sphinx, to Major Cox, political Resident , Persain Gulf, 4th June , 1909, p.p. 104-105

المبحث الأول :

أعمال الأرقاء :

تنوعت الأعمال التي كان يقوم بها الأرقاء في المجتمع العماني في فترة البحث ، فعلى الرغم من أن الحاجة إلى الأرقاء في منطقة الخليج بشكل عام كانت للقيام بأعمال معينة ، في وقت تعاني فيه المنطقة من قلة الأيدي العاملة ، إلا أن أعمال الأرقاء في المجتمع العماني تنوعت بحسب الحالة الاقتصادية للسيد ، وبحسب نوع العمل الذي يقوم به ، والمكان الذي يقيم فيه .

ومن أهم الأعمال التي كان يقوم بها الأرقاء في سلطنة عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي العمل بالزراعة ، وذلك في قسمي السلطنة الأفريقي والآسيوي . والواقع أن عمل الرقيق بالزراعة في منطقة الخليج بشكل خاص والجزيرة العربية بشكل عام قديم قدم وجود الأرقاء في المنطقة ، إلا أنه عندما تم عقد أول اتفاقية بين السلطان سعيد وبريطانيا للحد من تجارة الرقيق في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م بدأ تجار الرقيق بالبحث عن مصدر آخر للدخل لا سيما وأن أسعار الأرقاء هبطت في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م إلى نصف القيمة السائدة قبل ذلك ، ولذا فقد لجأ هؤلاء التجار إلى إيجاد مصادر جديدة تعوضهم عما فقدوه من جراء انهيار أسعار الرقيق في تلك الفترة ، ومن هنا كانت الزراعة هي الخيار الأمثل ^(١) .

وكان محصول القرنفل من أهم المحاصيل التي يقوم الأرقاء بالعمل في حقولها، وقد ربط أحد الباحثين بين انتشار زراعة هذا المحصول في القسم

(١) Willis, J.R., Slaves and Slavery in Muslim Africa, Frank Cass, London, 1967, vol. II, p. 164.

الأفريقي من السلطنة العمانية وبين نمو تجارة الرقيق في المنطقة ، كما هو الحال في غرب أوروبا وشمال أمريكا حينما نمت الرأسمالية فتبع ذلك زيادة مطردة في تجارة الرقيق ^(١) .

ويرى أحد الباحثين أن أحد تجار الرقيق العمانيين في زنجبار عمل على إدخال هذا المحصول إلى زنجبار في عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ، عندما حصل على بذور هذا المحصول من إحدى الجزر الفرنسية في المحيط الهندي ^(٢) .

وقد أبدى السلطان سعيد امتعاضه من إيقاف تجارة الرقيق بينه وبين الجزر الواقعة في جنوب المحيط الهندي نتيجة لمعاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م مع حكومة الهند البريطانية ، حيث تكبد خسارة تتراوح ما بين ٤٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ دولاراً ، ولذا كتب السلطان سعيد إلى حكومة بومباي في عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م رسالة أشار فيها إلى أنه نتيجة لمعاهدة إيقاف تجارة الرقيق السالفة الذكر فقد انخفض دخل السلطنة وأصبح من الضروري زراعة إحدى عشرة مزرعة لقصب السكر في جزيرة زنجبار ، وذكر أحد التجار الأمريكيين أن الزعماء البوسعيديين وجهوا جهودهم في تلك الفترة إلى زراعة التوابل وقصب السكر والقهوة وغيرها ، ولم يحل عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م حتى دخل السلطان سعيد في شراكة مع الانجليز لإنتاج السكر ، حيث تولى الانجليز تزويده بالآلات والمشرفين بينما يقدم السلطان العماني الأرقاء للعمل في إنتاج السكر ^(٣) .

(١) Sheriff , A., Zanzibar under Colonial Rule, James Currey, London, 1991, p. 150 .

(٢) Willis , J.R., op. cit, p. 164.

(٣) Ibid, p. 165.

ومن هنا يتبين أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين محاولات بريطانيا الأولى لقمع تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة وبين التوسع الزراعي في السلطنة، واستخدام الأرقاء للعمل في المزارع الجديدة ، خاصة في ظل وجود محاصيل زراعية جديدة ستشكل بعد ذلك مصدر مهماً من مصادر الدخل للسلطنة .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعها السلطان سعيد ، والتي تعتمد على التوسع الزراعي ، لا سيما في القسم الأفريقي من السلطنة ، ارتفع عدد المزارع التي يملكها السلطان حتى بلغ عددها عند وفاته خمساً وأربعين مزرعة ، كانت أصغر مزرعة تستخدم من خمسين إلى ستين رقيقاً ، وأكبرها يعمل فيها ما بين خمسمائة إلى سبعمائة من الأرقاء^(١).

ويقوم الأرقاء في المزارع بجميع الأعمال التي تتطلبها الزراعة ، ولذلك جرت العادة أن ينظم العمل في المزارع ، لا سيما في القسم الأفريقي من السلطنة ، فيكون هناك رئيس للعمال ، وعادة ما يكون من الأحرار ويسمى المسيماميزي (Msimasizi) ، ثم يأتي بعده رئيس الأرقاء ويسمى النقوا (Nokoa)^(٢) وينوب عنه الكادامو (Kadamu) ، وهناك أيضاً أرقاء آخرون تسند لهم مسؤوليات ثانوية لتنفيذ أعمال معينة في المزارع ، وغالباً ما يتم اختيارهم من بين الوزاليا (Wazalia) وهم الذين ولدوا عند السيد ، أو من الذين يتبين ذكاؤهم من بين سائر الأرقاء الذين تم استيرادهم حديثاً ، وبناء على ذلك فإن تنفيذ الأعمال الزراعية يتم تحت إشراف الأرقاء أنفسهم ، إذ قلّ

Ibid, p. 166.

(١)

(٢) يذكر المغيري أن رئيس الأرقاء يسمى (ناقورة) ونائبة يسمى (مقدم) . انظر : مصدر سبق

ذكره، ص ١٩٠ .

أن يتدخل المالك أو وكلاؤه في الإشراف على التنفيذ الفعلي للعمل^(١) .

ويبدأ عمل الأرقاء في المزارع منذ الصباح الباكر حينما يقوم رئيس العمال بتوجيه كل منهم إلى عمله، وعادة ما يستمر عملهم إلى منتصف النهار ، إلاّ خلال مواسم الغرس والحصاد فإن العمل قد يستمر طوال اليوم، وعلى مدى أيام الأسبوع، وذلك تجنباً للخسائر التي قد تنجم من جراء تأخير جني المحاصيل^(٢) .

وجرت العادة في سلطنة عمان لا سيما في القسم الأفريقي منها ، أن يمنح السادة أرقاءهم أراضي صغيرة لبناء بيوت لهم فيها ، وزراعة ما يحتاجون إليه من المزروعات ، وتربية ما يرغبون من الحيوانات ، تشجيعاً لهم ، ورغبة في تعميق ارتباطهم في الزراعة ، فكان لكل رقيق يعمل في الأرض كوخاً يسكنه وحصّة من الأرض تسمى كوندل (Koondle) ، تكفي مساحتها لإعالة الرقيق ومن تحت يده ، ومن هنا فإن الأرقاء يعملون خمسة أيام في الأسبوع لصاحب المزرعة، ويعملون يومين لحسابهم، حيث يقومون بالاعتناء بأراضيهم الزراعية ، وبيع منتوجاتهم ، وشراء ما يحتاجونه من المدينة^(٣) .

وتختلف مساحة الأراضي التي يحصل عليها الأرقاء تبعاً لقدرتهم على زراعتها، فإذا كان الرقيق مجتهداً ومكافحاً ولديه الوقت الكافي ؛ يمكنه زراعة

(١)

Fraser , M. A. , E. Al. , The East Africa Slave Trade , Harrison, 59 pall Mall , London , 1871, p.p. 31-32.

Ibid , p. 34.

(٢)

(٣) ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢ .

Christie , J, op. cit , p. 315.

Fraser , M. A. , E. Al. , op. cit., p. 32.

Davidson , B., The Growth of African Civistion, Longman, London, 1967, p. 165 .

ما يريده من الأرض على حسابه ، وضمن حدود معقولة ، وفي مثل هذه الحالة فإنه يعيل نفسه من نتاج عمله ، وفي الوقت نفسه له الحق في التصرف بعائدات محصوله ، ومن هنا فإن الأرقاء القادرين على الاستغلال الأمثل لأراضيهم في الزراعة كثيراً ما يفيض إنتاجهم عما يحتاجونه ، حيث يقومون بتربية الأغنام والطيور ، ويبيعون منها بكل سهولة ويسر ^(١) .

والواقع أن هذه المعاملة الكريمة التي تعامل بها العمانيون مع أرقائهم تكشف بجلاء الفرق الشاسع بين ما لقيه الرقيق في بلاد المسلمين وبين ما عانى منه في البلاد غير الإسلامية وبشكل خاص في أوروبا ومستعمراتها ، ويمكن للباحث استنباط بعض الفوائد التي يمكن أن تنتج عن المعاملة التي حظي بها الأرقاء العاملين في المزارع في سلطنة عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي:

- ١ - تعميق الارتباط بين الرقيق وبين الأرض الزراعية .
- ٢ - زيادة الإنتاج الزراعي لأن الرقيق يعمل بنفس راضية ، ولا يخالجه إحساس أنه يعمل لغيره فقط طول أيام الأسبوع .
- ٣ - مساعدة الأرقاء في الاعتماد على أنفسهم في سبيل تحصيل لقمة العيش ، وتأهيلهم للحياة الكريمة حين ينالون حريتهم .

وعلى كل حال فإن أصعب الأعمال التي يؤديها الأرقاء هو نقل المنتجات الزراعية على رؤوسهم من المزارع إلى سوق المدينة ، ورغم ذلك فإنهم يجدون سعادة في أعمالهم ، ويشعرون بالأمان على أرواحهم وممتلكاتهم ، خلافاً

Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p.33.

(١)

للأرقاء في أوروبا الذين يزج بهم في الحروب الإقطاعية^(١) .

ويقوم السادة بتوفير الملابس وسائر الكساء للأرقاء العاملين في المزارع حتى تبدأ الأرض الممنوحة لهم بالإنتاج ، ويستغنون بقيمة منتجاتهم عن أسيادهم ، ومع ذلك فإن السيد لا يترك رقيقه إذا ما مسته الحاجة في يوم ما^(٢) .

ويعتبر العمل في إنتاج التمور ، والعناية في مزارع النخيل من الأعمال المهمة التي يقوم بها الأرقاء في الجزء الآسيوي من السلطنة العمانية^(٣) ، فمن المتفق عليه أن التمور من أهم المنتجات الزراعية في عمان ، وتمثل الغذاء الرئيس للسكان^(٤) ، وهي أنواع متعددة من أشهرها : المبسلي ، والفرض ، والخلاص ، والخصاب ، والزبد^(٥) ، وكان معظم إنتاج التمور العمانية يستهلك محلياً ، بينما يصدر الفائض منه إلى الخارج بعد خضوعه لعمليات التنقية والتعبئة^(٦) ، وكان

(١) Rigby , Report on the Zanzibar...op. cit. p. 334. from General Rigby

Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell , Christie, J., op. cit., p. 315.

Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p. 35. (٢)

Saldanha , J . A . , op cit, p. 53 . (٣)

Willis , J.R. op, cit, p. 162.

(٤) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢١ .

(٥) سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

وندل فيليس ، رحلة إلى عمان ، ب.ط، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ، ص ٣٦ .

(٦) يعتبر المبسلي من أهم أنواع النخيل في عمان ، والتي تدر على أصحابها المال الوفير ، حيث يصدر ثمرها إلى الخارج ، بعد أن يتعرض لعملية التبسيل والتي هي عبارة عن طبخ التمر في قدور كبيرة مليئة بالماء ، ثم يجفف في الهواء الطلق ثم يعبأ في أكياس ويصدر إلى الخارج . انظر :

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

بدر العبري ، إرشاد الإخوان في معرفة الزراعة في عمان ، ب.ط، مطابع النهضة ، مسقط ،

١٩٩٢م، ص ٤٢ .

متوسط ما تصدره السلطنة من التمور سنوياً يقدر بـ ١٦٥٠٠ طناً^(١)، وبهذا يتبين أن العمل في مجال التمور ، وتهيئتها للاستهلاك أو للتصدير من أهم مجالات عمل الأرقاء في عمان .

وقد تتأثر أسعار التمور العمانية لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار الأرقاء ، وازدياد المنافسة الدولية حول تجارة الرقيق في شرق أفريقية^(٢)، إضافة إلى اضطراب الأحوال السياسية في السلطنة خاصة في النصف الأخير من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي، ومنافسة تمور العراق والأحساء وفارس للتمور العمانية^(٣).

ويتفاوت الطلب على الأرقاء العاملين في مجال الزراعة في القسم الآسيوي من السلطنة العمانية تبعاً لطبيعة الأرض المزروعة ، والمناخ السائد في كل منطقة، ففي جعلان والشرقية^(٤) حيث وسائل الري أكثر سهولة لتوفر عدد من الأودية الغنية بالمياه يقل الطلب على الأرقاء ، لأن الزراعة في هذه المناطق لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة ، بخلاف منطقة الباطنة التي يكثر فيها الطلب على الرقيق؛ لأن المياه تستخرج من الآبار ولذا فهي تحتاج إلى خدمة مستمرة^(٥) .

(١) علي البسام ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٧٨٨/٥ .

(٢) Willis, J. R. , op. cit., p. 163.

(٣) علي البسام ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٤) الشرقية : يطلق هذا الاسم على الأقاليم الشرقية لعمان ، وهي منطقة جبلية من جهتها الشمالية ، وسهلية من جهتها الجنوبية الغربية ، وتتخلل المناطق السهلية عدد من الأودية ، ومن أهم مدن الشرقية: صور ، المضبي ، إبراء ، جعلان ، قلهاة ، سناو ، طوي ؛ انظر :

سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٨-٣٠٩ .

(٥) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٦١٢ .

لانندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

وقد لا يكون للرقيق عمل محدد لدى السيد، فيعمد السيد إلى تأجير رقيقه ليعملوا لدى غيره ، على أن يدفع الرقيق جزءاً من أجرة عمله إلى سيده ^(١)، وفي هذا يقول رجي : " وعندما يؤجر العبيد من قبل أسيادهم فإنهم يحصلون على ثماني بيسات هندية ^(٢) ، تقريباً ٣,٥ دولار يومياً ، يأخذ السيد منها عادة خمس بيسات ويترك للعبد مبلغ ثلاث بيسات ؛ ليوفر لنفسه الطعام ، ويتقاضى الرجال والأولاد والنساء نفس المبلغ " ^(٣) ، ولهذا فإن الرقيق يمكن أن يوفر شيئاً من المال ليكون (وهو في حالة كونه رقيقاً) مالكاً لأرقاء آخرين ، لا سيما إذا كان يحصل في الشهر على أربعة دولارات أو أكثر، وفي أحيان كثيرة يحصل الرقيق على كسبه ومعيشته كيفما شاء وأينما يختار ، ولا يدفع شيئاً لسيده ^(٤). وهذا يكشف مدى الحرية التي تمتع بها الأرقاء في دولة البوسعيدين في تلك الفترة ، إذ لا يتدخل السادة في أموال أرقائهم ، وهذا يؤدي إلى ثراء بعضهم .

ويتهم القنصل البريطاني في زنجبار ^(٥) بعض العرب المالكين لأكثر من ثلاثة

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

Bennett, N.R., A History of the Arab p. 118.

(٢) البيسة (Pice) وتسمى البيزة : وهي عملة هندية تستخدم في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقيا في تلك الفترة ، وتتراوح قيمة البيسة من ١١٠-١٣٠ بيسة لكل دولار مارياتريزا . انظر :

Martin , E.B., Zanzibar Tradition and Revdution , London , 1978, p. 236.

Rigby , Report on Zanzibar op. cit. , p. 334 ; from General Rigby , (٣) Zanzibar ... , op. cit. Edited by Russell.

I.O.R. R/15/6/4 Memorandum by internal Colonel L.L. Ross Acting (٤) as political Resident in the persianglulfon the Subject of information by his Excellency Sir , H. Bartle, E. yera, Y. B. S. , J. K, L, R, in his letter to the Address of the political agent at Muscat, dated London 19th November 1872, p. 124.

Rigby, Report on Zanzibar Dominions ..op. cit, p. 334. from General (٥) Rigby , Zanzibar ..., op. cit, Edited by Russell.

أرقاء بأنهم كثيراً ما يسمحون لهم بالعمل لدى الآخرين ، ويعيشون على ما يكسبه هؤلاء الأرقاء ، دون أن يعرضوا أنفسهم لمشقة العمل ، وهم بذلك يعتبرون أنفسهم من أصحاب الأملاك ، ولذا فهم يقضون نهارهم دون عمل متزينين بالخناجر أو السيوف والدروع .

والواقع أنه لا يوجد في المصادر الأخرى التي اطلع عليها الباحث سواء العربية أم الأجنبية ما يؤيد ذلك ، بل إن هذا القول يندرج ضمن التهم التي ما برح رجلي يوجهها للعرب عامة والعُمانيين خاصة ، وما هذه التهم إلا جزءاً من الحملة السياسية البريطانية ذات المظهر الإنساني والمتمثل في مكافحة تجارة الرقيق .

وتشكل الخدمة في المنازل أحد أبرز المجالات التي يعمل بها الأرقاء في المجتمع العماني في تلك الفترة ^(١) . وذكر المغيري أن الأرقاء الأحباش كانوا يستعملون في خدمة البيوت ^(٢) ، وربما يرجع ذلك إلى أن هؤلاء يتميزون عن غيرهم بالأمانة والنظافة وحسن التدبير ، لا سيما وأن من أهم الأعمال المنوطة بهم في البيوت ، استقبال الضيوف ^(٣) خاصة في حالة عدم وجود السيد ،

(١) جورج ماكسويل، مذكرة ماكسويل عن وضع العبيد في البلاد العربية ، ضمن كتاب أحمد العناني، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج ، ط ١ ، مؤسسة الشرق للنشر ، الدوحة ، ١٩٨٤ م ، ص ٩.

I.O.R. R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L. Ross., op. cit., 19th November 1872. p. 124.

(٢) مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠.

(٣) يذكر الرحالة الإيطالي فينزنزو (Vinzino) والذي لقبه السلطان سعيد بالشيخ منصور أن من مهام الأرقاء تجهيز القهوة للضيوف وفي هذا يقول : " فالأغنياء من الناس عندهم العبيد الزوج الذين يقومون بتحميم البن وتحضير القهوة وبعض الأعمال الأخرى التي تحتاج إلى جهد ما.. ومن الممتع أن يستمع المرء إلى الأصوات المنبعثة من الهواوين المعدنية الثقيلة التي يدق فيها العبيد البن،

والعمل على نظافة المنزل ، وتهيئته وإصلاح فرشه ، والقيام بأعمال الطهي وما يتبع ذلك من أعمال ^(١) . وفي أحيان كثيرة يكون العمل في الطهي من اختصاص الإماء . ويعهد إلى بعض الأرقاء الذين عرف عنهم الاستقامة والإخلاص والتفاني بتربية أطفال أسيادهم ^(٢) ، ومن المؤكد أن يكون بعضاً من هؤلاء الأرقاء من الخصيان ^(٣) ؛ إذ يشير أحد الباحثين ^(٤) إلى وجود هذا النوع في عمان في تلك الفترة ، وإن كان ذلك مقتصرًا عادة على الأسر الثرية نظراً لارتفاع أسعارهم ، التي قدرت في تلك الفترة بعشرة أضعاف أسعار الأرقاء العاديين.

ويكون عمل الأرقاء الخصيان عادة في بيوت الأغنياء وقصور السلاطين ،

وهي تترد في دقات رتيبة مترنة كأنها قرع النواقيس " . انظر : فينزنزو ، تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ، ترجمة محمود فاضل ، ط ١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨ م ، ص ١٣٠-١٣١ .

(١) المغربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

سالم بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، الخليج العربي والحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨-١٩١٤ م ، ط ١ ، دار القلم ، دبي ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، ص ٩٨ .

(٣) الخصيان : قال الفيروز آبادي في القاموس : " خَصِيٌّ وخصاه خصاءً : سلٌ خَصِيَّه فهو خصيٌّ ومَخْصِيٌّ " ويراد بالمخصي هنا الرجل الذي ليس له شهوة بالنساء لعملية أجريت له في الخصية ، وعادة استخدام الخصيان للخدمة في البيوت الثرية وقصور السلاطين عادة قديمة وبلغت مداها في عهد البيزنطيين ، وكثيراً ما يصل الخصيان إلى مراكز مهمة " . انظر :

الفيروز آبادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥١ .

الموسوعة العربية الميسرة ، ص ٧٥٧ .

(٤) الترماني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦-١٠٠ .

Smith , W.G. C. , the Econoics of the Indian Ocean Slave Trade in the Nineteenth Century , frank Cass, London, N. D. p.p. 3 , 6.

فبالإضافة إلى الأعمال المنزلية الموكلة إليهم ، يتولون حماية النساء ومرافقتهن إذا ما خرجن لأمر ما ، كما يقوم الأرقاء بحمل الوصايا ونقل الرسائل بين النساء وغيرهن ، وساعد في نجاحهم في هذه المسألة ما تشير إليه سالمة بنت السلطان سعيد من أن النساء لم يكن يحتجن عن الأرقاء في قصور السلطان ، ومن الواضح أن الأرقاء الذين يقومون بمثل هذه الأعمال هم من الخصيان^(١).

وعلى كل حال فإن وجود الأرقاء في الخدمة المنزلية أسهم إلى حد كبير في عدم خروج المرأة للعمل لاسيما عند الأسر الثرية في تلك الفترة ، وذلك نتيجة للحالة المالية الجيدة التي يتمتع بها السيد ، وكما تقول سالمة فإن الأرقاء لا يملكهم إلا ذوو اليسار من الرجال^(٢).

ويقوم الأرقاء الصغار بالعمل في منازل أسيادهم ، إلى أن يبلغوا سنًا ملائمًا للعمل خارج البيوت ؛ فيتعلمون صنعة يدوية تدر عليهم دخلاً مناسباً مثل الخياطة ، وصناعة الأحذية ، والنقش ، والبناء ، والبيع والشراء ، وبعد إجادة الصنعة ، يحدد السيد لكل رقيق نسبة من دخله ، بل إن بعضهم يحصل على ثقة السيد المطلقة فيجعله مشرفاً على أعماله التجارية^(٣).

ومن الواضح أن هناك فرقاً بين الأرقاء العاملين في المنازل وبين الأرقاء العاملين في مجالات أخرى، إذ تتميز الفئة الأولى بمركز اجتماعي أكثر أهمية^(٤)، نتيجة للدور الذي يقومون به في المنزل ، ولاحتكاكهم بشرائح مختلفة من

(١) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٢ ، ٢٢٠ ، ٣٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ - ١٩٨ .

(٣) ناجية الخريجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

(٤) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p. 43.

المجتمع العماني . هذا إضافة إلى أنهم يعتبرون في كثير من الأحيان أفراداً في أسر أسيادهم ، لا سيما الذين تربوا في كنف السيد منذ الصغر ، وصارت العلاقة بينهم أقرب إلى علاقة المربي بمن يعيش في كنفه ، وأفضل من تلك التي تكون عادة بين السيد ورقيقه ^(١) .

ومن الأعمال التي يقوم بها الأرقاء في سلطنة عمان في فترة الدراسة ، العمل في شحن السفن وتفريغها ويسمون بالحمالين (Hamalls) ، إضافة إلى نقل البضائع من ناحية إلى أخرى في المدينة ، وعادة ما يكونون من الأرقاء الأقوياء نظراً لمشقة العمل في هذا المجال ، ويعمل في هذه المهنة إلى جانب الأرقاء بعض الرجال من عرب حضرموت ، إلا أنهم انسحبوا من هذه المهنة مع مرور الوقت، وأصبحت البقية الباقية منهم تعمل في حث الارقاء على أداء مهامهم في هذا المجال ^(٢) .

ويأتي العمل في البحر والغوص لاستخراج اللؤلؤ من الأعمال التي يقوم بها الأرقاء في سلطنة عمان في تلك الفترة ^(٣) ، إذ ظلت هذه المهنة مألوفة منذ زمن

I.O.R. R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L. Ross., op. (١)
cit., 19th November 1872. p. 124.

ناجية الخريجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٣ .

ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢ .

Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p.p. 39-40. (٢)

I.O.R. R/15/1/199, Abstracts from Station order Book East Indies (٣)

Squadron , with Refrance to fugitive Slaves . from Cox political Resident, Persian Gilf, to R. N. litchfeld Senior Naral officer H.M.S. Sphinx, may 24, 1909. p. 102.

Willis , J. R. , op. cit. p. 163.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٢٤٦/٦-٣٢٤٧ .

ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

بعيد ، وتشكل مصدراً مهماً عن مصادر الدخل بالنسبة لسكان منطقة الخليج العربي بشكل عام ، وعلى الرغم من مشقة هذه المهنة وكثرة أخطارها إلا أنها كانت معروفة لدى العمانيين ، خاصة في المناطق الساحلية .

وتشكل الثروة السمكية في عمان مصدراً مهماً من مصادر الغذاء الرئيسة للسكان بعد التمور في تلك الفترة ، وذلك لتنوع الأسماك ، ووفرته في خليج عمان وبحر العرب ، ومن هنا فإن العمل في صيد الأسماك يأتي في جملة الأعمال التي يقوم بها الأرقاء في السلطنة في ذلك الوقت ^(١) .

إلا أن مايلز (Milles) ^(٢) ينتقص من إسهام الأرقاء في هذه المهنة ويصفهم بأنهم لا يقومون بدور مهم في عملية الصيد، وذلك لأن إدارة الشباك تتطلب الشجاعة والذكاء والمهارة وفي هذا يقول : " إن العرب وحدهم هم الذين يقومون بأعمال الصيد ، إذ على الرغم من وجود أعداد قليلة من الزنوج في قوارب الصيد إلا أن عملهم يقتصر على المساعدة في جر المجاديف، ولا يمكن

(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٦/٢ .

I.O.R. The persian Gulf Adminstration Reports , no. C1XXX1., for the year 1880-1881. "Notes on sea -fishing in the persian Gulf". By MacIvor, Appandix A to port III, p.p. 54-58.

(٢) عسكري ودبلوماسي بريطاني، ولد في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، والتحق بالخدمة العسكرية في الهند في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، وعمل نائباً للمقيم السياسي الانجليزي في عدن ، وفي عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م عين مايلز معتمداً سياسياً وقنصلاً لبريطانيا في مسقط ، وبقي في عمله هذا حتى عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م وفي السنتين التاليتين عمل معتمداً سياسياً وقنصلاً في زنجبار ، وعين مقيماً سياسياً بالنيابة في الخليج العربي عام ١٣٠٤هـ/١٩١٤م وكان مايلز قد تنقل في عمان، وألّف كتاباً سماه الخليج بلدانه وقبائله، وطبع هذا الكتاب بعد الحرب العالمية الأولى بطلب من زوجته .
انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦-٧ ، ١٠ ، ١٣ ، من مقدمة جون كيلبي للكتاب .

الاعتماد عليهم في إدارة الشباك التي هي من الأعمال المضنية الشاقة . وعلى الرغم من أن الزوج أقوى عضلياً من العرب إلا أن الشجاعة والذكاء والمهارة تنقصهم بحيث يعدون لا قيمة لهم على الإطلاق ^(١) " .

والواقع أن قول مايلز لا يمكن قبوله على إطلاقه ، ذلك أن إسهام الأرقاء في هذه المهنة أمر لا يمكن تجاهله وذلك للأسباب التالية :

١ - أن عدداً من الباحثين ^(٢) ذكروا إسهام الرقيق في عمليات صيد الأسماك .

٢ - أن هناك كميات كبيرة من الأسماك الطازجة تتعرض لعمليات التجفيف والتعليق ثم تصدّر إلى الخارج، ولاشك أن هذه الأسماك تكون زائدة عن حاجة الاستهلاك المحلي ، وذلك لا يمكن أن يتم دون الاستعانة بالعمالة من غير العمانيين ، والذين هم في غالب الأحوال من الأرقاء .

ومهما يكن الأمر فقد بلغت ثقة بعض العمانيين في قدرات أرقائهم درجة عالية ، الأمر الذي جعلهم يسندون إليهم قيادة السفن التجارية والإبحار بها إلى أماكن بعيدة بقصد المتاجرة لحساب أسيادهم ^(٣) ، ويذكر رودلف سعيد نقلاً عن إحدى العاملات في جيش بومباي والتي زارت مسقط في عام ١٢٤١هـ /

(١) مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٧ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ٦/٢ .

محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط ١ ، عين للدراسات والبحوث

الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢١٥ .

عبد الوهاب عبد الرحمن ، الخليج العربي ، ص ٩٨ .

(٣) I.O.R. R/15/6/4, Memorandum by internal Colonel L.L.Ross., op. cit., 19th November 1872, p. 124.

١٨٢٥م إنه من " المعتاد في بلاد العرب أن يصل العبيد إلى أرقى مناصب المسؤولية والجاه ، وأكثر السفن التجارية العاملة بين هذا الساحل (ساحل سلطنة عمان) والهند وأغلاها حمولة يقودها العبيد الذين يعودون لأسيادهم بأرباح من تجارتهم وحملاهم تفوق كثيراً ما يقدمه الربانة الانكليز المستخدمون عند العرب من أرباح إلى مالكي سفنهم " (١) .

وحين دراسة ما جاء في المصادر العمانية والأجنبية المهمة بتاريخ السلطنة في تلك الفترة لا نجد أن للأرقاء دوراً في القوة العسكرية العمانية ، إلا أن أحد المؤرخين العمانيين يشير إلى بعض من تدخلاتهم في الصراعات المحلية لصالح أسيادهم لا سيما إذا كان عددهم كثيراً (٢) .

وعلى كل حال وكما أشار أحد السياسيين الانجليز المهتمين بمكافحة تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة من أن جميع أنواع العمل والمهن مفتوحة أمام الأرقاء (٣) ، ومن هنا يتبين أن طبيعة الأعمال التي كان يقوم بها الأرقاء تتسم بعدم المشقة ، وهي أعمال يشاركون فيها العمانيون أنفسهم ، بل ربما قام العمانيون بالأعمال الشاقة وتركوا للأرقاء الأعمال غير المضيئة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٠ .

(٣) I.O.R. R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L.Ross., op. cit., 19th November 1872, p. 124.

المبحث الثاني :

معاملة الأرقاء :

توطئة :

يعتبر دور العرب في تجارة الرقيق في شرق أفريقية من أشد الموضوعات حساسية وأكثرها مجالاً لاختلاف الرأي بين العرب وسكان منطقة شرق أفريقية ، وقد لمست ذلك بجلاء أثناء البحث عن المادة العلمية في دولة تنزانيا وخلال زيارة جزيرة زنجبار ، ولذلك فإنه من المشقة بمكان توضيح الحقيقة لأولئك القوم ، وعلى الرغم من أن كثيراً منهم من المسلمين إلا أنه عندما يذكر العرب يتبادر إلى أذهان كثير منهم ذلك العماني ذو اللحية الكثيفة ، وهو يسوق مئات من الأرقاء إلى سوق النخاسة دون شفقة أو رحمة ، أو وهو يعذب رقيقه لأنه لم يؤد عمله بمهارة .

ولم تكن معاملة العرب للأرقاء حسنة في نظر كثير من الأفارقة ، ذلك لأنهم تشبعوا بما يردده كثير من الساسة الغربيين ، لا سيما الإنجليز في منطقة شرق أفريقية والخليج العربي خلال سعيهم لمكافحة تجارة الرقيق بين هاتين المنطقتين ، بل لم يقتصر هذا التشويه المتعمد على رجال السياسة ، إذ شاركهم في ذلك جهات مشبوهة، منها الجمعيات التنصيرية^(١)، والرحالة (المستكشفون)

(١) ينظر في هذا المجال على سبيل المثال كتاب "دموع الخوف دموع الفرح قصة الأمة سويما"

"Tears of fear Tears of joy the Story of the Slave Girl Siwema" وهذا

الكتاب الصغير لا يحمل تاريخاً للطبع ، ولا مكاناً للنشر ، ولكنه يوزع من قبل الكاتدرائيات في

شرق أفريقية ، وقد حصلت على هذه النسخة من الكاتدرائية الكاثوليكية في مدينة بجامويو بتاريخ

١٤٢٠/٣/١٣ هـ الموافق ١٩٩٩/٦/٢٧ م ، ولهذا الكتيب ثلاثة مؤلفين هم : الأب جون هنشيشل

=

الغرييون ، الذين ما فتأوا في إظهار العرب بأنهم هم المسؤولون وحدهم عن هذه التجارة ، وأنهم هم الذين استعبدوا آباءهم وأجدادهم ، وعاملوهم بلا رحمة أو شفقة ، إلى أن جاءت بريطانيا وقضت على هذه التجارة الممقوتة .

وإنني هنا وأنا أبين كيف عامل العمانيون الأرقاء في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي لا أتبنى موقفاً تبريراً لما كان يحدث آنذاك ،

(Fr., Jon. Henschel cssp) وهو ألماني الجنسية يعمل مسؤولاً إدارياً عن البعثة الكاثوليكية في بجامويو ، وإيقناتس كاقاندا (Ignatius Kaganda) ، ولورنس كييج (Lawrence Kaijage) ، يتحدث الكتاب عن قصة فتاة من شرق أفريقية تدعى سويما اختطفها تجار الرقيق العرب وعاملوها بكل قسوة وعنف ، وكيف نقلوها إلى بجامويو ثم إلى زنجبار لبيعها إلا أن سوء صحتها لم تؤهلها للبيع، الأمر الذي جعل اثنين من العرب يخرجان بها بأمر سيدها إلى المقبرة لدفنها وهي لا تزال حية ، لكنهما لم يدفناها بشكل كامل ، ولم تفق سويما إلا وهي في غرفة ذات جدران بيضاء على سرير أبيض وبجانبيها امرأتين بثياب بيضاء أيضاً ، فاكتشفت أنها في مستشفى البعثة الكاثوليكية في زنجبار ، لقد انتشلتها هذه البعثة وأعادتها إلى الحياة ، واعتنقت هذه الفتاة النصرانية بعد أن تلقت دروساً من قبل القساوسة، وتم تعميدها تحت اسم ميري ماجد لينا (Mary Magdalena)، وتدرجت في النصرانية حتى أصبحت راهبة في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، ولكنها ماتت بعد سنة نتيجة للمعاناة التي عانتها أيام استعبادها على يد العرب . هذه القصة مصورة رسماً على الجدار الخارجي عند باب متحف الكاتدرائية الكاثوليكية في بجامويو في تنزانيا ، والكتاب في مجمله يصف العرب بالعنف والقساوة واستعباد البشر ، والنصارى بالعطف والحنان وحب الخير للبشر، ويرمز المؤلفون بالعربي إلى الإسلام ، ويرمزون بالثياب البيضاء إلى النصرانية ، ومن المؤسف أن هذا الكتيب وجد له مكاناً واسعاً في أرفف المتاحف وفي كافة المدن ، لا سيما تلك التي كانت مسرحاً لتجارة الرقيق في تلك الفترة . انظر :

المصدر نفسه ص ٥ وما بعدها .

ومثل هذا الكتيب الكتاب الذي ألفه المنصر لفنجستون (Livingstone) وعنوانه " مملكة السود البيضاء " ، ويتحدث فيه عن دور المنصرين في مقاومة تجارة الرقيق العربية في أفريقية ، وكيف كان لهم دور في تنوير الأفارقة وإدخالهم العالم المتحضر ، الكتاب من تعريب القس جبري تاوضروس ، ط ١، مطبعة النيل المسيحية بالمناخ ، القاهرة ، ١٩٢٧م ، ص ١٤٨ وما بعدها .

أو اعتذارياً عما بدر من بعض العمانيين من سوء معاملة الأرقاء في بعض الحالات النادرة ، ولكني أقرر حقائق تاريخية ثابتة سواء عند المؤرخين العرب أم الغربيين، وليس شيء أصدق خبراً وأبلغ تقريراً لهذه الحقائق من نقل أقوال الساسة الغربيين الذين عملوا في المنطقة ، والرحالة الذين زاروها في تلك الفترة، والحق كما يقال ما شهدت به الأعداء .

معاملة الأرقاء :

تجب الإشارة بادىء ذي بدء إلى أن العمانيين لم يقوموا في أغلب الأحيان بشن الغارات على القبائل الأفريقية الداخلية بغية الحصول على الأرقاء ، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها قلة العمانيين الذين صحبوا القوافل التجارية المتجهة إلى الداخل، إضافة إلى أنهم لا يملكون القوة الكافية للقيام بمثل هذا العمل على الرغم من وجود الأسلحة النارية بين أيديهم، وكان الأفارقة هم الذين يقومون بجمع بني جلدتهم للعمانيين ومقايضتهم ، ولذا فإن جمع الرقيق وصيد أسره ، والإغارة على القرى كان مرتبطاً بنشاط القبائل الأفريقية القوية واعتدائها على المناطق المجاورة لها . ومن هنا يمكن القول إن ما زعمه كثير من الباحثين والسياسيين الأجانب من القساوة ، والفظاعة ، وسوء المعاملة، التي صاحبت جمع العمانيين للأرقاء ، من داخل أفريقية أمر لا تقره الحقائق ^(١) التاريخية ^(٢).

(١) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٤ .

(٢) مما يؤكد ذلك ما يلي :

١ - أن العرب بشكل عام حرصوا على عدم استعمال الأسلحة النارية قدر الإمكان في صيد الأرقاء رحمة بالأرقاء ، ورغبة منهم في توفيرها لصيد العاج ، وفي الدفاع عن أنفسهم ، كما أن سعر

أما ما يتعلق بنقل الأرقاء بعد شرائهم من الداخل إلى الساحل الشرقي لأفريقية فقد كان العمانيون بقوافلهم التجارية يواجهون مصاعب عديدة ، وذلك نتيجة لطول الطريق ، وصعوبة المرور من داخل الغابات ، هذا إضافة إلى الرطوبة وكثرة الأمطار ، ولذا فقد يموت العديد من الأرقاء^(١) إعياء

=

العاج أو السلاح أعلى من قيمة الرقيق . انظر : المرجع نفسه ، ص ١٩٥ .

٢ - لم يشأ العرب أن يكونوا على عدااء مع أي قبيلة من القبائل الأفريقية ، بل على العكس من ذلك حرصوا على أن تتسم علاقاتهم مع الأفارقة بالود والتعاون ، والمصلحة المتبادلة ، وإلا فما الذي يفسر انتشار الإسلام بين هذه القبائل ؟ .

يذكر عبد السلام الترماني في كتابه الرق ماضيه وحاضره أن الطريقة التي اتبعها تجار الرقيق العرب وأغلبهم من العمانيين لصيد الأرقاء في شرق أفريقية ؛ تبدأ بقيام هؤلاء التجار بحملات مسلحة يطوفون القرى في الليل ثم يطلقون وابلاً من الرصاص والناس نيام ، بل قد يشعلون النار في بيوت القرية المصنوعة من القش ، فيخرج الزوج من بيوتهم فرعين ، فيغير عليهم العرب ويصيدونهم ، ويسوقونهم إلى جزيرة زنجبار ، وتتم هذه الحملات لحساب السلاطين العمانيين هناك . ويحيل الترماني في هذه المعلومة إلى صلاح العقاد وجمال قاسم ، في كتابهما زنجبار ص ٤١ ، وحين الرجوع إلى هذا الكتاب لم نجد شيئاً مما ذكره الترماني في هذا الكتاب ، والواقع أن هذه الطريقة لم يتبعها العرب لأسباب سبقت الإشارة إلى شيء منها ، إذ يؤكد كثير من الباحثين أنها إحدى الوسائل التي يتبعها الأوربيون في حصولهم على الأرقاء . انظر :

زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ط ١ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١م ، ص ٥٠-٥١ .

جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩-٢٠ .

(١) يردد كثير من السياسيين الانجليز ما يزعمه بعضهم من روايات تشير إلى أمور فظيعة يرتكبها تجار الرقيق العرب بشكل عام ، ففي رسالة بعثها نائب القنصل البريطاني في زنجبار إلى السكرتير الأول لحكومة الهند البريطانية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م نقلاً عن مجموعة من الجنود المصاحبين للمنصر الانجليزي لينفنجستون قولهم : " غادرنا متاكاً (بلدة قرب بحيرة نياسا Nyassa) مع قافلة من العبيد التابعين لشخص عربي يدعى سليمان ، وكان لديه مجموعات من العبيد تبلغ حوالي ٣٠٠ عبد إضافة إلى الحماليين والخدم ، لكن كانت هناك مجموعة كثيرة أقل من تلك وبأعداد مختلفة تبلغ بمجملها حوالي ٩٠٠ ، وكانت تبدو كفوج من الجيش ، كان العبيد مقيدون في طاوور بعصي

=

وعطشاً^(١). وتتميز تجارة الرقيق بارتفاع نسبة المفقود فيها مقارنة^(٢) بتجارة العاج والسلاح^(٣) المنتشرة في الداخل في تلك الفترة، وهذه الصعوبات ليست قاصرة على الأرقاء أنفسهم، إذ يعاني التجار العمانيون من هذه المشاق، ولذلك - كما تقول سائلة بنت السلطان سعيد - :^(٤) لا يجب الاعتقاد " بأن التاجر يعتمد اختلاق المتاعب لقافلته من العبيد ذلك لأن هؤلاء المخلوقات هم سلعته وتجارته وأن القافلة هي كل ثروته ورأس ماله ، لهذا فإن من مصلحته الإبقاء على العبيد أحياء سالمين ليتسنى له بيعهم في الأسواق " . ويصف بعض الباحثين^(٥)

مشعبة ، وأيديهم موثوقة، وكانت النساء موثوقات بشكل بسيط وكذلك الأطفال ...، وكانوا يجبرون على النوم إما في صفوف يكون فيها الرأس عند الرأس تحت عمود مركزي تربط فيه أطراف عصيهم المشعبة ، أو يقسموا إلى مجموعات تتراوح الواحدة منها من ٥-١٠ من الأرقاء بحيث يمكن حزم عصيهم وتعليقها وسط المجموعة، وكان عليهم النوم على ظهورهم ومعاصمهم مقيدة إلى الإمام وغير قادرين على الحركة ، ولذا فهم يبولون ويتغوطون حيثما هم ملقون ، وكانوا يجبرون على السير كقطيع الماشية ويضربون على وجوههم ورؤوسهم، ونرى كل يوم قتلى، وبكل تأكيد شاهدنا ما لا يقل عن مائة جثة، كان الرجال يقتلون إما بواسطة الهراوات ، أو الخناجر ، أو شنقاً ... حيث كان الشخص الضحية يؤمر بالاستناد إلى شجرة ، ثم يلف حبل من لحاء الشجر أو الجلد حول عنقه وحول جذع الشجرة ، ويشد بقوة من الخلف حتى يخنق العبد ... كل هذه الممارسات تتم بواسطة خدم العرب، لكن دائماً بأمر من العرب أنفسهم ، فقد كان العربي متوحشاً جداً ، حيث كنا نشاهد طبيعته المتوحشة في وجهه " . انظر :

Armstrong , J., R., East African Slave Trade , J. Wing Feld , Jux , printer, 104, Great port land Street. London. 1872. p.p. 10-12.

(١) صلاح العقاد ، جمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

(٢) Armstrong , J. R., op. cit., p, 5 .

(٣) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

(٤) مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

(٥) Davidson, B., op cit, p. 165.

Ommaney , F.D. op cit, p.p. 60-61 .

الأجانب العرب بأنهم سيئون معاملة الرقيق أثناء الطريق إلى الساحل ، فيصورونهم وهم يسرون مقيدتين بالسلاسل في صفوف مستقيمة ، والعربي ذو اللحية الطويلة يسير بجانبهم حاملاً بندقيته وسيفه . وتصورهم بعض البعثات التنصيرية ^(١) ، وهم يسرون مقيدي الأيدي إلى الخلف ومقرونين مع رقابهم بخشبة منفرجة مع طرفيها ، والتاجر قد ألقى أحد الأرقاء على الأرض ليجلده بسوط دون هوادة . والواقع أن هذه المبالغات من هؤلاء أمر وارد بل متوقع وذلك للأسباب التالية :

١ - تنفير الأفارقة من الإسلام ؛ لأنهم دائماً يشيرون إلى العرب وهم يريدون الإسلام .

٢ - محاولة بث الكراهية للعرب في نفوس الأفارقة ، وبيان فضل الأوروبيين عليهم.

٣ - الحقد والحسد الذي يكنه هؤلاء للمسلمين ، ومحاولة تغيير الصورة الحسنة التي تميز بها الكثير من التجار المسلمين.

ويمكن للباحث هنا أن ينفي ما ذكره كثير من الكتاب الغربيين والمنصرين من سوء معاملة العمانيين للأرقاء أثناء نقلهم إلى سواحل شرق أفريقية بما ذكره الرحالة الأوروبي بوركهاردت ، حيث أشار إلى أن صحة الأرقاء كانت محل عناية الجلابة (الذين يجلبون الأرقاء من الداخل إلى السواحل) بشكل دائم، فقد كان الرقيق يحصل على نصيبه من الطعام بانتظام، ويأخذ ما يحتاجه من الماء

(١) Nyaki Casimir, Guide to the historical Museum of Bagamoyo
Catholic Mission , Tabora Tunzania, N. D., p. 22.
Henschel , E. T. Al. , op. cit., p. 1.

خلال الرحلة ، ويلقى معاملة أقرب إلى الرحمة منها إلى القسوة^(١).

والحقيقة التي يجب الإشارة إليها هنا أنه ربما تقع بعض التجاوزات من هؤلاء التجار ، ولكنها تجاوزات محدودة ، لا يمكن أن تصل إلى حد أن تكون هي الصفة الدائمة لتجارة الرقيق العرب ، وحين مقارنة ما يفعله جهلة العرب من سوء معاملة الأرقاء حين نقلهم إلى الأسواق ، وبين ما يقوم به الأوروبيون حين نقل الأرقاء في غرب أفريقية ، فإنه حينئذ تبدو الجرائم العظيمة التي ارتكبتها الأوروبيون في حق الأفارقة ، والتي لا تساوي شيئاً مما قد يفعله بعض الجهلة من التجار العرب ، ولكن كثيراً من الكتاب الغربيين تبنوا ما قد يحدث من هذا القبيل لتشويه صورة العربي المسلم ، وأغفلوا عن عمد المكانة التي حظي بها التجار المسلمون في شرق أفريقية لحسن معاملتهم السكان المحليين وأرقاءهم على حد سواء ، الأمر الذي أدى إلى قبولهم في المنطقة ، وهذا ما جلب الرخاء الاقتصادي والتقدم الحضاري الذي ظهر على شكل مدن وسلطنات عربية في داخل القارة الأفريقية.

وحين تصدير الأرقاء من سواحل شرق أفريقية إلى مسقط وجزيرة زنجبار فإن معاملة العمانيين للأرقاء خلال الرحلة كانت معاملة إنسانية في كثير من الأحوال ، إذ يقوم مالكو الأرقاء بتوفير الطعام على المراكب^(٢) . ويذكر

(١) جمال زكريا قاسم ، العرب والرق في أفريقيا ، ص ٢٤.

(٢) I.O.R.R/15/6/4 Letter from John Kirk, Esquire Acting political Agent in Zanzibar. to C. Gonne Esquire Secretary to the Government of Bombay , 17 Octobar 1872 , p. 132.

ويلسون ^(١) (Wilson) أن معاملة الأرقاء أثناء الرحلة ليست سيئة ^(٢) ، ويؤكد هذه الحقيقة أحد الضباط العاملين في الأسطول البريطاني بقوله : " إنني لم أتبين أن حال الرقيق أثناء النقل عبر بحر العرب يختلف كثيراً عن حال سيده " ^(٣) .

وفي عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م كتب كامبل المقيم البريطاني في الخليج عن معاملة الأرقاء أثناء النقل فقال : " أن معاملة الرقيق الأفريقي ليست في أي وقت من الأوقات شديدة أو قاسية ، وهم لا يقيدون خلال الرحلة البحرية ولا يوضعون تحت رقابة معينة ويقدم لهم الطعام بكميات وافرة تشمل الأرز والتمر والسّمك كما يلبسون قماشاً خشناً يلفونه على وسط أجسامهم... " ^(٤) ، وهذا في الواقع تطبيق لما يأمر به الإسلام ، من وجوب حسن معاملة الأرقاء وذلك هو ما تميزت به الغالبية العظمى من تجار الرقيق العمانيين .

وفي كثير من الأحوال فإن تجار الرقيق العمانيين بشكل خاص والخليجيين بشكل عام لا يعتمدون الإساءة للأرقاء أثناء نقلهم، ولكن ما قد يحصل من هذا القبيل يكون سببه الانجليز أنفسهم الذين تبنوا مكافحة تجارة الرقيق . وفي هذا

(١) وهو السير أرنولد ويلسون (Sir. Arnold T. Wilson) عسكري ودبلوماسي بريطاني عمل في منطقة الخليج العربي ، وألف كتابه " الخليج الفارسي ... " في الربع الأول من هذا القرن الميلادي ، ولا يخلو هذا الكتاب من التحامل على العرب . انظر :

ويلسون ، الخليج العربي ، من مقدمة المترجم ، ص ١٢-١٤ ، ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٧ .

(٣) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨ .

(٤) I. O. R. V/23/217, Extacts from the Records of the Residency At Bushire , p. 647.

المجال يذكر المقدم هيربرت ديسبرو (Colonel Herbert Desbrowe) الممثل السياسي لحكومة الهند البريطانية في مسقط عن ذلك ما يلي :

"ومن المعلوم أنه كلما عظمت مقاومتنا وجهودنا للقضاء على تجارة الرقيق، كلما عظمت معاناة الرقيق أنفسهم الذين يُصدّرون ويُستوردون ، فبعض هؤلاء ربما نتيجة لمطاردتنا للسفن التي يُحملون عليها يقذفون للأعماق بواسطة ناقليهم الذين لا رحمة لديهم (!!) والكثير بل معظم هؤلاء سيتعرضون نتيجة للإجراءات البربرية التي تتخذ لضمان إخفائهم ، سيتعرضون لوحشية لا يمكن تصورها أثناء الرحلة من أفريقيا إلى الجزيرة العربية " (١) .

ومهما يكن من أمر فإنه على الرغم مما يحفل به هذا القول من مبالغات ، إلا أنه ربما تستخدم بعض الأساليب التي تتسم بشيء من القسوة في محاولة من التجار للإفلات من العقوبات التي تفرضها عليهم الحكومة البريطانية لا سيما في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي ، ووزر ذلك بطبيعة الحال يقع على الإنجليز أنفسهم الذين اتخذوا من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتدمير السفن التجارية العمانية في المحيط الهندي وبحر العرب .

ويذكر رجبي أن تجار الرقيق كانوا يريحون الأرقاء في بيوتهم قبل عرضهم في السوق للبيع وذلك ليستعيدوا قوتهم بعد عناء الرحلة ، وليكونوا في وضع أفضل حين عرضهم للبيع . وقد ذكر القنصل البريطاني هذا القول في معرض

I.O.R. R/15/6/4 Letter from Lieutenant Colonel Herbert Disbrowe, (١)
political Agent Muscat to C . Gonne Esquire , Secretary of
Government Bombay , 13 September 1866, p. 103.

ذمه للعمانيين . والواقع أن في ذلك جانباً كبيراً من الرحمة وحسن المعاملة، أما العائد الاقتصادي فلا يبدو أنه ذو نسبة عالية تفوق ما يستهلكه الرقيق من طعام وخلافه ، بعد وصوله وقبل بيعه ^(١) .

وفي الأسواق فإن معاملة العمانيين للأرقاء كانت تتم وفق ما تمليه ضروريات التجارة المعروفة في مثل هذه الأحوال ، والتي من أهمها معرفة حال الرقيق من حيث قوته وضعفه ، وخلوه من الأمراض والعيوب الخلقية ، والمهن التي يجيدها ^(٢) ، وما إلى ذلك . ولا تشير المصادر التاريخية إلى تفاصيل أكثر من ذلك ، إلا أنه يمكن القول إن معاملة العمانيين للأرقاء في أسواق الرقيق لم تكن تختلف كثيراً عما كان سائداً في البلاد الإسلامية الأخرى ^(٣) .

وتفيد تقارير المقيمة البريطانية في بوشهر أنه بمجرد شراء الأرقاء تبدأ عناية ساداتهم الجدد بهم؛ باعتبارهم ثروة مهمة يجب المحافظة عليها . وتطبيقاً للروح الإسلامية التي توجب حسن معاملة ملك اليمين ، فقد كان هؤلاء السادة إذا أرادوا نقل أرقائهم إلى أماكن بعيدة أتوهم بالبغال لتقلهم . وهذه المعاملة الرقيقة للأرقاء هي التي دفعتهم إلى بذل المزيد من الجهد ومضاعفة العمل ؛ لأنهم سعداء وقانعين بما هم فيه ، ويستطرد التقرير فيصف الأرقاء الأحباش من كلا الجنسين

(١) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p.p. 333-334. (١)
from General Rigby , Zanzibar , op. cit., Edited by Russell.

(٢) يصف أحد الباحثين سوق الرقيق بقوله : " ويبيع الرقيق بسوق خاص ، وفيه يعرض النحاسون تجارتهم ويصفون رقيقهم إلى زمر ، وتعرف كل زمرة بمزاياها وخواصها . ويقف الرقيق على منصة ليراه الشارون ، وينادي النحاس عليه ويمتدح مزاياه وما يحسنه ، وتجري المزادة عليه ، فيشتره من يدفع فيه ثمناً أعلى " . انظر :
الترماني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٣) للتفصيل حول أسواق الرقيق في بعض البلدان الإسلامية ، انظر : المرجع نفسه ، ص ٨٧-٩٠ .

بأن لهم عناية فائقة في كل الأحوال ، فيأخذون طعامهم وكسوتهم بشكل جيد، ويعاملهم أسيادهم كما لو أنهم أفراد في عائلاتهم ، ويُرسل الذكور منهم إلى المدرسة في سن مبكرة ليتعلموا القراءة والكتابة، وبعد ذلك يتم تحديد عمله إما مضيفاً في المنزل، أو ملاحظاً في السفن أو مشرفاً عاماً إذا كان ذكياً^(١) .

ويذكر أحد الدبلوماسيين الانجليز أن كثيراً من السفن التجارية العمانية التي تتردد على السواحل الهندية يطلق عليها أسماء الرقيق المحليين، وهذا يؤكد التقدير والاحترام الذي يكنه العمانيون لأرقائهم^(٢) .

أما عن معاملة العمانيين للأرقاء سواء في المنازل أو المزارع أو المتاجر أو غيرها فيمكن هنا نقل بعض أقوال الغربيين المنصفين في هذا المجال ، وهم في الغالب دبلوماسيون عملوا في منطقة الخليج العربي ، أو رحالة زاروا المنطقة في تلك الفترة ، وقد جاء وصف بعضهم لأوضاع الأرقاء في البلاد العربية بشكل عام، بينما ذكر بعضهم وضع الرقيق في سلطنة عمان على وجه الخصوص.

يؤكد داوتي^(٣) (Doughty) بأن حال الأرقاء في سائر أنحاء الجزيرة العربية حال جيدة ، فأكثرهم يعيشون بسعادة ، وقليل منهم يعيش حياة معقولة

(١) I.O.R. V/23/217, Extracts from the Residency of Bushire , p. 647.

(٢) I.O.R. R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L.Ross., op. cit., 19th November 1872. p.124.

(٣) داوتي : رحالة أوروبي ولد في إنجلترا في عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ، وخلال دراسته الجامعية في جامعة كامبرج بدأ أولى رحلاته الاستكشافية ، وفي عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م قام برحلة إلى مصر والحجاز وزار منطقة جبل شمر والقصيم، وانتحل شخصية مسلم وتسمى بخليل ، عاد إلى بريطانيا عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م وتزوج هناك ، توفي عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م . انظر : روبن بدول، الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية ، ترجمة عبد الله نصيف ، ط ١ ، الرياض ، ب.ن، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ص ٧٧-٨٩ .

ومحتملة، وكل رقيق منهم يرى أن سيده سيعتقه في يوم ما ، إما طلباً للأجر والمثوبة أو للتكفير عن عمل قام به ^(١) .

ويقول أحد الغربيين الذي عاش في البلاد العربية : " العبودية في بلاد العرب - من الجانب المادي والجسدي - هي في الواقع تعبير لا يعني أي سوء وليس فيه (هكذا) أية سلبية والعبيد في بلاد العرب هم بشر سعداء يحبون في أوضاع طبيعية هائلة كآلاف من البشر السعداء في أرقى بلاد العالم حضارة وتمدناً - هكذا- وأكاد أقول أن عبودية في ظل المبادئ الإسلامية قد تكون أخذاً بيد الزنجي الجاهل إلى الوعي والحضارة إلى أن ينتهي الأمر بتحريره وتسريحه لوجه الله تعالى " ^(٢) .

وفي مذكرة كتبها الممثل السياسي لحكومة الهند البريطانية في مسقط عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ذكر فيها أنه لا يسعه إلا أن يسجل للتاريخ " كقاعدة معروفة، أن معاملة العبد الأفريقي من قبل سيده في شرق الجزيرة العربية معاملة رحيمة وإنسانية ، ذلك أنه بمجرد إيوائه في مقبعة الأخير ، يبدأ العبد في نسيان وضعه الوضيع، ويبدو بشكل ظاهر أكثر فرحاً وسعادة من سيده نفسه ... فإذا حكمنا من خلال سيماهم وتصرفاتهم نجدهم حقيقة سعداء جداً ، فالبنات والصبيان والنساء والرجال يلتقون ويضحكون ويرقصون ويغنون ويسلون أنفسهم، وإن نفس هذه الروح تسود في المناطق والقرى خارج مسقط " ^(٣) .

(١) مذكرة جورج ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .

(٢) هو الدون رتر (Eldon Rutter)، انظر: مذكرة السير جورج ماكسويل، مرجع سبق ذكره، ص ٧ .

(٣) I.O.R. R/15/6/4 letter from Colonel Herbert Disbrowe , political Agnent Muscat, to C. Gonne Esquire, op,cit., No. 231 , in 13 Septemer 1866, p. 103.

وقرر أتكنز همرتون ^(١) في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م وهو واحد من أشد معارضي تجارة الرقيق في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي ، أن الأرقاء بشكل عام يتناولون طعاماً جيداً، ولا تساء معاملتهم ومن النادر ضربهم ^(٢) . وبعد سنوات قليلة كتب الجنرال رجي الذي خلف همرتون في منصبه عن معاملة العرب للعبيد فقال : " لا توجد طبقة في المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين " ^(٣) ، وهذه شهادة عن حسن معاملة العرب العمانيين للأرقاء من أحد الدبلوماسيين الانجليز والذي يعتبر واحداً من أشد الغربيين ^(٤) حقداً على المسلمين في هذه القضية بشكل خاص كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) السير هامرتون (Hamerton) : هو أول ممثل لبريطانيا في زنجبار، وكان يعمل إضافة إلى ذلك وكيلاً سياسياً لحكومة بومباي البريطانية في الفترة التي قضاها هناك من عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م حتى ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م ، وكان حين تعيينه نقيباً ثم أصبح بعد ذلك عقيداً، حيث كان يعمل قبل ذلك ضابطاً في شركة الهند الشرقية ، وعمل ممثلاً لبريطانيا في مسقط قبل نقل السلطان سعيد لعاصمته إلى زنجبار ، كان له دور كبير في توقيع السلطان سعيد لمعاهدة منع تجارة الرقيق في عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وعمل على مقاومة النفوذ الفرنسي في شرق أفريقية ، توفي في زنجبار بعد أن أُرهِق جسمه بسبب قسوة المناخ . انظر :

F.o. 54/4, Letter from Captain Hamerton to the Earl of Aberdeen, No. 82 Bombay, in 21 may 1842, p 68 .
Pearce, F.B. , op cit, p. 277.

(٢) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٥٠٤/٢ .

(٣) Russell ,C. E. B. , op. cit., p. 203.

(٤) اعترف أحد المنصرين بمثل هذه الحقيقة فقال : " ليس في المجتمع العربي طبقة أكثر سعادة وبعداً عن القلق والهموم وتحظى بمعاملة جيدة من العبيد المسلمين ، ويمكن القول إن تسعة من بين عشرة من الأرقاء لا يعتبرون الحرية نعمة ... " . انظر :

Church Missionary Society , the Slave Trade of East Africa , Salisbury Squar , London , 1868, p.p. 13-14.

وقد أكد هذه الحقائق برترام توماس (Bertram Thomas) ، الذي عمل مستشاراً لسلطان مسقط فترة من الزمن ^(١) فقال : " إن معاملة العربي للعبد قد قضت نهائياً على وصمة العار التي تلازم العبيد في المناطق الأخرى ، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هي السمة الغالبة اليوم في معاملة العرب للرقائق " ^(٢) .

وتؤكد إحدى العاملات ^(٣) في البحرية الملكية الانجليزية والتي زارت مسقط في عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م أن معاملة العرب لعبيدهم معاملة مثالية ، تكشف عن أصالة سجايا العربي ، وهو أحسن سيد مالك ، وذكرت إنها توصلت إلى قناعة تامة خلال إقامتها في بلاد العرب وهي أن العبيد فيها سعداء في حياتهم ، التي إذا ما قورنت بأحوال المزارعين الأوروبيين فإن الأرقاء في بلاد العرب هم أسعد حالاً من هؤلاء المزارعين .

وكتب أحد الرحالة الأوروبيين ^(٤) بعد زيارته لزنجبار ، فذكر أن الأرقاء في هذه المنطقة لا يعانون من الجوع أو التعذيب أو الحرمان ، إذ لو بلغت السلطان العماني أبناء عن سوء معاملة السادة لأرقائهم ؛ فإنه يعطي هؤلاء العبيد حريتهم ، ويحميهم من انتقام ساداتهم السابقين ، وأكد أن أحوال الأرقاء كما شاهدها أفضل من حالات آلاف العمال في بلاده .

ولا تختلف معاملة الأرقاء في قصور الأثرياء والسلاطين عن معاملة سائر

(١) مذكرة جورج ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

(٢) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٦-٥/٢ .

(٣) هي المسز مكنان (Mignan)، انظر: رودلف سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٤-٢٠٥ .

(٤) هو الرحالة الاوربي ريتشارد ، انظر : أحمد المعمرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

الناس لهم ، ولكن ربما حظي الأرقاء الذين لدى الأسر الحاكمة بمزيد من التكريم، وتذكر سائلة بنت السلطان سعيد عن إحدى أخواتها أنها كانت " مضرب المثل في الحلم وسعة الصدر وحب الخير ، وكانت تعامل عبيدها في منتهى اللطف والرفقة ، فتصفح عن إهمالهم وتغفر لهم أخطاءهم ، بل وتتدخل لتمنع الأذى عن خدام الغير أيضاً " ^(١) ، وليس بعد ذلك مزيد من التكريم.

ولا تقف المعاملة الحسنة بين السيد ورقيقه عند بلوغ العبد عمر معين ، أو إصابته بعاهة مستمرة ، فقد جرت العادة أن يتمتع الأرقاء بضمان اجتماعي كامل كما يقول أحد الغربيين ، فإذا ما أُصيب أحد الأرقاء بعاهة معينة أو أصبح مريضاً لا يقوى على العمل ، فإنه لا خوف عليه عند العرب ، حيث يؤمنون له الغذاء والكساء والمأوى ، إلى أن يتوفاه الله لا سيما إذا كان له صلة بهم، ويتعجب هذا الغربي من ذلك فيقول : " إن الطبقات الفقيرة في أوروبا لترحب بمثل هذه العبودية المكفولة لو اتاحت لها ، فليس في عالم المسلمين حال مماثل لما هو جار في أوروبا من أن العبد المنهك أو العامل المستنفذ القوى يطرح منبوذاً في شيوخته حتى يهلك جوعاً وبرداً كالكلاب الضالة " ^(٢) .

وانطلاقاً من تعاليم الإسلام، فإن الرقيق إذا بلغ سن الشيخوخة في عمان بل وفي مناطق كثير من أنحاء العالم الإسلامي فإنه يحظى باحترام العائلة وتقديرهم ، ويتطلعون إلى رضاه عنهم، بل ربما اعتبروه بمنزلة الوالد، ولذا تراه ينوب عن سيده خلال غيابه ويقوم بمسؤولياته ويفاوض عنه بكل حرية وكرامة، وله صلاحيات مطلقة أثناء ذلك ^(٣) .

(١) مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١ .

(٢) مذكرة جورج ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧-٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

ونتيجة لما يتمتع به الأرقاء في المجتمع العماني من تقدير واحترام، وحرية في العمل والتجارة في بعض أيام الأسبوع ، فقد أثرى بعض الأرقاء ثراء كبيراً وأصبح لبعضهم شيئاً من الجاه والسلطة ، وأشار إلى هذه الحقيقة جيمس كريستي (James Christie) أحد المنصرين في شرق أفريقية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، فذكر أنه لوحظ أن بعض الأرقاء يمتلكون أموالاً ليس لأسيادهم أي سيطرة عليها ، بل وُجد في زنجبار عدد من الأرقاء ممن يعتبرون من ذوي رؤوس الأموال والمكانة الاجتماعية المتميزة، ويملكون أرقاء آخرين، ولهذا فإنه من المعتاد أن يشتري بعض الأرقاء من هذه الفئة حريتهم ، إلا أن الغالب أن يبقى كثير من هؤلاء في عبوديتهم ويملكون عبيداً آخرين ^(١) .

وتؤكد هذه الشهادة عمق العلاقة التي تجمع بين السيد ورقيقه ، إذ لو بلغ الرقيق مبلغاً من الثراء فإن الكثير منهم لا يشتري حريته ، بل يصبح الرقيق وما يملك تحت تصرف السيد الذي يتورع أن يستولي على مال رقيقه ، وتعطى هذه الحقائق رداً واضحاً على من اتهم العرب العمانيين بسوء معاملة العبيد، وأنه لا مجال للتدخل في تجارة الرقيق في السلطنة العمانية تحت ستار الإنسانية .

وبأتي العتق لوجه الله تعالى تطبيقاً لمبادئ الإسلام أحد الخصائص التي تميز بها المجتمع العماني ^(٢) في فترة البحث ، ونظراً لأهمية العتق في حياة الرقيق

(١) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p. 47.

(٢) يحتفظ أرشيف زنجبار بالعديد من وثائق تحرير الأرقاء . انظر مثلاً ما جاء في إحدى هذه الوثائق :
" أقرت موان كومين بنت علي الانجزيجية أنها قد دبرت مملوكها خميس الزرامي فهو حر بعد موتها
حر لوجه الله تعالى رجاء من الله الكريم العفو والغفران وأن يفك رقبتها من النيران وأن لا سبيل
عليه لأحد من ورثتها من بعدها إلا سبيل الولاء وأوصت له بخمسة قروش فضة من مالها بعد موتها

فقد كان العمانيون شأنهم بذلك شأن كثير من المسلمين ينظرون إليه على أنه من أفضل الأعمال الصالحة التي يُبتغى بها وجه الله ، ولذا تجدهم كثيراً ما يضمنون وصاياهم اعتناق كل الأرقاء أو بعضهم بعد وفاة الموصي ، بل كانوا يحرصون على تأكيد ذلك بكتابة وثيقة عند القاضي ، أو عند من هو في حكمه ويُشهدون على ذلك .

يذكر رجي أن العتق من الأعمال التي تستحق الثناء في المجتمع ، فيحرص السيد على تنفيذه إذا أحس بدنو أجله ، لأنه عمل صالح يرجو به ثواب ربه عز وجل ، ويكتب القاضي وثيقة التحرير ليكون العتق شرعياً ومعتزفاً به رسمياً^(١) ، وغالباً ما يجعلها العتيق في علبة فضية ، ويربط بها سواراً أو قلادة

=

إقراراً منها له بذلك بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣١٠ هـ وكتبه خدام الشرع برهان بن عبدالعزيز الأموي بيده " .
انظر : أرشيف زنجبار ، وثيقة عربية بخط اليد محفوظة تحت رقم A . R . C . 3/25 . انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٣) .

(١) كان التحرير في بداية الأمر عن طريق الكتابة في الوصايا ، والأوراق غير الرسمية ، ولكن في مطلع القرن الرابع عشر الهجري نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بدأ المسؤولون الحكوميون في زنجبار لا يعترفون بالتحرير إلا إذا كان مكتوباً بأوراق رسمية يوزعها المسؤولون البريطانيون ، جاء ذلك في إعلان كتبه حامد بن ثويني بن سعيد في عام ١٣١٣ هـ / ١٨٩٦ م جاء فيه : " من حمد (حامد) بن ثويني بن سعيد نوجه أمرنا العالي إلى كل من أراد تحرير رقبة تديراً أو منجر لن لا (هكذا) يكتب خط التحرير إلا في هذه القراطيس الرسمية ولا قيمة لها خصوصاً بل هي خالصة تؤخذ مجاناً من حفيس (هكذا ؟ !) الجنرال سرلويدوليم ميثس والمواخذه الشديدة على كل من خالف هذا القانون الشريف ... " ، وجاء في وسط الوثيقة قول أحدهم : " ليعلم الواقف على هذا الكتاب بأن بركة المكافي كان عبداً والآن أصبح حراً من الأحرار لا سبيل عليه لأحد ، وذلك بأمر الجنرال السرلويد ميشيوز بتاريخ ٢٦ محرم ١٣١٣ هـ وكتبه خدام الشرع برهان بن عبد العزيز الأموي " .
انظر : أرشيف زنجبار ، وثيقة من ورقة واحدة محفوظة تحت رقم A.R.C. 3/25 ، انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٤) .

ويضعها حول ذراعه أو عنقه .

وعلى كل حال لا يبدو أن هناك اختلافاً واضحاً بين زنجبار وعمان بعد عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م في هذه المسائل وذلك لأمرين :

١ - أنه حتى هذا التاريخ لا تزال تجارة الرقيق مستمرة بين شرق أفريقية وعمان وإن كانت على نطاق محدود .

٢ - أن بريطانيا هي الدولة التي تعمل على مقاومة تجارة الرقيق في عمان وزنجبار ، وبناء على ذلك فلا يستبعد أن تكون هذه العادات منتشرة في عمان وزنجبار في وقت واحد .

ويحصل بعض الأرقاء على حريتهم إذا خدموا ساداتهم عشر سنوات أو خمسة عشر سنة وذلك إذا لمس السيد من عبده الإخلاص والتفاني في العمل وفي ذلك تقول سائلة بنت السلطان سعيد : " ولا شك أن ظروف الحياة الجديدة للعبد أحسن بكثير من ظروف حياته الماضية ، والرقيق عند العرب أحسن حالاً من غيرهم ، فهم يعتقون إذا خدموا سيدهم بإخلاص عشر أو خمسة عشرة سنة " (١) ، وتذكر أن العربي يعتق جواريه ولا يعرضهن للبيع إذا ما انتفت حاجته إليهن ، بخلاف الأوروبيين الذين يبيعون أرقاءهم عند السفر من زنجبار (٢) .

وإذا كان قسم كبير من الأرقاء في عمان في تلك الفترة يتمكنون من تحرير أنفسهم أو يمن عليهم ساداتهم بذلك ، فإن العلاقة بين السيد وعتيقه تصبح في كثير من الأحوال كالعلاقة بين الأخ وأخيه ، ويؤكد هذه الحقيقة جيمس كرسيتي ، بقوله : " بطبيعة الحال كثيراً ما يحدث أن يؤول حال أحد الأثرياء إلى

(١) مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

حالة من الفقر بسبب تعرضه لمحنة ما ، وفي مثل هذه الحالة يعتبر عبيده المحررين أنفسهم ملزمين بمساعدته ، وليس نادراً أن يقوم هؤلاء العبيد المحررين لا سيما الذين أصبحوا أغنياء منهم بتقديم الدعم لسيدهم القديم، بل ويعتبرون أنفسهم مسؤولين عن رعاية عائلته ، ويندر التكرار لمثل هذه الالتزامات " (١) . ومن هنا فإنه ليس من المستبعد أن يُلحق بعض هؤلاء العتقاء نسبهم بالأسر التي أعتقتهم، كما جرت العادة في بعض أنحاء الجزيرة العربية ، الأمر الذي ينجم عنه تكثير الأسر التي لها أرقاء محررين ، إضافة إلى رفع المكانة الاجتماعية لهؤلاء الأرقاء بعد التحرير ، حيث أصبحوا ضمن التركيب القبلي في المجتمع (٢) .

أما الأمة فإنها تحصل على حريتها في المجتمع العماني إذا ولدت من سيدها حيث تصبح (أم ولد) لا يجوز بيعها (٣) ، وتعتبر مثل الزوجات الشرعيات ، وولدها من سيدها له الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأطفال الآخرون ، ويكون معهم على قدم المساواة في كل شيء ، ولذا يحرص كثير من السادة على عدم تكليف الأمة الحامل بالعمل الشاق ، بل إنهم يعمدون إلى إراحتهن بعد الشهر الثامن من الحمل وخلال الأربعين يوماً التالية للولادة (٤)، وذلك تطبيقاً لمبادئ

(١) Christie , J. , op. cit. p.p. 35-36.

(٢) عبد الرحمن بن علي العريبي ، الحياة الاجتماعية عند حضر نجد منذ القرن العاشر الهجري إلى قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ١٤٩٠هـ / ١٩٩٤م - ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة بكلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، ص ٤٣١ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن الإسلام جعل من أسباب عتق الأمة أن تأتي الجارية بولد من سيدها ، ففي هذه الحالة يكون الولد حراً ، وتصبح الأم حرة بعد وفاة سيدها . انظر : المبحث الرابع من الفصل الأول .

(٤) Christie , J. , op. cit. p.p. 46 - 47.

الإسلام التي تأمر بالإحسان والرحمة بملك اليمين .

وفيما يتعلق بجرائم الأرقاء فإنه يبدو أن أحكام الإسلام تطبق عليهم شأنهم بذلك شأن سائر أفراد المجتمع العماني ، إلا أن العبيد الآبقين كما يذكر رجي^(١) يربطون بسلسلة حديدية بعد القبض عليهم ، ويعرضون في أحد الشوارع العامة ؛ ليتسنى لمالكهم استلامهم أو إطلاقهم .

وعلى كل حال يمكن القول إجمالاً إن معاملة العمانيين لأرقائهم في فترة دراستنا تميزت بالشفقة والرحمة حتى في أقسى الظروف التي تواجههم ، وقد أكد ذلك كثير من الكتاب والدبلوماسيين والعسكريين الغربيين ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . وعلى الرغم مما قد يحصل من بعض التجار العمانيين من أعمال تشق على الأرقاء ، فإن ذلك كان في الواقع بسبب الانحياز أنفسهم الذين تذرعوا بالإنسانية في محاربتهم لتجارة الرقيق ، وعلى أي حال فإنه وإن حصل سوء معاملة لبعض الأرقاء في المجتمع العماني في تلك الفترة فإن ذلك يجب أن يحسب على أنه أمر نادر الحدوث ، ولذا فلا حكم له ، ولا يرقى ليكون سمة مميزة من سمات المجتمع في ذلك الوقت .

(١) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions..., Op. Cit, p. 331 . from
General Rigby , Zanzibar , op. cit., Edited by Russell.

المبحث الثالث :

دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق :

في الوقت الذي احترف فيه الهنود الأعمال التجارية في السلطنة العمانية في فترة البحث اتجه التجار العرب ؛ سواء القادمون من عمان مع السلطان سعيد أم المستقرون في المنطقة قبل ذلك ؛ إلى العمل بالزراعة ، فمنحهم السلطان سعيد الأراضي الزراعية ، وشجعهم على العمل بها ، وكانت الزراعة في أول الأمر تتركز على زراعة السكر ، والأرز ، والسمن^(١) ، ثم أدخل السلطان المذكور محصول القرنفل ، وأمر العرب وغيرهم بزراعته ، حتى أصبح خلال فترة قصيرة من أهم مصادر الدخل في الدولة البوسعيدية^(٢).

والواقع أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطان سعيد بعد نقل عاصمة دولته إلى زنجبار سواء في مجال الزراعة أم في مجال التجارة ، قد أسهمت في رواج تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، وهذه التجارة وإن لم تكن مقصودة بذاتها إلا أن أغلب الطبقات العاملة في شرق أفريقية قد أسهمت بها ؛ فاشترك فيها أصحاب الأراضي ، وأصحاب القوافل ، وطبقة التجار ، وأصحاب الأموال ، ويعلل ذلك أحد الباحثين ، فيشير إلى أن التوسع في زراعة القرنفل استدعى وجود قوة عاملة ، ولم يكن لتتأني إلا عن طريق التوغل في داخل القارة لجلب الأرقاء للعمل ، ولم يكن بمقدور العرب القيام بذلك بدون مساعدة أصحاب الأموال . وأغلبهم من الجالية الهندية المقيمة في المنطقة^(٣).

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .

(٢) بنیان ترکی ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٣) Sheriff , A. , Zanzibar Under Colonial Rule, p. 150.

ولم تكن الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السلطان سعيد بمعزل عن تجارة الرقيق ذلك أنها تمثل قوة اقتصادية في المجتمع العماني ، ولهذا عمل الهنود بشكل مباشر أو غير مباشر في المتاجرة بالأرقاء وامتلاكهم ، إلا أنه من غير المعروف البدايات الأولى لاهتمامات الهنود بامتلاك الأرقاء والمتاجرة بهم في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ^(١) ، ويشير أحد الباحثين ^(٢) إلى أن إسهام الهنود في المتاجرة بالأرقاء وامتلاكهم سواء في زنجبار أو على طول الساحل الشرقي لأفريقية يرجع إلى عصور موعلة في القدم .

يقول أحد الباحثين معللاً حتمية تورط الجالية الهندية في شرق أفريقية بتملك الأرقاء والمتاجرة بهم " ومما لا يختلف فيه اثنان أن الهنود تورطوا في اقتصاد قطاع الرقيق ، وكانت تجارة الرقيق جزءاً متمماً للمنظومة التجارية التي كان السيد بارتل فريير (Bartle Frere) ^(٣) أول من يدرك أنه من الاستحالة لأي

(١) بنیان ترکی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٣) بارتل فريير : كان والياً على بومباي وعضواً في المجلس الهندي، ينتمي إلى المدرسة التوسعية الهندية، ولما أعلن في لندن عن تشكيل لجنة برلمانية مختارة عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م لبحث واستقصاء أوضاع تجارة الرقيق في شرق أفريقية وسبل القضاء عليها ؛ عين فريير رئيساً لبعثة خاصة إلى سلطان زنجبار برغش بن سعيد وسلطان عمان تركي بن سعيد لمناقشة هذا الأمر معهما ؛ فتوجه فريير وبعثته إلى باريس ثم روما ثم إلى الاسكندرية ثم إلى زنجبار ، وحاول فريير مع برغش ليوقع اتفاقية توقف تجارة الرقيق وتمنع استخدامه وتغلق أسواقه ، ونجح في ذلك في آخر الأمر . انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٣٣- ١٣٧ .

Ross , E. C. , Report on the Administion of the persian Gulf , political Residency and Muscat agency for the year 1880-1881, published by Department press , Calcutta, 1881, p. 14.

Bennett N. R. , A History of the Arab, p. 96.

Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 236.

Martineau, J, life of Sir Bartel Frere , London, 1923.

إنسان تورط في تجارة الشرق الأفريقي أن يعتقد جازماً أن جزءاً من معاملاته ليس ذا صلة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة الرقيق " ، ويذكر أن الهنود كانت لهم اليد الطولى في تمويل تجارة القوافل التي تتوغل في داخل القارة الأفريقية لجلب الأرقاء ، إضافة إلى إسهام التجار الأمريكيين والأوروبيين في ذلك ^(١) .

ولم يكن الهنود في شرق أفريقية من كبار التجار فحسب ، بل كانوا أيضاً من صغار الرأسماليين والمرابين؛ فقد كانوا يقومون بتوظيف أموالهم في المشروعات التجارية الصغيرة وفي تمويل القوافل العربية التي تدخل إلى وسط القارة الأفريقية، وهذا لا يتم إلا عن طريق رهن ممتلكات العرب العقارية ^(٢) ، ويذكر أن ثلاثة أرباع الأموال الثابتة (غير المنقولة) في عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م بيد الجالية الهندية ، أو مرهونة لديهم ، يضاف إلى ذلك أن من أهم العوامل الرئيسة التي ترفع قيمة العقارات في زنجبار في تلك الفترة عدد الأرقاء العاملين فيها ^(٣) .

ولما كانت زنجبار المقر الرئيس لتجارة الرقيق في شرق أفريقية ، فقد أصبحت الغالبية العظمى من السكان من الأرقاء ^(٤) ، ولذا تيسرت سبل حصول الهنود على الأرقاء للعمل في محلاتهم التجارية بأسعار زهيدة ، ذلك أن عدد

(١) Saldanha, J. A ., op. cit ., p. 12

Sheriff , A. , Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 205 .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٣٣ .

(٣) Sheriff , A. , Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 205 .

(٤) يذكر أن هامرتون قدر سكان زنجبار بـ ٤٥٠٠٠٠٠ نسمة، منهم ما يقارب ١/٥ أحرار والبقية أرقاء .

انظر :

Davidson , B.,op. cit, p. 165 .

العمال الأحرار كان قليلاً في زنجبار ، بل كان من المتعذر الحصول عليهم، هذا إضافة إلى أن الهنود البانيان كانوا في حاجة إلى من يقوم بخدمتهم في منازلهم أو كمتاع^(١)؛ فهم لا يحضرون معهم عائلاتهم إلى أماكن عملهم سواء في الجزء الأسيوي أو الأفريقي من السلطنة العمانية^(٢).

وقد ورد في تقارير القنصلية البريطانية في زنجبار في تلك الفترة أن الهنود يستخدمون بعض الإماء للمتعة ، وكان ذلك عادة شائعة لديهم سواء المسلمين منهم أم الهندوس ، إذ لا يوجد بانيان هندوسي ، أو هندي مسلم ممن استقر في شرق أفريقية لبعض الوقت لم يشتر أمة يعيش معها خلال مدة إقامته هناك ، وفي حالة مغادرتهم عائدين إلى الوطن الأم فإنهم كانوا عادة يبيعونهن إلى أحد الأصدقاء من طائفتهم . إلا أن الهنود المسلمين عندما يغادرون شرق أفريقية إلى بلادهم فإنهم عادة يأخذون معهم إماءهم^(٣).

ولما كانت تجارة الرقيق تدر دخلاً مجزياً في عهد السلطان سعيد ، فقد ازدادت مشاركة الهنود فيها ، وقد ذكر هامرتون في تقرير له في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م أن تحرياته أثبتت أن للهنود اهتماماً في تملك الأرقاء والاتجار بهم، وأن جميع الهنود المستقرين في شرق أفريقية سماسرة رقيق ، وأشار أيضاً إلى دور ملتزم الجمارك الهندوسي ، الذي كان يستحصل ضريبة مقدارها دولاراً واحداً عن كل عبد يطأ قدمه الساحل ، ومن المعروف أن هذه

(١) بنیان ترکی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

(٢)

Rigby , Report on the Zanzibar Dominios ..., op. cit., p. 329. from General Rigby , Zanzibar ..., Edited, by Russell.

(٣) بنیان ترکی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

الضرائب تشكل جزءاً كبيراً من دخل السلطان سعيد ، ولذلك كان من صميم عمل وكلاء الجمارك على طول الساحل الشرقي لأفريقية معرفة كل ما يتعلق بتجارة الرقيق ، سواء الأرقاء الذين يتم بيعهم في الساحل، أو أولئك الذين يتم تصديرهم إلى الخارج، ومن هنا كان هؤلاء الوكلاء على علم كامل بكل ما يتعلق بهذه التجارة ، وبناء على ما سبق فليس من مصلحتهم إفشاء معلومات عن تجارة الرقيق أو اضمحلالها^(١).

وفي تقرير آخر لهامرتون في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م اتهم فيه كافة الطوائف الهندية في شرق أفريقية بالمشاركة في تجارة الرقيق ، وأشار إلى أن البانيان الهندوس كانوا يمتلكون الأرقاء عن طريق زعماء القبائل الأفريقية في الداخل ، وذلك حينما يجلبون أسراهم من الصراعات القبلية إلى الساحل حيث يتم بيعهم هناك . وكان هؤلاء الأسرى يحملون على ظهورهم وهم في طريقهم إلى الساحل العاج والصمغ لمقايسة هذه السلع بسلع أخرى ، مثل الخرز، والأقمشة، ومنتجات هندية أخرى^(٢).

وإذا كانت هذه التقارير قد أشارت إلى أن النصيب الأكبر من تلك التجارة كان بيد الهندوس ، إلا أنها لم تغفل مشاركة الهنود المسلمين بطوائفهم المختلفة فيها ، وإن كان نصيبهم أقل من الهندوس ، فالمسلمون الهنود يشترون الأرقاء للعمل كخدم في المنازل ، بينما الهندوس يتاجرون بهم بالآلاف . وعلى الرغم من أن هامرتون وغيره من المسؤولين البريطانيين لم يوضحوا لنا الأسباب

Saldanha, J. A ., op. cit ., p. 12.

(١)

بيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠-٤١ .

Gray J. , History of Zanzibar, p. 255.

إلا أنه من المعتقد أن ذلك - حسب رأي الباحث - يعود إلى الأسباب التالية:

- ١ - القدرة التجارية الكبيرة التي يتمتع بها الهندوس .
- ٢ - الدعم السياسي والحماية التجارية التي ينعم بها الهندوس من قبل السلطان سعيد ، لا سيما وأنه وضع ثقته فيهم بتعيين أحدهم ملتزماً للجمارك .
- ٣ - اعتبار كثير من الهندوس أنفسهم في أول الأمر بأنهم من رعايا بريطانيا ، وهذا يضيف عليهم شيئاً من الحرية في ممارسة التجارة بين شرق أفريقية والقسم الآسيوي من السلطنة العمانية والهند .
- ٤ - ازدياد العلاقات التجارية بين زنجبار والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، خاصة بعد نجاح الأولى بتوقيع اتفاقية تجارية مع السلطان سعيد وإقامة قنصلية لها في زنجبار ، ولذا كان للقنصل الأمريكي والفرنسي علاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك الهندوسي ، والذي من المتوقع أنه لا يألو جهداً في سبيل تحصيل المصلحة له ولطائفته في شتى ضروب التجارة ، بما فيها تجارة الرقيق .

وفي الوقت الذي حقق فيه الهنود أرباحاً من وراء عملهم كوسطاء تجارين وممولين للقوافل العربية ، فإنهم لم يكونوا بمنأى من الخسائر ^(١) ، كما أنهم

(١) يذكر أحد الباحثين إلى أن هناك حالات كثيرة فقد فيها الهنود أموالهم نتيجة لعدم عودة القوافل التجارية العربية من الداخل ، فقد خسر أحدهم ويدعى تريكاندس بنجاني ما يزيد على عشرين ألف جنية استرليني نتيجة لعدم عودة القافلة التجارية العربية التي قام بتمويلها من الداخل ، نظراً لتعرضها للفشل أو السرقة ، ويذكر أن بعض المدن الداخلية مثل تابورة وأوجيجي كانت تمتلئ بالعرب الذين لا يرغبون بالعودة إلى الساحل خشية من مطالبة دائنيهم الهنود ؛ انظر : محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

مارسوا دوراً مزدوجاً في تحديد انتماءاتهم السياسية ، وذلك طمعاً في زيادة تمتعهم بالامتيازات الاقتصادية ، فإذا كانوا يعتبرون رعايا بريطانيين أو رعايا لحميات هندية قبلت سيادة بريطانيا عليها، فإنهم في أحيان كثيرة يدعون حسب ما تقتضي به مصلحتهم أنهم من رعايا السلطان العماني ، حتى يحق لهم قانوناً ممارسة تجارة الرقيق دون مخالفة القوانين التي تمنع الأجانب من ممارسة هذه التجارة ^(١) ، لا سيما عند متاجرتهم مع ساحل المريما الذي يُعدُّ منطقة محظورة على التجار الأجانب ^(٢) ، ولذا فقد بدأ الهنود بتحديد انتماءاتهم عندما بدأت بريطانيا بالتأكيد على عدم تعامل رعاياها بتجارة الرقيق غير المشروعة ، وهذه هي المرة الأولى التي أجبر فيها الهنود على تحديد أوضاعهم القانونية ^(٣) .

وحيثما عقدت أول اتفاقية تجارية بين السلطان سعيد وبريطانيا في عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م تم التأكيد على عدم تعامل رعايا بريطانيا في عمان بتجارة الرقيق ، وأحس الهنود أنهم سيفقدون مورداً اقتصادياً مهماً ، لذا اقترح مأمور الجمارك (الهندي) في زنجبار في عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م أن يوقع أبناء جلدته على اتفاق يعلنون فيه أنفسهم على أنهم من رعايا السلطان ؛ حيث إن هذا الإعلان سيعطيهم الحق في مواصلة المتاجرة بالأرقاء ، ولكن بعضاً من زعماء الجالية الهندية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية رفضوا ذلك ؛ لأن إعلاناً كهذا سيهدر مصالحهم في الهند ، وسيعمل على قطع الصلات التي ظلوا يحتفظون بها مع بلدهم الأم ، خاصة وأن كثيراً منهم لا يعتبر السلطنة العمانية

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧٧ .

(٢) بنیان ترکی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

(٣) Nicholls , C.S. the Swahili Coast , politics, Diplomacy and Trade on the East African Littoral , 1798-1856 Georg Allen and Unwin L.t.d., London , N. D. , p. 291.

موطناً دائماً لهم، فقد تركوا عائلاتهم في الهند وظلوا يخططون للعودة إلى ديارهم بعد سنوات قليلة، إضافة إلى أن هذا الإعلان سوف يقضي على مصالحهم التجارية^(١)، لا سيما وأنهم أودعوا هناك معظم الأرباح التي جنوها من تجارتهم، ومن هنا فإنهم إذا أعلنوا انتماءاتهم السياسية والوطنية للسلطان أو بريطانيا فإن ذلك يعني أنهم سيخسرون في موطنهم الأم، أو في السلطنة، فهم يرغبون في تملك العقارات في الهند ومعاملتهم كمواطنين هناك، في ذات الوقت الذي يستمرون بالعمل بتجارة الرقيق في عمان لا سيما في القسم الأفريقي من السلطنة^(٢).

ونتج عن ذلك أن جمع الهنود ثروات طائلة؛ ويؤكد ذلك أن جيرام سوجي ملتزم الجمارك في شرق أفريقية ترك عند وفاته أموالاً قدرت بثلاثة ملايين جنية^(٣)، والواقع أن ذلك ليس بغريب إذ تشير بعض المصادر الأجنبية إلى الدور الرئيس الذي قام به الهنود في تجارة الرقيق وتهريبه إلى خارج زنجبار، ولذا فلا يمكن الاعتماد على أرقام الجمارك في زنجبار أو جزيرة مدغشقر^(٤)، لأنها لا تعطي إحصائيات دقيقة، حيث عمل الهنود على تهريب الأرقاء لحسابهم

(١) Sheriff., A, Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 205.

(٢) Nicholls, C.S., op. cit, p.p. 291-292.

(٣) محيي الدين مصيلحي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٤) تقع جزيرة مدغشقر في الجنوب الشرقي من قارة أفريقية في المحيط الهندي، وعلى بعد نحو ٤٠٠ كم من الساحل، وتتكون من جزيرة كبيرة ومجموعة من الجزر الصغيرة، ينقسم سكانها إلى عدة قبائل أفريقية، فضلاً عن المستوطنين العرب والهندوس والصينيين، وخضعت رسمياً للاستعمار الفرنسي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، وأعلن استقلالها في نطاق منظمة الجماعة الفرنسية. انظر:

أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م، ١٣٨٤/٢، ١٤٥٠؛ الموسوعة العربية العالمية، ٢٣/٨-٩.

الخاص ، دون دفع ضرائب عليهم ^(١) .

وبلغ من ولع الهنود في المتاجرة بالأرقاء أن قام بعض أثريائهم بإنشاء مخازن خاصة يضعون فيها بضائعهم ، وأماكن خاصة يخفون فيها الرقيق الذي يقومون بجمعه، وكانت لهم مجموعات صغيرة من الجنود المسلمين الذين يقومون بحماية هذه المخازن ، لا سيما بعد معاهدة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م والتي يحظر فيها على الرعايا البريطانيين ومن في حكمهم المتاجرة بالأرقاء ، ولهذا أصدر السلطان سعيد في ١٢٦٧هـ / ١٨٥٠م قراراً بإحراق مستودعات الأرقاء التي يمتلكها الهنود ^(٢) .

وكان للهنود دور بازر في نوع جديد من تجارة الرقيق وهو المتاجرة بالفتيات الهنديات، فبعد وصول هامرتون إلى زنجبار في ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م، أدرك أن الرقيق كانوا يشحنون بانتظام على السفن من الهند إلى شرق أفريقية، وحتى يتفادى الهنود سفن الأسطول البريطاني في المحيط الهندي كانوا ينقلون الأرقاء على متن السفن كخدم لأشخاص على متن سفنهم، ويتم إنزالهم وفق هذا الاعتبار في زنجبار ، وعلى الرغم من قلة الذين يمكن لهم أن يحملوا أوراقاً تثبت أنهم خدم ، فإن هذه التجارة كانت ثابتة ، والضحايا في هذه التجارة فتيات هنديات يافعات ^(٣) .

وفي عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م قام القنصل البريطاني في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية بتحرير الأرقاء الذين كانوا بحوزة الهنود من رعايا

Saldanha, J. A ., op. cit ., p. 13.

(١)

Nicholls, C.S., op. cit., p.p. 203-204.

Ibid.,

(٢)

Gray, j.,op. cit, pp. 253-254 .

(٣)

بريطانيا^(١).

وفي شهر شوال من عام ١٢٨٩هـ، ديسمبر ١٨٧٢م بعث الممثل السياسي البريطاني في كتش برسالة إلى الممثل السياسي لحكومة الهند في مسقط ذكر فيها الجهود التي قام بها زعيم الكوتشين المدعو : المهراج دميراج ميرزا ماهارأس شري تروجميليجي باهادر (Mahariha Dhriag Miraz Naha Ras Shree Trug Miligee Bahadoor) من أجل التعاون لقمع تجارة الرقيق التي يقوم بها بنو جلدته في سلطنة عمان وسلطنة زنجبار^(٢) ، وكان المهراج قد أصدر بياناً أرسله إلى رعاياه في مسقط حذرهم فيه من المتاجرة بالأرقاء ، ومما جاء في هذا البيان قوله : " إلى كل رعايا كوتش المقيمين في مسقط :

اعلموا أنه نما إلى علمنا أنكم مستمرون في بيع وشراء الرقيق في مسقط ، وهذا شيء بغيض للغاية ، وعندما أبدت الحكومة الموقرة [يعني حكومة الهند البريطانية] رغبتها في وضع نهاية لهذه الممارسات ، قمنا نحن كما فعل من قبل أبونا المبجل بإصدار بيانات وإنذارات ، ولكن على الرغم من ذلك ، فإنكم لم تهجروا هذه التجارة البغيضة ، والتي هي في منتهى السوء ، وبناء عليه فعندما يصلكم أمرنا هذا فإنه يجب أن لا تستمروا فيها في كل الأحوال ، فإذا كنتم تمارسونها فإنه يجب أن توقفوها فوراً باستلامكم لهذا الأمر ، والذي يواصل منكم عمله في هذه التجارة على الرغم من علمه بهذا البيان ، أو

Ross, E. C. , op. cit. , p. 12.

(١)

I. O. R. , R/15/6/4, Letter From Captain J. R. Good Fellow Acting (٢) Political Agent Kutch, To The Political Agent Muscat , in 17th December 1872, p. 128.

يحرص أو يساعد بأي وسيلة على ممارستها ؛ فإنه سوف يعاقب عقاباً صارماً
من الحكومة البريطانية الموقرة ، باعتباره أحد الرعايا البريطانيين ... كما
أن الدير بار (Durbar) سوف يصادر كل ممتلكاته الموجودة في كتش ، وبناء
عليه خذوا حذركم ... ، [حرر في يوم] الإثنين ... الموافق ١٦ ديسمبر
١٨٧٢ " (١) .

وقد صدر هذا البيان بإملاء من حكومة الهند البريطانية ، التي ضمنت
المعاهدة التي أبرمتها مع السلطان العماني في ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ما يؤكد
مضمون هذا البيان (٢) .

(١) I. O. R, R/15/6/4, Translation of A Jrodlation Date 16th December 1872 Issuid Jy His Highness The Ras of Katch To his Sulyecta in Muscat, p. 129.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٥) .

(٢) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع .

المبحث الرابع :

حجم تجارة الرقيق في السلطنة وجدواها الاقتصادية :

توطئة :

يراد هنا بحجم تجارة الرقيق في سلطنة عمان خلال فترة البحث أعداد الأرقاء الذين كانوا يُستوردون إلى السلطنة بقسميها الأفريقي والآسيوي قبل عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م ، وهو العام الذي قسمت فيه السلطنة إلى دولتين فأصبح الجزء الآسيوي باسم سلطنة عمان والجزء الأفريقي باسم سلطنة زنجبار. كما يراد هنا بحجم تجارة الرقيق أيضاً الأرقاء الذين كانوا يستوردون إلى موانئ سلطنة عمان ثم يعاد تصديرهم إلى خارج السلطنة بعد أخذ الرسوم الجمركية على كل رقيق لصالح الدولة العمانية ، أو أولئك الذين يتم بيعهم في الداخل.

ويقصد بالجدوى الاقتصادية المردود المادي الذين يعود على التجار العمانيين وعلى الدولة البوسعيدية من جراء استيراد وتصدير الأرقاء ، وسيتبع ذلك تتبع الأسعار التي يباع بها الأرقاء خلال فترة البحث على قدر ما تمدنا به المصادر العربية والأجنبية ، إضافة إلى الأضرار الاقتصادية التي أصابت السلطنة العمانية خلال تلك الفترة ، ومدى التضحيات المالية التي قدمها سلاطين عمان من خلال خضوعهم للسياسات الإنجليزية التي تبنتها حكومة الهند البريطانية في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية .

والواقع أن حجم تجارة الرقيق في عمان ودورها في منظومة الاقتصاد العماني لم تكن ثابتة خلال فترة البحث ، بل كانت عرضة للزيادة والنقصان ، تبعاً للسياسة البريطانية في هذا المجال . إلا أنها كانت تتجه إلى الانحسار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي، خاصة

بعد تقسيم الدولة العمانية ، وتوتر العلاقة بين شقي السلطنة ، وزيادة نشاط الأسطول البريطاني في المحيط الهندي والخليج العربي .

وتأتي أهمية هذا المبحث لما لمعرفة مقدار هذه التجارة ومدى إسهامها في الاقتصاد العماني ؛ من أثر بارز في تطور الأوضاع السياسية في السلطنة وأثر هذه التطورات على القبائل العمانية ، التي رأت أن خضوع سلاطين عمان للسياسة البريطانية في هذا المجال يعني سيطرة هذه القوة الاستعمارية على مقدرات بلادهم ، إضافة إلى تحطيم السفن التجارية التي تمتلكها هذه القبائل بدعوى مكافحة تجارة الرقيق .

وبهذا يتبين أنه لا يمكن دراسة حجم تجارة الرقيق وجدواها الاقتصادية في السلطنة خلال فترة الدراسة كلاً على حده ، إذ لا يمكن الفصل بينها . وإذا كان فينزنزو ^(١) (Vinzionzo) يرى إمكانية تقدير أعداد الأرقاء المستوردين

(١) ذكر الرحالة الإيطالي فينزنزو الذي عمل مع السلطان سعيد ، فذكر أن دَخَلَ السلطان سعيد من تجارة الرقيق يبلغ ٧٥ ألف دولار نمساوي ، وبما أنه لم يذكر ما إذا كان هذا المبلغ يشمل مسقط وزنجبار ، أو مسقط فقط ، ولم يبين الرسوم المفروضة على هذه التجارة ، وهل هذا المبلغ يشمل المعاملات التجارية الخاصة بالسلطان سعيد ، ومن هذا المنطلق فلا يمكن اعتباره وسيلة مناسبة لتحديد عدد الأرقاء الذين يستوردون إلى عمان . انظر :

فينزنزو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ١١/٢ .

وفينزنزو هو رحالة إيطالي جاء إلى مسقط في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ، وادعى أنه طبيب ؛ فعينه السلطان سعيد طبيباً خاصاً له ، وحول اسمه الإيطالي الذي يعني الظافر إلى الشيخ منصور ، ويدعى أن السلطان سعيد عينه قائداً لجيشه ، غادر عمان في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وألف كتاباً سماه "تاريخ السيد سعيد..." تميز كتابه هذا بالغرابة والطرافة، كما تميز إلى حد كبير بالجرأة والوقاحة كما يقول مترجم هذا الكتاب. انظر :

فينزنزو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ وما بعدها من مقدمة المترجم .

إلى عمان من واقع دخل السلطان سعيد من هذه التجارة ، إلا أن ذلك أمر بالغ الصعوبة لأسباب عديدة؛ يأتي في مقدمتها عدم ثبات أسعار الأرقاء ، والضرائب التي تفرض على استيرادهم ، وتفاوت حجم هذه التجارة بين سنة وأخرى .

أولاً : حجم تجارة الرقيق :

تعتبر عمان المعبر الرئيس الذي تمر منه تجارة الرقيق إلى كل من : ساحل عمان، وإيران، والعراق، والدولة العثمانية ، والسند ، والمستعمرات الإنجليزية في غرب الهند . ويؤتى بالأرقاء في معظم الأحوال من شرق أفريقية ، وفي بعض الأحيان من الحبشة ، وبنسب قليلة من بعض موانئ البحر الأحمر الأخرى مثل جدة، والحديدة^(١)، ومن السواحل الغربية لشبه القارة الهندية . وتزدهر تجارة الرقيق عادة في فترة هبوب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية إذ تبحر السفن العمانية متجهة إلى ساحل شرق أفريقية ، وبخاصة زنجبار حيث يتم شراء الأرقاء من هناك ، ثم تعرج على موانئ بربرة^(٢) ، وزيلع^(٣) ، ومصوع^(٤) ، لشراء الرقيق المجلوب من الحبشة ، ثم تعود إلى الموانئ العمانية قبل هبوب الرياح

(١) الحديدة : مدينة يمنية تقع في سهل تهامة ، وهي الميناء الرئيس لليمن ، ويعمل سكانها في صيد الأسماك والأعمال التجارية . انظر :

الموسوعة العربية العالمية ، ١٣٤/٩ .

(٢) بربرة : تقع في شمال الصومال ، وتعتبر المدينة الثالثة في البلاد ، وتشتهر بتصدير الأغنام ، انظر : هزاع الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

(٣) زَيْلَع : قرية على ساحل البحر الأحمر ، وتعتبر الآن ميناء يقع على الساحل الصومالي ، ويستقبل هذا الميناء سفن متوسطة الحجم إذ يبلغ عمقه ٧٠٣ م . انظر :

محمود توفيق محمود، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ب.ط، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣م، ص ١٣٢ .

(٤) مصوع : تقع على الساحل الأتريري المطل على البحر الأحمر ، وتعد المنفذ الرئيس لأرتريا ، ونشأ مينائها على مرفأ طبيعي، يتمثل في خليج عركيكو (Archico) . انظر : المرجع نفسه ، ص ١٣٣ .

الشمالية الغربية في شهر أبريل أو مايو ، وكانت السفن العائدة تقوم بجولة ساحلية حيث يقوم التجار العمانيون ببيع بعض الأرقاء في الموانئ العديدة التي يمكن أن يتوقفوا فيها، غير أن مسقط وصور تعتبران أكبر سوقين لاستقبال الأرقاء وإعادة تصديرهم إلى الأقطار التي أشرنا إليها آنفاً ، وذلك على مستوى منطقة الخليج العربي ^(١) .

ومهما يكن من أمر فإن معظم الأرقاء الذين يستوردون إلى مسقط يباعون في عمان نفسها ؛ فتشترى القبائل الداخلية لأعمالها المختلفة ، ومن يتبقى منهم يباع لتجار الرقيق من منطقة ساحل عمان ، لا سيما القواسم الذين يقومون ببيعهم مرة أخرى في بوشهر ، والبصرة ، والبحرين ، والمحمرة ^(٢) ، والأحساء ، ومنطقة نجد ، إضافة إلى تجار آخرين من البحرين والكويت يقومون بدور في هذه المضمار بين الموانئ العمانية والمناطق الشمالية من الخليج العربي ^(٣) .

وعلى أي حال فإنه تبين من خلال استقراء المصادر العربية والأجنبية أنه لا يتوفر للباحث إحصائيات دقيقة يمكن الركون إليها وتكشف حجم الأرقاء المصدرين إلى عمان خلال فترة الدراسة ، وذلك راجع في كثير من الأحوال إلى الأسباب التالية :

(١) I.O.R. V/23/217 Extracts from the Residency of Bushire, p.646.

(٢) المحمرة : ميناء على الخليج العربي قرب شط العرب ، يحمل هذا الاسم منذ العصر العباسي وتعرف المحمرة الآن باسم (خرم شهر) وسكانها خليط من الفرس والعرب ، برز من حكامها الشيخ خزعل خان الملك العامري، ضمت إلى إيران في عهد رضا خان حاكم فارس وانتهى استقلالها . انظر : مجموعة من المؤلفين ، المنجد في الأعلام ، ط ١٩ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ، ص ٢٣٠ ؛ أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ط ٨ ، دار الجيل ، بيروت ، ب.ت ، ٢ / ٦٨٠ - ٦٨٧ .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٩ / ٢ .

١ - أن أكثر التقديرات التي وردت في الوثائق والمصادر المعاصرة لفترة الدراسة لا تقوم على أسس علمية دقيقة ، إنما تعتمد على التخمين ، وليس على إحصائيات صادرة من إدارات الجمارك العمانية ، سواء في الجزء الأفريقي أو الآسيوي من السلطنة .

٢ - وإذا كان هناك بعض الإحصائيات الصادرة من جمارك جزيرة زنجبار فإنها غير دقيقة ، وذلك لأن القائمين على هذه الجمارك هم الهنود البانيان الذين يحرصون على تهريب الأرقاء لحساباتهم الخاصة دون دفع ضرائب عليهم ^(١) .

٣ - أن هناك تبايناً واضحاً بين التقديرات التي أوردتها المصادر ، مما يبرهن على عدم دقتها ^(٢) .

٤ - وبما أن جزءاً من الأرقاء الذين يصلون إلى مينائي مسقط وصور يعاد تصديرهم مرة أخرى إلى منطقة ساحل عمان ، والبحرين ، والكويت ، وفارس ، والدولة العثمانية ، وبعض الموانئ الهندية مثل كتش وكاثيور ، وبومباي ^(٣) ، فإن وضع تقدير لعدد الأرقاء الذين يصلون إلى السلطنة يكون بالغ الصعوبة .

٥ - أدت الحملات التي شنها الأسطول البحري البريطاني على السفن العمانية العاملة في تجارة الرقيق إلى لجوء كثير من تجار الرقيق العمانيين إلى نقل الأرقاء براً من سواحل شرق أفريقية عبر الأراضي الصومالية ، ويعبرون بهم خليج عدن ، ثم إلى حضرموت ثم إلى عمان ^(٤) ، وبالتالي فإن ذلك يحول

(١) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٤ .

(٢) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١٠/٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ٩/٢ .

(٤) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ١٥٩-١٦٠ .

دون معرفة الأعداد الدقيقة للأرقاء الذين يصلون إلى عمان في تلك الفترة.

٦ - اتسمت التقارير التي كتبها الدبلوماسيون البريطانيون في عمان بل والخليج العربي بشكل عام ، وتلك التي كتبها ضباط الأسطول البريطاني في المحيط الهندي بالمبالغة في تقدير أعداد الأرقاء المصدرين إلى المنطقة؛ وذلك من أجل حث رؤسائهم على دعم جهودهم في مكافحة هذه التجارة المحمومة!! بالإضافة إلى استخدام هذه الإحصائيات الكبيرة في الضغط على سلاطين عمان من أجل تقديم التنازلات التي يرجونها .

ومن هذا المنطلق اختلفت أعداد الأرقاء المستوردين إلى عمان بين عام وآخر اختلافاً واضحاً ، وذلك لأسباب مختلفة . وسيعمل الباحث هنا على تتبع ما تم الوقوف عليه من تقديرات خلال فترة البحث ، وسيتم التعليق عليها بعد ذلك في محاولة للوصول إلى تقدير يعطي تصوراً مقنعاً لحجم هذه التجارة في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة .

في أول إحصائية عن حجم هذه التجارة وردت عن سمي (Smee) الضابط في الأسطول البحري لحكومة الهند البريطانية ، والذي زار ساحل شرق أفريقية عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م ، حيث قَدَّرَ عدد الأرقاء الذين يصدرون إلى مسقط وغيرها من بلدان الخليج العربي ، في كل عام بنحو ٦٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ شخص^(١) ، وتمن علينا المصادر التاريخية بتقديراتها خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٢٧-١٢٤٦هـ/ ١٨١٢-١٨٣٠م^(٢)، غير أن أحد الضباط الانجليز

(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١٠/٢ .

(٢) ذكر ويلز (Willis) أن العمانيين استوردوا في عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م ، أقل من ١٢٠٠ رقيق فقط ، وأن نصف هذا العدد يعاد تصديره مرة أخرى إلى مناطق الخليج العربي . انظر :

المهتمين بهذه التجارة وهو ديفيد ويلسون (D. Wilson) المقيم البريطاني في الخليج العربي ، كتب في أحد تقاريره عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م أنه يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ١٤٠٠ إلى ١٧٠٠ رقيق كل عام ، وأن ثلاثة أرباع هؤلاء الأرقاء يؤتى بهم من شرق أفريقيا ، وأعمارهم تتراوح ما بين سبع سنوات وأربعة عشر عاماً ، وقدّر أن عدد الإناث ضعف عدد الذكور ، وأشار إلى أنّ عدداً من هؤلاء العبيد يُهربون إلى مسقط ، بين الفينة والأخرى . وعلى الرغم من أن ميناء صور يعتبر الميناء الثاني لاستقبال الأرقاء في ذلك الوقت ، إلّا أنّ ويلسون لم يذكر عدداً للأرقاء الذين تم استيرادهم عن طريق هذا الميناء في تلك الفترة ^(١) .

إلا أن أحد الباحثين الأجانب ذكر أن معدل مبيعات العبيد في مسقط في الثلاثينات من القرن التاسع عشر بلغ ٤٠٠٠ عبد كل عام ، وبطبيعة الحال فإن بعضاً من هؤلاء يعاد تصديره مرة أخرى ^(٢) . وقد ذكر أحد الباحثين الأفارقة أنه يمكن تقدير الأرقاء المستوردين من شرق أفريقيا إلى مسقط وصور في عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٢٠٠ شخص ^(٣) .

وخلال عامي ١٢٤٨-١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢-١٨٣٣م قدّر المقيم البريطاني في

Willis , J. R. , op. cit. p. 163 ، ولم نجد ما يوافق هذا القول في المصادر الأخرى إلّا أنه من المؤكد أن عدم استقرار الأوضاع السياسية في شرق أفريقية في تلك الفترة أسهم في الحد من تجارة الرقيق .

(١) كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ١١/٢ .

Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 38.

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 38. (٣)

الخليج عدد العبيد الذين تم تصديرهم من زنجبار بـ ١٢٠٠٠ شخص^(١) ، غير أنه لم يذكر عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى الموانئ العمانية ، ولا تمدنا المصادر التاريخية بإحصائيات للأرقاء المستوردين إلى عمان في الفترة بين عامي ١٢٥١-١٢٥٤ هـ/١٨٣٥-١٨٣٨ م ، ولكن أحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مسقط عدة مرات خلال هذه الفترة قدّر عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى مسقط كل عام بـ ٤٠٠٠ شخص ، في الوقت الذي قدر فيه عدد الأرقاء المصدرين إلى البصرة وبوشهر من ٣٠٠ إلى ٤٠٠^(٢) .

وفي عام ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩ م قدّر كوجان (Cogan) أحد الضباط الانجليز العاملين بأسطول حكومة الهند البريطانية ، والذي زار جزيرة زنجبار في ذلك العام بأنه يتم بيع ما بين ٤٠٠٠٠ إلى ٤٥٠٠٠ من الأرقاء في سوق زنجبار في كل عام، وأنه يصدر منهم حوالي ٢٠٠٠٠ إلى الشمال^(٣) ، وقد أكد هذا التقدير ماكنزي (Mackenzie) المقيم البريطاني بالوكالة في الخليج العربي في السنة التالية ، وأشار إلى أن حوالي ٤٠٠ رقيق من الذين تم جلبهم إلى مسقط وصور ، يعاد تصديرهم مرة أخرى لبيعوا داخل منطقة الخليج العربي^(٤) . ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن حكومة السلطان سعيد كانت تأخذ رسوم استيراد على كل رقيق يصل إلى زنجبار أو مسقط يتراوح من ريال إلى ريالين نمساويين .

وقد اعتمد ماكنزي في تقديراته هذه على معلومات استطاع الحصول عليها

(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١١/٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ١٢-١١/٢ .

(٣) Coupland , R. , East Africa and its invaders , p. 500.

(٤) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١٢/٢ .

تفيد بأن ما يزيد على ١٠٠ سفينة كانت تستخدم في نقل الأرقاء من زنجبار إلى مسقط في كل عام ، وأن كل سفينة كانت تنقل ما بين ٥٠ إلى ٢٠٠ شخص^(١)، وهذا يعني أن متوسط ما يصل إلى مسقط في كل عام من الأرقاء يبلغ ١٢٥٠٠، وبهذا يتبين أن هذا التقدير حافل بالمبالغة ، ذلك أن هذه الأعداد لا تشمل ما يصل إلى عمان عن طريق ميناء صور .

وأقام البريطانيون ممثلية مؤقتة لهم في جزيرة خرج^(٢) عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م لمتابعة السفن العاملة بتجارة الرقيق في الخليج العربي ، ويفيد السجل الذي كتبه الانجليز عن هذه السفن بأنه في نهاية موسم تجارة الرقيق في الخليج مرّ حوالي ١١٨ قارب تحمل ١٢١٧ من الأرقاء ، منهم ٦٤٠ أنثى و ٥٧٧ ذكراً ، وأن معظم هؤلاء الأرقاء أعيد تصديرهم من مسقط وصور عن طريق ميناء ثالث^(٣).

ومن خلال عمليات الرصد التي تم القيام بها في ذلك العام في جزيرة خرج، ومن خلال استجواب ربانة السفن توصل الانجليز إلى أن أكثر من ١٠٠ سفينة تبحر من مسقط وصور إلى زنجبار في كل عام، وتعود كل منها بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ شخص، وفي الوقت نفسه تغادر عشرون سفينة من هذين الميناءين في كل

(١) المرجع نفسه ، ١٣/٢ .

(٢) جزيرة خرج : تقع هذه الجزيرة في الخليج العربي مقابل ميناء بوشهر ، وكانت مقراً للمصالح

الهولندية في المنطقة ، وهي من المرافئ النفطية المهمة في العالم ، وتبع الآن إيران . انظر :

جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص ١٦٣ .

المنجد في الأعلام ، ص ٢٣٠ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 38.

عام إلى بربرة وموانئ البحر الأحمر الأخرى وتعود بنحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رقيق حبشي ، ويتم تصدير ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من مسقط وصور كل عام إلى موانئ الخليج الأخرى^(١) . ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن ١٢٥٠٠ رقيق هو متوسط ما يتم استيراده إلى مسقط وصور كل عام من الرقيق الأفارقة ، وإذا اعتبرنا أن متوسط ما يتم إعادة تصديره من مسقط وصور في كل عام ٤٥٠٠ رقيق ، فإن ما يتم استيعابه في المناطق العمانية حوالي ٨٠٠٠ رقيق ، وهذا التقدير هو الأقرب إلى الصواب كما سيتبين لاحقاً .

وذكر الكولونيل روبرتسون (Robertson)، الذي خلف ماكنزي في عمله في الخليج العربي عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م تقديرات مرتفعة عن صادرات زنجبار من الأرقاء ؛ فأشار أنه يتم تصدير ٣٠٠٠٠ رقيق كل عام، ويقول إن ١٠٠ سفينة من سفن صور كانت تشترك في هذه التجارة، بحيث يقدر ما تجلبه هذه السفن بـ ١٠٠٠٠ رقيق، وهذا يعني أن ما تستورده مسقط وصور حوالي ٢٠٠٠٠ شخص، وأن ما يصل إلى موانئ الخليج الأخرى^(٢) والمستعمرات البرتغالية والفرنسية والانجليزية في المحيط الهندي وشبه القارة الهندية لا يتجاوز ١٠٠٠٠ رقيق فقط ، ولذا يمكن القول أن هذا التقدير بعيد عن الواقع ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن معظم الأرقاء الذين يباعون في موانئ الخليج في تلك الفترة كان يجري إعادة تصديرهم مرة أخرى من مسقط أو صور ، وبناء على ذلك فإن عدداً كبيراً من الأرقاء الذين ذكر روبرتسون بأنهم يستوردون عن طريق هاتين

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٦/٢ .

(٢) كيلي ، المرجع نفسه ، ١٣-١٢/٢ .

المدينتين لا يبقون في السلطنة .

٢ - أن الأرقاء الذين يجرى تصديرهم من زنجبار في تلك الفترة والذين قدرهم روبرتسون بـ ٣٠.٠٠٠ يشترك في تصديرهم العمانيون ، والقواسم ، والفرنسيون ، والبرتغاليون ، والهنود ، ومن هنا فإن جزءاً كبيراً من هذا العدد لا يصل إلى الموانئ العمانية في الجزء الآسيوي من السلطنة، ولا إلى الخليج العربي.

أما هامرتون فقد أشار في أحد تقاريره عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م^(١) بأنه يباع في ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية في كل عام من الأرقاء عدداً يتراوح ما بين ١١.٠٠٠ إلى ١٥.٠٠٠^(٢) ، وأكد هذه الحقيقة بركس (Brucks) قائد أسطول حكومة الهند في الخليج في تلك الفترة ، وذلك في تقديره لحجم تجارة الرقيق في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية للعام نفسه ، ولكنه أشار إلى أنهم موزعون على النحو التالي : ٥.٠٠٠ رقيق من هؤلاء يُصدرون إلى موانئ البحر الأحمر ، وبشكل خاص إلى جدة ، وقریباً من ٥٠٠ رقيق إلى الموانئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ، و ١.٠٠٠ شخص إلى المستعمرات الانجليزية والبرتغالية في الهند ، وما بين ٤.٠٠٠ إلى ٥.٠٠٠ رقيق يتم شحنهم إلى مسقط ، و ٢.٥٠٠ شخص إلى بوشهر^(٣) ، يضاف إلى ذلك ١.٠٥٢ شخصاً يتم شحنهم عن طريق

(١) كيلبي ، المرجع نفسه ، ١٣/٢-١٤ .

(٢) F. O. 54/4, Letter From Captain Hamerton To The Earl of Aberdeen, (٢) No. 82 Bombay, in 21 May 1842. p. 68.

(٣) بوشهر : ميناء رئيس في الجهة الشرقية من الخليج العربي ، يقع على جزيرة رملية تميل إلى الجانب الشمالي نحو البحر ، ويحيط به خور واسع لا يصلح لرسو السفن ، لذا فإن السفن الكبيرة ترسو على بعد ملين ونصف في انتظار تفريغ حمولتها ونقلها بواسطة القوارب ، وسكان بوشهر خليط من العرب ، والفرس ، والأرمن الذين يعتبرون من أشهر تجار المدينة . انظر : علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ .

سفن الكويت ، والبحرين ، ولنجة^(١) ، وبندر عباس وساحل عمان، وبناءً على ذلك فإن متوسط عدد الأرقاء الذين يصلون إلى منطقة الخليج عامة حسب إفادة هامرتون وبركس يقدر بحوالي ٨٠٥٢ رقيقاً .

ويؤكد جون كيلي (J. Kelly^(٢)) بأن تقديرات بركس وهامرتون عن هذه التجارة هي الأقرب إلى الواقعية ، حيث يذهب ما بين ٨٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ رقيق إلى مسقط وصور في كل عام من أصل ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ ، والبقية تذهب إلى الموانئ الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر ، ثم يعود ليقول إن عمان ومنطقة ساحل عمان . وبقية شبه الجزيرة العربية كانت تستوعب ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رقيق^(٣) ، وبعد استقراء هذه التقديرات يمكن القول إن ما تم استيعابه من الأرقاء في الجزء الآسيوي من السلطنة العمانية في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م يتراوح ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رقيق .

I.O.R. V/23/217 Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian ., p.p. 584-586.

(١) لنجة : ميناء على الساحل الشرقي للخليج العربي ، على خط عرض ٣٢° و ٥٠° و ٢٦° شمالاً ، وخط طول ٥٩° و ١٠° و ٥٤° شرقاً ، وتمتد المدينة ميل تقريباً على الساحل ، تمارس في المدينة شتى أنواع التجارة ، يتكون سكانها من الإيرانيين والعرب وبعض الزنوج ، ويعملون في التجارة والملاحة ، ويتعاملون تجارياً مع الهند وشرق أفريقيا ، وتعد في ذلك الوقت مركزاً مهماً لجمع اللؤلؤ وتصديره ، كما أنها مركز لتوزيع الواردات إلى داخل إيران . انظر :

I.O.R. V/23/217 Memoir Descriptive ... op cit. , p.p. 600-601.

(٢) جون كيلي : باحث انجليزي له اهتمامات في تاريخ الخليج العربي ، ألف كتابه المعنون بـ " بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠ " ويقول إن ثلث معلومات كتابه هذا مستقاة مما ورد في رسالته للدكتوراه ، والتي تقدم بها إلى جامعة لندن عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م ، انظر : كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٥ من مقدمة المؤلف .

(٣) المرجع نفسه ، ١٤/٢ .

وعلى أي حال فإن الستينات من القرن الثالث عشر الهجري، الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي شهدت زيادة في تجارة الرقيق ، حيث أشارت المصادر ^(١) إلى أن الرقيق الذي كان يباع في مسقط في عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م والذي يبلغ ثمنه ما بين ٢٥ ، و ٣٥ ريالاً ، هبط سعره إلى ما بين ٢٠ ، و ٢٤ ريالاً أو أقل من ذلك في عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

وشهدت الستين التاليتين لمعاهدة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م ، التي أبرمها السلطان سعيد مع بريطانيا لمكافحة تجارة الرقيق ، والتزم فيها بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية ، انخفاضاً ملموساً في تصدير الأرقاء من شرق أفريقية إلى القسم الآسيوي من السلطنة العمانية ، ولكن بدأ الاهتمام باستيراد الأرقاء الأحباش ، على اعتبار أن الأرقاء الأحباش لا تشملهم معاهدة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، ولم تلبث هذه التجارة أن انتعشت في السنوات من ١٢٦٥-١٢٦٧هـ / ١٨٤٨-١٨٥٠ ، ولكنها لا تصل إلى خمس حجمها قبل بضع سنوات ، وبعبارة أخرى شهدت هذه الفترة انخفاض حصة الرقيق المستورد عن طريق زنجبار مقابل ارتفاع حجم المتاجرة بالأرقاء الأحباش ^(٢).

وظل حجم تجارة الرقيق في عمان في معدله السابق طوال الفترة من ١٢٦٧/١٢٧٧هـ ، العقد السادس من القرن التاسع عشر الميلادي، ولم تقبض السفن البريطانية إلا على أعداد محدودة جداً من السفن العاملة في تجارة الرقيق . وحينما بدأ الأسطول البريطاني حملته للحد من هذه التجارة في عام

(١) المرجع نفسه ، ١٥/٢-١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ٣٤٩/٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ .

١٢٧٧هـ/١٨٦٠م^(١) انخفض تصدير الأرقاء بشكل عام ، وهذا الانخفاض في التصدير أدى بدوره إلى هبوط أسعار الرقيق في شرق أفريقيا ؛ فوصلت في زنجبار إلى عشر ريالات في ذلك العام^(٢) ، وفي المقابل شهد العقد التالي زيادة مضطردة في أسعار الأرقاء في عمان ، على الرغم من وصول ما بين ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ رقيق إلى منطقة الخليج ، إلا أن الجهود التي بذلت للحد من هذه التجارة أدت بدورها إلى ارتفاع أثمان الأرقاء^(٣) .

ويذكر أحد قادة الأسطول البحري لحكومة الهند البريطانية بأنه حتى عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م كان يتم تصدير ما يقارب ٣٠٠٠ رقيق في كل عام من أفريقية إلى الجزيرة العربية والخليج^(٤) ، ويؤكد ذلك رجب المعتمد السياسي البريطاني في زنجبار فيذكر أنه ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ يتم تصديرهم من جزيرة زنجبار في كل سنة إلى موانئ الخليج العربي والهند^(٥) ، وهذا يبين انحسار حجم تجارة الرقيق الواردة إلى عمان في تلك الفترة ، وذلك بسبب تزايد أعمال الرقابة التي يقوم بها الأسطول البريطاني في سواحل شرق أفريقيا وبحر العرب.

ومهما يكن الأمر فإنه يبدو أن هناك نقصاً في المعلومات الخاصة بتجارة الرقيق في سلطنة عمان في الفترة من ١٢٧٧-١٢٨٧هـ العقد السابع من القرن التاسع

(١) Willis , J. R. , op. cit. p. 163.

(٢) Smith, W. G., op. cit., p. 13.

(٣) لاندن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

(٤) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٤/٦ .

(٥) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 340. from

General Rigby , Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell. .

عشر الميلادي، ويؤكد هذه الحقيقة لوريمر^(١) فيشير إلى قلة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع في منطقة الخليج العربي عامة في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٧٩-١٢٩٠هـ / ١٨٦٢-١٨٧٣م^(٢).

والواقع أن وفاة السلطان سعيد بن سلطان في عام ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م وما تبع ذلك من تقسيم الدولة العمانية عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م قد أدى إلى تزايد السفن العاملة في تجارة الرقيق بين مسقط وزنجبار^(٣). ونتيجة للجهود التي قامت

(١) هو ج.ج. لوريمر (G.G. Lorimer)، سياسي انجليزي عمل مسؤولاً في حكومة الهند البريطانية، أصدر دليله هذا بأمر من اللورد كيرزون؛ نائب الملكة في الهند عام ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م بعد زيارته لمنطقة الخليج العربي في ذلك العام، ويعتبر هذا الدليل موسوعة ضخمة لا يمكن أن تكون من إعداد فرد واحد، إذ من المؤكد أن فريقاً من الباحثين والسياسيين والعسكريين قد ساعدوا لوريمر في إعدادها، وكان لوريمر قد قام بجولة في سواحل الخليج العربي في عامي ١٣٢٢-١٣٢٣هـ / ١٩٠٤-١٩٠٥م، رافقه فيها بعض الموظفين البريطانيين من أجل جمع المعلومات الخاصة بهذا الدليل، والهدف من وراء إعداد هذا المؤلف الضخم هو تدوين معلومات يمكن أن يستفيد منها المسؤولون البريطانيون في ذلك الوقت لدفع خطر المنافسة من قبل الدولة العثمانية، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا. وطبع هذا الكتاب في أول الأمر في كلكتا في الهند بين عامي ١٣٢٦-١٣٣٣هـ / ١٩٠٨-١٩١٥م، ولم يكن للتداول العام، ولذا فلم يطبع منه إلا أعداد قليلة لا تتجاوز المئة، وبقي هذا الدليل في حكم الوثائق إلى أن أذنت الحكومة البريطانية بنشره بعد انقضاء المدة القانونية التي تفرضها على وثائقها الخاصة، وتوفي لوريمر في مستهل عام ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م، وترجم هذا الدليل إلى العربية في عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م على نفقة حاكم قطر، وهو على كل حال أهم مرجع أجنبي لتاريخ الخليج العربي، إلا أنه يمثل وجهة النظر البريطانية، ولذا يؤخذ منه بحذر، انظر:

جمال زكريا قاسم، دراسة للترجمة العربية لكتاب دليل الخليج، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس عشر، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٦٩م، ص ٢١١-٢١٣؛
لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم التاريخي، ٥/١، من مقدمة ناشر الطبعة الانجليزية.

(٢) لوريمر، المصدر نفسه، القسم التاريخي، ٣٦٠٤/٦.

(٣) كيلي، مرجع سبق ذكره، ٤٠٠/٢.

بها سفن الأسطول البريطاني في سواحل شرق أفريقية ، فقد ارتفعت أعداد الأرقاء الأحباش المستوردين إلى عمان ، وقدّر أحد الموظفين البريطانيين عدد الذين يجلبون إلى مسقط كل عام ما بين ٧٠٠-١٠٠٠ رقيق ، بينما لم يكن عددهم يتجاوز ٤٠٠ شخص قبل عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م^(١).

وحيثما أمر وزير الخارجية البريطاني بتشكيل لجنة خاصة لدراسة تجارة الرقيق في شرق أفريقية في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م قامت هذه اللجنة بالاعتماد على الكشف الجمركية في كلوة للأعوام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ، ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م ، ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م ، فوجدت أنه يصدر إلى عمان ٩٠٠٠ شخص كل عام من زنجبار ، و ٣٠٠٠ من بمبة ، ولا يزيد ما يستولي عليه الأسطول البريطاني من هذا العدد على ٥٠٠ إلى ٦٠٠ رقيق^(٢).

ومهما يكن الأمر فإن حجم تجارة الرقيق الخليجية ظل حسب المعدل الذي أشار إليه رجي^(٣) خلال العقد التاسع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي ، والذي قدّره بـ ٣٠٠٠ شخص^(٤) ،

(١) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٤ .

(٣) تشير تقديرات رجي إلى تصدير ١٠٠٠٠ رقيق إلى موانئ الخليج والجزيرة العربية في كل عام ، ولكنه أشار إلى أن ما يصدر إلى مسقط وبقيّة بلدان الخليج يقدر بحوالي ٣٠٠٠ شخص ، وذلك في أحد تقاريره المؤرخة في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، وفي تقرير آخر له مؤرخ في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م يذكر أن ما يصدر إلى مسقط ومنطقة الخليج يتراوح ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رقيق ، وهو نفس العدد الذي قدّره مسؤول بريطاني آخر . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦٠٤-٣٦٠٥ .

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠١/٢ ، ٤٠٤ .

(٤) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 340 . from General Rigby , Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell.

فإذا أضفنا إلى ذلك ٨٥٠ رقيقاً متوسط ما يستورده العمانيون من الأرقاء الأحباش في تلك الفترة ، فإن مجموع ما يستورد ٣٨٥٠ ، لا يتعدى نصيب عمان منها في معظم الأحوال النصف.

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٢٨٦-١٢٩٠هـ/١٨٦٩-١٨٧٣م تزايدت الجهود التي بذلها البريطانيون لمقاومة تجارة الرقيق بين سواحل شرق أفريقية والموانئ الخليجية بشكل عام ، حيث كثفت بريطانيا من عدد سفنها العاملة في مجال محاربة هذه التجارة ، فتمت الاستعانة بخمسة طرادات تقوم بتغطية الشواطئ الشمالية لبحر العرب ، فانخفض بذلك استيراد الأرقاء بشكل ملحوظ ولم يتم القبض إلا على عدد قليل من السفن العمانية التي تعمل في هذا المجال كما حدث في عامي ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م^(١).

إلا أنه في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م تمكنت الطرادات البريطانية من الإفراج عن ١٠٠٠ رقيق ، ولكن أحد الضباط العاملين في أسطول حكومة الهند البريطانية ذكر أن هذا الرقم لا يمثل إلا العشر فقط ، وأشار الممثل السياسي البريطاني في مسقط إلى أن عددهم السنوي خلال هذه الفترة حوالي ١٣٠٠٠ رقيق، يذهب منهم ٤٠٠٠ شخص إلى رأس الحد^(٢) ، ومدينة صور، وما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رقيق يذهبون إلى مسقط^(٣) ، ومن الأهمية الإشارة هنا إلى خمس هؤلاء الأرقاء يجلبون من الحبشة ، والبقية من رقيق شرق

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٥/٦ .

(٢) رأس الحد : يسميه الأوروبيون رأس فينيستير ، وهو ساحل ساحلي منخفض جداً لأنه منطقة رملية ، طوله ٣٠٠ ياردة، يقع إلى الجنوب من مدينة صور العمانية . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٠ .

Colomb, R. N., op. cit., p.p. 47-51.

(٣)

أفريقية^(١) .

وفي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م نجحت بريطانيا بتوقيع معاهدين مع سلطان زنجبار وسلطان مسقط لوقف تجارة الرقيق عن طريق مبعوثها بارتل فريير (Bartle Frere) ثم اتبعت ذلك بإرسال السفينة الملكية لندن (London) في عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م إلى سواحل زنجبار للحيلولة دون تصدير الأرقاء ، كما أنها نجحت بمساعدة زوارقها البخارية في انقاص تصدير الأرقاء إلى نسب لم يسبق لها مثيل . وخلال العشر سنوات التي أعقبت هاتين المعاهدتين توقفت عملياً تجارة الرقيق من سواحل شرق أفريقية إلى الخليج . وعلى الرغم من أن هذه التجارة انتعشت في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ، نتيجة لإبعاد السفينة لندن من سواحل زنجبار ، إلا أنه لا توجد إحصائيات تؤكد ذلك، ولكن في الوقت نفسه جرت محاكمة عدد قليل من تجار الرقيق العمانيين من سكان مسقط وصور، ومنطقة الباطنة^(٢) .

ويذكر كيلى أنه اعتباراً من عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م يمكن القول بأن هذه التجارة تلاشت تماماً ، وتخلي تجار الرقيق العرب عن محاولاتهم للحصول على الأرقاء^(٣) . ولكن يبدو أن ذلك في سواحل شرق أفريقية ، حيث شهد العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري ، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي قيام تجار الرقيق العمانيين وخاصة من أهل صور بتوريد الأرقاء من الحبشة والموانئ الغربية للبحر الأحمر ؛ وذلك باستعمال العلم الفرنسي ، ويقدر

(١) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٤١٢/٢ ، ٤١٤ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٨-٣٦١٠ .

كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٤٣٩/٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ٤٣٩/٢ .

عدد الأرقاء المستوردين إلى صور بـ ٣٠٠ رقيق في السنة ، وذلك في عام ١٣١٢هـ / ١٨٩٤م ، وفي عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م تم استيراد حوالي ١٠٠٠ رقيق ، وظل الاستيراد حول هذا المعدل السنوي حتى عام ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م ، وذلك عندما شن الحاكم البرتغالي في موزمبيق حملة على بعض التجار العمانيين الذين يشترون الأرقاء من منطقة قريبة من موزمبيق ، وسجن بعضهم ونفي بعضهم الآخر^(١) ، فكان لهذا الحدث دور كبير في توقف التجارة بالأرقاء الأفارقة .

وفي الفترة من عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م حتى عام ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م شهدت عمان زيادة في تهريب الأرقاء البلوش ولكن بنسب محدودة جداً لا يمثل حجمها أي تأثير يذكر في الاقتصاد العماني^(٢) ، وذلك بسبب وجود عدد من سفن الأسطول البريطاني حول سواحل شرق أفريقية .

وبناء على ما سبق ومن خلال استعراض التقديرات المتاحة عن حجم تجارة الرقيق في سلطنة عمان في فترة بحثنا نجد أنه ليس هناك تقديرات أو إحصائيات مؤكدة يمكن الاعتماد عليها في تقدير الحجم السنوي لهذه التجارة ، ولكن من خلال استقراء ما ورد في المصادر التاريخية المتنوعة يمكن القول إن متوسط ما تم استيراده إلى عمان من الأرقاء خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رقيق في كل عام ، أما الفترة الواقعة بين عامي ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م حتى نهاية فترة الدراسة في عام ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م فإن متوسط ما تم استيراده إلى عمان خلال هذه الفترة يقدر بحوالي ٧٠٠ شخص سنوياً .

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/ ٣٦١٢-٣٦١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٦/ ٣٦١٧ ، ٣٦٢١ .

ثانياً : جدواها الاقتصادية :

الواقع أن العائد الاقتصادي الذي يحصل عليه تجار الرقيق العمانيون ، لم يكن ثابتاً خلال فترة الدراسة ، وذلك لأسباب عديدة أهمها :

١ - تأثر سعر الرقيق بعملية العرض والطلب ، شأنه في ذلك شأن أي سلعة تجارية أخرى ، فإذا ما توفر الأرقاء في الأسواق فإن السعر يكون منخفضاً ، وعكس ذلك إذ ما قل المعروض منهم .

٢ - تتحدد أسعار الأرقاء وفق أجناسهم ، وأعمارهم ، وأشكالهم ، ومواطنهم ، وقوتهم ، ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الأرقاء المستوردين من السودان فتصل إلى ٣٠٠ ريال ، نجد أن الأرقاء الزنوج المستوردين من شرق أفريقية لا تتجاوز أسعار الواحد منهم ١٠٠ ريال في معظم الأحوال ، كما أن الأرقاء المخصيين تزيد أثمانهم عن سواهم .

٣ - حين تتبع أسعار الأرقاء خلال فترة البحث نجد أنها تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً لزيادة الإجراءات التي تتخذها حكومة الهند البريطانية بالاتفاق مع سلاطين عمان ضد تجار الرقيق ، الذين يحاولون البحث عن طرق جديدة لجلب الأرقاء إلى السلطنة ، تجنباً لدوريات الأسطول البريطاني ، التي نشطت في النصف الأخير من فترة الدراسة ، وهذا يعني زيادة تكلفة نقل الأرقاء ، وبالتالي زيادة أسعارهم .

وعلى أي حال فحين النظر في أسعار الأرقاء داخل القارة الأفريقية خاصة لدى القبائل المقابلة للساحل الشرقي لأفريقية ، والقاطنة قرب البحيرات الاستوائية الكبرى ؛ نجد أن سعر الرقيق يتفاوت من منطقة إلى أخرى وفقاً لبعدها أو قربها من الساحل ، وليس هناك دقة في تقديرات الأسعار ، ويذكر

أحد قادة الأسطول البريطاني في المحيط الهندي أن سعر الرقيق الواحد يصل إلى ٤٠ ريالاً في عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م ، غير أن هناك مصادر أخرى تذكر أن سعر الرقيق الواحد وصل إلى ١١ ريالاً في عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، ولكن ليس من المعتقد أن سعره هبط إلى هذا المستوى خلال عامين ، مما يجعل الباحث يلقي ظلالاً من الشك حول هذه الأسعار، وتستحصل ضريبة على كل رقيق تتراوح ما بين أربعة ريالات إلى نصف ريال ، حسب منطقة التصدير، وحجم المخاطرة واحتمالات مصادره من جانب الطرادات البريطانية ، وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٤٦-١٢٥٦هـ / ١٨٣٠-١٨٤٠م كانت المرأة البالغة الجميلة من الرقيق تباع بأكثر من ٣٥ ريالاً ، والصبية تتراوح أسعارهم ما بين ٧ إلى ١٥ ريالاً ، حسب قدراته، ذلك أن تجار الرقيق بشكل عام يفضلون شراء الإماء والأطفال الأرقاء دون البالغين ^(١) .

ويتم في أحيان كثيرة داخل القارة الأفريقية شراء الأرقاء عن طريق التبادل، إذ يتم تبادل الرقيق بالأقمشة ، وقدر بعضهم ثمن الرقيق الواحد بثلاث قطع من القماش لدى بعض القبائل الأفريقية ، ويجرى تبادل الرقيق البالغ لدى قبائل أخرى ببندقية واحدة ؛ وخمس قطع من القماش ، بينما كانت الأنثى تباع ببندقتين ؛ وعشر قطع من القماش ^(٢) ، وعلى كل حال فإن أسعار الأرقاء تميزت بالانخفاض في الداخل ولكن ما إنْ تصل إلى موانئ التصدير في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية حتى تتضاعف .

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

Nicholas, C. S. , op. cit. p.p. 203-204 .

(٢) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

أما أسعار الأرقاء في القسم الآسيوي من السلطنة العمانية ، فإن أول تقدير تمكن الباحث من الوقوف عليه، ما ذكره الرحالة الإيطالي فينزنزو على لسان السلطان سعيد من أن سعر الرقيق في مسقط وصل إلى خمس وعشرين ريالاً وذلك في العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ^(١).

وكان تجار الرقيق في مسقط في العقد التالي يحصلون على ربح قدره ٢٠٪ من الأرقاء المستوردين من أفريقية ، ولكن إذا ما صدر الرقيق إلى البصرة أو بوشهر مثلاً ؛ فإن معدل الربح يصل إلى ٥٠٪ ^(٢) ، وأمام هذا الربح المغري أبدى السلطان سعيد تدمره مرات عديدة لهامرتون في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م من جراء حرمان مواطنيه من أخذ الأرقاء من مسقط وإعادة تصديرهم لبيعهم في ساحل ماكاو ^(٣) والسند ، في الوقت الذي تأتي فيه السفن من هناك إلى مسقط لشراء الأرقاء وتصديرهم إلى تلك البلاد ^(٤) ، وكان العمانيون قد حُرِّموا من

(١) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥-١٧٦ .

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ١٦/٢ .

(٣) ماكاو : تتكون من أربع جزر ، أكبرها مكاو في جنوب الصين عند مصب نهر كانتون سي ، مساحتها ١٥ كم مربع ، استعمرها البرتغاليون منذ سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م ، واعترفت الصين بالاستعمار البرتغالي سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م ، ويعين حاكم هذه الجزر من قبل الحكومة البرتغالية ، واللغة البرتغالية هي السائدة ، ويدين أكثر السكان بالبوذية ويوجد أقلية مسلمة ، وتستمد معظم دخلها من تهريب البضائع وأرباح القمار ، وهي الآن تابعة للصين . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٩ .

الموسوعة العربية الميسرة ، ١٧٣٣/٢ .

(٤) I.O.R.R/15/1/97 Letter from Captan Athkins Hamerton British Agent ،

Muscat on mission Zanzibar to I.P. Milloughby Esquire Secretary to Government Bombay , No 7 , Zanzibar fabruary 1842, p.p. 61-17.

تصدير الرقيق خارج حدود السلطنة. بموجب معاهدة عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، حيث أصبح من حق الطرادات البريطانية تفتيش أي سفينة تابعة لرعايا السلطان سعيد ويشتهب بأنها تتاجر بالأرقاء خارج حدود السلطنة العمانية .

وقد رت أسعار الأرقاء في عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م في أسواق مسقط ما بين ٢٥ إلى ٣٥ ريالاً للرقيق الواحد ، ولكن هبط ثمنه في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، فتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٤ ريالاً ، وذلك بعد زيادة استيراد الرقيق في تلك الفترة ^(١) .

إلا الأرقاء الأحباش فإن المتاجرة بهم تدر أرباحاً طائلة في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فالفتاة الصغيرة التي تباع في بلادها ما بين ١٢ إلى ٢٠ ريالاً يصل سعرها في مسقط قريباً من ٩٠ ريالاً ، والنساء الجميلات بيعت الواحدة منهن في مسقط ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ريال ^(٢) ، وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م قدر سعر الفتاة الحبشية ما بين ٦٠ إلى ٢٠٠ ريال، والرجل الحبشي من ٥٠ إلى ١٥٠ ريالاً ، أما الرقيق المحصي المستورد من السودان فقد كان يباع في تلك الفترة بمبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ريال ، في الوقت الذي يتراوح فيه سعر الرقيق المستورد من شرق أفريقيا ما بين ٢٠ إلى ٦٠ ريال ، والفتى من ١٥ إلى ٣٠ ريالاً ^(٣) .

وفي زنجبار قدرت أسعار الأرقاء في تلك الفترة على النحو التالي :

(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ١٥/٢-١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ١٨/٢ .

(٣) I.O.R. V/23/217 Extracts from the Residency , op., cit., p.649 .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

العمر	السعر
من ٧ إلى ١٠ سنوات	من ٧ إلى ١٥ ريالاً
من ١٠ إلى ٢٠ سنة	من ١٥ إلى ٣٠ ريالاً
من ٢٠ سنة فما فوق	من ١٧ إلى ٢٠ ريالاً ^(١)

وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م قدّر رجلي أسعار الأرقاء البالغين من الرجال والنساء المستوردين حديثاً إلى زنجبار بأنه يتراوح ما بين ٢ جنيهه^(٢) إلى ٧ جنيهات انجليزية ، ويتراوح سعر الفتيان والفتيات من الأرقاء ما بين ربع إلى نصف جنيه. يضاف إلى هذا السعر ريالين ضريبة للسلطان^(٣) .

ويبدو أن أسعار الأرقاء لم تتغير كثيراً حتى عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، حيث ذكر الممثل السياسي البريطاني في مسقط هيربرت ديسبرو (Herbert Desbrow) أن أسعار الأرقاء في ذلك العام تراوحت ما بين ١٠ ريالات كأقل سعر و ٤٠ ريالاً كأعلى سعر ، ويقول إن الفتيات الصغيرات حصلن على أعلى الأسعار^(٤) .

ومع تزايد الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق بعد معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م انخفض استيراد الأرقاء إلى عمان بشكل حاد ، وانعكس ذلك على

(١) I.O.R. V/23/217 Extracts from the Residency ..., op. cit., p. 649.

(٢) الجنيه الانجليزي الواحد يعادل (٤,٧٥) ريال نمساوي . انظر :

Martin , E. B. , op. cit ., p. 236.

(٣) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 333 . from General Rigby , Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell.

(٤) I.O.R. R/15/6/4, Letter from col. Herbert Disbrowr , political Agent , Muscat to C. Gonne Esquire , Secretary to Government Bombay in 13 the September , 1866. p. 101.

ارتفاع أثمان الرقيق ، وعلى الرغم من انتعاش هذه التجارة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلا أن ذلك لم يؤدي إلى خفض أسعار الأرقاء نظراً لكثرة الطلب عليهم ، فبلغ ثمن الطفل الرقيق في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م ١٢٠ ريالاً، والرجل ١٥٠ ريالاً ، والفتاة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ريال ، ولكن لم تلبث الأسعار أن انخفضت بمقدار الثلث تقريباً في العام التالي نتيجة لوصول شحنات من الرقيق إلى صور، فبلغ ثمن الشاب القوي من ١٣٠ إلى ١٧٥ ريالاً ، والفتاة من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ريال^(١).

أما العائد المادي لسلطنة عمان من وراء هذه التجارة فتبالغ المصادر الغربية بتضخيمه، وتشير هذه المصادر إلى تجارة الرقيق باعتبارها المصدر الرئيس لاقتصاد الدولة البوسعيدية ، لا سيما في عهد السلطان سعيد الذي تؤكد هذه المصادر أنه كان يجني من ورائها أرباحاً طائلة ، وعلى الرغم من العائد الاقتصادي الذي جادت به هذه التجارة في فترة بحثنا لا سيما في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي إلا أن هذه النظرة من قبل الغربيين حول تجارة الرقيق يبدو أنها كما ذكر أحد الباحثين^(٢) لا تعدو أن تكون انطباعاً عاماً أكثر منها إثباتاً لحقيقة تاريخية ، إذ من المعروف أنه لا توجد إحصائيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحديد أعداد الأرقاء الحقيقية ، أو الأرباح التي كان يجنيها أهل المنطقة من ورائها .

وتؤكد كثير من المصادر الأجنبية على أن ثراء السلطان سعيد كان من

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٥/٦ .

(٢) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا ،

الأرباح الطائلة التي كان يجنيها من تجارة الرقيق ، متناسين أن ثراء السلطان سعيد يرجع أساساً إلى اتساع دولته ، وتعدد مجالات العمل التجاري في بلاده ، لا سيما في القسم الأفريقي منها وليس لتجاره بالرقيق كما يعتقدون ، ولكن يجب القول هنا أن تجارة الرقيق بلا شك مثلت جزءاً مهماً من دخل السلطان سعيد في فترة زمنية معينة وذلك من خلال الضرائب التي يدفعها تجار الرقيق عن كل عبد يستقدمونه هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن السلطان سعيد قام بتشجيع مواطنيه على زراعة القرنفل وجوز الهند ، وبعض المنتجات الأخرى في كافة ممتلكاته الأفريقية ، لا سيما في جزيرتي بمبة وزنجبار، وكان للسلطان سعيد نصيب وافر من هذه المزارع، وحصل على أرباح طائلة منها، والتي يعتقد بعضهم أنها المصدر الرئيس لثروته^(١)، وكان الأرقاء هم القائمين بأمر هذه المزارع ، إذ وصل عددهم في بعضها إلى ستمائة رقيق كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وبناء على ما سبق يتبين أن السلطان سعيد لم يكن أكبر تاجر رقيق كما زعم بعض الغربيين^(٢) ، ولم يكن اقتصاد دولته قائماً على المتاجرة بالأرقاء ؛ إذ لم توجد حقائق تاريخية تؤكد ذلك ، ويبدو أن هذه المزاعم اعتمدت على حجم هذه التجارة في عهده والرسوم التي تؤخذ على الأرقاء ، وهذا لا يعني أن هذه الرسوم تذهب إلى خزينة السلطان بدلاً من خزينة الدولة ، بل المؤكد أن السلطان سعيد أولى الزراعة جل اهتمامه وبخاصة زراعة القرنفل التي وصل إنتاج زنجبار منها في تلك الفترة ما يعادل ٩٠٪ من إنتاج العالم . ولو كانت ثروته

(١) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا ، ص ٢١ .

(٢) يرى لين (Lyne) أن السلطان سعيد يعتبر أكبر تاجر رقيق في العالم في تلك الفترة وقد تبعه في

ذلك بكل أسف جمال قاسم . انظر : جمال قاسم ، دولة بوسعيد، ص ٢٤٦ .

قائمة على المتاجرة بالأرقاء لاستطاع ماطلة بريطانيا في المعاهدات التي أبرمها معها بخصوص الحد من هذه التجارة .

ويُقدر الرحالة الإيطالي فينزنزو أن دخل السلطان سعيد من هذه التجارة في العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وصل إلى ٧٥ ألف ريال ^(١) ، ويرى أحد المسؤولين البريطانيين أن الدخل الإجمالي للسلطان سعيد عند توقيعه معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م يقدر بـ ٨٠٠٠٠ جنية انجليزي أي ما يعادل ٣٨٠٠٠٠ ريال، ويقول إن ربع هذا الإيراد أي ٩٥٠٠٠ ريال يأتيه من تجارة الرقيق ^(٢) ، من خلال الضرائب التي تفرض على كل رقيق يصل إلى ميناء رئيس في سلطنته .

ويقلل رودلف سعيد ^(٣) من هذا الدخل ويشير إلى أن السلطان سعيد كان يدرك أن منع تجارة الرقيق سيعرضه لخسائر سنوية تتراوح ما بين أربعين إلى خمسين ألف ريال ؛ إلا أنه أصدر أوامره بعدم بيع الرقيق من الموانئ العمانية في شرق أفريقية .

وكان الجزء الأكبر من دخل السلطان سعيد يأتيه من الجزء الأفريقي من دولته، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن مجموع الضرائب التي فرضتها سلطات الجمارك العمانية في زنجبار على الرقيق المصدر منها شهد زيادات متتالية في هذه

(١) فينزنزو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ ، وكان السلطان العماني قد فرض قبل ذلك ضريبة على كل

عبد يصدره الفرنسيون من بلاده ، انظر : السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية، ص ٥٨ .

(٢) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

(٣) إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر ، مجلة الدارة ، السنة السادسة،

العدد الثالث ، الرياض ، جماد الآخرة ، ١٤٠١هـ/إبريل ١٩٨١م ، ص ١٢٨ .

الرسوم؛ فبلغت في عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م ١٠٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٤٧٥٠٠ ريال) ، وتضاعفت في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م فبلغت ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٩٥٠٠٠ ريال) ، وقدرت بنحو ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٢٣٧٥٠٠ ريال) في عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م^(١).

وعلى الرغم من ذلك كله فإن السلطان سعيد كان يُبدي تبرمه للمسؤولين البريطانيين بين الفينة والأخرى من جراء الخسائر التي لحقت به بعد توقيع معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م . هذا الأمر أكدته هامرتون في إحدى رسائله^(٢) إلى سكرتير حكومة بومباي البريطانية التي قال فيها : " إن الإمام أعلن أنه نتيجة لسماحه لنفسه بالدخول في تعهدات مع الكابتن مورسي الموفد الملكي لمنع تجارة الرقيق فإن هذا الطلب الأوروبي قد خفّض عائداته إلى نطاق مائة ألف دولار (ريال نمساوي) ، وهذا ما كان الإمام يعلنه دائماً لي ، وذكر أيضاً أن العديد من أفراد عائلته صاروا عبئاً عليه ذلك لأن دخلهم انخفض بصورة رئيسة بسبب منع تجارة الرقيق. بموجب المعاهدة التي عقدها مع الكابتن مورسي " .

وكان السلطان سعيد قد ذكر مرات عديدة لأحد المسؤولين البريطانيين عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م بأنه إذا تم وقف تجارة الرقيق بين بلاده والبلاد الأخرى فإنه سوف يعرض خسائره المادية بالاستمرار في استيراد الأرقاء من داخل أفريقية إلى زنجبار^(٣) .

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ .

(٢) I.O.R. R/15/1/97, Letter from Capten Athkins Hamerton , British Agent , Muscat on Mission on Zanzibar , to I.P. Milloughuby Esquire , Secretary to Government Bombay No, 7, Zanzibar ,1. Febuary 1842, p.p.16-017 .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣١٧/٢ - ٣١٨ .

ومهما يكن الأمر فإنه في رأي الباحث يجب أن لا يؤخذ هذا القول من السلطان سعيد على إطلاقه فمن المحتمل أنه يريد إظهار تبرمه من الإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية معه في هذا المجال ، وحجم خسارته الاقتصادية ، إضافة إلى إبراز الضغوط التي تمارس عليه من قبل بعض أقاربه وأعيان شعبه ، وذلك من أجل الحصول على الدعم السياسي أولاً ، والعسكري والاقتصادي ثانياً ، وليس من المستبعد أن تكون الضغوط المذكورة بسبب حجم التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للسلطان ، وفسرت للمسؤولين البريطانيين بأنها بسبب نقص المداخل الاقتصادية التي نجمت عن الحد من تجارة الرقيق .

ويؤكد ذلك أن السلطان سعيد لم يكتف في إظهار ذلك لهامرتون ، بل أرسل أحد مبعوثيه إلى لندن في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م فأكد هذا المبعوث لبالمرستون ^(١) (Palmerstone) وللملكة فيكتوريا ^(٢) (Victoria) ، أن

(١) بالمرستون : هو اللورد فيكون بالمرستون (Lord Vicoune Palmerstone) ، انشق على حزب المحافظين وانضم إلى حزب الأحرار ، وعُين وزيراً للخارجية ، وساعد البلجيكين على الاستقلال من هولندا، وقف ضد توسعات محمد علي باشا في شمال الشام ، وعين رئيساً للوزراء مرتين من عام ١٢٧٢-١٢٧٥هـ ١٨٥٥-١٨٥٨م ومن عام ١٢٧٦-١٢٧٨هـ/ ١٨٥٩-١٨٦١م ، وعمل على إخماد ثورة الهند عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م ، تميل سياسته إلى الاندفاع والتهور، لكنها رفعت مقام دولته بين الدول. انظر: الموسوعة العربية الميسرة ، ٣١٧/١ .

سلطان محمد القاسمي ، تقسيم الامبراطورية العمانية ، ١٨٥٦-١٨٦٢م ، ط ٢ ، مطابع البيان التجارية ، دبي ، ١٩٨٩م ، ص ٤٧ .

(٢) فكتوريا : حكمت بريطانيا بعد عمها وليم الرابع الذي لم يكن له وريث ، وذلك في الفترة بين عامي ١٢٤٩-١٣١٩هـ/ ١٨٣٣ - ١٩٠١م ، وتعتبر واحدة من أشهر ملكات وملوك إنجلترا ، وكانت مدة حكمها أطول مدة حكم أي ملك آخر في التاريخ الإنجليزي ، شهدت إنجلترا في أثناء حكمها ذروة مجدها وتوسعها ورخائها ، كانت من أبرز الأحداث في عهدها حرب الأفيون ضد الصين ١٢٥٥-١٢٥٨هـ/ ١٨٣٩-١٨٤٢م ، وحرب القرم ضد روسيا عام ١٢٧٠-١٢٧٢هـ/ ١٨٥٤-١٨٥٦م ، وحرب البوير عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م ، وتوترت العلاقة في عهدها مع محمد علي واحتلت إنجلترا في عهدها مصر عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م ، لقيت بأميراطورة الهند عام

السلطان سعيد سوف يعلن إفلاسه إذا استمر في موافقة البريطانيين على محاربتهم لتجارة الرقيق ، وفي الوقت ذاته نجد أن السلطان سعيد حرص على الاستفادة من هذه الظروف في تحقيق بعض تطلعاته الخاصة؛ فحاول أن يحصل على مساعدة بريطانيا في استعادة البحرين ، وتوطيد نفوذه في بلاده ، وذلك مقابل التضحيات المادية التي قدمها في سبيل وقف تجارة الرقيق^(١) .

وكان بالمرستون قد تقدم في عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م باقتراح يقضي بدفع ٢٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٩٥٠٠ ريال تقريباً) للسلطان سعيد كل عام ولمدة ثلاث سنوات تعويضاً عن خسائره من جراء حظر تجارة الرقيق، حتى ينتعش اقتصاد دولته نتيجة للتوسع في التجارة المشروعة^(٢)، إلا أن هذا الأخير رفض هذا العرض^(٣) باعتباره لا يمثل إلا الجزء اليسير من هذه الخسائر.

ورأى بعض المسؤولين البريطانيين أن يدفع تعويض مالي للسلطان سعيد

=

١٢٩٥هـ/ ١٨٧٦م ، وفي عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م أرغمت الملكة فكتوريا وزير خارجيتها بالمرستون على الاستقالة لأنه كان يهمل الأخذ برأيها . انظر :
الموسوعة العربية العالمية ، ٣٨٨/١٧ .
الموسوعة العربية الميسرة ، ١٣٠٥/٢ .

F. O. 54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. (١) 85, London , in 3 November 1842, P. 70-71 .

F. O. 54/4, Extract From the Instruction of His Highness the Imaum... op cit, p.73.

كيللي، مرجع سبق ذكره ، ٣٢٥/٢ ؛ ويضيف في الصفحة نفسها أن السلطان سعيد طلب في إحدى رسائله إلى وزير الخارجية البريطاني أبردين أن تضمن الحكومة البريطانية الحكم من بعده لابنيه ثويني في مسقط وخالد في زنجبار ، وهذا ما يمكن اعتباره شرطاً رابعاً .
جمال قاسم، دولة البوسعيد ، ص ٢٤٩ .

(٢) كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٤/٢ ، ٣٣١ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧ ، ولكن رودلف ذكر أن هذا العرض تقدمت به الحكومة البريطانية في عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م ، واعتمد في ذلك على أحد المؤرخين الأجانب ، ولكن لا يوجد ما يؤيد هذا القول في المصادر التاريخية الأخرى .

يعادل دخله السنوي من تجارة الرقيق بدلاً من ضم البحرين إليه ، والوقوف معه ضد القوى المجاورة، وبالتالي تعريض المنطقة إلى أخطار لا يمكن تلافيها إذا وقعت ^(١).

وخلال المفاوضات التي أجراها هامرتون مع السلطان سعيد تمهيداً لمعاهدة عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م الخاصة بإيقاف تجارة الرقيق ، أبدى الأخير رغبته الشديدة في الحصول على تعويضات كافية تغطي خسائره من الرسوم الجمركية التي تفرض على كل رقيق يتم استيراده إلى بلاده ، نتيجة للانخفاض الذي سيطرأ على حركة التجارة العمانية عامة في أعقاب حظر تجارة الرقيق مع البلاد الأخرى، وقدّر السلطان سعيد خسائره السنوية بـ ١٠٠٠٠ جنيه ^(٢) استرليني ^(٣).

ورغم موافقة السلطان سعيد على إبرام معاهدة عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م إلا أن وزير الخارجية البريطاني لم يرد على رغبة السلطان العماني فيما يتعلق بالتعويضات إلا في عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م ، بعد أن ألح عليه هامرتون فرد بالمرستون بقوله : إن " حكومة صاحبة الجلالة تأمل بأن يؤدي حظر تجارة الرقيق إلى ازدياد الأعمال التجارية المشروعة التي لا بد أن تتحقق في أعقاب حظر تجارة الرقيق، وأن السلطان سعيد سوف يحصل على تعويضات كبيرة عن الخسائر التي تكبدها من جراء هذا الوضع " ^(٤).

ومن هنا يتبين أن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تدفع تعويضات مالية

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣١٨/٢ - ٣١٩ ، ٣٢٨ .

(٢) F. O., 54/4, Extract From The Instruction of His Highness The Imaum of Muscat To Ali Bin Nasir, Envoy on Aspecial Mission To Her Majesty The Queen of Great Britain , No. 85., Dated at Zanzibar in The Month of February , 1842, p.p. 72 - 73 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٦) .

(٣) أي ما يعادل ٤٧,٥٠٠ ريال نمساوي . انظر :

Martin, E. B., op. cit . p. 236.

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٣٢/٢ .

للسلطان سعيد مقابل موافقته على معاهدات حظر تجارة الرقيق ، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها :

١ - رغبة الحكومة البريطانية في تحجيم الاقتصاد العماني ، وذلك بفقده لمصدر من مصادر دخله ، وعدم تعويضه مقابل ذلك .

٢ - لم يُرد البريطانيون أن يكون حظر تجارة الرقيق مجالاً للمساومة المادية بينهم وبين السلطان سعيد ، مقابل دعمه السياسي والعسكري إذا ما اقتضت مصلحتهم ذلك .

٣ - ادعاء الحكومة البريطانية بأن تطوير الأعمال التجارية والمشاريع الزراعية في السلطنة العمانية ؛ كفيل بأن يكون تعويضاً مناسباً عن حظر تجارة الرقيق، وذلك بتشجيع من البريطانيين أنفسهم .

وبهذا أغلقت المناقشات فيما يتعلق بالتعويضات المالية التي طالب بها السلطان سعيد ، خاصة وأن معاهدة عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م هي آخر معاهدة تمت بينه وبين الحكومة البريطانية .

وبعد تقسيم الدولة العمانية في عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١ م انفصل الجزء الأفريقي من السلطنة وعاصمته زنجبار وأصبح دولة مستقلة ، والجزء الآسيوي وعاصمته مسقط دولة أخرى ^(١) ، وبما أن الجزء الأفريقي هو الأغنى والأكثر موارد فإن البريطانيين طلبوا من ماجد بن سعيد دفع مساعدة مالية سنوية إلى أخيه حاكم مسقط بقيمة ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي (أي ما يعادل ٤٠٠٠٠ ريال) ، وبذلك ألزم حاكم زنجبار بدفع هذه المعونة السنوية إلى السلطان العماني في مسقط ، غير أن ماجد بن سعيد لم يستمر في دفعها إذ أوقف المعونة في أعقاب

(١) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

مقتل أخيه ثويني في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م^(١).

وارتبطت المفاوضات التي سبقت معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م والتي بموجبها أوقفت تجارة الرقيق في عمان بشكل عام ، بمسألة استئناف دفع المعونة السنوية، فبدأت الحكومة البريطانية بدفع هذه المعونة مكافأة للسلطان العماني على تعاونه في مكافحة تجارة الرقيق^(٢).

وفي أعقاب المعاهدة المذكورة وتزايد النشاط العسكري البريطاني من أجل مكافحة تجارة الرقيق وحتى نهاية فترة دراستنا لم يعد لتجارة الرقيق فائدة اقتصادية ذات أهمية في السلطنة وذلك لانحسار هذه التجارة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وإجمالاً يمكن القول إن العائد المالي للسلطان سعيد من تجارة الرقيق كان يتراوح ما بين ٣٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ ريال حسب إفادته وذلك في الفترة من عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م حتى عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وبعد انقسام السلطنة العمانية ، كانت المعونة السنوية التي تلقاها سلاطين عمان لا سيما بعد معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تمثل مورداً اقتصادياً مهماً للدولة العمانية في تلك الفترة، وتمثل تعويضاً عن منع تجارة الرقيق .

(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٣٤ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٤٥/٢ .

Bennett, N.R., , A History of the Arab, p. 65.

(٢) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٣٧ .

المبحث الخامس :

تجارة الرقيق الفرنسية في الجزء الأفريقي من السلطنة العمانية :

بدأت الصلة بين فرنسا ومنطقة شرق أفريقيا منذ أن بدأ الفرنسيون يوجهون اهتماماتهم لاستغلال موارد المنطقة في القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي، ولذا يمكن اعتبار فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى التي لها تطلعات واتصالات بالمنطقة بعد طرد البرتغاليين من ممبسة^(١) ، ويؤكد ذلك أن أحد التجار الفرنسيين قام بوضع خطة لاحتلال كلوة في عام ١١٩٧هـ/١٧٧٧م وعقد معاهدة مع سلطانها لتكون قاعدة متقدمة للعمليات الفرنسية في المنطقة ، وأرسل ذلك التاجر تقريراً إلى حاكم جزيرة البوربون^(٢) (Burbon) يبين فيه أهمية الشرق الأفريقي بالنسبة للفرنسيين من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية^(٣).

وبدأت العلاقات بين العمانيين والفرنسيين عن طريق التبادل التجاري بين الجانبين من خلال جزيرة موريشيوس، ويعتبر السلطان أحمد بن سعيد هو الذي بدأ هذه العلاقة عن طريق إرسال الهدايا إلى حاكم موريشيوس الفرنسي^(٤)، وكان السلطان العماني حريصاً على توثيق علاقاته مع فرنسا لمواجهة الخطر

(١) Gray , J. op. cit. p. 179.

(٢) البوربون : تعرف أيضاً بالرنيون وهي إحدى جزر المحيط الهندي ، تبعد عن مدغشقر حوالي ٦٥٠ كم إلى الجنوب الشرقي ، تتبعها عدة جزر ، وتبلغ مساحتها ٢٥١٢ كم^٢ ، خضعت للاستعمار الفرنسي منذ عام ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م وسكانها من أصول اندونيسية وأفريقية وعربية، واللغة السائدة بينهم الفرنسية، وعاصمتها سان دينس . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

(٣) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٤) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

الانجليزي والهولندي الذي كان يهدد بلاده في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي، على الرغم من القرصنة البحرية ، التي كان يقوم بها بعض المغامرين الفرنسيين في مياه المحيط الهندي وبحر العرب ^(١) .

وقد ظل السلاطين العمانيون حريصين على إقامة علاقات متكافئة مع فرنسا، ولذلك كتب السلطان سعيد بن أحمد البوسعيدي رسالة إلى روسو (Rousseau) القنصل الفرنسي في بغداد في شهر ربيع الآخر عام ١٢٠٢هـ/ يناير ١٧٨٨م يرحب فيها بإقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين وأنه يفضل تعيين شخص يتحدث اللغة العربية كمندوب فرنسي في مسقط ^(٢) ، ولم تلبث العلاقات أن تطورت إيجابياً بين الدولتين ، وذلك حينما أرسل ملك فرنسا إلى السلطان سفينة عوضاً عن سفينته التي اختطفها الفرنسيون ^(٣) .

ولم تلق العلاقات المتنامية بين عمان وفرنسا قبولاً من بريطانيا الأمر الذي دفع المسؤولين البريطانيين إلى أن يرسلوا المقيم البريطاني في بوشهر إلى سلطان

(١) راشد توفيق أبو زيد ، ووداد النابودة ، تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر، ط١، مطبعة دبي ، دبي ، ١٩٩٨م ، ص١٣٥ .

(٢) رسالة عربية من الإمام سعيد بن أحمد إلى روسو القنصل الفرنسي في بغداد ، مؤرخة في ٦ ربيع الآخر ١٢٠٢هـ/ ١٦ يناير ١٧٨٨م ، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية .

AFF. Etr., Corres pondance consulaire , Muscat old seris , vol. 1, p. 53;
سلطان محمد القاسمي ، الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية ، ط١ ، ب.ن، ب.م،
١٩٩٣م، ص١٥ .

(٣) رسالة عربية من الإمام سعيد بن أحمد إلى القنصل الفرنسي في بغداد روسو ، مؤرخة في ٧ ذي الحجة ١٢٠٤هـ/ ١٩ أغسطس ١٧٩٠م ، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية .

AFF. Etr.,Corres pondance Consulaire , Muscat old Seris , vol. 1, p. 73.
سلطان القاسمي ، الوثائق العربية العمانية ، ص٢٧ .

مسقط للعمل على عقد معاهدة تستهدف القضاء على النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي بشكل عام وحماية المصالح البريطانية^(١) ، وتم عقد هذه المعاهدة في جمادى الأولى ١٢١٣هـ / أكتوبر ١٧٩٨م ، ومن أهم ما جاء فيها : عدم السماح للفرنسيين بدخول عمان ، كما لا يسمح لسفنهم بالرسو في مسقط ، وأن يقف العمانيون مع البريطانيين إذا ما نشب نزاع بينهم وبين الفرنسيين ، إضافة إلى السماح للبريطانيين بإنشاء قاعدة لهم في بندر عباس (جمبرون) يضعون لهم فيه حامية يتراوح عددها ما بين ٧٠٠-٨٠٠ من الهنود المجندين ويكون معهم من ٤٠-٥٠ رجلاً من البريطانيين^(٢).

وقد أصبحت عمان بهذه المعاهدة خاضعة للرقابة البريطانية ، بل إن هذه المعاهدة تُعدُّ ضربة قوية للمصالح الفرنسية في المنطقة ، وهذا ما دفع بالفرنسيين للاتصال من جديد بسلطان عمان؛ لا سيما بعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، ولما ساور البريطانيين الشك بعثوا إلى مسقط أحد مسؤوليهم ليقف على مدى علاقة مسقط بالفرنسيين ؛ فاجتمع هذا المسؤول بسلطان مسقط ، وحذره من مغبة التورط في إقامة علاقات مع فرنسا ، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور تجارة عمان ، بعد أن أصبحت بريطانيا الدولة الغربية الأولى في المنطقة ، ووقع المسؤول البريطاني اتفاقية في عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م ، تأكيداً لمعاهدة ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م ، مع إضافة نص يتضمن تحقيق رغبة السلطان العماني في وجود مقيم بريطاني في مسقط ، ولكن ذلك لم ينفذ في حينه ، ولذا ظلت

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

(٢) I.O.R.V/23/217, Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muskat , under date the 12 th October 1798. , p.p. 248-249.

العلاقة مع بريطانيا خلال العشر سنوات التالية ضعيفة إلى حد ما ^(١).

ومن هنا نشطت الاتصالات بين عمان وفرنسا خلال الفترة من عام ١٢١٦-١٢٢١هـ / ١٨٠١-١٨٠٦م حيث حاول الفرنسيون استعادة مركزهم في منطقة الشرق ، فحاولوا فتح وكالة أو قنصلية في مسقط ، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك ، إذ عمل البريطانيون على تحذير سلطان مسقط من أن يسير في ركاب فرنسا، لأن ذلك سيؤدي إلى فقدانه لكل التسهيلات التجارية مع الهند ^(٢)، واستمر الوضع كذلك حتى وصل السلطان سعيد إلى الحكم في عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م، في وقت ازدادت فيه حدة المنافسة بين بريطانيا وفرنسا حول عمان .

وقد عمل السلطان سعيد منذ بداية حكمه على تنمية العلاقات التجارية بينه وبين فرنسا من خلال عقد المعاهدات ، فأرسل ماجد بن خلفان أحد أعيان عمان إلى ديكان ^(٣) (Dekaen)، حاكم جزيرة إيل دي فرانس (Ile de France) (موريشس فيما بعد) ، فتم عقد معاهدة بين الجانبين في ربيع الآخر من عام ١٢٢٢هـ / يونية ١٨٠٧م تضمنت اثني عشر بنداً أقرت سلاماً دائماً بين الدولتين، وضمنان حرية التجارة ، وتمكنت فرنسا من تعيين وكلاء تجاريين في

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤-١٤٥ .

فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع ، ب.ط، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ب.ت، ص ١٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) يعتبر ديكان من المسؤولين الفرنسيين الذين قاموا بدور مهم في التنافس الفرنسي البريطاني حول عمان في تلك الفترة، وكانت له ميول استعمارية قوية ، واستفاد من علاقته مع وزير البحرية الفرنسي دوكره (Decres) ، وهو الذي أطلق على جزيرة بوربون اسم بونايرت . انظر : إلهام ذهني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

مسقط وبقية المدن العمانية ^(١).

وكان ديكان يرى أن هذه المعاهدة ستؤدي إلى ازدياد قوة الأسطول التجاري العماني ؛ وبالتالي منافسة الأسطول التجاري البريطاني في نقل البضائع بين الخليج العربي والهند ، كما أنها ستوفر العدد الكافي من الرقيق من ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية للعمل في المستعمرات الفرنسية ، لا سيما بعد أن قام البريطانيون بمنع الفرنسيين من استيراد الأرقاء من موزمبيق ^(٢) ، ولكن الحكومة الفرنسية رغم هذه المبررات لم تصدق على المعاهدة تمسكاً بقوانين الحصار القاري الذي يستهدف تحطيم الاقتصاد البريطاني ، وذلك من خلال إغلاق جميع الموانئ الخاضعة لفرنسا في المحيط الهندي في وجه السفن البريطانية، وسفن الدول الأخرى التي تتعامل مع بريطانيا ، أو مع المستعمرات البريطانية ، وعلى رأس هذه الدول عمان ، التي ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع المستعمرات البريطانية ، لا سيما الهند ^(٣) .

وقد ظل الفرنسيون يتمتعون بنفوذ سياسي واقتصادي مهم في سلطنة عمان

(١) وثيقة عربية من أربع ورقات عبارة عن اتفاقية تجارية عقدها ممثل إمام مسقط ماجد بن خلفان مع ديكان حاكم موريشيس مؤرخة في ١٠ ربيع الآخر ١٢٢٢هـ / ١٦ يونية ١٨٠٧م ، مكتبة بلدية كان بدائرة الوثائق بكان .

Arch. Nat. Rapport Du Ministere de la marine , (Bureau des colonies orientales et cotes D'afrique) , A SA majeste L'empereur , Paris , Mars 1808, af IV 1215 , dossier 4 (p.3) .

وانظر أيضاً :

Bibliotheque Municipal , can (France) , Manuscript Department: Collection of papers of General Decaen .

سلطان القاسمي ، الوثائق العربية العمانية ، ص ٦٩-٧٧ .

(٢) فاطمة سباك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ .

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٥٦-٥٧ .

حتى سقطت مستعمرتهم إيل دي فرانس في يد البريطانيين عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق ضرر بالغ بالمصالح الفرنسية في الدولة العمانية بشقيها الأفريقي والآسيوي ، وهذا ما جعل السلطان العماني يعمل على توطيد علاقاته ببريطانيا ^(١) باعتبارها الدولة الاستعمارية الأولى في المنطقة .

إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار العلاقات التجارية بين عمان والمستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، في وقت حاولت فيه فرنسا استعادة نفوذها في المنطقة عن طريق مستعمرة البوربون ، ففي عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٧م تسلم السلطان سعيد رسالة تعريف من حاكم ريونيون لتاجر فرنسي كان يزور مسقط في تلك الفترة، فرد السلطان سعيد على ذلك الحاكم برغبته في تجديد عرى الصداقة التي قامت بين بلده والمستعمرات الفرنسية في فترة سابقة ^(٢) ، وفي محرم من عام ١٢٣٧هـ / أكتوبر ١٨٢١م اتفق السلطان سعيد مع مبعوث حاكم جزيرة ريونيون على تحديد الرسوم الجمركية بين الجانبين ، وأرسل له بعض الهدايا ^(٣) .

وأبدت فرنسا بعد ذلك رغبتها في فتح قنصلية لها في زنجبار ، إلا أن السلطان سعيد رفض ذلك ، وكتب إلى أحد المسؤولين الفرنسيين رسالة في محرم

(١) جمال قاسم ، دولة البوسعيد ، ص ٢٢٩ .

(٢) سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية الفرنسية ، ١٧١٥-١٩٠٥م ، ط ١ ، دار الغرير للطباعة والنشر ، ب.م ، ١٩٩٣ ، ص ١٣١ .

(٣) رسالة عربية من السيد سعيد إلى فريسنية حاكم جزيرة ريونيون مؤرخة في ١٧ محرم ١٢٣٧هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٢١م ، محفوظة في دائرة أرشيف جزيرة ريونيون ، بفرنسا . محفوظة تحت رقم : 56m 15/18 Muscat 1817-1818 , No. 9.

سلطان القاسمي ، الوثائق العربية العمانية ، ص ١٦١ .

١٢٤٠هـ / سبتمبر ١٨٢٤م رداً على رسالته التي يرغب فيها بتعيين قنصل لفرنسا فقال : " ... وتذكر أنكم تريدون ترسلون رجلاً من أهل الكونسل ^(١) ليكون قائماً على جميع الفرنسيين الذين ليصلوا في الآن ماجرت عادة أن الذي ليريد السكن معنا يكون مستقل بنفسه بل الذي ليريد السكن معنا ليكون تحت بيرق العرب حاله حال التجار الذين ساكنين من غير بلدان مثل أهل الهند وغيرهم، والله والله الحمد عارف بجميع الأحوال ومحبة الفرنسيين مع العرب قديمة ... " ^(٢) . وهكذا انتهى الأمر برفض تعيين قنصل فرنسي مع منح تسهيلات تجارية للفرنسيين .

والواقع أن ملامح تجارة الرقيق الفرنسية في السلطنة العمانية بدأت تظهر اعتباراً من عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م ، أي بعد أن عقد السلطان سعيد أولى معاهداته مع حكومة الهند البريطانية لمنع تجارة الرقيق مع الدول النصرانية في عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، وذلك حينما كتب أحد المسؤولين الفرنسيين رسالة إلى السلطان سعيد في محرم ١٢٤٠هـ / سبتمبر ١٨٢٤م يطلب فيها أن يكون لفرنسا امتيازات تجارية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية، وتسهيل وصول الفرنسيين إلى زنجبار للعمل في الزراعة ، وأن يكون للفرنسيين الحق في استخدام الأرقاء للعمل في مزارعهم ، وأن يصدر هؤلاء الأرقاء إلى خارج ممتلكات السلطان

(١) احتوت الرسالة على أخطاء عديدة في اللغة والأسلوب والإملاء ، وقد أوردها الباحث كما هي حفاظاً على لغة الرسالة ؛ وبياناً لواقع اللغة عن المسؤولين في تلك الفترة .

(٢) رسالة بالعربية من السلطان سعيد بن سلطان إلى الوزير الفرنسي كوليركورنر (K. Komer) ،

مؤرخة في ٧ محرم ١٢٤٠هـ ، محفوظة في :

AFF. Etr., Memoires et Documets, Afrique, Mascat , Zanzibar , vol. 1
1834- 1839, Tome 147, paris.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٧) .

سعيد إذا أراد الفرنسيون ذلك^(١) . ورداً على هذه الرسالة كتب السلطان سعيد إلى المسؤول الفرنسي يقول : " ومن طرف الأوامم الذي ليصلون إلى جزيرة زنجبار لأجل الزراعة فالبلد بلدكم والمكان مكانكم... وتذكر الذي ليصلوا للزراعة لا يكون نأخذ منهم عشور إلى مدة عشر سنين، فهذا لا يمكن بل يمكن أنه محصول الزراعة إلاّ وله عليها عشور إلى أن تتم أن تمت في سنة وفي عشر سنين... وأما منظر الذي ليصل فيكون مطمئن الخاطر لا عليه محاذرة من شيء بالكلية ولا كن يحتاج تخبر الذي ليصلوا بأربع حالات أولاً مراكبهم لا تطرح إلاّ في البندر لا يمكن تطرح عدال البساتين والثاني جميع من يريد ليسكن في هذى المكان لا يمكن يحمل خدام (أرقاء) إلى مكان الذي هو غير تحت بيرق العرب والثالث تقديراً إذا أراد إنسان يتحول ولا أراد ليسكن لا يمكن يحمل الخدم معه يحتاج يبيعهم ويتحول بنفسه الرابع من طرف الخدم الذي ليشروهم إذا احد من الخدام شرد (هرب) نحن نكون معذورين من قبل ذلك... " ^(٢) .

والواقع أن السلطان سعيد إنما منع الفرنسيين من تجارة الرقيق في ممتلكاته تنفيذاً لمعاهدة مورسي ، فقد كان يدرك أن مصلحته التي يرجوها من البريطانيين تفوق ما يعود على بلاده من التجارة مع الفرنسيين ، وربما كان هذا الرفض من السلطان سعيد بإيعاز من البريطانيين أنفسهم ؛ الذين رأوا في الفرنسيين قوة تهدد بالقضاء على ما تم التوصل إليه مع هذا السلطان في مجال محاربة تجارة الرقيق ، في وقت كانت فيه المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي بحاجة ماسة إلى الأيدي العاملة الرخيصة الثمن .

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

وعلى كل حال استمر الفرنسيون في محاولاتهم لإيجاد نوع من النفوذ في ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية ، ففي عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م ، أرسل حاكم البوريون القبطان غيلان ^(١) (Guillain) وذلك بهدف استكشاف سواحل الجزيرة العربية وسواحل شرق أفريقية ، فكان من مهام رحلته المرور على جزر القمر ^(٢) ومدغشقر ، وبلدان الساحل الشرقي لأفريقية ؛ وذلك من أجل دراسة أحوال هذه المناطق ، ومفاوضة الزعماء المحليين بغية منح فرنسا امتيازات اقتصادية في بلدانهم ، إضافة إلى نقل نوال (Noel) ليكون قنصلاً لفرنسا في زنجبار، وليقدم أوراقه ليعتمدها السلطان سعيد ، ولكن هذا الأخير قابل المبعوثين الفرنسيين بشيء من الحذر والتردد ^(٣) .

ورفض اعتماد أوراق القنصل الفرنسي ، وبعث رسالة إلى أحد المسؤولين

(١) غيلان : هو قائد الباخرة الفرنسية لادوردوني (Aladordogne) ، وأصبح فيما بعد قائداً

لقاعدة البوريون البحرية ، انظر :

AFF. Etr., Rapport de M. Guillain , Commandant de la corvette la dordogne, Bombay , le 31 October 1840 , MD Afrique 148 ,f° 17a 20.

(٢) جزر القمر : مجموعة من الجزر والشعاب المرجانية ، تقع إلى الشرق من ساحل موزمبيق وإلى الشمال

الغربي من رأس جزيرة مدغشقر ، تبلغ مساحتها ٢١٧٩ كيلو متر مربع ، وأهم هذه الجزر،

جزيرة القمر الكبرى ، وانجوان ، ومايوت ، وموهيلي، ويتكون سكانها من أصول عربية وأفريقية،

وهندية، انتشر الإسلام بينهم ، وقامت في هذه الجزر سلطنة إسلامية ، إلا أنه في عام

١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م ، وضع السلطان بلاده تحت الحماية الفرنسية ، إلى أن استقلت في عام

١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م ، انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٤٧٧/١-٤٧٨ .

جمال الدين الديناصورى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ٥٩٤/٢-٥٩٦ .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧-١٠٨ .

في الحكومة الفرنسية يخبره بوجود المبعوثين الفرنسيين ، وأنه يرحب بنويل في عمان، ولكنه يسأل عن طبيعة عمله عنده ، وفي هذا يقول السلطان العماني :

" ... وذكرت أن جناب ميونويل يجلس في زنجبار فذكرنا له مرحباً يجلس والبلدان واحده والحال واحد ولكن نحن نريد نعرف جلوسه معنا على أي نوع وأي شيء مطلوب ... فالمأمول من جنابك أن تعرفنا بالمطلوب أي شيء لحتى (هكذا) نعرف الحقيقة لأن جلوس كونسل معروف كيف يصير وأنتم ولله الحمد من أعقل أهل هذا الزمان وعارفين بجميع الأحوال فنؤمل منكم الجواب الصريح وأنت تعلم أن صحبة الفرنسيين والعرب من قديم الزمان ... " (١).

وفي تقرير أعده غيلان أشار فيه إلى أن السلطان سعيد لن يعترف بنويل مثلاً قنصلياً لفرنسا لأنه يستغرب كيف تم إيفاده إلى زنجبار بدون إبرام اتفاقية

(١) رسالة عربية من السلطان سعيد إلى الوزير الفرنسي ، برستندت أودي كنسل منستر أف فارنز أفيجرس مؤرخة في ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٤٢ ، محفوظة في :

AFF. Etr., Memoires et Documents, Afrique, Mascat, Zanzibar, III, 1842-1844. Tome 149.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٨) .

والواقع أن التاريخ الهجري المذيل في آخر هذه الوثيقة لا يوافق الأحداث التي وردت فيها ، ذلك أن مسألة تعيين نوال لم تظهر في الوثائق الفرنسية إلا في عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م مما يبين خطأ هذا التاريخ في هذه الوثيقة ، ويؤكد ذلك ما ورد في رسالة السلطان سعيد الموجهة إلى وزير الشؤون الخارجية والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، والمؤرخة في عام ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٥٦ / ١٨٤١م . انظر :

AFF. Etr., Lettre du Ministre de la Marine au Ministre des affaires Etrangères , Paris , le 27 Septembre 1839, md Afrique 147 , f° 191-192 .

AFF. Etr., Lettre de Sultan Said (Original et traduction) , au ministre des Affaires Etrangères , Mascat le 26 djemadi al akhir 1256 (1841) , md Afrique 148 , f 45 a 47 .

سابقة في هذا الشأن كما حصل للممثلين القنصلين لبريطانيا وأمريكا^(١).

وبسبب إخفاق فرنسا في فتح قنصلية لها في زنجبار حاولت في تلك الفترة اتباع سياسة انتقامية ضد السلطان سعيد ، فعملت على تحريض زعماء القبائل الأفريقية للثورة ضده وذلك بسبب الخسائر الفادحة التي مُنيت بها هذه القبائل بسبب تعاون السلطان سعيد مع البريطانيين في مكافحتهم لتجارة الرقيق^(٢).

ومنذ أن بدأ السلطان سعيد بتوقيع معاهدات منع تجارة الرقيق مع حكومة الهند البريطانية لجأ كثير من أصحاب السفن العمانية العاملة في هذا المجال إلى رفع العلم الفرنسي على سفنهم لتجنب التفتيش من قبل سفن الأسطول البريطاني^(٣)، ومن هنا يمكن القول إن هذه المعاهدات أدت إلى نشاط تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والمستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، لا سيما بعد أن أخفقت الجهود الفرنسية في الحصول على طريقة مناسبة لاستيراد الأرقاء من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية .

وحيثما نقل السلطان سعيد عاصمته إلى زنجبار ، نقلت الحكومة البريطانية قنصلها من مسقط إلى زنجبار ، وذلك في عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م وذلك لمراقبة النشاط الفرنسي المتزايد في شرق أفريقية^(٤) ، وكان من ملامح هذا النشاط بين

(١) AFF. Etr., Rapport de M.Guilain Commandant de la Corvette la dordogne abord De la Dordogne , Bombay , le 31 Octobre 1840. MD Afrique 148 , f 17 a 20.

(٢) فاطمه سباك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ .

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(٤) فاطمه سباك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

عامي ١٢٥٦-١٢٥٩هـ/١٨٤٠-١٨٤٣م أن استولى الفرنسيون على جزيرة نوسي بي^(١) (Nossi Be) ، كما احتلوا جزيرة مايوتا (Mayotta) ، إحدى جزر القمر وذلك بسبب اهتمام الفرنسيين بتجارة شرق أفريقية^(٢) ، لا سيما تجارة الرقيق التي هم بأمس الحاجة إليها .

وعلى الرغم من عدم وجود ممثل قنصلي لفرنسا في زنجبار ، إلا أن العلاقات التجارية استمرت قائمة بين جزيرة البوربون الفرنسية وزنجبار ، وقد أبرم السلطان سعيد اتفاقية مع حاكم مستعمرة البوربون الفرنسية في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م سمح فيها للفرنسيين بشراء الأرقاء ، وتشغيلهم في المزارع التي يقوم عليها الفرنسيون في زنجبار^(٣) .

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحقق ما يطمع إليه حاكم مستعمرة البوربون فبعث

(١) نوسي بي : جزيرة صغيرة تقع على مسافة تسعة أميال إلى الشمال الغربي من مدغشقر . انظر :

F.o., 54/4, Report from Captan Hamerton on the Proceedings of the french at Nossabe and the Imam of Muscat Claims to that Island , Bombay , dated in. 14 June 1842, p. 218 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٩) .

أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٢ .

(٢) هولنجزوورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٠٨ .

(٣) تتكون هذه الاتفاقية من ثلاث مواد ، فبالإضافة إلى ما سبق ؛ ستكون الأراضي التي يتنازل عنها السلطان سعيد في زنجبار لحاكم البوريون في حكم المستأجرة ، إذ ستبقى في حوزته طالما أوفد مزارعين إليها، وتعتبر كافة المنتجات الزراعية معفاة من الضرائب عدا القرنفل ، كما سيسمح للفرنسيين إقامة علاقات تجارية بين زنجبار وبلاد العالم . انظر :

AFF. Etr., Convention Au sujet d'une Cession de Terrain faite par Syed Said, Sultan d'Oman Au Gouverneur De bourbon , et des privileges St devoirs des Colons qui seront envoyes par la Gouverneur a Zanzibar , 1840 , MD a frique 148 f 42-43.

رسالة إلى وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م أشار فيها إلى أن هذه الاتفاقية ليس لها قيمة تذكر، ذلك أنها لا تمنح المستوطنين الفرنسيين حق ملكية الأراضي في زنجبار^(١).

ومن هذا المنطلق سعى الفرنسيون من جديد للحصول على الأرقاء من زنجبار، خاصة بعد أن قررت الحكومة البريطانية منع هجرة الهنود إلى المستعمرات غير البريطانية ، وذلك في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ؛ فلجأ الفرنسيون إلى ما يسمى بـ (نظام العمال الأحرار)^(٢) للحصول على الأرقاء للعمل في مستعمراتهم ، فكان التجار الفرنسيون يطلبون من تجار الرقيق في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية أن يزودوهم بالأرقاء ، ثم تدفع أثمانهم عند القاضي أو الوالي، وحينئذ يعلن السيد عن عتق هؤلاء العبيد ، وبالتالي يحصل على شهادة تثبت حريتهم^(٣) ، وكان كل عبد يُسأل باللغة الفرنسية ؛ وهي اللغة التي لا يفهمها إذا ما كان يوافق على أن يعمل حراً في مزارع في المستعمرات الفرنسية، وحينما يهزّ الرقيق رأسه فإنه ينتقل بشكل بائس إلى عبودية أخرى^(٤).

(١) AFF.Etr.,Lettre du Contr-Amiral de Hell, Gouverneur de Bourbon, au ministre de la marine et des Colonies , Saint denis , le 1er Avril 1841, MD Afrique 148, fo 55 a 57.

(٢) يشبه هذا النظام طريقة المكاتب التي شرعت في الإسلام وسيلة للقضاء على الرق . انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١ .

(٣) Letter from Atkins Hamerton major, H.m, Consul, and H.C. Agent in the Territories of of Imaum of Muscat to Earl of Clarendon her Majestys Secretary of State for foreign Affairs No. 4 Trade , Zanzibar 13 April 1854. p. 357; from Genral Rigby , Zanzibar ..., Edited by Russell;

Gray , J. , op. cit., p. 272.

Ommanney , F. D., op. cit., p. 68.

(٤)

وبناء على ذلك يؤخذون بواسطة السفن الفرنسية على أنهم عمالة حرة فيرسلون إلى البوربون أو غيرها من المستعمرات الفرنسية ، ليعملوا مدة زمنية محددة لا تقل عن خمسة أعوام حسب اشتراط البائع ، يحصل خلالها على دولارين في الشهر ، وفي نهاية المدة المتفق عليها يكون العبد حراً وله الحق في ممارسة أي عمل يريد ^(١) .

ومهما يكن الأمر فإن هذا النظام ليس إلا مجرد حيلة قانونية لتبرير تجارة الرقيق ، وقد فكر أحد البريطانيين في تطبيقه في الهند عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م ، كما حاول أحد المسؤولين البريطانيين استخدام هذا النظام في مزارع قصب السكر التي أنشأها في زنجبار ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ^(٢) .

وقد قام الضابط الفرنسي البحري ليموف ديكاردودال (Lemauff de Kerdudal) خلال عام ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م برحلات عديدة إلى زنجبار لعقد اتفاقية مع السلطان سعيد لهذا الهدف ؛ فتم له ذلك في شهر أبريل من العام نفسه إلا أن سعيد طلب تحديد المدة التي يجوز خلالها للمزارع الفرنسي استخدام الرقيق (العامل) بعشرة أعوام يعود بعدها إلى بلاده ^(٣) ، واحتوت هذه الاتفاقية على ثماني مواد تتعلق بتشغيل الارقاء المصدرين من زنجبار إلى مستعمرة البوربون الفرنسية ^(٤) .

(١) Letter from Atkins Hamerton to...op. cit No.4 Slave Trade 13 April 1854, p. 357 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١-١١٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١١٢ .

(٤) أرشيف زنجبار : وثيقة عربية تتضمن خمسة شروط إضافية للمعاهدة [للمرابطة] الموقعة بين المسيو

لماف ذكر وواوذا والسيد إمام مسقط بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٤٣م ، محفوظة برقم : AA12 /IC .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم : (١٠) .

AFF. Etr., Convention passee Entre Said ibn Sultan Imam De Mascate et le lieutenant de vaisseau lemauff de Kerdudal , le 20 avril 1843 , md Afrique 149 , f 98 a 100 .

إلا أن السلطان سعيد لم يلبث أن أبدى تحفظه على المادة الخامسة من هذه الاتفاقية التي تسمح للفرنسيين بتصدير الأرقاء من زنجبار تحت نظام العمال الأحرار خشية من أن يؤدي تصدير الأرقاء من زنجبار إلى إلحاق الضرر بالعمل داخل المزارع في بلاده ، وأن يفهم من ذلك السماح بتصدير الأرقاء من ممتلكاته^(١) ، خاصة وأن هناك تناقضاً واضحاً بين هذه المادة والمواد الأخرى في الاتفاقية ، كما أنها تناقض المعاهدة التي أبرمها السلطان سعيد مع البريطانيين في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م والتي تعهد فيها بمنع تصدير الأرقاء من السواحل الأفريقية الواقعة تحت نفوذه إلى البلاد النصرانية^(٢).

وعلى أي حال فلم يكن السلطان سعيد راغباً في هذا النوع من التعامل التجاري بين الجانبين ، لأنه لا يأخذ على العمالة المصدرة ضريبة الرأس ، والتي اعتاد أن يأخذها على كل رقيق يصدر من بلاده^(٣) ، كما أنه لا يود الإخلال بتعهداته مع البريطانيين لا سيما وأنه لا يجني مكاسب اقتصادية تذكر ، ولذا رأى السلطان سعيد أن تنشيط التبادل التجاري بشكل عام مع فرنسا لا يتم إلا

(١) AFF.Etr.,Lettre Du contre -Amiral Bazoche, Gouverneur de Bourbon, Au Minstre De la Marine , saint- Denis , le 4 aout 1843 , MD Afrique 149 , f 101 a 103 .

(٢) AFF.Etr., Lettre Du Baron de Mackau , Minstre de la Marine au Ministre des affaires Etrangeres , Paris , le 5 Janvier 1844 , MD Afrique 149 , f 59 a 61 .

(٣) كان تجار الرقيق من رعايا السلطان سعيد يستفيدون من هذا النظام ؛ فأصبح هناك تناقض في المصالح بين السلطان ورعاياه إزاء العلاقات مع فرنسا ، وذكر هامرتون في إحدى رسائله عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ، إن هؤلاء الرعايا يتزعمهم خالد ابن السلطان سعيد وحاكم بمبة سالم بن أحمد. انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤-١١٥ .

بعقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية على غرار المعاهدات التي وقعها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وبناء على ذلك طلب من اليموف ديكاردودال في عام ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م أن ترسل الحكومة الفرنسية مندوباً لعقد معاهدة مع السلطنة ^(١) ، فكلف رومان دي فوسي (Romain desfosses) قائد القاعدة البحرية في مستعمرة البوربون الفرنسية بإبرام معاهدة صداقة وتبادل تجاري ^(٢) بين ملك فرنسا وسلطان عمان في ذي القعدة ١٢٦٠هـ / نوفمبر ١٨٤٤م ^(٣) .

وتعتبر هذه المعاهدة نصراً للسياسة الفرنسية في شرق أفريقية في تلك الفترة، فقد انتعشت تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي ، بعد أن ضمن الفرنسيون إعفاء رعاياهم ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة ، ولهذا أقبل أكثر تجار الرقيق في المنطقة إلى الفرنسيين وطلبوا حمايتهم عن طريق رفع

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٢ .

(٢) تكونت هذه المعاهدة من تسعة عشر مادة جاءت في مجملها لصالح الفرنسيين ، حيث أقرت السماح لرعايا الجانبيين بالدخول والخروج والتجارة في بلد كل منهما ، والسماح للفرنسيين في البيع والشراء واستئجار الأراضي والمنازل وإنشاء المخازن في أي جزء من أراضي السلطنة ، وعدم تفتيشها إلا بإذن من المسؤولين الفرنسيين ، ومنح رعايا سلطان عمان الذين يعملون لدى الفرنسيين نفس المزايا الممنوحة للفرنسيين ، وإعفاء الرعايا الفرنسيين ومن يعمل لديهم أثناء وجودهم في أرض السلطان من التوقيف والتفتيش والمحاكمة أمام المحاكم المحلية ، وتقديم المساعدات اللازمة للسفن التي تحمل العلم الفرنسي إذا احتاجت إلى ذلك ، كما تم الاتفاق على عدم منع أي سفينة فرنسية من الاستيراد والتصدير من أي ميناء من موانئ السلطان ، ولأي نوع من السلع إلا العاج والصبغ . انظر :

I.O.R. V/23/217 Treaty of Commerce, Concluded the 17 th November 1844 , between His Highness the Imaum of Muscat and the King of the French , p.p. 266-271.

Arch. Nat.,Lettre Du Ministre des Affaires Etrangeres au Minstre du Commerce , Paris , le 26 Juillet 1845, f 12 8972 . (٣)

العلم الفرنسي على مراكبهم الشراعية ، وحمل وثائق تثبت أنهم من العاملين في خدمة الفرنسيين ^(١) ، وفي هذا يقول رودلف سعيد ^(٢) : " فقد أصبحت تجارة الرقيق احتكاراً خالصاً لهم (أي للفرنسيين) سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوه ولا يشترط أن يعني هذا أن كل علم فرنسي يرفرف على سفينة ما ، كان يحمي تجارة الرقيق ، ولكن من المؤكد أن ما من تاجر (هكذا) من تجار الرقيق يبلغ به الغباء حد عدم رفع العلم الفرنسي على مركبه ، ولذلك فقد ازدهرت التجارة واتسعت ولم تستطع صرامة معاهدة عام (١٢٦١هـ) / ١٨٤٥م مكافحتها والقضاء عليها " ، لا سيما بعد أن تعين بروكانت (Broquant) قنصلاً لفرنسا في الشطر الأفريقي من السلطنة العمانية وبالتالي فتح القنصلية ^(٣).

ولم يبد السكان في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية أي معارضة للتطورات الإيجابية في العلاقات العمانية الفرنسية في تلك الفترة ، بل على العكس من ذلك فقد رحب الزنجاريون بالوجود الفرنسي في المنطقة ، وتمنوا أن تأخذ فرنسا مكانة بريطانيا التي ينظر إليها بأنها تمارس نفوذاً غير مرغوب فيه على السلطان ، وتتدخل بشكل مفرط في تجارة الرقيق ^(٤) . فتجار الرقيق منهم رأوا في فرنسا عاملاً مساعداً في تسهيل تصدير الرقيق دون التعرض للتفتيش ، وذلك بطبيعة الحال لن يتم إلا بتعاون المسؤولين الفرنسيين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم يتطلعون إلى أن يكون هناك نوع من التوازن السياسي

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٢) مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

(٣) Nicholls, C. S. , op. cit . p.p. 184-185.

Ibid., p. 191 (٤)

بين القوى الخارجية ذات الصلة بالسلطنة ، حتى لا يطغى نفوذ قوة على أخرى كما هو الحال مع بريطانيا ، التي أخذت تمارس ضغوطاً على السلطان أدت إلى تدمير الشعب العماني .

وعلى الرغم من الامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون بموجب معاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م إلا أنهم لم يتوقفوا عن نقل الأرقاء خلسة تحت نظام العمال الأحرار^(١) ، وهذا ما سبب ضيقاً للسلطان سعيد ، الأمر الذي دفعه إلى الأمر بإلقاء القبض على سفينة فرنسية محملة بالأرقاء (العمال الأحرار) في عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م وبرر عمله ذلك بأن هذه السفينة كانت تتجر بالرقيق خلافاً للمعاهدة التي تم التوصل إليها مع بريطانيا عام (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م)^(٢).

وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى التهديد باستخدام القوة للحصول على الرقيق ، ففي عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م قام الأميرال الفرنسي لا غير (La Guerre) القائد الأعلى للفرقة العسكرية البحرية في مستعمرة البوربون والهند الصينية على ظهر سفينته الحربية جان دارك (Jeanne d' arc) بزيارة إلى زنجبار ، والتقى مع السلطان سعيد عدة مرات بمشاركة القنصل الفرنسي في زنجبار بيلغني (Beligny) ، وحاول المسؤولان الفرنسيان أخذ موافقة السلطان العماني على الحصول على الأرقاء تحت نظام العمال الأحرار ، وهدداه بأنه إذا لم يوافق على

(١) كان الفرنسيون في تلك الفترة يصدرون الأرقاء من زنجبار إلى جزيرة مايوت ، وقد أشار غيلان في إحدى رسائله إلى السلطان سعيد إلى أن هذا الإجراء لا يعد خرقاً للالتزامات التي تعهد بها للسلطان والقاضية بإلغاء تجارة الرقيق ، وقال غيلان إنه مستعد لتقديم ما يثبت صحة ذلك . انظر :

Arch. Nat., Lettre De M. Guilain Commandant par interim de la station de Bourbon Et De Madagascar, at Sultan De Mascate , Seyid - Said, abord Du Couedic , le 7 Octobre 1847, fom 0.1.2 10 (1) .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

أن يحصل السماسرة الفرنسيين على العمال كما يشاؤون فإن الحكومة الفرنسية قد تجبره على الإذعان لهذا الأمر ، ورد السلطان سعيد على ذلك بأنه لا يملك القوة الكافية للصمود أمام التهديدات الفرنسية ، ولكن الحكومة البريطانية التي ارتبط معها بمعاهدة تمنع تصدير الأرقاء إلى البلاد النصرانية ؛ قد تمنع فرنسا من أخذ الرقيق من بلاده ، ولكن الأميرال الفرنسي ذكر للسلطان سعيد أنه إذا لم يتمكن الفرنسيون من الحصول على العمال من زنجبار كما يشاؤون ؛ فإن السفن الفرنسية ستذهب إلى المقاطعات العمانية الأخرى في سواحل شرق أفريقية لتحصل على بغيتها من هناك تحت حماية السفن الحربية الفرنسية ، فما كان من السلطان سعيد إلا أن قال : " لقد قلت لكم بأنه إذا ما هددتموني باستخدام القوة فإني لا أقدر على المقاومة ولكني لا أوافق " (١) .

وعلى الرغم من رفض السلطان سعيد لهذه التهديدات ومقاومته للضغط الفرنسية إلا أن الفرنسيين واصلوا متاجرتهم بالرقيق ، ففي شهر ربيع الآخر من عام ١٢٧١/ديسمبر ١٨٥٤م وصلت سفينة حربية فرنسية تدعى بانثير (Panther) إلى القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، قادمة من البوربون ، وأبحرت بعد شهر تقريباً وعلى متنها ١٧٠ من الأرقاء تم شراؤهم وإعتاقهم حسب نظام العمال الأحرار، ثم جاءت سفينة أخرى في جمادى الأولى من عام ١٢٧١هـ / يناير ١٨٥٥م وطلبت شراء ٤٠٠ من الرقيق المحرر ، ولم يلبث الفرنسيون أن أرسلوا مندوباً إلى زنجبار يدعى بيلمان (Bellman) لطلب الأرقاء تحت مظلة النظام الأنف الذكر، وقال هامرتون إن هذا المندوب أخبره بأنهم

(١) Lettre from Atkins Hamerrton to ... op. cit., No. 4 Slave Trade , Zanzibar 13 April 1854 ., p. 358 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell

بحاجة إلى ٥٠.٠٠٠ رقيق في تلك السنة ، وإلى ١٠.٠٠٠ كل سنة لتلبية الحاجة إلى العمالة في المستعمرات الفرنسية ، وذكر هامرتون أنه سمع أن الفرنسيين إذا ما وجدوا صعوبة في الحصول على الأعداد المطلوبة من زنجبار ؛ فإنهم سيقومون بتأسيس مكاتب في ساحل شرق أفريقية الخاضع للسلطان حتى يتمكنوا من شراء الأعداد المطلوبة من العبيد^(١).

ونتيجة لهذه التصرفات العدائية من قبل الفرنسيين تجاه السلطان سعيد ، طلب هذا الأخير من هامرتون عرض هذه التطورات على حكومته مذكراً إياها بإخلاصه في خدمة الحكومة البريطانية ، وهذا ما دفع هامرتون قنصل بريطانيا في زنجبار إلى أن يطلب إرسال العميد البحري البريطاني في رأس الرجاء الصالح^(٢) على رأس قوة بحرية إلى سواحل زنجبار خشية أن يقوم الفرنسيون بعمل عسكري ضد السلطان سعيد ، خاصة وأنهم يبحثون عن سبب ما للنزاع معه ، وبالتالي ربما يستولون على بعض الموانئ العمانية في شرق أفريقية حماية لمصالحهم في المنطقة على حد زعمهم ، وهذا ما يخشاه السلطان العماني^(٣).

وجاء رد الحكومة البريطانية في رسالة تلقاها هامرتون من حكومته بأن عليه أن يُطمئن السلطان بأن الحكومة البريطانية على اتصال مع الحكومة الفرنسية

Ibid

(١)

Gray , J., op. cit , p. 274.

(٢) رأس الرجاء الصالح : كان يسمى برأس العواصف (Capo Tormentose) ، ولما جاء جون

الثاني أبدله إلى اسم رأس الرجاء الصالح ، انظر : أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ . ويراد به أقصى الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية .

Lettre from Atkins Hamerrton to... op. cit No. 4 Slave Trade Zanzibar (٣)

13 April 1854, p.p. 357 - 359 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell .

Gray , J. , op. cit , p. 274 .

للعمل على إرسال تعليمات إلى حاكم مستعمرة البوربون ، والقائد الأعلى للقوات البحرية الفرنسية في ساحل شرق أفريقية تقضي بوضع حد لشراء الرقيق من أراضي السلطان العماني لا سيما وأن السبل التي سلكها الفرنسيون للحصول على العمالة ليست في حقيقتها إلاّ تجارة رقيق ، وهي التي تعهد السلطان سعيد لبريطانيا بإلغائها ^(١) .

وفي رسالة رفعها السفير البريطاني في بارس إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي أشار فيها إلى أن تجارة الرقيق حتى منتصف عام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٥م لا تزال مستمرة بشكل غير مباشر من قبل الفرنسيين وغيرهم ، باستخدام العلم الفرنسي وذلك بين شرق أفريقية ومستعمرة البوربون ، وعليه فإن الحكومة البريطانية تأمل في التحقق من هذا الموضوع ، حتى تصدر أوامر صارمة من قبل الحكومة الفرنسية بوضع حد لهذا الأمر ^(٢) ، وقد رد عليه الوزير الفرنسي بالاعتراف بذلك ، وأنه بعث بتعليمات صارمة إلى حكام المستعمرات الفرنسية وهذه التعليمات سُبقت بقرارات اتخذها حاكم البوربون ^(٣) ، وقد أُبلغ هامرتون بهذه التفاصيل لمتابعة هذا الأمر ^(٤) .

(١) Lettre from Clarendon to Major Atkins Hamerrton , Foreign Office , No. 1 Slave Trade , 13 July 1854, p.p. 359-360. ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell

(٢) Lettre from A.S. E. Lord Cowley to As. E. M. , Le. Hamerrton to Earl of clarendon , Comte walewski , Paris 31 July 1855., p. 360 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٣) Lettre from A.S. E. le Comte walewski to A. S. E. L., Lord Coweley, Paris le 4 October 1855 , p.p. 360-361 ; from Genral Rigby, Zanzibar ..., Edited by Russell.

(٤) Letter from Carendon to Major Atkins Hamerton , No. 1 Slave Trade , foreign office 17 October 1855 , p.p. 361-362 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

وعلى الرغم من ممارسة الفرنسيين لتجارة الرقيق في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية واعترافهم بذلك ، إلا أنهم حاولوا قدر الإمكان عدم الاصطدام مع البريطانيين من أجل هذه القضية في تلك الفترة ، ولكن في الوقت ذاته كانوا يمارسون ضغطاً شديداً على السلطان سعيد لمساعدتهم أو على الأقل السماح لهم في نقل الأرقاء من بلاده ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تبين من خلال الرسائل التي تم الاطلاع عليها بين الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين ، أن المسؤولين الفرنسيين يشيرون بأن ممارسة تجارة الرقيق من قبل حكام المستعمرات الفرنسية لا يحظى بدعم الحكومة الفرنسية في أغلب الأحوال ، وهذا مما يخفف من حدة الصراع بين الجانبين حول هذا الموضوع ، ولكن الذي يتحمل تبعات ذلك هو السلطان سعيد .

وفي عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م توفي السلطان سعيد في وقت بدأت فيه فرنسا في البحث عن مصدر آخر للرقيق خارج ممتلكات البوسعيدين ، ففي شوال ١٢٧٢هـ/ يونيو ١٨٥٥م كتبت الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في زنجبار تخبره بأن حكام مستعمرة البوربون بدأوا باستيراد الرقيق من موزمبيق ، وأن الحكومة الفرنسية تود أن تحافظ على علاقتها مع بريطانيا ، وبناء على ذلك يجب عليه أن لا يسمح للفرنسيين بتصدير الأرقاء إلا في حالة وصوله تعليمات حيال ذلك^(١).

وبعد هلاك هامرتون في ذي الحجة من عام ١٢٧٣هـ/ يوليو ١٨٥٧م تولى رجي القيام بأعمال القنصل البريطاني في زنجبار ، فكتب رسالة^(٢) إلى سكرتير

(١) Bennett , N. R. , France and Zanzibar 1844 to the 1860 , S .7 , international jornal of Africa Historcal Studies 1974. , p. 28.

(٢) Letter from Captain Rigby, Hanourable Company's Agent Zanzibar to H. L. Anderson , Esq., Secretary to Government Bombay , No. 21 of 1858

حكومة بومباي أشار فيها إلى تزايد طلب الفرنسيين للرقيق على طوال الساحل، جنوب جزيرة زنجبار ، وهذا أدى بدوره إلى مضاعفة أثمانهم ، وذكر أن الرقيق يؤخذ الآن من مسافات بعيدة داخل البر الرئيس لأفريقية ، ويؤتى بالأرقاء من ذوي البنية القوية من كلا الجنسين إلى زنجبار ، ليتم بيعهم إلى الفرنسيين الذين يصدرونهم إلى مستعمراتهم ، وهذا سيؤدي إلى هدم التجارة المشروعة في عموم ساحل شرق أفريقية، إذ ستجد القبائل الأفريقية أن صيد الرقيق ذو فائدة مضاعفة مما يعني زيادة عملهم في هذا المجال على حساب المجالات التجارية الأخرى، ويؤكد ذلك (كما يزعم رجي) أن كثيراً من القبائل الأفريقية التي كانت تجلب العاج ، والصمغ ، والجلود المدبوغة لبيعها في ساحل شرق أفريقية قد جندت نفسها الآن لصيد واختطاف أبناء القبائل الأفريقية المجاورة ، لبيعهم إلى تجار الرقيق الفرنسيين ، أو إلى مندوبيهم من أهل البلاد ، خاصة بعد أن أدرك زعماء القبائل الأفريقية أن الرجل الأبيض (الأوربي خاصة) هو أفضل زبون للرقيق ؛ لأنه يدفع ثمناً جيداً نقداً .

وكانت الصلة الوثيقة بين ماجد بن سعيد ورجي قد أتاحت لهذا الأخير أن يطالع على بعض الرسائل التي حاول الفرنسيون من خلالها إغراء ماجد بن سعيد؛ ليتعاون معهم في تجارة الرقيق ، من ذلك ما كتبه رانتوني (M. Runtone) - الذي عمل في فترة سابقة مندوباً للسلطان سعيد في مستعمرة البوربون - في رسالة إلى ماجد بن سعيد ذكر فيها أنه كان يرغب في أن ينصح السلطان سعيد ليكون سيداً على بلاده ، وأن يسمح بتصدير الرقيق ليعملوا بمقابل مادي في أي

Secret department ; Zanzibar 31 September 1858 , p.p. 364-365 ; from
Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

بلد ، وأن لا يخضع للقنصل البريطاني إذا عارضه في ذلك ، ثم طلب رانتوني من ماجد أن يرسل له عدداً من الأرقاء الشباب الأقوياء للعمل في المستعمرات الفرنسية ، واقترح رانتوني أن يكون هناك اشتراك في أرباح تجارة الرقيق بينه وبين ماجد فقال : " ... وسيقسم سعر العبيد الذين سترسلهم إلي بالتساوي ، بعد تصفية الحساب من مصاريف الشحن والعبور... وسيوزع الربح بالتساوي بيننا ، وليكن العبيد الذين سترسلهم شباباً أقوياء ، ولتكن الإماء صغيرات السن ١٤-١٦ سنة ... " ، وحتى لا يخضع ماجد بن سعيد لمعارضة القنصل البريطاني في زنجبار قال رانتوني: " ولا تهتم بكلمات القنصل الانجليزي في كل ما يقوله لك افعل ما تراه حسناً لبلدك ووضعتك لأن القنصل الانجليزي يسكن في بلدك لمجرد شؤونه الخاصة ولا دخل له في شؤونك ... " ، وأشار رانتوني إلى أن هدف الحكومة الفرنسية في نهاية الأمر هو تحرير الأرقاء فقال : " ... وقد أعطت الحكومة الفرنسية الإذن لجميع حكام مستعمراتها بشراء العبيد ومن ثم تحريرهم ؛ لأن الحكومة الفرنسية تتمنى سعادة البشرية أجمع ، ولذا فإن على الناس أن يرسلوا العبيد إلى البوربون ، ليكونوا عمالة ، وليصبحوا حكماء وأذكاء " (١) .

وفي الوقت ذاته استمرت محاولات الفرنسيين للحصول على الأرقاء من الأراضي العمانية في شرق أفريقية ، ففي ذي القعدة من عام ١٢٧٣هـ / يوليو ١٨٥٧م وصلت السفينة الفرنسية ليستافيت (L'Estafette) في مهمة للحصول على الأرقاء ، وحاول حاكم مستعمرة البوربون أن يحصل على دعم لهذه المهمة

(١) Letter from M. Runtone. to Said Majid bin Said, No. 25 of 1858 Secret Department , dated the 8th of Shahban 1273 Hijra , 4th April 1857 A.D.p.p. 365-367 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

من القنصل الفرنسي في زنجبار ، وفي الوقت نفسه وصلت إلى زنجبار السفينة الفرنسية لاجيني (La Genie) بتكليف من وزير الملاحة والمستعمرات الفرنسي للحصول على الأرقاء ، وفيما يتعلق بالدعم الرسمي لهذه المهمة ، فقد أبلغ القنصل الفرنسي المبعوثين الفرنسيين بأن ذلك ممنوع من قبل وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، وبناء على ذلك فلا مجال للنجاح في هذه المهمة إلا باستخدام القوة على حد تعبير القنصل الفرنسي في زنجبار ، ولكن قائد السفينة لاجيني التقى مع ماجد بن سعيد وحاول التفاوض معه للحصول على الأرقاء ، إلا أن الأخير رفض ذلك ، وخشية من أن تتأثر العلاقة مع الحكومة الفرنسية ؛ أرسل ماجد إليها رسالة عن طريق القنصل الفرنسي في زنجبار ضمنها تبريراً لموقفه ^(١) .

وكتب داريكان إلى ماجد بن سعيد رسالة في ذي القعدة من عام ١٢٧٤هـ/ يونيو ١٨٥٨م أشار في مقدمتها إلى أن أمبراطور فرنسا لا يمكنه أن يطلب شيئاً مخالفاً لقوانين الآداب والعدل، ومن هذا المنطلق فإنه يطلب من حاكم زنجبار العماني أن يسمح للعمالة من الأرقاء مغادرة بلاده بكل حرية ، وقال داريكان ممتدحاً ظروف العمل في مستعمرة البوربون : " إن أرض رونيون غنية ومثمرة ، ولكن حرارة الشمس تمنع البيض من العمل هناك ، ولهذا اتجهنا إلى الرجل الأسود الذي خلقه الله لهذا المناخ ، وإن أرض رونيون مثل كل الأراضي الفرنسية أرض حرية ، فكل عامل يظأ أرضها يصبح حراً ، وإذا طلبنا عمله فعلى شرط أن نطعمه ونكسوه ، ونسكنه ، ونداويه إذا مرض ، وأخيراً ندفع له الأجر " ، ثم يتساءل داريكان بقوله : " هل يمكن القول بأن الرجل الذي وضع

Bennett , N. R. , France and Zanzibar , p.p. 28-29.

(١)

في مثل هذه الظروف أنه عبد ؟ ... " ، وفي سبيل إغراء ماجد بالموافقة ذكر الحاكم الفرنسي لمستعمرة البوربون أن عمل الأرقاء في هذه المستعمرة سيكون لسنوات محدودة ، ويعودون بعدها إلى بلادهم التي صدروا منها ، وقد تعلموا زراعة السكر، والعادات الفرنسية ، ثم أشار داريكان إلى نتيجة ذلك وهي تكوين شعب قادر على زراعة الأرض ، وزيادة موارد الثروة في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، وفي ختام رسالته أشار الحاكم الفرنسي إلى أن موافقة ماجد على هذا الطلب ستؤدي إلى أن يحظى هذا الأخير بصداقة الأمبراطور الفرنسي وحمايته عند الحاجة ^(١) .

وفي هذه الأثناء تم تعيين رجي قنصلاً رسمياً لبريطانيا في زنجبار خلفاً لهامرتون وكان رجي من أشد المتحمسين لمحاربة تجارة الرقيق ^(٢) ، وقد تولى قبل ذلك متابعة هذا الأمر مع المسؤولين البريطانيين .

وهذا ما شجع ماجد بن سعيد على أن يرد على رسالة داريكان رافضاً

(١) Letter from Baron darrican to Sultan Zanzibar, 25 June 1858 , p.p.368- 369; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

Bennett , N. R. , France, and Zanibar, p. 32 . (٢)

ويذكر بينت أن تعيين رجي كان في ذي الحجة عام ١٢٧٤هـ/ يوليو ١٨٥٨م ، إلا أن رجي من خلال إحدى رسائله المؤرخة في ١٠ محرم ١٢٧٥هـ/ ٢١ أغسطس ١٨٥٨م لا يزال يصف نفسه بأنه مندوب شركة هنورابل (Honourable) في زنجبار ، وبناء على ذلك يمكن القول إن تعيينه قنصلاً لبريطانيا في زنجبار كان في نهاية عام ١٨٥٨م ، انظر :

Letter from Majid bin Said to the Governor of Bourbon baron darrican , Zanzibar 9th day of Mohurum 1275 H. 19 August 1858 , p.p. 356-357; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell .

Bennett , N. R. , France and Zanzibar , p. 32.

Bennett , N. R. , A History of the Arab , p. 62

Ommanney , F.D. , op. cit , p. 66.

الإغراءات الفرنسية ، فكتب إليه رسالة في شهر محرم من عام ١٢٧٥هـ / أغسطس ١٨٥٨م يبين فيها أنه يوافق على جميع الرغبات الفرنسية، إلا فيما يتعلق بتصدير الرقيق ؛ لأنه لا يستطيع أن يتصرف خلافاً للمعاهدات القائمة بين دولته والحكومة البريطانية ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إلحاق الأذى بدولته^(١) ، وأن الأمبراطور الفرنسي لا يرضى أن يخالف السلطان العماني التعهدات المكتوبة بينه وبين البريطانيين^(٢) .

ومهما يكن الأمر فقد كان ماجد من خلال موقفه هذا يتبع سياسة واضحة المعالم تميل بشدة إلى البريطانيين للحصول على دعمهم في موقفه الصارم من هذه المسألة ، خاصة وأن الدعم الذي وعده الفرنسيون به لا يعدو أن يكون دعماً معنوياً^(٣) ، وفي الوقت نفسه كان ماجد يدرك أن وفاءه بالمعاهدات التي أبرمها والده مع البريطانيين سيثبت أنه الحاكم الأنسب لخلافة والده في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية على الأقل .

ويؤكد بعض الباحثين^(٤) أن رجبي اتخذ من مسألة تجارة الرقيق وسيلة

(١) حول ماهية هذا الأذى يقول بينت إن ماجد أسرّ إلى القنصل الفرنسي في زنجبار كوشيت (M.Cochet) قائلاً " : إن توقيعه لأي اتفاق مع الفرنسيين حول تصدير الرقيق من بلاده يمثل خطراً على حكمه ؛ لأن مثل هذا العمل سيجعل البريطانيين يدعمون أخاه ثويني ضده ، في وقت تأزمت فيه العلاقة بين الأخوين " . انظر :

Bennett , N. R. , France and Zanzibar., p.p. 32-33 .

(٢)

Letter from Majid bin Said , to Baron Darrican , op. cit., Zanzibar 19 August 1858 , p.p. 356-357 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

Bennett , N. R. , France and Zanzibar , p. 33 . (٣)

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

لمقاومة النشاط الفرنسي في زنجبار ، فقد أشار في عدد من تقاريره إلى أن الفرنسيين بدأوا منذ عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م بممارسة هذه التجارة تحت تهديد سفنهم الحربية ، التي تزور الموانئ العمانية في شرق أفريقية بين فترة وأخرى، ومن هذا المنطلق فقد فاقت تجارة الرقيق الفرنسية في اتساعها تجارة العرب نظراً لتعدد موارد الفرنسيين وتهديدهم باستخدام القوة في أحيان كثيرة .

وكان من أبرز سماسة الرقيق في زنجبار في تلك الفترة رجل أسباني يدعى بوانا فينتوراماس (Buona Ventura Mass) ، ويعمل مندوباً لشركة فيدال فريير الأسبانية ^(١) ، إضافة إلى عمله في القنصلية الفرنسية ، ولذا يعتبره الفرنسيون من رعاياهم ، وكان هذا الرجل قد تعهد بنقل ٢٥٠٠٠ رقيق خلال عامين إلى المستعمرات الفرنسية ^(٢) ، ومن هذا المنطلق أصدر رجي منشوراً علّق على مبنى إدارة الجمارك لمدة إحدى وعشرين ساعة ، حذّر فيه الرعايا الهنود والبريطانيين من التعامل مع ماس لأنه متورط في تجارة الرقيق ، وسارع القنصل الفرنسي في زنجبار برفع دعوى إلى ماجد بن سعيد ، كما كتب في هذا الأمر إلى قنصل الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى الحكومة الفرنسية لتتخذ ما تراه مناسباً ^(٣) .

وفي اليوم التالي كتب رجي رسالة إلى القنصل الفرنسي في زنجبار أوضح له فيها أن تجارة الرقيق التي مارسها ماس كانت موضع استنكار من جميع طبقات المجتمع في زنجبار ، وأن كونه (أي القنصل الفرنسي) قد تفاجأ بمحتوى ذلك

(١) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٨ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣-١٣٤ .

(٣) Letter from Franch consul, M. cochet , Zanzibar , Nov. 23rd 1859, p.369; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

ومن خلال قراءة الرسالة لم يتبين للباحث اسم المرسل إليه .

المنشور فهذا يدل على أنه يجهل تجارة الرقيق التي قام بها ماس منذ فترة طويلة، ويقول رجي إنه لما توافرت الأدلة لديه بأن هذا الرجل قد خالف القانون الفرنسي، وقانون السلطنة العمانية، وانتهك جميع المعاهدات القائمة بين الحكومة البريطانية والسلطان العماني، فإن واجبه يقضي بأن يحذر جميع الرعايا البريطانيين؛ حتى لا يقوموا بعقد أي اتفاقيات تجارية مع المذكور^(١).

وفي اليوم نفسه رد القنصل الفرنسي على رجي متهماً إياه بإلحاق الضرر بشركة فيدال التجارية، وأنه انتهك مبادئ القانون الدولي، والآداب، وعادات البلد، بكتابته لذلك المنشور وإعلانه^(٢)، ولم يكتف الفرنسيون بهذا الرد فقد بعث القائد البحري الفرنسي في المنطقة دي لانجل (De Langle) رسالة إلى رجي في رمضان من عام ١٢٧٥هـ / أبريل ١٨٥٩م أشار فيها بأنه إذا كان كل فرنسي مذنباً في تجارة الرقيق، فإنه يجب ألا يتعرض الأشخاص والبضائع التابعة للرعايا الفرنسيين للخطر"، وأكد في رسالته أن ماس لم يثبت أبداً تورطه في هذه التجارة^(٣).

وحينما تولى نابليون جيروم^(٤) (Napoleon Jerome) وزارة المستعمرات

(١) Letter from Rigby to M. Cochet , Zanzibar , Nov. 24th 1859, p.p. 370- 371; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٢) Letter from Cochet to Rigby , Zanzibar , Nov. 24th 1859, p. 371 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell. Vide also letter from the Franch Consul, M. Cochet, Zanzibar Nov. 23rd 1859, p. 369 from Ibid.

(٣) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٧ .

(٤) نابليون جيروم : يسمى أيضاً نابليون الثالث عاش في الفترة ١٢٢٣-١٢٩٠هـ / ١٨٠٨-١٨٧٣م ، وهو ابن لويس بونابرت ملك هولندا ، وُلِيَ أمبراطوراً على فرنسا في عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٢م ، وازداد التوسع الصناعي في عهده ، وكثرت المغامرات الاستعمارية ، كان من آرائه نزع السلاح في العالم ، وتسوية الخلافات الدولية من خلال المؤتمرات ، وتعاطف مع المطالبين بالقومية ، وكان له دور في

في عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م أصدر أمراً بمنع نظام العمال الأحرار في المستعمرات الفرنسية^(١) ؛ فكتب رسالة إلى حاكم مستعمرة البوربون في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٧٥هـ/يناير ١٨٥٩م يأمره فيها . بمنع استخدام العمالة من الأرقاء سواء أكانوا من ساحل شرق أفريقية أم من مدغشقر أم من جزر القمر ، وطلب منه إطلاعه على أذونات الاستيراد والتي لا تزال تحت التنفيذ بعد موافقة حكومة البوربون عليها ، وأشار في ختام رسالته إلى وجوب تنفيذ هذا الأمر بدقة وصرامة^(٢) .

وقد لقي هذا القرار ترحيباً من قبل الحكومة البريطانية ، حيث تضمنت كلمة ملكة بريطانيا في افتتاح جلسة البرلمان في رجب من عام ١٢٧٥هـ / فبراير ١٨٥٩م تنويهاً بهذا المنع فقالت : " ... يسرني جداً أن أعلن لكم أن الأمبراطور الفرنسي أبطل نظام تهجير السود من شرق أفريقية " ، ثم أثنت على موقف حكومتها التي وجهت احتجاجاتها بشكل ودي إلى الحكومة الفرنسية لتتوقف عن تشجيع تجارة الرقيق ، ثم قالت : " .. أتمنى أن تؤدي المحادثات الجارية حالياً في باريس إلى الإلغاء الكلي للنظام ، ويكون النظام البديل منظماً ومزوداً للعمالة الحرة بشكل رئيس " ^(٣) ، أما اللورد بالمرستون فعبر عن سروره

مساعدة رومانيا ، وتوحيد إيطاليا، ودخل في حرب مع بروسيا أدت إلى هزيمته ، واستسلم بعدها في

سيدن في رجب من عام ١٢٨٧هـ/سبتمبر ١٨٧٠م ، وتوفي بعد ذلك بثلاث سنوات . انظر :

الموسوعة العربية الميسرة ، ١٨١٣/٢ ، الموسوعة العربية العالمية ، ١٢/٢٥ .

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

Letter from Napoleon Jerome to Governor of the Island of Reunion , (٢)

dated Paris , Januaryb, 1859 , p. 162 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

Ibid.

(٣)

بإيقاف نظام تجارة الرقيق ، الذي تبنته الحكومة الفرنسية تحت مسمى الهجرة الحرة من ساحل شرق أفريقية ، بينما هو في الواقع تجارة رقيق بأبشع صورها^(١).

ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً ؛ إذ ترك نابليون جيروم عمله في وزارة المستعمرات في العام التالي ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م فعاد الفرنسيون إلى ممارسة تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، ولكنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل عام ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م ، حيث نجح رجبي في زرع بذور الشك بين القنصل الفرنسي في زنجبار وحكومته؛ الأمر الذي أدى إلى إقالته في عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م^(٢) ، وفي العام نفسه تم طرد ماس من أراضي سلطنة عمان ، واضطر إلى اللجوء إلى عدن^(٣) ، وهذه الأسباب أدت إلى فتور تجارة الرقيق الفرنسية في شرق أفريقية بشكل عام.

وفي عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م تم تقسيم السلطنة العمانية رسمياً بين أبناء السلطان سعيد، وعلى هذا فلا يهم دراستنا تتبع نشاط الفرنسيين في تجارة الرقيق في شرق أفريقية بعد ذلك التاريخ ، إلا فيما يتعلق منها بعمان ، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الخامس - إن شاء الله - .

Ibid

(١)

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

Letter from commander Buckley to Rear Admiral sir H. Keppel .

(٣)

H.M.S. persian , Zanzibar Dec. 31st, 1860, p.p. 173-174 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

الفصل الرابع

التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان

المبحث الأول : تجارة الرقيق الأوروبية .

المبحث الثاني : الاتفاقيات الدولية لمكافحة تجارة الرقيق .

المبحث الثالث : أهداف بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

أولاً : الأهداف السياسية .

ثانياً : الأهداف الاقتصادية .

ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية .

المبحث الرابع : المعاهدات البريطانية العمانية لمحاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

أولاً : معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م .

ثانياً : معاهدة عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م .

ثالثاً : معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م .

رابعاً : معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م .

المبحث الخامس : جهود الأسطول البريطاني في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

* توطئة :

حظيت تجارة الرقيق الخليجية باهتمام الحكومة البريطانية منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وذلك من أجل أن تعطي لنفسها الحق في التدخل في مناطق الخليج المختلفة عن طريق المعاهدات التي تمت تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وإذا كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الرئيسة التي تزعمت مكافحة هذه التجارة في تلك الفترة ، فإن محاولة الرجوع إلى الفترة الزمنية السابقة أمر جدير بالاهتمام ، ليتبين الدور البارز الذي قامت به الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا في تجارة الرقيق ، حتى غدت هذه الدول في طليعة الأمم العاملة في هذا المجال .

وبعد أن استنفدت تجارة الرقيق الأوروبية أهدافها ، وحقت نتائجها ، بدأت الأصوات تتعالى لوقف هذه التجارة ، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري ، النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ، ومهما يكن الأمر فإنه وإن كانت بدايات الدعوة لمحاربة هذه التجارة بدايات إنسانية ، إلا أن الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا عملت على تبنيتها تحت ذرائع متعددة خاصة وأن هذه الدولة تمتلك من القوة والدبلوماسية القدر الكافي للعمل على مقاومة هذه التجارة ، ولذلك أصبحت مكافحة تجارة الرقيق سبباً مسلطاً من قبل البريطانيين على المناطق التي رأوا فيها مكاناً مناسباً للاستعمار ، وفي مقدمة تلك المناطق سلطنة عمان بقسميها الأفريقي والآسيوي .

ولم يكن ذلك ليتأتى إلا بعد إعطاء محاربة تجارة الرقيق صفة قانونية تضيفي على الأعمال التي تتخذ في هذا المجال صفة شرعية ، ومن هذا المنطلق تم عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وسلاطين عمان ، وبين بريطانيا والدول الأخرى .

وأخيراً جاء مؤتمر بروكسل الذي عقد في عام ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م ، واشتركت فيه سبعة عشر دولة من أعظم دول العالم آنذاك ؛ ليؤكد النيات الاستعمارية للدول الأوروبية بشكل خاص تجاه شرق أفريقيا ومنطقة الخليج العربي .

ولم تكن الحكومة البريطانية لتتظر أن تؤدي معاهداتها مع سلاطين عمان إلى وقف هذه التجارة ، بل إنها كانت تسعى إلى استغلال حاجة هؤلاء السلاطين الدائمة إلى مساندتها من أجل إرسال الأساطيل البحرية لتجوب مياه المحيط الهندي ، وبحر العرب ، والخليج العربي ، وتعمل على تدمير الأسطول التجاري العماني باسم مكافحة تجارة الرقيق ، والقضاء على القرصنة البحرية ، التي يمارسها حكام ساحل عمان حسب ادعاء البريطانيين .

وكانت وفاة السلطان سعيد عام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م ووجود عدد من الأبناء المتنافسين على الحكم فرصة عظيمة استغلتها الحكومة البريطانية في تقسيم السلطنة العمانية ، وزعمت أن عملها ذلك سيؤدي إلى القضاء على تجارة الرقيق بين شطري السلطنة^(١) ، وتحت هذه الذريعة وغيرها صدر قرار حكومة الهند البريطانية بتقسيم السلطنة بين أبناء السلطان سعيد .

وعلى كل حال سيعمل الباحث خلال هذا الفصل على تجلية هذه القضايا ليتسنى الوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة ، المبنية على الأدلة الموثقة من المصادر العربية والأجنبية .

Sherif, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 213 .

(١)

المبحث الأول : تجارة الرقيق الأوروبية :

ارتبطت تجارة الرقيق في مطلع العصر الحديث بحركة ما سُمي بالكشوف الجغرافية ، التي تمت في القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي ، وظهرت ملامح هذه التجارة^(١) عندما جلب هنري الملاح^(٢) (Hennri Le Navigateur) مجموعة من الأرقاء من أفريقية إلى أوروبا ، وفي بداية الأمر كان يتم الحصول على الرقيق عن طريق بعض التجار المغاربة ، ثم بعد ذلك بدأ التجار الأوروبيون يأخذونهم من بلادهم الأصلية ، ولقي تجار الرقيق البرتغاليين منذ البداية تشجيعاً من هنري الذي كان في الوقت ذاته يأخذ نسبة معينة من كل شحنة من العبيد ، وقبل وفاته في عام ٨٦٤هـ / ١٤٦٠م كان البرتغاليون يجلبون ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ رقيق إلى أسواق لشبونة كل عام^(٣) ، وبناء على ذلك فإن البرتغال أسبق

(١) يذكر أحد الباحثين الأمريكيين أن كولومبس بعد أن أخفق في محاولته استخدام الهنود في الزراعة ، لاحظ له فكرة استقدام الأرقاء من أفريقية ، خاصة وأنه أدرك الظروف المواتية هناك بعد أن قام بجولة على الساحل الغربي لأفريقية قبل رحلته إلى العالم الجديد ، فكان هو أول من أوحى إلى الأوروبيين بفكرة تسخير الأفارقة للعمل في تلك البلاد . انظر :

جون هنريك كلارك ، وفينست هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

(٢) هو الابن الثالث للملك جون الأول ملك البرتغال ، نشأ في أحد الأديرة في أسبانيا ، واشتهر بعائه للمسلمين ، وأسس مدرسة بحرية ومرصداً ، وتمت في عهده أغلب الاكتشافات البرتغالية على ساحل غرب أفريقية ، وسمي هنري الملاح رغم أنه لم يركب البحر إلا مرة واحدة في عام ٩٠٢هـ / ١٤١٥م ، وفي عهده بدأت الخطوات الأولى فيما يُعرف بالكشوف الجغرافية . انظر :

المليباري ، أحمد زين الدين ، تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين ، تحقيق وتقديم سعيد الطريحي ، ط ١ ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ١٥٣-١٥٤ .

(٣) محمد عبد المنعم يونس ، أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر " سيراليون " ، ب . ط ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص ٣٣ .

الدول الأوروبية اتجاراً بالرقيق ، ويرجع ذلك إلى أنها تزعمت حركة الكشف الجغرافية التي سبقت اندفاعها الاستعماري في مناطق متعددة من العالم ، خاصة حين مارست نشاطها في هذا المجال في ساحل غرب أفريقية ^(١) .

ويرجع ذلك إلى الموقع المتميز الذي تتبوؤه البرتغال على شاطئ المحيط الأطلسي ؛ فأصبحت بذلك مركز اتصال تجاري بين شمال وغرب أفريقية وبين الأسواق التجارية في غرب ووسط أوروبا ^(٢) ، وهذا ما دفع البرتغاليين إلى محاولة البحث عن طريق جديد يربط بين بلادهم والهند في منتصف القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي ، فبدأوا يجوبون من خلال رحلاتهم البحرية ^(٣) سواحل غرب أفريقية ^(٤) وعملوا على إيجاد محطات تجارية تستهدف تموين السفن البرتغالية خلال رحلاتها البحرية من جهة ، والحصول على الرقيق والمواد الخام من جهة أخرى ^(٥) ، ولم تلبث هذه المحطات أن حُصنت وأقيمت بها القلاع والاستحكامات ؛ لينزل ويحتمي بها عند الحاجة الجنود والملاحون

(١) سيد عبد المجيد بكر ، الأقليات المسلمة في أفريقيا ، ب . ط ، إدارة الصحافة في رابطة العالم الإسلامي ، العدد ٤٢ ، السنة ٤ ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ٢ / ٢٥ ؛
جهاد مجيد محي الدين ، تجارة الرقيق في أفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣١ ، السنة ١٣ ، بغداد ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ٨١ .

(٢) أحمد إبراهيم دياب ، الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية ، ط ١ ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطة ، ١٩٩١م ، ص ٧٢ .

(٣) كان الوجود الإسلامي في الأندلس سبباً رئيساً في حماية سواحل غرب أفريقية من الغزو الأوروبي ، ويؤكد ذلك أنه بمجرد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس عام ٨٩٧هـ / ١٤٩٢م اندفع الأوروبيون إلى تلك السواحل . انظر :

جهاد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

(٤) محمد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ .

(٥) أحمد دياب ، الاستعمار الأوروبي ، ص ٧٢ .

والتجار البرتغاليون ^(١) .

ومن خلال هذه المحطات التجارية كان يجري الاتصال بالسكان المقيمين قريباً منها ، ويتم تبادل السلع بين الجانبين ، وكان في مقدمة السلع التجارية الأفريقية : الذهب ، والعاج ، ويبادلها الأفارقة بسلع عديدة أهمها : الخمر والأسلحة النارية ، والبارود ، والأقمشة ، ولم يكن الرقيق من السلع الداخلة ضمن التبادل التجاري في أول الأمر ، ولكن في النصف الأول من القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي ، أصبح الرقيق أهم السلع التجارية جميعاً ^(٢) .

وما إن نجح البرتغاليون في الاستيلاء على أغلب سواحل غرب أفريقية حتى نشطت تجارة الرقيق بشكل واضح ، وأصبحت هذه التجارة هدفاً أساسياً يدفعهم للسيطرة على مصادرها ، فركزوا جهودهم على الكونغو ، حيث عملوا على نشر النصرانية بين سكان المنطقة، فقاموا في عام ٩٤١هـ / ١٥٠٨م بإرسال مجموعة من المنصرين إلى الكونغو لهذا الهدف ^(٣) ، إلا أن هؤلاء المنصرين ما لبثوا أن اشتركوا في المتاجرة بالأرقاء ؛ بعد أن رأوا الأرباح الكبيرة التي تعود عليهم من وراء هذه التجارة ، وأخذت تجارة الرقيق بالانتساع من حيث العدد والأرباح ، فارتفع نصيب البرتغاليين من هذه التجارة ، حتى اعتبر ميناء لشبونة

^(١) جون هنريك ؛ وفينست هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

^(٢) المرجع نفسه .

^(٣) سوغ البرتغاليون عملية استرقاق الأفارقة في أول الأمر بأنها تستهدف تحويل الأفارقة الوثنيين إلى النصرانية ، وعبر عن ذلك المنصر البرتغالي جومس إيناس دي زارا (Gomas Eanes de Zurara) بقوله : " إنه الهدف المقدس لتخليص هذه الأرواح الهالكة من الهلاك " . انظر : شوقي عطا الله الجمل ، دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

أكبر سوق للرقيق في غرب أوروبا في عام ٩٤٦هـ/١٥٣٩م^(١) .

والواقع أن هناك أسباباً عديدة دفعت البرتغاليين إلى زيادة نشاطهم في هذا المجال، فقد كانت البرتغال في تلك الفترة تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة، إضافة إلى الحاجة إلى الرقيق في المستعمرات البرتغالية الجديدة ، للعمل في مزارع قصب السكر^(٢) والمصانع التي قامت لاستغلال هذه المزروعات ، وبناء على ذلك احتكر البرتغاليون تجارة الرقيق لفترة ليست بالقصيرة ، خاصة وأنهم وجدوا في الرقيق سلعة رائجة للتبادل التجاري مع الأسبان ، والإيطاليين وغيرهم من الأوروبيين^(٣) .

ويذكر أحد الباحثين وسائل متعددة كان البرتغاليون يحصلون من خلالها على الأرقاء الأفارقة منها^(٤) :

١ - إقامة الفنادق في داخل القارة الأفريقية ، حيث يأتي زعماء القبائل المحلية بالرقيق ، لمبادلتهم بالسلع المصنعة حديثاً ، ونجحت هذه الوسيلة في غينيا^(٥) .

(١) وفيق الخشاب ؛ وإبراهيم المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣-٤٤ .

(٢) في أوائل القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي أصبحت زراعة قصب السكر في البرازيل تعتمد كلياً على الأرقاء المستقدمين من أنجولا ، انظر : راشد البراوي ، الرق الحديث في أفريقية البرتغالية، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢م ، ص ١١٣ .

(٣) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٣٨ .

(٤) راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٥) غينيا : تعرف أيضاً باسم غينيا بيساو ، أو غينيا البرتغالية ، وتقع على ساحل المحيط الأطلسي ، وتحدها السنغال من الشمال ، وغينيا الاستوائية من الشرق والجنوب ، وتشمل الجزء الأكبر من دلتا نهر ريوجران ، وتبلغ مساحتها ١٣,٩ ألف ميل مربع .

انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١٠٤٨/٢ .

٢ - إرسال التجار أو مندوبيهم إلى الداخل ومعهم السلع الحديثة لمبادلتها مع الزعماء المحليين ، وفي أحيان كثيرة يعتمد هؤلاء التجار إلى إثارة النزاعات بين القبائل المحلية حتى يتسنى لهم شراء الأسرى .

٣ - شن الغارات على القرى والمدن المزدهمة بالسكان ، وحرق المزارع ، وإشعال النار في المساكن حتى يُضطر الأفارقة إلى الهرب من مزارعهم أو مساكنهم ، وبالتالي يتمكن المهاجمون من القبض عليهم ، وقد أدت الأسلحة النارية ^(١) التي زود بها البرتغاليون عملاءهم دوراً مهماً في تسهيل الحصول على الأرقاء ^(٢) .

ومن أهم المناطق التي كان الأرقاء يؤخذون منها منطقة خليج غينيا ، وساحلها الذي يُسمى بـ (ساحل الذهب) ، إضافة إلى خليج بنين ^(٣) ، والكونغو ، وأنجولا ^(٤) ، ولكن مع ازدياد الطلب على الرقيق في القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي أصبحت منطقة دلتا نهر النيجر ، قرب ساحل نيجيريا هي

^(١) ارتبط استخدام البنادق في أفريقية في تلك الفترة بعمليات صيد الرقيق ، وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى تسميته القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي بعصر البنادق . انظر : جلال يحيى ، دور المجتمع الغربي ، ص ٥٦ .

^(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

^(٣) بينين : تقع بين في جنوب أفريقية ويحدها خليج غينيا جنوباً ، وتوجو غرباً ، وبوركينا فاسو شمالاً ، ومن الشمال الشرقي النيجر ، ونيجيريا شرقاً ، كانت مملكة مستقلة قبل أن يقضي عليها الاستعمار الأوروبي ، الذي جعلها مرتعاً خصباً لتجار الرقيق الأوروبيين ، احتلتها فرنسا عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٣م ، واستقلت عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م وعاصمتها بورتونوفو ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ٢٧٧/١ ؛ هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧-١٤٨ .

^(٤) سافليف ، ي . وفاسليف ، ج ، موجز تاريخ أفريقيا ، تعريب أمين الشريف ، ب . ط ، مؤسسة ميجدونا موسكو ، ومؤسسة العصر الحديث ، القاهرة ، ب . ت ، ص ٣٦ .

المصدر الرئيس للأرقاء ، حتى غلب عليه اسم ساحل العبيد ^(١) .

ويصف أحد الباحثين ^(٢) رحلة الأرقاء إلى الساحل بعد جمعهم من داخل القارة على يد البرتغاليين أو وكلائهم فيقول : " وكانت طوابير الرقيق تشتمل على الرجال والشباب والأولاد ، وكذلك أعداد بسيطة من النساء والبنات . وكانوا يربطون كل اثنين منهما سوياً بالحبال ، ويسيرون في شكل طابور طويل يمتد لعدة مئات من الأمتار ، وكانوا يربطون أحد الصفوف ، من وقت آخر ، بين الجماعات بعمود خشبي ، يُربط في أعناق الرقيق " ، وذلك من أجل حفظ النظام أثناء السير ، في الوقت الذي يتمكن فيه الأرقاء من استخدام أيديهم بحرية ليحملوا على رؤوسهم ما يحتاجونه من طعام وشراب ، وبعض السلع اللازمة لتاجر الرقيق ، ولا تخلوا قوافل الرقيق عادة من حراس أشداء يسيرون إلى جوار طوابير الرقيق ، يشرفون على السير ، ومعهم أسواط يضربون بها كل من يتقاعس في سيره ، وإذا ما سقط أحد الأرقاء الضعفاء ، أو المرضى ، أو من زاد عليه الإنهاك فإنه يضرب بالسياط ، ويركل بالأقدام بلا هوادة ، وبعد ذلك يترك على قارعة الطريق ^(٣) ليلقى حتفه ، ، هذا إن لم يقتله الأوروبيون بأنفسهم .

ولم يكن سعر الرقيق في غرب أفريقية ثابتاً ، فبعد سنوات قليلة من بدء هذه التجارة ، مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي كان يتم مبادلة ثماني عشرة فرداً من الرقيق بحصان واحد في المنطقة

(١) محمد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(٢) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب . ط . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ م ، ص ١٨٣-١٨٤ .

(٣) يذكر جلال يحيى أنه لا تزال هناك طرق كثيرة في غرب أفريقية مليئة بالعظام والجماجم البشرية ، شاهدة على الفظائع التي ارتكبتها الأوروبيون ضد الأرقاء خلال مسيرتهم نحو الساحل للتصدير . انظر : المرجع نفسه ، ص ١٨٤ .

الغربية من السنغال ^(١) ، إلا أن سعر الرقيق شهد ارتفاعاً ملحوظاً مع بداية القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي فأصبحت قيمة الحصان الواحد تعادل سعر اثني عشر فرداً من الرقيق ، وبعد عدة سنوات ارتفع ثمن الرقيق مرة أخرى؛ فقدرت أثمان ستة أفراد من الأرقاء بما يعادل قيمة حصان واحد ^(٢) ، وهكذا فإن أسعار الأرقاء كانت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً بين الفينة والأخرى ، تبعاً لزيادة حاجة الأوروبيين لهم .

وقد ساعد في ازدياد حجم تجارة الرقيق في غرب أفريقية الانقسام الذي كان سائداً بين الأفارقة أنفسهم ، حيث أدى ذلك إلى انضمام بعض الأهالي وزعماء القبائل إلى جانب الأوروبيين بعد أن منحوهم الأسلحة النارية ، والمشروبات الكحولية ، وبعض المغريات الأخرى ^(٣) ، فكان الأوروبيون عموماً يطبقون سياسة (فرّق تسد) بين الأفارقة ^(٤) ليتسنى لهم الحصول على الأرقاء دون عناء .

^(١) السنغال : تقع في غرب أفريقية ، وتطل على ساحل المحيط الأطلسي من الغرب ، وتحدها موريتانيا من الشمال ، وغينيا وجامبيا من الجنوب ، ومن الشرق مالي ، خضعت للاستعمار الفرنسي ثلاثة قرون ، واستقلت في عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م ، وعاصمتها دكار ، وتقوم اقتصاديات دولة السنغال على الزراعة وبعض المعادن ، ومساحتها ٢٧٩ ألف ميل مربع ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١/٧٩٥؛ هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٦-٢٧٧ .

^(٢) سعد زغلول عبدربه ، تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد العشرون ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص ١٣ .

^(٣) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٨٢ .

^(٤) كانت الأوضاع العامة لسكان أفريقية لاسيما في غرب وشرق القارة تساعد على قيام واستمرار تجارة الرقيق ، فقد كانت قبائل المنطقة تتكلم لغات مختلفة ولم تصل إلى اتحاد فيما بينها ، لتشكيل حكومات وطنية ، بل على العكس من ذلك كانت الحروب كثيراً ما تقوم فيما بين هذه القبائل من أجل الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، وبطبيعة الحال يكون الاسترقاق من أهم نتائج هذه الحروب ؛ انظر : جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .

ونُتج عن ذلك أن ظهرت مجموعة من القناصة الذين يعملون إلى جانب الأوروبيين ، فكان هؤلاء القناصة يقومون باصطياد بني قومهم ويحضرونهم إلى الأوروبيين المقيمين في الساحل ، فكان ذلك بداية لظهور [الجلابة] وهم الذين يجلبون الأرقاء إلى المستعمرين ، فكان وجود هؤلاء إلى جانب الأوروبيين عاملاً رئيساً في بث الرعب والفوضى بين القبائل الأفريقية ^(١) .

وبعد أن يتم الحصول على الأرقاء في السواحل يحتفظ بهم في الخطائر والمخازن التي أقامها الأوروبيون على السواحل ، وذلك ليستريح الأرقاء مما حلّ بهم من ضعف وهزال بسبب المسافات التي قطعوها مشياً على الأقدام ، ولكي ينتظروا الناقلات التي تنقلهم إلى حيث يعملون ^(٢) ، وإذ ما حان موعد الرحيل

^(١) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٨٢ .

^(٢) من أهم المناطق التي رحل إليها الأرقاء ما يُسمى بالعالم الجديد ، وكان الرحالة كولومبس ، وأميرجو فسبيوتشي (Amerjo Vespucci) ، وكذلك ماجلان ، هم أول من عرّف العالم في مطلع التاريخ الحديث بجزر الكاريبي (الهند الغربية) وأمريكا ، فانشأ الأسبان مستعمرات لهم في جزر الهند الغربية ، والمكسيك ، وفلوريدا، وفي أمريكا الجنوبية، ولكن لم يستطع الأسبانيون استغلال موارد هذه المناطق لقلة عدد السكان الوطنيين ، وحرارة الطقس في المناطق المدارية ، فكان الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة أمر ملح في تلك الفترة ، ومن هنا أصبح الرقيق الأفريقي السلعة الأولى المرغوب تصديرها إلى العالم الجديد ، وتولى البرتغاليون ، وهم في أوج قوتهم البحرية عملية تزويد الأسبان بحاجتهم من الأيدي العاملة من غرب أفريقية ، إضافة إلى تزويد المستعمرات البرتغالية في البرازيل بالأرقاء ، فكان الأرقاء في بادئ الأمر ينقلون إلى لشبونة ثم إلى العالم الجديد ، ولم تمض فترة طويلة حتى أصبح الأرقاء ينقلون مباشرة من أفريقية إلى المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد . انظر :

فيج . جي . دي . تاريخ غرب أفريقيا ، ترجمة السيد يوسف نصر، ط ١، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ١٦٥ ؛

أحمد إبراهيم دياب ، الاستعمار الأوروبي ، ص ٧٤ ؛

شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٣٩ ؛

سعد عبدربه ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

أقيم أغرب حفل ديني في التاريخ ، وهو ما يعرف بـ " تعميد الرقيق " ، حيث يجلس الأسقف ممثل الكنيسة على كرسي رخامي يقام على رصيف الميناء ، ويقف حوله الرسميون ، ويبدأ الأسقف بتعميد الأرقاء بالجملة ، وبعد ذلك يتم إركابهم في السفن التي تنقلهم ^(١) .

وكان البرتغاليون قد عمدوا إلى إنشاء شركات متخصصة بممارسة هذه التجارة ، ولم تلبث هذه الشركات أن حصلت على قرارات من البلاط الملكي البرتغالي باحتكار تجارة الرقيق في مناطق محدودة على ساحل غرب أفريقية ، وذلك مقابل دفع أتاوة سنوية للملك البرتغال ، شريطة أن تقوم كل شركة من هذه الشركات بعمل رحلات كشفية في المناطق القريبة من الساحل الأفريقي ، وتقدم نتائج هذه الرحلات إلى التاج البرتغالي ^(٢) ، وكان رؤساء الشركات البرتغالية يحرصون على الحصول على عقود تجارية من أجل تصدير الأرقاء إلى النبلاء الأسبان في العالم الجديد ^(٣) .

وكانت السفن التي تقوم بعملية نقل الأرقاء عبر المحيط الأطلسي قد بنيت خصيصاً لهذا الهدف ؛ بحيث تتمكن من نقل أكبر عدد ممكن من الأرقاء في أصغر مساحة ممكنة ، فالسفينة التي تبلغ حمولتها ١٥٠ طناً يمكن أن يصل عدد الأرقاء الذين تحملهم إلى ستمائة شخص ، إضافة إلى بحارتها ، ولهذا جُهزت هذه السفن بأرفف خشبية يصل عرض كل واحد منها إلى ثلاثة أقدام تقريباً ،

(١) جيمس دفي ، الاستعمار البرتغالي في أفريقيا ، ترجمة الدسوقي حسنين المراكبي ، ب . ط ، مكتبة الأنجلو

المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص ٦٣ .

(٢) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٣٩ .

(٣) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٨٤ .

ويقوم الأوروبيون بشحن الرجال في جانب ، والنساء في الجانب الآخر من السفينة ، إذ تسمح هذه الطريقة بالاحتفاظ بالأرقاء وفي أيديهم الأصفاد التي تربطهم بحافة السفينة ^(١) ، ويصف أحد الباحثين الأجانب حال الأرقاء في السفن التي تنقلهم بقوله : " وكان تجار الرقيق يعاملون العبيد بقسوة بالغة فكانوا يضعون الأغلال في أعناقهم ، ويُشحنون جوف السفينة بهم كأنهم علب السردين ، فلقي الآلاف منهم حتفهم بسبب الازدحام والأسقام ووعشاء السفر والأمراض وغير ذلك من الويلات التي حلت بهم ، أما المرضى والذين حضروهم الموت فكانوا يلقون في الماء طعمة لسماك القرش... " ^(٢) ، ويذكر باحث أجنبي آخر إن رحلة الأرقاء عبر المحيط الأطلسي لم يُراع فيها أقل جزء من الإنسانية ، فقد كانت الناحية الصحية سيئة جداً ، حيث يموت بعض الأرقاء في الطريق ويرمى بهم في البحر ، ومن يحاول الثورة منهم فإنه يقتل ، ولذا يمكن القول إن الرحلة عبر الأطلسي أبشع مراحل التجارة على الإطلاق بحيث يمكن تسميتها بـ " العذاب الأكبر " المستمر حتى الوصول إلى أراضي العالم الجديد ^(٣) .

ويقوم أصحاب السفن الأوروبية العاملة في نقل الرقيق بوضع شبكات في أعلى سفنهم تمنع الأرقاء من محاولة إلقاء أنفسهم في البحر ، وتستمر الرحلة بين سواحل أفريقية وسواحل الأمريكتين أكثر من ستة أسابيع ، وكان الأرقاء بعد وصولهم يعانون من الإرهاق الشديد ؛ نتيجة لبقائهم طوال الرحلة مثبتين في السفن ، إضافة إلى كثرة عدد الأرقاء المحمولين في السفينة ، بحيث لا يسمح

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٦ .

(٢) سافليفي ي . و فاسلييف ، ج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٣) جيمس دفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ .

لأحد من الأرقاء بإمكانية الحركة ^(١) .

وما إن تصل السفن المحملة بالأرقاء إلى مقاصدها سواء في أوروبا أو في العالم الجديد ، حتى يتعرض الأرقاء إلى إذلال آخر ، وذلك حينما يُغسلون ويدهنون بالزيت ، ويرغمون على فرك أسنانهم حتى تبدو أكثر لمعاناً ، ويعرضون للبيع في أسواق الموانئ ، أو في السفن وهم عراة تماماً تجنباً لأي عيب قد يكون مخفياً ، ويُقلَّبون كماء قلب البهيمة ^(٢) .

ويعطي أحد الباحثين صورة لأوضاع الأرقاء ومعاملتهم من قبل ساداتهم الأوروبيين فيقول : " وكان عملهم في المزارع يبدأ من الصباح حتى غروب الشمس ، مع فترة صغيرة لتناول الغذاء في منتصف النهار في المزارع نفسها ، أو في مقر إقامتهم ، وكان الرجال يعيشون بعيداً عن النساء ، ومحظور عليهم الالتقاء بالنساء إلا في حالة رغبة ساداتهم في ذلك ، وكان للسيد ، أو مالك العبد ، كل الحقوق على عبده ، وكان من حقه معاقبته ، وبأشد أنواع العقوبات ، والتي تبدأ من الجلد ، وفي حالات محاولة الهرب كان من حق السيد قطع أحد قدمي العبد ، أو اصطيداده من جديد بعد فراره ، ومن حق استخدام السلاح الناري ضده ، أو حتى قتله " ^(٣) .

ومهما يكن الأمر فلم تكن تجارة الرقيق حكراً على دولة أوروبية معينة ، فلم تلبث أسبانيا أن دخلت في هذا الميدان ؛ وذلك لحاجتها للأيدي العاملة الرخيصة ، التي يمكن لها أن تعمل في المزارع والمناجم الأسبانية في الأمريكتين ،

(١) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٨٦-١٨٧ .

(٢) ميشيل دوفيز ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥٧/١ .

(٣) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٨٩-١٩٠ .

بعد أن تعذر عليها الاعتماد على الهنود الحمر ، نظراً لكثافة الأعمال ، وتزايد النشاط الاستعماري الأسباني في تلك المناطق ، ولذا كان الأسبانيون يستوردون الأرقاء عن طريق البرتغال في بداية الأمر ^(١) ، ثم بدأت شركات أوروبية أخرى العمل في هذا المجال بشكل تجاري ، ومن أبرز هذه الشركات :

- ١ - شركة غينيا الفرنسية (Compagnie Francaise de Guinee) .
- ٢ - شركة وليام وميري الانجليزية (William and Mary Company) .
- ٣ - شركة البحر الجنوبي البريطانية (South Sea British Company) .
- ٤ - الشركة الأفريقية " فرنسية " ^(٢) (L, African Society) .

وكان التنافس شديداً بين الشركات الأوروبية من أجل نقل الأرقاء إلى الأملاك الأسبانية في العالم الجديد ، لاسيما بعد أن دخلت بريطانيا وفرنسا في ميدان التسابق الاستعماري في أفريقية، ومحاوله هاتين الدولتين الوقوف ضد الاحتكار البرتغالي للتجارة الأفريقية ، وبخاصة تجارة الرقيق ، فحصلت شركة وليام وميري البريطانية على حق توريد الأرقاء إلى الأراضي الأسبانية في الأمريكتين بعد عام ١١٢٥هـ / ١٧١٣م ، كما عملت هذه الشركة على توريد الأرقاء إلى الجزر التي استولت عليها بريطانيا في العالم الجديد ، مثل جزر برمودا ^(٣) (Bermuda)

^(١) جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ .

^(٢) أحمد دياب ، الاستعمار الأوروبي ، ص ٧٥ .

^(٣) برمودا : تتكون من أرخبيل من الجزر الصغيرة ، التي يصل تعدادها إلى ٣٦٠ جزيرة مرجانية في المحيط الأطلسي ، على بعد ٥٨٠ ميلاً من شاطئ الولايات المتحدة الأمريكية وعاصمة برمودا هاملتون ، وهي محمية بريطانية ، وتعتبر قاعدة الأسطول البريطاني في المحيط الأطلسي والهند الغربية . انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١/٢٤٠ ؛

محمد سيد نصر ، وآخرون ، أطلس العالم ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ب . ت ، ص ٩٦ .

وجزيرة ^(١) بربادوس ^(٢) (Barbados) .

ودخل الهولنديون في هذا المجال ، بعد أن استقلت هولندا عن الحكم الأسباني ، واستطاع الهولنديون في فترة قصيرة أن ينافسوا البرتغاليين ، بل إنهم استولوا على كثير من المحطات البرتغالية في غرب أفريقية ، وحتى بعد نجاح البرتغاليين في استعادة مواقعهم من الهولنديين استطاع الهولنديون إنشاء محطات خاصة بهم ، وبلغ عدد المحطات التي أنشأوها ١٥ محطة ، عملت في التجارة بالأرقاء ونقلهم إلى العالم الجديد ، ولذلك تكونت شركة جزر الهند الغربية الهولندية في عام ١٠٣٠هـ / ١٦٢١م ، وظلت عشر محطات تعمل في تجارة الرقيق حتى عام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م رغم صدور القرارات الدولية بمنع هذه التجارة ^(٣) .

أما فرنسا فقد عملت على استغلال المنطقة الواسعة التي يمكن الوصول إليها من البحر عن طريق نهر السنغال ، ولذلك أسس الفرنسيون عدداً من المراكز التجارية عند مصب نهر السنغال في الأربعينات من القرن الحادي عشر الهجري، الثلاثينات من القرن السابع عشر الميلادي ، وخلال النصف الثاني من القرن

^(١) محمود متولي ، ورأفت غنيمي الشيش ، أفريقيا في العلاقات الدولية ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص ٦١-٦٢ .

^(٢) بربادوس : هي إحدى جزر الأنتيل الصغرى ، مساحتها ٤٣٠ كم^٢ ، عاصمتها بريدجتاون ، وهي من دول الكومنولث البريطاني ، من أهم منتجاتها الحمضيات وقصب السكر ، انظر : المنجد في الأعلام ، ص ١١٨ .

^(٣) محمود متولي ، ورأفت الشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ ؛

شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٤٢ ؛

فيج ، جي . دي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥-١٤٠ .

نفسه تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على عدد من الجزر الخاضعة للهولنديين^(١)، ولم تلبث فرنسا أن أسست عدداً من الشركات التجارية للعمل في التجارة الأفريقية لاسيما تجارة الرقيق ، ومن أهم هذه الشركات شركة سنجا مبيا ، وشركة السنغال ، وشركة غينيا ، وشركة الغرب ، وأصبحت المراكز البحرية الفرنسية مراكز تجارية لشراء الأرقاء ، والزيت ، والصمغ ، وشن الفيل ، وتحولت الجزر المقابلة لساحل السنغال محطات مهمة لتجارة الرقيق^(٢) .

ومهما يكن الأمر فقد تمثل النشاط الفرنسي في تجارة الرقيق في غرب أفريقية في اتجاهين ، الاتجاه الأول : الحصول على امتياز تنال بمقتضاه فرنسا ١٣ فرنكاً^(٣) فرنسياً تقريباً ، رسوماً على كل رقيق ينقل إلى المستعمرات الفرنسية والاتجاه الثاني : تدعيم الشركات العاملة في نقل الرقيق إلى العالم الجديد ، وقد نجح الفرنسيون في التفوق على البرتغاليين، وحققوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة، لأن الفرنسيين كانوا أفضل من نظرائهم الأوروبيين في معاملة الرقيق ، ولهذا حرص زعماء القبائل الأفريقية على التعامل مع الفرنسيين^(٤) .

(١) محمد صفي الدين ، أفريقيا بين الدول الأوروبية ، ط ١ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩ م ، ص ٨٥-٨٦ ؛

فيج ، جي . دي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

(٢) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٧٠-١٧١ .

(٣) ينقسم الفرنك الفرنسي إلى ١٠٠ سنتيم ، واعتباراً من عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م أعادت فرنسا تقييم الفرنك ، فعرف الفرنك المستعمل قبل هذا التاريخ بالفرنك القديم أو الخفيف ، ويبلغ المحتوى الذهبي للفرنك الجديد (الثقيل ١,٨ من الجرام) ويعادل الدولار الأمريكي ٤,٩٦ فرنك تقريباً ، وأصبح الفرنك الجديد يعادل مئة فرنك قديم ؛ انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١٧٠٩/٢ .

(٤) محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

وعلى كل حال فقد استمر نشاط الفرنسيين في تجارة الرقيق حتى أعلنت حقوق الإنسان في الأيام الأولى من الثورة الفرنسية في عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م ، والتي تعني أن الناس يولدون أحراراً ويظلون كذلك، وأنهم متساوون في الحقوق ^(١).

ولكن الجمعية الوطنية ^(٢) (L, Assembles Nationale) لم تلبث أن أصدرت تفسيراً لما سبق أن أعلن عن حقوق الإنسان ؛ فأشارت الجمعية إلى أن مثل هذه الحقوق لا تسري على المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ^(٣) ، وبناءً على ذلك ظل الفرنسيون يمارسون تجارة الرقيق حتى العقد الثامن من القرن الثالث عشر الهجري ؛ العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي حينما أصدر نابليون الثالث مرسوماً يقضي بإلغاء هذه التجارة بصورة رسمية ، ولكن على الرغم من صدور هذا القرار فقد ظل الفرنسيون يمارسونها بطريقة غير رسمية ^(٤).

ومارست دول أوروبية أخرى تجارة الرقيق على سواحل غرب أفريقية ؛ فدخلت السويد في هذا المجال حينما أقامت محطة لتجارة الرقيق في المنطقة في عام ١٠٦٢هـ / ١٦٥٢م وأتبعها بمحطة أخرى ، وأسهمت الدنمارك في هذه التجارة حينما أسست خمس محطات للعمل في تجارة الرقيق في غرب أفريقية ، واستطاع الدنماركيون الاستيلاء على المحطات السويدية في عام ١٠٦٧هـ / ١٦٥٧م ،

^(١) عبدالعزيز سليمان نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، ب . ط . دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ص ٣٦ .

^(٢) ظهرت الجمعية الوطنية خلال الثورة الفرنسية عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م ، وتتكون من نواب عن الشعب ، وتزعمت هذه الجمعية الثورة على ملك فرنسا ، وبعد نهاية النظام الملكي في فرنسا وضعت دستوراً للجمهورية الفرنسية الجديدة . انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر ، ط ٢ ، دار المتنبي للنشر ، الدوحة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ١٦١-١٦٢ .

^(٣) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٧٠ .

^(٤) محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

واستمرت الدغمارك في المتجارة بالأرقاء حتى عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م ^(١) .

وأسهمت الولايات المتحدة الأمريكية إسهاماً فعالاً في تجارة الرقيق ، وقد تبين ذلك بجلاء بعد انتهاء حروب الاستقلال الأمريكية ^(٢) (١١٨٩-١١٩٧هـ / ١٧٧٥-١٧٨٣م) حيث ازدادت الحاجة إلى عمل الأرقاء في الأراضي الأمريكية بصورة لم يسبق لها مثيل ، وهذا ما أدى إلى وصول تجارة الرقيق الأمريكية إلى ذروتها في تلك الفترة ، وبناء على ذلك ارتفع عدد الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي عام ١٢٠٤هـ / ١٧٩٠م قدرت أعدادهم بـ ٧٥٧ ألف شخص ، وفي عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م وصلت أعدادهم قرابة مليون ومائتي ألف ، ثم ارتفعت أعدادهم في عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م إلى ما يربو على أربعة ملايين ونصف ، كان منهم ما يقارب أربعة ملايين رقيق ^(٣) .

وهكذا فقد تورطت معظم الدول الغربية في تجارة الرقيق الأفريقية ، في فترات تاريخية مختلفة ، ولكنها جميعاً مارست هذه العملية بكميات تجارية .

أما بريطانيا فقد بدأت بالاشتراك الفعلي في تجارة الرقيق في عام ٩٦٩هـ

^(١) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٤٣ .

^(٢) يراد بها الحروب التي خاضها الأمريكيون مع بريطانيا حتى حصلوا على استقلالهم منها في عام

١١٩٧هـ / ١٧٨٣م ، تحت مسمى الولايات المتحدة الأمريكية ؛ انظر :

عبدالفتاح حسن أبو عليه ، تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، ب . ط .

دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ٤٨-٧٣ ؛ عبدالعزيز نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ،

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، ب . ط . دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص ٦١-

٨١ ؛ فرانكلين أشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة مهية المالكي ، ب . ط . دار الثقافة ،

بيروت ، ب . ت ، ص ٤٠-٥٩ .

^(٣) كمال مظهر أحمد ، الرأسمالية وتجارة الرق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ،

ص ١٣١ .

/ ١٥٦٢م في عهد الملكة إليزابيث الأولى ^(١) (Elisabeth 1.)، وذلك عندما قام السير جون هوكنس ^(٢) (John Howkins) بنقل ما يقارب أربعمئة رقيق إلى العالم الجديد، وأعقب ذلك إنشاء أول شركة بريطانية للمتجارة مع منطقة غرب أفريقية، ونقل الأفارقة إلى العالم الجديد، وأسهمت الملكة في تلك الشركة، وجهزت بالاشتراك مع هونكس سفينة تجارية اتجهت إلى غرب أفريقية، وكانت ملكة بريطانيا قد طلبت من هوكنس أن لا يتم نقل الأفارقة إلى المستعمرات البريطانية في العالم الجديد إلا في حالة رغبتهم في ذلك، ولكن هوكنس لم ينفذ هذا الطلب، إذ ما إن وصل إلى ساحل غرب أفريقية حتى عمل على تحويل الأفارقة الذين يقعون بين يديه إلى أرقاء، واستطاع هوكنس أن يقبض على ثلاثمئة أفريقي ونقلهم معه إلى العالم الجديد، وما إن علمت الملكة البريطانية بما فعله هوكنس حتى أبدت أسفها لأنها لم تُخبر بالهدف من نقل الأفارقة إلى تلك المناطق بعد تحويلهم إلى أرقاء، ولم تكن حالة الأرقاء تهمها في شيء، حيث

^(١) إليزابيث الأولى : هي ابنة هنري الثامن، وكان البرلمان البريطاني قد أعلن أنها ابنة غير شرعية، ولكنه لم يلبث أن ألغى هذا القرار في عام ٩٥١هـ / ١٥٤٤م، وعند اعتلائها الحكم كانت بريطانيا في حالة ضعف شديد إذ ساد الشقاق بين الكاثوليك والبروتستانت، وهزمت الجيوش البريطانية من قبل فرنسا، ولكن الأوضاع العامة لم تلبث أن تحسنت في بريطانيا، واتحدت كلمة الشعب تحت هذه الملكة، وصارت بريطانيا في المرتبة الأولى بين دول أوروبا، وفي عهدها بدأ الاستعمار، وتمكنت الملكة من هزيمة أسبانيا وأضعفت قوة فرنسا، واستطاع الجيش البريطاني هزيمة أسطول الأرمادا الأسباني بالقرب من الشواطئ البريطانية؛ فحصلت على تأييد الشعب الإنجليزي؛ لحسن تدبيرها، توفيت في عام ١٠١٢هـ / ١٦٠٣م. انظر :

المنجد في الأعلام، ص ٦٦؛ الموسوعة العربية الميسرة ٢١٣/١.

^(٢) يعتبر جون هوكنس من أبرز قواد البحرية البريطانية في عهد الملكة إليزابيث، وكان يتاجر بالرقيق في جزر الهند الغربية، واشترك في هزيمة أسطول الأرمادا الأسباني، ومات في عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٥م. انظر: جون هنريك كلارك، وفينسنت هاردنج، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

استقبلت هوكنس عند عودته بكل ترحاب ، بل وكافأته على ذلك ^(١) ، ولم تلبث أن اشتركت معه في عام ٩٧١هـ / ١٥٦٤م في تجهيز حملة أخرى للمتاجرة بالرقيق ^(٢) ، ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى استطاعت بريطانيا إنشاء مراكز ومحطات تجارية في غرب أفريقية ، للعمل على تصدير الرقيق إلى العالم الجديد .

وحصلت بريطانيا وفرنسا في القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي على امتياز تجارة الرقيق في غرب أفريقية، وفي عام ١١٢٥هـ / ١٧١٣م التزمت بريطانيا بجلب ما يقارب ١٥٠ ألف رقيق إلى العالم الجديد للعمل في المستعمرات الأسبانية والإنجليزية عن طريقها مباشرة ، أو بواسطة من تعهد إليه بذلك من رعاياها ^(٣) ، وذلك خلال ثلاثين سنة ، بمعدل ٥٠٠٠ رقيق سنوياً تقريباً ، وأن تحصل على ثلاثة وثلاثين دولاراً وثلاث الدولارات عن كل فرد ، على أن لا يزيد عدد من تفرض عليهم الضريبة عن أربعة آلاف شخص ، ونتيجة للأرباح الهائلة التي تدرها تجارة الرقيق ^(٤) قرر ملك أسبانيا وملكة بريطانيا أن

^(١) قامت هذه الملكة بمنحه درعاً نقشت عليه صورة رجل زنجي مصفداً بالأغلال ، فاتخذة هوكنس شعاراً له ولأسرته ، وهذا يبرهن على أن استرقاق الأفارقة في تلك الفترة يعتبر بطولية يكافأ عليها الرجل الأوروبي . انظر : المرجع نفسه ، ص ١٨ ؛

نوره بنت خالد السعد ، العنصرية الغربية ، مقال في صحيفة الرياض اليومية ، العدد ١١٣٧٨ ، السنة ٣٦ ، الرياض ، ٨ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩ أغسطس ١٩٩٩م ، ص ٢٦ .

^(٢) Edward, j., History of west indies, NewYork 1920, voll. 11, pp.43-44

goodell W., Slavery and Anti Slavery , London, 1852, p.6.

^(٣) من الجدير بالذكر هنا أن شركة وليام وميري حصلت على حق توريد الأرقاء إلى المستعمرات الأسبانية في العالم الجديد لمدة ثلاثين سنة ، ابتداء من عام ١١٢٥هـ / ١٧١٣م ، ولكن هذا الاحتكار ألغي في عام ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م حينما اشتكى التجار البريطانيون ، فعمد ملك أسبانيا فلييب الثاني إلى فسخ هذا العقد ، وعلى إثر ذلك خاضت بريطانيا حرباً مع أسبانيا . انظر : زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٤٨ .

^(٤) تصل نسبة الربح في الرقيق الواحد إلى ١٥٠٪ ، وقد بلغ سعر الرقيق الواحد في غرب أفريقية في بداية

يتاجر كل منهما بربع الرقيق المحلوب إلى العالم الجديد وتم توزيع الكمية الباقية على الرعايا الأسبانيين والبريطانيين ^(١) .

وهكذا تورطت حكومة بريطانيا في تجارة الرقيق ، وشاركت في هذا المجال مشاركة فعالة ، فأصبح ملوك بريطانيا من كبار تجار الرقيق في العالم ، هذا إضافة إلى إسهام المسؤولين البريطانيين في تقديم المساعدات لكل مغامر بريطاني أو شركة تجارية تباشر هذه التجارة ويُشرف عليها أحد البريطانيين ، بل إن حكام المستعمرات البريطانية أصبحوا من كبار الأثرياء بين عشية وضحاها ، بسبب تجارة الرقيق التي تصدرت النشاط التجاري ، نظراً لعائدها المادي المغري، حتى وصل بعض هؤلاء الأثرياء إلى تولي بعض المناصب الوزارية ، وانتخب آخرون أعضاء في البرلمان البريطاني ^(٢) .

وفيما بين عامي ١٠٩١-١١١٢هـ / ١٦٨٠-١٧٠٠م نقلت شركة وليام وميري الانجليزية فقط حوالي ١٤٠ ألفاً من الأرقاء ، في الوقت الذي نقلت فيه

القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي حوالي ١٥ جنيهاً استرلينياً (٦٠ دولار أمريكي) ومع نهاية ذلك القرن وصل سعره إلى ٢٥ جنيهاً استرلينياً (١٠٠ دولار أمريكي) ، وعندما بدأت الاتفاقيات الدولية لمحاربة تجارة الرقيق ازدادت أثمان الأرقاء ؛ فوصل ثمن بعض الأرقاء إلى ٣٣٠ جنيهاً استرلينياً (١٣٢٠ دولار أمريكي) في جزر الهند الغربية ، وكان متوسط سعر الرقيق الذكر حوالي ١٥٠ جنيهاً استرلينياً (٤٥٠ دولار أمريكي) ، وسعر الإناث ما يقرب من نصف ثمن الرقيق الذكر . انظر : زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص ٧٦ ؛

عبدالمعظم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ ؛

فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

Burns A.S., History of Nigeria, London, 1965 P.68

(١)

goodell, W., op cit, p.8

(٢) محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ .

شركات أخرى ما يقارب ١٦٠ ألف رقيق ، وفي الفترة الواقعة ما بين عامي ١١١٢-١٢٠٠هـ/١٧٠٠-١٧٨٦م نقلت الشركة المذكورة مايربو على ٦٠٠ ألف إلى جمايكا ^(١) ، وعلى هذا فقد قدر عدد الأرقاء الذين نقلهم التجار البريطانيون وحدهم بين عامي ١٠٩١-١١٩٤هـ/١٦٨٠-١٧٨٠م طبقاً لأحد التقديرات ما يزيد على ميلونين من الرجال والنساء الأفارقة ، نقلوا إلى العالم الجديد ، بمعدل يزيد على ٢٠ ألف رقيق في كل عام ، ووصلت تجارة الرقيق البريطانية ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية ، وكانت موانئ ليفربول ^(٢)

(١) جمايكا : جزيرة في البحر الكاريبي ، تقع إلى الجنوب من جزيرة كوبا على مسافة ٩٠ ميلاً منها ، استعمرها الأسبانيون حتى عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٥م حيث ضمت إلى الممتلكات البريطانية بناءً على معاهدة مدريد عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م ، أغلب سكانها من الزنوج ذوي الأصول الأفريقية ، من أهم منتجاتها قصب السكر ، والموز ، والبن ، والكافور . انظر :

أحمد عطية ، مرجع سبق ذكره ، ١/٤٦١-٤٦٢ .

(٢) ليفربول : من أعظم المدن البريطانية ، وتقع في مقاطعة لانكشير على بحر إيرلندا ، وتعتبر من أشهر مراكز التجارة في العالم ، وفيها حوض لبناء السفن ، وسوقاً عالمياً للقطن ، وهي مركز صناعي وعلمي ، وتعتبر الميناء الثاني في بريطانيا ؛ انظر : المنجد في الأعلام ، ص ٥٠٤ ؛ وجاء في تقرير لوكالة رويتر العالمية قولها : " ... لكن تجارة العبيد الأفارقة في القرن الثامن عشر كانت سبب شهرة ليفربول رغم بشاعتها ... وفي ذروة تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي في عام ١٧٧٠م كانت واحدة من كل ثلاث رحلات إلى ليفربول تنقل العبيد من أفريقيا إلى البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة ... وفي عقد واحد في الفترة بين عامي ١٧٨٣ و ١٧٩٣م بلغت أرباح ليفربول من تجارة العبيد ١٢ مليون جنيه استرليني من بيع أكثر من ٣٠٠ ألف عبد " ، وفي المتحف البحري في ليفربول كتب على أحد اللوحات إن " الأوروبيين يقولون إن الأفارقة أقل ذكاءً وأدنى حضارة وكسالى " وفي المتحف توجد رسالة من دوق ديفونشر لوالدتها في عام ١٧٩٠م سلطت الضوء على مدى رسوخ العنصرية لدى النبلاء الانجليز ، والحرص على تنصير الأرقاء ، قالت الدوقة في رسالتها : " والدتي العزيزة .. جورج هانغر أرسل إلى صبيّاً أسود عمره ١١ عاماً يتميز بالأمانة الشديدة ، لكن الدوق لا يريد أن يكون لدي صبي أسود " وأضافت إن كنت تريدينه فإنني سأرسله إليك . سيكون خادماً رخيص الثمن وستجعلينه مسيحياً وولداً طيباً " وكانت المدارس والمكتبات تُبنى من الأرباح التي تجمع من تجارة الرقيق ؛ لتخفيف الإحساس بالذنب لدى التجار الذين حاربوا طويلاً لمنع إلغاء تجارة الرق في عام ١٨٠٧م ، ووصف المرشد =

(Liverpool) وبرستول^(١) (Bristol) ولانكستر^(٢) (Lancaster) إلى جانب ميناء لندن الذي كان من أهم الموانئ التي تمر من خلاله تجارة الرقيق ، وبلغ عدد السفن البريطانية التي عملت في تجارة الرقيق ١٩٢ سفينة^(٣) ، كانت تنقل مجتمعة في الرحلة الواحدة ما يقارب ٥٠ ألف رقيق^(٤) .

وفي بداية القرن الثالث عشر الهجري ، نهاية القرن الثامن عشر الميلادي استطاعت بريطانيا أن تسيطر على معظم السواحل الأوروبية ، وأوقفت تقريباً الأنشطة التجارية التي تمارسها الدول الأخرى في غرب أفريقية ، والتي

لو كوكس أهوال هذه التجارة فقال : " كان العبيد أشياء لا يمكن الاستغناء عنها في عيون التجار " وقال : " كانت تفرض عليهم أسوأ الظروف الإنسانية ويقيدون بالسلاسل ، كانوا بمثابة شحنات يمكن الاستغناء عنها على ظهر السفينة حيث كانوا يموتون من المرض ، وكانوا يقدمون طعاماً لأسماك القرش " ، وقالوا لو كوكس إن ليفربول تحاول الآن التكفير عن ماضيها ... " . انظر : صحيفة الرياض اليومية، العدد ١١٣٢٠، السنة ٣٦، الرياض، الثلاثاء ٨ ربيع الأول ١٤٢٠ / ٢٢ يونيو ١٩٩٩م، ص ٣٦.

(١) برستول : تقع هذه المدينة بمقاطعة جلوسترشير ، وهي ميناء عالمي ، وتمر عن طريق تجارة واسعة إلى أمريكا الشمالية وإيرلندا ، كما أنها مركز صناعي ، بدأت فيها صناعة الطائرات منذ عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) لانكستر : وتسمى أيضاً لانكشير ولانكس ، وهي مقاطعة بريطانية تقع في شمال غرب إنجلترا على البحر الإيرلندي وتعتبر من أكثر المقاطعات البريطانية كثافة بالسكان ، من أهم مدنها مانشستر ، اشتهرت بصناعة النسيج وبناء السفن . انظر : المرجع نفسه ٢/ ١٥٤٥ - ١٤٥٦ .

(٣) يخص ميناء ليفربول وحده ١٠٧ سفن ، ولندن ٥٨ سفينة ، وبرستول ٢٣ سفينة ، ولانكستر ٤ سفن . وكانت حمولة هذه السفن من الرقيق ذات ربح وفير حتى إن وزير المستعمرات البريطاني دار توموث (Dar Tomauth) قال في عام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م - وهو واحد من كبار العاملين فيها تجارة الرقيق : " إننا لا نستطيع أن نسمح للمستعمرات أن توقف أو تقاوم - إلى أي حد - تجارة مربحة لهذه الدرجة لشعبنا " . انظر : محمد عبد المنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٤) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٤٩ ؛ فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٠ ؛ Burns A .S. , op cit .p. 9

تنافسها في تجارة المنطقة ، عدا البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي تلك الفترة سيطر البريطانيون والأمريكيون على نصف تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي ^(١) .

وبللال حروب الاستقلال الأمريكية توقفت تجارة الرقيق البريطانية إلى حد بعيد ، ولكنها لم تلبث أن عادت للإنتعاش من جديد ، وأصبح لبريطانيا في عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م أربعة عشر مركزاً لتجارة الرقيق في ساحل غرب أفريقية ^(٢) ، ومن هنا فإن البريطانيين احتكروا نقل نصف عدد الأرقاء المصدرين من غرب أفريقية في تلك الفترة ، والذي قدر بـ ٧٤,٠٠٠ رقيق ، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن هذا العدد الكبير من الأرقاء لم يصل كله إلى الأماكن التي يُصدر إليها ، وذلك لأن نسبة الذين يموتون قبل شحنهم في السفن تصل إلى ١٢,٥ ٪ ، ونسبة الذين يموتون خلال الرحلة ٤,٥ ٪ ، ونسبة الذين يموتون قبل بدء العمل في جمايكا أو غيرها من المستعمرات تصل إلى ٢٣,٥ ٪ ^(٣) .

وحين تتبع حجم تجارة الرقيق في غرب أفريقية ، نجد أنه لا توجد معلومات

^(١) فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

^(٢) أطلق الأوروبيون على ساحل ما يُسمى الآن بنيجيريا والكميرون لقب "ساحل العبيد" (Slave Coast) ويمتد بين مصب نهر الفولتا ودلتا نهر النيجر ، لأن بعضاً من قبائل المنطقة تعاونت مع الأوروبيين لاسيما الانجليز في توريد الأرقاء . انظر :

إبراهيم حركات ، تجارة الرق بأفريقيا من خلال الموقعين العربي والأوروبي ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ ؛

أحمد إبراهيم دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث ، ط ١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص ٨٨ .

^(٣) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٤٩ ؛

Burns, A. S. ,op. cit., p65

ولو شبه مؤكدة عن عدد الأرقاء الذين تم تصديرهم من غرب القارة عبر المحيط الأطلسي إلى العالم الجديد ، وذلك راجع إلى صعوبة الحصول على إحصائيات لحجم هذه التجارة قبل القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي بفترة طويلة نسبياً ، إلا أنه مع ذلك توجد بعض الإحصائيات التقريبية . فقد قام أحد الباحثين الأجانب ^(١) بتحليل هذه الإحصائيات من واقع البيانات المتوفرة والموجودة في أوروبا والأمريكتين، وتوصل إلى أن عدد الأرقاء الذين تم تصديرهم من غرب أفريقية يقرب من ٩,٥٠٠,٠٠٠ ، منهم حوالي ١٧٥,٠٠٠ صدروا إلى أوروبا والجزر التابعة لها ، أما البقية فقد صدروا إلى العالم الجديد ، وكانت تجارة الرقيق في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي ضعيفة نسبياً ، واستمرت كذلك إلى نهاية القرن التالي ، ولكنها منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي تزايدت ووصلت إلى أوجها في القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ، وبدأت تضعف هذه التجارة مع بداية النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وتوقفت تجارة الرقيق في غرب أفريقية تقريباً في العقد الأخير من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثامن من القرن التاسع عشر الميلادي .

ومُلخص هذه الإحصائيات في الجدول التالي ^(٢) :

^(١) هو البروفيسور فليب دي . كيرتين (Professor Philip D.Curtin) .

انظر : فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧١ .

^(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧١-١٧٣ .

العام	عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى		المتوسط السنوي التقريبي
	أوروبا وجزر المحيط الأطلسي	الأمريكتين	
حتى عام ٩٠٥هـ/١٥٠٠م	٣٣,٥٠٠	---	٦٧٠
من عام ٩٠٦-١٠٠٨هـ / ١٥٠١-١٦٠٠م	١١٦,٤٠٠	١٢٥,٠٠٠	٢,٤٠٠
من عام ١٠٠٩-١١١٢هـ/ ١٦٠١-١٧٠٠م	٢٥,١٠٠ ^(١)	١,٢٨٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
من عام ١١١٣-١٢٢٥هـ / ١٧٠١-١٨١٠م	----	٦,٢٦٥,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
بعد عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م	---	١,٦٢٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
المجموع	١٧٥,٠٠٠	٩,٢٩٨,٠٠٠	--

وهذه التقديرات خاصة بالذين وصلوا إلى مناطق عملهم ، ذلك أن عدداً كبيراً من الأرقاء غادروا غرب أفريقية ولكنهم لم يصلوا إلى المناطق التي ينقلون إليها ، فكان عدد الأرقاء الذين يموتون في السفن جسيماً ، من جراء تكديس الأرقاء بعضهم فوق بعض ، إضافة إلى قلة الطعام والمياه العذبة ، وسوء التهوية ، وبالتالي انتشار الأمراض^(٢) ، وتحطيم بعض السفن المحملة بالرقيق أو فقدوها ، وقد بلغ متوسط نسبة الأرقاء الذين حملوا من غرب أفريقية ولم يصلوا إلى العالم الجديد ما يقرب من ١٦٪ طوال الفترة التي مورست فيها تجارة الرقيق ، والجدول التالي

^(١) يوجد حوالي ٥٠٠٠ رقيق في جزر المحيط الأطلسي قبل عام ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م . انظر : المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

^(٢) كانت ظروف نقل الأرقاء من أهم عوامل فقدهم ، وقد وصف أحد الباحثين الأجانب هذه الظروف بقوله : " وكان من المأسى التي لقيها العبيد أنهم كانوا يشحنون عراة ، ويكدسون في السفن بصورة لا يستطيعون معها الجلوس ، والنوم ، لذا مات الكثير منهم بسبب الاختناق ، وكان الأموات يتركون إلى جانب الأحياء حتى ينقلوا من السفينة في نهاية الرحلة ، وعندما كانت السفن الناقلة تهدد بالخطر ، يقوم القباطنة بإلقاء العبيد في مياه المحيط " . انظر : المرجع نفسه ، ص ١٦٨ .

يُبين الأعداد التقريبية للأرقاء الذين حملوا من أفريقية ^(١):

العام	تقدير الأرقاء الذين نقلوا من أفريقية عموماً	المتوسط السنوي تقريباً
حتى عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م	٣٣٠,٠٠٠	٢,٢٠٠
من عام ١٠٠٩-١١١٢هـ / ١٦٠١-١٧٠٠ م .	١,٥٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠٠
من عام ١١١٣-١٢٢٥هـ / ١٧٠١-١٨١٠م	٧,٥٢٠,٠٠٠	٦٨,٤٠٠
بعد عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م	١,٩٥٠,٠٠٠	٣٢,٥٠٠
المجموع ^(٢)	١١,٣٦٠,٠٠٠	----

وقد ذكر أحد تجار الرقيق البريطانيين أمام لجنة تحقيق برلمانية أنه نقل ٥٠٠ رقيق في ثلاث رحلات عبر المحيط الأطلسي ، توفي منهم ١٢٠ فرداً أثناء النقل ، أي أن نسبة الوفيات بلغت حوالي ٢٥٪ ، وذلك بسبب سوء الأحوال الصحية، وقد حاول هذا التاجر أن يتنصل من المسؤولية حينما ادعى أنه كان يغسل الأرقاء بالخل يومياً حتى لا تنتشر بينهم الأمراض ^(٣) .

ولعله من الصعوبة أن نحدد أرقاماً معينة تبين إسهام كل دولة في تجارة

^(١) المرجع نفسه ، ص ١٧٤ .

^(٢) يذكر أحد الباحثين أن الأعداد التي ذكرت في هذه الإحصائية أقل من الواقع بكثير ، فيشير إلى أن عدد الأرقاء الأفارقة الذين نقلوا خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي لا تقل عن ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص ، وإذا وضعنا في الاعتبار الذين هلكوا من الأفارقة خلال عمليات القنص والترحيل والذي يصل في كثير من الأحيان إلى النصف ، فإنه يمكن القول إن ما يقرب من ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ أفريقي أهلكوا أو رُحلوا من القارة. انظر: شوقي الحمل، دور المجتمع الغربي، ص ٥٠ .

^(٣) سعد عبدربه ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

الرقيق ، وبناءً على إحدى الدراسات الغربية المبنية على التقارير التي تم الحصول عليها ، فقد بلغ عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى الأمريكتين خلال القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي حوالي ٦,١٣٢,٩٠٠ رقيق ، وكان نصيب كل دولة كما يلي ^(١) :

الدولة	العدد
بريطانيا	٢,٥٣٢,٣٠٠
البرتغال	١,٧٩٦,٣٠٠
فرنسا	١,١٨٠,٣٠٠
هولندا	٣٥٠,٩٠٠
أمريكا الشمالية	١٩٤,٢٠٠
الدانمارك	٧٣,٩٠٠
دول أخرى (مثل السويد ...)	٥,٠٠٠
المجموع	٦,١٣٢,٩٠٠

ومن خلال استقرار هذه الأرقام يتبين أن بريطانيا جاءت في المرتبة الأولى في المتاجرة بالأرقاء ، وذلك يرجع في اعتقاد الباحث إلى أمور عديدة من أهمها :

١ - النشاط الزراعي والتجاري الكبير الذي مارسه البريطانيون في مستعمراتهم في العالم الجديد .

٢ - نشوء عدد من الشركات التجارية البريطانية العاملة في مجال المتاجرة بالأرقاء وتحقيقها الأرباح الطائلة الأمر الذي دفعها إلى توسيع نشاطها .

٣ - محاولة إيجاد أسواق لتصريف السلع التجارية في غرب أفريقية ، والتي يتم تبادلها مع زعماء القبائل الأفريقية بالرقيق .

٤ - كانت المحطات التجارية التي أقامها البريطانيون على السواحل الأفريقية نواة لاستعمار تلك المناطق وبالتالي الاستفادة من هذه المحطات في بداية

^(١) شوقي الحمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٥٠ .

الأمر بالحصول على الأرقاء ، ولم تلبث أن أصبحت مناطق نفوذ بريطانية .
٥ - يحتاج توسيع النفوذ البريطاني والاستيلاء على مناطق جديدة في العالم الجديد إلى أيدٍ عاملة تثبت الوجود الإنجليزي في هذه المناطق وبالتالي ضمان الاستفادة من هذه المناطق مع إبعاد المنافسة مع الدول الأوروبية الأخرى .
ومن الأهمية هنا إجمال النتائج التي ترتبت على تجارة الرقيق الأوروبية تجاه القارة الأفريقية .

أولاً : تعرضت قارة أفريقية لعملية تهجير منظمة شملت العناصر القوية القادرة على العطاء ، وهذه العملية يمكن اعتبارها أكبر عملية تهجير في التاريخ ، ترتب عليها تغيير جذري في توزيع الأجناس البشرية ، كان هدفها الأول والأخير تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمعات الأوروبية .

ثانياً : أدت تجارة الرقيق الأوروبية في أفريقية إلى إشعال الحروب بين القبائل وخلق جو من التشاحن فيما بينها، حيث نجح الأوروبيون في ممارسة سياستهم القائمة على مبدأ " فرق تسد " وترتب على ذلك أن بقيت هذه الرواسب في نفوس الأفارقة حتى اليوم .

ثالثاً : عانت القبائل الأفريقية من جراء عمليات التهجير والحروب المستمرة من تحطيم العلاقات التي كانت قائمة بين هذه القبائل ، وزرعت بذور الشك في النظام القبلي ، فزالت مبادئ التكافل الاجتماعي واحترام زعيم القبيلة ، وأصبح كل شخص ينظر إلى الآخرين نظرة شك وريبة ^(١) .

رابعاً : أدى انتشار الخمور والأسلحة النارية وبعض المنتجات الحديثة بين زعماء القبائل الأفريقية إلى إهمال الأنشطة الاقتصادية المشروعة ، مثل الزراعة

(١) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

والتجارة، وأصبح هم هؤلاء الزعماء الحصول على الأرقاء لمقايضتهم بهذه المنتجات الأوروبية .

خامساً : أدت تجارة الرقيق الأوروبية إلى الحد من انتشار النصرانية بين الأرقاء الذين يرون النصارى يسرقون بني جلدتهم ، بل إن بعضاً من دعاة النصرانية تورطوا في المتاجرة بالأرقاء .

المبحث الثاني :

الاتفاقيات الدولية لمحاربة تجارة الرقيق :

ظهرت في أوروبا منذ العقود الأولى من القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي أصوات تنادي بوقف تجارة الرقيق ، وتبنى بعض رجال الدين النصرى وبعض الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان هذه القضية ، وعملت على حشد التأييد والمؤازرة لها من بين رجال السياسة وعامة الناس . والواقع أن هذه الأصوات لم تكن تنبعث في دولة أوروبية واحدة ، بل ظهرت في أغلب الدول المشاركة في هذه التجارة .

وعلى كل حال فقد ظهرت المناداة جلية لوقف هذه التجارة في بريطانيا ، وكثرت الجمعيات الدينية التي تعمل لصالح هذه القضية ، ويبدو للباحث أن ذلك راجع لأمرين :

الأول : عظم إسهام بريطانيا في هذه التجارة .

الثاني : سوء معاملة الشركات البريطانية العاملة في هذا المجال ؛ والمواطنين الإنجليز بشكل عام للأرقاء .

ولم تمض فترة يسيرة حتى بدأت الحكومة البريطانية بتبني هذه القضية وتحولت في فترة وجيزة من دولة عاملة في هذا المجال ؛ إلى دولة تدعي باسم الإنسانية محاربتها لتجارة الرقيق ، وينذر الدبلوماسيون الإنجليز أنفسهم لعقد المعاهدات مع الدول الأخرى التي لها اهتمام بهذه التجارة ، بل ويعقدون المؤتمرات العالمية للقضاء على هذه التجارة في منابعها !! وتسخر الحكومة البريطانية أساطيلها البحرية لتنفيذ اتفاقيتها الدولية في هذا المجال ، وذلك بدوافع متعددة سيتم مناقشتها في مبحث قادم .

ومن خلال هذا المبحث - سيتم بمشيئة الله - تناول ظهور الآراء التي تنادي

بوقف تجارة الرقيق ، والجمعيات التي تلقت هذه القضية وعملت على إثارة الرأي العام لحشد التأييد لها ، والقرارات التي أصدرتها الدول العاملة في هذه التجارة - بإيعاز من بريطانيا- لوقف تجارة الرقيق، وسيتم تناول المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت شعار العمل على مكافحة تجارة الرقيق .

وجدت مقاومة تجارة الرقيق منذ وجدت هذه التجارة في أوروبا ، فقد كان عدد قليل من رجال الكنيسة ^(١) الكاثولوكية في البرتغال ينادون بوقف هذه التجارة البشعة منذ بدايتها ، إلا أن البرتغال وسائر الدول الأوروبية الأخرى العاملة في هذا المجال حاولت في البداية أن تنظم هذه التجارة ، وتضمن مزاوالتها بطريقة منظمة ، فيؤخذ الأرقاء طبقاً للقانون الأفريقي السائد ؛ بوصفهم أسارى حروب عادلة ، أو مجرمين ثبتت إدانتهم ، ويتم شراؤهم بطريقة مشروعة ولكن لم يكن ذلك ليستمر إذ شاركت سائر الدول الأوروبية باصطياد الأرقاء بطرق بشعة ^(٢) ، في وقت اعتقد فيه كثير من الأوروبيين أنهم بشرائهم للأرقاء الأفارقة، وانتقال ملكيتهم للأوروبيين النصارى فإنهم حتماً سيكونون أكثر عدلاً من الملاك الوثنيين ^(٣) .

ويزعم أحد الباحثين الغربيين أن أسبانيا هي الدولة الوحيدة من بين سائر الدول النصرانية التي اعتبرت تجارة الرقيق غير قانونية ، ولذا فلم تسمح لسفنها بالاشتغال بها ، إلا أنها سمحت لأسبانيين بتملك الأرقاء ، بل وشجعت على

^(١) أيدت الكنيسة استرقاق الزوج ونقلهم إلى العالم الجديد ، لأنها كانت تحصل على عائد مادي من وراء تجارة الرقيق ، ذلك أن تجار الرقيق عملوا على إغراء رجال الكنيسة ، وجعلوا لها رسماً عن كل رقيق تعمه ، فيعتقدون أن الرقيق يتنصر بالتعميد ، انظر :

عبد السلام الترمانيبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨-١٥٩ .

^(٢) عن هذه الطرق انظر : جون هنريك كلارك، وفينست هاردنج ، مرجع سبق ذكره ص ١٩-٢٠ .

^(٣) دونالد ويدنر، أفريقيا جنوب الصحراء ، ب . ط ، مكتبة الوعي العربي ، ب . م ، ب . ت ، ص ٩٧ .

ذلك باعتبار أن ذلك لصالح الأفارقة والأسبان^(١) ، وكان الأرقاء يصلون إلى أسبانيا عن طريق المهربين في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولم يستطع الأسطول البحري الأسباني الضعيف إيقاف نشاط المهربين عن طريق الشركات الأوروبية الأخرى .

ومنذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ظهرت في أوروبا تيارات فكرية تدعو إلى التحرر من الظلم والاستبداد ، وتشير إلى ما يلقاه الهنود الحمر من ظلم المستعمرين الأوروبيين ، وقد تبنى هذه الآراء عدد من أشهر فلاسفة تلك الفترة ، وفي مقدمتهم فولتير (foltaire) الكاتب والفيلسوف الفرنسي ، الذي عاش في الفترة (١١٠٦ - ١١٩٢ هـ / ١٦٩٤ - ١٧٧٨ م) ، فقد حمل بقوة على أحد الكتاب الذين طالبوا بإرسال الزنوج الأفارقة إلى المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد ليحلوا محل الهنود الحمر ، وهاجم الغزو الأوروبي والحملات العدوانية التي تُشن على الهنود في الأراضي الجديدة ، وانضم بصوته إلى الذين يدعون إلى محاربة الرق ، وانضم إليه في ذلك أحد المؤرخين البارزين في فرنسا ويدعى رينال (Reynal) والذي عاش في الفترة (١١٢٥ - ١٢١١ هـ / ١٧١٣ - ١٧٩٦ م) وألّف كتاباً عن المستعمرات الأوروبية في أمريكا والهند ، وحمل فيه على المستعمرين ورجال الدين الذين كانوا يؤيدونهم في استرقاق السكان^(٢) .

وتوالى الهجمات على نظام الرق خلال القرن المذكور ، وانتشرت على نطاق واسع الروايات التي تتحدث عن الظروف المأساوية التي يعيش فيها الأرقاء

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) عبدالسلام التزماني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

في المستعمرات الأوروبية ، وذلك من خلال الصحف الشعبية التي نشأت حديثاً ، فأصبح هؤلاء يعرفون باسم أنصار الإنسانية (Humanity Tarrians) ، وفي هذه الأثناء ظهرت في بريطانيا حركة دينية جديدة عرفت باسم الميثودية ^(١) ، فأكدت على الجوانب الإنسانية ، وعملت على مقاومة تجارة الرقيق ^(٢) .

وتعتبر جمعية الأصدقاء ^(٣) (quakers) أول من أدان الرق في بريطانيا ، وذلك في عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م ، حينما قدم أعضاء هذه الجمعية عريضة للبرلمان البريطاني تستنكر هذه التجارة وتبين مدى بشاعتها ، ولم يلبث هؤلاء الأعضاء أن حرروا أرقاءهم في كل من بريطانيا ومستعمراتها ^(٤) ، ولم تمض فترة يسيرة حتى ظهرت جماعة جديدة في بريطانيا تدين الرق ، عرفت باسم جماعة المجتمع المعادي للرق (Anti Slavery Society) ، وهذا ما جعل المجتمعات الأوروبية بشكل عام تشهد مناقشات حامية بين الكتاب والمفكرين ، ورجال القانون والسياسة فكانوا بين مؤيد ومعارض لفكرة تحريم تجارة الرقيق ^(٥) إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي شهدت

^(١) الميثودية : حركة دينية إصلاحية ظهرت في اكسفورد في عام ١١٤١هـ / ١٧٢٩م تدعو إلى النهوض بالكنيسة الانجليزية ، ومكافحة المبادئ غير الأخلاقية وفي مقدمتها تجارة الرقيق . انظر :

شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٥٧ .

^(٢) دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص ١٠٠ .

^(٣) جمعية الأصدقاء : إحدى الجماعات الدينية النصرانية العديدة التي ظهرت في بريطانيا خلال القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي ، وعرفت باسم الكويكرز ، وأنشأها جورج فوكس (George Fox) عام ١٠٥٨هـ / ١٦٤٨م وتنادي هذه الجمعية بالصدقة الإنسانية ومقاومة الحرب ، والبساطة في الملبس ، وتميل إلى اتباع الأساليب السلمية . انظر :

محمد عبدالمنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

^(٤) أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي ، ص ٩٧ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص ١٠٠ .

^(٥) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٤٥ .

مناقشات حادة في هذا المجال ^(١) .

ومهما يكن الأمر فقد كثف أعضاء جمعية الأصدقاء جهودهم في الدعوة لمكافحة تجارة الرقيق ، وقد تزعم هذه المهمة عدد من البارزين في هذه الجمعية من أمثال جرانفيل شارب (Granvill Sharp) ، وتوماس كلاركسون (Tomas Clarkson) ، ووليم ويلبرفورس (Willim Wilberforce) ، فعمل هؤلاء جميعاً وهو من أعضاء مجلس العموم البريطاني على تكوين لجنة في هذا المجلس من المتعاطفين مع الأفارقة ، يكون عملها محاربة الرق والعمل على إلغائه؛ وذلك بالقيام بحملة دعائية ضد تجارة الرقيق في داخل البرلمان البريطاني وخارجه ^(٢) .

وبدأ مجلس العموم البريطاني يهتم بهذه المسألة ؛ فوقف أحد أعضاء المجلس ووصف تجارة الرقيق بأنها تعارض إرادة الله الذي خلق جميع الناس متساوين ، كما أنها تعارض حقوق الإنسان ^(٣) .

وقد آتت هذه الجهود ثمارها وذلك حينما أصدر اللورد منسفيلد (Lord Mansfield) كبير القضاة في بريطانيا في تلك الفترة قراراً ينص على أنه بمجرد أن تطأ قدم أي رقيق أي جزء من أراضي الجزر البريطانية فإنه يصبح حراً ، وكان ذلك في عام ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م ، ولكن تجارة الرقيق واقتناء الأرقاء استمر في المستعمرات البريطانية تحت العلم البريطاني ^(٤) ، إلا إنه يمكن القول إن هذا الحكم يُعدُّ أول لظمة أصابت تجارة الرقيق ، وبذلك انجزت المرحلة الأولى

(١) فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .

(٢) أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي ، ص ٩٧-٩٨ .

(٣) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٦٧ .

(٤) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/ ٣٥٧٢ - ٣٥٧٣ .

من مراحل القضاء على تجارة الرقيق ، حيث شهدت الفترة التي أعقبت صدور هذا الحكم مضاعفة الهجوم على الرق ، وازدادت الآمال عند دعاة تحرير الأرقاء في إمكانية إلغاء الرق رسمياً ^(١) .

وفي عام ١١٨٧هـ / ١٧٨٣م تشكلت في بريطانيا أول جمعية لتحرير الرقيق جعلت مهمتها الرئيسة مقاومة تجارة الرقيق لاسيما في غرب أفريقية ، وكانت هذه الجمعية أول جهة تخصص في هذا المجال لاني بريطانيا فحسب بل في العالم كله ، وكان ذلك سبباً في تحريك طوائف جمعية الأصدقاء في المستعمرات البريطانية في الأمريكتين ؛ فطردت من عضويتها كل من امتلك رقيقاً ورفض تحريره ^(٢) ، وخلال تلك الفترة حقق دعاة تحرير الأرقاء نصراً جديداً حينما انضم إليهم رئيس الوزراء البريطاني وليم بت ^(٣) (W. Pitt) الذي اقتنع بفكرة إنشاء مستعمرة على الساحل الغربي لأفريقية من أجل توطين الأرقاء الذين يمكن تحريرهم ، ونشر الثقافة الأوروبية في هذا الجزء من القارة ، وبناءً على ذلك تأسست شركة سيراليون، وصدر مرسوم يبيح لها إنشاء المستعمرة وإدارتها والتي سميت بسيراليون (Sieraleone) ، وبُنيت العاصمة فريتاون (Free Town) بعد محاولات عديدة، وسرعان ما نقل إلى هذه المستعمرة التي استؤجرت من أحد الزعماء الأفارقة ^(٤)

^(١) Coupland, R. , The Brifish Anti - Slavery Movement, p57.

^(٢) جلال يحي ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٩٨ .

^(٣) وليم بت : كان عضواً في البرلمان البريطاني في أول الأمر ، ثم صار رئيساً للوزراء في عام ١١٨٧هـ / ١٧٨٣م ، واستقال في عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م ، ثم عاد رئيساً للوزارة مرة أخرى عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م ، وتوفي في عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م ، انظر : محمد عبد المنعم يونس، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

^(٤) بعد صدور قرار اللورد منسلفيد عام ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م حرر ما يقارب ١٥,٠٠٠ رقيق في إنجلترا ، وكان الكثير من هؤلاء الأرقاء غير راغب في الاستقرار في بريطانيا ، وأصبح هؤلاء الأرقاء يشكلون

أربعمائة من الأرقاء المحررين^(١) .

وعلى كل حال فقد تعثرت الجهود الرامية لإلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا لفترة من الزمن^(٢) ، وذلك بسبب المقاومة أبدتها التجار البريطانيون العاملون بها، إضافة إلى قيام الثورة الفرنسية في عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م ، الأمر الذي أدى إلى إثارة اهتمام الرأي العام البريطاني أكثر من أي شيء آخر ، ولذا فلم تقم بريطانيا بعمل إيجابي لمقاومة هذه التجارة حتى عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م ، بينما كانت الدانمارك قد سبق وأن أصدرت مرسوماً ملكياً في رمضان من عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م يقضي بإلغاء تجارة الرقيق ومنع رعاياها من ممارسة هذه التجارة ، ولكنها أمهلت رعاياها حتى عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م حتى يقوموا بتصفية أعمالهم والتحول إلى أعمال تجارية أخرى^(٣) .

وفي عام ١٢١٨هـ / ١٨٠٥م أصدرت شركة الهند الشرقية تعميماً يقضي بأن نقل الأرقاء بواسطة أحد الرعايا البريطانيين يعتبر جنائية تستوجب السجن ، وطبق هذا القانون في البنغال ، ومن هنا يمكن القول إن الحكومة البريطانية بدأت منذ ذلك التاريخ بالاهتمام بتجارة الرقيق العربية^(٤) ، وأخيراً أصدر مجلس العموم

مشكلة للسلطات البريطانية فكان لابد أن تفعل لهم شيئاً ، وأسهم في تفاقم هذه المشكلة أن كثيراً من أولئك الأرقاء خاضوا حرب الاستقلال الأمريكية إلى جانب بريطانيا ، وبعد نهاية الحرب خشي هؤلاء الأرقاء بطش الأمريكيين ، فجرت محاولات لتوطينهم في نوبا سكوتيا (Nova Scotia) ، وفي جزر البهامس (Bahamas) ولكن هذه المحاولات لم تنجح ، ولذلك تقرر إرسالهم إلى سيراليون . انظر : فيج . جي . دي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٧ .

(١) محمد صفى الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣-١٠٤ ؛ جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٢) أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي ، ص ٩٨ .

(٣) زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص ٨٠ .

(٤) إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية ، ص ١٢٥ .

البريطاني (البرلمان) قراراً في عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م يقضي بإلغاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية ، وتمت موافقة مجلس اللوردات على هذا القرار في العام التالي، وقد نص القرار المذكور على تحريم نقل الأرقاء على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني ، ولكن تجب الإشارة إلى أن صدور هذا القرار لم يكن يعني إنهاء هذه التجارة ، ولكنه أبطل الصفة الرسمية لها ، حيث ظل بعض البريطانيين يمارسونها ولكن بطرق التهريب ، لاسيما وأن هذا القرار لم ينص على عقوبة معينة على من يعمل بها ^(١) .

وأصدرت بريطانيا في عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٧م تشريعاً آخر يُلزم ربانة السفن الأوروبية أن يقدموا تعهداً مكتوباً ألا يعملوا في تجارة الرقيق ، وطبق هذا التشريع في الولايات التابعة لبومباي ^(٢) .

وفي عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م صدر مرسوم يحدد عقوبات معينة لمن يعمل في هذه التجارة ، حيث نصّت المادة الأولى من هذا المرسوم على تغريم كل من يخالف أحكام هذا القانون مئة جنيه استرليني عن كل رقيق يحاول بيعه أو نقله ، ونصت المادة الثانية على مصادرة كل سفينة تعمل في نقل الأرقاء ، كما نصت مادة أخرى على مصادرة الأرقاء موضوع المخالفة ^(٣) ؛ ثم أصدرت الحكومة البريطانية قانوناً في عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م وضع حداً نهائياً لتجارة الرقيق باعتبارها عملاً من أعمال القرصنة ^(٤) .

^(١) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٦٩-٧٠ ؛ فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ ؛ ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٤٩ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص ١٠٠ .

^(٢) إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية ، ص ١٢٥ .

^(٣) زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص ٨١ .

^(٤) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٩٩ .

وبناءً على ذلك فقد تزعمت بريطانيا منذ ذلك التاريخ حملة عالمية لمكافحة تجارة الرقيق ، وعملت على إقناع الدول الأوروبية الأخرى بالتخلي عن هذه التجارة ، والتسليم لها بحق تفتيش السفن التي يشتبه في أنها تحمل رقيقاً وذلك لتحقيق أهداف عديدة سيتم تناولها لاحقاً .

وبدأت الجهود الدولية لمكافحة تجارة الرقيق حينما اجتمعت الدول الأوروبية في مؤتمر فينا^(١) عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م لمناقشة نتائج الحروب النابليونية واستصدرت بريطانيا قراراً من خلال هذا المؤتمر اعتبرت فيه تجارة الرقيق عملاً من أعمال القرصنة^(٢) ، وتبيّنت أهداف بريطانيا الاستعمارية من وراء هذه الحملة لمقاومة تجارة الرقيق حينما أخذت قراراً من المؤتمر يقضي بحرقها في أن تتزعم مقاومة هذه التجارة ، وأن لها الحق في تفتيش السفن التي يشتبه في أنها تحمل أرقاء ، ومن المؤكد أن بريطانيا قامت بهذه الجهود بعد أن تحولت من تجارة الرقيق إلى أنواع أخرى من التجارة أكثر ربحاً ، إلا أن الحكومة الأسبانية لم تعط بريطانيا هذا الحق إلا بعد أن تسلمت الحكومة الأسبانية ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، ودفعت بريطانيا للبرتغال ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ؛ وذلك مقابل التسليم للحكومة البريطانية بهذا الحق، وبناءً على ذلك منعت البرتغال تجارة

(١) عقد هذا المؤتمر في الفترة من رمضان ١٢٢٩هـ / سبتمبر ١٨١٤م وانتهى في رجب ١٢٣٠هـ / يونيو ١٨١٥م ، وحضره أكثر من مئة وأربعون وفداً أوروبياً للمطالبة بتعديل الخريطة السياسية لأوروبا بعد إنتهاء الحروب النابليونية ، ويُعدُّ هذا المؤتمر أكبر المؤتمرات الدولية التي عقدت حتى ذلك الوقت بعد مؤتمر وستفاليا، وكان من ضمن قرارات مؤتمر فينا الدعوة إلى بعض المبادئ الإنسانية لمحاربة تجارة الرقيق، وحرية الملاحة في البحار والأنهار الدولية ، وإعادة تخطيط الحدود السياسية في أوروبا . انظر :

عبدالعزیز نوار ، وعبدالمجید نعنعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥-١٥١ ؛

عبدالرحيم عبد الرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي ، ص ١٨٩-١٩١ .

(٢) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠١-٤٠٢ .

الرقيق في المستعمرات البرتغالية ، وذلك في عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م ، وُحِدَ عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م موعداً نهائياً لإلغائها ، ولكن هذا الموعد تأجل حتى عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م ، إلا أن تجارة الرقيق في موزمبيق البرتغالية لم تتوقف إلا في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م^(١) ، وأصدرت الحكومة الأسبانية قرار يقضي بإلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاتها بعد عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م ، وألغت السويد تجارة الرقيق بدءاً من عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م^(٢) ، وكذلك فعلت هولندا في عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ألغت الرق رسمياً في عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م^(٣) ولكن على الرغم من ذلك ظلت تجارة الرقيق

(١) جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١-٩٢ .

(٢) خطاب صكار العاني ، دور حركات الاستكشاف البحري والحركة التجارية الأوروبية في تجارة الرقيق، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥ .

يذكر شوقي الجمل أن إلغاء تجارة الرقيق في هولندا كان في عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م بالاتفاق مع بريطانيا ؛ انظر : دور المجتمع الغربي ، ص ٥٧ .

(٣) حددت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م موعداً لإلغاء الرق ووضعت ذلك ضمن بنود دستورها ، على أن تقوم السفن الأمريكية بوقف تجارة الرقيق اعتباراً من عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م ، ولكن ذلك لم يعمل به حتى انتهت الحرب الأهلية (Cirilwar) التي اندلعت في عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م ، وبعد انتصار الولايات الشمالية وتوقف الحرب في عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء تجارة الرقيق نهائياً ، وذلك في عهد الرئيس إبراهيم لنكولن (Abraham Linclin) ، وفي عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م اشترت جمعية التوطين الأمريكية منطقة ليبيريا في غرب أفريقية وجعلتها مركزاً لنشاطها . انظر :

عبدالعزیز سلیمان نوار، وعبدالمجید نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ب . ط . دار النهضة العربية، بيروت ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ، ص ١١٢-١١٣ ، ١٢٩ ؛

عبدالفتاح حسن أبو عليّة ، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، ب . ط ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص ٧٧ ، ١٢٠-١٢٢ ؛

شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ص ٤٨ ، وفي عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م توقفت تجارة الرقيق نهائياً في البرازيل . انظر :

إبراهيم حركات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص ١٠٢ .

الأوروبية تمارس في شرق أفريقية وفي موزمبيق والسودان وفي نيجيريا وأماكن أخرى من أفريقية ، وذلك بمعرفة الحكومات الأوروبية ، فاتفقت بريطانيا مع فرنسا على التعاون على عدم إدخال الرقيق إلى ممتلكاتها ، وكان ذلك في عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م على أن تتوقف هذه التجارة نهائياً في عام ١٢٣٤هـ/١٨١٩م ، وسبب هذا التأجيل من أجل استقدام عدد من الأرقاء إلى جزيرة ^(١) هايتي ^(٢) .

وفي عام ١٢١٩هـ/١٨٣٤م تم تحرير جميع الأرقاء في بريطانيا ومستعمراتها، وذلك بجهود جمعية مناهضة الرق، ودفعت الحكومة البريطانية ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني تعويضاً لأصحاب الأرقاء المحررين ، حيث تم تحرير ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ رقيق ^(٣) .

والجدير بالذكر أن الدول الأوروبية كانت قد عقدت مؤتمر أكس لاشابل ^(٤) (Axi la Chspelle) في عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م الذي يعتبر استكمالاً

^(١) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص ٧٢-٧٣ .

^(٢) هايتي : تقع في البحر الكاريبي ضمن مجموعة جزر الهند الغربية أو الأنثيل الكبرى ، وتمثل الثلث الغربي لجزيرة هسبانيولا بالاشتراك مع جمهورية الدومينيكان ، وتبلغ مساحة هايتي ١٧٠٨ أميال مربعة ، وتحدها الدومينيكان من الشرق ، ويفصلها عن كوبا ممر ويندوارد البحري ، ويقوم اقتصادها على الزراعة ، وكانت مستعمرة أسبانية في أول الأمر ، ثم احتلتها فرنسا في عام ١١٠٨هـ/١٦٩٧م وأباد الأسبان السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين ، وهجروا إليها آلاف من الرقيق الأفريقي للعمل في الزراعة ، وحاول الأرقاء الثورة على فرنسا بمساعدة بريطانيا ، وفي عام ١٢٥٣هـ/١٩٣٤م احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية . انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١٦٦٣/٢-١٦٦٤ ؛

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٧-٤٥٨ .

^(٣) محمد عبدالمنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص ١٠١ .

^(٤) أكس لاشابل : تسمى أيضاً آخن ، وهي إحدى مدن ألمانيا ، تقع قريباً من الحدود البلجيكية والهولندية

لما جرى بحثه في مؤتمر فينا المذكور ، وكانت تجارة الرقيق والقرصنة من أهم القضايا المطروحة للبحث في هذا المؤتمر ، إضافة إلى النظر في التنظيمات الدبلوماسية بين الدول المشاركة ، وضمان السلام في أوروبا ، وقد طرحت بريطانيا موضوع منع تجارة الرقيق وإلغائها ، فوافق المؤتمر على قبول التعهدات التي أعلنتها بعض الدول بشأن منع هذه التجارة ، إلا أن المؤتمر أخفق في إيجاد حل موفق لمشكلتي الرقيق والقرصنة ^(١) .

لقد شهد النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي زيادة في النشاطات الاستعمارية للدول الأوروبية ، لاسيما في قارة أفريقية ، وذلك راجع إلى التطور الصناعي الذي طرأ في أوروبا وزيادة الإنتاج عن الحاجة المحلية ، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الاعتماد على أساليب عسكرية جديدة ، وظهور سفن مزودة بمدافع قادرة على قصف الموانئ ، ونشر الدمار بسرعة فائقة ، بل أصبحت هذه السفن قادرة على السير في الأنهار باتجاه معاكس لاتجاه مياه الأنهار ^(٢) .

ومنذ بداية القرن المذكور أحرزت بريطانيا قصب السبق في توجهاتها الاستعمارية وزيادة هيمنتها الدولية ، فبدأت تحتلق الحجج الواهية لسط نفوذها على مناطق متعددة ، فتدخلت في سلطنة عمان متذرة بالإنسانية ومكافحة تجارة الرقيق في منطقة المحيط الهندي ، واشتركت مع فرنسا في تمويل النشاط

تعتبر من أقدم المدن الأوروبية ، وهي مركز صناعي مهم في ألمانيا ، وتعرضت للتدمير خاصة معالمها التاريخية خلال الحرب العالمية الثانية . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ، ٦٦/١ .

^(١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي ، ص ١٩٤-١٩٥ ؛ أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١/١٢٥ .

^(٢) عبدالعزيز نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٨ .

التنصيري في شرق أفريقية وغربها ، وبناء على ذلك ازدادت معرفة الأوروبيين بالقارة الافريقية وازدادت الدعوة في أوروبا من أجل تنشيط العمل الأوروبي في أفريقيه باسم " رسالة الرجل الأبيض " ، أو باسم "مقاومة تجارة الرقيق" ، وتزعم هذه الدعوات رؤساء الشركات الأوروبية الكبرى ، ورجال السياسة ، ولم تلبث حتى أصبحت حجة مناسبة للدول الأوروبية للسيطرة على كثير من البلاد الأفريقية واستغلال مواردها ^(١) ، وهذا ما جعل بداية القرن الرابع عشر الهجري ، العقد التاسع من القرن التاسع عشر الميلادي وقتاً ملائماً لعقد مؤتمر دولي لتنسيق الجهود الاستعمارية الأوروبية في أفريقية ، بعد ظهور قوى استعمارية جديدة أهمها بلجيكا ، وإيطاليا ، وألمانيا .

وازدادت الحاجة لهذا المؤتمر بعد اشتداد التنافس الأوروبي حول الكونغو ، حتى تحول ذلك إلى أزمة دولية ^(٢) .

وهذا ما جعل المستشار الألماني بسمارك ^(٣) (Bismarck) يدعو إلى عقد

^(١) المرجع نفسه ، ص ٣٠٨-٣١١ .

^(٢) عرفت تلك الأزمة باسم أزمة الكونغو ، وترجع أساساً إلى التنافس بين بلجيكا وفرنسا حول حوض الكونغو ، حيث أوفدت كل منها رحالة ليستكشف المنطقة ويعمل على نشر نفوذها ، كما يعمل على عقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين ، وبازدياد حدة هذه المنافسة دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين لمناقشة هذه الأزمة. انظر :

السيد رجب حراز، أفريقية الشرقية ، ص ٢٨٢-٢٩٠ .

^(٣) بسمارك : هو أول مستشار لألمانيا بعد إعلان الأمبراطورية الألمانية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، عمل على بسط نفوذ بلاده على أجزاء من الدانمارك والنمسا ، وشن حرباً على فرنسا ، وترأس في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م مؤتمر برلين الذي أعاد تنظيم الحدود بين دول البلقان ، وفي عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م أقام حلفاً ثلاثياً مع النمسا وإيطاليا ، وشارك في تقسيم أفريقية بين الدول الاستعمارية ، فكان نصيب بلاده الكميرون ، وتوجو ، وأفريقية الشرقية الألمانية ، وعرف الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا بعصر بسمارك ، وتوفي عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م . انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥٢/١ ، المنجد في الأعلام ، ص ١٢٨ .

مؤتمر دولي في برلين لمناقشة أزمة الكونغو ، ولوضع قوانين دولية لتنظيم الملاحة والتجارة في أفريقية ، ويذكر أحد الباحثين إن هذا المؤتمر هو الذي فتح الباب رسمياً للتسابق الاستعماري لاستغلال الموارد الأفريقية ^(١) .

بدأ المؤتمر أعماله في محرم ١٣٠٢هـ / نوفمبر ١٨٨٤م وشاركت فيه الدول التالية : ألمانيا ، فرنسا ، النمسا ، المجر ، بلجيكا ، الدانمارك ، بريطانيا ، إيطاليا ، هولندا ، النرويج ، السويد ، البرتغال ، روسيا ، اسبانيا ، الدولة العثمانية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصدر المؤتمر في جمادى الأولى من عام ١٣٠٢هـ / فبراير من عام ١٨٨٥م قراراته التي تتألف من ثمان وثلاثين مادة ^(٢) ، نصت المادة السادسة على ضرورة التزام الدول التي تمارس نفوذاً في الكونغو بأن تقوم بالقضاء على الرق وتجارته ^(٣) ، والواقع أن ما ورد في المادة السادسة يؤكد أن تجارة الرقيق لا تزال تمارس في القارة الأفريقية حتى هذه الفترة ، ويوضح بجلاء أن الدول الأوروبية تتخذ من هذه المسائل ذريعة للتدخل في شؤون المناطق الأخرى تمهيداً للسيطرة عليها واستغلال مواردها ، واسترقاق الأفارقة وهم في بلادهم .

ومن هنا فإن الدول الأوروبية التي نادى بهذا المبدأ الإنساني هي التي اتخذت صوراً أخرى للرق ، وتمثل هذا النوع الجديد من الرق في السياسة التي اتبعها الملك ليوبولد الثاني ^(٤) (Leopold 11) ملك بلجيكا في الكونغو بعد أن

(١) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٥٣ .

(٢) من أهم ما صدر عن هذا المؤتمر : حياد إقليم الكونغو وحرية التجارة فيه ، إضافة إلى حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر ، وأن تقوم الدول الأوروبية التي تريد استعمار أرض أفريقية بإخطار الدول الأخرى بالمناطق التي تضع يدها عليها ، وإذا ما أعلنت أي دولة أوروبية حمايتها على أرض أفريقية ؛ فمن اللازم أن يصاحب ذلك الإعلان وجود احتلال فعلي ، وليس مجرد ادعاء الحماية . انظر : عبدالعزيز نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٧-٣١٨ .

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٢٨٨ .

(٤) ليوبولد الثاني : خلف والده في حكم بلجيكا عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م ، واشتهر في التاريخ الاستعماري

وافق مؤتمر برلين على أن يعهد بإدارتها إليه ، فكان البلجيكيون يجبرون السكان الأفارقة على العمل دون أجر مناسب ، واستخدموا وسائل الإرهاب لإجبار زعماء القبائل على توفير العدد اللازم من العمال لجمع المطاط والعاج ، فتبين للرأي العام العالمي أن أبشع الجرائم ترتكب في الكونغو على يد ممثلي ملك بلجيكا ، الذي أعلن عزمه في وقت سابق على تحقيق الأهداف الإنسانية !! ، التي مات لفنجستون - أحد المنصرين الداعين لقمع تجارة الرقيق لاسيما في منطقة شرق أفريقية - دون أن يحققها ، وقد ناقش مجلس العموم البريطاني هذه المسألة ^(١) ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تتخذ إجراءً ذا بال ضد بلجيكا .

وعلى الرغم من الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها بريطانيا مع بعض الدول العاملة في تجارة الرقيق لوقف هذه التجارة والسماح للأسطول البحري البريطاني بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات ؛ إضافة إلى المؤتمرات الدولية التي نادى بوقف تجارة الرقيق ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في نظر المسؤولين البريطانيين ، لاسيما بعد ازدياد الإسهام الفرنسي في تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، ووجود تهريب للأرقاء بين المنطقة المذكورة والخليج العربي ، وبناء على ذلك أوعزت الحكومة البريطانية إلى ملك بلجيكا ليدعو إلى عقد مؤتمر دولي في بروكسل ، الهدف منه الخروج بعدد من الإجراءات الكفيلة بالقضاء التام على تجارة الرقيق

=

في أفريقيه بأنه شجع رحلات ستانلي بالمال والتأييد ، وأسس ما عرف باسم الجمعية الدولية الأفريقية ، وهي التي مهدت له الاستيلاء على الكونغو ، واعترف مؤتمر برلين بحقه الشخصي بملكية هذه المنطقة باسم (ولاية الكونغو الحرة) ، ولكنه لم ينجح في إدارة هذا الإقليم ، الأمر الذي اضطره إلى تسليمه إلى حكومة بلجيكا ، وتوفي عام ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩ م . انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١٣٥٧/٢ ؛ المنجد في الإعلام ، ص ٥٠٦ .

^(١) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٤٨-٤٩ .

في أفريقية ، لاسيما في شرق القارة ، ويبدو للباحث أن بريطانيا كانت تستهدف من هذا المؤتمر إعادة فرض هيمنتها الدولية ، وتفعيل دور أسطولها البحري في مواجهة هذه التجارة ، والتأكيد على الاتفاقيات التي سبق وأن عقدتها مع بعض الدول لقمع تجارة الرقيق ، ويأتي ذلك في وقت خرجت فيه بريطانيا خالية الوفاض من مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م ، خاصة فيما يتعلق بمطامعها في الكونغو .

وتأتي أهمية هذا المؤتمر لموضوع الدراسة أن كثيراً من القرارات التي صدرت عنه لها علاقة وثيقة بتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي ^(١) والمحيط الهندي ، خاصة وأن بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية من الدول التي اشتركت فيه وصدّقت على قراراته ، وهي القوى التي تتنافس على النفوذ في المنطقة في تلك الفترة .

لقد شهد هذا المؤتمر حضور ثلاثة وعشرون وفداً دولياً ، ما بين رؤساء دول أو ممثلين لهم ، مما يؤكد أن بريطانيا حشدت جهودها لتحقيق الهدف المنشود من وراء هذا التجمع الدولي ^(٢) ، في وقت زادت فيه رغبة كثير من الأفراد والجمعيات البريطانية في فتح شرق أفريقية للاستغلال الاقتصادي ، ونشر النصرانية فيها باعتبار ذلك أفضل وسيلة لقمع تجارة الرقيق ^(٣) .

^(١) ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٥ .

^(٢) من أهم الدول التي شاركت في مؤتمر بروكسل : بريطانيا ، ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمارك ، أسبانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، فارس ، البرتغال ، روسيا ، السويد ، الدولة العثمانية ، زنجبار ، انظر :

I . O . R . R /15/1/199, Political de Partment, “ Gererd act of the Brussels Conference “ , 2 july 1890, p.53

^(٣) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٧ .

هذا إضافة إلى ما تسببت به كتابات الرحالة الأوروبيين ^(١) ؛ التي أظهرت منطقة شرق أفريقية على أنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وأن الأرقاء هم أهم صادرات المنطقة ، وذلك في وقت شهدت فيه كثير من بلاد العالم كساد هذه التجارة ، ولكن هؤلاء الرحالة أكدوا ازدهار تلك التجارة ، وامتألت كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، والمعاملة السيئة التي لقيها السكان الأفارقة على يد تجار الرقيق العرب ، وأشاروا أيضاً إلى أن وصول رقيق واحد إلى الساحل يعني أنه تم صيد عشرة أرقاء مات منهم تسعة أثناء الطريق من سوء معاملة العرب ، وقلة الطعام الذي يتناوله الأرقاء ، ولذلك فإن كتابات هؤلاء الرحالة أدت إلى تنبيه الرأي العام الأوروبي إلى هذه القضية ، ومن هنا عقدت هذه الدول مؤتمر بروكسل تمهيداً للسيطرة على شرق أفريقية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ^(٢) ، خاصة بعد ظهور آراء جديدة في أوروبا وخاصة في بريطانيا تدعو إلى إحلال التجارة المشروعة محل تجارة الرقيق ، بدلاً من اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية التي تبين عدم جدواها ^(٣) .

وبناء على ذلك افتتح مؤتمر بروكسل في ذي الحجة من عام ١٣٠٧هـ ، يوليو ١٨٩٠م ، وجاء في اللائحة العامة لهذا المؤتمر أن الهدف من إقامته هو

^(١) من أبرز هؤلاء الرحالة : دافيد ليفنجستون (David Livingstone) ١٢٢٨-١٢٩١هـ / ١٨١٣-١٨٧٤م ، وريتشارد فرنسيس بورتون (Richard Francis Burton) ١٢٣٧-١٣٠٨هـ / ١٨٢١-١٨٩٠م ، وجون هانج سبيك (John Hanning Speke) ١٢٤٣-١٢٨١هـ / ١٨٢٧-١٨٦٤م ، وفرني لوفيت كامرون (Verny Lovett Comeron) ١٢٦٠-١٣١٢هـ / ١٨٤٤-١٨٩٤م ، وجوزيف طومسون (Joseph Thomson) ١٢٧٥-١٣١٣هـ / ١٨٥٨-١٨٩٥م .
انظر : السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٤٧-٤٨ .

Couplond : R . the Exploitation of East Africa p.p. 129-130 .

^(٢) جلال يحيى ، التنافس الدولي في شرق إفريقيا ، ص ٦٦-٦٧ .

^(٣) السيد رجب حراز ، أفريقيا الشرقية ، ص ٢٣٨ .

تجديد المصادقة على القرارات التي اتخذت في فترات سابقة بين الدول ، وذلك لوضع نهاية للجرائم والدمار اللذين وجدا بسبب استرقاق الأفارقة ، ولحماية سكان القارة ، والعمل على نشر السلام والحضارة بينهم !! ، وذلك بالخروج بعدد من التوصيات التي تكفل إنجاز هذه المهمة ^(١) .

وجاء في المادة الأولى من لائحة المؤتمر إقرار الدول المشاركة أن أفضل السبل لقمع تجارة الرقيق داخل القارة الأفريقية تتمثل في تنظيم الخدمات الإدارية والقضائية ، والدينية ، والعسكرية في الأراضي الأفريقية الخاضعة لحماية الدول الاستعمارية ، وكذلك إيجاد مراكز استعمارية تحتل بالقوة داخل القارة ، وإنشاء طرق حديدية تربط بين الساحل والمحطات الإدارية في الداخل ، وتسهيل الاتصال البرقي بين هذه المحطات ؛ وذلك لن يتم إلا بحظر استيراد الأسلحة النارية في الأراضي التي تعتبر مسرحاً لتجارة الرقيق ^(٢) .

وعلى كل حال فإنه من الصعوبة هنا أن نعالج القرارات التي اتخذتها الدول المشاركة في هذا المؤتمر في حملتها على تجارة الرقيق ^(٣) ، ولكن الذي يهمنا هنا هو ما يتعلق بالخليج العربي وشرق أفريقية .

بموجب المادة السادسة فإن الأرقاء المحررين سوف يتم إعادتهم إلى بلادهم قدر الاستطاعة ، وإلا فسوف يتم توطينهم في الأماكن التي تم تحريرهم فيها ، ونصت المادة العشرون والحادية والعشرون على أن تتخذ الدول الموقعة على هذه اللائحة خطوات جماعية أكثر فاعلية ؛ لقمع تجارة الرقيق في سواحل المحيط

^(١) I. O. R. , R/15/1/199, Polical de portment “ General act of the Brussels Confevence “ 2 July 1890, p. 54 .

^(٢) I bid. , p.55 .

^(٣) بلغت مواد اللائحة العامة للمؤتمر ١٠٠ مادة ؛ انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١١) .

الهندي والخليج العربي ، وجاء في المادة الرابعة والعشرين أن الشروط التي في الاتفاقيات الدولية الخاصة بقمع تجارة الرقيق تبقى سارية المفعول إذ لم تتغير بهذه اللائحة ^(١) ، وهذا يعني أن المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع سلاطين عمان لمكافحة تجارة الرقيق لقيت قبولا دولياً .

وتضمنت المادتان ٢٨ و ٢٩ من لائحة مؤتمر بروكسل ، أن الرقيق الذي يلجأ إلى إحدى السفن الحربية التي ترفع علم إحدى الدول الموقعة ؛ يتم تحريره فوراً ، وأن الرقيق الذي يتم احتجازه بدون رغبته على ظهر إحدى السفن الأهلية ، فإنه يمكن تحريره بواسطة أي وكالة تابعة لإحدى الدول الموقعة على هذه اللائحة ^(٢) .

أما فيما يتعلق بالأعلام ، فقد تضمنت المادة ٢٥ من اللائحة بأن تتعهد الدول الموقعة باتخاذ إجراءات فعالة لمنع انتهاك سيادة أعلامها ، ووقف نقل الرقيق بواسطة السفن التي ترفع أعلام هذه الدول ، واتفقت هذه الدول في المادة ٣٢ من اللائحة على أن لا يتم منح علم أي دولة من الدولة المذكورة للسفن المحلية إلا إذا كان المشرفون على السفينة أو المالكون لها من رعايا الدولة التي يرفعون علمها ، أو داخلين تحت حمايتها ، وأن يقدموا ما يثبت أنهم لم يشتركوا في تجارة الرقيق ، وأن يدفعوا تأميناً مالياً ، يكون ضماناً تسدد منه أي غرامات يلزمون بدفعها ^(٣) .

واتفقت الدول المشاركة في هذا المؤتمر على تبادل سريع للمعلومات التي

I bid .

(١)

I bid .

(٢)

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٥٩٠ .

I.O.R. , R/15/1/199, Polical de portment “ General act of the Brussels ^(٣) Confefence “ 2 July 1890, p. 56 .

تقود إلى كشف المتورطين في تجارة الرقيق ، وذلك من خلال إنشاء مكتب دولي واحد على الأقل في زنجبار ؛ ليكون مركزاً للمعلومات التي يعتقد أنها تساعد على قمع تجارة الرقيق وذلك جاء في المادتين ٢٦ و ٢٧ ^(١) من اللائحة العامة للمؤتمر .

وأقر مؤتمر بروكسل أن للسفن الحربية التابعة للدول الموقعة على هذه اللائحة الحق في توقيف السفن ، وتستولي - إذا دعت الضرورة - على السفن التي تقل حمولتها عن ٦٠٠ طن ويشك في أنها تعمل في تجارة الرقيق ، وذلك وفقاً للمادتين ٢٢ ، ٢٣ من اللائحة المذكورة ^(٢) ، إلا أن فرنسا تقدمت بتحفظات معينة فيما يتعلق بحجز السفن التي ترفع العلم الفرنسي من قبل سفن الدول الأجنبية ^(٣) .

ومهما يكن من أمر فإن استقراء ما جاء في اللائحة يكشف أنها جاءت لإضفاء الصفة الدولية على الأعمال التي قامت بها بريطانيا تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق قبل ذلك ، خاصة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، ومما يؤكد ذلك أن بعضاً من مواد هذه اللائحة أخذ من لائحة مكافحة تجارة الرقيق التي تبنتها الحكومة البريطانية في عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ^(٤) ، وفرضتها على سلطان عمان ، وسلطان زنجبار .

وتأكيداً لهيمنة الحكومة البريطانية جاء إعلان حمايتها على زنجبار متزامناً مع

I bid.

(١)

I bid., p. 55.

(٢)

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٩٠/٦ .

(٤) I.O.R. , R/15/1/199, Polical de portment “ General act of the Brussels Confevence “ 2 July 1890, p. 62 .

مؤتمر بروكسل^(١) ؛ كما وقعت اتفاقية مع سلطان عمان أعلنت فيها الحماية على السلطنة في عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م ، تحت ما يسمى اتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة^(٢) .

ولكن بعد مؤتمر بروكسل إزدادت المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان، لاسيما بعد أن بدأت فرنسا بمنح أعلامها لبعض العمانيين الذين اتهمتهم بريطانيا بالمتاجرة بالرقيق ، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل القادم .

Ingrams, W.H., op. cit ., p. 172 .

I. O. R. , R/15/6/252 File No. V111/65, Commercial Treaty 1891, Muscat^(١)
Order in Cuncit 1915 .

المبحث الثالث :

أهداف بريطانيا من مقاومة تجارة الرقيق :

حينما تبنت بريطانيا مقاومة تجارة الرقيق في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، كانت العوامل الإنسانية هي الدوافع المعلنة ، ولكن مع تطور الجهود البريطانية في مكافحة هذه التجارة بدأت تنكشف أهداف أخرى غير التي أعلنت من قبل ، لاسيما في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ومنطقة المحيط الهندي بشكل عام ، وتبين أن هذه الأهداف في مجملها أهدافاً استعمارية اتخذت الجهود الدبلوماسية والعسكرية في بعض الأحيان وسيلة لتحقيقها .

والواقع أن معظم الكتاب والباحثين الغربيين اغفلوا الدور السلبي لبريطانيا في تجارة الرقيق ، وركزوا في كتاباتهم على الدور (الإيجابي) ، الذي قامت به لمحاربة هذه التجارة والقضاء عليها ^(١) ، وعقد بعضهم مقارنة بين تجارة الرقيق التي كانت موجودة في شرق أفريقية والخليج العربي ، وبين موقف الإسلام من الرق ، وأنه يُبيح للمسلمين استرقاق الآخرين ، بل يدعون ^(٢) أن الإسلام فتح المجال للمتجارة بالرقيق باعتباره حقاً من الحقوق الدينية .

وبناءً على ذلك فإن مناقشة تجارة الرقيق مع الذين تأثروا بها بشكل مباشر تعتبر من الأمور ذات الحساسية البالغة ، ذلك أن الذين نشطت حملات مكافحة تجارة الرقيق من أجلهم - في الظاهر - لم يتمكنوا من إدراك أهداف الذين قاموا بهذه الحملات ، خاصة بعد أن حقق الأوروبيون أهدافهم الاستعمارية في شرق

(١) عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص ١٠ .

(٢) كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٣/٢ .

أفريقية^(١) ، فزرعت الكراهية والحقد في نفوس الأفارقة على العرب ، وبخاصة العمانيين ، وعلى المسلمين بشكل عام ، ولم تكن ثورة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م في زنجبار^(٢) إلا دليلاً على ما حققه الأوروبيون والإنجليز بشكل خاص من نجاح في غرس الحقد والكراهية للعرب والمسلمين الذين حُملوا وزر تجارة الرقيق في شرق أفريقيا في العصر الحديث .

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه محاولة لكشف الأهداف التي سعت بريطانيا لتحقيقها من وراء محاربتها لتجارة الرقيق ؛ وذلك في وقت اتخذ فيه بعض الكتاب والباحثين المسلمين الذين اعتمدوا على المصادر الغربية في دراساتهم حول هذا الموضوع ، ولذلك جاءت معظم كتاباتهم ترديداً لمفاهيم الغرب ، وتسويغاً لحججهم^(٣) .

وعلى كل حال فقد تنوعت أهداف بريطانيا في هذا المجال ويحسن الوقوف هنا - بإيجاز على أهم الأهداف التي حاول البريطانيون تحقيقها بتبني فكرة الإنسانين الداعية إلى مكافحة الرق وتجارته ، وهي كما يلي :

(١) أحمد العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٢) في رمضان يناير من ذلك العام اندلعت ثورة مسلحة بقيادة الحزب الأفروشيروزي ، وخلع السلطان جمشيد بن عبدالله ، واستهدف الثائرون القضاء على كل ما هو عربي ، فاعملوا القتل برقاب الرجال العرب واقتادوا النساء العربيات نحو الأسر والذل والاعتصاب ، وباعوهن في سوق النخاسة ، وأسفرت المجازر عن قتل ٢٣ ألف عربي في جزيرة زنجبار ، وقد شارك الإنجليز في هذه الثورة بفاعلية ، ومن أعظم أسباب هذه المذابح اتهام الإنجليز العرب بالمتاجرة بالرقيق وهذا ما أثار غضب الأفارقة . انظر :

سائلة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ من مقدمة المترجم ؛

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا ، ص ٢٧٤-٢٧٥ ؛

سيد عبد المجيد بكر ، مرجع سبق ذكره ، ١٢١/٢-١٢٢ .

(٣) عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص ١٠ .

أولاً : الأهداف السياسية :

اتخذت بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية ، وسواء أكانت هذه المكاسب عالمية أو إقليمية ، فقد كانت هي أبرز العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية لتبني هذه القضية ؛ فعلى المستوى العالمي كان لبريطانيا ثلاث عشرة مستعمرة في أمريكا الشمالية ، عرفت هذه المستعمرات باسم إنجلترا الجديدة (New England) ، وكانت هذه المستعمرات تزود بريطانيا بمنتجاتها من القطن ، والشاي ، والتبغ ، وغير ذلك من المنتجات التي يقوم عليها الأرقاء ، وفرضت الحكومة البريطانية على هذه المستعمرات رسوماً وضرائب باهظة ، وألزمته أن تبيع منتجاتها للمؤسسات التجارية الإنجليزية فقط ، وهذا ما أدى إلى تبرم القائمين من هذه المستعمرات باعتبار أن حكومتهم لا يهتمها إلا مصالح بريطانيا فقط ، إضافة إلى تبرمهم من ارتفاع الضرائب التي يدفعونها لحكومتهم ، فثارت بعض الولايات ضد الحكومة البريطانية ، وكان من أشدها ثورة مدينة بوسطن (Boston) ^(١) عام ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م ، والتي قضى عليها الحاكم البريطاني بمذبحة مروعة عرفت بمذبحة بوسطن ، وهذا ما أدى إلى تزايد الغضب على بريطانيا لدى السكان ، فقرروا مجابهة الحكومة البريطانية ؛ فعقدوا مؤتمراً في مدينة فيلادلفيا ^(٢) (Philadelphia) في عام

^(١) بوسطن : تقع هذه المدينة على رأس خليج يسمى باسمها ، وهي عاصمة ولاية ماساشوستس الأمريكية ، تعتبر من أهم الموانئ الأمريكية ، ومنها صدرت أول صحيفة في العالم الجديد . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٤٣٤ - ٤٣٥ .

^(٢) فلادلفيا : إحدى مدن ولاية بنسلفانيا الأمريكية ، وتقع عند مصب نهر ديلاوير في المحيط الأطلسي ، وتعتبر ثالث المدن الأمريكية وتتمتع بموقع طبيعي ممتاز ، وهي من أعظم الموانئ البحرية في العالم ، كانت عاصمة للولايات المتحدة عشر سنين من عام ١٢٠٤هـ - ١٢١٤هـ / ١٧٩٠ - ١٨٠٠م ، وكان لها دور في الثورة الأمريكية . انظر :

الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٣٥٠ .

١١٨٨هـ/١٧٧٤م اشتركت فيه المستعمرات الإنجليزية الثلاثة عشر ، وتتابع انعقاده في العامين التاليين ، وفي شهر جمادى الأولى من عام ١١٩٠هـ/يوليو ١٧٧٦م أعلن المؤتمرون استقلال هذه المستعمرات عن بريطانيا ^(١) ، وهكذا ظهرت دولة جديدة عرفت باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية - والتي كانت تعتبر في فترة سابقة حقلاً إنتاجياً هائلاً لبريطانيا - أرادت الحكومة البريطانية توجيه ضربة مناسبة للاقتصاد الأمريكي القائم على الأرقاء ، فترعمت مكافحة تجارة الرقيق عالمياً لتمنع اليد العاملة الرخيصة من الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، عقاباً لها على تمردها على بريطانيا من جهة ، وحرصاً على استمرار قوة الاقتصاد البريطاني من جهة أخرى ، هذا إضافة إلى أن وجود الأرقاء في المزارع الأمريكية يساعد على إنتاج كميات هائلة ورخيصة من القطن، والشاي، والتبغ ، وغيرها من المنتجات التي لا يقوى الإنتاج البريطاني على منافستها ^(٢) .

كما أن بريطانيا استخدمت مكافحة تجارة الرقيق لوضع المصاعب والعقبات أمام الدول الأوروبية التي تعتمد على الرقيق للعمل في زراعة مستعمراتها ^(٣) ، لاسيما فرنسا ، وهولندا ، وإسبانيا ، والبرتغال ، ذلك أن إعطاء بريطانيا نفسها الحق في إيقاف وتفتيش السفن التجارية الأجنبية ومصادرة ما عليها من أرقاء سيؤدي حتماً إلى نقص الأيدي العاملة في حقول القطن

^(١) عبدالسلام الترماني، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠؛ عبدالفتاح أبوعلية، تاريخ الأمريكتين، ص ٥١-٥٨.

^(٢) دونالد ويدنر ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة على أحمد فخري وشوقي عطا الله الجمل ، ط ١ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، ص ٩٨ ؛ وقد تمت الاستعانة بهذه الترجمة لأن فيها زيادات عن الترجمة التي سبقت الاستعانة بها .

^(٣) إسماعيل ياغي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد ١٨ ، السنة ٦ ، تصدر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص ١٨٣ .

وقصب السكر سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أم في الدول الأوروبية المذكورة آنفاً ، وبالتالي قلة الإنتاج وعدم منافسته للإنتاج البريطاني ^(١) .

واستغلت بريطانيا هذه القضية في التغلغل الاستعماري في القارة الأفريقية تحت ذريعة القضاء على تجارة الرقيق في مصادرها الداخلية ، خاصة بعد أن عمل الرحالة الأوروبيون على التمهيد لهذا التدخل الاستعماري ، وذلك بتحويل تجارة الرقيق العربية ، والمبالغة في الإحصائيات بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي ، ومن أبرز هؤلاء ليفنجسنون الذي كان لكتاباتهِ وتقاريرهِ أثر كبير في كسب تعاطف الرأي العام الأوروبي ، فعمل على تصوير منطقة شرق أفريقية على أنها وكر من أوكار تجارة الرقيق ، ووصف دور العرب في هذه التجارة ، وأنهم يوثقون الأرقاء بعضهم ببعض ، ويُحَمِّلُونهم العاج ، وذلك في الطريق من الداخل إلى الساحل ، وهم خلال هذه الرحلة يعانون من لهاب السياط حتى إن كثيراً منهم يموتون في الطريق ، كما تحدث رحالة آخر عن سوق الرقيق في زنجبار ، فذكر أنه رأى بنفسه سبعمائة فتاة وهن معروضات لفحص لا يليق بالإنسان من قبل المشترين ^(٢) ، وما من شك في أن هذه المزاعم تحمل من الكذب الشيء العظيم .

ولكن من المؤكد أن هذه الكتابات أدت إلى حشد التأييد لبريطانيا في تزعمها لمسألة مكافحة تجارة الرقيق ، ومن هنا استغل السياسيون الإنجليز هذه الفرصة في تحقيق المكاسب السياسية لدولتهم في شرق أفريقية والخليج العربي . وبدأت بريطانيا في تنفيذ السياسة التي نادى بها هؤلاء الرحالة ، والداعية إلى القضاء التام على تجارة الرقيق ، وإضعاف العرب حتى يسهل على بريطانيا

^(١) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

^(٢) جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص ٢٠٨ .

الاستيلاء على منطقة شرق أفريقية ، وبناء على هذا ادعت بريطانيا أن تدخلها المستمر في سلطنة عمان إنما هو نتيجة لعدم قدرة السلاطين العمانيين على مقاومة تجارة الرقيق ، ومن المعروف أن بريطانيا لم تكن في الواقع تعتمد على هؤلاء السلاطين في هذه المسألة إلا من الناحية الاسمية ^(١) .

وتظاهرت بريطانيا بالدفاع عن الأرقاء فراحت تعقد المعاهدات مع السلاطين وزعماء القبائل الداخلية لتقضي على تجارة الرقيق حسب الادعاء المعلن ، ولكنها اتخذت هذه الخطوة وسيلة للاحتفاظ باليد العاملة الرخيصة في القارة الأفريقية لتكون في خدمة الاستعمار ، ومن هنا يمكن القول إن بريطانيا جعلت من أبناء القبائل الأفريقية أرقاء في بلادهم ، وكانوا من قبل أرقاء خارج هذه البلاد ^(٢) ، ويؤكد هذه الحقيقة أن بريطانيا كانت تعامل الأرقاء في مستعمراتها معاملة تقوم على الاستغلال بأبشع صورته ^(٣) .

وحين استقراء السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في محاربة تجارة الرقيق في السلطنة العمانية يتبين أن هذه السياسة كانت تستهدف أساساً إلى بسط سيطرتها ونفوذها ، وحماية مصالحها في المنطقة ^(٤) ، وقد أكد هذه الحقيقة أحد الدبلوماسيين الإنجليز الذين عملوا فترة طويلة في شرق أفريقية حينما ذكر أن مقاومة بريطانيا لتجارة الرقيق بمظاهرها المختلفة مجرد " دجل " ^(٥) ، يأتي ذلك في وقت كانت فيه بريطانيا تعتقد بأن ممارسة تجارة الرقيق سواء في عمان أم في

(١) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ٢١٣ .

(٢) أحمد شليبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م ، ٤٤٤/٦ - ٤٤٥ .

(٣) عبدالمالك التميمي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص ٧٩ .

(٤) عبد الوهاب عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص ٢٧ .

(٥) سائلة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .

الخليج العربي بمردودها المادي الجيد تعتبر عائقاً أمام استعمارها للمنطقة ؛ إذ سيعمل المنتفعون من هذه التجارة ما يستطيعون لأجل استمرارها ، وهذا بدوره يؤثر على الخطط البريطانية للهيمنة على تلك البلاد . أما كيف يكون ذلك ؟ فإن أحد الباحثين الإنجليز يجيب عن هذا السؤال بقوله : " إن فشل منع تجارة الرقيق كان سيزرب عليه تعاون قبائل الساحل (العماني) مع الوهابيين (!!) في نجد ، وكان الوضع عموماً سيؤدي إلى عرقلة الجهود لبسط النفوذ البريطاني في منطقة الخليج " (١) .

وتتجلى الأهداف السياسية لبريطانيا من وراء تبنيها هذه المسألة إذا أدركنا الأهمية السياسية والاستراتيجية التي يمثلها موقع السلطنة العمانية بقسميها الآسيوي والأفريقي في نظر المسؤولين البريطانيين ، فمسقط تتحكم في مدخل الخليج العربي ، ولذا فهي تشرف على طرق التجارة والملاحة الدولية في المحيط الهندي وبحر العرب ، وخليج عمان ، وتشكل نقطة التقاء لهذه الطرق عبر تلك البحار ، ومن هذا المنطلق فإن السيطرة عليها من قبل أي دولة أخرى يمثل ضربة قاصمة لطرق المواصلات البرية والبحرية إلى شبه القارة الهندية ، ويشكل تهديداً للوجود البريطاني في الهند ، وبناءً على ذلك فإنه يمكن الاستفادة من موقع عمان والخليج بإنشاء المحطات التجارية ، وقواعد للأسطول البريطاني ، ومراكز استطلاع ومراقبة لشؤون المنطقة (٢) .

ويؤكد تصريح أحد المسؤولين البريطانيين أهمية عمان في نظر الحكومة البريطانية لتنفيذ سياساتها حيث قال أحدهم : " إننا نعطي إمام مسقط معاشه

(١) عبد الملك التميمي ، الكويت والخليج العربي المعاصر ، ص ٢٧٧ .

(٢) محمد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ ؛

علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

السنوي ، ونملي عليه السياسة الخارجية ، وكل تدخل أجنبي في شؤون مسقط يعتبر موجهاً ضد بريطانية ، وإني مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى يحدد نص رسمي وضع هذه البلاد القانوني ويجيز لعلم صاحبة الجلالة أن يرفرف على قلعة مسقط " (١) .

وإذا كان الجزء الآسيوي من السلطنة العمانية بهذه الأهمية لدى البريطانيين، فقد بدأت حكومة الهند البريطانية جهودها في فرض سيطرتها على المنطقة منذ العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي .

أما الجزء الأفريقي من السلطنة العمانية فقد شهد خلال فترة البحث تنافساً سياسياً وتجارياً بين كل من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين ، وإن كانت ملامح هذا التنافس قد بدأت قبل ذلك ، ولكن بعد استقرار الأوضاع السياسية في شرق أفريقية واستيلاء السلطان سعيد على الجزر المجاورة لزنبار وخضوع كثير من مناطق الساحل له أصبحت السلطنة العمانية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية على المستوى العالمي .

وأشارت التقارير الأمريكية إلى أن التبادل التجاري بين عمان والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ منذ عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م (٢) ، وبدأ الأمريكيون يدركون الحاجة إلى اتفاقية ترعى مصالحهم في السلطنة العمانية فنجحوا في توقيع معاهدة تجارية وقنصلية مع السلطان سعيد في عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م (٣) ،

(١) محمد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(٢) هيرمان إيلتس ، عمان والولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٩ .

(٣) I . O . R . V/23/217 Treaty between the United States of American and his Highness the Imaum of Muscat , Concluded on the 21st September 1833, p.p. 262-264 .

و بموجب هذه الاتفاقية بدأ الأمريكيون يتمتعون بامتيازات اقتصادية وقضائية ،
وشعر السلطان سعيد بأهميته الدولية ، لاسيما وأن هذه أول اتفاقية تجارية
يوقعها مع دولة كبرى ، ولذلك عمل على كسب المزيد من رضا الأمريكيين ،
وعرض عليهم امتيازات تجارية خاصة في ممتلكاته الأفريقية مقابل أن يقفوا بجواره
ويساعدوه بالسلاح للاستيلاء على مبسه ، ولكن الأمريكيين لم يستجيبوا
لطلبه^(١) ، وكانت هذه التطورات في العلاقات العمانية الأمريكية لا تتفق مع
سياسة بريطانيا التي سعت حثيثاً لإبعاد القوى الدولية المنافسة عن السلطنة
العمانية من خلال معاهدات مكافحة تجارة الرقيق .

وعلى كل حال فإن عقد معاهدات تحت هذا المسمى بين السلطنة العمانية
وبريطانيا يحقق للبريطانيين إبعاد النفوذ الفرنسي عن أراضي السلطنة ، ووقوع
السلطين العمانيين تحت هيمنة المسؤولين البريطانيين ، خاصة بعد أن نجحت
فرنسا منذ وقت مبكر في إبرام معاهدة تجارية وقنصلية مع السلطان سعيد في عام
١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م^(٢) .

وعزز الفرنسيون هذه المعاهدة بمثلها في عام ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م ، ولكن
هذه المعاهدة لم تحقق النتائج المرجوة منها ، إذ سارع البريطانيون لعقد معاهدة
لمكافحة تجارة الرقيق مع السلطنة في العام نفسه^(٣) .

وتمكن الفرنسيون من خطب ود السلطان سعيد في عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م

(١) رأفت غنيمي الشيوخ ، صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية ، ط ٢ ، نشر وزارة التراث القومي
والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ١٨ .

(٢) Arch. Nat. Rapport du Ministere de la Maris mars 1808, op.cit..., dossier 4, p.3

وقد أقرّت هذه المعاهدة سلماً دائماً بين البلدين ، وضمان حرية التجارة ، ومكنت فرنسا من تعيين
وكلاء تجاريين في مسقط وبقية المدن العمانية .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥-١٠٦ .

في وقت شهدت فيه علاقاته مع بريطانيا شيئاً من الفتور الذي تزامن مع تجدد أطماع محمد علي في الجزيرة العربية^(١)، ولعل هذا ما دفع حكومة الهند البريطانية إلى التوصل سريعاً إلى معاهدة جديدة مع السلطان سعيد ، وذلك في العام التالي، وكانت مسألة مكافحة تجارة الرقيق من أهم بنودها ، ولكن ذلك لم يمنع من عقد معاهدة أخرى بين فرنسا والسلطنة العمانية في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

ومن هذا المنطلق فإن مقاومة تجارة الرقيق كانت حجة كافية عند بريطانيا للوقوف في وجه النفوذ الفرنسي في الخليج العربي وشرق أفريقيا ، خاصة وأن فرنسا سعت في تلك الفترة للحصول على امتيازات^(٢) في شرق أفريقيا ، بعد أن فقدت جزيرة موريشوس على يد بريطانيا ، هذا إضافة إلى التعاون الذي كان قائماً بين فرنسا ومحمد علي ، الذي امتد نفوذه إلى مصوع وسواكن على ساحل البحر الأحمر ، وإلى الإحساء ، والبحرين ، ولذا قامت بريطانيا بتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في البحر الأحمر ، فاحتلت سوقطرة^(٣) في عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م ، وعدن في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م^(٤) .

ومهما يكن الأمر فإن بريطانيا حرصت على مواجهة التحديات الفرنسية

Aff. Etr., Rapport de M.laplace Sur Moke et Sur gl Commerce de L,Arabie, ^(١) 1838, MD Asia 26, fo la 3 .

I. O. R., V/23/217 Treaty Concluded on the 17th November 1844, op. cit., ^(٢) p.p. 266-271.

^(٣) سوقطرة : جزيرة تقع في المحيط الهندي بمحاذاة ساحل شرق أفريقيا وخليج عدن وتبعد عن رأس جواردفوي على الساحل الأفريقي ١٥٠ ميلاً ، وتبعد حوالي ٥٠٠ ميل عن عدن ، وتقع هذه الجزيرة على الطريق التجاري إلى الهند ، وتسيطر على مدخل البحر الأحمر . انظر :

جاده ، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ، ط ٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب . ت ، ص ١٧ .

^(٤) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠-١٢١ .

في السلطنة العمانية بطرق دبلوماسية ، فدخلت بمعاهدات سياسية وتجارية مع السلطنة حتى تبعد الدول الأخرى المنافسة عن المنطقة ، وما إن خفّت حدة التهديد الفرنسي في بعض السنوات خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي حتى استغلت بريطانيا تلك المعاهدات في التدخل في شؤون السلطنة الداخلية بطريقة مباشرة ^(١) ، أدت إلى توجيه السلطنة بما يتفق مع السياسة البريطانية ، وكانت مكافحة تجارة الرقيق إحدى الذرائع التي أدت إلى تحقيق ذلك ، لاسيما وأن معظم الرقيق في منطقة الخليج العربي كان يُصدر من ممتلكات السلطان سعيد ، وكان القناصل البريطانيون يتدخلون في شؤون السلطنة الداخلية بحجة التأكد من تنفيذ هذه المعاهدات ، كما أخذت الأساطيل البحرية البريطانية تجوب منطقة المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي بحجة متابعة تنفيذ السفن التجارية للسياسة البريطانية في مجال مكافحة تجارة الرقيق .

وإجمالاً يمكن القول إن بريطانيا اتخذت من مقاومة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق أهدافها الاستعمارية في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، فنجحت في إبعاد القوى المنافسة ، وأمنت خطوط مواصلاتها إلى الهند ، واستحوذت على سلطنة عمان ، من خلال سياسة عقد المعاهدات مع السلطنة وهو ما سنتناوله لاحقاً .

(١) عائشة المسند ، التنافس البريطاني الفرنسي حول عمان ١٢١٣-١٣٢٣هـ/١٧٩٨-١٩٠٤م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات ، الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ص ١٥٢ .

ثانياً : الأهداف الاقتصادية :

شهدت بريطانيا - بشكل خاص - في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ما عُرف باسم الثورة الصناعية ^(١) ، الأمر الذي

^(١) سبقت بريطانيا سائر الدول الأوروبية في مجال الصناعة ، وكان من أهم أسباب ذلك وفرة الفحم والحديد وتقارب منطقتيها وبالتالي سهولة نقلهما باستخدام الطرق المائية ، وكانت حقول الفحم في بريطانيا أكبر من غيرها في الدول الأوروبية الأخرى وأقرب إلى الموانئ المهمة ، هذا إضافة إلى أن مناخ بريطانيا رطب وهو ما يلائم الصناعات القطنية ، وأسهمت القوة المائية المتوفرة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من إنجلترا في إدارة الآلات ، وقد أضفت هذه الطاقات الخام أهمية كبرى لبريطانيا في هذا المجال ، وكان عدم ترفع نبلاء بريطانيا عن كسب المال من خلال العمل الصناعي سواء أكان في المصانع أم في المناجم ، والرغبة في تأمين إنجلترا وعدم تعرضها لأي غزو خارجي ، كل هذه الأسباب هيأت بريطانيا لتكون مكاناً مناسباً للثورة الصناعية ، وخلال القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي استطاعت بريطانيا أن تنشئ تجارة دولية ناجحة عبر البحار ، وكونت من وراء هذه التجارة فائضاً مالياً عالياً ، الأمر الذي دفعها إلى توسيع مداخيلها الاقتصادية ، فعملت على إزالة الغابات واستنزاف مصادر الفحم النباتي ، وهذا ما أدى إلى الاتجاه إلى الفحم الحجري ، وعلى كل حال فقد نتج عن النمو التجاري والصناعي نقص في الأيدي العاملة ، وهذا كان حافزاً لاختراع الآلات التي يمكنها توفير الطاقات البشرية . وكان الأخذ بأسباب العلم ونبوغ عدد من العقول المخترعة من أعظم أسباب التقدم الصناعي ، ومثال ذلك جون كاي (John Kay) النساج الذي اخترع المكوك الطيار (the Flxing Shuttle) الذي زاد من الإنتاج ثلاثة أمثال ما كان ينتج سابقاً ، وجيمس هرحريفز (James Hargreaves) الذي اخترع وطور آلة للغزل تمكن الغزال من أن يدير ١٢٠ مغزلاً ، وتمكن جيمس واط (James Watt) من اختراع المحرك البخاري . وفي عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م استطاع ريتشارد تريفيثك (Richard Trevithich) أن يخترع القاطرة ، ولم يلبث جورج ستيفن (George Stephenson) أن اخترع القاطرة البخارية ، وفي الوقت نفسه بدأ باستخدام المحرك البخاري في النقل البحري . ومن هذا المنطلق قضى على النظام الزراعي الإقطاعي ، وحلّت الآلة محل اليد العاملة في كثير من نواحي الإنتاج . انظر :

عبدالرحيم عبدالرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر ، ص ٢٢٦-٢٢٩ ؛

أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ١/٤٤٥ ؛

هربرت فيشر ، أصول التاريخ الأوروبي الحديث ، ب.ط ، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت ، ص ٤٣٢-٤٣٧ .

أدى إلى اختراع الآلات ، ولم تعد الأعمال الاقتصادية بحاجة إلى الأيدي العاملة من الرقيق ، وصارت بريطانيا أحوج ما تكون إلى الرقيق في أرضه لامتص نتاج جهده ، ونتاج أرضه ، خاصة وأن بريطانيا بدأت في تلك الفترة مرحلة جديدة من الاستعمار الذي تركز على القارة الأفريقية والخليج العربي وشبه القارة الهندية ، إلا أن جهودها تمحورت في غرب القارة الأفريقية وشرقها ، والخليج العربي ، وكانت المناطق الأفريقية لا تزال بكرةً وغنية بالمواد الأولية التي تحتاجها الصناعات البريطانية ، هذا بالإضافة إلى أن هذه المناطق تعتبر سوقاً واسعة يمكن من خلالها تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي ^(١) ، ويمكن إجمال الأهداف الاقتصادية لبريطانيا من وراء تبنيها مكافحة تجارة الرقيق من خلال النقاط التالية :

١ - إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي من أكبر المستعمرات البريطانية في فترة سابقة ، تعتبر حقلاً إنتاجياً كبيراً يستوعب الغالبية العظمى من الأرقاء المصدرين من أفريقيه ، وفي عام ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م حصلت على الاستقلال من بريطانيا في وقت كانت فيه حقول القطن ، وقصب السكر الأمريكية في حاجة ماسة لجهد الأرقاء ، ومن هنا فإن منع الأمريكيين من الحصول على الرقيق إما بمنع تصديره أو بمصادرته يعني حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من اليد العاملة الرخيصة عقاباً لها على تمرد لها من جهة ، وحرصاً على استمرار أداء الاقتصاد البريطاني ، ذلك أن وجود الأرقاء في أمريكا يعني أن إنتاجها سيكون رخيصاً وبالتالي فإن الإنتاج الإنجليزي لا يستطيع مجاراته طويلاً ، ويؤكد هذه الحقيقة ما

(١) جلال يحيى، التنافس الدولي ، ص ٢٢-٢٣ ؛ عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، ب . ط . ، طبع ونشر داره الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٢٢٨ .

نصت عليه معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م^(١) ، بين السلطان سعيد وبين بريطانيا ، والتي أكدت على حظر بيع الرقيق وتصديره من ممتلكاته إلى الدول النصرانية ، ومنع أصحاب السفن العمانية من نقل الأرقاء من أراضي السلطنة إلى المستعمرات الأوروبية .

٢ - كانت النظم الاقتصادية في منطقة شرق أفريقية والخليج العربي تعتمد إلى حد بعيد على الأرقاء ، إضافة إلى اعتماد الأمراء المحليين في شبه القارة الهندية على الأرقاء للعمل في قواتهم المحلية ، وبعض القطاعات الإنتاجية ، ومن هذا المنطلق فإن محاربة تجارة الرقيق ستعمل على إضعاف الأمراء المحليين في هذه المناطق ، وتدمير القطاعات الإنتاجية التي تقوم على أكتاف الأرقاء ، وهذا يعني إضعاف التاجر ، والمزارع العربي والأفريقي والهندي ، لصالح نظام الاستغلال الرأسمالي الإنجليزي ، ذلك أن من مجالات عمل الأرقاء في السلطنة العمانية حماية القوافل وحراستها ، والعمل في الإنتاج الزراعي ، إضافة إلى استخدام هؤلاء الأرقاء للعمل بالجيش ، فكانوا يُشكلون قوة لا يستهان بها^(٢) ، ومن هنا فإن منع تجارة الرقيق يعني إلحاق الضرر البالغ بكل هذه الأعمال ، وبالتالي تحطيم النظام الاقتصادي في السلطنة العمانية .

٣ - سبقت الإشارة إلى أن جزءاً من دخل السلطان سعيد يأتي من الرسوم الجمركية التي يفرضها على كل رقيق يصل إلى ممتلكاته أو يُصدر منها ، وإلغاء تجارة الرقيق يعني فقد السلطان العماني لمصدر مهم من مصادر دخله ، وبناءً على ذلك فإن بريطانيا وقفت معه عوضاً عن تضحيته ، وليكون أداة طيعة

^(١) I . O . R . F/4/913, Letter from farifay Moresby Caption Majaty,s Ship Menai to Sir Robertt Fanguhar, in 29th August 1822, p.p. 385-491 .

^(٢) جلال يحيى ، التنافس الدولي ، ص ٢٣ .

في تنفيذ السياسة البريطانية الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة ، كما أن السلطان العماني سيفقد الدعم الشعبي له بخضوعه لبريطانيا في هذه المسألة ، وظهر ذلك جلياً بعد وفاة سعيد بن سلطان إذ يعتبر توقيع السلطان تركي بن سعيد ^(١) على معاهدة حظر تجارة الرقيق في عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ^(٢) أكبر دليل على استعداد هذا السلطان للتعاون مع بريطانيا في هذه المسألة مقابل تأييد البريطانيين لحكمه ولو أدى ذلك إلى التضحية بشعبيته .

٤ - كان المسؤولون البريطانيون يأملون أن تحقق مكافحة تجارة الرقيق في سلطنة عمان بشكل خاص ومنطقة الخليج بشكل عام تأثيراً سلبياً على التجارة والملاحة في المنطقة ، ولهذا تضمنت المعاهدات التي عقدت بين بريطانيا وسلطنة عمان في هذه المسألة حق الأسطول البريطاني في تفتيش السفن العمانية التي تشترك في تجارة الرقيق ومصادرتها ، وتكمن الخطورة هنا في أن هذا الحق أعطي دون قيد أو شرط ، فعمل ضباط الأسطول البريطاني على استغلال هذه المسألة استغلالاً سيئاً ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر البالغ بالملاحة والتجارة العمانية ، بل والخليجية عموماً ، ففي أول الأمر كانت التعليمات البريطانية تنص على اقتياد السفن العاملة في تجارة الرقيق إلى أقرب محكمة إما في عدن أو بومباي أو رأس الرجاء الصالح لتقديم رابنة هذه السفن للمحاكمة ومصادرة سفنهم ، إلا أن هذه التعليمات لم تؤد إلى نتائج ملموسة لصالح البريطانيين ، فأصدر

^(١) تركي بن سعيد : هو الابن الخامس لسعيد بن سلطان ، ولد في عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م عاش فترة طويلة في زنجبار ، وفي عام ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م عينه والده والياً على صحار ، وتولى حكم عمان بعد عزان بن قيس عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧١م حتى وفاته في عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م . انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

^(٢) سيتم تناول تفاصيل هذه المعاهدة في المبحث القادم .

المسؤولون البريطانيون تعليمات تعطي ضباط الأسطول البريطاني الحق في تدمير السفن التي يستولون عليها وهي تحمل الأرقاء ، بحجة أن إمكانياتها لا تسمح بأخذها إلى محكمة عدن أو بمباي أو رأس الرجاء الصالح ، وبناء على ذلك أصبحت معظم السفن العمانية في نظر هؤلاء الضباط غير صالحة للملاحة فقاموا بتدميرها ولم يكن مصير السفن التي قُدمت للمحاكمة بأفضل من تلك التي دمرت ، نتيجة لجهل العمانيين باللغة الإنجليزية وبالقوانين البريطانية المتعلقة بمكافحة تجارة الرقيق^(١) وزاد من تفاقم هذه المسألة أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت قبل عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م دفع مكافآت مالية لكل سفينة من سفن الأسطول البريطاني تقبض على سفينة تحمل على متنها أرقاء ، فكان ضباط السفن البريطانية يحاولون القبض على كل سفينة عمانية أو خليجية للحصول على المكافأة ، ويؤكد هذه الحقيقة ويب (Webb) الذي كان يعمل قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية في زنجبار في تلك الفترة وذلك عندما قال : " بأنه في سنة ١٨٦٨م / ١٨٦٩م (١٢٨٥هـ / ١٢٨٦هـ) دمر الأسطول البريطاني كثيراً من السفن العربية يدفعهم إلى هذا العمل الحماس أو الجوائز المالية ، وأن هناك أكثر من سبعين سفينة عربية قد دُمرت خلال هذه السنة وأحرقت دون أن يرتكب أكثرها أي جرم " (٢) .

٥ - أدت الإجراءات التي يقوم بها ضباط الأسطول البريطاني ضد السفن العمانية التي تتهم بأنها تعمل في تجارة الرقيق إلى القضاء على السفن العمانية التي

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ، ب . ط ، طبع ونشر دار الملك

عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٦٤ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٨/٢ - ٤٠٩ ، ٤١٢ .

Colomb, R.N., op. cit., p.p. 71-75 , 77 .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٤ .

تعمل في نقل التجارة المشروعة بين شرق أفريقية وسلطنة عمان ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من حمولاتها ، تحت ذريعة وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة ، وترتب على ذلك تدهور التجارة العمانية ، وانتقال ملكية السفن التجارية الكبيرة إلى الهنود ، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ^(١) ، وكان البريطانيون إذا ما وجدوا أرقاء على السفن العمانية فإنهم يأخذونهم ويعملون على تدريبهم للعمل في الزراعة ، فيستغلون الأرقاء فترة معينة من الزمن دون دفع أي ثمن لهم مقابل ذلك ^(٢) . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن السفن العمانية لم تكن تعمل - بطبيعة الحال - في تجارة الرقيق فقط ، وذلك لوجود ارتباط وثيق بين التجارة العادية وبين تجارة الرقيق بحيث لا يمكن الفصل بينهما ، وهذا ما يُقر به المقيمون البريطانيون في الخليج العربي ، وعادة ما تكون السفن التجارية العمانية وهي في طريق عودتها من أفريقية أو منطقة البحر الأحمر محملة بالبن والعاج والأخشاب لبناء السفن إضافة إلى بعض الأرقاء ، ومن هنا فإن تدمير هذه السفن ومصادرة هذه البضائع فيه ضياع لأموال العمانيين وهدم للصلات التجارية القائمة بين هذه المناطق وعمان ، وذلك حتى يسهل السيطرة على السلطنة بعد إفقار أهلها وتجويعهم ^(٣) .

٦- كان الوجود الفرنسي في جزيرة مدغشقر، يُشكل تهديداً للمشروعات الاقتصادية البريطانية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، في وقت حاول فيه الفرنسيون أخذ موافقة سعيد بن سلطان على التنازل لهم عن جزء من زنجبار ليقوم بها مزارعون فرنسيون ، وليكن منطلقاً للتبادل التجاري بين منطقة الخليج

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ٢١٤ .

(٣) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

العربي وسواحل شرق أفريقية^(١)، ومن هذا المنطلق خشي المسؤولون البريطانيون من أن يحظى هذا الطلب بموافقة السلطان العماني ، وبالتالي ازدياد حدة المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان في تلك الفترة ، ولهذا جاءت معاهدات منع تجارة الرقيق ، لتقضي على العلاقات التجارية القائمة بين السلطنة العمانية والدول الأخرى ؛ وهذا ما سهل لبريطانيا الاستفادة من مقدرات المنطقة .

^(١) Aff. Etr. Instructions Remises par le Gouvernehy de Bourbon, M.Cuvillier Au Lieutenant de vaisseau vailhen, capitaine de la Gabore le Madagascar, Saint-Denis, le 15 Janvier 1834, MD. Afrika 197, F4a 18.

ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية :

يُعتبر الخليج العربي وبحر العرب من المواقع الاستراتيجية المهمة في مجال المواصلات البحرية العالمية ، وفي مجال السياسة الأمنية التي اتبعتها بريطانيا للمحافظة على أمن مستعمراتها في الهند ، إضافة إلى وجود عدد من الطرق التجارية المستخدمة منذ أمد بعيد ^(١) ، واكتسب موقع سلطنة عمان أهمية كبيرة في منطقة الخليج العربي فهو بشكل عام نقطة التقاء لعدد من الطرق التجارية والملاحية الدولية ، كما أن للسواحل العمانية أهمية كبيرة بالنسبة لحركة الملاحة في المنطقة لأن موانئ السلطنة هي الموانئ الأولى التي تستقبل السفن القادمة من خارج المنطقة كما أنها آخر موانئ الخليج العربي التي تودع السفن المبحرة منه إلى المحيط الهندي ^(٢) .

وبناء على ذلك يمكن القول إن الادعاء بمحاربة تجارة الرقيق اتخذته بريطانيا وسيلة للمحافظة على مستعمراتها في المحيط الهندي وجنوب آسيا ، وتأمين خطوط مواصلاتها إلى هذه المناطق ، لاسيما وأن بحر العرب بشكل خاص يمثل همزة وصل بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة ، وبين المحيط الهندي والبحر الأحمر من جهة أخرى ، ولهذا فإن مرابطة قوة من الأسطول البريطاني في هذه المنطقة الاستراتيجية تحت دعوى محاربة تجارة الرقيق فيه حماية للهند ، ومحافظة على طرق المواصلات المارة عبر هذه البحار ^(٣) ، وإبعاد للقوى الدولية المنافسة عن المنطقة ، كما ستعمل على تأكيد السيادة البحرية للأسطول

(١) محمد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

(٢) شوقي عبد القوي عثمان ، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ، ب . ط ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٥١ ، إصدار ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ، ١٩٩٠م ، ص ١٧٦-١٧٨ .

(٣) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

البريطاني ، وهذا سيؤدي حتماً وبشكل تدريجي إلى تحجيم القوة البحرية للدول الأخرى ، وسيعمل على القضاء على التجارة العمانية وعلى القوة البحرية للخليجين بشكل عام نتيجة لمصادرة سفنهم وما عليها إذا ما اتهمت بأنها تعمل في تجارة الرقيق ، وسيتبع ذلك ضياع رؤوس أموال سكان المنطقة ^(١) ، ولذا يمكن رصد المدى الاستراتيجي للسياسة البريطانية في المنطقة ، بأنه يركز على كبت القوى المنافسة سواء المحلية أو الأجنبية ، مع زيادة فاعلية الأسطول البريطاني ، يواكبه في الوقت نفسه ضغط سياسي على الحكام المحليين عن طريق محاربة تجارة الرقيق .

وعليه فإن السيطرة على المناطق الاستراتيجية في منطقة الخليج تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق كانت من أبرز المهام التي أنيطت بالمقيمين السياسيين البريطانيين في منطقة الخليج العربي لاسيما في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ففي عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م كتب لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج في تلك الفترة خطة مفصلة لتثبيت نفوذ دولته في المنطقة ، وذلك عندما طلب نقل المقيمة البريطانية من بوشهر على الساحل الفارسي إلى إحدى المناطق الخاضعة للسلطان العماني في مدخل الخليج العربي ، ويعلل بيلي ذلك بقوله : " بأن بوشهر ليست أفضل مكان لمكافحة تجارة الرقيق ، فالنقطة الاستراتيجية التي يمكن منها مكافحة هذه التجارة (هذا لو أمكن القضاء عليها بالقوة) هي ذلك المضيق الضيق بين رأس جاشك (Jashak) ورأس مسندم ^(٢) (Musandam) في مدخل الخليج ذلك بأن رسو سفينة بخارية

(١) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ٢٠٠ .

(٢) رأس مسندم : شبه جزيرة طولها ميلان وعرضها ما يقارب نصف ميل ، سطحها وعروها وسواحلها متعرجة ، وهي أقصى امتداد لنفوذ السلطنة العمانية من الشمال ، انظر :

هناك، وقواربها منتشرة حولها ، يضمن مراقبة كل الأساطيل الداخلة إلى الخليج بيسر ، أكثر مما تستطيعه عشر سفن تطوف في الخليج وراء كل سفينة تستطيع بمجرد دخولها إلى الخليج أن تلازم الإبحار على الساحل الضحل وتصل لموانئ الرقيق الملاصقة " (١) .

تم يؤكد أيضاً أن هذا الموقع من ممتلكات السلطان العماني - حليف بريطانيا الأول في الخليج العربي وشرق أفريقية - يتميز بعدد من الإمكانيات التي تؤهله ليكون ميناءً تجارياً لبريطانيا في المنطقة - ومقراً للمقيمة السياسية ، ومحطة رئيسة للاتصالات البرقية في المنطقة ، ومخزناً للفحم ، وموقعاً مهماً لمكافحة تجارة الرقيق ، ونقطة انطلاق عامة لنشر النفوذ البريطاني في منطقة الخليج ، ويذكر هذا العسكري البريطاني - بأسلوب يتسم بالغطرسة وتفوح منه رائحة العنصرية والغرور - إن من مميزات هذا الموقع أنه سيكون " مركز إشعاع حضاري (!!) وسط خضم الهمجية على طول شاطئ العرب ، يُتغلب على هذه الهمجية باستخدام الأساليب اللطيفة والصحية - والطبيعية - لغرس الحضارة (!!) ، ... إن هذه الوسائل ستكون أقوى وأكثر ثباتاً وأجل فائدة وأعظم نجاحاً في قمع تجارة الرقيق ، والقرصنة ... " (٢) .

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية عملت حكومة الهند البريطانية على تسخير أساطيلها البحرية للعمل على مسح الخليج العربي ، وبحر العرب ، والمحيط الهندي تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، لاسيما بعد أن تضمنت معظم

محمد متولي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٤/١ ؛

ما يلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٧-٣٥٨ .

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٩٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤٠٢/١-٤٠٣ .

المعاهدات التي عقدها مع سلاطين عمان وأمراء الخليج الآخرين نصوصاً تعطي الأسطول البريطاني الحق في إيقاف السفن العربية وتفتيشها ومصادرة تلك التي تتهم في المتاجرة بالأرقاء ^(١) ، وبناءً على ذلك تمكن البريطانيون من الهيمنة على جميع المناطق الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي ، وفي السلطنة العمانية بشكل خاص .

^(١) . I . O . R . V/23/217, Extracts From the Records op. cit., p.p. 653,661,682 .

المبحث الرابع :

المعاهدات البريطانية العمانية لمحاربة تجارة الرقيق :

عقدت بريطانيا مع سلطنة عمان عدداً من المعاهدات تحت دعوى مكافحة تجارة الرقيق ، فعقدت مع السلطان سعيد معاهدين خصصتا لهذا الأمر ، وعقدت معه اتفاقية تجارية ضمّنها البريطانيون بنوداً للتأكيد على ما تم الاتفاق عليه بهذا الشأن ، وفي أعقاب وفاة السلطان سعيد في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م وتقسيم السلطنة العمانية إلى دولتين منفصلتين في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م عقدت بريطانيا معاهدة جديدة مع السلطان تركي بن سعيد سلطان عمان كانت بمنزلة الإلغاء النهائي لتجارة الرقيق في سلطنة عمان ، وعملت على القضاء على أي نوع من الاستقلال يمكن أن يتمتع به سلاطين عمان في تلك الفترة .

وفي هذا المبحث سيتم - بمشيئة الله - تناول مقدمات عقد هذه المعاهدات، وعرض نصوصها وبيان شيء من آثارها على السلطنة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها ، وقد سبقت الإشارة إلى الأوضاع السياسية في السلطنة العمانية قبل الانقسام ، وذلك في أثناء عقد هذه المعاهدات .

إلا أن الأوضاع السياسية في السلطنة قد تغيّرت بعد معاهدة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م ، بسبب التدخل البريطاني في شؤون السلطنة تحت ذريعة مقاومة تجارة الرقيق ، مما نتج عنه ردود فعل شعبية عارمة ضد السياسة البريطانية وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الأخير من هذه الدراسة .

أولاً : معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م :

بعد انتهاء الحروب النابليونية بدأت بريطانيا الاهتمام بمقاومة تجارة الرقيق في شرق أفريقية والخليج العربي ، جاء ذلك بعد تزايد نشاط الفرنسيين في هذه المناطق ، وقد نبه إلى ذلك إيرل كالدون (Earl Caledon) حاكم رأس الرجاء الصالح ، الذي ذكر بأن نشاط الفرنسيين التجاري - بما فيه تجارة الرقيق - مستمر طالما بقي الفرنسيون في جزيرة موريشيوس ، ومن هذا المنطلق طلب كالدون من شركة الهند الشرقية البريطانية أن تبذل جهودها لدى السلطان سعيد لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار ^(١) ، لأنها المصدر الرئيس الذي يزود الفرنسيين بالرقيق .

وبناءً على هذه التوصية بدأت شركة الهند تعمل بكل حذر من أجل تحريم تجارة الرقيق خشية غضب السلطان العماني حليف بريطانيا في الخليج العربي وشرق أفريقية ^(٢) ، لاسيما وأن المصادر الرئيسة لتجارة الرقيق في شرق أفريقية تقع ضمن ممتلكاته ، ومن هنا بعثت حكومة بومباي البريطانية رسالة إلى السلطان سعيد في شهر ربيع الأول من عام ١٢٢٧هـ / مارس ١٨١٢م تطالبه بأن يعلن لرعاياه الذين يتاجرون مع كلكتا ^(٣) ، أن تجارة الرقيق قد منعت في ولاية بومباي بموجب قانون صدر بهذا الخصوص ، وأن يحذرهم من العقوبات التي قد يتعرضون لها فيما لو ارتكبوا أي مخالفة لتلك القوانين ، وكان ذلك إدراكاً من

(١) عبدالعزيز عبد الغني ، علاقات ساحل عمان ببريطانيا ، ص ٢٢٩ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٥٨ .

(٣) كلكتا : هي عاصمة البنغال الغربية ، وكانت عاصمة سابقة لمستعمرة الهند البريطانية وتشتهر بتجارة

الجوت ، وإنتاج الشاي ، وفيها جامعة كلكتا التي أسست سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٩ .

البريطانيين بإمكانية وصول الأرقاء إلى المناطق الهندية على متن السفن العمانية^(١)، ويبدو أن السلطان سعيد لم يعط هذا الأمر اهتماماً يذكر ، حيث لم يكن تصدير الأرقاء إلى الهند يحظى باهتمامه .

وفي عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م علم المسؤولون البريطانيون في بومباي بأن القواسم استولوا على سفينة محملة بعدد كبير من الأرقاء كانت في طريقها من زنجبار إلى مسقط ، فانتهاز حاكم بومباي هذه الفرصة فكتب خطاباً شخصياً إلى السلطان سعيد في شهر شعبان / يوليو من العام نفسه يحضه فيه بأن يمنع تجارة الرقيق في ممتلكاته حتى (على حد قوله) : " يحتل مكانة بين زعماء العالم المستنيرين " وكل ما وُعد به السلطان سعيد مقابل ذلك هو التأكيد على أن موافقته على هذه المسألة ستحظى بالرضا التام من جانب الحكومة البريطانية ، والواقع أن السلطان سعيد تجاهل الرد على هذا الطلب ، إذ لم يُعثر في وثائق حكومة بومباي على أي أثر لرد السلطان العماني على هذه الرسالة^(٢) .

ويعلل كيلى ذلك بأن السلطان سعيد لم يكن يتعرض في تلك الفترة لأي ضغوط خارجية ، إذ لو عُرض عليه هذا الاقتراح قبل ذلك بثلاث سنوات حينما كانت الدولة السعودية الأولى تهدد بلاده لوافق على مجاملة بريطانيا في هذه المسألة حتى يحظى بدعمها ، أما وأن التهديد المذكور قد زال فإن السلطان العماني لم يبدِ اهتماماً بهذه المقترحات^(٣) ، ولذا لم يُناقش هذا الأمر في الرسائل

(١) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠/٢ ؛ ويوجد نص هذه الرسالة عند : بياتر يتشه نيكوليني ، جزيرة زنجبار التاريخ والاستراتيجية في المحيط الهندي ١٧٩٩-١٨٥٦م ، ترجمة نزار أغري ، ط ١ ، دار النهار للنشر بيروت ، ١٩٩٨م ، ص ١٢٥ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٥٩ .

Coupland, R, East Africa and its Invaders p.p.208 -209 .

(٣) مرجع سبق ذكره ، ٢١/٢ .

المبادلة بين السلطان سعيد وحكومة بومباي لعدة سنوات بعد ذلك ، حيث لم تكن لدى حكومة بومباي الحماس الكافي لمقاومة تجارة الرقيق حتى ذلك الوقت، وما ذكره كيلي يُجسد الحقيقة بشكل واضح ، حيث أسهمت الضغوط السياسية المحلية سواء من داخل عمان أو من القوى المحلية الأخرى في ارتقاء سلاطين عمان في أحضان الحكومة البريطانية ، وتم تكبلهم بسلسلة من المعاهدات التي أضعفتهم ، وأدت إلى قيام بنية سياسية هشّة في البلاد عجزت عن الصمود أمام تنامي القوى الأجنبية ، وفي مقدمتها بريطانيا التي عملت على تقسيم المنطقة وتفتيتها إلى كيانات سياسية متعددة انشغلت بصراعاتها القبلية والمذهبية ، مفسحة المجال لبريطانيا التي سيطرت على مقدرات المنطقة في تلك الفترة .

ومهما يكن الأمر فإن السلطان سعيد حرص في تلك الفترة على أن تبقى علاقاته ودية مع القوى الكبرى المتنافسة في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية؛ فلم يغضب المسؤولين البريطانيين بل عمل على طمأنتهم؛ وفي الوقت نفسه كان يتقرب إلى الفرنسيين بحذر حتى يحصل على دعم أي من الجانبين في توسيع نفوذه في شرق أفريقية والخليج العربي ، ولمواجهة القبائل العربية ذات النزعة الاستقلالية في بلاده ^(١) .

وخلال الحروب النابليونية كتب أحد القباطنة البريطانيين تقريراً مفاده أن كلوة وزنجبار الخاضعتين للسلطان سعيد من أكبر مصادر الرقيق التي تمد المزارع الفرنسية في جزيرتي موريشيوس والبوربون بالأيدي العاملة ، وبعد انتهاء هذه الحروب تخلت فرنسا عن جزيرة موريشيوس لصالح بريطانيا ، وذلك في عام

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

١٢٢٩هـ/١٨١٤م ، وأصبحت أمور المحيط الهندي تحت إشراف حكومة لندن مباشرة ، فأصدرت الحكومة البريطانية أمراً بتطبيق قرار عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م القاضي بمنع تجارة الرقيق ؛ وطبق هذا القرار في موريشيوس ، ولكن تجارة الرقيق استمرت تُمارس سراً^(١) . وفي عام ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً يحظر تجارة الرقيق في جزيرة البوربون ، إلا أن هذه التجارة ظلت قائمة بين شرق أفريقية والمستعمرات الفرنسية في منطقة المحيط الهندي ، بعد أن رفضت فرنسا منح السفن البريطانية الحق في تفتيش السفن العاملة في نقل الرقيق إلى المستعمرات الفرنسية ، ولذلك قام الحاكم البريطاني لجزيرة موريشيوس السير روبرت فاركوهار (Rebert Frarquhar) بالتعاون مع الحاكم الفرنسي لمستعمرة البوربون بحملة ناجحة أوقفت كثيراً من السفن العاملة في نقل الرقيق إلى المستعمرات الفرنسية، وكان ذلك في عام ١٢٣٢هـ/١٨١٧م ، إلا أن بعضاً من التجار الفرنسيين ظلوا ينقلون الأرقاء من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية . وبحلول عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م كانت هناك ثمان سفن تعمل في هذا المجال^(٢) . وعلى أية حال فقد رأى المسؤولون البريطانيون أن أفضل وسيلة لإيقاف تجارة الرقيق بين شرق أفريقية ، والمناطق الأخرى هي الاتصال بالسلطان سعيد^(٣) ، والطلب منه منع بيع الرقيق من موانئه للأوروبيين ، فكتب فاركوهار

(١) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٦٠ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٣/٢-٢٤ .

Coupland, R. East Africa, and its invaders p.p. 192-193, 198-199, 201-202.

(٣) بدأ الاهتمام المباشر من بريطانيا بتجارة الرقيق الخليجية في إحدى مواد معاهدة عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م التي عقدتها بريطانيا مع حكام ساحل عمان ، فقد جاء في المادة التاسعة من هذه المعاهدة : " إن حمل الأرقاء من الرجال والنساء والأطفال من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر ونقلهم في سفنهم يعتبر سلباً وقرصنة ، وأن العرب الأصدقاء لن يقوموا بمثل هذا العمل " . انظر :

I.O.R.V/23/217 Treaty with the Arab Tribes of the persian Gulf, dated the 8th Januory 1820, p.78.

رسالة إلى حاكم عام الهند بهذا الشأن ، فأحالتها إلى حاكم بومباي مع تعليمات منه بأن يطلب من السلطان سعيد أن يصدر أوامره إلى ولاته في شرق أفريقية بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين في المتاجرة بالأرقاء في المناطق العمانية إلى السلطات البريطانية ، وكان من المتوقع أن لا يوافق على هذا الطلب لاسيما وأن الطرادات البريطانية قد احتجزت سفينتين من سفنه في مياه الخليج العربي لوجود عدد من الأرقاء على متنها ، الأمر الذي دعا السلطان سعيد إلى أن يتقدم باحتجاج شديد اللهجة إلى حكومة بومباي البريطانية ^(١) . وفي شهر ذي القعدة من عام ١٢٣٦هـ / أغسطس ١٨٢١م عرض هذا الطلب على السلطان العماني ، وقدم إليه اعتذار عن احتجاز سفينته ، وقال رئيس حكومة بومباي البريطانية : " بأنه سوف يثلج شركة الهند الشرقية ، والشعب البريطاني بصفة عامة لو أن السلطان سعيد قام بحظر تجارة الرقيق بشكل نهائي في مملكاته ، أما إذا لم يكن على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة فيمكنه أن يطمئن بأن الحكومة البريطانية لاتنوي بأي حال من الأحوال أن تنتهك حرمة القانون وتقوم بتفتيش سفنه في عرض البحر ، وأن تتدخل بأي شكل من الأشكال في استقلاله " وذكر هذا المسؤول البريطاني بأن حكومته سوف تُقدّر ما قد يصدره السلطان سعيد من قرارات تقضي بمنع بيع الأرقاء إلى التجار الأوروبيين في ممتلكاته الأفريقية ، وتسليم الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون بالأرقاء إلى أقرب طراد بريطاني موجود في المنطقة ^(٢) .

ورغم ذلك فإنه لا يزال هناك تراخ من جانب السلطات البريطانية في الهند ، في محاربة تجارة الرقيق ، نظراً لأن بعض المسؤولين البريطانيين لم تكن لديهم

^(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٤/٢ .

^(٢) المرجع نفسه ، ٢٤/٢ - ٢٥ .

الرغبة الكافية في التدخل في هذه التجارة أو إعطاء الانطباع عن مثل تلك الرغبة^(١) ، وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول إنَّ هذا التباين في مواقف المسؤولين البريطانيين في هذه القضية المهمة يعطي بكل التأكيد دليلاً على سوء نيات هؤلاء المسؤولين تجاه السلطنة العمانية، ذلك أن هذا الاختلاف في الآراء يعطي السلطان العماني فرصة للتفاوض لتحقيق بعض المميزات من جانب ، ولكنه من جانب آخر يُخفي الأهداف الاستعمارية لبريطانيا في المنطقة، فلو اتفقت آراء هؤلاء المسؤولين حول هذه القضية لساورت السلطان سعيد بعض الشكوك حولها .

وكان فاركوهار قد كتب رسالة إلى السلطان سعيد في ٧ شعبان ١٢٣٦هـ/ ١٠ مايو ١٨٢١م هنأه فيها بنجاح الحملة التي قام بها مع البريطانيين ضد القواسم ، وذكر في رسالته أن تجارة الرقيق تتنافى مع العدالة الإنسانية ، ولذا فإنه يأمل من السلطان سعيد أن يقوم بإلغائها ، وأشار إلى أنه كتب إلى الحاكم العام للهند ليواصل جهوده مع السلطان في هذه المسألة ، وفي اليوم التالي بعث برسالة إلى والي زنجبار العماني ذكر فيها أن تصدير الأرقاء من أفريقية إلى أي مستعمرة أوروبية عمل غير مشروع ، وأن كل الأوروبيين الذين يعملون بتجارة الرقيق مجرمون على حسب قوانين بلدانهم ، ولذا فإنه يأمل من الوالي المذكور أن يقبض على أي أوروبي يتاجر بالأرقاء ويُسلمه إلى فاركوهار^(٢) .

وكان فاركوهار قد أمر فيرلاكس مورسي (FAIR lax Moresby) قائد السفينة البريطانية ميناي (Menai) بالقيام بعمليات بحرية في المحيط الهندي ضد السفن الناقلة للأرقاء ، وقد أشار مورسي في رسالة بعثها إلى فاركوهار إلى أن

(١) المرجع نفسه ، ٢١/٢ .

(٢) Grey, J , op cit. , p.p. 228-229 .

الفرنسيين منغمسون في تجارة الرقيق ؛ فهم ينقلون الأرقاء من زنجبار وما حولها ، وأنه يتم قتل الأرقاء الذين يتمردون عليهم ^(١) ، وأشار إلى وجود ثمان سفن في ميناء زنجبار تحمل الواحدة منها ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ رقيق ترفع العلم الفرنسي، وأن السفينة كورير (Courrur) التي ترفع العلم البريطاني اختطفت مجموعة من الأطفال وقتل بحارتها آباء هؤلاء الأطفال لأنهم حاولوا الدفاع عن أطفالهم ^(٢) . ومهما يكن الأمر فإن تقارير مورسي وكذلك فاركوهار حول حجم تجارة الرقيق في منطقة شرق أفريقية حافلة بالمبالغة ، وذلك لإثارة أكبر قدر ممكن من الاهتمام في هذه المسألة وبالتالي يمكن لبريطانيا أن تتدخل في هذه المنطقة . وكما ذكر أحد الباحثين فإن عنصر المبالغة كان عاملاً واضحاً في العلاقات العمانية البريطانية ^(٣) .

وهكذا تواصلت الضغوط على السلطان سعيد من قبل حكومتي مورشيوس وبومباي البريطانيتين ، الأمر الذي اضطر هذا السلطان إلى أن يبعث رسالة إلى حاكم بومباي في النصف الأول من عام ١٢٣٧هـ /النصف الأخير من عام ١٨٢١م ذكر فيها أنه أصدر أمره إلى واليه على زنجبار ليمنع بيع الأرقاء إلى الأوروبيين ، وأنه في الوقت نفسه يأسف لأنه لم يكن في وسعه أن يستجيب لكل ما طلب منه لأسباب عديدة ، ولم يلبث السلطان العماني أن كتب رسالة مماثلة إلى المقيم البريطاني في الخليج في تلك الفترة المدعو وليم بروس (W. Bruce) وذلك في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٣٧هـ /فبراير ١٨٢٢م أبلغه فيها أنه أمر ولاته في شرق أفريقية بأن يمنعوا بيع الأرقاء إلى الفرنسيين ،

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

(٢) Grey, j, op. cit. , p.228 .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 47.

والأمريكيين، والبرتغاليين وإلى أي شخص من أي شعب من الشعوب النصرانية، وعلى الرغم من أن خسارته - كما يقول - تتراوح بين ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ريال نمساوي (أي ما يعادل ١٠,٠٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ جنيه استرليني)، إلا أنه على استعداد دائم لتلبية طلبات البريطانيين ، ولكن يجب أن لا تتوقع منه حكومة الهند البريطانية تنازلات أكثر من ذلك ^(١) .

ويبدو أن هذه الخسائر التي ذكر السلطان سعيد أنه تكبدها من جراء منع بيع الأرقاء للنصارى لا تمثل الحقيقة ، ذلك أن هذا السلطان حرص على تضخيم هذا الرقم لكي يقنع المسؤولين البريطانيين بعظم التضحية التي قدمها خدمة لأهداف الحكومة البريطانية ، وطمعاً في الحصول على عدد من المميزات المتعددة ^(٢)، لعل من أهمها مساندة البريطانيين له في صراعة مع الدولة السعودية الأولى ، ومساندتهم له في الاستيلاء على البحرين ، هذا في القسم الآسيوي من بلاده ، أما في القسم الأفريقي فلعل أهم دعم يمكن أن يجده من الانجليز هو الوقوف معه ضد المزارعة في ممبسة ، والحصول على امتيازات جمركية في موانئ موريشيوس ، هذا إضافة إلى طمعه في الحصول على تعويضات مالية وإن كان لم يصرح بذلك .

ومهما يكن الأمر فإن حكومة بومباي كما زعم كيلى أظهرت اكتفاء بذلك القدر من التنازلات التي التزم السلطان سعيد بتقديمها ، ولكن حكومة موريشيوس لم تكن كذلك ^(٣) ، الأمر الذي جعل فاركوهار يبلغ حاكم عام الهند بأنه على الرغم من جميع التنازلات التي تم الحصول عليها في الماضي إلا أنه

(١) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٢٧-٢٦/٢ .

(٢) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 47 .

(٣) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٢٧/٢ .

لابد من القيام بإقناع سلطان عمان للتوقيع على معاهدة لقمع تجارة الرقيق ، حتى يضمن البريطانيون تعاون الزعماء المحليين ، وزعماء القبائل الأفريقية معه في هذه المسألة ، هذا إضافة إلى الوقوف في وجه فرنسا ، وإغلاق مصدر مهم من مصادر الرقيق الوارد إلى المستعمرات الفرنسية والمحيط الهندي ، وهذا ما دفع فاركوهار حاكم جزيرة موريشيوس الذي أنيطت به هذه المسألة - بحكم أن جزيرته قريبة من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية - إلى إجراء اتصالات متعددة مع حكومة بومباي في عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢١م انتهت بتحضيره مسودة معاهدة لعرضها على السلطان سعيد ، والتي من شأنها أن تخضعه للإرادة البريطانية ، فوافق في نهاية العام المذكور على استقبال ممثل لحكومة بومباي ليعرض عليه المعاهدة المقترحة، وليتلقى التهاني من حكومتي بومباي وموريشيوس على سياسته التي أثبتت أنه سلطان متنور !!^(١) .

وقد تم اختيار الكابتن فيرلاكس مورسبي أحد ضباط الأسطول الملكي البريطاني ليكون ممثلاً للحكومة البريطانية في عقد هذه المعاهدة مع السلطان سعيد ، ومن جملة التعليمات التي زوده بها فاركوهار ؛ عدم تقديم أي التزام مالي للسلطان تتحمله حكومة موريشيوس ولم توافق عليه وزارة المستعمرات البريطانية ، كما أُحيط علماً بأنه يجوز لحكومة بومباي تعويض السلطان سعيد إذا شاءت^(٢) .

وصل مورسبي إلى مسقط أول شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٣٧هـ ، نهاية شهر نوفمبر من عام ١٨٢٢م والتقى مع السلطان سعيد وذكّره بأهمية علاقته مع الحكومة البريطانية التي تميزت بأنها علاقة مبنية على الصداقة ،

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٢) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٢٩/٢ .

والتجارة ، والتحالف ^(١) ، وسلّمه رسالة من فاركوهار تتعلق بنود المعاهدة المقترحة وتولى مورسبي شرحها للسلطان ؛ الذي أفاد بأنه سوف يستخدم كل سلطاته ونفوذه لتحقيق ما يتطلع إليه فاركوهار ، وأنه يتمنى أن يأخذ البريطانيون أي مركب عربي يجدونه يتاجر بالرقيق مع النصارى (المسيحيين) ؛ فرحب مورسبي بذلك وأبلغه أن ذلك يمكن أن يكون بنداً من بنود المعاهدة التي يتلّهم إلى عقدها معه ^(٢) .

وعرض مورسبي بنود المعاهدة المقترحة للحد من تجارة الرقيق ، وتألّفت المعاهدة المقترحة من عمودين اشتمل العمود الأيسر على المطالب المقدمة إلى السلطان ، في حين وضع الجانب الأيمن لكتابة رد السلطان ، وكان ذلك بناء على اقتراح من مترجم مورسبي المدعو عبد الجبار الذي أشار لمورسبي بذلك ؛ لأنه من عادة العرب أنهم يكتبون الطلب في جانب واحد من الورقة ليكتب الرد في الجانب الآخر ^(٣) ، وبعد أن استعرضها السلطان سعيد في عدة لقاءات مع مورسبي لم يتقدم باعتراضات أساسية على بنود المعاهدة ^(٤) ، بل كتب إجابات في جانب الورقة على جميع ما اقترحه البريطانيون بخط يده بالعربية وختمها بخاتمه وتكونت المعاهدة التي توصل إليها مورسبي مع السلطان سعيد في ١٦ ذي الحجة من عام ١٢٣٧هـ / ٤ سبتمبر عام ١٨٢٢م من ست بنود ^(٥) ، هي كما يلي :

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٢) I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby ... op. cit. in 29August 1822, p. 365 .

(٣) Ibid, P. 375 .

(٤) زهدي عبد المجيد سمور ، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ط ١ ، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ٢٥٦ .

(٥) I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby ... op. cit., in 29 August 1822, p.p. 386 - 391,

البند الأول :

يتعهد السلطان بوقف تجارة الرقيق الخارجية في سائر ممتلكاته إلى الأبد .
يراد بذلك منع تصدير الأرقاء من الأراضي العمانية في آسيا وشرق أفريقية
إلى الدول النصرانية ، وفي مقدمتها فرنسا ، ذلك أن هذه المعاهدة برمتها لم تكن
على حسب ظاهرها وقوفاً ضد تجارة الرقيق في السلطنة ، بل إن الدافع كما
يؤكد ذلك أحد الباحثين ما تردد من إشاعة مفادها أن فرنسا عازمة على شراء
زنجبار من السلطان سعيد ^(١) ، فأراد البريطانيون بهذه المعاهدة إبعاد النفوذ
الفرنسي عن المنطقة ^(٢) ، وأقفلت بذلك المستعمرات الفرنسية والبريطانية
والبرتغالية في وجه التجار العرب ^(٣) .

وأجاب السلطان على هذا البند بأنه سبق وأن كتب إلى جميع ولاته يأمرهم
بمنع بيع الرقيق إلى أيٍّ من الرعايا النصاري ، وأنه سوف يكتب إليهم مزيداً من
التعليمات بهذا الشأن ^(٤) ، وكان أهم الأهداف التي كان السلطان سعيد يأمل
تحقيقها من وراء موافقته على شروط هذه المعاهدة الحصول على تأييد بريطانيا
له في صراعه مع المزارعه في ممبسه ، ومساعدته في القضاء على الثورات التي قد

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٢) .

I . O . R . , V/23/217, Engagements Entered into by His Highness the Imaum of Muscat With the British Government, For The Suppression of the Slave Trade, p.p.653-654 .

Grey, j., op. cit., p234 . ^(١)

^(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، ص ٣١ .

^(٣) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص ١٥٦ .

I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby.. op. cit., in 29 August 1822, ^(٤) p.p. 365 .

تظهر في بلاده^(١) ، هذا إضافة إلى الفوائد الاقتصادية المحدودة التي تتمخض عن موافقته على هذا الطلب ، ذلك أن رفضه قد يفقده الإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها سفنه في جزيرة مورشيوس وإن كانت قليلة^(٢) ، وأبدى السلطان سعيد لمورسبي استعدادة للتضحية بجزء كبير من دخله الذي يأتيه من تجارة الرقيق، مقابل تنفيذ رغبات أصدقائه الإنجليز^(٣) .

البند الثاني :

وافق السلطان سعيد على أن السفن التي تحمل علم السلطنة ، والسفن الخاصة به أو برعاياه والتي توجد وهي تعمل في تجارة الرقيق في جهات خارج نفوذه ، سوف تعتبر سفن قرصنة ، وسيتم مصادرتها ومعاملة ربانها وضباطها على أنهم قراصنة، وسوف تصدر بضائعهم وممتلكاتهم لصالح السلطان العماني. بعد قراءة هذا البند على السلطان سعيد ، طلب قراءته مرة أخرى بتأنٍ ثم قال : " أعتقد أن مدة سجن ثلاث سنوات في الحصون سوف تكون عقوبة كافية للمخالف في المرة الأولى " فأجابه مورسبي بأن ذلك متروك للسلطان ليقرر العقوبات التي يريد لها على رعاياه لأن حكومة بومباي البريطانية لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للسلطان من أجل احترام القوانين البريطانية من قبل الرعايا العمانيين^(٤) ، ثم وعد السلطان سعيد مورسبي بأنه سوف يرسل أوامره

^(١) Nyirenda, H. D. Aspects of African History , Dar ES Salaum Univrsity Press
Dar Es Salaum, 1994,p36.

^(٢) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٣٠/٢ .

^(٣) I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 August 1822, p.p. 370 .

^(٤) Ibid, p.p. 366-367 .

لمعاقبة أي شخص يبيع الأرقاء للدول النصرانية ^(١) . والواقع أن هذا البند استغلته بريطانيا أسوأ استغلال ؛ لتدمير التجارة العمانية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق.

البند الثالث :

وافق السلطان سعيد على معاقبة كل من يعمل وبأي مهنة على ظهر أي سفينة تتاجر بالرقيق ولا يعطون السلطان أو أحد ولاته معلومات عن هذه الأعمال غير القانونية ، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لرحلة السفينة ، وتتم معاقبتهم إما بالتغريم ، أو السجن ، أو العقاب الجسدي .

وقد أجاب السلطان سعيد على ذلك بأنه سوف يصدر تعليماته إلى ولاته بالقبض على السفن العربية التي تراول تجارة الرقيق الخارجية ومعاقبتهم ، وأنه سيكلف بحارة هذه السفن بإبلاغ ولاته في الموانئ التي يصلون إليها عن مخالفة قباطنتهم لأوامره ، وإذا تستر البحارة على مخالفات هؤلاء القباطنة فإنهم سيتعرضون للعقوبة ^(٢) .

البند الرابع :

وافق السلطان سعيد على تعيين مقر لسكنى القناصل ، أو الوكلاء ، أو الممثلين ، أو آخرين يكونون مكلفين بمكافحة تجارة الرقيق من قبل البريطانيين ، ويكون ذلك التعيين في أي مكان يرغب به ملك بريطانيا ، وسيعمل السلطان وأعضاء حكومته على تقديم المساعدة اللازمة لهؤلاء القناصل أو الوكلاء أو الممثلين أو الآخرين عند الطلب ، وذلك من أجل احتجاز كل الأفراد البريطانيين

^(١) سلطان القاسمي ، تقسيم الإماراتوية العمانية ، ص ٣٢٤ .

^(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٦٤ .

الذين قد يحاولون المتاجرة بالأرقاء .

وقد حدد المكان الذي رغب به المسؤولون البريطانيون في زنجبار ، وذلك لكونه مكاناً مناسباً لمراقبة تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، وقد تولى مورسبي أخذ الموافقة من السلطان على ذلك المكان ، فوافق بلا تردد ^(١) . وكانت زنجبار مكاناً استراتيجياً لمحاصرة النفوذ الفرنسي في شرق أفريقية ، وهذا من أهم أهداف هذه المعاهدة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وكان هذا البند قد جاء ليحل محل بند آخر اعترض عليه السلطان سعيد لأنه يلزمه بتسليم ، أو العمل على تسليم كل الرعايا البريطانيين الذين يحاولون المتاجرة بالرقيق ، ويقوم السلطان بسجن هؤلاء الرعايا إلى أن يتم تسليمهم مع الدليل بجريمتهم إلى أي طراد بريطاني ، أو إلى سفينة من سفن حكومة بومباي ، أو إلى من يتم تفويضهم لاستلامهم ، ويجب أن يُتأكد من أن هؤلاء الرعايا البريطانيين قد تم القبض عليهم وهم يعملون بتنزيل الرقيق أو حملهم على متن سفنهم ^(٢) ، وكان هذا البند يلزم السلطان بوقف نشاط بعض من الهنود البانيان بصفتهم من الرعايا البريطانيين ، وهؤلاء يشكلون ركناً مهماً في اقتصاد الدولة العمانية في تلك الفترة .

البند الخامس .

وافق السلطان سعيد على عدم قبول استرحام أي فرد يدّعي جهله بالحدود التي منعت فيها تجارة الرقيق ، كما وافق السلطان على أن كل سفينة تحت علمه وتحت قيادة أو ملكية أي فرد من رعاياه توجد وهي تتاجر بالرقيق إلى الجنوب

^(١) سلطان القاسمي ، تقسيم الأمبراطورية العمانية ، ص ٣٢٤ .

^(٢) I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 August 1822, p.p. 388 .

أو الشرق من خط الحدود الوهمي الممتد من رأس دلجادو^(١) (Cape Delgado) آخر حدود السلطان جنوباً (إلى الغرب من موزمبيق) ماراً بكل الساحل الشرقي لأفريقية ويمر بنقطة تقع على بعد ستين ميلاً ، (درجتين) شرق جزيرة سوقطرة ومنها إلى رأس ديو^(٢) (Diew Head) ، على ساحل كاثيوار ، فسوف يتم مصادرتها ما لم تكن دفعت بها حالة الطقس إلى تلك المنطقة ، وتطبق هذه العقوبات على السفن العمانية كما لو كانت ترفع العلم البريطاني .

وبعد قراءة هذا البند أطلع مورسي السلطان سعيد على خريطة توضح امتداد الساحل المشار إليه ، فتناوها السلطان وطلب من المبعوث البريطاني تحديد موقع رأس دلجادو ثم اشار بأصبعه إلى طوال الساحل بمحاذاة جزيرة سوقطرة إلى مسقط وقال : " إن أي سفينة عربية تحمل على ظهرها رقيقاً ليست قادمة من موانئه " فقاطعه مورسي قائلاً : " خذها وافعل فيها ما تشاء " ^(٣) .

وعلى أية حال فإنه على الرغم من الآثار السلبية التي نجمت عن تطبيق هذا البند فيما يتعلق بتحجيم التجارة العمانية خوفاً من الاتهام بالمتاجرة بالأرقاء ، إلا أنه تضمن اعترافاً بريطانياً بالسيادة العمانية على شرق أفريقية ^(٤) .

وبهذا تم تحديد المنطقة التي يُسمح فيها للسفن العمانية بموجب هذه المعاهدة

^(١) رأس دلجادو : يقع هذا الرأس بين كلوة وموزمبيق على خط عرض (١٠°) جنوباً ، وخط طول (٢° ٤٠') شرقاً . انظر : محمد سيد نصر ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

^(٢) ديو : جزيرة تقع في الطرف الجنوبي من كوجرات الهندية ، عند خط عرض ٤٢° - ٢٠° شمالاً ، وخط طول ٥٧° - ٧٠° شرقاً . انظر : غانم محمد رميض ، الصراع البحري العماني البرتغالي في البحار الشرقية ١٦٥٠ - ١٧٢٠م ، ضمن أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية ، محرم ١٤٠٨هـ ، أغسطس ١٩٨٧م ، ب . ط ، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة ، ب . ت ، ٢١٦/٢ .

^(٣) I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 August 1822, p.p. 368-369 .

^(٤) Coupland, R., East Africa and its invaders, p.215.

بالاستمرار في تجارة الرقيق ، فمن الغرب تحدها نهاية ساحل شرق أفريقية من الجهة الغربية ، ومن الشمال تحدها الشواطئ الجنوبية للجزيرة العربية وبلاد فارس ، ومن الشرق والجنوب يحدها الخط الوهمي بين رأس دجلادو وديو، والذي يبلغ طوله ٢٦٤٠ كم^(١) .

البند السادس .

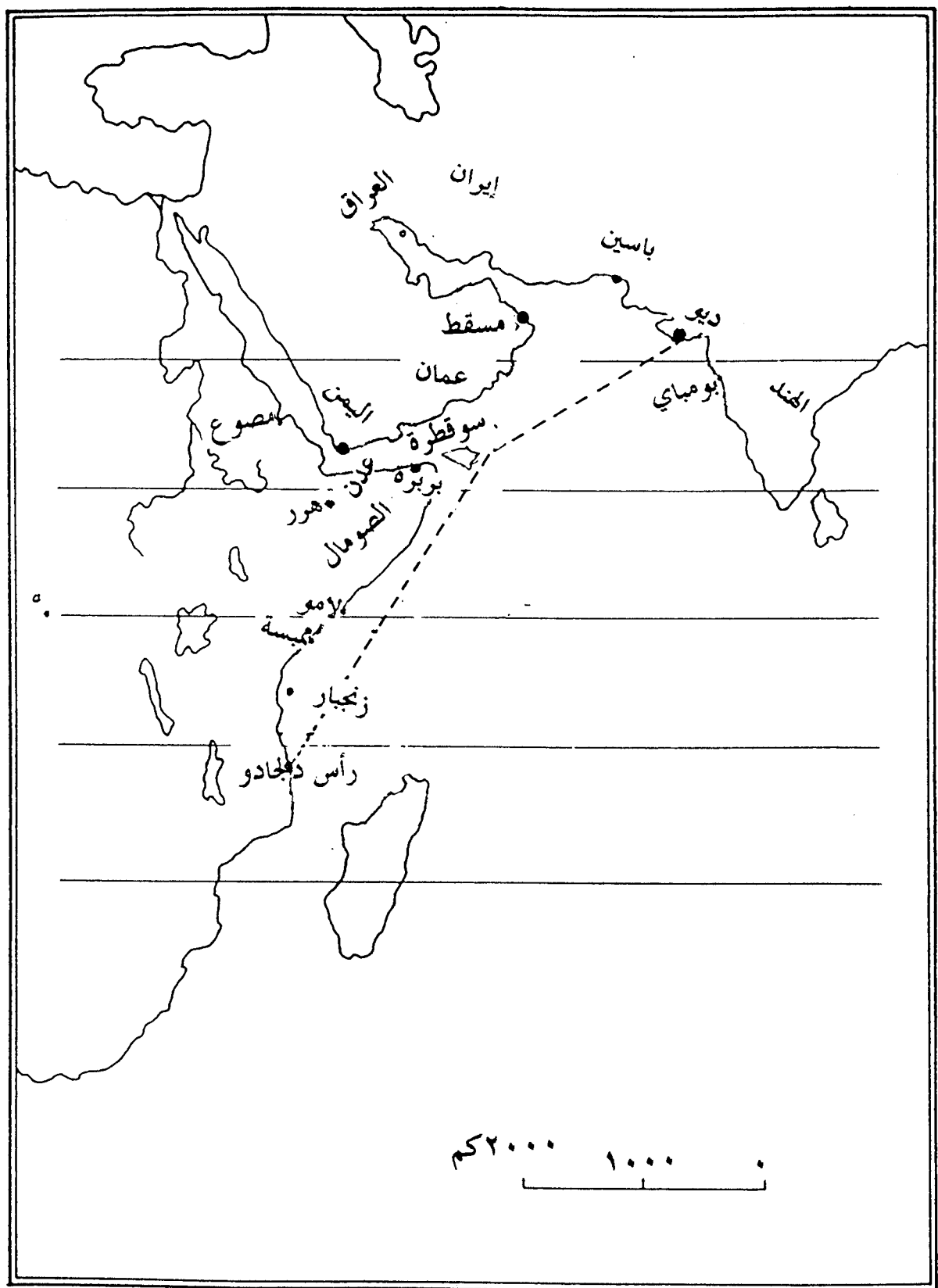
تعهد السلطان سعيد أن يعمل هو وولاته على تزويد جميع السفن العربية بجوازات سفر وتصاريح ميناء ، وسيقبض على أي سفينة يوجد على متنها أرقاء ولا تحمل تصريح ميناء من قبل أي طراد بريطاني^(٢) ، والتزم السلطان بنشر هذه المعاهدة في كل مناطق نفوذه وولاياته ، ويلزم الرعايا العمانيون بتنفيذ جميع بنودها ، وأخيراً اتفق الجانبان على أن هذه المعاهدة مؤقتة حتى يتم تصديقها من قبل الحكومة البريطانية والسلطان سعيد ، ولكن تعتبر المعاهدة سارية المفعول من تاريخه .

حررت هذه المعاهدة في ١١ ذي الحجة ١٢٣٧هـ، ٢٩ أغسطس ١٨٢٢م من ست نسخ عربية وإنجليزية، احتفظ السلطان سعيد بنسختين ، وأخذ مورسبي النسخ الباقية^(٣) .

(١) عائشة المسند، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

(٢) هذا التعهد يوجد فقط عند سلطان القاسمي ، تقسيم الامبراطورية العمانية ، ص ٣٢٥ .

(٣) I . O . R . , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 August 1822, p.p. 376-377 .



خط منع تجارة الرقيق في معاهدة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م

المصدر : Sheriff ,A., slaves , Sbicas and Ivory in Zanzibar, P. 36.

هذه البنود الأساسية التي اتفق عليها الجانبان . واعتقد أحد الباحثين ،
البريطانيين أن حق المصادرة متضمن لحق التفتيش ^(١) ، ولكن مورسي لم يكن
يعتقد ذلك ، لذا كتب طلباً إضافياً للسلطان سعيد جاء فيه : " تكون السفن
العربية عرضة للاستيلاء من قبل طوافات جلالة ملك إنجلترا بعد انقضاء أربعة
أشهر ، وإن الإمام يفوض طوافات ملك إنجلترا التي تجدد مراكب عربية وعلى
متنها رقيقاً شرق الخط المرسوم من رأس لجادو مروراً بنقطة على بعد ستين ميلاً
شرق سوقطرة إلى رأس ديو في الجهة الغربية من خليج بومباي في الاستيلاء
عليها ، وتعامل من قبل طوافات الملك بالأسلوب نفسه الذي تعامل به السفن
التي تحمل العلم البريطاني " ، وقد جاء رد السلطان سعيد على ذلك بقوله :
" بذلك أسمح لقواد طوافات ملك إنجلترا أن تستولي على المراكب الموجودة إلى
الجهة الشرقية للخط المرسوم من قبل الكابتن مورسي ، ولكنني أحصر الإذن
بطوافات ملك إنجلترا وليس لطوافات الشركة " ^(٢) .

وقام مورسي بمحاولات عديدة مع السلطان سعيد من أجل تحويل طرادات
حكومة بومباي بهذا الحق لكنه لم ينجح في ذلك ، إذ لا يزال السلطان غاضباً
من حجز إحدى سفنه في العام السابق من قبل أحد طرادات الأسطول الهندي ،
على الرغم من تقديم حاكم بومباي اعتذاراً عن ذلك للسلطان ؛ ومن المؤكد أن
هذا الأخير كان يريد تقليل احتمالات وقوع مثل هذا الحادث في المستقبل ،
وذلك عن طريق حصر حق التفتيش لسفن الأسطول الملكي البريطاني التي لا
تأتي إلى السواحل العربية إلا قليلاً ، بخلاف سفن الأسطول الهندي التي تجوب

^(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٠/٢ .

^(٢) I . O . R. , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 August 1822, p.p. 396-398 .

مياه الخليج باستمرار في طريقها من وإلى الهند ^(١) .

وعلى أية حال فقد صدّق السلطان سعيد على هذه المعاهدة في ١٩ ذي الحجة ١٢٣٧هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٢٢م وختمها بخاتمه ؛ أما الطلب الإضافي فقد صدّق عليه السلطان في ٢٢ ذي الحجة ١٢٣٧هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م ، أما عن الجانب البريطاني فقد صدّق عليها بمجمّلها روبرت فاركوهار رئيس حكومة موريشيوس البريطانية في ١٣ صفر ١٢٣٨هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٢٢م ^(٢) .

والواقع أن هناك بعض الاختلافات بين النسخ العربية للمعاهدة والنسخ الإنجليزية ، فالبند الرابع من النسخة الإنجليزية للمعاهدة ينص على مطالبة السلطان سعيد بتقديم المساعدة اللازمة للقبض على الرعايا البريطانيين المقيمين في مناطق نفوذه إذا ما اشتركوا في تجارة الرقيق ، ولكن هذا الشرط لم يكن وارداً في النسخة العربية للمعاهدة ، وقد لاحظ ذلك حاكم بومباي ولم يتخذ أي إجراء لتعديله ، لكنه أحاط حاكم عام الهند علماً بذلك ^(٣) . أما البند الثالث حسب النص الإنجليزي فإنه ينص على أن مسؤولية تطبيق العقوبات على الذين يُلقى القبض عليهم تقع على كاهل السلطان سعيد ؛ لأن ساحل شرق أفريقية خاضع له ، أما النسخة العربية فإنها تنص على إلقاء هذه المسؤولية على عاتق سفن الأسطول البريطاني ، هذا إضافة إلى أن النص الإنجليزي للمعاهدة يقرر بدء تطبيق إجراء العقوبات الواردة في بنودها بعد أربعة أشهر من التوقيع

^(١) Ibid, p.p. 380-381.

^(٢) I . O . R ., V/23/217, Engagements Entered into by His Highness the Imaum .. op. cit, in 1822, p. 654 .

سلطان القاسمي ، تقسيم الأمبراطورية العمانية ، ص ٣٢٥ .

^(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٢-٣١/٢ .

عليها ، ولكن هذه الفقرة محذوفة بالكامل من النسخة العربية ^(١) ، وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أنها كما يبدو لم تكن مثار نزاع بين السلطان سعيد وحكومة مورشيوس أو بومباي البريطانيتين ، ذلك أن البريطانيين حققوا مكاسب عديدة من هذه المعاهدة ، فهم لم يقدموا أي تنازلات عما تقدموا به ، كما استطاعوا الحصول على اعتراف من السلطان سعيد بوجوب محاربة تجارة الرقيق ، إضافة إلى منح أسطولهم سلطة توقيف السفن العربية وتفتيشها بحجة التأكد من عدم حملها للرقيق وهذا أضّر كثيراً بالتجارة العربية المشروعة .

ومهما يكن الأمر فإن خط الحدود المرسوم في هذه المعاهدة لم يمس الطرق الرئيسية لتجارة الرقيق العربية بين شرق أفريقية والخليج العربي ، ذلك أن حكومة بومباي تعتقد أن الوقت لا يزال مبكراً ، وأن أي تدخل في هذه التجارة في ذلك الوقت سيلاقي سخطاً عربياً ، الأمر الذي يعرض محاولات القضاء على تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي للخطر ^(٢) .

ولهذا يبدو من المؤكد أن من أهم الأهداف التي سعت بريطانيا إلى تحقيقها من وراء هذه المعاهدة ، القضاء على تجارة الرقيق العربية في غرب المحيط الهندي وبالتالي محاصرة النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وكذلك العمل على منع تهريب الأرقاء من السلطنة العمانية إلى الهند ^(٣) ، هذا إضافة إلى تحقيق الهدف الرئيس بوضع معاهدة أساسية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق يمكن من خلالها لبريطانيا عقد معاهدات أخرى تبني بنودها على هذه المعاهدة ، يمكن من خلالها فرض الهيمنة البريطانية على السلطنة والتدخل في شؤونها الداخلية ،

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) فؤاد العابد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

(٣) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

والقضاء على تجارتها الخارجية .

ومن جهة السلطان سعيد فإنَّ من أعظم مكاسبه من هذه المعاهدة حصوله على الاعتراف بسيادته على مناطق نفوذه في شرق أفريقية من قبل الحكومة البريطانية ؛ مقابل أن يستعمل هذه السيادة مع زعماء القبائل الداخلين ضمن مناطق نفوذه من أجل منع تصدير الأرقاء إلى جنوب أو شرق الخط المذكور كمرحلة أولى .

وكان السلطان سعيد يأمل في الحصول على الدعم البريطاني لحمايته من أطماع محمد علي الذي قضت قواته على الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، وبدأت أنظاره تتجه نحو السيطرة على مناطق الخليج العربي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان السلطان سعيد يعتقد أن موافقته على هذه المعاهدة ستضمن له الحماية من هيمنة النفوذ الفرنسي الذي بات يهدد القسم الأفريقي من سلطنته ^(١).

وفي أعقاب إبرام هذه المعاهدة كتب السلطان سعيد إلى واليه على زنجبار خطاباً يؤكد فيه أنه سمح لأصدقائه الإنجليز بأن يحتفظوا بممثل لهم في أي جزء يختارونه من أجزاء بلاده ، وأمر السلطان العماني بمنح هذا الممثل منزلاً مناسباً ، وأن يحظى بالاحترام من الجميع ^(٢).

وفي الوقت نفسه بعث السلطان سعيد رسالة ^(٣) إلى فاركوهار ذكر فيها

^(١) AFF. Etr., Lettre de M. Duperre, Ministre de La Marine et des Colonies at Ministre des Affaires Etrangeres, parise, Le 12 Juillet 1839, MD Afrika 147, F160.

^(٢) I.O.R., F/4/913, Translation of a letter from the Imaum of Muscat to the Governor of Zanzibar Ahmad bin Syed Ebbo Soyedy , N. D., p. 399 .

^(٣) I.O.R., F/4/913, Translation of a letter from the Imaum of Muscat to the Governor of the Isle France , N. D., p. 399 .

أنه أدرك أن تجارة الرقيق قد انتشرت إلى حد بعيد بين النصارى حسب ما أشار إليه فاركوهار في رسالته إلى السلطان والتي سلمها له مورسي ، وأشار سعيد إلى أنه كتب منذ العام السابق إلى زنجبار والموانئ التي تحت حكمه في شرق أفريقية بأن لا يسمحوا ببيع الأرقاء إلى الأمم النصرانية والذي يعتبر خسارة كبيرة له ، ولكن وبما أنه يعتبر الإنجليز من أفضل أصدقائه فإنه استجاب لرغباتهم في هذا الشأن ؛ لأنه يدرك أن صداقة الإنجليز أعظم من أي مال في العالم . وفي إشارة إلى الإعفاءات الجمركية التي منحت للسفن العمانية في مورشيوس ذكر السلطان بأن مورسي قد أحاطه علماً بذلك ، وأشار إلى أنه لا يطلب سوى صداقة الإنجليز فقط ، وكرر السلطان ما تعهد به لمورسي فقال : إن كل " السفن التي تحمل أعلاماً عربية وتعصي الأوامر أو التي تحمل أعلاماً عربية وهي ليست عربية كما ترغبون في الإذن بالقبض عليها فأي سفينة بتلك الأوصاف فإني بهذا (الخطاب) امنحك الآن السلطة الكاملة للاستيلاء عليها " .

ثم أتبع ذلك برسالة ^(١) مماثلة إلى حاكم بومباي أعرب له فيها عن امتنانه للخدمات التي قدمتها حكومة بومباي له ، وأنه تلقى رسالة من حاكم مورشيوس عبر فيها عن رغبته في تقوية العلاقات بين الجانبين ، وتحتوي على تعليمات تتعلق بتجارة الرقيق وأنه وافق عليها لأن من همومه الخاصة الحفاظ على الوحدة بين الأمم ولهذا استجاب بكل دقة لكافة طلباته التي قدمها له مورسي ، الذي سيخبر حاكم بومباي بكل التفاصيل وختم السلطان رسالته بقوله : " فإني كلياً تحت خدمة حكومتكم لاقتناعي الكامل بأن اهتماماتنا واحدة " . وتكشف هذه الرسالة عن ارتقاء السلطان سعيد في أحضان بريطانيا

I.O.R., F/4/913, Letter from the Imaum of Muscat to the Momtstuart ^(١)
Willmstone Governor Bombay , Dated in 22th Dhu,l Hijjah 1237 AH., 9 the
September 1822. p.p. 403-405 .

طمعاً في الحصول على تأييدها له ضد خصومه .

ومهما يكن الأمر فإن معاهدة مورسبي مع السلطان سعيد كانت تستهدف القضاء على تجارة الرقيق الخارجية مع الدول النصرانية فقط وليس القضاء عليها مع الدول الإسلامية أو في داخل السلطنة ، إلا حالات الاختطاف . ونتج عن هذه المعاهدة منح الحرية للأرقاء الذين يملكهم الرعايا البريطانيون المقيمون في السلطنة العمانية ، وهذا ما أدى إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الزراعي في السلطنة ، هذا إضافة إلى لجوء هؤلاء الأرقاء إلى السرقة عندما عجزوا عن الحصول على قوت يومهم ، وكان البريطانيون والهنود من رعايا بريطانيا المقيمين في السلطنة أول من تأثر سلباً بهذه المعاهدة ، فحاولوا أن يلتمسوا إعفاءهم من هذا الإجراء من لدن السلطان إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك ^(١) .

وبعد هذه المعاهدة بدأت ملامح المعارضة الأباضية للسلطان سعيد بالظهور؛ ذلك أن بعض المصادر ^(٢) تؤكد أن السبب الرئيس للعداء الذي تكنه بعض القبائل العمانية للسلطان سعيد ومن بعده من سلاطين عمان يعود إلى تعاون هؤلاء السلاطين مع البريطانيين في جهودهم للقضاء على تجارة الرقيق، ابتداءً من معاهدة مورسبي .

وقد ردت الخسارة التي تسببت فيها هذه المعاهدة للسلطان سعيد بـ ١٠٠,٠٠٠ كروان أو ريال سنوياً ^(٣) . بينما قدرها مصدر آخر ^(٤) بمبلغ

^(١) أحمد العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .

^(٢) ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٥٤ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ ، ٢٧ .

^(٣) Ingrams, W.H., op. cit. p. 162.

^(٤) F. O. 54/4, Extract From the Instruction of His Highness ... op. cit, dated in Month of February 1842, p. 73.

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٧/٢ .

يتراوح ما بين ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ريال، وذلك على حسب تقدير السلطان سعيد نفسه.

وفي سبيل متابعة تنفيذ معاهدة مورسبي كلف حاكم موريشيوس أحد ضباطه البحرين ويدعى نورس (Nourse) بالإبحار إلى ساحل شرق أفريقية لمعرفة مدى التزام الولاة العمانيين في المنطقة بتنفيذ ما نصت عليه هذه المعاهدة، وقد عين نورس رجلاً عربياً^(١) ليعمل قنصلاً لبريطانيا في زنجبار بصفة مؤقتة ، ولم يلبث أن وافقت على تعيينه وزارة المستعمرات البريطانية بصفته وكيلًا لحكومة موريشيوس لمراقبة تجارة الرقيق^(٢) .

ثم كُلف الضابط البحري أوين ليقوم بمسح الشواطئ الأفريقية الشرقية والمنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة العربية عام ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م ، فأدرك أوين أن تجارة الرقيق لا تزال تمارس بين ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية وبين مستعمرة موزمبيق البرتغالية والتي تعتبر محظورة بموجب معاهدة مورسبي . وبعد وصول أوين إلى بومباي في ربيع الأول ١٢٣٩هـ / نوفمبر ١٨٢٣م عرض ما لا حظه على الفنستون (Elvinston) حاكم بومباي ، واقترح عليه إجراء بعض التعديلات على معاهدة مورسبي بحيث تسمح بمصادرة أي سفينة أوروبية تحمل أرقاء ، وتوجد قرية من ساحل شرق أفريقية الخاضع للسلطان العماني ، وتحوّل سفن جميع الدول حق مصادرة مثل هذه السفن وسحبها إلى أقرب ميناء ، ولكن

^(١) يدعى هذا الرجل صالح ، وعين بهذا المنصب لقاء مرتب شهري قدره مئة ريال ، ويبدو أنه توفي في عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م وعين مكانه أحد السواحليين ويدعى خميس بن عثمان ، وقد ظل يمارس مهامه في زنجبار حتى وصل هامرتون إليها عام ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م ، ومن هنا فإن هامرتون يعتبر أول قنصل بريطاني في زنجبار . انظر :

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ١٥-١٦ .

^(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٦٥-٦٦ .

الفنستون رفض هذه المقترحات لأن السلطان سعيد لا يملك سلطة تفتيش وحجر سفن الدول الأخرى ، ولكن هذا الرفض لم يثن أوين عن زيارة مسقط في ربيع الآخر من عام ١٢٣٩هـ /ديسمبر ١٨٢٣م ، حيث التقى بسعيد بن سلطان وحذره من مغبة التورط في تجارة الرقيق ، وطلب منه إلغائها خلال الثلاث سنوات التالية ^(١) ، وألح إلى أنه سيتمنح المزارعة في ممبسة الحماية البريطانية من أجل القضاء على تجارة الرقيق . ولما توجه إلى ساحل شرق أفريقية قبل طلب الحاكم المزروعي وأعلن الحماية البريطانية ^(٢) على ممبسة ^(٣) ، ولم يكتف أوين بذلك بل أرسل تهديداً إلى الوالي العماني على زنجبار بأنه إذا لم يقم السلطان سعيد بإلغاء تجارة الرقيق في الموانئ التابعة له في شرق أفريقية ؛ فإنه سيفقد جميع مملكاته في تلك المنطقة، وقد احتج السلطان العماني بشدة لدى حكومة بومباي، وهو ما دفع الفنستون إلى أن يكتب اقتراحاً إلى مجلس إدارة شركة الهند في لندن يتضمن امتناع بريطانيا عن التدخل في ممتلكات السلطان سعيد نهائياً ، وتعويضه بشكل كافٍ على أن يتخلى عن تجارة الرقيق بصورة كاملة ، وفي الوقت نفسه سأل حاكم بومباي وكيل السلطان سعيد لدى حكومته عن نوع التعويض الذي يكفي السلطان العماني ، فأحال الوكيل بدوره هذا الطلب إلى سيده الذي أجاب عليه في جمادى الآخرة من عام ١٢٤١هـ /يناير ١٨٢٦م ، فذكر السلطان سعيد أنه تحمل خسائر فادحة نتيجة للتنازلات التي ترتبت على معاهدته مع مورسي ، وأنه لا يستطيع أن يقدم المزيد من التنازلات بفرض قيود جديدة على تجارة الرقيق ؛ لأن ذلك سيعرض موقفه لمزيد من الأخطار ، ولكنه أعرب عن

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٤/٢ .

(٢) سبقت تفاصيل هذه الحماية في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ٦٩ .

استعداده للقضاء على تجارة الرقيق إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على الدفاع عنه براً وبحراً ضد خصومه في شبه الجزيرة العربية والخليج ، أو تمنحه مستعمرة موزمبيق البرتغالية تعويضاً له ، كما اقترح حلاً بعيداً يقضي بدفع مبلغ مناسب من المال يكون تعويضاً له ليتخلى عن عمان ويستقر نهائياً في زنجبار ، إلا أن المسؤولين البريطانيين رفضوا هذه المقترحات لأنها غير عملية ^(١) .

وعلى أي حال فقد تنصلت الحكومة البريطانية من مسلك أوين في ممبسة فانسحب أوين منها عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م بعد أن تبين أن المزارعة لا يرغبون بالحماية البريطانية ^(٢) ، ويبدو أن البريطانيين رأوا أن التعاون مع السلطان سعيد، وإعطائه بعض التعويضات المالية وفرض رقابة بحرية على ساحل شرق أفريقية هو خير وسيلة للقضاء على تجارة الرقيق، ومحاصرة النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وبناء على ذلك فلم تعد مسألة تجارة الرقيق محل مناقشة بين المسؤولين البريطانيين لفترة تقارب عشر سنوات .

ويمكن هنا إجمال النتائج التي تمخضت عن معاهدة عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م وهي كما يلي :

١ - فتحت هذه المعاهدة أمام بريطانيا أبواباً واسعة للتوغل في السلطنة العمانية سواء في القسم الآسيوي أم الأفريقي من السلطنة ، وكشفت لبريطانيا عن حاجة السلطان سعيد لحمايتها .

٢ - بدأت ملامح المعارضة الشعبية بالظهور من جراء تعاون السلطان سعيد مع البريطانيين في مكافحة تجارة الرقيق ، ليس لأن هذه التجارة تشكل نشاطاً اقتصادياً مهماً للعمانيين بل لأن البريطانيين - تحت ذريعة مقاومة تجارة

^(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٦/٢ .

^(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٢٤ .

الرقيق - قاموا بتدمير التجارة العمانية البحرية دون وجه حق .

٣ - لم تؤد هذه المعاهدة إلى تأثير يذكر في تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي .

٤ - أدى اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين في حكومة بومباي وحكومة موريشيوس حول أسلوب تطبيق بنود معاهدة مورسبي إلى الكشف عن تحبط السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق ، الأمر الذي يؤكد أن هذه المسألة لم تكن إلا ذريعة واهية للتدخل في شؤون السلطنة للسيطرة على مقدراتها ، والاستفادة من موقعها في طرد النفوذ الفرنسي من المنطقة .

٥ - نجحت معاهدة مورسبي في تحقيق كثير من أهداف بريطانيا الاستعمارية؛ فتدخلت في الشؤون الداخلية لسلطان مسقط ، ولكنها لم تحقق التأثير المطلوب في مكافحة تجارة الرقيق في تلك الفترة .

ثانياً : معاهدة عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م :

منذ عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م بدأ المسؤولون البريطانيون في الهند يدركون عدم فعالية معاهدة مورسبي في الحد من وصول الأرقاء إلى الأراضي الهندية ، ففي مذكرة كتبها أحد سكرتيري حكومة بومباي وقدمها إلى حاكم بومباي ذكر فيها أن تجارة الرقيق منتشرة في ولاية كايثوار وأن موانئها وموانئ ولاية كتش مكتظة بالأرقاء الذين تأتي بهم السفن العربية من موانئ البحر الأحمر ، وحضرموت ، وعدن ، والموانئ العمانية ، وبعض الموانئ الخليجية الأخرى ، وبما أن تجارة الرقيق غير ممنوعة في موانئ كتش وكايثوار ، فإن أفضل طريقة لإغلاق هذه الموانئ ومنع وصول تجار الرقيق إليها - حسب رأي هذا الموظف - هو تعديل الخط الوهمي البحري الذي تنص عليه معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م ، لأنه يترك سواحل كتش وكايثوار والسند مفتوحة أمام هذه التجارة ^(١) .

ومن هذا المنطلق فمن المهم العمل على مد هذا الخط إلى الجهة الغربية بحيث ينتهي في نقطة معينة على ساحل مكران ، بحيث تدخل كل المنطقة الغربية من الهند ضمن المنطقة التي تحظر فيها تجارة الرقيق ، وبذلك يمكن إقناع حكام كتش وكايثوار بمنع هذه التجارة ، ولكن هذا المسؤول البريطاني لم يكن يدرك - فيما يبدو - أن معاهدة مورسبي لا تطبق إلا على رعايا سلطنة مسقط وسفنهم ، أما الرعايا الآخرون فهم ليسوا ملزمين بالانصياع لهذه المعاهدة . وعلى أي حال فقد وافق حاكم كتش وكايثوار على حظر تجارة الرقيق في ولايتيهما ، وذلك في النصف الأخير من عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م ، وهذا ما شجع حكومة بومباي

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠/٢ - ٤١ .

على أن توعد إلى هانيل (Hanul) المقيم البريطاني في الخليج العربي في تلك الفترة بأن يتصل بالسلطان سعيد ليطلب منه تعديل الحظر بحيث تخرج سواحل السند وكتش وكاثيوار من المنطقة التي يسمح فيها بتجارة الرقيق ، وكان ذلك في رجب من عام ١٢٥٣هـ/أكتوبر ١٨٣٧م ، ، وأن يعمل على إقناع شيوخ ساحل عمان بالموافقة على ذلك ^(١) .

وكان من أهم الأسباب التي دفعت المسؤولين البريطانيين للاتصال بالسلطان سعيد وإثارة هذه المسألة معه من جديد هو الاتفاقية التي توصل إليها السلطان العماني مع الولايات المتحدة الأمريكية في جمادى الأولى من عام ١٢٤٩هـ/سبتمبر ١٨٣٣م تحت مسمى (معاهدة صداقة وتجارة) ، وهي أول اتفاقية تجارية يعقدها السلطان سعيد مع دولة غربية ، وقد اتخذت بنودها نموذجاً صيغت على أساسه المعاهدات التي عقدها السلطان مع بريطانيا وفرنسا ، يأتي ذلك في وقت كانت فيه السفن التجارية الأمريكية تزور زنجبار في رحلاتها إلى الشرق الأقصى ، فيبيع الأمريكيون الأسلحة النارية ، والذخائر ، والأقمشة ، ويشتررون مقابلها الرقيق ، والعاج ، والصمغ ، والجلود ، ومن المؤكد أن ذلك أدى إلى استياء الحكومة البريطانية خوفاً من فقد نفوذها في السلطنة العمانية ^(٢) .

وجاء بحث تجارة الرقيق مع السلطان سعيد مرة أخرى في وقت شهدت فيه المنطقة الوسطى من شبه الجزيرة العربية تقدم قوات محمد علي من جديد ، وازدياد الطموحات الفارسية ، وتهديدها لبعض المناطق المجاورة ، وهذا ما أسهم في إثارة مخاوف السلطان ، وأدى ذلك إلى تسهيل تعديل معاهدة مرسبي .

ويبدو أن السلطان سعيد شعر بمخاوف الحكومة البريطانية من وراء المعاهدة

^(١) كيلي ، المرجع نفسه ، ٤٠/٢-٤١ ، ٤٤ .

^(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٠٦ .

العمانية الأمريكية ، فأوفد مبعوثاً إلى بريطانيا في عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م ، وذلك من أجل تهدئة المخاوف البريطانية ، وتقديم التهنئة بمناسبة تولي الملكة فيكتوريا عرش بريطانيا ، والعمل على تعميق أو اصر الصداقة بين البلدين عن طريق إبرام معاهدة صداقة وتجارة فيما بينهما . وقد طلب السلطان سعيد من الكاتبين روبرت كوجان ^(١) (Robert Cogan) ، أحد ضباط الأسطول الهندي أن يكون وسيطاً بين مبعوثه والحكومة البريطانية ، وقد وجد كوجان من بالمرستون ترحيباً بفكرة عقد اتفاقية جديدة ، لأن كوجان أشار إلى أنَّ عقد مثل هذه الاتفاقية سوف يجعل السلطان يحد أو ربما يحظر تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي ، لاسيما بعد أن تزايدت الأهمية التي تمثلها في المنطقة ^(٢) . وكانت حكومة بالمرستون قد كتبت في البداية صيغة معاهدة تجارية تضم أربعة عشر بنداً منها ثلاثة بنود عن تجارة الرقيق ، وهي أن يتعهد السلطان العماني بحظر ومنع نقل الأرقاء بين ممتلكاته والأقطار الأخرى ، وبشكل خاص أقطار الهند، وموانئ البحر الأحمر، ومنطقة الخليج العربي ، كما يتعهد السلطان سعيد بمعاينة كل من يتعامل في الرقيق من رعاياه أو يحاول تصديرهم ، وأن يوافق على أن تخضع كافة السفن التي ترفع العلم العماني للمصادرة والحجز ، وذلك في حالة نقلها للأرقاء إلى خارج السلطنة ، ويُعطي الطرادات البريطانية

^(١) يُذكر أن كوجان هذا هو أحد التجار الإنجليز الذين لهم علاقة بالسلطان سعيد ، ولهذا طلب السلطان من كوجان أن يعرض على الحكومة البريطانية فكرة قبوله ممثلاً دائماً للسلطان في لندن ، ولكن الحكومة البريطانية بزعامة اللورد ملبورن (Melbourne) ١٢٥١-١٢٥٧هـ / ١٨٣٥-١٨٤١م ، رفضت هذه الفكرة ، إذ لا يمكن أن يمثل السلطان في بريطانيا أحد المواطنين الإنجليز ، انظر :

المرجع نفسه ، ص ١٠٧ .

^(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٨/٢ - ٤٩ .

حق مصادرة تلك السفن ، كما يحق للمحاكم البريطانية محاكمة جميع أصحاب السفن التابعة له أو التي ترفع علم السلطنة إذا وجدت أنها تعمل في نقل الرقيق، وذلك في أي مكان يعثر فيه على هذه السفن ، وأياً كانت وجهتها ووجهة الأرقاء الذين تنقلهم ^(١) .

ولكن كوجان أبلغ مجلس الهند بخطورة هذه المقترحات ، وأنه يعي تماماً النتائج التي قد تترتب على تطبيق هذه البنود والتي قد تؤدي إلى إسقاط السلطان سعيد من حكمه ، وبالتالي تعرّض الأهداف الحقيقة التي وضعت هذه البنود من أجلها للخطر ، هذا إضافة إلى إضعاف نفوذ السلطان وانحسار شعبيته في شبه الجزيرة العربية ، واحتمال تهديد الدولة السعودية الثانية لنفوذه في منطقة الخليج العربي ، وإزاء هذه النتائج ستجد الحكومة البريطانية نفسها مضطرة لتقديم الدعم اللازم له ، وخلص كوجان إلى أن أي مفاوضات لإبرام معاهدة حول الرقيق فإن من الأفضل أن تقوم حكومة الهند بعقدها ، وأن أي قيود إضافية يراد تطبيقها فينبغي أن يتم التفاهم بشأنها ودياً مع السلطان سعيد، ولا ينبغي إدراجها ضمن معاهدة، وبهذا يمكن تعديل خط مورسبي ، والحصول على حق تفتيش ومصادرة السفن للأسطول الهندي - إضافة إلى الأسطول الملكي - وإذا ما احتج السلطان على الخسارة التي سيتكبدها من جراء موافقته على ذلك فيمكن تعويضه عن طريق السماح له باستخدام حوض السفن في بومباي لإصلاح سفنه، ويمكن إعفاؤه من دفع رسوم الميناء ورسوم الإرشاد في موانئ الهند البريطانية ، وأخيراً أُقرت آراء كوجان من جانب الحكومة البريطانية التي فوضت كوجان بإبرام هذه المعاهدة نيابة عنها ^(٢) .

(١) المرجع نفسه ٤٩/٢ - ٥٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ٥٠/٢ - ٥٢ .

وفي ربيع الأول من عام ١٢٥٥هـ/مايو ١٨٣٩م عقد كوجان معاهدة تجارية مع السلطان سعيد تضمنت بنداً واحداً عن تجارة الرقيق ، وأكدت المادة الخامسة عشرة على التعهدات التي التزم بها السلطان سعيد مع مورسي في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، وأعطيت سلطة تفتيش السفن والاستيلاء عليها إلى سفن شركة الهند الشرقية ^(١) ، وفي ١٠ شوال من العام نفسه / ١٧ ديسمبر استطاع هانيل المندوب البريطاني في الخليج أن يضيف بموافقة السلطان سعيد ثلاث مواد إلى معاهدة ^(٢) عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م :

المادة الأولى :

يجوز لطرادات شركة الهند الشرقية حجز وتفتيش أي مركب من مراكب السلطان ، إذا صادفته فيما وراء خط مستقيم يمتد من رأس دجلادو ويمر بنقطة على بعد درجتين إلى الشرق من جزيرة سوقطرة ، وينتهي في باسين ^(٣) (Passein) ، وساورها الشك في أن هذا المركب يستخدم في تجارة الرقيق . وكان هانيل قد حدد نهاية هذا الخط من الجهة الشمالية بجوار ^(٤) ، كما

^(١) المرجع نفسه ، ٥٢/٢ .

^(٢) Aitchison, C.U. , op. cit. , Vol. XI, p.p. 299 - 300 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٣) .

مدحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٨-١٨٩ ؛

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٤/٢ .

^(٣) باسين : ميناء يقع على الشاطئ الشمالي للمحيط الهندي من جهة الهند ، يبعد مسافة خمس درجات غرب مواشي (Charrachee) ويبعد حوالي واحد وعشرين ميلاً عن بومباي ، انظر : غانم رميض ، مرجع سبق ذكره ، ٢١٦/٢ .

Fraser, H.A., op. cit. p.4 .

^(٤) جواد : ميناء يقع على ساحل مكران ، وقد ضمه السلطان سلطان بن أحمد إلى أملاكه في عام ١٢٠٧هـ / ١٧٩٣م وظل تابعاً لعمان إلى أن تنازل عنه السلطان سعيد بن تيمور في عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م لدولة باكستان مقابل مبلغ وقدره ثلاثة ملايين جنيه استرليني ، انظر : عمان وتاريخها البحري ، ص ٧٨ .

جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص ٣١٦ .

حُدّد في المعاهدة التي أبرمت مع شيوخ ساحل عمان في العام نفسه ، ولكن السلطان سعيد اعترض على هذا التحديد لأنه سوف يضع ممتلكاته على ساحل مكران وهي جوادار وشهبار ^(١) ضمن المنطقة المحظورة ، واضطر هانيل إلى إجراء تعديل على نهاية هذا الخط بحيث ينتهي عند باسين ^(٢) وبذلك تبقى جوادار وشهبار مفتوحتين للتجارة ^(٣) .

المادة الثانية :

إذا تبين من خلال التفتيش أن أحد المراكب التي تخص رعايا السلطان سعيد تحمل رقيقاً سواء أكانوا رجالاً أم نساءً أو أطفالاً بقصد بيعهم فيما وراء الخط المذكور ؛ فإن لطرادات شركة الهند الحق في الاستيلاء على هذا المركب ، ومصادرة حمولته ، أما إذا تخطى المركب الخط المذكور آنفاً ؛ بسبب سوء الأحوال الجوية ، أو لأي ظرف قاهر خارج عن إرادته فلا يُستولى عليه في هذه الحالة ^(٤) .

في الوقت الذي تزيد فيه الحكومة البريطانية من إجراءاتها الرامية إلى تضييق الخناق على السلطان العماني ورعاياه تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، نجدها

^(١) شهبار : ميناء يقع على ساحل مكران ، وقد خضع لعمان منذ عهد السلطان سلطان بن أحمد . انظر : عمان وتاريخها البحري ، ص ٧٨ .

^(٢) يشير ويلسون إلى أن النهاية الشمالية للخط المذكور تقع في ميناء بوزم (Puzim) على ساحل مكران وبناء على ذلك تصبح موانئ السلطان جوادار وشهبار مغلقة أمام تجارة الرقيق ، بينما يذكر كيللي أن أسمى باسين وبوزم التبسا على ويلسون وهما موضعين مختلفين ، ويؤكد خطأ ما ذكره ويلسون أن تقرير هانيل يشير بوضوح إلى باسين باعتبارها أقصى الحدود الشرقية لممتلكات السلطان سعيد . انظر : ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٢٥٤ ؛ كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٤/٢ .

^(٣) المرجع نفسه ، ٥٤/٢ .

^(٤) Aitchison, C. U., op. cit . Vol. XI, p. 299-300 .

في مكان آخر تتراخى عمداً في تطبيق هذه العقوبات على تجار الرقيق الآخرين ، كما يجري في البحر الأحمر ، حيث يذكر أحد الباحثين أن البواخر الحربية البريطانية كانت تحتجز القوارب المحملة بالأرقاء، ولكنها لا تكمل عملها، فهي بعد أن تقبض على القارب تطلق سراح الأرقاء ، وتعيدهم إلى بلادهم إذا شأوا ، وتبعث قائد القارب إلى جيبوتي ليقدم هناك أمام المحاكم الفرنسية ، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحمي أكبر تجار الرقيق في المنطقة ^(١) .

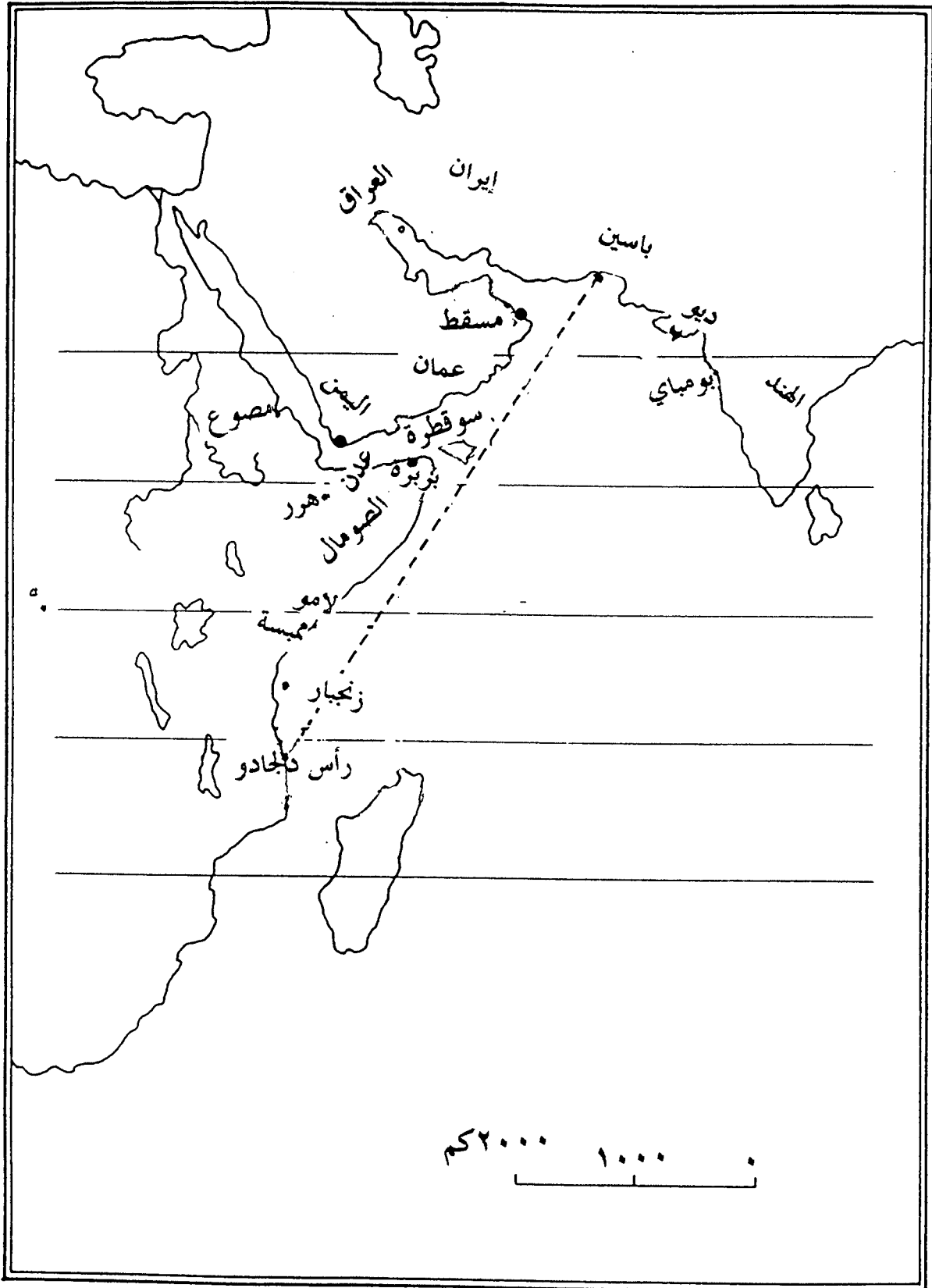
المادة الثالثة :

بما أن بيع الأحرار من الذكور والإناث بالغين كانوا أم قاصرين مخالف لتعاليم الدين الإسلامي ، وبما أن الصوماليين يدخلون ضمن الأحرار ؛ فإن السلطان سعيد ، بمقتضى المعاهدة يوافق على أن بيع الذكور والإناث من القبائل الصومالية سواء أكانوا بالغين أم قاصرين يعتبر عملاً من أعمال القرصنة ، وأن كل من يثبت عليه الاشتراك في هذه الأعمال من الرعايا العمانيين بعد أربعة أشهر من تاريخه سوف تطبق عليه عقوبة القرصنة ^(٢) .

استخدمت الحكومة البريطانية الدين الإسلامي في هذه المادة تكأة لإقناع السلطان سعيد بمنع استرقاق الصوماليين لأنهم أحرار بحكم أنهم مسلمون . ومن الجدير بالذكر هنا أنه حتى أولئك الأرقاء الذين يؤتى بهم من القبائل الأفريقية في الداخل ، ليسوا في الواقع أرقاء شرعيين في الإسلام ، ذلك أن سبب استرقاقهم لم يكن شرعياً كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولكن بريطانيا أرادت أن تغلق منطقة معينة في شرق أفريقية أمام تجار الرقيق وذلك كمرحلة أولى .

^(١) أمين الريحاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٧-٣٧٨ .

^(٢) Aitchison, C. U., op cit . Vol. XI, p. 300 .



خط منع تجارة الرقيق في معاهدة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م.

المصدر : Sheriff, A., slaves, Shikas and Ivory in Zanzibar, P. 36.

ومهما يكن الأمر فإنه على الرغم من أن هذه المعاهدة فرضت مزيداً من القيود على تجارة الرقيق ، إلا أن هذه التجارة استمرت منتشرة في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية، إذ واصلت السفن الفرنسية ، والأسبانية ، والبرتغالية والأمريكية ، نقلها شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وبعض الموانئ والجزر الأخرى في ساحل شرق أفريقية ، وكانت السلطات البريطانية تعلم بذلك تماماً، ولكنها كانت تغض البصر عن ذلك مما يؤكد بطلان ادعاء الدوافع الإنسانية في محاربة تجارة الرقيق ، ذلك أن هذه المعاهدة لم تكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على السلطنة العمانية ، وإحلال النفوذ البريطاني محل النفوذ الإسلامي في شرق أفريقية ^(١) .

ولم تتأثر تجارة الرقيق كثيراً في منطقة الخليج العربي من جراء هذه المعاهدة ^(٢) ، ولكنها في الوقت ذاته كانت بداية للتغلغل البريطاني في السلطنة العمانية ، لا سيما القسم الأفريقي منها، حيث أكدت على إيجاد تمثيل دبلوماسي في ممتلكات السلطان سعيد ، الذي حرص على أن يكون القنصل البريطاني انجليزياً خالصاً ، وذلك لرغبته في أن تكون علاقته مع وزارة الخارجية البريطانية في لندن مباشرة ، لأن ذلك يؤكد علو مكانته عند المسؤولين البريطانيين ^(٣) ، وقد تم تعيين ألكندر هامرتون قنصلاً بريطانياً لدى السلطنة ، فانتهج هامرتون سياسة تقوم على إبعاد النفوذ الأجنبي عن الدولة العمانية ^(٤) ، ومن هنا تمكن من

(١) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٤٢ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٥/٢ .

(٣) الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب.ت، ص ١٩٩ .

Ingroms, W.H., op. cit. , p. 162

F. O. , 54/4, Letter From Captain Hamerton To the Earl of Aberdeen , ^(٤)

No. 82, Bombay , in 21th May 1842, p. 68.

تحقيق نفوذ قوي لبريطانيا في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ^(١) . وعلى الرغم من المعاهدتين اللتين عقدتهما بريطانيا مع السلطان سعيد ، إلا أن جيمي كارنك (J. Cornac) الحاكم الجديد لبومباي أدرك في عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م بعد اطلاعه على عدد من التقارير أن المعاهدات التي عقدت أخيراً غير صالحة لإيقاف تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية من الهند . وقد جاء ذلك في وقت اتهم فيه المسؤولون البريطانيون السفن العمانية بأنها لا تزال مستمرة في تهريب الأرقاء إلى بومباي والمدن الهندية الأخرى ، وأنها تحمل في عودتها بعض النساء الهنديات لبيعهن في مناطق أخرى . وذكر روبن إسلام (R, Aslam) ، والذي كان يعمل سمساراً لشركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط ، أن ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رقيق يدخلون إلى الهند كل عام ، وأن خالداً النجل الثاني للسلطان سعيد ، كان يعمل في هذه التجارة ، وأشار إلى أنه يتم اختطاف عددٍ من الفتيات الهنديات من قبل أصحاب السفن العربية، وخصوصاً من سواحل الهند الغربية، ثم يتم بيعهن في مسقط وزنجبار، أو في بعض موانئ الخليج الأخرى ^(٢) . وحتى ذلك الوقت ، كان الهدف الرئيس - المعلن - لحكومة الهند البريطانية من محاربة تجارة الرقيق هو إبعاد هذه التجارة عن الهند ، ولكنها أخفقت في ذلك ، ولم تحقق المعاهدات التي عقدتها من أجل هذه المسألة هذا الهدف ، وذلك راجع إلى أن المسؤولين البريطانيين في الموانئ الهندية غير مقتنعين

^(١) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢-١٩٣ .

Nicholls C.S., op. cit., p. 161 .

^(٢) I. O . R., V/23/217 Suppressin of the Slave Trade in the Persian Gulf , p. 650.

F. O. , 54/4, Letter From The Earyl of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 84, Foreign Office, in 6th August 1842, p.p. 69-70.

كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٥٩/٢ .

بجدية تلك الحرب الموجهة ضد تجارة الرقيق ، ومن هنا كان كثير من الموظفين في ميناء بومباي يتساهلون في هذه المسألة ، هذا إضافة إلى أن المسؤولين في حكومة الهند البريطانية لم يكونوا على درجة سواء من حيث الحماس والاعتناع بجدوى هذه الحرب ، لاسيما وأن هناك أطرافاً أخرى ضالعة في هذه التجارة مثل سكان الكويت ، ولنجة ، والبحرين ، وهؤلاء جميعاً ليسوا داخلين في المعاهدات السابقة ، ولذا ينبغي على حد تعبير هانيل وروبرتسون إجراء مفاوضات مع شيوخ هذه البلدان من أجل الدخول معهم في معاهدات مماثلة لما تم الاتفاق عليه مع سلطان عمان وشيوخ الساحل العماني ^(١) .

وفي عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م أثيرت مسألة التعويضات التي يمكن تقديمها للسلطان سعيد مقابل منع تصدير الأرقاء من ممتلكاته في شرق أفريقية إلى الخارج. فاقترح أحد المسؤولين البريطانيين الموافقة على ضم البحرين إلى ممتلكات السلطان بناءً على رغبته التي أبداهها في وقت سابق ، إلا أن حاكم بومباي عارض ذلك بشدة ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تعريض المنطقة إلى خطر نشوب الحرب ، ولكن يمكن - حسب رأي هذا المسؤول - دفع تعويضات مالية إلى السلطان تعادل دخله السنوي بدلاً من ضم البحرين ، وهذا مما أثار غضب السلطان العماني على حاكم بومباي ، فبدأ منذ عام ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م يجري اتصالاته فيما يتعلق بتجارة الرقيق مع الحكومة البريطانية في لندن مباشرة ، وأخذ يتجاهل حكومة بومباي البريطانية ، لأنه يرى - على حد زعم كيلى ^(٢) - أن

^(١) I. O. R., V/23/217, Suppressin of the Slave Trade in the Persian Gulf, p. 644 ,

علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧ ؛

كيلى ، مرجع سبق ذكره ٦٦/٢ .

^(٢) مرجع سبق ذكره ، ٣١٨/٢ - ٣١٩ .

حاكم بومباي والحاكم العام للهند ليسا إلا موظفين تابعين للحكومة البريطانية في لندن أو مجرد موظفين في شركة تجارية . ويتهم هامرتون القنصل الأمريكي في زنجبار بأنه وراء هذه المزاعم ، لأنه يرى في القنصل البريطاني في زنجبار منافساً خطيراً له^(١)، وخطراً يهدد المصالح التجارية للولايات المتحدة في شرق أفريقيا ، وقد يقف ضد تصدير الرقيق إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبناءً على ذلك رفضت حكومة الهند ضم البحرين إلى السلطان سعيد لأنها لا تخلط بين السياسة والصداقة الشخصية ، إلا أن العلاقات رغم ذلك ظلت قوية بين السلطان سعيد والحكومة البريطانية ، وأصبح هامرتون المستشار الرئيس للسلطان سعيد ، وكان هامرتون يعمل دائماً على تقديم المشورة التي تدعم المصالح البريطانية في السلطنة العمانية^(٢) .

وفي هذه الأثناء واصلت الحكومة البريطانية ضغوطها على السلطان سعيد من أجل العمل بجهد أكثر لمنع تصدير الأرقاء خارج أراضي السلطنة ، ولهذا كتب أبردين إلى السلطان العماني يخبره بعدد من الوقائع التي تم اكتشافها والتي تتعلق بتصدير الأرقاء من أراضي السلطان إلى موانئ غرب الهند عن طريق رعاياه ، وقد اعتبر وزير الخارجية البريطاني أن ذلك مناقض للمعاهدات التي أبرمها السلطان مع الحكومة البريطانية في عامي ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م ، ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م^(٣) .

^(١) F. O. , 54/4, Letter From Captain Hamerton To the Earl of Aberdeen , No. 82, Bombay , in 21th May 1842, p. 68.

^(٢) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

^(٣) F. O. , 54/4, Letter From The Earl of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 84, Foreign Office, in 6th August 1842.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٤) .

والواقع أن السلطان سعيد بدأ يستنكر المعاملة القاسية التي بدأ أبردين يعامله بها ، ولهذا أوفد في شهر محرم من عام ١٢٥٨هـ ، فبراير ١٨٤٢م مبعوثاً خاصاً له إلى لندن يدعى علي بن ناصر لمقابلة المسؤولين في الحكومة البريطانية ، ولنقل رسالة خاصة إلى أبردين أشار فيها إلى أنه لم يظهر أي خرق من جانبه للمعاهدات التي أبرمها مع الحكومة البريطانية ، لا سيما تلك التي تتعلق بمنع تجارة الرقيق ، وأنه منذ عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م لم يعترض في أي وقت على تنفيذ رغبات الحكومة البريطانية، بل لم يظهر منه سوى التقدير والاحترام ، وذكر في رسالته أنه خلال الإثنا عشر عاماً الأخيرة بدأ يلقي معاملة غير التي كان يعهدها من قبل ، دون أن يرتكب خطأً من جانبه ، أو يقوم بعمل يغضب الحكومة البريطانية ، وفيما يتعلق بتجارة الرقيق ذكر السلطان سعيد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تجارة الرقيق وأنواع التجارة الأخرى ، ولهذا فإن منع تصدير الرقيق من ساحل شرق أفريقية يعني تعطيل أنواع التجارة الأخرى ، وهذا ما لا يقبله المسؤولون في الحكومة البريطانية ، وأشار في ختام رسالته إلى أن خسارته من منع تجارة الرقيق سوف تصل إلى ١٠,٠٠٠ جنيه استرليني^(١) .

وقد ردَّ أبردين على رسالة السلطان العماني فذكر أن الحكومة البريطانية تنتظر من السلطان سعيد أن يعمل على إلزام رعاياه بما تقتضيه المعاهدات التي تم التوصل إليها بين الجانبين ، وإذا ما استمر السلطان بذلك فإنه لن تنقطع أواصر الصداقة والتفاهم طالما ظل يعمل على قمع تجارة الرقيق^(٢) .

F. O. 54/4, Extract From Instruction of His Highness the Imaum of Muscat^(١) to Ali Bin Nasir,, op cit ., No. 85, deated at Zanzibar in the Month of February , 1842, p.p. 72-73.

F. O. , 54/4, Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No.^(٢) 87, Foreign Office, in 9th November 1842, p.p. 74-75 .

وفي شهر شعبان من عام ١٢٥٨ هـ ، سبتمبر ١٨٤٢م نقلت رسمياً مهمة محاربة تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية والخليج من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وذلك لعدم حماس حكومة الهند لهذه المسألة ، إضافة إلى تغير الهدف من محاربة تجارة الرقيق . ففي الوقت الذي كان فيه هدف حكومة الهند من وراء مكافحتها لتجارة الرقيق هو إبعاد هذه التجارة عن السواحل الغربية للهند ، فإن هدف وزارة الخارجية البريطانية بعد انتقال هذه المهمة إليها ، كان استئصال هذه التجارة أينما وجدت في البحار الشرقية . ومن أبرز الوسائل التي تقرر استخدامها لتحقيق ذلك ، ممارسة الضغوط على حكومات المشرق الإسلامي من أجل التعهد بمنع هذه التجارة في أقطارها وحدودها ، وذلك من خلال إبرام المعاهدات مع الحكام المسلمين من أجل تحقيق هذه الغاية، ثم يتولى الأسطول البريطاني تنفيذ ما جاء في هذه المعاهدات ، وإذا ما أبدى أحد الحكام المسلمين معارضته لذلك ؛ فسيتم تفسير هذه المعاهدات تفسيراً يسوّغ للطرادات البريطانية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد رعايا ذلك الحاكم وسفنتهم^(١) ، وبهذا تنكشف الروح الصليبية الحاكمة وتبين الأهداف الحقيقية التي يزعم البريطانيون تحقيقها من وراء مكافحتهم لتجارة الرقيق .

(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٦/٢ .

ثالثاً : معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م :

لم تبحث تجارة الرقيق مع السلطان سعيد بعد عام ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م إلا في ربيع الآخر من عام ١٢٦٠هـ / إبريل ١٨٤٤م ، حينما قام كوجان بزيارة إلى مسقط بعد تركه العمل في الأسطول الهندي من أجل الحصول على موافقة السلطان سعيد على إنشاء مزرعة لقصب السكر في زنجبار يعمل فيها الأرقاء ، وقد عرض السلطان بعض الشروط التي سبق أن عرضها على الحكومة البريطانية وطلب من كوجان عرضها على وزير الخارجية البريطاني ، والتي يوافق بموجبها على حظر تجارة الرقيق بين ممتلكاته الأفريقية والآسيوية ، وهذه الشروط هي :

١ - ضم البحرين إلى ممتلكاته ، شريطة أن تتعهد الحكومة البريطانية بضمان استمرار حكمه في البحرين ، وقال السلطان إن هذا الشرط أفضل بالنسبة إليه من التعويض المالي .

٢ - ألا تتدخل بريطانيا في عمليات نقل الأرقاء من داخل القارة الأفريقية إلى زنجبار ، وذلك في المنطقة الواقعة بين لامو من الشمال وكلوة من الجنوب ، وتشمل هذه المنطقة زنجبار ، ومبمه ، ومافيا .

٣ - ألا يتحمل السلطان سعيد أي مسؤولية إذا تم تصدير الأرقاء إلى خارج هذه المنطقة دون علمه ^(١) .

وقد اعتبر أبردين (Aberdeen) وزير الخارجية البريطاني أن هذه الشروط

^(١) F. O. 54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London , in 3 November 1842, P. 70-71 .

F. O. 54/4, Extract From the Instruction of His Highness the Imaum ... op cit , p.73.

كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٣٢٥/٢ ؛ ويضيف في الصفحة نفسها أن السلطان سعيد طلب في إحدى رسائله إلى وزير الخارجية البريطاني أن تضمن الحكومة البريطانية الحكم من بعده لابنيه ثويني في مسقط وخالد في زنجبار ، وهذا ما يمكن اعتباره شرطاً رابعاً .

بداية مشجعة للحصول على موافقة السلطان سعيد على حظر تجارة الرقيق في مستعمراته الأفريقية ، لذا سارع بكتابة رسالة إلى السلطان، وطلب من هامرتون تسليمها له عند اجتماعه به في مسقط ، وقد أعرب أبردين في رسالته عن أسفه لإلحاح السلطان سعيد على موضوع خسارته التي قد يتعرض لها إذا قام بحظر تجارة الرقيق ، وأشار المسؤول البريطاني إلى إمكانية تعويض هذه الخسارة عن طريق زيادة حجم المعاملات التجارية المشروعة ^(١) . أما فيما يتعلق بضم البحرين فقد أوضح أبردين في خطابه أنه لا يستطيع تحقيق هذه الرغبة للسلطان. واحتوت هذه الرسالة على مسودة للمعاهدة المقترحة ، وطلب أبردين من هامرتون أخذ موافقة السلطان عليها ، ولكن رسالة أبردين هذه لم تصل إلى هامرتون إلا في شهر شعبان من عام ١٢٦١ هـ / أغسطس ١٨٤٥ م، حينما كان هامرتون موجوداً في زنجبار لمناقشة بعض التعديلات على معاهدات مورسبي ^(٢) ، وقد وجد هامرتون السلطان سعيد على استعداد لمناقشة نصوص المعاهدة التي اقترحها أبردين ، فعقد معه عدة اجتماعات لمناقشة بنود المعاهدة المقترحة ، وكان السلطان سعيد يكرر كثيراً في هذه الاجتماعات الخسائر المالية التي سوف يتكبدها من جراء منعه لتجارة الرقيق بين ممتلكاته الأفريقية والآسيوية ، والتي قدرها ما بين ٣٥,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ ريال ، (أي ما يعادل ٧ آلاف إلى ٨ آلاف جنيه استرليني) ، وأبدى السلطان عدم معارضته لرفض أبردين ضم

^(١) F. O. , 54/4, Letter From The Earl of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 83, Foreign Office, July 12 1842, p. 69 - 70 .

^(٢) وبموجب هذه التعديلات وافق السلطان سعيد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته من بعده وولاته أن يعمل كل ما في وسعه في المساعدة على القبض على الرعايا البريطانيين الذين يعملون في تجارة الرقيق ، وكان ذلك في شعبان من عام ١٢٦١ هـ / أغسطس ١٨٤٥ م ؛ انظر : لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٧٧/٦ .

البحرين إليه ، ولكنه أعرب عن أسفه حيال ذلك ، وأوضح للقنصل البريطاني بأنه لا يمكن تطبيق هذا الحظر فوراً ، إذ لابد من تحديد مهلة زمنية حتى يتسنى له إبلاغ رعاياه بنود هذه المعاهدة ^(١) .

وحرص السلطان العماني على أن تتضمن هذه المعاهدة شرطاً ينص على إعفاء السفن التي تقل أحد أفراد عائلته من هذه المعاهدة ، ولعل السلطان يريد بذلك رفع الحرج عن أفراد أسرته إذا وجدوا أنهم يقومون بنقل الأرقاء على سفنهم ، كما طلب السلطان ألا يشمل الحظر السفن التي تأتي من موانئ البحر الأحمر إلى زنجبار ، وسبب ذلك كما ذكر هامرتون هو أن السلطان يستقدم من الحبشة عادة بعض الأرقاء للعمل في بلاطه ، وأكد السلطان سعيد أنه لا يملك أي نفوذ على الحكام الآخرين في شبه الجزيرة العربية ، وبناءً عليه فإنه ليس بمقدوره ممارسة أي ضغوط لإقناعهم بالتخلي عن تجارة الرقيق . ويضيف هامرتون أنه حينما سأل السلطان عما إذا كان مستعداً للتوقيع على المعاهدة بالصيغة التي اقترحها أبردين ، وترك الأمر للحكومة البريطانية لكي تقرر الطريقة المناسبة لتلبية رغباته السابقة ؛ أبدى السلطان موافقته على ذلك ، وقال إنه سيطلب من وزير الخارجية البريطاني إعداد ملحق للمعاهدة يتضمن الشروط التي طلبها ^(٢) .

وفي ٢٩ رمضان من عام ١٢٦١هـ / ٢ أكتوبر ١٨٤٥م وقع السلطان

^(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٢٥/٢ - ٣٢٩ .

^(٢) المرجع نفسه ، ٣٢٩/٢ .

Gray, J., History of Zanzibar , p. 248.

وفي الصفحة نفسها يذكر جراي أنه إذا تم تلبية شروط السلطان فإنها سوف تقلل من فعالية بنود هذه المعاهدة إلى حد العدم ، وأنه إذا التزم أعضاء عائلة السلطان بشروط هذه المعاهدة بدقة كبيرة ؛ فإن إعفاء مراكبهم من التفتيش سيكون ذريعة لتهرب الرقيق .

سعيد بن سلطان ، أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته من بعده ، مع القنصل البريطاني في زنجبار ألكندر هامرتون ، نيابة عن ملكة بريطانيا وإيرلندا وورثتها من بعدها ، معاهدة جديدة لمنع تصدير الرقيق من مناطق نفوذ السلطان في شرق أفريقية وتكونت هذه المعاهدة ^(١) من أربع مواد جاءت كما يلي :

المادة الأولى :

يلتزم سلطان مسقط بمنع تصدير الأرقاء من مناطق نفوذه في أفريقية ، بإصدار أوامره إلى موظفيه بمنع وتحريم هذه التجارة ، مع تشديد العقوبات على من يخالف ذلك .

وقد جاءت هذه المادة ردة فعل بريطانية قوية بعد قيام فرنسا بإبرام اتفاقية تجارية ^(٢) مع السلطان سعيد في العام السابق ، وفي هذا يقول رودلف سعيد : " فمئذ أن استطاع الفرنسيون في معاهدتهم مع عمان لعام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م حماية أنفسهم وتابعيهم ، تحت شعار الحصانة الدبلوماسية ، من المتابعة والتفتيش ، فقد أصبحت تجارة الرقيق احتكاراً خالصاً لهم سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوه ولا يشترط أن يعني هذا أن كل علم فرنسي يرفرف على سفينة ما كان يحمي تجارة الرقيق " ^(٣) . وبهذا يتبين أن الهدف الرئيس من هذه المادة محاولة إبعاد

^(١) I . O . R . , V/23/217, Engagements Entered into by His Highness the Imaum of Muscat ... , op cit., p.p. 660-661 .

انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٥) .

Aitchison, C. U ., op. cit ., Vol. XI, p.p. 300-301 .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٧٧/٦ - ٣٥٧٨ .

^(٢) I . O . R . , V/23/217, Treaty of Commerce Concluded between His Highness the Imaum of Muscat and the King of the French, on the 17th November 1844 p.p. 266-270 .

^(٣) مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

النفوذ الفرنسي عن القسم الأفريقي من السلطنة العمانية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق .

المادة الثانية :

يتعهد سلطان مسقط بمنع استيراد الأرقاء من أي جزء من أفريقية إلى ممتلكاته في آسيا ، ويشدد العقوبات على كل من يخالف ذلك ، كما يلتزم السلطان باستخدام نفوذه على كل الزعماء العرب في الجزيرة العربية والبحر الأحمر والخليج (الفارسي !!) لمنع استقدام الأرقاء من أفريقية إلى مناطق نفوذهم. تمثل هذه المادة تمهيداً لتقسيم السلطنة العمانية إلى دولتين منفصلتين ، وهذا ما تحقق في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م بعد وفاة السلطان سعيد، على اعتبار أن هذا التقسيم كان عاملاً مهماً في المساعدة على القضاء على تجارة الرقيق حسب الإدعاءات البريطانية ^(١) ، كما أن هذه المادة تمثل رداً مباشراً وصريحاً على طلب السلطان بأن تستثنى السفن التي تأتي من منطقة البحر الأحمر ، أما استخدام السلطان لنفوذه لمنع زعماء شبه الجزيرة العربية من استقدام الأرقاء من أفريقية إلى بلدانهم ، فإن الحكومة البريطانية تدرك قبل غيرها أن السلطان سعيد لا يملك نفوذاً على هؤلاء الزعماء كما ذكر ذلك لهامرتون ، ولكن المسؤولين الإنجليز أرادوا بذلك جعل السلطان واحداً من أهم زعماء حملة مقاومة تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، وهذه المسألة لها أثرها المعنوي أكثر من واقعها الملموس ، كما أن الحكومة البريطانية أرادت من السلطان سعيد قفل موانئه الأفريقية في وجوه هؤلاء الحكام .

^(١) جمال زكريا قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ ، ط ٢ ، دار البحوث العلمية ،

الكويت ، ١٩٧٤م ، ص ٨٦ .

المادة الثالثة :

موجب هذه المعاهدة بمنح سلطان مسقط سفن الأسطول الملكي البريطاني وسفن شركة الهند الشرقية البريطانية الإذن بالاستيلاء على أي سفينة يملكها السلطان أو أحد رعاياه تحمل رقيقاً ، أو تعمل في الاتجار به ، باستثناء السفن العاملة في تجارة الرقيق بين جزء وآخر من ممتلكاته الأفريقية ، في المنطقة الواقعة بين لامو وملحقاتها شمالاً وكلوه وملحقاتها جنوباً^(١) متضمنة جزيرة زنجبار وبمبه ومافيا. أتاحَت هذه المادة للبريطانيين تدمير السفن العربية بحجة ممارستها لتجارة الرقيق ، بل تعدى ذلك على الإضرار بالتجارة العمانية بشكل عام ، بل الأدهى من ذلك أن السلطان سعيد وافق في عام ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م على مدّ حق تفتيش السفن العمانية ليصل إلى متابعتها في أنهار شرق أفريقية ، وهذا يعني بداية التسلل البريطاني إلى داخل القارة وحلوله محل النفوذ العماني^(٢) .

المادة الرابعة :

تعتبر هذه المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ١٥ محرم من عام ١٢٦٣هـ / ١ يناير ١٨٤٧م .

أضيفت هذه المادة استجابة لطلب تقدم به السلطان حتى يستطيع اتخاذ ما يلزم حيال إبلاغ رعاياه بما نصت عليه هذه المعاهدة .

وفي ١٣ شوال من عام ١٢٦٥هـ / ٥ سبتمبر ١٨٤٨م أصدر البرلمان البريطاني قراراً يُعطي صفة النفاذ لأحكام هذه المعاهدة^(٣) .

(١) حددت المنطقة التي يُسمح فيها بتجارة الرقيق في الأرض الواقعة بين خطي عرض ١,٥٧° و ٩,٢° جنوباً.

انظر : Armstrong , J. R. N. ,op., cit., P. 4.

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

(٣) سلطان القاسمي ، تقسيم الإماراتوية العمانية ، ص ٥٦ .

وفي أعقاب التوقيع على معاهدة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م قام السلطان سعيد بإعداد خطاب حدد فيها البنود الإضافية، التي سبق وطلب إضافتها إلى المعاهدة وهي :

١ - عدم تدخل الأسطول البريطاني في تجارة الرقيق داخل ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية .

٢ - عدم تحميل السلطان سعيد المسؤولية عن الأرقاء الذين يتم تصديرهم عن طريق التهريب .

٣ - إعفاء السفن القادمة من موانئ البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية إلى زنجبار من التفتيش والمصادرة .

وقد بعث هامرتون بخطاب السلطان المذكور إلى أبردين الذي أهمل الرد عليه ^(١) . ولهذا يبدو أن بعضاً من هذه البنود تتناقض مع المعاهدة التي عقدها هامرتون مع السلطان ، هذا إضافة إلى أنه ربما اعتقد عدم وجود أهمية تدعو إلى تلبية مطالب السلطان لاسيما بعد أن وافق على التوقيع على المعاهدة المذكورة ، ولذا فلم يبعث وزير الخارجية البريطاني رده للسلطان فيما يتعلق بموضوع الخسائر .

وحيثما حلّ بالمرستون محل أبردين في رمضان من عام ١٢٦٣هـ / أغسطس ١٨٤٦م وزيراً للخارجية البريطانية ، قدم المسؤولون في الوزارة مذكرة إلى بالمرستون تطالبه بإصدار قراراته بخصوص الشروط التي قدمها السلطان سعيد ، وفي هذه الأثناء بعث القنصل البريطاني في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية برسالة إلى بالمرستون أوضح فيها أن السلطان سعيد يعاني كثيراً من جراء حظر تجارة الرقيق، ولذا فهو يستحق كل مساعدة يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية. وجاء رد بالمرستون برسالة ^(٢) مليئة بعبارات تكشف بجلاء عما يتصف به

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٣٠/٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ٣٣١/٢ .

المسؤولون البريطانيون من الغرور والخداع والكذب .

ومما جاء في رسالة بالمرستون قوله : " يتعين على الكابتن هامرتون بأن ينتهز كل فرصة ممكنة لتحذير هؤلاء العرب من أن الشعوب الأوروبية قد عقدت العزم على وضع حد لتجارة الرقيق الأفريقية ، وبأن العناية الإلهية قد اختارت بريطانيا العظمى لتنفيذ هذه الإرادة (!!) ، كما ينبغي أن يوضح له (الضمير هنا يعود على السلطان سعيد) بأنه سيكون من العبث أن يحاولوا الخروج عما قدر في الكتاب ، وأن يطأطئوا رؤوسهم لدولة عظمى كبريطانيا ، وبأن ينبذوا هذه المهنة التي قدرها بالزوال (هكذا) ، وأن تشبثهم بها إنما سيزيد من المتاعب والخسائر لهم ، وبالتالي فمن الأفضل لهم أن يوجهوا جهودهم وطاقاتهم لتطوير أوطانهم وتنميتها بالأعمال التجارية المشروعة " ^(١) ، ولم يجر بحث هذه المسألة مرة أخرى في وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن السلطان سعيد ظل ينتظر الرد على مطالبه ، وطلب من هامرتون تذكير بالمرستون بالرد على المطالب التي تقدم بها ، وفي شهر صفر من عام ١٢٦٥هـ / ديسمبر ١٨٤٨م تسلم السلطان سعيد رد بالمرستون الذي ذكر فيه بأنه لا يرى داعياً لإدراج البنود الإضافية إلى نصوص المعاهدة ، وفيما يتعلق بالتعويضات المالية ذكر بالمرستون بأن حكومته تأمل أن يؤدي حظر تجارة الرقيق إلى ازدياد الأعمال التجارية المشروعة ؛ التي سوف توفر للسلطان تعويضات كبيرة عن الخسائر التي تكبدها ^(٢) . وهكذا خرج السلطان سعيد ^(٣) من

(١) المرجع نفسه ، ٣٣١/٢ - ٣٣٢ .

(٢) المرجع نفسه ٣٣٢ / ٢ .

(٣) بعد توقيع معاهدة عام ١٢٦١هـ - ١٨٤٥م حدث خلاف بين هامرتون والسلطان سعيد حول المتاجرة بالأرقاء الأحباش، حيث إن السلطان يرى إن هذه المعاهدة لا تشمل حظر الاتجار برقيق الحبشة لأن هذه المنطقة من الموانئ غير الأفريقية على حد علم العمانيين ، وأشار هامرتون إلى أن إصرار السلطان على =

هذه المعاهدة خالي الوفاض ، بل ازدادت الهيمنة البريطانية على السلطنة العمانية، وزاد القنصل البريطاني في السلطنة العمانية من تدخله في الشؤون الداخلية لدولة البوسعيدين .

ومن هنا اعتبرت هذه المعاهدة بمنزلة الضربة التي كادت أن تؤدي إلى توتر العلاقات بين السلطان سعيد وبريطانيا ^(١) ، كما أن مواد هذه المعاهدة جاءت لتؤكد أنها انتهاكاً فاضحاً لسيادة السلطنة العمانية واستقلالها ^(٢) . ولهذا يحق لنا أن نتساءل لماذا وافق السلطان سعيد على هذه المعاهدة المذلة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن الأوضاع السياسية المحيطة به لم تكن مبعث اطمئنان له ، إذ استطاعت الدولة السعودية أن تعود إلى مكانتها في شبه الجزيرة العربية ؛ فقد أعلن الإمام فيصل بن تركي عام ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م عن عزمه على استعادة منطقة البريمي من جديد ، فكان ذلك استثناءً للصراع مع السلطنة العمانية ، حيث بعث فيصل بن تركي قائده سعد بن مطلق المطيري إلى عمان ^(٣) ، فما إن وصل إلى هناك حتى كتب إلى ثويني بن سعيد ، نائب والده على القسم الأسيوي من السلطنة ، يطلب منه دفع الزكاة التي كانت تدفع في السابق ، كما

إعفائه من حظر الاتجار برقيق الحبشة إنما هو من أجل تأمين إمداد قصوره بالإماء ، ويؤكد كيلى بأن السلطان سعيد لو أدرك أن هذه المعاهدة تشمل حظر المتاجرة بالرقيق الأحباش لامتنع عن التوقيع عنها ، وعلى أي حال فقد بقي الغموض يكتنف هذه المسألة ، انظر : المرجع نفسه ٣٥١/٢ - ٣٥٣ .

^(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٤٩ .

^(٢) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

^(٣) سعد المطيري : هو ابن القائد مطلق ، الذي قام بدور بارز في بسط النفوذ السعودي ، ونشرة الدعوة السلفية في عمان وما حولها في عهد الدولة السعودية الأولى . انظر : عبد الله العثيمين ، تاريخ المملكة ، ٢٧٤/١ .

كتب في ذلك إلى حمود بن عزان حاكم صحار ، فأقر الأخير بدفع الزكاة ، أما ثويني فقد طلب مهلة من الوقت حتى يتمكن من أخذ موافقة والده الموجود حينذاك في زنجبار ، إلا أن القائد السعودي رفض الانتظار حتى يعود ثويني بن سعيد بموافقة أبيه فتقدمت القوات السعودية في عمان ، وهجمت على صحار لأن الزكاة المدفوعة لهم أقل مما يجب دفعه ، كما هاجمت مسقط في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٦٢هـ / يونيو ١٨٤٥م ، ولهذا خشي المسؤولون الأنجليز من تدخل شيوخ الساحل العماني في تلك الأحداث ، فأمر قائد الأسطول البريطاني في الخليج بالتحرك في المنطقة من أجل بث الخوف في الجانبين ، وانتهى هذا النزاع مؤقتاً حين دفع ثويني بن سعيد الزكاة المطلوبة . وعلى أي حال فإن القوات السعودية كادت أن تستولي على مسقط وصحار لولا وقوف بريطانيا ضدها ^(١) ومهما يكن من أمر فإن هذه الأحداث كشفت للسلطان سعيد عن ضعف مركزه في القسم الآسيوي من دولته ، وهذا ما دعاه إلى الارتقاء بأحضان بريطانيا وموافقته على جميع ما طلب منه في معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م ، أملاً في وقوف بريطانيا معه عند الحاجة .

ويذكر بعض الباحثين ^(٢) أن السلطان سعيد كان كلما اقترب من شيخوخته زاد من استسلامه للبريطانيين ؛ حرصاً على تماسك دولته ، وبقاء الحكم في ذريته ، في حين كان في فترة شبابه يخضع للبريطانيين بقدر ما يحقق أطماعه التوسعية ، وبلغ من إخلاصه لمعاهداته مع بريطانيا أنه حينما أراد مغادرة زنجبار إلى مسقط عام ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م أناب ابنه خالداً في حكم الشطر الأفريقي من دولته ، وأمره بشدة أن يمنع أي محاولة لنقض معاهداته مع الحكومة

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٨٤ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

البريطانية لقمع تجارة الرقيق ^(١) .

ومهما يكن الأمر فإن النتيجة المباشرة لهذه المعاهدة كانت النقص الذي طرأ على تجارة الرقيق والذي بلغ ٢٠ ٪ من معدلها السابق ^(٢) ، وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن سياسة عقد المعاهدات أخفقت في وقف تجارة الرقيق ، لكنها حققت لبريطانيا أهدافاً أعظم من ذلك ؛ حيث جعلت من السلطان سعيد شبه تابع لها ؛ تشاركه في توجيه السياسة العمانية وصنع القرار في شطري السلطنة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا استطاعت إبعاد نفوذ الدول الأوروبية الأخرى عن المنطقة وبخاصة فرنسا ، فيما برهنت المعاهدة المذكورة على إخفاق السلطان سعيد في إحداث توازن بين القوى الأوروبية المختلفة في دولته ، كما أدت أطماعه التوسعية على حساب جيرانه إلى عدم وقوفهم إلى جانبه ، وظل وحيداً في مواجهة سياسة بريطانيا الجشعة .

ومن الأهمية هنا الإشارة بإيجاز إلى تقسيم السلطنة العمانية وأثره على تجارة الرقيق ، كرد فعل بريطاني قوي على إخفاق المعاهدات التي عقدت مع السلطان سعيد لمنع تجارة الرقيق ، فعندما توفي السلطان سعيد في عام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م على متن سفينته فيكتوريا في طريق عودته من القسم الآسيوي إلى القسم الأفريقي من سلطنته عن عمر يناهز الخامسة والستين عاماً ^(٣) ؛ كان ينوب عنه في حكم القسم الأول الآسيوي ابنه ثويني ، وينوب عنه في حكم القسم الثاني

(١) Gray , j., op cit. , p. 27 .

(٢) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

(٣) هناك اختلاف حول عمره عند وفاته انظر :

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٢٨/٢ .

Pearce, F. B., op. cit . P. 121 .

Grenivill F., the East African Coast , Clarendon Press Oxford, 1962, p.290 .

الأفريقي ابنه ماجد ، في الوقت الذي كان فيه تركي بن سعيد ولياً من قبل والده على مقاطعة صحار ، ومن هنا يمكن القول إن السلطنة العمانية دخلت مرحلة جديدة بوفاة السلطان سعيد .

ويتبين ذلك بشكل أكثر إذا أدركنا حدود السلطنة العمانية حيث امتدت في الشطر الآسيوي من رأس مسندم شمالاً إلى صحار جنوباً يضاف إلى ذلك ميناء بندر عباس الذي استأجره البوسعيديون لمدة عشرين عاماً اعتباراً من عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م ، وفي الشطر الأفريقي امتدت من رأس جرد فوي^(١) (Cuadafui) شمالاً حتى رأس دلجادو جنوباً ، هذا إضافة إلى مناطق كانت خاصة لحماية السلطنة العمانية مثل مقديشو ، وباته ، ولامو ، كما امتد النفوذ العماني من الساحل الشرقي لأفريقية حتى البحيرات الكبرى في وسط شرق أفريقية ، ومن هنا فقد حدث فراغ سياسي كبير ، واختلف فيمن يحق له خلافة السلطان سعيد على ممتلكاته في آسيا وأفريقية ، حيث إنه لم يعين أو يُسمى خليفته قبل وفاته^(٢) . وفي الوقت نفسه لم يكن هناك من أبناء السلطان من يتمتع بالكفاءة والتأثير السياسي الكافي ، والقدرة على إرضاء القوى السياسية في المنطقة ، الأمر الذي يؤهله لتولي سدة الحكم بعد وفاة أبيه .

ولذلك دب النزاع بين ثويني وأخيه ماجد ، منذ أن عزم ثويني على توحيد أجزاء السلطنة ، لأنه كان يرى أنه الخليفة الشرعي لوالده باعتباره الابن الأكبر

(١) جردفوي : لسان صخري بارز يقع إلى الجنوب الغربي من جزيرة سوقطرة ، على الساحل الشرقي لأفريقية وإلى الجنوب منه يقع رأس هفون الذي يمثل أقصى امتداد للقارة الأفريقية من جهة الشرق. انظر: أنور العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

محمد سيد نصر ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٢) جاد طه ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ١٨٥٦-١٨٧٣م ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الحادي والعشرون ، القاهرة ، ١٩٧٤م ، ص ١٤٨ .

Ingroms, W.H., op cit., p. 163

وبصفته حاكماً للوطن الأم ، يُضاف إلى ذلك مبايعة القبائل العربية له ، التي أضفت عليه الهبة الأدبية ^(١) ، كما أن دخل القسم الأفريقي أكثر من دخل القسم الآسيوي ، الذي بلغ في عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م ٢٩ ألف ريال ، في الوقت الذي بلغ دخل زنجبار ٢٠٦ آلاف ريال ^(٢) .

أما ماجد بن سعيد فقد عبر عن موقفه أحد المؤرخين ^(٣) بقوله : " وقد انضم إلى جانبه أعيان زنجبار وأهلها ، فاعتز بهم ، وتجاهل حقوق أخيه الأكبر السيد ثويني بن سعيد ، فتولى عرش زنجبار خلفاً لأبيه " . ولم يحتمل ثويني استقلال أخيه فاحتمد النزاع بينهما فأعد ثويني حملة بحرية تتكون من عدد من الزوارق التي كانت تستخدم في تجارة الرقيق ، ولكن الحكومة البريطانية وقفت له بالمرصاد فرد الأسطول البريطاني حملة ثويني على أعقابها ^(٤) ، في إشارة واضحة إلى أن الحكومة البريطانية لن تسمح بتغيير الأمر الواقع ، وهكذا كان الشقاق بين الجانبين ذريعة مناسبة لتقحم الحكومة البريطانية نفسها بين الأخوين فتحقق أهدافاً متعددة .

ويعتقد المسؤولون في حكومة بومباي البريطانية أن الفرنسيين هم الذين حرضوا ثويني ^(٥) على الهجوم على أخيه ماجد ، لأن الأخير كان يتقرب إلى

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .

جاد طه ، بريطانيا وتقسيم سلطنة زنجبار في ضوء الوثائق البريطانية ، بحث ضمن أبحاث ندوة عمان في التاريخ ، مسقط ، ٢٤-٢٧ سبتمبر ١٩٩٤م ، ص ٦-٧ .

(٢) Coupland , R. Exploitation of East Africa , p. 70 .

(٣) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) يذكر كيلى أن الفرنسيين دعموا ثويني لأنهم كانوا يعتقدون أنه سوف يسمح لهم بإنشاء ميناء على ساحل شرق أفريقية لتصدير الرقيق منه إلى مزارعهم في جزيرة ريونيون ، ولكن رجى أشار إلى أن ثويني رفض ذلك . انظر : مرجع سبق ذكره ، ٢/ ٢٤٧ .

الحكومة البريطانية ولديه رغبة صادقة في إبرام معاهدات جديدة مع بريطانيا لإلغاء تجارة الرقيق ، وهذا ما أثار غضب الحكومة الفرنسية ، وبناء على ذلك فإن الانطباع العام لدى حكومة بومباي أن ثويني في حملته تلك مؤيد من قبل الفرنسيين ^(١) ، وبهذا يتبين أن تجارة الرقيق أصبحت ذريعة للتنافس الدولي بين فرنسا وبريطانيا من خلال النزاع بين ثويني وماجد ابني السلطان سعيد .

ولذلك بدأت حكومة الهند البريطانية جهودها في الوساطة بين أبناء السلطان سعيد وفق مصالحها التي تقتضي وقف تجارة الرقيق ، لدفع القوى الأجنبية عن زنجبار ومسقط ، ولضرب ما تبقى من السفن العربية التي يتهمها المسؤولون البريطانيون بالقرصنة ، وللقضاء على الشريان الذي يربط بين الساحلين العربي والأفريقي . وبناء على ما سبق فإن أمر تقسيم السلطنة قد قضى فيه مسبقاً ؛ لأنه سيؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة ^(٢) ، لاسيما أن ماجد أبدى تساهلاً تجاه الحملة البريطانية لقمع تجارة الرقيق ، وسيكون بعد استقلاله عن أخيه ثويني أكثر تعاوناً مع البريطانيين - في هذه المسألة - ^(٣) ، ومن هذا المنطلق تدخلت بريطانيا لحسم النزاع بين الأخوين ^(٤) ، اللذين أقنعا

(١) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٥٦ .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٤٧/٢ .

(٤) كان للأوضاع الداخلية في عمان أثر بالغ في قبول ثويني التحكيم ، فقد انتهز الفرس النزاع بين الأخوين فحاولوا استرداد ممتلكاتهم السابقة في الخليج العربي وسواحل مكران ، هذا إضافة إلى أن ماجد نجح في تأليب أخيه الأصغر تركي حاكم صحار ، فأمدّه بالمال والسلاح للثورة على أخيهما ثويني ، والعمل على إزاحته عن الحكم ، وزاد من حرج موقف ثويني ثورات الأباضيين ، وهجمات السعوديين ، الذين كادوا أن يستولوا على عمان . انظر : جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٦١ .

بعرض خلافتهما على حاكم عام الهند اللورد تشارلز جون فايكونت كاننج (Charles Jeneral Viscount Canning) كما أخذ منهما تعهد بقبول نتائج تحكيمه ^(١) .

وبعد ذلك أرسلت الحكومة البريطانية بعثة إلى مسقط وزنجبار للتحقيق في الخلاف بين ثويني وماجد وذلك في ذي الحجة من عام ١٢٧٦هـ / مايو ١٨٦٠م وترأس هذه البعثة البريجادير جنرال و.م. كوجلان (Brigadier General W . M . Coghlan) الذي كان يعمل مقيماً سياسياً في عدن ، وضمت البعثة د . بادجر (Badger) الذي كان يشغل منصب أسقف عدن ، ومتخصصاً في التاريخ العماني ومجيداً للغة العربية ، إضافة إلى هرمزد راسم (Hurmezed Rassm) الوكيل البريطاني المؤقت في مسقط ، وموظفين آخرين ^(٢) ، وفي لقاء كوجلان مع ثويني أكد له الأخير أن زنجبار تابعة لمسقط وليست مستقلة عنها ، وأن ماجد ليس إلا والياً على زنجبار ، ولذلك فلا مجال لتقسيم السلطنة ^(٣) ، وبعد دراسة مستفيضة رأت البعثة أن ادعاءات ثويني في السيادة على زنجبار عادلة ، وأن السلطان سعيد لم ينو تقسيم ممتلكاته ، ثم وصلت البعثة إلى زنجبار والتقى كوجلان مع ماجد ، وبحث معه مسوغات ادعاءاته في الاستقلال فوجدها واهية ليس لها أسس قانونية، وبناءً على ذلك فإن لثويني الحق في السيادة على السلطنة بشطريها الآسيوي والأفريقي دون تقسيم ^(٤) .

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٣١/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥٤/٢ - ٢٥٥ .

(٤) فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣-١٩١٤م ، ط ١ ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ص ٣٣-٣٤ .

وتوصلت البعثة بعد ذلك إلى أن المصلحة (البريطانية) العامة تقتضي التقسيم رغم أن العدل لا يقره ، ذلك أن انفصال مسقط عن زنجبار سيؤدي في نظر المسؤولين البريطانيين إلى ازدهار كلا الدولتين ، كما أن فصل زنجبار عن مسقط سيكون ضربة قاصمة لتجارة الرقيق ^(١) . وكان البحث عن أنجح السبل لضرب تجارة الرقيق من أهم أهداف بعثة كوجلان ولهذا اقترح أن يتم عقد اتفاقيات تجارية وأخرى لمكافحة تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار ^(٢) ، وقدمت البعثة في نهاية الأمر توصياتها إلى اللورد كاننج ، والتي اشتملت على إقرار ماجد في منصبه حاكماً مستقلاً لزنجبار والممتلكات الأفريقية خلفاً لوالده ، وأن لا يسمح لحكومة مسقط والقبائل العمانية في التدخل في شؤون زنجبار ، وأن يدفع ماجد إلى ثوبيني ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً مع دفع المتأخرات المستحقة لعامين سابقين ، وأن هذا المبلغ لا يعني أي تبعية سياسية بين الجانبين، وإنما هو تعويض عن القسمة غير المتكافئة لميراث السلطان سعيد ، وقدم كوجلان إضافة إلى ذلك خمس توصيات أخرى ، أهمها عقد اتفاقيات لقمع تجارة الرقيق مع كل دولة على حدة، وتعيين وكيل سياسي بريطاني في مسقط ، وأن لا تقطع المعونة المالية إلا إذا اعتدى حاكم مسقط على زنجبار ^(٣) .

^(١) كان المسؤولون البريطانيون يرون أن تقسيم السلطنة العمانية يهيء الفرصة للقضاء على تجارة الرقيق ، لأن المجتمع العماني - على حد زعمهم - بنى نظامه الاقتصادي على الرق ، ولذلك فإن استمرار خضوع زنجبار لعمان يعني الاستمرار في هذه التجارة . انظر :

جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص ٢٠٩ ؛

I . O . R . , Report on the Administration ... op. cit. No. CXCL. A, for the year 1882-1883. p.27 .

^(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٦٠-٢٦١ ؛

عبدالعزیز عبدالغني، سياسة الأمن ، ص ٥٩ .

^(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٣٢ ؛

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٦٢ .

وأحيلت هذه التوصيات إلى كاننج بعد موافقة حكومة بومباي عليها ، فأصدر حاكم عام الهند موافقته عليها أيضاً في ٢٠ رمضان ١٢٧٧هـ / ٢ إبريل ١٨٦١م ، وكتب إلى ثويني وماجد بذلك ، فأرسل ثويني وماجد موافقتهما على ذلك والتزامهما بها ^(١) .

وهكذا قُسمت السلطنة العمانية لتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية في السيطرة على منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، وأصبحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وملاحقة السفن العمانية ، وقطع سبل الاتصال بين المنطقتين وسيلة لتأكيد هذا الانفصال .

وأصبحت بريطانيا بعد ذلك تتدخل في جزئي السلطنة العمانية بكل سهولة ^(٢) ، حيث حرص سلاطين عمان على الحصول على الاعتراف البريطاني عند توليهم حتى يضمنوا حصولهم على الإعانة المالية ^(٣) السنوية من زنجبار ^(٤) ، التي أصبحت مع مرور الوقت أداة ضغط على ثويني لاسيما بعد أن ظهرت وجهة نظر بريطانية تدعو إلى أن تتحمل الحكومة البريطانية دفع تلك الإعانة

(١) عبدالعزيز عبالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٠-٦٢ .

(٢) Bhaker, M.R., OP Cit., p279 .

(٣) استمرت سلطنة زنجبار في دفع هذه الإعانة من خزنتها حتى تم توقيع معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣ م لمنع تجارة الرقيق بين السلطنة وبريطانيا ، حيث تكفلت بريطانيا بدفع هذا المبلغ لأن الموارد المالية في زنجبار تأثرت سلباً بقرار المنع . انظر :

Bailex , R.W , (Selected and edited) , Records of oman 1876-1947, Archive Edittions, First Published, London, 1988, vol . 1, p.66,
Townsend, J,Oman the Making of Modern State, C.Room Helm . London, N.D., P. 43.

وقد استمرت حكومة الهند بدفع هذه المعونة إلى سلطنة عمان حتى عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م ؛ عندما أصبح ذلك من اختصاص وزارة الخارجية البريطانية التي استمرت في دفعه حتى عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م عندما بدأت عمان في تصدير البترول . انظر :

أحمد المعمرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

(٤) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

حتى يمكن إقناع ثويني بوقف تجارة الرقيق في ممتلكاته ، خاصة وأن السلطان العماني أصبح خاضعاً للمشورة البريطانية ، وسوف يعمل على تنفيذ ما يتفق عليه لوقف هذه التجارة ^(١) .

وتواطأت فرنسا مع بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية ؛ فبعد ازدياد النفوذ البريطاني في مسقط وزنجبار قام الفرنسيون بأنشطة متعددة في زنجبار من أهمها محاولات الحصول على الأرقاء للعمل في المستعمرات الفرنسية ، وهذا ما أثار غضب وزير الخارجية البريطاني آنذاك جون رسل (John Russel) الذي بعث رسالة شديدة اللهجة إلى وزير خارجية فرنسا حذره فيها من أن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي عمل يهدد استقلال سلطان زنجبار ^(٢) ، وانتهى الأمر بالاتفاق بين الجانبين على إصدار بيان مشترك يُقران فيه التزامهما بالمحافظة على استقلال سلطان مسقط من ناحية واستقلال سلطان زنجبار من ناحية أخرى، وذلك في ٩ رمضان من عام ١٢٧٨هـ / ١٠ مارس ١٨٦٢م ^(٣) . وعلى أي حال فإن كثيراً من المصادر الأجنبية تؤكد أن تقسيم الدولة العمانية كان من نتيجته القضاء على تجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية ، إلا أن الواقع التاريخي بعد عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م يبين بطلان هذه المزاعم ، إذ لم تنجح الجهود البريطانية في الحد من تجارة الرقيق إلا بعد استعمال القوة البحرية في تنفيذ المعاهدات التي تم التوصل إليها مع السلطان سعيد وأبنائه من بعده .

(١) جاد طة ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ، ص ١٧٠ .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٣٦ .

(٣) Arch. Nat. Declaration Faite Par L'ambassadeur D'an Gletterre, Et Le
Ministre Des Affaires Etrangères De France, M. Thovenel , Paris Le 15 Mars
1862, Fom O.I. 33-131,

وكان من نتيجة هذا التقسيم أن بدأ ماجد يعمل على قطع كل الصلات مع عمان من خلال تعاونه مع بريطانيا في تدمير السفن العمانية ، ويحتفظ أرشيف زنجبار بعدد من الوثائق التي تؤكد هذه الحقيقة ؛ من ذلك رسالة كتبها ماجد إلى جون كيرك ^(١) (John Kirk) القنصل البريطاني في زنجبار في ٣ جمادى الأولى من عام ١٢٨٤هـ / ٢ ديسمبر ١٨٦٧ ، جاء فيها ^(٢) : " ... وأهالي الشمال الذين يسرقون الخدام (الأرقاء) نحن لا نعطيهم أقوال بل يحرق خشبهم (سفنهم) وجنابك من غير شك مطلع على السفن التي حرقناها هذه السنة في زنجبار وربما أنك اطلعت أيضاً على الذي حرقا (هكذا) في لامو وفي ظني أيضاً أنك مطلع على رفقتنا لهم بمنعهم عن الوصول إلى زنجبار أصلاً كل ذلك مرضاة لإدارة دولة الإنكليز ونحن إنما نبيح حمل الخدام في الحد المباح لنا فيه ونعطي أقوال للمقيمين في بلداننا لكن غير بعيد (هكذا) تغلب عليهم الشقوة ويشردوا (أي يهربوا) بالخدام إلى عمان وأما إباحتنا نحن لهم فعلى لامو فقط ، وواصلت خمس ورقات فيهم إعلان أعطيهم رؤساء المراكب حتى إذا امتنع نوحدة (أي ربان) سفينة من الركوب معهم يعرضوا عليه الإعلان... " ^(٣) ،

^(١) جون كيرك : دبلوماسي بريطاني قدم إلى شرق أفريقية للمرة الأولى برفقة لفنجستون عام ١٢٧٤هـ / ١٨٥٨م لدراسة نباتات المنطقة ، باعتباره متخصصاً في علم النبات ، وفي عام ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م عين قنصلاً لبريطانيا في زنجبار خلفاً لرجي ، واستمر في هذا المنصب نحو عشرين عاماً ، وبعد عودته إلى بريطانيا كافأته حكومته بمنحه لقب سير ، وتعتبر أوراقه الخاصة ومراسلاته مصدراً مهماً لتاريخ شرق أفريقية ؛ انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٤-١٤٥ .

^(٢) احتوت الرسالة على عدد من الأخطاء في اللغة والأسلوب وقد أثر الباحث الحفاظ على نصها .

^(٣) أرشيف زنجبار ، رسالة بالعربية بدون رقم من ماجد بن سعيد إلى جون كيرك ، مؤرخة في ٣ جمادى الأولى من ١٢٨٤هـ ؛ انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٦) .

وهكذا أصبح ماجد بن سعيد قوة ثانية تدعم جهود الأسطول البريطاني في حملته على تجارة الرقيق .

وبناءً على ذلك فإن الحد من تجارة الرقيق في شرق أفريقيا والخليج العربي لم يكن نتيجة لتحكيم كاننج ، إذ يمكن للأساليب التي اتبعها البريطانيون أن تؤدي نتائجها مع بقاء الوحدة قائمة بين عمان وزنجبار ^(١) .

ومن هنا يمكن القول إن الحملة البريطانية على هذه التجارة ستحقق أهدافها إذا ما بقيت السلطنة العمانية دون تقسيم ، ولكن إقحام هذه المسألة في مسوغات التقسيم أتاح لبريطانيا السيطرة على مقدرات منطقة الخليج العربي وشرق أفريقيا وإبعاد القوى المنافسة عنها .

لهذا يمكن القول إن التقسيم جعل المنطقتين تكونان تحت السيطرة البريطانية بعد أن كانت تلك السيطرة ظاهرة في عهد السلطان سعيد على شكل صداقة . والواقع أن قرار التقسيم أوجد منطقتي حكم غير متكافئة ، حيث أصبحت هناك منطقة غنية هي زنجبار التي غلب عليها الطابع الأفريقي نتيجة لممارسات البحرية البريطانية ضد السفن العربية ، ومنطقة ضعيفة هي عمان التي واجهت صعوبات اقتصادية بعد التقسيم ، وأصبحت إعانة زنجبار وسيلة ضغط تستعملها بريطانيا وقت الحاجة ضد البلدين .

(١) عبدالرحمن بن عبدالله الشيخ ، دول الإسلام وحضارته في أفريقيا ، ط ١ ، دار اللواء ، الرياض ،

١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص ٢٨ .

رابعاً : معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م :

لم تكن الأوضاع السياسية في عمان مستقرة في أعقاب تقسيم السلطنة العمانية، بسبب الاضطرابات القبلية ، وعدم وجود حاكم قوي مثل السلطان سعيد، ولذلك كان سلاطين عمان في تلك الفترة بحاجة ماسة للدعم البريطاني الذي يضمن بقاءهم في سدة الحكم . وعلى الرغم من تقرب السلطان ثويني بن سعيد للبريطانيين بعد التقسيم إلا أن الحكومة البريطانية لم تعمل على عقد معاهدة معه لمنع تجارة الرقيق ، ولعل ذلك راجع إلى أن المسؤولين البريطانيين رأوا في تقسيم السلطنة العمانية كفاية عن إبرام معاهدة جديدة ؛ لأن ذلك سيؤدي - باعتقادهم- إلى وقف تجارة الرقيق ، خاصة إذا مورست ضغوط متعددة على سلطاني عمان وزنجبار .

إلا أن تطور الأوضاع في سلطنة عمان بعد مقتل ثويني بن سعيد وعودة المحافظين لحكم عمان من جديد ، واستمرار تجارة الرقيق في ذات الوقت ، حسب الادعاءات البريطانية ^(١) ، أدى ذلك كله إلى إعادة النظر في السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية في محاربتها لتجارة الرقيق في منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي بشكل عام ، لا سيما بعد تولي سلطانيين جديدين في كل من عمان وزنجبار في وقت متقارب وهما تركي بن سعيد وبرغش ^(٢) بن سعيد .

^(١) الواقع أن معظم السفن العمانية لم تكن تجرؤ على المتاجرة بالرقيق في تلك الفترة ، ذلك أن تدمير السفن العربية في ساحل شرق أفريقية من قبل ضباط الأسطول البريطاني أوقف السفن التي تعمل في التجارة المشروعة، ولم يتاجر بالرقيق إلا المغامرون فقط. انظر: عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص ٦٥-٦٦ .

^(٢) برغش بن سعيد : هو الابن السابع للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٧م ، ولاء أبوه مقاطعة بانجيني في شرق أفريقية ، له ولدان هما : سيف وخالد ، ويذكر المغيري أنه آخر سلاطين زنجبار اسماً ومعنى ، توفي في عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م .

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ ؛

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١-٢٢ .

ومن هذا المنطلق أعلن في لندن في ١٨ ربيع الآخر من عام ١٢٨٨هـ / ٦ يوليو ١٨٧١م عن تشكيل لجنة مختارة من البرلمان (Select Committee) وأوكلت رئاستها إلى راسل جرنبي (Russell Gurney) عضو البرلمان البريطاني، وكانت مهمة هذه اللجنة بحث واستقصاء الحقائق بشأن تجارة الرقيق ، من حيث زيادة حجمها ، وإمكانية القضاء عليها نهائياً ، وكذلك البحث في تفاصيل المعاهدات القائمة حول تجارة الرقيق بين بريطانيا والسلاطين العمانيين في منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي ، وفي مستهل عملها استمعت اللجنة إلى شهادات بعض المعننين بالأمر ، سواء أكانوا من موظفي الدولة المدنيين أم العسكريين ، بل وحتى المنصرين ، وكان على رأس هؤلاء بارتل فريير حاكم بومباي السابق وفيفيان (C . Vivian) رئيس قسم تجارة الرقيق بوزارة الخارجية البريطانية ، والأميرال ليوبولد هيث (Leopold Heath) ، وبعض المنصرين الآخرين ^(١) ، وقد اقترح بارتل فريير أمام هذه اللجنة إنشاء مستعمرة للأرقاء المحررين في شرق أفريقية مثلما حصل في غرب أفريقية ، وأشار في اقتراحه هذا إلى أنه لا يشترط وضع هذه المستعمرة تحت إدارة الحكومة البريطانية ، بل يمكن وضعها تحت نفوذ السلطان مع إشراف البريطانيين عليها ^(٢) ، كما اقترح فريير فرض حصار تام على ساحل شرق أفريقية والخليج العربي بواسطة ثلاثين أو أربعين سفينة بريطانية ، إلا أن هذه المقترحات رفضت لأنها تُعد مخالفة لطابع السياسة الاستعمارية البريطانية في تلك الفترة ، ولهذا رأت اللجنة ضرورة الأخذ بسياسة عقد المعاهدات والعمل البحري ^(٣) .

(١) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٣٢ .

وبعد مناقشات مستفيضة كتبت اللجنة تقريرها بعد ذلك ، والذي تضمن عدداً من التوصيات من أهمها :

- ١ - ضرورة القضاء النهائي على تجارة الرقيق .
- ٢ - دعوة السلاطين العمانيين إلى التوقيع على معاهدات جديدة لتحقيق هذا الهدف .

٣ - زيادة عدد الطرادات البريطانية في مياه المحيط الهندي من أجل إحكام الرقابة على السفن العربية وتفتيشها ^(١) .

ومن أجل تنفيذ هذه التوصيات أُختير مارتل فرير مبعوثاً خاصاً لعقد معاهدات جديدة مع سلطاني مسقط وزنجبار ، ولتسوية الخلافات بينهما ، لا سيما فيما يتعلق بمعونة زنجبار ^(٢) ، ويعتبر تعيين بارتل فرير رئيساً لتلك اللجنة دليلاً على حساسية المهمة التي أنيطت بها ، وقد ضمت اللجنة بالإضافة إلى بارتل فرير لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج العربي ، وإيان سميث (C. B. Euan Smith) مستشاراً عسكرياً وسكرتيراً خاصاً ، وفيرفاكس (Fair Fax) مستشاراً بحرياً ، وموظفين اثنين من وزارة الخارجية البريطانية ^(٣) ، وعلى أي حال فقد ذهبت تلك اللجنة إلى زنجبار وفي صحبتها أربع سفن حربية بريطانية ، ومن أجل موافقة سلطاني عمان وزنجبار على عقد معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق ؛ فإنه يجب إقناع هذين السلطانين بأن سياسة الحد من تجارة الرقيق لم تنجح حتى ذلك الوقت ، ولهذا فإنه بناء على مشروع المعاهدة الذي

^(١) عمر بابكور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١ .

^(٢) I. O. R. , V/10/608, Report on the Administration , No. 845-170, For the year 1873-1874, p.p. 74-77 .

كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٢٦/٢ .

^(٣) Coupland R. , Exploitation of East Africa, P.185 .

حملة بارتل فريير معه ؛ فإنه اقترح وقف تصدير الرقيق بشكل كامل عن طريق البحر ؛ حتى داخل مقاطعات هؤلاء السلاطين ، وإغلاق جميع أسواق الرقيق ، ومنع الهنود من تملك الأرقاء حتى ، ولو كان هؤلاء الهنود خاضعين للحماية البريطانية . وحينما التقت اللجنة بالسلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار عرض عليه بارتل فريير الموافقة على المقترحات البريطانية الآتية الذكر مقابل التزام بريطانيا بدفع الإعانة المالية التي يدفعها هذا السلطان إلى سلطان عمان ، وحمايته من الثورات المحلية التي قد تحدث نتيجة لإذعانه للمطالب البريطانية ^(١) .

إلا أن السلطان برغش لم يوافق في بادئ الأمر على هذه المطالب ^(٢) ،

^(١) كيلبي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٢٦/٢ .

Sheriff, A. , Slaves, Spices Ivory in Zanzibar, P. 236.

^(٢) وقف السلطان برغش في أول الأمر موقفاً قوياً في مواجهة المطالب البريطانية ، واحتج على الحكومة البريطانية بأنها تخضه على إبطال تجارة الرقيق ولم تبادر إلى ذلك في عهد أبيه أو عهد أخيه ماجد ، وذكر أن زنجبار عانت من نقص الأيدي العاملة بعد وباء الكوليرا الذي أهلك عدداً من السكان ، كما أن الفيضانات التي حدثت في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م دمرت مزارع القرنفل وجوز الهند ، وطلب السلطان برغش من الحكومة البريطانية أن تفعل مثل ما فعلت الحكومة البرتغالية والتي أبطلت تجارة الرقيق شيئاً فشيئاً ، وذكر أن الرقيق الهنود يأتون إلى زنجبار برضاهم ، وأن الأرقاء المحررين يرجعون إلى زنجبار بعد اعتاقهم . بمحض إرادتهم ، وهذا يؤكد أنهم لا يشكون من سوء المعاملة بشهادة الأجانب الذين يزورون زنجبار بين الفينة والأخرى إضافة إلى أن هؤلاء الأرقاء يحصلون على معارف دينية وحضارية ولهذا تتحسن أحوالهم أكثر مما كانوا عليه وهم أحرار في بلادهم ، وبناء على ذلك وافقت الحكومة البريطانية على جلب الأرقاء المحررين إلى زنجبار لسد النقص في اليد العاملة ، شريطة أن يكون ذلك عن طريق مراكب السلطان ، وأن يشهد على شحنهم قنصل انجليزي في السواحل التي يشحنون منها ، حتى يتحقق أن كل زنجي يدخل المركب قد اختار السفر برضاه التام ، وأن يكون هناك مترجم يشرح للرقيق المحرر حقوقه ومصالحته . وطلبت بريطانيا من السلطان برغش أن يصدر قانوناً بحقوق هؤلاء الأرقاء فوافق السلطان على ذلك اعتباراً من ١٩ ذي القعدة من عام ١٢٨٩هـ ، ١٧ يناير ١٨٧٣م . انظر :

مؤلف مجهول ، تاريخ إبطال الرق في زنجبار ، قسم المخطوطات بوزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، محفوظ تحت رقم ٢١٧٠ ، الورقات ١٢٨-١٣١ .

وهذا ما جعل بارتل فريير يغادر زنجبار إلى مسقط في ٨ محرم ١٢٩٠هـ ، ١٧ مارس ١٨٧٣ م . ويذكر القنصل الأمريكي في زنجبار من أهم أسباب إخفاق مهمة بارتل فريير في رحلته الأولى إلى زنجبار هو تحريض القنصل الفرنسي في زنجبار للسلطان حتى يرفض هذه المطالب (١) .

وعلى أي حال فقد وصل بارتل فريير إلى مسقط في ١٣ صفر ١٢٩٠هـ ، ١٢ إبريل ١٨٧٣ م ، في وقت كان فيه السلطان تركي بن سعيد يعاني من نقص حاد في موارده المالية نتيجة لتوقف معونة زنجبار ، ولهذا بادر السلطان العماني بالكتابة إلى أخيه برغش سلطان زنجبار يطالبه بدفع المعونة السنوية فوراً ويحذره

والمح السلطان برغش إلى خوفه من وقوع ثورات داخلية . وهدد البريطانيون بمحاصرة زنجبار إذا لم يوافق السلطان برغش على ما طلب منه ، وفي الوقت نفسه حاول بارتل فريير استخدام الحوافز لدفع السلطان للموافقة على عقد معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق ، فأبلغه بأن بريطانيا سوف تضمن له عرش السلطنة، كما ستدفع نيابة عنه إعانة مسقط ، وهكذا تواصلت الضغوط على سلطان زنجبار حتى وافق على التوقيع على المعاهدة المذكورة في ٩ ربيع الأول من عام ١٢٩٠هـ ، ٥ يونيو ١٨٧٣ م ، انظر :

أرشيف زنجبار، Treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar, Supplementary to the Treaty For the Suppression of Slave Trade of June 5, 1873.

محفظة تحت رقم A. R. C. 3/24 انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٧) .

U. S. A. Consulat at Zanzibar, Report on the Trade of Zanzibar For the year Ending, jnne 1880.

Ross, E. C., op. cit . P. 38.

ويذكر أنه بعد إغلاق سوق الرقيق في زنجبار تم في العام نفسه بناء كنيسة للنصارى مكان السوق لتكون مركزاً للنصارى في شرق أفريقية ، وأصبحت الكنيسة رمزاً لنهاية عهد الرق . انظر :

Martin, E. B., op. cit., p. 35 .

وانظر أيضاً ملحق الصور .

U. S. A., Consulat at Zanzibar, Letter From F. Webb to Secound Secretary of (١) State Washington, May 15, 1873 Dispatch No. 70.

انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٨) .

من أن رفضه سيؤدي حتماً إلى نشوب حرب بينهما ، وفي هذه الأثناء قام لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج العربي آنذاك وبصحبه مايلز بزيارة إلى السلطان ، وأوضحا له الهدف الرئيس من زيارة بارتل فريير إلى مسقط ، وسلماه نسخة أولية للمعاهدة المقترحة عقدها من أجل القضاء على تجارة الرقيق ، وأكد السلطان لهما رغبته التامة في الوفاء بمطالب الحكومة البريطانية بكافة الوسائل الممكنة ، ولم يقف السلطان عند هذا الحد بل قام بالموافقة على النسخة الأولية ، ووضع إمضاءه عليها وختمها بخاتمه ^(١) ، ولهذا وجد بارتل فريير السلطان العماني على أتم الاستعداد للتعاون معه في قمع تجارة الرقيق ^(٢) ، خاصة إذا تعهد المسؤولون البريطانيون بضمان استمرار معونة زنجبار ^(٣) .

وأكد بارتل فريير للسلطان تركي خلال اجتماعه به في مسقط بأن حكومة بومباي البريطانية سوف تدفع معونة زنجبار عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، وسوف يتم دفعها بأثر رجعي ابتداء من تقلده الحكم في شهر شوال من عام ١٢٨٧هـ يناير ١٨٧١م ، شريطة أن يوافق على معاهدة جديدة للقضاء على تجارة الرقيق نهائياً ، وهكذا وافق السلطان تركي بن سعيد على المعاهدة المذكورة آنفاً في ١٥ صفر من عام ١٢٩٠هـ ، ١٤ إبريل ١٨٧٣م ، وتضمنت

^(١) I. O. R. , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf, No. 174/70, Mascat in the 18 th Aprili 1873. P. 138 .

^(٢) ويذكر أن مراسلات مايلز الوكيل والقنصل البريطاني في مسقط في هذه الأثناء ؛ تؤكد أن السلطان لا يأخذ أي ضريبة على الأرقاء المستوردين ، وأن تجارة الرقيق في هذه الفترة ضعيفة إلى حد كبير ، بحيث لا يوجد سوق للرقيق في مسقط ، انظر :

I. O. R. , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and consul Maskat, to L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 74/28 , Maskat in the 23 th february 1873. P. 134 .

^(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٢٧/٢ - ٦٢٨ .

هذه المعاهدة ما يلي ^(١) :

إن ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا والسيد تركي بن سعيد سلطان مسقط يرغبان في تفعيل المعاهدات التي تم عقدها من قبل من أجل الإبطال الدائم لتجارة الرقيق ولهذا فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لهذا الهدف تكون ملزمة لهما ولأولياء عهدهم وخلفائهم من بعدهم ، ويمثل ملكة المملكة المتحدة في هذه المعاهدة السير هـ . ب بارتل فرير وله الصلاحية المطلقة ويمثل السلطان نفسه ، وقد اتفقا على البنود التالية :

البند الأول :

إن استيراد الرقيق من سواحل أو جزر أفريقية أو من أي مكان آخر إلى داخل أراضي مسقط سواء أكانوا متجهين للتنقل بين أجزاء السلطنة أم لتصديرهم إلى أراضٍ أجنبية يجب أن يتوقف كلياً ، وإن أي سفينة تعمل بنقل أو ترحيل الرقيق بعد هذا التاريخ ستكون عرضة للمصادرة والإدانة من قبل المسؤولين المعنيين ، مثل : الجهات البحرية ، والضباط الآخرين ، أو الممثلين السياسيين أو المحاكم التي سوف تفوض لذلك الغرض من جانب ملكة بريطانيا ، وكل الأرقاء الذين يدخلون إلى الأراضي الخاضعة للسلطان والبلاد التابعة له سوف يصبحون أحراراً .

I. O. R. , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul ^(١) Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 173/69, Mascat in the 18 th Aprili 1873. P. 135-137.

انظر :ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٩) .

AFF Etr. Treaty between H.M and Sultan of Mascat For the Suppression of the Slave Trade, Muscate date the 14th Aprili 1873, Ns. Mascate Vol.1,F 166 a67 .

البند الثاني :

يتعهد السلطان بإغلاق كل الأسواق العامة للرقيق في أراضيه إغلاقاً كلياً .

البند الثالث :

يتعهد السلطان أن يحمي بأقصى قوة يستطيعها كل الرقيق المحررين ، وأن يعاقب بشدة أي محاولة للتحرش بهم ، أو إخضاعهم مرة أخرى للعبودية .

البند الرابع :

تتعهد ملكة بريطانيا أن تمنع بشدة مواطني الولايات الهندية ، من الذين هم تحت الحماية البريطانية ، من امتلاك الرقيق أو الحصول على أرقاء جدد ، وذلك ابتداءً من تاريخ يُحدد فيما بعد .

البند الخامس :

سوف يتم تصديق هذه المعاهدة من قبل ملكة بريطانيا ، وسوف يُبعث التصديق إلى مسقط بأسرع وقت ممكن .

عقدت في مسقط في الخامس عشر من شهر صفر من عام ١٢٩٠هـ ، الرابع عشر من شهر إبريل من عام ١٨٧٣ م ، وقد ترجمت إلى العربية في اليوم التالي وختمت بخاتم السلطان .

وبعد توقيع السلطان العماني هذه المعاهدة تسلم مبلغ ٤٠ ألف ريال من بارتل فريير ، كما تقرر أن يتسلم مبلغ ٢٠ ألف ريال بعد انقضاء ثلاثة أشهر من توقيع هذه المعاهدة ، وقد ساعدت هذه المبالغ السلطان تركي على توسيع مناطق نفوذه في عمان ^(١) .

وعلى الرغم من ردود الفعل العنيفة من جانب القبائل العمانية المحافظة على

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

هذه المعاهدة ، إلا أن النتيجة الأساسية لها هي ازدياد اعتماد السلطان العماني على التأييد البريطاني ، وعظمت الهيمنة البريطانية على مياه بحر العرب والمحيط الهندي إضافة إلى الخليج العربي .

ولم تعثر السفن الحربية البريطانية بعد ذلك على سفن عمانية تتجر بالأرقاء بين شرق أفريقية وعمان إلا في حالات نادرة ، ولم يقبض في كل سنة إلا على سفينة أو سفينتين ، حيث ترسل بعد ذلك إلى محكمة الأدميرالية ، التي أقيمت في مسقط ، ومن هنا قرر مايلز في عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م أن استيراد الرقيق من شرق أفريقية قد أصبح أمراً محدوداً جداً ^(١) .

وفي ١٨ صفر من عام ١٢٩٠هـ ، ١٧ إبريل ١٨٧٣م أصدر السلطان تركي بياناً أعلن فيه بطلان تجارة الرقيق في الأراضي الخاضعة له ، وقد فسر مايلز ذلك على أنه دليل على حسن نيات السلطان وعزمه على الوفاء بتعهداته للحكومة البريطانية ^(٢) .

ولن يتم الإشارة هنا إلى آثار هذه المعاهدة على الأوضاع الداخلية في عمان لأن ذلك كان بمنزلة ردود فعل محلية تجاه السياسة التي اتبعتها بريطانيا لمقاومة تجارة الرقيق في المنطقة ، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل التالي بمشيئة الله .

^(١) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٧-٦٨ .

^(٢) I. O. R. , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles, op. cit., No. 173/69, Mascat in the 18 th Aprili 1873, P.136 .

المبحث الخامس :

جهود الأسطول البريطاني في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان :

لم تكن لسفن الأسطول الملكي البريطاني أو سفن الأسطول الهندي جهود تذكر في تنفيذ معاهدات تجارة الرقيق مع السلطنة العمانية قبل عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، وهو العام الذي تقرر فيه أن يقوم الأسطول البريطاني بدوره في القضاء على تجارة الرقيق ، وفي بداية الأمر حذر قائد أسطول الخليج وليم لاو (W. Lawe) هانيل المقيم البريطاني في الخليج من أنه قد لا يحقق نجاحاً ملحوظاً في هذه المهمة بإمكانياته المتوفرة في ذلك الوقت وهي طراد وسفينة حربية واحدة، إذ تحتاج هذه المهمة إلى ما لا يقل عن ست طرادات ، ومن الأفضل أن تكون بعضاً منها مسلحة ، وقد رفض المسؤولون في حكومة الهند دعم أسطول الخليج ، وذلك لأن سفن البحرية الهندية كانت في ذلك الوقت تؤدي مهمات متعددة ، منها اثنتان من السفن تقوم بأعمال الدورية في مياه عدن ، في وقت تزايد فيه نفوذ محمد علي باشا في البحر الأحمر ، وسفيتان تقومان بأعمال المراقبة في مياه الخليج ولم يبق سوى ذلك إلا سفيتان واحدة معطلة والأخرى تقوم بالأعمال التي يكلف بها الأسطول الهندي ، هذا إضافة إلى أن مراقب الأسطول الهندي احتج بأن منطقة زنجبار تقع خارج نطاق صلاحيات أسطوله ^(١) .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت السفن البريطانية في شهر شوال من عام ١٢٦٣هـ / سبتمبر ١٨٤٧م من مصادرة إحدى عشر سفينة تابعة لمسقط ، كان على متنها تسع وخمسون عبداً من الأحباش، تم الإفراج عنهم ، وكانت

^(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٤٧/٢ - ٣٤٨ .

هذه السفن في طريقها إلى البصرة ، وتم احتجازها في ميناء بوشهر بناء على أمر صادر من لاو ، ويذكر أنه عندما تم استجواب ربانة هذه السفن أفادوا بأنهم لا يعدون هذا انتهاكاً لمعاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، لأنهم يعتقدون أن الحظر في المعاهدة المذكورة إنما ينطبق على الأرقاء الأفارقة فقط دون الأحباش ، وتم إطلاق سراح ست سفن، وأُرسلت الخمس الباقية إلى بومباي للمحاكمة ، ولكن المسؤولين في حكومة بومباي رأوا أن المعاهدة الأخيرة مع السلطان سعيد لا تتضمن أي نص لمحاكمة السفن المصادرة ، ولذا لابد أن يقوم البرلمان البريطاني بإصدار تفسير للمعاهدة المذكورة وإجراء التعديل المطلوب حتى يتسنى للمحاكم البريطانية عامة النظر في مثل هذه القضايا ، ولم تلبث حكومة بومباي أن أفرجت عن السفن الباقية وبجارتها ^(١) .

وفي العام التالي أصدر البرلمان البريطاني مرسوماً منح فيه المحاكم البريطانية ، بما فيها المحاكم الواقعة في الأراضي الخاضعة لشركة الهند الشرقية ، سلطة محاكمة السفن التي تقوم بانتهاك معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ^(٢) ، وأصدر البرلمان البريطاني أيضاً عدداً من القرارات التي تتعلق بالمكافآت التي تعطى لرجال الأسطول البريطاني في حال قبضهم على سفن يشتبه في أنها تتعامل بتجارة الرقيق ، كما أن هذه القرارات تبين طرق تعويض أصحاب السفن المتضررة من جراء تعسف جنود الأسطول البريطاني ، ومن أهم هذه القرارات ^(٣) :

١ - إذا قبض على سفينة متورطة في تجارة الرقيق فإنها تباع ؛ ويُعطى ثمنها

(١) المرجع نفسه ، ٣٤٩/٢ - ٣٥٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ٣٥٠/٢ - ٣٥١ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٦/٣٥٧٨ ؛

دورلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦-١٦٧ .

لمن استولى عليها ، كما تدفع له الحكومة البريطانية أيضاً خمس جنيهاً استرلينية عن كل رقيق يطلق سراحه ، ويدفع له أيضاً ثلاثين شلناً عن كل طن من حمولة السفن التي تُدمر .

٢ - إذا حكمت المحاكم البريطانية على السفن المصادرة ولم يكن عليها رقيق فإن الحكومة البريطانية تعوض أصحاب هذه السفن ؛ بواقع أربع جنيهاً على كل طن من حمولة هذه السفن .

٣ - إذا تعرضت أي سفينة إلى أي أذى ولم يكن على ظهرها أحدٌ من الرقيق ، فإن الحكومة البريطانية تدفع لأصحاب هذه السفن تعويضاً عن الأضرار التي أصابت سفنهم ، وللحكومة أن تقاضي الضباط البريطانيين الذين تسببوا في هذه الأضرار لتسديد خسارة الخزينة العامة نتيجة لأخطائهم ^(١) .

ويرى المدقق في هذه القرارات أنها جاءت لتؤكد ضياع حقوق أصحاب السفن العمانية من لدن البريطانيين ، ففيها بخس لحقوقهم حتى حين تثبت لدى المحاكم البريطانية براءة هذه السفن من تهمة حمل الرقيق ، ولا أدل على ذلك من أن أربع جنيهاً فقط هي تعويض طن كامل من حمولة السفن العمانية ، هذا إضافة إلى أن محاكمة الضباط البريطانيين الذين تسببوا في إلحاق الضرر في هذه السفن ليس من أجل أنهم تجنوا على سفن بريئة من تهمتهم ، بل لأنهم تسببوا في خسارة الخزينة البريطانية العامة أموالاً من غير طائل ، أما حقوق أصحاب

^(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦-١٦٧ ؛ وقد أشاد رودلف سعيد (ص ١٦٧) كثيراً بهذه القرارات ، ويذكر في مغالطة واضحة أن تعاليم دينهم هي التي دفعتهم إلى إصدارها وبذل المال في سبيلها ، فقال : " وليس من اللازم أن نتوسع كثيراً في شرح آثار هذه المعاهدة وهذا التشريع معاً ، إذ لا نستطيع إلا إبداء الإعجاب والإكبار لهؤلاء القوم الذين يدفعهم تمسكهم العميق بتعاليم دينهم (؟!!) إلى الرغبة في بذل المال في سبيلها ، ومع هذا فيبلغ بهم التواضع في حماسهم إلى حد الاحتفاظ لأنفسهم بحق معاقبة موظفيهم إذا ما تجاوزوا الحد في أداء فروضهم الدينية (!!) " .

السفن العمانية فهي لا تساوى شيئاً عند الحكومة البريطانية .
ومن هذا المنطلق كان الضباط البريطانيون يقبضون على كل سفينة عربية
لنيل المكافآت المقررة ، وكانت الحكومة البريطانية قد اشترطت أن تعطي هذه
المكافآت بعد تقديم السفن المقبوض عليها إلى محاكم البحرية البريطانية ،
الموجودة في عدن أو في مدينة رأس الرجال الصالح ^(١) ، أو في بومباي ، ولكن
المسافات التي يجب على ضباط الأسطول البريطاني قطعها لتقديم المتهمين بتجارة
الرقيق إلى المحاكمة كانت متعبة ؛ ولهذا أخذ هؤلاء الضباط في تدمير السفن التي
يستولون عليها ، وذلك بموجب المرسوم الصادر من البرلمان البريطاني بهذا
الخصوص ، ولما لم تكن التعليمات تتضمن ما يجب على ضباط الأسطول
البريطاني فعله حيال بحارة السفن المقبوض عليها سوى إرسالهم إلى إحدى
المحاكم الثلاث المذكورة آنفاً ، فقد كان الجنود البريطانيون يطلقون سراح هؤلاء
البحارة إذا ما قرروا تدمير السفن العربية ^(٢) . وكانت سفن الأسطول البريطاني
قبل عام ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م تبحر السفن المتهمه بتجارة الرقيق للمحاكمة في
محاكم البحرية البريطانية ، إلا إذا كانت غير صالحة للإبحار فيجوز حينئذ
تدميرها ، وفي هذا يقول أحد الباحثين : " إن كل سفن العرب هي في نظر
الضباط غير صالحة للإبحار ، ولذلك فهي خاضعة للتدمير ، أما إذا اقتيدت
إحداها إلى إحدى هذه المحاكم فإن جهل العرب باللغة الإنجليزية ، وبالقوانين
الإنجليزية يجعل كل سفنهم مجرمة " ^(٣) ، وبناءً على ذلك فإن محاكمة هذه
السفن تكون عادة محاكمة صورية ، ذلك أن النتيجة معروفة قبل بدء المحاكمة ،

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٤ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٩/٢ .

(٣) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٤ .

ولذا فإن جميع السفن العربية التي تحال إلى المحاكمة لابد أن تدان وبالتالي تكون عرضة للتدمير .

واعتباراً من عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م وهو العام الذي تم فيه إبرام اتفاقية بين بريطانيا وسيف بن حمود بن عزان حاكم صحار^(١) ، أدرك المسؤولون البريطانيون جيداً أن إمكانياتهم لمقاومة تجارة الرقيق في منطقة الخليج محدودة ، وأن المدة الزمنية التي تتطلبها هذه المسألة قد تكون طويلة^(٢) . وفي صيف عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م بدأت جهود الأسطول البريطاني في مراقبة ساحل الباطنة في السلطنة العمانية إضافة إلى أماكن أخرى يشتبه في أنها تستقبل الرقيق ، ولكن لم تؤد هذه الجهود إلى نتائج تذكر لقلة تجهيزات السفينة التجارية (Tigris) التي أوكلت بها هذه المهمة^(٣) ، ويعزو أحد المسؤولين البريطانيين أسباب هذا الإخفاق إلى الخطة التي عمل بها تجار الرقيق العمانيين حيث بدأوا بإنزال شحناتهم في مستودعات متفرقة على سواحل الباطنة ، ثم ينقلون إلى الداخل على هيئة مجموعات صغيرة . واقترح كامبل (Kembell) ، المقيم البريطاني بالخليج ، الذي حلّ في العام نفسه محل هانيل في بوشهر ، إعداد نظام مراقبة فاعل على سواحل زنجبار ، وتوقع بكل ثقة بأن تجارة الرقيق في هذه الحالة سوف تتوقف خلال سنتين أو ثلاث سنين^(٤) .

وعلى أي حال فإنه لم يكن في منطقة الخليج في تلك السنة سوى طرادين حربيين لبريطانيا ؛ نظر لأن الجزء الأكبر من الأسطول الهندي كان مشتركاً في

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٧٠/٢ - ٣٧١ .

(٣) I . O . R , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in the persian Gulf
Oxtending From January 1.1852 to june 30 1858, p.p.11-12,14 .

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٨٨/٢ .

الحملة البريطانية ^(١) على بورما ^(٢) ، ولذلك لم تستطع الطرادات البريطانية تحرير إلا رقيق واحد فقط ، ومن أبرز الصعوبات التي واجهت البريطانيين في هذا المجال أنهم لا يستطيعون التفريق بين الرقيق وطاقم السفن التي يحمل عليها ، ويذكر كامبل أن الضباط البريطانيين كثيراً ما يترددون في القيام بمطاردة سفن الرقيق والاستيلاء عليها خوفاً من اضطرارهم لدفع التعويضات إذا ما تبين أن الذين على متنها ليسوا أرقاء ^(٣) .

وفي عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م أنيط بالسفينة التجارية كوين (Queen) القبض على السفن التي تحمل الأرقاء ، ولكنها لم تقم بالدور المأمول نظراً لأنها كانت تقوم في الوقت نفسه بمهمات أخرى . وإزاء هذا الوضع قدم كامبل اقتراحاً جديداً في عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م يقضي بإرسال طراد للقيام بدوريات في المنطقة الواقعة بين المكلا ^(٤) وعدن ، ويكون إلى جانب هذا الطراد قارب صغير ، لتسهيل ملاحقة السفن العاملة بتجارة الرقيق ، وذكر هذا المسؤول البريطاني أنه إذا تم تنفيذ ذلك فإنه سيشكل ضربة قاضية على هذه التجارة ،

^(١) المرجع نفسه .

^(٢) بورما : تقع على خليج البنغال ، وتحدها من الشرق تايلاند ، ومن الغرب بنجلاديش وأسام ، ومن الشمال الصين ، تعتمد في اقتصادياتها على الزراعة ، وسكانها خليط من السلالات المغولية خضعت للاستعمار البريطاني اعتباراً من عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م ، ثم خضعت لليابان في أثناء الحرب العالمية الثانية ، واستقلت عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م ، وعاصمتها رانجوان انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ؛

الموسوعة العربية الميسرة ، ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ .

^(٣) I . O . R , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in the Persian Gulf Oxtending From Jonuary 1.1852 to June 30 1858, p.p.11-12,14 .

^(٤) المكلا : ميناء يمني على خليج عدن ، ويعتبر قاعدة محافظة حضرموت ، ويمثل محطة بحرية مهمة بين شرق أفريقية والهند . انظر : المنجد في الأعلام ، ص ٥٤٣ .

ولكن قادة الأسطول الهندي لم يوافقوا على ذلك ، الأمر الذي استدعى الاستعانة مرة أخرى بالسفينة كوين ، للطواف بين البصرة ومسقط ورأس الحد ، ثم استعان البريطانيون بالسفينة كورفت فوكلاند (Corvett Fokland) وذلك في عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٥م ^(١) ، وهو العام الذي حلّ فيه فيلكس جونز (Felix Jones) محل كامبل في منطقة الخليج ، وقد توصل جونز إلى استنتاج يقضي بضرورة القبض على سفن الرقيق عند وصولها إلى حدود عمان الجنوبية ، وبذلك يمكن إحكام الرقابة البحرية على تجار الرقيق خارج حدود منطقة الخليج ، إذ يمكن من خلال ذلك تجنب العديد من المشاكل السياسية مع زعماء الخليج ، ولن يتأتى ذلك إلا بإنشاء أسطول خاص لمكافحة تجارة الرقيق مجهز بعدد من السفن البخارية لمراقبة المناطق المحيطة بجزيرتي مصيرة ^(٢) وزنجبار ، وقد عمل المسؤولون البريطانيون بهذا الاقتراح ابتداءً من عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م .

وعلى أي حال فإن عدد الأرقاء الذين حررتهم السلطات البريطانية في منطقة الخليج عامة في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٦٧-١٢٧١هـ / ١٨٥٢-١٨٥٥م بلغ ٧٨ رقيقاً أخذ منهم ١٥ شخصاً من سفن الرقيق ^(٣) .

^(١) I . O . R , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in... oP. cit. From Jonuary 30 1851 to june 30 1858, op.cit., p.p. 15-16 .

^(٢) مصيرة : جزيرة تقع في بحر العرب إلى الجنوب الغربي من رأس الحد ، وتعتبر أكبر الجزر العمانية ، إذ يبلغ طولها ثمانية وثلاثين ميلاً ونصف بعرض ستة أميال تقريباً ، وأرضها رملية خالية من النباتات ، وأغلب سكانها في فترة دراستنا من قبيلة الجنبه يعيشون في أربع قرى ، ويعملون في صيد الأسماك . انظر : مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢ ؛

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٧ ، ٣٩٤ .

^(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٣/٦ - ٣٦٠٤ .

وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٧٢-١٢٧٦هـ / ١٨٥٦-١٨٦٠م ، كانت السفينتان دجلة وفوكلاند تقومان بعمل الدوريات في الخليج العربي بشكل عام ولم تتمكن من تحرير سوى ٩٨ رقيقاً منهم ١٥ شخصاً أخذوا من سفن الرقيق ^(١) ، أما في عمان فلم يُحرر في هذه الفترة إلا رقيق واحد فقط ^(٢) ، حسب الإحصائيات المتوفرة .

وفي شهر شوال من عام ١٢٧٤هـ/مايو ١٨٥٨م استطاع فليكس جونز الحصول على موافقة ثويني بن سعيد على منح كافة السفن الحربية البريطانية الحق في الاستيلاء ومصادرة كل السفن التي تتاجر بالرقيق، سواء أكانت تخص رعاياه دون قيد أو شرط ^(٣) ، وهذا يعني اعتراف السلطان الجديد بمعاهدة عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م . ومن المؤكد أن ثويني وافق على هذا التنازل حتى يحظى باعتراف الحكومة البريطانية وتعمل على مساعدته في استعادة الشطر الأفريقي من السلطنة الذي أصبح تحت سلطة أخيه ماجد ، ولكن ثويني أخفق في ذلك . ونتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التي وقعت في السلطنة العمانية في أعقاب وفاة السلطان سعيد رأى ثويني بن سعيد سلطان عمان في عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م أن أي إجراء يقوم به الأسطول البريطاني في منطقة الخليج تجاه تجارة الرقيق لن يكون ذا فاعلية ، كما أن مراقبة الساحل الشرقي لأفريقية ، والذي يزيد طوله على أربعمائة ميل ، أمرٌ يبدو مستحيلاً حسب رأي ثويني ، ولذلك اقترح ممارسة ضغوط على أخيه سلطان زنجبار ومطالبته بحظر نقل الرقيق

(١) المصدر نفسه ، ٣٦٠٤/٦ ، ٣٦٤٢ .

(٢) I. O. R , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in ...op. cit. From January 1.1851 to june 30 1858, p. 33 .

(٣) Ibid, p. 26.

ضمن ممتلكاته ، والعمل في الوقت ذاته على تطبيق الحظر على شيوخ الساحل العماني لمنعهم من نقل الرقيق إلى منطقة الخليج . ولكن الاتصالات التي أجريت مع ماجد بن سعيد سلطان زنجبار أخفقت حتى ذلك الوقت في حظر تجارة الرقيق في المناطق الخاضعة له ، ولهذا تركز عمل الطرادات البريطانية في هذه الأثناء على المنطقة الواقعة بين رأس الحد وسواحل زنجبار ، ولم يتح لها العمل في خليج عمان إلا في مناسبات معينة ^(١) .

وفي العام نفسه أكد رجبى ، قنصل بريطانيا في زنجبار ، أن الجهود التي يقوم بها الأسطول البريطاني في منطقة الخليج لن تؤدي إلى القضاء على تجارة الرقيق ، ما لم تتخذ إجراءات مماثلة في ساحل شرق أفريقية ، خاصة في الشهور يناير ، وفبراير ، ومارس ، حيث يمكن تجهيز طرادين تجاريين مسلحين يكون مرساهما في زنجبار خلال هذه الفترة ، وتكون المهمة الأساسية لهما منع شحن أي رقيق على متن السفن الخليجية ، والقبض قدر الإمكان على السفن التي استطاعت حمل الأرقاء قبل مغادرتها الساحل الأفريقي ، لأن ذلك - كما ذكر - سيؤدي إلى منع كثير من هذه السفن من حمل الأرقاء ، كما أنه في الوقت نفسه سيكون له اثر فعال في تشجيع الضباط البريطانيين الذين يخشون من مواجهة ^(٢)

^(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٩٩/٢ ، ٤٠٧-٤٠٨ .

I. O. R , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in...oP. cit. From January 30.1851 to june 30. 1858, p.24 .

^(٢) أرجع بعض المسؤولين البريطانيين ازدياد نشاط تجارة الرقيق خلال العشر سنوات الواقعة بين عامي ١٢٧١-١٢٨١هـ / ١٨٥٥-١٨٦٥م إلى اعتناق بعض القبائل العمانية وقبائل أخرى في الساحل العماني مبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، الأمر الذي دفع هذه القبائل إلى مقاومة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي ، واعتقد هؤلاء المسؤولون بأن عودة الدولة السعودية إلى سابق مجدها سيؤدي إلى نتائج (شريرة) على الوجود البريطاني في المنطقة . انظر :

I. O. R. , R/15/6/4, Mimute by HisExcellency the Governor , Concurred in by the Honorable B.H. Ellis, dated the 9th October 1865, p.70 .

الخليجين^(١) .

وقد أيد بعض المسؤولين البريطانيين وجود بعض الطرادات البريطانية في سواحل زنجبار ، لأن ذلك سيؤدي إلى القضاء على تجارة الرقيق الأجنبية ، التي لا تزال تمارس في تلك الفترة من قبل بعض الدول الأوروبية^(٢) . وقد عملت الحكومة البريطانية بهذه التوصيات في رمضان من عام ١٢٧٧هـ / مارس ١٨٦١م ، حيث وصل طراد بريطاني إلى زنجبار وبدأ بملاحقة سفن الرقيق^(٣) . وعلى أي حال فإن أعمال الأسطول البريطاني أدت إلى توتر كبير بين شطري السلطنة العمانية ، فبالإضافة إلى تزايد الهيمنة البريطانية على ثويني وماجد أبناء السلطان سعيد ، فإن الضباط البريطانيين - التابعين للبحرية الملكية البريطانية خلال أدائهم لمهامهم المحددة في مراقبة مياه شرق أفريقية بحثاً عن الرقيق الذين أخذوا بطريقة غير مشروعة - بدأوا بممارسة أعمال تعتبر عدائية من وجهة نظر العرب ووجهة نظر أكثر الأوروبيين والأمريكيين المقيمين في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية . وفي هذا يقول المنصر جوهان كرابف (Johann Krapf)^(٤) : " إن التدمير العشوائي للممتلكات هو ما يثير الأهالي ضد

وبعد أن هاجم السعوديون مدينة صور العمانية عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ذكر لويس بيلي أن تجارة الرقيق بين الساحل العربي وشرق أفريقية في ازدياد ، وأن الرقيق (كله) يحمل على سفن تابعة للسعوديين ، ومن هذا المنطلق اقترح بلي مساعدة ثويني بن سعيد ضد السعوديين ، والقيام بعمل عسكري ضدهم . انظر : عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ١٢٦ .

I.O.R. , R/15/1/171, Letter From Kinloch Forbes Acting Secretary to^(١) Government Bombay to Captain Felix Jones Political Resident Persian Gulf in 16 April 1861, p65.

I bid.

^(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٢/٢ .

^(٣) كرابف : منصر ألماني بعثته جمعية الإرساليات إلى أفريقية والشرق :

الإنجليز وليس منع تجارة الرقيق في حد ذاته " . وأكد أحد ضباط البحرية الفرنسية أن هذه التصرفات من قبل البريطانيين تعتبر قرصنة حقيقية ^(١) .

وفي عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م تمّ حلّ الأسطول الهندي ، وأصبحت مكافحة تجارة الرقيق في منطقة الخليج وشرق أفريقية منوطة بالأسطول الملكي البريطاني ، ولم تقم الحكومة البريطانية بزيادة عدد السفن العاملة في هذا المجال ، ولهذا كانت نتيجة العمليات التي قامت بها سفن الأسطول البريطاني التي أمكن توفيرها محدودة جداً ^(٢) .

واستطاع الطراد البريطاني ليرا (Lara) في شهر شوال من عام ١٢٧٧هـ / إبريل ١٨٦١م الاستيلاء على سفينة تابعة لتجار صور، وأخذ الضباط البريطانيون منها ٥٩ رقيقاً ^(٣) ، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض السفن العمانية والقاسمية لم تغادر زنجبار ، الأمر الذي دعا ماجد بن سعيد تحت ضغط القنصل البريطاني في

=

(Society For Missions to Africa and the East) في لندن في عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م إلى أفريقية الشرقية ، وزوده أبردين بتوصية إلى السلطان سعيد ، الذي سهل مهمته إرضاء للحكومة البريطانية . ويعتبر هذا المنصر من أشد المحاربين للإسلام ، وتركزت جهوده التنصيرية في منطقة أوزامبارا (Usambara) ، انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص ١٤٣-١٤٤ .

^(١) Bennett, N.R., Arab Versus Wuropean, Diplomacy and War in Nineteenth Century Africana Publishing Company, New York, 1986, p.25 .

^(٢) كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٨/٢ .

^(٣) أسهمت العمليات التي قامت بها الطرادات البريطانية في زيادة معاناة الأرقاء ، وقد أشار كامبل إلى أن الاتفاقيات والإجراءات الوقائية قد جاءت في غير صالح الذين عقدت من أجلهم ، ولربما أدت إلى أن يضاعف تجار الرقيق من نشاطهم ، مقابل أن تسوء حالة الرقيق ، ويتعرضون لمعاملة قاسية أثناء الرحلة . انظر :

كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٣٨٩/٢ .

زنجبار ، وإلحاح من قائد الطراد ليرا ، إلى توجيه إنذار إلى أصحاب هذه السفن بوجوب مغادرة ميناء زنجبار خلال ثلاثة أيام ، وإلا فإنهم سيتحملون عواقب تواجدهم فيه بعد ذلك ، ونتيجة لعدم مغادرة كثير من هذه السفن حدثت بعض الاشتباكات بين أصحاب السفن وبين الطراد البريطاني ، نتج عنها تدمير ١٦ سفينة ، والإفراج عن ٢٥٠ رقيق ^(١) .

وأثبت ماجد بن سعيد تعاونه التام مع الحكومة البريطانية في القضاء على تجارة الرقيق ، لاسيما تلك التي يقوم بها العمانيون . ولذلك فإنه قَبِلَ في عام ١٢٨٠هـ / ١٨٦٤م فرض قيود جديدة أشد مما جاء في معاهدة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م ، ومن هذه القيود ^(٢) :

١ - منع تجارة الرقيق بين موانئ شرق أفريقية خلال المدة من شهر يناير إلى شهر مايو ، أي في الفترة التي تهب فيها الرياح الموسمية فتدفع السفن من موانئ شرق أفريقية إلى الخليج العربي .

٢ - حظر بيع الرقيق إلى عرب عمان ، ووضع عقوبات على من يخالف ذلك منهم، بفرض غرامات كبيرة ، وسجن مرتكب المخالفة مع مصادرة المراكب التي يقبض عليها وعلى متنها أرقاء ، كل ذلك نكاية بأخيه ثويني ورغبة في تدمير اقتصاد دولته .

ولم يلبث ماجد بن سعيد أن رفع الضريبة التي تؤخذ على الأرقاء من ١,٧٥ دولار إلى ٤ دولارات حسب الميناء الذي يصدر منه الرقيق ^(٣) ، ولكن على الرغم من أن ماجداً نفذ كل ما توعد ضد العمانيين ، بل وأغمض عينيه

^(١) المرجع نفسه ، ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ .

^(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٤٢ ؛ صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥-١٥٦ .

^(٣) Bennett, N., R., AHistory of the Arab , p.81.

عما يقوم به الأسطول البريطاني ، من مصادرة وتدمير للسفن العربية والعودة بملاحيتها إلى زنجبار لتقديمهم إلى المحاكمة ^(١) ، في محاكم تتولاها السلطات القنصلية البريطانية ، وعلى الرغم من إرساله الرقيق المحررين إلى المستعمرات البريطانية للعمل في مزارعها كعمال أحرار ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تقتنع بذلك ^(٢).

ويؤكد لوريمر أن هناك نقصاً في المعلومات المتعلقة بتجارة الرقيق في منطقة الخليج خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٧٨-١٢٩٠هـ/١٨٦٢-١٨٧٣م ^(٣). وابتداء من عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م بدأ الأسطول البريطاني بشن أولى حملاته الواسعة على تجارة الرقيق في منطقة الخليج وشرق أفريقية ، ويعزو ذلك أحد الباحثين إلى ازدياد حجم تجارة الرقيق بعد أن وصل إلى زنجبار عدد من تجار الرقيق العمانيين ، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي وقعت في عمان نتيجة للصراع على الحكم بين البوسعيديين ، وإزاء ذلك تم إرسال خمس طرادات إلى المنطقة ؛ فاتخذت مواقعها في أماكن استراتيجية في المناطق الواقعة في طريق عودة السفن من شرق أفريقية ، وتوزعت على امتداد بحر العرب ^(٤) ، عند جزر كورياموريا ^(٥) ، وعند رأس الغظروفي ، وعند خليج عدن ، كما رابطت

^(١) في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م مُنح القنصل البريطاني في زنجبار صلاحيات من أجل محاكمة تجار الرقيق الذين يقبض عليهم في مناطق نفوذ سلطان زنجبار ، ثم وسعت تلك الصلاحيات حتى شملت كل تجار الرقيق . انظر :

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٨/٢-٤٠٩ .

^(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص ٤٢-٤٣ .

^(٣) مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٤/٦ .

^(٤) كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٤١٠/٢ .

^(٥) كورياموريا : أرخبيل من الجزر في بحر العرب جنوب ساحل ظفار ، وهي تابعة لعمان ، ويسميتها

طرادات عند سواحل زنجبار ، وقام الطراد درياد (Dryad) بجولات ناجحة في المنطقة الواقعة بين رأس الحد وخليج عمان ، واستطاع اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا وعدن ، وخلال تلك العمليات التي قامت بها هذه الطرادات تم تدمير ١٣ سفينة ما بين عمانية وأخرى خليجية ، وتم الإفراج عن ٩٦٧ رقيقاً ، وفي العام التالي تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها من شرق أفريقية إلى الخليج العربي، وتم الإفراج عن ١٠٠٠ رقيق ، وقدم ١١ تاجر رقيق للمحاكمة. إلا أن العاملين في مكافحة تجارة الرقيق يعتقدون بأن هذه الإحصائيات لا تمثل إلا عشر تجارة الرقيق السنوية ، وخلال تلك الفترة الواقعة بين عامي ١٢٨٤ - ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٧ - ١٨٦٩ م استطاع ضباط الأسطول البريطاني الإفراج عن ٢٦٤٥ رقيقاً^(١) .

ويؤكد ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية اعترفت في عام ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م بأن الأسلوب الذي يتبعه ضباط الأسطول البريطاني ضد تجارة الرقيق في ساحل شرق أفريقية أمر لا يمكن تسويغه ، وأن أيّاً من الدول الأوربية لن تحتل وضعاً مثل هذا لو طبق عليها لمدة شهر واحد ، وطلبت من ضباط

العرب أيضاً جزر بني خلفان ، أو جزائر الحلايبات ، من أهم هذه الجزر جزيرة الحلايبية وهي أكبرها إذا يبلغ طولها ثمانية أميال ، وقطرها ثلاثة وعشرون ميلاً ، ومأهولة بالسكان ، ثم جزيرة السود ، ويبلغ طولها ثلاثة أميال ، ثم جزيرة الحاكبة ، التي برزت أهميتها في المنافسة الدولية لأنها غنية بالسماط الطبيعي، لذا حاول الفرنسيون الاستيلاء عليها . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٣ - ٥٠٥ ؛

ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٨١ ؛

المتحد في الأعلام ، ص ٢٣٦ .

^(١) ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٧٢ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ٤١٢/٢ .

Coupland, R ., East Africa and its Invaders , p. 164 .

البحرية البريطانية تقديم السفن المشتبه فيها للمحاكمة ، فأنشأت البحرية البريطانية محكمة أسطولية في زنجبار ، ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً ، فجهل العرب باللغة والقوانين الإنجليزية لا يزال مستمراً ، وبناء على ذلك دمرت أكثر السفن العربية ، وما بقي منها سالماً أصبح لا يغامر بالإبحار خوفاً من قرصنة الأسطول البريطاني ، وبذلك قضى البريطانيون على التجارة المشروعة بين شرق أفريقيا والخليج العربي ^(١) .

وقد زود المسؤولون في الأسطول البريطاني ضباطهم بتعليمات تبين الوسائل التي تمكنهم من معرفة سفن الرقيق ، فقال أحدهم : " خلال عملية بحثكم إذا اقتنعتم بأن السفينة تعمل في تجارة الرقيق أو مهياة بالمعدات لذلك الغرض وأنها خاضعة لسلطتكم فعليكم المضي في توقيفها . وسيكون لكم مبرر إذا قررتم أن سفينة ما تعمل في تجارة الرقيق : أ - إذا وجدتم أرقاء عليها ... ب - إذا وجدتم في جهازها أي من المعدات " التالية : مثل البلطات المفتوحة ، أو أقسام للشحن في العنبر أو على السطح أكثر من حاجة السفينة العاملة في التجارة المشروعة ، أو ألواح خشبية زائدة وأصفاد ومزاليج وقيود للأيدي " ^(٢) . ولكن هذه التعليمات لم تنل اهتمام ضباط الأسطول البريطاني ، وإنما دمرت سفن كثيرة تعمل في التجارة المشروعة .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٢٨٨ هـ / يونيه ١٨٧١ م أسرت إحدى سفن الأسطول البريطاني وتدعى ماجي (Magpie) ثلاث سفن للرقيق في ساحل السلطنة عند رأس الحد ، وتم الإفراج عن ٦٢ رقيقاً ^(٣) ، وفي شهر رجب من عام ١٢٨٩ هـ / سبتمبر ١٨٧٢ م استولت السفينة فلشر (Vulture)

(١) عبد العزيز عبد الغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٤ .

(٢) ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٦٩ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره القسم التاريخي ، ٣٦٠/٦ .

على سفينة رقيق عمانية من نوع البغلة تسمى ياسمين (Yasmen) ، بعد أن أطلقت السفينة البريطانية النيران عليها ، الأمر الذي أدى إلى إصابة بعضاً من ركبها بإصابات كانت بعضها خطيرة ، وذكر القنصل البريطاني في مسقط آنذاك روس إن واحداً وعشرين رجلاً من تجار الرقيق كانوا على متن السفينة . وقام الضباط البريطانيون بإنزال البحارة والتجار على الساحل ، أما الربان (النوخذا Nakhoda) وابنه واثنان من طاقم السفينة فقد تم تسليمهم إلى السلطان العماني الذي زج بهم في السجن بناء على مشورة القنصل البريطاني ، وتم التحقيق معهم وأخذ معلومات عن تحركات تجار الرقيق الآخرين . أما السفينة فقد كتب ضباط الأسطول البريطاني تقريراً بعدم صلاحيتها للخدمة في البحر ولذا قاموا بإحراقها ، وتم أخذ الأرقاء وإرسالهم إلى بومباي ^(١) .

ولم يلبث المقيم البريطاني في الخليج آنذاك لويس بلي أن بعث برسالة ^(٢) إلى تركي بن سعيد سلطان عمان ذكر فيها أنه كتب رسالة إلى زعماء الخليج ^(٣) يُذكّرهم بوجوب اتخاذ خطوات جديدة للقضاء على تجارة الرقيق بين شرق أفريقية ومنطقة الخليج العربي ثم قال : " أذكر معاليكم بالاتفاقيات

I. O. R., R/15/6/4, Letter from L.C.Ross Political Agent and Konsul Muscit ^(١) to L. C. Lewis Political Resident, in Persian Gulf on the 18 th September 1872, P. P. 118 - 119 .

I. O. R., R/15/6/4 , Letter from L . C. Lewis Pelly Political Resident in the ^(٢) Persian Gulf to Sayed Toorkee bin Saeid Sultan of Muscat , on the 20 th August 1872, 15th Jomadi 2 1289, P. 121 .

^(٣) وجهت هذه الرسالة إلى زعماء البحرين ، وأبو ظبي ، والشارقة ، ورأس الخيمة ، وعجمان ، وأم القوين ، ودبي ، وهؤلاء جميعاً وقعوا مع الحكومة البريطانية معاهدات لمنع تجارة الرقيق اعتباراً من عام

١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، انظر نص الرسالة :

I. O. R. , R/15/6/4 , Letter from L . C. Lewis Pelly Political Resident in the Persian Gulf to the Chiefes of Bahrain , Aboothabee , Shargah , Ras ool-Kiyamah, Ejman , Amulgouain , dated in 5th Jomadi II 1289 A . M . 20th August 1872, P. 122 .

الصارمة التي ارتبطت بها الأسرة الحاكمة في عمان مع الحكومة البريطانية بهدف إلغاء تجارة الرقيق في إفريقيا ، وإني مقتنع جداً بأن رعاية معاليكم ومجهوداتكم قد انصبت من قبل في هذا الاتجاه ، وإني أشعر بنفس القدر بالاطمئنان أن معاليكم سوف يثابر في تحركات مطلقة لمنع استيراد الرقيق إلى داخل الأراضي الواقعة تحت سلطاتكم أو مرور الرقيق على طول خطكم الساحلي إلى جهة موانئ المنطقة ... العربية في الخليج " . وأبدى تركي بن سعيد موافقته التامة على جميع ما قام به الأسطول البريطاني تجاه السفن المشتبه في أنها تمارس تجارة الرقيق، ولكنه لا يملك في تلك الفترة قوة بحرية تذكر ^(١) لمساندة الأسطول البريطاني ، ولم تقم الحكومة البريطانية بتزويده بمثل ذلك ^(٢) .

وفي شهر رجب من عام ١٢٨٨هـ / سبتمبر ١٨٧٢م استولت السفينة البريطانية وولفيرون (Wolverne) مقابل الساحل الصومالي على سفينة رقيق في طريقها من بمبة إلى مسقط وعلى متنها ٧٩ رقيقاً ، وقد أحيل مالك السفينة والذين على متنها إلى محكمة البحرية البريطانية في زنجبار ، ورفض برغش بن سعيد سلطان زنجبار آنذاك منحهم أي مساعدة بل أوقع عليهم عقوبة شديدة ، وصدورت السفينة ، أما الرقيق ومعظمهم من الأطفال فقد سُلموا إلى البعثة التنصيرية الفرنسية في زنجبار ^(٣) .

^(١) بعد تقسيم الدولة العمانية أصبحت القوة البحرية العمانية من نصيب ماجد سلطان زنجبار ، ولم يكن لدى تركي بن سعيد سلطان عمان في عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧٢م سوى مركبين شرعيين غير قادرين على الإبحار بنفس سرعة الدهو الذي يستعمل في تجارة الرقيق . انظر :

I . O . R . , R/15/6/4 , Memarandum by Intennal C. L L Ross ..., oP., cit., in 19 November 1872, P.126 .

I . O . R . , R/15/6/4 , Letter from John Kirk Political Agent and Kensul in ^(٢) Zanzibar to C. Gonne Esquire the Secretary to the Governmant Bombay dated in Zanzibar in 17th October 1872, P . P . 131 - 133 .

Ibid . ^(٣)

وبعد المعاهدتين اللتين أبرمتهما الحكومة البريطانية في عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م مع سلطات عمان تركي بن سعيد ، ومع برغش بن سعيد سلطان زنجبار دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج العربي مرحلتها النهائية ، حيث وصلت إلى ميناء زنجبار السفينة الملكية لندن (London) ، التي بقيت ما يقارب عشر سنوات تجوب سواحل شرق أفريقيا ، وقامت بفرض رقابة مشددة لمنع تصدير الأرقاء من المنطقة ^(١) ، كما قامت الحكومة البريطانية بإقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بمصالح متعددة في شرق أفريقيا بأن تتعاون معها لقمع تجارة الرقيق ، فأرسلت الولايات المتحدة السفينة الحربية يانتك (Yantic) إلى زنجبار ، فوصلتها في ذي القعدة من عام ١٢٨٩هـ / يناير ١٨٧٣م ، ولكن القنصل الأمريكي في زنجبار كان معارضاً لهذا التعاون ، لأنه يعتقد أن بريطانيا سوف تستعمل حكومته من خلال مكافحة تجارة الرقيق التي تثيرها كمخلب قط لتحقيق أهدافها الخاصة ، وأن ما تصبو إليه الحكومة البريطانية هو أن تعمل الولايات المتحدة من أجل تحقيق تلك الأهداف ليقطف البريطانيون الثمرة يانعة ، ولهذا شكّت الحكومة البريطانية للحكومة الأمريكية عدم تعاون قنصلها في زنجبار في مكافحة تجارة الرقيق ، ويبدو أن القنصل المذكور استطاع أن يشكك حكومة بلاده بصدق نيات المسؤولين البريطانيين فيما يقومون به تجاه السفن العربية ، فأقدمت الحكومة البريطانية على سحب شكواها ضد القنصل والاعتذار عنها ^(٢) .

وكان برغش بن سعيد قد أبدى قبيل ذلك تعاوناً مع الأسطول البريطاني

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ ؛

كيللي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٣٩/٢ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٥ .

ضد السفن العمانية المتهمة بتجارة الرقيق ، وأخبر القنصل الأمريكي في زنجبار بأنه سيضع سفنه في حال استنفار لمنع تهريب الرقيق ، وأنه سيقوم بحرق الداوات التي يتم إلقاء القبض عليها ، وأشار إلى أنه طلب من قادة سفن الأسطول البريطاني أن يسعوا لمنع إبحار الداوات من الخليج العربي لأنها تأتي بحجة التجارة ولكن هدفها الحقيقي - على حد قول برغش - هو الحصول على الرقيق ، ولكن جهود برغش لم تؤد إلى نتائج تذكر نظراً لمحدودية إمكانياته كما يذكر ويب القنصل الأمريكي ^(١) .

وعلى أي حال فالمصادر لا تذكر بعد عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م خبر سفن تتاجر بين مسقط وزنجبار ، حيث بدأت سفن الأسطول البريطاني بملاحقة حادة للسفن العربية على إطلاقها . أما تلك السفن التي تخاطر بالعمل في تجارة الرقيق فقد نقص عددها حتى إن الوثائق البريطانية ^(٢) لا تذكر إلا خبر سفينة أو سفينتين يقبض عليهما في كل عام ، ثم ترسل إلى محكمة البحرية البريطانية التي أقيمت في مسقط من أجل محاكمة تجار الرقيق ^(٣) ، بل إنه في بعض السنوات لم تأت أي سفينة على متنها أرقاء من شرق أفريقية إلى سلطنة عمان ، كما حدث في الأعوام ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م ، ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م ، ١٣١١هـ / ١٨٩٤م ، ١٣١٢هـ / ١٨٩٥م ، ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م ^(٤) .

^(١) U. S. A., Consulate at Zanzibar Letter Form F. Webb to the Department of State , in 17 December 1872, No . 60.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٠) .

^(٢) I. O. R. , Report on the Administration .. op. cit. , No.CCCXV11 For the year 1896-1897 .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ .

^(٣) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦١ .

^(٤) I . O . R . , Report on the Administration .. op. cit. , No 615-154 For the year

وأثبتت تقارير المخابرات البريطانية في منطقة الخليج العربي أن استيراد الرقيق إلى عمان انخفض بشكل حاد ، فلم يتجاوز ٤٠ رقيقاً في عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م^(١). وتولت السفن البريطانية دافني (Daphne) ورايفلمان (Rifieman) مراقبة سواحل عمان ، ولكنها لم تعثر في العام نفسه على سفن تعمل في تجارة الرقيق . ويعزو بعض المسؤولين البريطانيين ذلك إلى بدء استعمال العلم الفرنسي^(٢) ، الأمر الذي يمنع السفن الحربية البريطانية من تفتيش ومصادرة السفن العمانية التي ترفع تلك الأعلام^(٣) .

وفي عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م أبعدت السفينة لندن من الساحل الشرقي لأفريقية ، وذلك حينما أحسن المسؤولون البريطانيون بإحكام سيطرتهم على مداخل الخليج العربي ، ولم تعد هناك سفن عربية تتاجر بين المنطقتين ، ومن المعتقد أن إبعاد هذه السفينة قد أدى إلى انتعاش تجارة الرقيق ، هذا إضافة إلى المجاعة الشديدة التي أصابت منطقة شرق أفريقية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الأرقاء حتى وصل ثمن الرقيق الواحد إلى ٦ شلنات . ومن هنا استأنفت الطرادات البريطانية عملياتها في بحر العرب ، وخليج عمان ففي ذي الحجة من عام ١٣٠١هـ / أكتوبر ١٨٨٤م قامت السفينة فيلوميل (Philomel) بمطاردة

=

1874-1875,
and No. CIXXL1 For the year 1879-1880, and
No.CCCXXV1 For the year 1894-1895, and
No. CCCXXX111 For the year 1895-1896, and
For the year 1905-1906 .

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٦٨ .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في المبحث الثاني من الفصل الخامس من هذه الدراسة .

(٣) المرجع نفسه .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ .

سفينة رقيق كانت متجهة إلى ساحل الباطنة ، وأطلقت عليها نيران مدفعيتها، واستطاع ربان السفينة العربية الهرب مع خمسة من التجار، وقبض على ستة تجار آخرين ، وتم الإفراج عن ١٥٤ رقيقاً ، وصودرت السفينة بأمر من محكمة البحرية البريطانية في مسقط ، وأودع سلطان عمان تجار الرقيق المقبوض عليهم في السجن ، وشكرته الحكومة البريطانية على ذلك ؛ كما تم القبض على سفينة أخرى تابعة لأحد تجار صور وتُسمى فتح الخير وذلك قرب جزيرة مصيرة ، وتم الإفراج عن ٥١ رقيقاً بين رجل وامرأة ، وحكمت محكمة البحرية البريطانية في عدن بتحطيم السفينة العمانية ، وأرسل الربان وتجار الرقيق الذين على متنها إلى مسقط فسجنهم السلطان ^(١) .

وفي السنة نفسها تجددت مشكلة توفير السفن اللازمة للقيام بدوريات منتظمة في سواحل عمان ومدخل الخليج العربي ، وذلك عندما أثير موضوع تخفيض وحدات الأسطول البريطاني ، فبينما رأى روس المقيم البريطاني في الخليج في تلك الفترة ضرورة وجود قوة بحرية كافية كما كانت قبل عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ؛ كان كثير من ضباط الأسطول البريطاني يرون أن وجود طرادين كافيين للقيام بالعمل اللازم ، وفي نهاية الأمر تقرر الاحتفاظ بطراد واحد في الخليج وآخر في مياه عمان ، ووضِع طرادان في الهند كاحتياطيين ^(٢) ، ولكن روس لم يلبث أن اقتنع بوجهة نظر مايلز القنصل البريطاني في مسقط آنذاك الذي يرى أن سفينة حربية واحدة عند سواحل زنجبار تساعد على بعض القوارب الحربية يمكن أن تحقق نجاحاً ملموساً في وقف تجارة الرقيق كما حققت ذلك في الماضي ، ذلك أن مراقبة السواحل العربية من المكلا حتى الكويت أمر

(١) المصدر نفسه ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦٠٨ - ٣٦٠٩ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ .

بالغ الصعوبة ويلزم وجود أسطول كبير من السفن ، بينما يمكن مراقبة سواحل شرق أفريقية بسفينة واحدة وعدد من القوارب المسلحة ، كما أن هذه المراقبة أكثر إنسانية - على حد قول مايلز - حيث لا يغادر الأرقاء الساحل مسافة بعيدة إلا ويعودوا إليه مرة أخرى .

ومنذ عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م بدأ ضباط الأسطول البريطاني ملاحظة أن صور أصبحت في ذلك العام سوقاً رئيسة للرقيق ، فاقترح داونج (Dowling) رئيس القوة البريطانية البحرية المراقبة عند رأس الحد قيام الحكومة البريطانية بالعمل على تقوية سلطة السلطان العماني على صور ، التي كانت تعاني من الضعف بسبب معارضة القبائل العمانية في صور للسلطان ^(١) ، ولكن المسؤولين البريطانيين لم يروا في ذلك مصلحة لهم ، ولذا صرف النظر عن هذا الاقتراح .

وفي المواسم التالية استمرت الرقابة البريطانية على مسارات السفن العربية بشكل واسع ، حتى وصل عدد السفن العاملة في هذا المجال إلى أربع سفن هي : رندير (Reindeer) ، وودلوك (Woodlock) ، وكنجزفايتر (Kingsfifhter) ، وسفنكس (Sphinx) استمرت في التعرض للسفن العربية ، ولكنها لم تعثر على أرقاء إلا في أحيان نادرة ^(٢) ، إلا أن ضباط الأسطول البريطاني استمروا في تدمير السفن العمانية كما حدث في عام ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م حينما حُطمت إحدى هذه السفن في المياه العمانية بعد تبادل لإطلاق النار بين الجانبين ^(٣) .

وتفيد تقارير المقيمة البريطانية في الخليج في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م أن الملازم (Beville) المعتمد السياسي في مسقط قام بالقبض على سفينة رقيق

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٠/٦ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص ٧٤ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١١/٦ .

بالقرب من مسقط وعلى متنها ٢٨ رقيقاً^(١) ، واستطاعت السفينة سفنكس بعد ذلك بأيام قليلة القبض على مركب رقيق على متنه ١٤ رقيقاً^(٢).

وفي الفترة من عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م حتى انتهاء فترة دراستنا عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م لم يكن للأسطول البريطاني دور يذكر في القبض على سفن عمانية ، ذلك أن تجارة الرقيق في عمان في تلك الفترة أخذت بعداً دولياً بعد أن بدأ بعض العمانيين باستخدام العلم الفرنسي لتهديب الأرقاء ، إضافة إلى أن تجارة الرقيق في تلك الأثناء لا يمكن تسميتها تجارة بسبب قلة من يعمل في مجالها، وبسبب إحكام السيطرة البريطانية على شرق أفريقية والخليج العربي .

وعلى أية حال يمكن هنا إجمال النتائج التي ظفرت بها بريطانيا من وراء قيام أسطولها بمحاربة تجارة الرقيق في السلطنة العمانية في النقاط التالية :

١ - تدمير الغالبية العظمى من السفن العمانية العاملة في التجارة المشروعة بين شرق أفريقية وعمان^(٣) بحجة أن أغلب بحارة هذه السفن من الرقيق ، ولهذا لم تجرؤ مَنْ بقي من السفن العمانية على الإبحار خوفاً من قرصنة الأسطول البريطاني ، الأمر الذي أدى إلى قطع الصلات التجارية القائمة بين شرق أفريقية وعمان^(٤) ، بل والخليج العربي بشكل عام .

(١) I . O . R . , Report on the Adminstratin .. op. cit. , For the year 1896-1897.

(٢) Saldanha, J. A. , op. cit, p. 51 .

(٣) شرح القنصل الأمريكي في زنجبار ذلك بقوله : " إنه كان يتم الصعود على ظهر السفينة .. وتمزيق أوراقه (الضمير يعود إلى مالك السفينة) حين يبرزها ، وإخراج شحنته الثمينة ، ثم يتم حرق سفينته وإنزاله مع طاقم السفينة معدمين (أي لا يملكون شيئاً) في أول ميناء يصلون إليه " . انظر :

Bennett, N. R. , Arab Versus, p. 26.

(٤) يذكر لاندن أنه لم يبق من النشاط التجاري المشروع في عمان في عام ١٣١٨/١٩٠٠م سوى الرحلات الساحلية المحدودة إلى جانب صيد الأسماك . انظر : مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

٢ - أدى وجود السفن الحربية البريطانية في سواحل عمان بحجة مقاومة تجارة الرقيق ، إلى تسهيل بسط النفوذ البريطاني في السلطنة ، وبث الهيبة والخوف في نفوس السلاطين العمانيين .

٣ - تم إبعاد النفود الأجنبي عن منطقة الخليج العربي من خلال الدوريات المستمرة التي تقوم بها سفن الأسطول البريطاني في بحر العرب والخليج العربي ؛ للقبض على السفن العمانية المتهمه بالمجارة بالأرقاء .

٤ - مصادرة البضائع التي على متن السفن العمانية بحجة وجودها على سفن تعمل في تجارة الرقيق ، وهذا ما أدى إلى إنهاك التجار العمانيين اقتصادياً .

٥ - الاستفادة من الأرقاء الذين تم أخذهم من السفن العاملة في تجارة الرقيق بعد إعلان تحريرهم ، وذلك من خلال عملهم في أراضي المستعمرات البريطانية^(١)، أو إرسالهم إلى البعثات التنصيرية^(٢) في عدن أو في شرق أفريقيا .

(١) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا ، ص ٢١٤ .

(٢) في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م تم تأسيس أول مدرسة لتنصير الأرقاء المحررين في مسقط وذلك من قبل الإرسالية الأمريكية ، وقد بدأت هذه المدرسة عملها بـ ١٨ ولداً تتراوح أعمارهم ما بين ٧ سنوات إلى ١١ سنة ، جاءت بهم إحدى سفن الأسطول البريطاني بعد أن أخذتهم من إحدى سفن تجار الرقيق .
انظر :

خالد البسام ، صدمة الاحتكاك حكاية الإرسالية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٢-١٩٢٥م ط ١ ، دار الساقى ، لندن ، ١٩٩٨م ، ص ٢٣ .

وكانت فرنسا ترسل الأرقاء الذين يلجأون إلى قنصليتها في مسقط إلى البعثة الكاثوليكية الفرنسية في عدن ، إلا أنه منذ عام ١٣١٨هـ/١٨٩٨م بدأ أوتافي في العمل على إيجاد بعثة مماثلة في مسقط ، انظر :

AFF. Etr., Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affaires Etraneres, Mascot, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F220 a 222.

AFF. Etr., Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affaires Etraneres, Mascot, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F208 a 213.

AFF. Etr., Lettre du Minstre des Affaires Etraneres, Au M. attavi Vic-Consul
=

ويمكن تقييم مصداقية الأسطول البريطاني في مقاومة تجارة الرقيق إذا أدركنا أنه في الوقت الذي كان الضباط البريطانيون يقومون بعملهم في القضاء على تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، كان العمال في المصانع البريطانية في ميناء ليفربول يبنون السفينة نايتينجيل (Nightingale) في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م ، ويجهزونها من أجل نقل الرقيق والاتجار به ^(١) .

وفيما يلي إحصائيات ^(٢) بعدد الأرقاء الذين أسرتهم سفن الأسطول البريطاني في البحر ، وعدد الذين لجأوا إلى السفن البريطانية ، والذين حررتهم السلطات البريطانية من أرقاء المنازل ، وذلك على مستوى منطقة الخليج العربي بشكل عام ، ولم يقف الباحث على إحصائيات خاصة بسلطنة عمان في المصادر العربية والأجنبية :

de France Amascot, Paris Le 14Mai 1898, Ns Mascate Vol . 36, F255 a 256.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢١) .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ .

Russell, C . E . B . , op. cit. , p.148.

^(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٤١/٦-٣٦٤٣ .

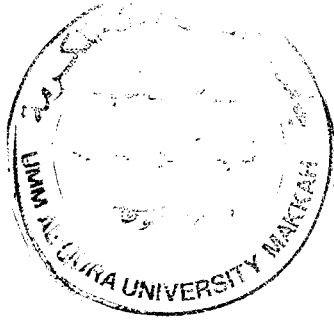
العام	عدد الأرقاء الذين أسرتهم السفن البريطانية في البحر وتم الإفراج عنهم .	عدد الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانية والذين حررهم المسؤولون البريطانيون .	المجموع
١٢٦٨ هـ / ١٨٥٢ م ^(١)	مجهول	٣	٣
١٢٦٩ هـ / ١٨٥٣ م	١٥	٤٨	٦٣
١٢٧٠ هـ / ١٨٥٤ م	مجهول	١٢	١٢
١٢٧١ هـ / ١٨٥٥ م	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ م	١٥	٥٧	٧٢
١٢٧٣ هـ / ١٨٥٧ م	مجهول	٢٤	٢٤
١٢٧٤ هـ / ١٨٥٨ م	مجهول	٢	٢
١٢٧٥ - ١٢٨٧ هـ / ١٨٥٩ - ١٨٧٠ م	الإحصائيات غير مؤكدة		
١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م	٦٢	مجهول	٦٢
١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م	١٦٩	مجهول	١٦٩
١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٤ هـ / ١٨٧٧ م	٧	غير محدد	أكثر من ٧
١٢٩٥ هـ / ١٨٧٨ م	مجهول	٥	٥
١٢٩٦ هـ / ١٨٧٩ م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٧ هـ / ١٨٨٠ م	مجهول	مجهول	مجهول

(١) لم يقف الباحث على إحصائيات محددة قبل هذا العام .

(*) لمعرفة أسماء وقبائل وأعداد الذين أعيدوا إلى شرق أفريقية من هؤلاء. انظر: ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٢) .

العام	عدد الأرقاء الذين أسرتهم السفن البريطانية في البحر وتم الإفراج عنهم .	عدد الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانية والذين حررهم المسؤولون البريطانيون .	المجموع
١٢٩٨هـ/١٨٨١م	غير محدد	مجهول	غير محدد
١٢٩٩هـ/١٨٨٢م	مجهول	١	مجهول
١٣٠٠هـ/١٨٨٣م	مجهول	مجهول	مجهول
١٣٠١هـ/١٨٨٤م	٢٠٥	٣٩	٢٤٤
١٣٠٢هـ/١٨٨٥م	٧٥	مجهول	٧٥
١٣٠٣هـ/١٨٨٦م	٢١	٥	٢٦
١٣٠٤هـ/١٨٨٧م	مجهول	٢٨	٢٨
١٣٠٥هـ/١٨٨٨م	مجهول	مجهول	مجهول
١٣٠٦هـ/١٨٨٩م	مجهول	٥٣	٥٣
١٣٠٧هـ/١٨٩٠م	مجهول	٣٤	٣٤
١٣٠٨هـ/١٨٩١م	مجهول	٥٤	٥٤
١٣٠٩-١٣١٠هـ/١٨٩١-١٨٩٢م	مجهول	أكثر من ٥٣	أكثر من ٥٣
١٣١٠-١٣١١هـ/١٨٩٣-١٨٩٤م	مجهول	أكثر من ٢٦	أكثر من ٢٦
١٣١١-١٣١٢هـ/١٨٩٤-١٨٩٥م	مجهول	٤٦	٤٦
١٣١٣هـ/١٨٩٥م	أكثر من ١٢٤	ما يقرب من ٦٨	أكثر من ١٩٢
١٣١٤هـ/١٨٩٦م	مجهول	٧٧	٧٧
١٣١٥هـ/١٨٩٧م	مجهول	٤٦	٤٦
١٣١٦هـ/١٨٩٨م	مجهول	٩١	٩١
١٣١٧هـ/١٨٩٩م	مجهول	٥١	٥١
١٣١٨هـ/١٩٠٠م	مجهول	٥٨	٥٨
١٣١٩هـ/١٩٠١م	مجهول	٦٦	٦٦
١٣٢٠هـ/١٩٠٢م	مجهول	٦٤	٦٤

المجموع	عدد الأرقاء الذين أسرتهم السفن البريطانية في البحر وتم الإفراج عنهم .	عدد الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانية والذين حررهم المسؤولون البريطانيون .	العام
١٠٠	١٠٠	مجهول	١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م
١٤١ غير مؤكد	١٤١	مجهول	١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م
٢٤٠	٢٤٠	مجهول	١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م



٢٧٩٥

تابع في الجزء الثاني